



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ
أَسْتُضْعَفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أُمَّةً
وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ)

آية (٥) - سورة القصص

صدق الله العلي العظيم

وقائع المؤتمر الوطني الأول للحدّ من التطرف والإرهاب

الجزء الأول

الكتاب / وقائع المؤتمر الوطني الأول للحدّ من التطرف والإرهاب
المؤلف / باحثي لجنة المؤتمر الوطني الأول للحدّ من التطرف والإرهاب
/ الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة
التصميم والإخراج الفني / حسين خضير الخطاب
عدد الصفحات / ٥١٦ صفحة
عدد النسخ / ٥٠٠ نسخة
طباعة / دار الوارث للطباعة والنشر
الطبعة الأولى / ٢٠٢٣ م - ١٤٤٤ هـ
الناشر / الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة
الترقيم الدولي /

كافة الحقوق محفوظة ومسجلة قانونياً

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٧٠٩) لسنة ٢٠٢٣

(المقدمة)

إنَّ التطرف من أكثر القضايا التي اهتم بها المفكرون وعلماء الدين في أبحاثهم العلمية ومؤتمراتهم وندواتهم، وقد كان لما قاموا به الأثر الكبير في التقليل من تلك الظاهرة المقيتة التي تركت أثراً سلبية على التماسك الاجتماعي والسلم المجتمعي.

أنَّ هناك أسباباً عديدة لظاهرة التطرف، منها أسباب اقتصادية، حيثُ إنَّ أغلب المجموعات المتطرفة كان همها الأكبر هو السيطرة على الأراضي والمياه والمعادن التي تعتبر من أهم مصادر الطاقة والعصب الأساس للاقتصاد.

ومنها أسباب فكرية وعقدية، وهذه غالباً ما تقودها المؤسسات الاقتصادية، حيث تصرف أموال طائلة لأجل تغيير الأفكار والمعتقدات وتشويه الحقائق، كي تؤسس منظومة فكرية وعقدية تسوغ لها قتل الآخر ونهب أمواله وانتهاك اعراضه وبذلك تسيطر على الاقتصاد والثروات والخيرات.

ومنها أسباب نفسية وتربوية سببها التدهور الاقتصادي الذي له الأثر الكبير على أفكار الإنسان ومبادئه، كما أنَّ عدم فهم المنظومة العقدية والفكرية المرتبطة بالأديان وضعف التربية والتعليم سبب عقداً نفسية كثيرة لعدم قبول الآخر، بل قد يؤدي ذلك الحال إلى عدم الرغبة في مشاهدة الحقائق أو سماع صوت الحقيقة من خلال التمعن في المواقف الحقة والكلمات والمواظ التي ترشد الإنسان نحو طريق الحق والعدل والإنصاف.

أنَّ ضعف التربية والجهل عاملان مهمان في عدم معرفة حقيقة الإنسان، ذلك المخلوق الذي أوجده الله سبحانه وتعالى في هذه الأرض ليكون خليفته وحامل رسالاته التي تضمنت أن يعيش مع أخيه الآخر وفق القانون الإلهي المبني على أساس الحب والتعاون والاجتماع على الخير، فلم يتم زرع هذه المفاهيم الفطرية و التربوية في عقول الأطفال والشباب، بل المجتمع بشكل عام على مختلف شرائحه، كي يتعايشوا في حياة سعيدة مليئة بالحب والخير والتعاون والسلام.

ويجدرُ بنا أنْ لا ننسى أن الإعلام بمختلف وسائله وأدواته كان ولا يزال سلاح ذو بعدين، بعدُ يفتكُ بالمجتمع من خلال تأجيج الطائفية مرة، والعشائرية مرة أخرى، وبعدُ قوميّ، قد يصل إلى التناحر الإقليمي على مستوى دول الإقليم والجوار، وغير ذلك من الأبعاد التي تشتت الفكر وتؤدي إلى التطرف.

ولكن هناك بعدُ آخر ينطلق منه النور والأمل، وهو يشعُّ يوماً بعد يومٍ ليغطي كل ربوع المعمورة، إنه نورُ الحب والتعاون والاجتماع لصنع حياةٍ كريمة، وهي حياةٌ تجسدُ قوله تعالى: ((أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ))⁽¹⁾.

والحقيقة التي لا تغيب عن حضراتكم إنَّ التطرف قد أثر على جوانب حياة الإنسان المتعددة، إن كان في الجانب الاقتصادي أو الفكري أو العقدي، بالإضافة إلى تأثيره على الجوانب الأخرى كالإعلامي والعسكري والنفسي والتربوي، وغير ذلك مما انعكس سلباً على طبيعة حياة الإنسان السويّ، كما أثر بشكل كبير على سلوكياته ومواقفه، بل حتى على أفكاره ورواه.

ومن هنا انبرت الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة إلى عقد مؤتمرها الوطني الأول للحد من التطرف والإرهاب، ولمناقشة ظاهرة التطرف التي أسست للإرهاب، وما ترك من آثار على طبيعة المجتمع، سواء على البعد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الفكري أو العقدي أو النفسي أو التربوي وغير ذلك، حيث شَمَّر الباحثين عن سواعدهم ليكتبوا ويخرجوا بمجموعة من التوصيات، بعد أن أخذت الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة على عاتقها تنفيذ تلك التوصيات من أجل أن يعيش أبناء عراقنا الحبيب بخير وحب وأمن وسلام.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

(1) سورة المؤمنون : 61

أهداف المؤتمر

- كشف حجم المخاطر السياسية وأضرارها الناتجة عن وجود التنظيمات الإرهابية.
- بناء أسس سياسية رصينة تضمن نظاماً سياسياً ديمقراطياً مستقراً يعالج الأوضاع السلبية في الدولة والمجتمع، التي تكون اسباباً لتفشي ظاهرة التطرف والإرهاب واساليب العنف.
- توثيق التجاوزات على الآثار والتراث، والكشف عن الأضرار التي ألحقت بها من قبل عصابات الإرهاب (القاعدة وداعش).
- إعطاء التصورات الكاملة لصناع القرار الدولي والعراقي عن مخاطر الإرهاب، فيما يتعلق بالفكر والتنظيم، والتمويل والعوامل التي تساعد على إيجاد الإرهاب ومخاطره، ومن ثم تحديد أفضل الطرائق الفاعلة، والخيارات التي تساعد على مواجهة الإرهاب.
- التعرف على الأحكام القانونية التي تخص مكافحة التطرف والإرهاب على مستوى القانون الدولي والعراقي والمساعدة على إقرارها دولياً.
- دراسة شخصية العناصر الإرهابية وسلوكياتها ووضع الحلول للحد من العمليات الاجرائية للتصرفات الإرهابية ومنع انتشارها المستقبلي.
- نشر الوعي في المجتمع، ولاسيما الشباب والمربين لبيان خطورة التطرف والإرهاب عن طريق ما مر به الإسلام من كوراثٍ وويلاتٍ عبر متابعة سير الحوادث التاريخية لما ارتكبه التطرف والإرهاب من جرائم وما انتجه من حوادث مؤلمة.
- التعرف على الآثار الاقتصادية التي تركتها التنظيمات الإرهابية، وإيجاد الطرائق والحلول التي تساعد على القضاء على التمويل الاقتصادي للإرهاب وعرقلة مشاريعهم التنموية والاقتصادية والقضاء على انشائها.
- إيجاد الطرائق والوسائل التي تساعد على بناء مجتمع قائم على السلم المجتمعي والتعايش السلمي.
- أسباب ظهور القاعدة وداعش في العراق وتداعياتها على الوضع الأمني.

محاور المؤتمر

أولاً: المحور الاقتصادي:

- التهديد الاقتصادي للتنظيمات الإرهابية.
- الاستراتيجيات الاقتصادية ما بعد داعش.

ثانياً: المحور الأمني:

- المؤسسات الأمنية ودورها في مواجهة التطرف والإرهاب وخططها لاستراتيجية.
- المؤسسة الأمنية بين الواقع والطموح والمعالجات الحقيقية لإنهاء ما خلفته القاعدة وداعش.
- الخطط الاستراتيجية للمؤسسات الأمنية في مواجهة التطرف والإرهاب .

ثالثاً: المحور النفسي:

- التداعيات النفسية والاجتماعية جراء الإرهاب الداعشي في العراق.
- سيكولوجية داعش وتداعيتها على السلم المجتمعي .

رابعاً: محور الآثار:

- مسؤولية الدولة في حماية آثار العراق
- القاعدة وداعش وتخریب البنى الأثرية
- إعادة الآثار المسروقة ومسائلة الجناة قانونياً .

خامساً: المحور التاريخي:

- الإرهاب، اسبابه وجذوره في التاريخ الإسلامي.
- تخریب المراقد المقدسة والقبور (نظرة تاريخية).

سادساً: المحور السياسي:

- تداعيات إرهاب القاعدة وداعش على تنامي مستويات التطرف والإرهاب وتهديدهما لمسار التحول الديمقراطي في العراق.
- الإرهاب وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

سابعاً: محور الإعلام والعلاقات العامة:

- دور الإعلام في الحد من التطرف والإرهاب (العراق إنموذجاً).
- دور الإعلام في تضليل وأخفاء الحقائق (مجزرة سبايكر إنموذجياً).

ثامناً: محور الفكر العقدي:

- دور القيادات الدينية في محاربة التطرف والإرهاب (العصر الحديث إنموذجاً).
- المباني الفكرية والعقدية للتجمعات التكفيرية بين النظرية والتطبيق.
- أثر الفكر الإرهابي على السلم المجتمعي.

تاسعاً: المحور التربوي والتعليمي:

- استراتيجيات التربية والتعليم في الحد من التطرف والإرهاب.
- الآثار النفسية والاجتماعية لطلبة المدارس في فترة سيطرة القاعدة وداعش.

عاشرأ: المحور القانوني:

- التعريف بجرائم داعش والجماعات المتطرفة.
- النظم القانونية الدولية وأثرها في الحد من التطرف والإرهاب في العراق ودول العالم.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

الاسم واللقب	الجهة	الصفة
الشيخ علي عبد زيد القرعاوي	معاون رئيس قسم الشؤون الدينية	رئيساً
أ.د عادل نذير بيري	م. قسم التربية والتعليم	عضوا
د. علاء احمد عبود	رئيس اكااديمية الوارث	عضوا
م.د. حيدر محمد علي الغانمي	جامعة وارث الأنبياء	عضوا
م.م صفاء سعدون السعيد	جامعة وارث الأنبياء	عضوا
م.م علي عزيز الكلكاوي	جامعة وارث الأنبياء	عضوا
المهندس احمد عليوي عبد الرضا	جامعة وارث الأنبياء	عضوا
المهندس حيدر نوري جلوخان	م. مجموعة قنوات كربلاء	عضوا
السيد احسان عبد الأمير خلف	مدير مكتب الأمين العام	عضوا
السيد عبد الأمير طه عبد الله	رئيس قسم العلاقات	عضوا
السيد مصطفى عبد الرضا جواد	رئيس قسم المالية	عضوا
المهندس عقيل كاظم حسين	رئيس قسم الاعلام	عضوا
السيد عدنان قحطان كاظم	رئيس قسم المضيف	عضوا
السيد عادل محمد علي عباس	رئيس قسم الاليات	عضوا
السيد وهاب عبد الحسين وهاب	رئيس قسم الزينة والتشجير	عضوا
السيد مظفر محمد شعبان	مدير مدينة سيد الاوصياء	عضوا
السيد محمد حمزة عبد العظيم	رئيس قسم الموارد البشرية	عضوا
السيد مصطفى عباس خضير أبو دكة	مسؤول مجمع سيد الشهداء	عضوا
السيد حازم فاضل عباس الطائي	م. وحدة التوثيق الفني	عضوا
السيد طه ياسين دخيل الديباج	قسم الشؤون الدينية	عضوا ومقررا



اللجنة العلمية للمؤتمر

الاسم واللقب	الجهة	الصفة
أ.د عباس كاظم الدعبي	جامعة وارث الانبياء	رئيساً
أ.د عبد الحسين الغالبي	جامعة الكوفة	عضوا
أ.د أبي محمد صبري الوتار	جامعة الموصل	عضوا
أ.د. عامر عبد الله الجُميلي	جامعة الموصل	عضوا
أ.د عامر فاضل جبر الحيدري	جامعة كربلاء	عضوا
أ.د زين العابدين موسى جعفر	جامعة بغداد	عضوا
أ.د ساجد أحمد عبل الركابي	جامعة البصرة	عضوا
أ.د خالد عليوي العرداوي	جامعة كربلاء	عضوا
أ.د ضياء عبد الله عبود	جامعة كربلاء	عضوا
أ.د فواز زحلف جزاع الدليمي	جامعة الأنبار	عضوا
أ.د احمد قاسم عبد الرحمن الزبيدي	جامعة الأنبار	عضوا
أ.د اسود قادر احمد	جامعة صلاح الدين	عضوا
أ.م. د طلال فائق الكمالي	جامعة وارث الانبياء	عضوا
أ.م. د. صباح سامي داود	جامعة بغداد	عضوا
أ.م. د اشوان عبد الزهرة الجنابي	جامعة الكوفة	عضوا
أ.م. د ضرغام كريم الموسوي	جامعة كربلاء	عضوا
أ.م.د عبير عبد الرسول التميمي	جامعة كربلاء	عضوا
م.د خير الله مهدي جاسم الزغير	جامعة وارث الانبياء	عضوا
م.د هبة الله مصطفى المنصور	جامعة وارث الانبياء	عضوا ومقررا

منسقوا الجهات المتعاونة

الفريق أول الركن عبد الأمير يارالله	وزارة الدفاع
السيد معتز صلاح عبدالله حسوني الشمري	وزارة الداخلية
أ.د هناء عبد الحسين محيimid	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الحقوقي عبد الحسين سلمان العبوسي	جهاز مكافحة الإرهاب
الأستاذ علي عبدالله البديري	مستشارية الأمن القومي
المهندس حسين ماهر	محافظة كربلاء
السيد جواد حسين الموسوي	حشد العتبات - فرقة العباس القتالية
السيد حسيني علي حسن الإطرقجي	حشد العتبات - لواء علي الأكبر
السيد علي محسن الرماحي	جهاز الأمن الوطني العراقي
السيد علي خضير عباس	ديوان الوقف الشيعي
السيد زهير محمد عبدالله	ديوان الوقف السني
الأستاذة أمية بايزيد أسماعيل_ الأوقاف الايزيدية والمسيحية والصابئة المندائية	
أ.د عبد الرحمن حمدي شافي العبيدي	جامعة الانبار
أ.د محمود حميد مجبل	جامعة الانبار
أ.د علي حسين علي	جامعة الانبار
أ.د قاسم صالح علي	جامعة الانبار
أ.د حيدر حسين اليعقوبي	جامعة كربلاء

ورقة العمل المقدمة من قبل سماحة السيد احمد الاشكوري
(دام عزه)
والتي تم افتتاح الجلسات البحثية بها



بسم الله الرحمن الرحيم
الاخوات الكرام الأخوة الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
دراستي تتناول مجموعة أمور

الامر الاول: المنهج التحليلي لدراسة هذه الظاهرة ونظائر هذه الظاهرة وهذه الدراسة لابد ان تكون عن طريق البعد الاجتماعي والبعد الفلسفي والبعد المعرفي كما البعد العلمي والفقهى لابد ان يكون موردا للنظر في هذه الدراسة اما الاستراتيجية فأني اعتمد في هذه الورقات على دراسة مأخوذة فيها العد الايدلوجي ولا بد من ملاحظة المشكلة وتقديم المنهج لمعالجة هذه المشكلة والمنهج الذي اعول عليه بشكل صريح وواضح وعبارة عن القرآن الكريم والسنة النبوية وكذلك للعقل مدخلية في تجذيري المشكلة وتجزير المعالجة وقد استعين بالقانون الوضعي في مواده للوقوف على كيفية التغلب على هذه المشكلة وهذه المعضلة الصعبة اما النقطة الاولى ان هناك جملة من المفاهيم ليست مترادفة بل هي متقاربة وليس ارتباط بين هذه المفاهيم ربما تكون ارتباطا على مستوى عرضي بل في الاعم الاغلب ان هذا الارتباط ارتباطا طويلا مما يستدعي عندما نعالج هذه المشكلة لابد من معالجتها بسلة واحدة وليس بسلات متعددة هناك مفهوم التعصب ومفهوم العنف ومفهوم الشدة ومفهوم الاستبدال ومفهوم احتكار الحقيقة ولعل هذه المفردة لها خصوصية خاصة الولاية التي يفترضها الشخص لنفسه وعلى اساس هذه الولاية اعم من ان تكون ولاية فرد او ولاية مجموعة على ان يكون لها سلطنة على الامة وعلى تحديد مصير الامة فقد ارتأت حركات متطرفة وفي مرتبة سابقة ان تحتكر هذه القضية وترى لنفسها اولوية وولاية في تشخيص المصير كذلك مرتبة الغلو ومرتبة العدوان ومرتبة الافراط كل هذه مفاهيم انا وان قد ابتلينا بأرهاب ربما الان من الدائرة

الخارجية عن الدين او من خارج السياق والثوابت الدينية لكننا نحذر ونخشى ان تنمو عندنا ظاهرة الارهاب من داخل البيت الاسلامي سواء كان على مستوى التسويق او على مستوى التبني او على مستوى الحاضنة وكم من ارهابا حاضر ومعشعش في بيوتنا ولو على صعيد الحضانة وعلى صعيد الاستقبال كما ان الموروث احيانا مسته بعض العقول المتحجرة والذي لم ننزل فيه ثقافة النقد وثقافة القراءة الصحيحة للموروث ربما احد اهم الاسباب الذي يسبب في ابتلاء هذه الظاهرة ما اريد ان اتحدث عنه بما يسع الوقت بنحو مختصر جدا اولا اريد انم اشير الى ان الارهاب له مظاهر وانواع متعددة ولعله بعض المظاهر ابتلينا بوضوح اتجاهها لكن ليس كل المظاهر الان مورد للمعالجة الارهاب النسوي الذي يعيش هذا البلد اليوم من اهم المظاهر التي لابد ان تعالج في هذه المؤتمرات ولعله لاحظنا ان الحاضنة النسوية كان لها دورا واضح وذلك لخلفية في التهميش السابق وعدم تقديم رؤى موفقة وصحيحة في هذا الاتجاه فابتلينا بأرهاب نسوي كان وراءه هذا العنف الشديد الذي نعيشه اذن لابد من الوقوف على انواع الارهاب هناك ارهاب سياسي سواء كان الارهاب السياسي على مستوى ان المؤسسة السياسية لمقاصد خاصة تقوم بتغذية هذا الارهاب او انها تكون لأغراض سياسية عن مثل هذا الارهاب امضاء الارهاب له من الخطورة بمثابة تغذية الارهاب ولا فرق عندنا من حيث الحكم الجنائي والجزائي بين ظاهرة التغذية الارهاب وبين ظاهرة امضاء الارهاب سواء اكان الارهاب على مستوى العنف المسلح او على مستوى عنف اخف من العنف المسلح ولعله من مظاهر الفساد الاداري والفساد المالي الذي تبثلى به المؤسسات في العالم وينشا حين اذن على اثر هذا الفساد ظاهرة الارهاب باشكالها المختلفة اذن اولا ولا بد ان اتحقق عن انواع هذا الارهاب فالارهاب ارهاب سياسيا والارهاب ارهابا فكريا والارهاب ارهابا دينيا وان خطورة الارهاب الفكري من زاوية وان خطورة الارهاب الديني من زاوية اخرى بل لعله مادة البحث في ان تكمن في مادة التحقيق في هذه المادة بهذا الخصوص لما للدراسة من بحث ايدلوجياً خاص فالارهاب قد يكون فكريا وقد يكون دينيا وقد يكون ثقافيا وقد يكون اجتماعيا والبلد يعج في يومنا الفعلي بارهاب اجتماعي كما لابد من الاهتمام في الوقوف امام الارهاب في الوقت الراهن الارهاب الذي ابتلي به العراق هناك ارهاب مبطن وفي الظل الا وهو الارهاب الاجتماعي وهكذا الإرهاب العملي ولو بمقولة المبالغة في جوانب معينة عبادية فان الغلو قد يساوق احيانا من حيث الاثر الى مقولة الارهاب وهكذا موارد متعددة يمكن ان نفترضها في باب الارهاب فلا حاجة الى ان نجمد على مصاديق معينة ولا بد من متابعة هذه المفردة اعني انواع الارهاب فربما الارهاب الاسري حاضر بيننا ومفعل عندنا وممضى عندنا ولا نقدم المعالجات الفقهية ولا نقدم المعالجات الفكرية ولا نقدم المعالجات الميدانية لمعالجة الارهاب الاسري الذي هو اخطر بكثير من الارهاب الذي نحن في صدد الحديث عنه هذه النقطة الاولى النقطة الثانية اعني الاسباب والدوافع وعوامل الجذب اخوان ايها الاخوة الكرام احيانا نبحت عن اسباب الارهاب لكننا لا نبحت عن عوامل الجذب، عوامل الجذب تحتاج الى دراسة اوسع

من عوامل الارهاب كما نرى المخدرات احيانا ابني مبتلى بالمخدرات و احيانا ان ابني مضنة الابتلاء بالمخدرات ان معالجة مضنة الولد في الوقوع في فخ المخدرات لاهم من حيث الدراسة من معالجة من هو ابتلي بالارهاب احيانا نسمع اصوات مكرمة محترمة تعالج مشكلة الارهاب في السجون وكيفية حل لهذه المشكلة في السجون لكن لا نبذل الوسع في كيفية معالجة ان كيف نقطع قوة الجذب لكوادرنا واولادنا في الدخول في موضوعة الارهاب اذن اما العوامل الفردية الداخلية العامل الاول التقليد الاعمى الافة الكبرى الجهل العامل الثاني المظالم الشخصية مثل الاقصاء والعزلة ولعله اذا لاحظنا ان أحدا الأسباب الذي ابتلي بها بلدنا الحبيب القضية الاقصاء وقضية العزلة الامر الثالث سوء المعاملة فان الاسرة لها مدخلية واضحة في ان تصنع الإرهاب لاولادها وفي ان تدفع الأولاد نحو الإرهاب هذه مشكلة اسرية لابد من النظر اليها غياب الهدف والشعور بالمبالاة احد اهم مناش الإرهاب الفردي الاعتماد على الآراء المتطرفة وسكوت المؤسسات الدينية والتعليمية والتربوية والإعلامية عن هذه الآراء المتطرفة بذريعة ان الدستور يمضي مثل هذه الأفكار ومع الأسف الشديد أقول وبكلمة واضحة هناك ثغرات في الدستور هي وراء هذه المشكلة اعني مشكلة عدم الوقوف اما الآراء المتطرفة الافتقار لقوة الشخصية لدى الشخص المتلبس في هذا المرض احد اهم الأسباب الذي يمكن ان تبحث إزالة الشخصية وضعف الشخصية كانت سبب وراء هذا عدم وجود الأمن والاستقرار أيضا سبب واحد واضح في هذا المضممار البغض الشديد للثقافات الأخرى عدم نشر ثقافة الرأي والرأي الآخر اقضاء الرأي احتكار الحقيقة الدعوة بانى انا صاحب الحق الدعوى الى انه نحن أبناء الله ونحن الذي اختارنا الله دون غيرنا كل هذا من المخاطر عندما ينطفئ التعايش السلمي يتولد عندنا الإرهاب عندما لا يكون عندنا حوار صادق وحقيقي بنوايا حقيقة حين اذن يتولد الإرهاب لا ينبغي ان ننظر الى الإرهاب كظاهرة ولا بد ان ننظر اليها كظاهرة سببية لا كظاهرة مسببية صغر السن لاحظو عندما نرى مشكلة الإرهاب الفعلية نرى انه الفخ وقع على صغار السن ولماذا انه استهدف الشريحة ولا زالت هذه الشريحة مستهدفة لا في الإرهاب فقط بما هو نظير الإرهاب هو التطرف والعنف واليوم أحيانا هذه الشريحة تستثمر لهذه المقاصد الطفل والصغير السن ومن هو ضعيف في المستوى العلمي من لا يتمكن ان يدرك القضايا الازمات الاقتصادية والبطالة هي احد اهم أسباب انتشار هذا المرض اما العوامل الخارجية اول عامل وعلى رأس على تلك العوامل انهيار القانون وسادة القانون ما دمنا لا نملك ثقافة سيادة القانون فلا نتوقع ان الإرهاب سينسد وسيغلق مالم نقد رؤية بكل مؤسسات الدولة لابد ان تتحمل مسؤوليتها التضامنية في الحفاظ في على سيادة القانون ولابد من تكريم واحترام الدولة وقانون الدولة فانه من الممكن بمكان ان يكون عندي تصادم وعدم اتفاق مع بعض شخوض الحكومة لكن الحكومة شيء والدولة شيء اخر ومع الأسف الشديد أحيانا اننا في صدد تضعيف المنافس السياسي لنا يكون على حساب حذف سيادة الدولة وتضعيف سيادة

الدولة و علموا ما دامت الدولة لا تملك سيداتها فانا وان تمكنا في جولة أولى ان ننتصر اما الإرهاب لكننا نتوقع ان امامنا جولات كثيرة سينتصر الإرهاب علينا فلا بد من تقديم هذه الرؤية وكل المؤسسات ولا استثنى مؤسسة على مؤسسة أخرى في ضرورة الاحتفاظ على قيادة القانون واحترام القانون وجعل القانون هو المادة الفيصلية الحاكمة عندنا ان لم نتحاكم الى الدستور فانا نكون حاضنا للإرهاب وانت تكون حاضنا للإرهابي سواء كان في داخل البيت الشيعي او في داخل البيت السني او في داخل البيت الكردي فيما بينهم او فيما هو خارج عن بيتهم أيضا لابد من الاهتمام الى ثوابت الدين والإنسانية لابد ان نغذي هذا البلد الكريم وأبناء هذا البلد الكريم لابد من تغذيته تغذية سليمة صحيحة ولا يمكن تقديم الغذاء السالم الصحيح الا ان نقدم مفاهيم تحت عنوان مفاهيم ثوابت إنسانية وثوابت دينية وان نوجد توافق بوعدم وجود التعارض بين الثوابت الدينية وبين الثوابت الإنسانية من الخطأ بمكان ان نقدم الثوابت الدينية على الثوابت الإنسانية وان نجعل الثوابت الإنسانية في دائرة الظل ونهتهم بدائرة الثوابت الدينية فانه لون من ألوان التعصب عندما يحكم الثابت الديني على الثابت الإنساني هذه أيضا نقطة لابد من الإشارة إليها أيضا الشقاق المجتمعي والاستقطاب الاجتماعي ظاهرة خطيرة ومع الأسف هذه الظاهرة تنمو في مجتمعاتنا اما لعوامل كعامل الجهل او لعوامل نفعية شخصية النفاق السياسي سواء كان النفاق السياسي غربي مما يدعونا في التعامل مع الدول الغربية لا بمنطق التحاكم الى القانون وانما ننتجه الى اتجاهات وطرق ملتوية عندما نرى ان الغرب يتجه في ثقافته ثقافة النفاق الغربي لابد من تأسيس جسور حقيقية من مؤسساتنا العلمية مع مؤسسات علمية فيما وراء البلد حتى نضمن ان لا نبثلى بمشكلة عنوانها مشكلة النفاق السياسي الغربي الذي هي وراء أهم مشكلة الإرهاب أما عوامل الجذب فإن عوامل الجذب والتي كما قلت لها أولوية قصوى بل تتقدم على نفس ظاهرة الإرهاب لأن أحيانا الشخص يبتلى بالمرض وأحيانا يكون الشخص في معرض الابتلاء المرض أيها الكرام أيها الأعداء أصحاب القرار يامن بيدكم قضاء هذا البلد الكريم يامن لكم صوت مقبول ومؤثر في البلد الكريم حاولوا ان تنقذوا أولادنا من الإرهاب أولادنا لا زالو ليسوا في دائرة الإرهاب لكن في وفق المعطيات الموجودة حاليا هذه البيئة أننا نتجه من حيث أن نشعر أو لا نشعر من حيث أن نقصد أو لا نقصد اننا نهى إلى شريحة من أولادنا تحت عنوان الإرهاب اكتفي بهذا المقدار من الحديث وإن كانت المادة مادة البحث أوسع من هذا أحببت ان انقل صوت النجف الاشرف وقلق النجف وتخوف النجف لما يجري في الوقت الراهن من انكسارات ومن سقوط على مستوى ثقافي أو على مستوى اجتماعي او على مستوى فكري أو على مستوى ديني كل هذا يدعونا ان نتواصل وان نجتمع وأن نتحدث وأن ننشر ثقافة ثقافة الاستماع الى الآخر والاصغاء الى الآخر وترتيب الآثار ومد اليد فيما بيننا ان لم نقدم ايدينا فيما بيننا فإن المشكلة باقية.

أشكر حسن الاستماع وأعذر عن الاطالة وأستغفر الله لي ولكم والحمد لله رب العالمين.



السياسات الاقتصادية المطلوبة في العراق ما بعد داعش

أ.م.د. أحمد صدام عبد الصاحب أ.م.د. راضي عبيد نعيمش

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة

ahmed.abdulsahib@uobasrah.edu.iq

(ملخص)

يتناول البحث أهم السياسات الاقتصادية المطلوبة على المدى الطويل للحد من العوامل الداعمة للتطرف وفي مقدمة ذلك الفقر والبطالة وتدهور مستوى التعليم والصحة. يعتقد الباحثان ان اصلاح الاقتصادي المؤدي الى تحسن مؤشرات التنمية البشرية من الممكن ان يقود الى تجفيف منابع الارهاب من خلال البرامج المؤدية الى تحسن مستوى الرفاه الاقتصادي. استند البحث على فرضية مفادها « ان إصلاح النظام الاقتصادي وتحسن مؤشرات التنمية البشرية يؤدي تحسن مستوى الرفاه والوعي الاجتماعي وبما يحد من الافكار الداعمة الى التطرف والاعمال الارهابية». ان البرامج التنموية الهادفة سوف تعزز من مستوى الانشطة الاقتصادية وبما يقود الى تحقيق الاستقرار من خلال الحد من مستويات الفقر والبطالة. سوف تعتمد الدراسة على تحليل واستقراء البيانات المتاحة فضلا عن طرح رؤية اقتصادية لما يتطلبه الاقتصاد والمجتمع من سياسات اقتصادية ممكن ان تحقق اهدافها على ارض الواقع وبما يؤثر ايجابا في تعزيز الثقة بين المجتمع والحكومة حيث يعد ذلك من الدعامات الاساسية للحد من حاضنات الارهاب والفكر المتطرف. وتبين أهمية الدراسة في تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة المذكورة آنفا وفي مقدمتها البطالة من أجل استقرار واقع حال الانشطة الاقتصادية وبيان ما هي المعوقات التي تقف امام عدم تحسن الواقع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في العراق بشكل عام. كما تركز الدراسة على قطاعي الصحة والتعليم في العراق كمقومين مهمين من مقومات الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.



The requested economic Policies in Iraq after ISIS

(Abstract)

This paper tackles the most important economic policies that requested in the long term in order to mitigate factors supporting radicalism such as poverty, unemployment, and deterioration of education and health. It is believed that the economic reform that lead to improvement of human development index could effect in reducing level of terrorism via programs that raise level of welfare. The research is based on an assumption which assumes that reformation the economic system and improving level of human development index will lead to an improvement in the level of welfare and social awareness and then reducing level extremism and .terrorist acts

The purposeful developmental programs will enhance level of economic activities and then achieving the economic stability through mitigation of poverty and unemployment. The current study will rely on analysing and extrapolation the data available. In addition, the research presents an economic vision for the economy and society in Iraq that can positively impact on reinforcement the confidence between the society and the government .However, this can be considered as essential pillars for .reducing the incubators of terrorism and extremist ideology

Furthermore, the significance of study embodied in analysing selected important economic indicators in order to diagnose the obstacles that restrict the investment climate in general. Finally, the study will also focus on the health and education sectors in Iraq as important components of social stability and economic development

أولاً: مقدمة

يؤكد العالم الاقتصادي كينز على ان اي اقتصاد من الممكن ان يواجه أزمة ركود حادة حيث ان الاقتصادات تنمو وتنكمش بشكل دوري ولكن هذا يتطلب خطة انعاش وإصلاح شامل من أجل تحفيز النمو الاقتصادي. كما وضح ان حالة الالايقين سوف تقود المستهلكين والمستثمرين الى تخفيض مستوى الاتفاق مما يؤثر في بطيء حركة الاستثمار وهذا بدوره سوف يقود الى ارتفاع مستوى البطالة التي من الممكن ان تخلق حلقة مفرغة يدور فيها الاقتصاد. ولايقاف هذه الحلقة حث كينز على اهمية تغيير السياسات من اجل تحفيز الطلب الكلي الفعال من اجل مواجهة التضخم بكل أشكاله في فترة النمو الاقتصادي. كما ركز ايضا في سياسة الاستقرار الكينزية ان تحفيز الطلب مهم جدا لمواجهة مستويات البطالة المرتفعة.

ومن أعلاه يتضح لنا ان هناك علاقة مترابطة ما بين سياسات الاصلاح المتناسبة مع حجم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي وفي مقدمة ذلك البطالة التي ركز عليها كينز وذلك لارتباطها باستقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المجتمعي معاً. ومن هنا فان سياسات الاستقرار الاجتماعي وواجهها المختلفة تعد ضرورة أساسية لارساء ركائز الاصلاح الاقتصادي قبل تنفيذ سياسات الاصلاح على ارض الواقع وهي تعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق اي خطة اقتصادية على أرض الواقع. ويمكن تعريف سياسات الاستقرار بانها سياسات تتبعها الحكومة والبنك المركزي تحاول من خلالها تحقيق نمو اقتصادي مستمر، وبذلك ان استدامة سياسة الاستقرار تتطلب مراقبة دورة الاعمال وتكييف السياستين المالية والاقتصادية كما هو مطلوب من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولذا ان سياسة الاستقرار تسعى إلى الحد من التقلبات غير المنتظمة في الناتج الإجمالي للاقتصاد، لما لها من أثر مباشر على مجمل الأنشطة الاقتصادية وقرارات المستثمرين والاستقرار الاقتصادي بشكل عام، ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال السياسات الحكومية مثلاً في الحد من التضخم والانكماش وأثرها المباشر على مستويات البطالة الدخل ومن ثم الرفاه الاجتماعي بشكل عام.

ان مصطلح سياسة الاستقرار **Stabilization Policy** يستخدم لوصف خطوات الحكومة تجاه اي أزمة اقتصادية او صدمة من خلال ايجاد الحلول الطارئة والسريعة او من خلال التشريعات الاصلاحية (Yellen, J. L., & Akerlof, G. A. 2006). ومن هنا تأتي هذه الدراسة لاستقراء أسباب فشل سياسات الاصلاح الاقتصادي من خلال مؤشرات اقتصادية تشمل بمؤشرات البطالة ومؤشري سهولة اداء الاعمال وكثافة الاعمال للقطاع الخاص كونها تعد مجسات مهمة من أجل تشخيص أسباب عدم القدرة على تطبيق سياسات الاصلاح والخطط الاقتصادية في العراق ثم تتطرق الورقة الى أوجه الاستقرار الاجتماعي من خلال الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم بالإضافة الى البنى التحتية التي تعد العامل الاساس لدعم المشاريع الاقتصادية التنموية.

ثانياً: أولويات سياسات الإصلاح الاقتصادي

تعد سياسات الإصلاح الاقتصادي لا سيما الإصلاح التدريجي من السياسات المهمة كونها تركز على اتجاهات اقتصادية محددة تتناسب مع مستوى الامكانيات الاقتصادية في البلد كما انها تراعي مسألة الاولويات الاقتصادية في توجيه جهود الإصلاح نحو قطاعات معينة. كما تتجلى أهمية سياسات الإصلاح التدريجي ايضا في سهولة تقبلها من قبل الطبقة السياسية وأصحاب القرار الاقتصادي في العراق حيث كما هو معلوم انه هناك مقاومة للتغيير وهذه ثقافة متأصلة لدى متخذي القرار في العراق. لذلك نرى انها سياسة ضرورية جدا من أجل تجنب الصراعات التي ممكن ان تحصل او حتى مقاومة التغيير الاقتصادي. من الممكن ان يبدأ الإصلاح التدريجي مثلا من خلال مشاريع التوسع الحضري كونها تضمن فرص عمل كثيرة وبما يسهم في توليد الدخول للأفراد.

وتحفز مشاريع التوسع الحضري مثل توزيع الاراضي السكنية والخدمات المرتبطة بها على النمو وخلق فرص العمل وتنشيط قطاع الانشاءات داخل المشاريع الجديدة. هذه المشاريع تحتاج الى دعم حكومي يتمثل في تسهيل الاجراءات أمام الشركات الاستثمارية لا سيما شركات البناء. ويجب ان تتوجه الحكومة ضمن هذا الاطار الى فسخ المجال أمام شركات البناء التركية على سبيل المثال والصينية لما تتميز به من خبرة في مجال البناء العقاري. ان خلق المنافسة بين شركات البناء ممكن ان يسهم في تخفيض كلف انشاء الوحدات السكنية بشكل أكبر بالمقارنة مع حالة ارتفاع تكاليف البناء في الوقت الحاضر. ان التوسع في مشاريع المدن له علاقة في دعم مستوى النمو الاقتصادي غير النفطي من خلال المشاريع ودورها في خلق التنافس بين شركات البناء. هذا بحد ذاته يشكل جزء مهما من منظومة الاستقرار الاجتماعي باعتبار ان التوسع الحضري وتوفير الوحدات السكنية يعد جزء مهما من مستوى الرفاه الاجتماعي وهو يرتبط ايضا بجانب الاستقرار المجتمعي.

ومن هنا نرى ان سياسة الإصلاح التدريجي التي تتجه اولا نحو التوسع العمراني والبنى التحتية ممكن ان تسهم في حل مشكلة اقتصادية واجتماعية كبيرة في العراق. ان التوجه نحو التوسع الحضري سوف يشجع على قيام استثمارات جديدة في البنى التحتية بمختلف أشكالها مثل الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات وما يرتبط بها من خدمات. ففيما يخص الطرق والجسور فهذا أكيد يعد من مسؤولية الحكومة المركزية في هذه الانشاءات اما مرافق ابني التحتية الاخرى فهي تعد عامل محفز للنمو الاقتصادي. ومما يجدر ذكره ان تحقيق هذه الطروحات على ارض الواقع تتطلب صلاحيات واسعة للحكومات المحلية في المحافظات العراقية في ادارة هكذا مشاريع وبما يسرع من عملية تنفيذها بدون تلكوء مثلما يحصل في الوقت الحاضر حيث هناك العديد من المشاريع التي لم تتحقق على ارض الواقع بسبب سياسة التخطيط المركزي فضلا عن الفساد المستشري في منح تراخيص الاستثمار وارساء المشاريع الى شركات غير رصينة. فهناك أكثر من الف مشروع متلكيء

وهذا دليل على وجود خلل كبير في ايكال انجاز المشاريع في العراق. على هذا الاساس يتطلب من الحكومة والجهات المسؤولة ان في العراق، ان نظام التخطيط المركزي ومن ثم تطبيق الخطط الاقتصادية يعاني من مشكلة عدم وجود الحافز لتحسين مستوى الانتاجية وهذا بالنتيجة يقود الى اعتماد مستوى الرفاه والاستقرار الاجتماعي على الحكومة نفسها، ووفقا لذلك ان الحكومة مسؤولة بشكل شبه كامل عن تحقيق مستوى الرفاه الاجتماعي وهذا بطبيعة الحال لا ينسجم مع الظروف الاقتصادية والمالية للعراق في الوقت الحاضر. ومن هنا يمكن القول ان خطوات اصلاح في العراق يجب ان تبدأ من تغيير نظام التخطيط من المركزي الى منح صلاحيات أكبر للمحافظات او الاقاليم من أجل ان تتبنى مسؤوليتها في رفع جزء من كاهل الحكومة المركزية.

ثالثاً: أهم مؤشرات فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي والاستراتيجيات المطلوبة لحلها

3-1: البطالة في العراق

بسبب السياسات الاقتصادية الفاشلة ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل من 10.5% عام 2014 لتصل الى 13.7% عام 2020 (SESRI 2021). هذه الزيادة تؤكد عدم جدوى السياسات الاقتصادية المتبعة في توفير فرص العمل وبما يؤكد على ان المشاريع الموجودة في داخل الاقتصاد لا توازي حجم الزيادة في نسبة السكان الداخلين الى سوق العمل. وهذا يشكل مؤشر سلبي يمتد أثره الاقتصادي الى حالة عدم الاستقرار الاجتماعي، ذلك ان البطالة المرتفعة تسهم في انخفاض مستوى الطالب الكلي الفعال الذي يؤدي بدوره الى عدم تحفيز المنتجين على زيادة مستوى الانتاج بسبب انخفاض الطلب أساساً، مما يقود ذلك الى انكماش السوق ويخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي في السوق.

ومما تقدم، ان عدم وجود سياسة اقتصادية حقيقية تأخذ بنظر الاعتبار مشكلة خطورة البطالة على الاقتصاد والاستقرار السياسي معاً. ومن خلال ذلك يتوجب على أصحاب القرار ايجاد السبل الكفيلة لتخفيف مشكلة البطالة ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال توفير المشاريع التي تسهم في تشغيل الايدي العاملة ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال سياسة هادفة تتركز أولاً في فسخ المجال امام شركات القطاع الخاص المحلي والاجنبي وتسهيل الاجراءات الادارية أمام حركة الاستثمار الاجنبي المباشر. ففي ظل الظروف الحالية لا يمكن ان يقوم القطاع الحكومي بتوفير فرص العمل لعموم السكان ما لم يكن هناك قطاع خاص كفوء يسهم في تشغيل الايدي العاملة. حيث كما هو معروف وفي معظم دول العالم

ان القطاع الخاص هو القطاع الرئيس الذي ممكن ان يسهم بحدود %90 من فرص العمل في داخل الاقتصاد حسب الكثير من التجارب الدولية.

ومن هنا يتطلب من الحكومة ايضا ان تضع سياساتها المناسبة في سبيل حل مشكلة البطالة من خلال تشجيع مشاريع الريادة وتوفير القروض لاصحاب المشاريع التي من الممكن ان تخلق قيمة مضافة وتؤدي على تشغيل الايدي العاملة، اذ تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المشاريع المهمة التي من الممكن ان تجذب الايدي العاملة وتسهم في تخفيف مشكلة البطالة، كما ان مشاريع الريادة من الممكن ان تشجع ارباب الاعمال على الابداع والابتكار بمعنى خلق طاقة اقتصادية جديدة ممكن ان تساعد في تحسين واقع الانشطة التجارية والاعمال بشكل عام.

2-3: القطاع الصحي

نظرياً، هناك علاقة وثيقة بين إصلاح القطاع الصحي ومستوى النمو الاقتصادي حسب ما تؤكد بعض الدراسات الدولية، ذلك ان ارتفاع المستوى الصحي للأفراد يؤدي الى زيادة مستوى النشاط الجسمي بالشكل الذي يجعل من الفرد قادر على أداء وأعماله بكل نشاط وحيوية. وهذا يعني ان ارتفاع مستوى الخدمات الصحية يعد عاملاً مهماً في زيادة مستوى الرفاه والاستقرار الاجتماعي بسبب أثره في زيادة مستوى الانتاجية والنمو الاقتصادي بشكل عام. بكلمة اخرى ان الخدمات الصحية من وجهة نظر اقتصادية ممكن ان تخلق رأس المال البشري وتحسن من مستوى قدراته وبالتالي يحقق انتاجية أكبر. ومن وجهة نظر اجتماعية انها تساعد الافراد على العيش بشكل مستقر من خلال حصولهم على متطلبات حياتهم الصحية.

وعلى ارض الواقع، يعاني القطاع الصحي في العراق من تدهور مستوى خدماته كما هو معلوم فضلاً عن الفوضى الادارية في هذا القطاع حيث هناك عدد كبير من المشاريع الصحية مثل المستشفيات ما زال معطلاً ولعدة سنوات على الرغم من اكتمال الكثير من هذه المشاريع بنسب تجاوزت الـ 90 في المئة من الانجاز. هكذا مؤشرات تفسر حالة فشل السياسة الصحية في العراق وتأثيرها الاقتصادي السلبي على راس المال البشري ومستوى انتاجيته مستقبلاً. ومن المؤشرات الاخرى التي تبين تدهور الواقع الصحي العراقي والنقص الكبير في مستوى الخدمات المقدمة مثلاً انخفاض عدد الاسرة الموجودة والتي تقدر بـ 13 سرير لكل عشرة الاف فرد، بينما في دولة اخرى مثل تركيا يبلغ عدد الاسرة 28 سرير لكل 10 الاف فرد. اما عدد اطباء فيبلغ 8 لكل 10 الاف في العراق وفي تركيا 18 لكل 10 الاف (SESRI 2020). ومن هنا يمكن القول ان تحسين وضع القطاع الصحي في العراق له الاثر المباشر على الاستقرار الاجتماعي في العراق. ومن الملاحظ في السنوات الاخيرة في العراق ازدياد مستوى السفر من أجل العلاج في دول الخارج وهذا بحد ذاته مؤشر سلبي يثبت

عدم كفاءة القطاع الصحي في العراق فضلا عن حالة عدم الثقة من قبل بعض الافراد في تلقي الخدمات الصحية داخل العراق بسبب تدني مستوى الخدمات. ومن وجهة نظر اقتصادية يمكن القول ان تلقي الخدمات الصحية من قبل العراقيين خارج العراق يشكل هدرا لموارد النقد الاجنبي فبدلاً قيام الفرد باتفاق امواله على الخدمات في الداخل، فان هذه النفقات تذهب الى دول اخرى. ومما تقدم يمكن القول ان تحسين وضع القطاع الصحي في العراق يتطلب فتح باب الاستثمار أمام المستثمرين الاجانب في بناء المستشفيات والمراكز الصحية من أجل زيادة عدد الاسرة والخدمات الاخرى. ان فتح باب الاستثمار في القطاع الصحي ممكن ان يجبر المستشفيات المحلية الخاصة على تحسين مستوى خدماتها فضلا عن تقليل تكلفة الخدمات بسبب حدة المنافسة من الشركات الاجنبية اذا ما تحققت على أرض الواقع، حيث من الممكن ان يحقق الاستثمار الاجنبي في القطاع الصحي خدمات مقنعة لا تدفع الفرد الى السفر خارج العراق. أضف الى ذلك ان فتح الاستثمار في القطاع الصحي سوف يخفف عن كاهل الحكومة النفقات على المستشفيات الحكومية وتقليل مستوى ضغط الخدمات الملقى على عاتقها. وبالتالي تستطيع الحكومة توفير خدمات صحية مقبولة مقابل التخلص من نفقات الاستثمار المكلفة. وبالإضافة الى كل ذلك ان الاستثمار في القطاع الصحي سوف يوفر فرص عمل لكثير من العاملين في القطاع الصحي وخارجه وما لذلك من أثر في خلق علاقات الشراكة والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص من خلال نقل الخبرات من الكوادر الاجنبية الى الخبرات المحلية.

3-3: القطاع التعليمي

مثلما هو معروف، يعاني القطاع التعليمي في العراق من مشكلة أساسية تتمثل في تدهور مستويات التعليم في كافة المراحل لا سيما مرحلة التعليم الابتدائي وما يشهده البلد من نقص في عدد المدارس وعدم كفاية التمويل للمدارس الحكومية مما دفع الكثير من العوائل العراقية الى اللجوء الى المدارس الخاصة التي تكلف الكثير. وفي مرحلة التعليم الجامعي تتمثل المشكلة الاساس في عدم وجود تناسق ما بين المخرجات التعليمية وحاجة سوق العمل بالإضافة الى تزايد أعداد الخريجين سنة بعد اخرى وتزايد نسب البطالة فيما بين صفوف الخريجين. هذه الحالة تمثل وجها آخر من حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والاحباط الذي يولده عدم توفر فرص العمل. وكما هو معلوم ان المشكلة الاساس تتلخص في ضعف مستوى التخطيط في العراق الذي يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار مستوى النمو السكاني وعدد الداخلين الى المدارس والجامعات ومستوى المشاريع التي يجب ان توفرها الحكومة من أجل خلق فرص العمل وزيادة مستوى طاقة الاقتصاد. او مثلا الاجراءات والقوانين التي من الممكن ان توسع دور القطاع الخاص من أجل استغلال رأس المال البشري في المشاريع الخاصة. لو كانت

هناك خطط اقتصادية تأخذ بنظر الاعتبار كل هذه الأبعاد الثلاثة (النمو السكاني، عدد المتخرجين ، التوسع في المشاريع) لما شهدنا اليوم ازدياد مستوى المظاهرات والتي من أهم اسبابها عدم توفر فرص العمل للخريجين، بل ان المسألة امتدت حتى الى حملة الشهادات العليا حيث لا يجدون فرصا للعمل بسبب تزايد اعدادهم مقابل قصور فرص العمل المناسب لهم.

ويقدر معدل عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد سنوياً في العراق بحدود 50 ألف خريج، يتم تعيين 4% منهم فقط أما باقي النسبة فيمثل بطالة الخريجين. ولو تم تحليل هذه المسألة من الناحية الاقتصادية البحتة يتبين لنا مقدار الهدر الاقتصادي في الموارد المالية التي تم صرفها على الطلبة الدارسين مقابل توظيف نسبة ضئيلة منهم. ومن هنا تتطلب المسألة النظر الى قطاع التعليم كقطاع استثماري غير مباشر اذ ان النفقات التي يتم صرفها سنوياً على العملية التعليمية تعد هدراً اقتصادياً اذا لم يتم استثمار الطاقات المتخرجة في القطاعات الاقتصادية سواء كانت عامة او خاصة. ومن هذا المنطلق يجب ان تأخذ السياسة الاقتصادية في العراق توفير المناخ الاستثماري المناسب من أجل خلق فرص العمل الجديدة او التوسع في المرافق الاقتصادية الحالية وكذلك فتح الفروع الانتاجية الجديدة وما يرتبط بها من خدمات والتي من الممكن ان تمتص جزء كبير من بطالة الخريجين. ان المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق الحكومة تتمثل في برامج الترويج للفرص الاستثمارية للشركات الاجنبية والمحلية مع تقديم كافة التسهيلات الادارية الجاذبة لهذه الشركات وتوفير الدعم القانوني لها وحماية حقوقها مع تقديم الحوافز الداعمة للمستثمرين في سبيل تفعيل حركة الاستثمار والانشطة الاقتصادية المرتبطة بها.

ومما سبق يجب على السياسة التعليمية في العراق ايضا ان تأخذ بنظر الاعتبار عملية الربط بين حاجة سوق العمل وتطوير المناهج الدراسية وتحديثها بما يلبي حاجة سوق العمل، اذ غالباً ما يعاني الخريجون من مشكلة عدم تناسب مهاراتهم مع المهارات المطلوبة في سوق العمل لا سيما الشركات الاجنبية. ومن هنا اذا ما افترضنا ان الحكومة تعمل على توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الشركات الاجنبية وتشغيل الايدي العاملة المحلية فمقابل ذلك يجب ان تتمتع شريحة الخريجين بالمطلوبات التي تحتاجها الشركات الاجنبية لا سيما في مجال اللغة الانكليزية والحاسوب والبرمجيات الخاصة المطلوبة للعمل وحسب الاختصاصات. بكلمة اخرى يجب ان تركز الجامعات على مستوى المهارات لدى الخريجين وتشجيعهم على زيادة وتطوير مستوى مهاراتهم لا سيما التي يحتاجها سوق العمل.

رابعا : تطوير القطاعات الاقتصادية استراتيجية لاصلاح الاقتصاد

انطلاقا من الدور القيادي للدولة في تصحيح المسار الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد احادي الجانب الى هيكل الاقتصاد المتسق الذي تساهم فيه القطاعات الاقتصادية بدرجات متقاربة . ان ضرورة اصلاح الاقتصاد هي السبيل في تحقيق التنمية وتحقيق الاستقرار ومحاربة الفكر المتطرف .

ان من اهم العوامل التي تجعل من البلد عرضة للاختراق بالفكر المتطرف ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومشاكل الجهل والبطالة والفقر . فالحرب على التطرف والارهاب ليست حرب اسلحة فقط بل هي حرب فكرية بالدرجة الاولى ويمكن ان نحمل شبابنا من خلال نشر الوعي ويجاد فرص عمل وتصحيح المسار الاقتصادي وضرورة اصلاح التعليم وغيرها من الافكار . من الممكن ان يستفيد العراق من تجارب الدول الاخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية وتصحيح المسار الاقتصادي .

4-1: القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي من القطاعات القائدة لحركة التنمية الاقتصادية وهدف من اهداف التشغيل والتنويع الاقتصادي , ويمكن الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في حركة التنمية.

وبما يمتلكه العراق من مقومات تدعم نجاح القطاع الزراعي ليكون قائدا لتنمية القطاعات الاخرى وتحقيق التنمية الاقتصادية , تتمثل تلك المقومات من الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة وتوفر المياه والقوى العاملة وتنوع المناخ وبما يمكن ان يقدم من الحكومة او القائمين على السياسة الاقتصادية من خلال دعم هذا القطاع وتوفير كافة السبل التي تشجع العمل الزراعي لدى اصحاب المزارع او المزارعين من خلال توفير مستلزمات الزراعة من البذور والغطاء البلاستيكي لحماية المزروعات والاسمدة والادوية الخاصة بمعالجة اي عارض يواجه النباتات , كذلك تقديم القروض والتسهيلات للمزارعين وتخفيض الضرائب وحماية المنتج المحلي وغيرها من اساليب الدعم التي ترفع من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج , اضافة الى الاستفادة من التجارب الدولية في تاسيس المزارع الحكومية التي تعمل على الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية كما حدث في الصين والبرازيل وسنغافورة وغيرها من الدول (مكتب العمل الدولي , التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء , ص 22) , وهذه التجارب حققت نتائج ايجابية سواء فيما يتعلق بزيادة الانتاج الزراعي والقدرة على تلبية الطلب المحلي والتصدير الى الخارج والاستفادة من العملات الاجنبية الصعبة وتأثيرها على تحسن ميزان المدفوعات والاحتياطي الاجنبي , كذلك القدرة على استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة العاطلة عن العمل وفي مختلف التخصصات سواء الزراعية او الادارية او المحاسبية او التسويقية او الهندسية او البيطرية والعمالة غير الماهرة وهنا يمكن امتصاص جزء

كبير من البطالة والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي ورفع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى تحقيق التنمية المستدامة والاتجاه نحو الاقتصاد الاخضر الذي ينعكس ايجابا على الوضع الصحي بالتحسن وخلق بيئة نظيفة للعمل .

ربما في البداية سوف يكون عامل التكلفة كبير جدا لكن مع سنوات الانتاج والتشغيل سوف يحظى الاقتصاد بالنتائج الايجابية ويعمل على تخفيض عنصر التكلفة ويحقق الفوائد المرجوه للاقتصاد

2-4: القطاع الصناعي

يمكن تطوير القطاع الصناعي الى جانب تطوير القطاع الزراعي ويمكن الاستفادة من الانتاج الزراعي لتطوير القطاع الصناعي في المرحلة الاولى , ومع زيادة الانتاج الزراعي وتنوعه ووفرتة سوف نحتاج الى الاتجاه نحو القطاع الصناعي ونعمل على تطوير الصناعات الغذائية المرتبطة بالزراعة مثل صناعات التعليب والتصور ومشتقات الحليب وغيرها اضافة الى المنتجات الزراعية التي تدخل كسلع وسيطة للانتاج الصناعي مثل الزيوت والقطن والدقيق وغيرها من المنتجات التي تدخل في الصناعات الغذائية .

ويمكن للعراق الاستفادة من الميزة التنافسية بما يمتلك من ثروة نفطية من شأنها ان تستخدم في الصناعات الاستخراجية وصناعات التكرير والصناعات البتروكيمياوية والصناعة التحويلية فالعراق يملك ثروة نفطية هائلة بالامكان الاستفادة منها كموااد اولية تدخل في الصناعات .

ان تطوير القطاع الصناعي ينعكس ايجابا على التشغيل ومن شأنه ان يخفف من نسبة البطالة ويساهم في زيادة المنتجات الصناعية الوسيطة والنهائية التي من شأنها ان تكون عنصر مهم في سلة الصادرات للحصول على العملة الاجنبية الصعبة وتحسين وضع ميزان المدفوعات اذا ما تم استثمارها بالشكل المناسب والعلمي .

ويجب على الدولة ان تاخذ دورها القيادي في تشجيع ودعم القطاع الصناعي وتقديم المبادرة في تشجيع مصانع القطاع الخاص وتخفيف العبء الضريبي عليهم ودعم جميع المصانع التي تعمل لتحقيق المصلحة العامة وحماية المنتج المحلي من المنتجات الاجنبية المنافسة .

3-4: القطاعات الأخرى غير النفطية

ان تطوير القطاع الزراعي واستحواده على النسبة الأكبر من العمالة مع تطوير القطاع الصناعي وتشغيله للقوى العاملة ومع التطور الذي يحدث في القطاعان سوف ينعكس ايجابا على القطاعات الأخرى مثل قطاع التجارة الخارجية وقطاع التشييد والبناء وقطاع النقل وغيرها من القطاعات التي تتأثر بذلك التطور الأمر الذي يعزز من فرص التشغيل ويحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ويسهم في تنويع الاقتصاد ويقلل من الاعتماد على القطاع النفطي مما يحقق توازن في الاقتصاد , الا ان الأمر في حقيقته ليس بتلك السهولة وانما يحيط به الكثير من التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجيات .

خامساً : التحديات التي تواجه السياسات المقترحة

تعد المجتمعات النامية بما تملكه من عناصر التخلف والجهل بيئة خصبة للأفكار المتطرفة وهذا ما يشكل تحدياً كبيراً تعمل كثير من الدول على محاربته , لذلك نرى ان اي استراتيجية لا يمكن لها النجاح الا بعد التخلص من هذه التحديات وفي مقدمتها التخلف والجهل , ومن التحديات التي تواجه النجاح للاستراتيجيات المقترحة في العراق ما يأتي :

1 - ان الحرب على الأفكار المتطرفة ومن ضمنها التنظيمات الارهابية مثل داعش وغيرها هي ليست حرب عسكرية فقط بل هي حرب فكرية بالدرجة الاولى , لذلك من الصعب التحديات مواجهة الفكر المتطرف بالفكر المعتدل ونشر الثقافة الانسانية القائمة على التسامح وقبول الآخر وتطوير الفكر وانتهاج الفكر العقائدي السليم بعيداً عن التطرف , وهنا يأتي دور المؤسسة الثقافية والتعليمية في البلد والقائمين عليها في تطوير المناهج وترسيخ الفكر المعتدل وتوضيح الآثار السلبية للفكر المتطرف ولا يقتصر ذلك الى هذا الحد بل يجب نشر هذه الثقافة لدى الاسر والمجتمع بصورة عامة في المجالس والمليقات والندوات .

2 - ان ما يفقده الكثير من المواطنين للأسف هو الشعور بالمواطنة نتيجة لتمزيق المجتمع تحت عدة مسميات طائفية ودينية وفكرية ونشر العنصرية تجاه المراة والتحزب العشائري والسياسي وغيرها من المفاهيم الجديدة التي طرأت على المجتمع العراقي وجعلت الافراد اكثر انتماء للعقيدة او العشيرة او الحزب وكان هذه الانتماء على حساب الانتماء للوطن لذلك من الصعب التحديات تنظيف المجتمع من هذا الوباء وتعزيز المواطنة وحب الوطن والخوف على مصلحة الوطن , فالدين لله والوطن للجميع ومن حق الانسان الانتماء الى حزب او عشيرة ولكن عندما يتعارض ذلك مع الوطن والمصلحة العامة يبقى الوطن فوق الجميع , مع ضرورة التعايش السلمي مع الاديان المتنوعة بعيداً عن تخريب الوطن .

3 - لعل الآفة التي تستشري في الاقتصاد العراقي وتمثل اصعب تحدي يواجه البلد هي ظاهرة الفساد المستشري في كثير من الاجهزة الرسمية وغير الرسمية , ورغم وجود العديد من الهيئات والجهات والمنظمات التي تحارب الفساد لكن لا فائدة من ذلك فالفساد السمة البارزة للاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ويمثل اكبر التحديات امام نجاح اي استراتيجية , ان مسالة القضاء على الفساد والحد منه تقتضى من الدولة القيام بدورها من حيث تفعيل القوانين وتطبيقها على الجميع وفرض سيادة الدولة وعدم السماح لجزء من الفاسدين بالخروج من دائرة القانون كذلك تفعيل النظام القضائي وتطبيق القوانين على الجميع ولا احد فوق القانون . ان القضاء على الفساد ليس بالامر السهل ويحتاج الى ارادة قوية من اجل القضاء عليه , فالفساد والارهاب وجهان لعملة واحدة والفساد هو من يغذي التنظيمات الارهابية وهو من يعمل على حمايتها .

4 - ان توفير الامن والامان في البلد هو ضرورة واساس تقوم عليه الدول وتلتزم الدولة بتوفيره للجميع ولكن للأسف نفتقد في العراق الامن والامان وهذا يدل على قصور واضح في الاجهزة الامنية والاستخباراتية واختراقها مما يجعل المواطن يفقد الثقة في الاجهزة الامنية , كذلك هذا القصور يعزز من وجود خلايا التطرف في المجتمع ونموها بشكل متزايد , ان توفر البيئة الامنة ضرورة للاصلاح الاقتصادي وجذب الاستثمار الاجنبي. في نفس الوقت هو ضرورة للقضاء على التطرف .

5 - لا يكفي وجود الرؤية الاقتصادية اذا لم يكن هناك خطوات واقعية على ارض التنفيذ من اجل تطبيق الرؤى الاقتصادية ومتابعة العمل على تنفيذها حتى مع تعاقب الحكومات , يفترض وجود مجلس اعلى يعمل على متابعة وتنفيذ الرؤى الاقتصادية , التحدي الكبير في العراق ان الرؤى موجوده فعلا والواقع يتم تشخيصه لكن لا يوجد استراتيجية تعمل على تطبيق هذه الرؤى كذلك ان تعاقب الحكومات يعمل على العمل بشكل فردي لا علاقة له بالمراحل السابقة مما يشنت الافكار ويضيع تلك الجهود .

ربما هذا جزء من التحديات التي تواجه قيام الاستراتيجيات الممكنة الا انها تعد من اهم التحديات وربما يكون تخطى هذه التحديات هي الاساس في نجاح اي رؤية اقتصادية .

الاستنتاجات:

1 - ان رفع سعر صرف الدولار بحجة دعم المستثمر المحلي سوف يرفع من كلفة الاستثمارات المحلية وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج والاسعار مقابل ضعف القوة الشرائية للأفراد بحدود 22% وبالتالي ان ارتفاع التكاليف لا يشجع المستثمرين ما لم تكن هناك سياسات داعمة للمستثمرين المحليين في سبيل تقليل تكاليف الاستثمار وامكانية طرح المنتجات بأسعار تتناسب مع القوة الشرائية للأفراد.

2 - ان استمرار السياسات التعليمية بشكلها الحالي وتخريج جيوش من العاطلين عن العمل تشكل هدرا ماليا كبيرا ما لم يتم وضع حلول مناسبة تتمثل في توفير البيئة الاستثمارية المناسبة والتي من الممكن ان تستوعب بطالة الخريجين وبما يخفف عن كاهل الحكومة ضغط المطالبات الشعبية المستمرة بالتوظيف.

3 - ان فشل السياسة الصحية في العراق أدى الى مزيدا من نزيف العملات الاجنبية من خلال لجوء الافراد الى العلاج خارج العراق في مستشفيات الدول الاخرى وهذا بحد ذاته يمثل هدرا في موارد النقد الاجنبي ناتج من ضعف مستوى الانفاق على القطاع الصحي في العراق.

4 - ان فتح باب الاستثمار للشركات الاجنبية في القطاع الصحي سوف يسهم في تخفيض كلفة الرعاية الصحية للأفراد في داخل الاقتصاد فضلا عن تحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال المنافسة التي سوف تخلقها الشركات المستثمرة مع مؤسسات القطاع الصحي المحلية بالاضافة الى دورها في استيعاب الكوادر الصحية الوطنية وانتقال الخبرات من الكفاءات الاجنبية الى الكفاءات المحلية العاملة في حقل الاختصاص نفسه.

5 - لا يمكن ان يتحقق الاستقرار الاجتماعي من دون وجود اصلاح اقتصادي مسبق باصلاحات مؤسساتية تشكل الركيزة الاساسية لخلق تنمية مستدامة تسهم بشكل تدريجي في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

التوصيات:

- 1 - تمكين المرأة والشباب معا من خلال توفير فرص العمل في سبيل تعزيز الترابط الاسري وتربية جيل واعى بعيدا عن التطرف، فضلا عن تفعيل البرامج الاجتماعية وتحديث المناهج لاسيما مناهج الاخلاق والمثل العليا الصحيحة في التعليم الابتدائي.
- 2 - محاربة مظاهر الانحلال بالتوازي مع تفعيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي من الممكن ان توفر فرص عمل للشباب بما يقود الى تخفيف حدة البطالة التي تعد احد اسباب الانحراف الفكري.
- 3 - تفعيل دور القطاعين الزراعي والصناعي ومنح القروض للشباب المستثمرين العاطلين عن العمل وفقا لشروط ملزمة من أجل تفعيل دورهم في الاقتصاد.
- 4 - دعم القطاعين الصحي والتعليمي من خلال زيادة مستوى التخصيصات المالية في الموازنة العامة للدولة فضلا عن منح الاعفاءات للمستثمرين في القطاع الصحي من أجل زيادة عدد المرافق الصحية وفرض الرقابة السعرية عليها في سبيل تقديم خدمات تنافسية.

المراجع

- 1 - احصاءات وقواعد بيانات مركز منظمة الدول الاسلامية للدراسات والتدريب في أنقرة. SESRIC
<https://www.sesric.org/baseind-step4.php>
- 2- Yellen, J. L., & Akerlof, G. A. (2006). Stabilization policy: A reconsideration. Economic Inquiry, 44(1), 1-22
- 3 - مكتب العمل الدولي " التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء " مؤتمر العمل الدولي الدورة 102 (الطبعة الاولى , التقرير الخامس, جنيف, 2013)



أثر الإرهاب في التنمية السياحية في العراق

ا.د. محمد جواد شبع / جامعة الكوفة - كلية الآداب - قسم الجغرافية

Mohammed.shibaa@uokufa.edu.iq

ا.م.د. احمد عبد الكريم كاظم / جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد - قسم السياحة

Ahmada.alkreem@uokufa.edu.iq

(المستخلص Abstract)

اصبحت مشكلة التطرف والارهاب الدولي احد المشكلات الدولية التي يعاني منها معظم الدول النامية او المتقدمة لما يشكله من خطر على القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي لكونه يعد من القطاعات الحساسة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن الشامل. ونظراً للتحديات الامنية التي تواجه العراق سواء كانت تحديات اقليمية ام دولية كان من الضروري ان الاساس لأصحاب القرار مواجهة تلك التحديات و وضع الحلول اللازمة وتقديم المقترحات التي من شأنها تسهم في معالجة تلك المشكلة. وانطلقت مشكلة الدراسة من خلال ان الارهاب يشكل خطراً على كافة المؤسسات الاقتصادية ومنها المؤسسات السياحية ويهدد الاستقرار الامني مما ينعكس في عدم الاستفادة من الموارد السياحية فضلاً عن استنزاف الارث الحضاري والثقافي والتاريخي التي يمتلكها البلد. وقد وضعت مجموعة من الفرضيات وكان في مقدمتها ان محاربة الارهاب والتطرف يعتمد بشكل مباشر على نشر الوعي الانساني الذي يمثل الاساس في التنمية ومحاربة الافكار المتطرفة مما يعزز من القدرة التنافسية لسوق السفر والسياحة واستثمار الطاقات البشرية والكفاءات والمهارات مما يخلق انتعاشاً اقتصادياً واجتماعياً ويحقق اهداف التنمية السياحية. والهدف من الدراسة هو خلق بيئة ملائمة أمام السياح للتمتع بحياة مستقرة وآمنة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي في تناول تطور الارهاب وعوامل نشأته والاسباب التي ادت الى تطور تلك الظاهرة ومدى انعكاسها على التنمية السياحية، وقد تم وضع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي توجه الى ذوي العلاقة.



(Abstract)

The problem of extremism and international terrorism has become one of the international problems that most developing or developed countries suffer from because of the danger it poses to the economic sectors, including the tourism sector, as it is one of the sensitive sectors that is directly linked to comprehensive security. And given the security challenges facing Iraq, whether they are regional or international challenges. It was one of the basic necessities for decision makers to confront these challenges, develop the necessary solutions and submit proposals that would contribute to addressing that problem. The problem of the study was launched through the fact that terrorism poses a threat to all economic institutions, including tourism institutions, and threatens security stability, which is reflected in the lack of utilization of resources Tourism as well as the depletion of the cultural, cultural and historical heritage owned by the country. A set of hypotheses were developed, foremost of which was that the fight against terrorism and extremism depends directly on spreading human awareness, which is the basis for development and combating extremist ideas, which enhances the competitiveness of the travel and tourism market and the investment of human energies competencies and skills, which creates economic and social recovery and achieves goals F Tourism development. The aim of the study is to create a suitable environment for tourists to enjoy a stable and safe life, and the study relied on the descriptive and historical approach in dealing with the development of terrorism and the factors of its emergence and the reasons that led to the development of this phenomenon and the extent of its impact on tourism development, and a set of conclusions and recommendations were drawn up related persons

المقدمة:

تعد دراسة ظاهرة الارهاب من الظواهر المعقدة والمتشابكة ، اذ تشترك في ظهورها عدة عوامل منها عوامل سياسية وفكرية ودينية واجتماعية ونفسية لممارسة العنف ضد الابرياء واصبحت الجماعات المسلحة والمتطرفة تشكل خطراً على مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق ومنها القطاع السياحي ، كونها من القطاعات الحساسة التي تتأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية والدولية مما يجعلها صناعة تعتمد بشكل مباشر على الاستقرار الامني واصبحت من الاهداف السهلة للعمليات الارهابية خصوصاً بعد دخول داعش الارهابي الى مدينة الموصل وتخريب وتفجير المعالم الاثرية والتاريخية والمنشآت السياحية وسرقة القطع الاثرية وتهريبها الى الخارج من اجل هدم ابرز منجزات الانسان الثقافية والتي تمثل جوهر مرتكزات التنمية السياحية .

ويشكل الارهاب الخطر الكبير على حياة السياح من حيث القتل والخطف واستخدام ابشع الاساليب الوحشية ضد الانسانية فضلاً عن استهداف المؤسسات السياحية وغلق الفنادق والمطاعم السياحية والشعبية وتوقف شركات السفر والسياحية عن العمل وتعطل برامجها السياحية التي تستهدف مختلف الفئات العمرية .

وقد استفاد داعش الارهابي من الدعاية والاعلان ومواقع التواصل الاجتماعي ونشر الفيديوهات والصور في ترويج حملاته التخريبية في استهداف المواقع الحيوية مما ادى الى نشر الخوف والرعب في نفوس السياح الذين تتوافر لديهم الرغبة في السفر نحو العراق .

وقد ناقشت الدراسة مفهوم الارهاب وتداعياته الخطيرة على العراق والمنطقة وعملياته العسكرية ومصادر تمويله ، كما تناولت الدراسة التنمية السياحية من حيث الاقامة والتسهيلات السياحية وعدد من السيناريوهات في مكافحة الارهاب ، وقد تم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات وعدد من التوصيات توجه الى ذوي العلاقة .

منهجية الدراسة:

1 - مشكلة الدراسة ان الارهاب يشكل خطراً على كافة المؤسسات الاقتصادية ومنها المؤسسات السياحية ويهدد الاستقرار الامني مما ينعكس في عدم الاستفادة من الموارد السياحية فضلاً عن استنزاف الارث الحضاري والثقافي والتاريخي التي يمتلكها البلد.

2 - فرضية الدراسة ان محاربة الارهاب والتطرف يعتمد بشكل مباشر على نشر الوعي الانسان الذي يمثل الاساس في التنمية ومحاربة الافكار المتطرفة مما يعزز من القدرة التنافسية لسوق السفر والسياحة واستثمار الطاقات البشرية والكفاءات والمهارات مما يخلق انتعاشاً اقتصادياً واجتماعياً

ويحقق اهداف التنمية السياحية.

3 - اهداف الدراسة تهدف الدراسة الى تحليل ظاهرة الارهاب و وضع اساس نظري حول اثر الارهاب في التنمية السياحية وتسلط الضوء على المتغيرات الجديدة وتقديم السيناريوهات التي تسهم في مكافحة العمليات الارهابية في العراق.

4 - هيكلية الدراسة تضمنت الدراسة مبحثين ، اذ تناول المبحث الاول نشأة وتطور الارهاب في العراق ، كما صنفت انواع العمليات الارهابية والاسباب التي ادت الى تطور العمليات الانتحارية والادوات والوسائل التي استفاد منها داعش الارهابي في توسيع دائر العنف ومصادر التمويل ، وقد ناقش المبحث الثاني اهمية التنمية السياحية في الاستقرار الامني ، والتكاليف المادية والمعنوية للتفجيرات الارهابية وانعكاسها على التنمية السياحية وتحليل الآثار المباشرة للإرهاب على التنمية السياحية ، كما وضعت في الدراسة ثلاثة سيناريوهات لمواجهة داعش الارهابي وتعزيز الاستقرار من خلال التنمية السياحية .

المبحث الاول التطور التاريخي لمفهوم الارهاب والجماعات المسلحة في العراق:

لقد ظهر الارهاب منذ زمن قديم وقد تواصلت تلك الظاهرة وتطورت حتى اصبحت تتعامل مع التقنيات الحديثة وتمتلك المال والسلاح والاجهزة والتدريب على مساحات معينة (سالم، 2008، 39) واصبحت تتخذ أشكالاً وانماطاً مختلفة لتشكل حلقات او احزمة ظاهرية او خفية تحيط بالأنظمة الهشة ، كما انها تتمتع بدرجة عالية من تنوع التفكير والاساليب التي تمكنها من التكيف والتأقلم مع المتغيرات الجديدة والسبب في ذلك هو تنوع الادوات التي تستخدمها وحسب طبيعة البيئة الجغرافية وتختار الوقت المناسب للتنفيذ (باسم، 160، 2010) ، فضلاً عن ذلك فان للإرهاب مدارس فكرية متنوعة ومتعددة وإن الهدف الاساس من تلك المدارس هو ترسيخ الفكر الارهابي وانتقاله الى مختلف الفئات العمرية وتستهدف بالدرجة الاساس الطبقات الاجتماعية ذات الوعي المنخفض ، واستخدام العنف ونشر الرعب والقتل من اجل تطبيق اجراءاتهم التعسفية واكتساب الشرعية بقوة السلاح (ياسين ، 2013، 74).

وان اول من استخدم مصطلح الارهاب بروس هوفمان وقد ارسى قواعد حكمه من خلال الثورة الفرنسية للمدة (1789-1794) مطبقاً قواعد الرعب والتخويف في سلطة الحكم ، ومنذ ذلك الوقت فقد تم استخدام مصطلح الارهاب كمصطلح سياسي منذ الحزب الحاكم خلال الثورة الفرنسية

(مناف، 2014، 63) .

لقد تطورت ظاهرة الارهاب عبر الزمان والمكان من خلال تعدد الاساليب والافكار والتقنيات الحديثة ، اذ تم توظيف واستثمار الوسائل التكنولوجية والرقمية والاتصالات والبرمجيات المبتكرة في العمليات الارهابية مما ادى ظهور الارهاب بأوجه جديدة تتماشى مع اساليب الحياة الحديثة (عبد الرزاق، 2011، ص54) وهذا يعكس الكلف المادية والخسائر البشرية التي تعانيها القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي والحاق الضرر على التسهيلات السياحية ومدة الاقامة والطلب على الخدمة السياحية .

حيث أضافت هذه الثورة الهائلة وسائل وأدوات جديدة في ممارسة العمليات الارهابية بسبب سهولة استخدامها ومن ابرزها مواقع التواصل الاجتماعي، والمواقع الالكترونية ، بين الافراد والجماعات المختلفة مما يمكن من انتشار الافكار المنحرفة الى شرائح كبيرة من الناس اذ تم تجاوز الحواجز الجغرافية والمكانية (بن خالد، 2010، 31).

وقد ادى في انتشار الارهاب ظاهرة العولمة والتي كانت من ابرز نتائجها سهولة الاتصال بين الجماعات الارهابية مما يؤدي الى تنوع الوسائل والاشكال التي ادت الى اقناع الافراد ذات العقيدة الهشة عن طريق عقد مؤتمرات ومحاضرات دينية تصور للناس على انهم اصحاب الحق مما يؤدي في النهاية الى استقطاب اكبر عدد ممكن واغرائهم باغراءات مالية ومن ثم وقوعهم في بين ايدي الجماعات المسلحة كأدوات تنفيذية (محمد ، 2015، ص23) .

وهناك من يرى ان ارهاب الشرق هو مختلف تماماً عن ارهاب الغرب ، فإرهاب الشرق يشير الى الارتباط العقائدي وعدم فهم الكافي للمعتقدات الدينية التي ترتبط بالتسامح ونشر السلام والمحبة بين افراد المجتمع، ويشير هذا النوع الى عدم توافر متطلبات الحياة الاساسية ، وان عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية ادت في توزيع غير عادل للثروات الاقتصادية فضلاً عن عدم توافر متطلبات العيش الكريم ، ونقص الخدمات مثل السكن والتعليم والصحة وانتشار الفقر والبطالة ، وعدم كفاءة القطاع الزراعي والصناعي والسياحي ، كل هذه العوامل قد شجعت الجماعات المسلحة على استغلال تلك الظروف ومحاولة تفسيرها لمصلحتهم (تشومسكي ، 2005، ص71).

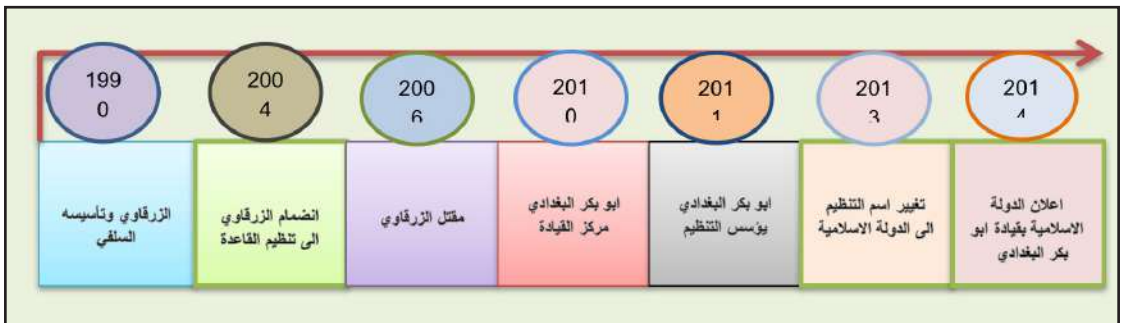
وفيما يتعلق بإرهاب الغرب فهو ناتج عن الرفاه المفرط ، اذ ادت التطورات التكنولوجية والتحولت الرقمية والذكاء الاصطناعي الى تحجيم دور الفرد وظهور الادوات والتقنيات الجديدة مما ادى في النهاية لتقليص ساعات العمل اليومي وضعف الاندماج الاجتماعي ، وتوافر الحاجات المادية الفائضة عن الحاجة الفعلية ، مما ادى الى فقدان الهوية الاجتماعية التي تمثل الاساس المهم في تكوين النسيج المجتمعي (عبد ، 2009، ص92) .

ويبين في الشكل (1) مراحل نشوء الدولة الاسلامية في العراق ، اذ كان للإرهابي ابو مصعب

الزرقاوي دور بارز في التنظيم الارهابي وكان ينفذ عملياته العسكرية في العراق وكان يقود تنظيمًا يسمى (جماعة التوحيد والجهاد) وبعد عام 2004 انضم الى ما يسمى بتنظيم القاعدة ونتيجة الى هذا التوسع تحول الى تنظيم القاعدة في العراق وقد اعتمد على الدعاية والانترنت بشكل مباشر ، وقد ركز جهوده على العراق وخارجه ، ففي عام 2005 اطلق تنظيم القاعدة عدة صواريخ تستهدف حربيتين في ميناء العقبة التابعة للولايات المتحدة الامريكية ، وعقبها تنفيذ عمليات انتحارية في ثلاثة فنادق سياحية في عمان ، وكان لتنظيم القاعدة بقيادة الزرقاوي خطط نشطة هدفها جذب الأوربيين من اجل تنفيذ العمليات الانتحارية في العراق ، وفي عام 2006 تم قتل الزرقاوي من قبل التحالف الدولي ، وقد استمر تدفق الانتحاريين نحو العراق اذ بلغت حسب التقديرات الاولى ما يقارب (750) انتحارياً ، منهم (237) انتحارياً من السعودية ، و(114) انتحارياً من ليبيا و(40) انتحارياً من سورياً اما بقية الانتحاريين فهم من جنسيات مختلفة ، وقد حل محل الزرقاوي ابو عمر البغدادي اميراً للجماعات الجهادية وابو ايوب المصري وزير الحربية ، وفي عام 2010 قتل البغدادي والمصري نتيجة للضغط العسكري الذي شنته الولايات المتحدة الامريكية ، وقد ظهر ابو بكر البغدادي مؤسساً للدولة الاسلامية الذي كان معتقل في احد السجون العراقية ، وفي عام 2013 تم الاعلان رسمياً لتصبح الدولة الاسلامية في العراق وسوريا ، وقد تمكن من غزو مدينة الموصل في حزيران من عام 2014 ونصب ابو بكر البغدادي نفسه خليفة للمسلمين (خالد، 2017 ، ص84).

الشكل (1)

مراحل نشوء الدولة الاسلامية وتطور قياداتها للمدة (1990-2014)



أولاً : انواع العمليات الارهابية: يمكن ان تصنف العمليات الارهابية الى عدة اصناف (احمد ، 2010 ، ص48) :

- 1 - توجيه العمليات الارهابية نحو جهة معينة : وتشمل استهداف المنشآت السياحية والحيوية والممتلكات العامة والدوائر الرسمية وغير الرسمية، والحرائق العمدية وتدمير وسائل النقل والاتصالات وكل ما يشمل التخريب والتدمير .
- 2 - الارهاب الموجه نحو افراد المجتمع : ويشمل القتل والتفجير والخطف للسياح ورجال الاعمال والمستثمرين والعاملين في القطاعات الاقتصادية والتجارية وادخال والرعب والخوف بقصد ازهاق ارواح الابرياء.
- 3 - الارهاب من حيث الادوات والتنفيذية : ويشمل نوعين هما الارهاب الاجتماعي و الارهاب السياسي.
- 4 - من حيث المدى الزماني والمكاني : ويتضمن الارهاب المحلي والارهاب الخارجي وتتسع اعماله لخطف الطائرات من المطارات الدولية وتنفيذ العمليات الانتحارية .
- 5 - من حيث التغيرات البيولوجية : ويشمل الفايروسات السامة والقاتلة بهدف احداث اعراض وبائية تسهم في قتل الابرياء وتهدد الكائنات الحية او هلاك المحاصيل الزراعية من خلال نقل العدوى وهذا النوع من الارهاب لا يحتاج الى اموال طائلة نظراً لسهولة انتشارها و قلة تكاليفها.
- 6 - الإرهاب الكيميائي : ويشمل هذا النوع من الارهاب على تصنيع الغازات السامة من اجل ائتلاف المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية او رشها في الهواء وتتميز بسهولة نقلها من مكان الى اخر بهدف التأثير على الامن الاقتصادي للدولة وانعكاس ذلك على سمعتها السياحية .
- 7 - الارهاب المعلوماتي : يعتمد هذا النوع في السيطرة شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الرقمية واجهزة الحاسوب والاختراقات للمعلومات الرسمية مما سبب ضرراً في الانظمة المدنية والعسكرية والسياحية .

8 - **الارهاب النووي** : يهدف هذا النوع من الارهاب الى امتلاك الاسلحة النووية والتهديدات بصورة مباشرة مثل صنع الاسلحة الحديثة والمتطورة التي تحمل رؤوس نووية مشعة والتي تعرف بالحقيبة النووية.

9 - **الارهاب البيئي** : يحقق هذا النوع من الاهداف بعيدة المدى وتكون البيئة الهدف الاسهل والانسب للجماعات المسلحة لأنها تعد من ايشع الوسائل التدميرية التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على القطاع السياحي، وتسهم في اتلاف الموارد السياحية الحيوية عن طريق استخدام وسائل ومعدات خطيرة تؤثر على صحة وأمن المجتمع المضيف مثل الاشعاعات السامة وحرق الغابات.

ثانياً : اسباب الارهاب وعملياته الانتحارية: يمكن ان نتناول ابرز الاسباب التي تؤدي الى ظهور الارهاب ومنها (برقاوي، 2009، ص45) :

1 - **اسباب نفسية** : قد يرجع ارتباط الفرد وانضمامه الى الجماعات المتطرفة الى المكانة الاجتماعية والنفسية التي لا يجدها في مجتمعه ولا تتيح له الفرصة في الظهور، فضلاً عن شعوره بالفشل والاحباط النفسي و لا يمكن تحقيق المكاسب الاجتماعية الا من خلال الانضمام الى تلك الجماعات المتطرفة التي تعمل على تشجيعه بالاعتداء على الابرياء وفقاً ما تراه مناسباً لإشباع غرائزه النفسية.

2 - **اسباب اقتصادية** : لاشك ان تردي الوضع الاقتصادي والمعاشي ، وانخفاض مستوى الدخل، وعدم توافر فرص العمل وارتفاع مستويات البطالة في القطاع الخاص والعام قد ساعد بشكل مباشر وغير مباشر في الانضمام نحو الجماعات المسلحة .

3 - **اسباب اجتماعية** : يؤثر الارهاب بشكل مباشر على الحقوق الاجتماعية لأفراد المجتمع من خلال الاعتداء المباشر على المنشآت السياحية ، وان السبب المباشر والمؤثر هو زيادة وقت الفراغ وعدم استثماره في تطوير المهارات والقدرات المعرفية ، يضاف الى ذلك التسرب المدرسي وانتشار الجهل والامية والتميز العنصري والعنقي بين الرجل والمرأة مما يؤدي الى توتر العلاقات الاجتماعية وعزلة افراد المجتمع عن بعضها البعض.

4 - **اسباب ثقافية** : لقد استهدفت الجماعات المسلحة اهدافاً فكرية وثقافية حاولت من خلالها استئصال القيم والفن والتراث المادي والمعنوي والمكتبات الثقافية لما تحتويه من افكار نبيلة تسهم في بناء المجتمع ، لذا عملت الجماعات المسلحة على حرقها او اتلافها وادخال افكارهم المنحرفة من اجل السيطرة فكرياً وثقافياً على تلك المؤسسات المهمة التي تعكس التراث السياحي.

5 - **اسباب دينية** : تعد الاختلافات الدينية والمذهبية احد الاسباب التي استثمرتها الجماعات المتطرفة ، فالدين الاسلامي هو دين التسامح والسلام لمختلف الديانات الا ان الجماعات الارهابية حاولت تشويه صورة الدين الاسلامي من خلال افكارها المنحرفة ، و زرع الفتنة والتفرقة بين مختلف الطوائف الدينية .

6 - **اسباب ايدلوجية** : ان افكار الجماعات المسلحة المتطرفة لها افكارها الخاصة اذ ترى الاشياء وفقاً لمنطقها وفلسفتها، وعلى الرغم من افعالها غير العقلانية ،من حيث التعامل والوحشية في سلوكها الا انها ترى ان هذا المنهج او السلوك سوف يحقق مبتغاها بما يتطلب مصالحها الخاصة وعلى اثر اخذت تطلق افكار مخالفة للدين والمنطق لأن مثل تلك الافكار المنحرف تجد قبولاً عند الاطراف الاخرى مما ساعد على توسعها وانتشارها.

7 - **الارهاب المعلوماتي** :يعتمد هذا النوع في السيطرة شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الرقمية واجهزة الحاسوب والاختراقات للمعلومات الرسمية مما سبب ضرراً في الانظمة المدنية والعسكرية والسياحية .

ان العمليات الارهابية لا تستهدف السياح او المسافرين او العاملين في القطاع السياحي فحسب ، وانما الى تؤدي الى تدمير المؤسسات السياحية وخدمات البنى التحتية بشكل كامل ، ويعني هذا ان المؤسسات السياحية ليست بمنأى عن ذلك، فبالرغم من انها وجدت للخدمة السياحية وللترفيه للبشر، فالإرهاب يقصدها لأنها الواجهة الحضارية التي تسعد الانسان وتخلصه من ضغوط الحياة اليومية، كونها من الاهداف البسيطة والسهلة وتشكل العمود الفقري في زيادة الدخل السياحي ، لذا فإن استهدافها من قبل الجماعات المسلحة تمثل مؤشراً خطيراً في استهداف الامن السياحي.

ان الامن السياحي هو مفهوم شامل وعام لا يشمل فقط المؤسسات السياحية وانما يشمل امن الدولة بصورة عامة ، فالشعور بالأمن والطمأنينة يمثل الرسالة السياحية الحقيقية التي يبعثها البلد المضيف لما لها من تأثير على نفسية وراحة السياح في ممارسة الفعاليات السياحية وزيادة معدلات

الاقامة وزيادة الرحلات السياحية البرية او الجوية.

اذ كانت لنتائج تفجير برج التجارة العالمي في الولايات المتحدة الامريكية في عام 2001 الاثر المباشر على قطاع السياحة والسفر وكانت الخسائر الاقتصادية تشكل الجزء الاكبر والوسع والتي شملت في توقف الرحلات السياحية الى الولايات المتحدة الامريكية ، وقد خسر فيها القطاع السياحي ما يقارب اكثر من (11) بليون دولار امريكي ، فضلاً عن خسارة ما يعادل (550-650) فرصة عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاع الطيران ، وقد رافق ذلك انخفاض في الطلب السياحي بمقدار 45% من حجم الحركة السياحية الوافدة وقد انعكس على اثر هذا التفجير الارهابي(معدن ،2020، ص71) :

1 - الاجراءات الامنية المكثفة في مداخل ومخارج المطارات الدولية وابراج المراقبة.

2 - الغاء الرحلات السياحية .

3 - الغاء الحجز الفندقي وتقليص مدة الاقامة .

4 - الهزة الاجتماعية والنفسية للسياح الوافدين .

5 - التوقف عن العمل بالنسبة للمنشآت السياحية .

فالعمليات الارهابية كان لها آثار سلبية على القطاع السياحي وخصوصاً ما يتعلق بالطلب والعرض السياحي مما ينعكس اثره على الدخول والعوائد السياحية كما انها تؤثر على فرص الاستثمار السياحي المحلي والاجنبي وما ينعكس ذلك على ظروف البيئة السياحية المستدامة وتدمير المقومات الطبيعية والبشرية وما يرتبط بها من صناعات مختلفة .

ثالثاً : الأدوات والوسائل المستخدمة للانضمام للجماعات المسلحة: لقد استخدم داعش الارهابي مختلف الوسائل من اجل زيادة قدراته العددية من الطاقات البشرية ، اذ كان لمواقع التواصل الاجتماعي الدور الفاعل والمؤثر في التأثير على مختلف فئات المجتمع ، وقد وظف معظم امكانياته من اجل توسيع دائر العنف والتطرف والتأثير في شل الحركة السياحية وتوقفها ، ومن ابرز الوسائل المستخدمة:

1 - مواقع التواصل الاجتماعي (المواقع الالكترونية) : استفادت المجاميع المتطرفة من مواقع التواصل الاجتماعي ، لأنها الوسيلة الأكثر فاعلية في نشر الدعاية والترويج عن كيانهم المسلح ، كما انها وفرت لهم الجهد والكلفة والوقت في آن واحد ، في سرعة الانتشار والتفاعل والتأثير ، مما جعل مساحتهم الالكترونية والتقنية ذات بُعد واسع الامتداد لأنها تتعامل مع مشاهدات واسعة ، وتستهدف كافة الشرائح المجتمعية ، وقد تضمنت الصور والمقاطع الفيديوية والتسجيلات الصوتية مستغلين التعاطف والانتصار للحق وبطرق مزيفة هدفها التأثير في مشاعر وعواطف وعقول الناس من اجل تحقيق غاياتهم الوحشية.

2 - التشجيع في الانضمام للجماعات المسلحة : ان السبب المباشر في التشجيع للانضمام الى الجماعات المسلحة هو التأثير الواسع والسريع في انتشار الافكار المتطرفة والتسليح والتجهيز مما زاد من اتساع رقعتهم الجغرافية ففي غضون مدة قصيرة سيطر على اربع محافظات عراقية ، ويقابل ذلك هشاشة النظام السياسي وضعف المعلومات الاستخباراتية في الاستعداد لمثل هكذا تهديد ، ومما زاد الثقة في تلك الجماعات المسلحة هو الخطاب المتطرف في نشر الافكار والتي شملت حتى الالعب الاطفال وتشجيعهم على القيام بأعمال ارهابية ضمن المحتوى الالعب الالكترونية والقيام بأعمال هجومية (بن الطيب ، 2012، ص77) .

3 - التجنيد والانتماء العقائدي : لقد وضفت الجماعات المتطرفة خطابها الديني والعقائدي من خلال عدة محاور منها استهداف الطبقات الاجتماعية الهشة يضاف الى ذلك فان بعض الطبقات الاجتماعية تشعر بالتهميش والاقصاء كما انها استغلت الاطفال الذين يعانون من مشكلات نفسية واجتماعية ويتخذ الانتماء العقائدي عدة اشكال منها:

أ - **المقابلات والاجتماعات السرية** : وتشمل اللقاءات و المحاضرات التي تعمل على نقل الافكار المشوهة وتفسير الآيات القرآنية والروايات الدينية والاحاديث النبوية الشريفة حسب توجهاتهم وافكارهم المتطرفة مما يعطي صورة غير واقعية عن التعاليم الدينية.

ب - **متابعة مسارات التوجه العقائدية** : وتشمل مدى الارتباطات الذاتية للانتماء ومتابعة توجهاتهم الفكرية والعقائدية ومحاولة اشراكهم في العمليات الانتحارية اي التحول من الدروس النظرية الى العمليات الانتحارية من خلال شعارات الجهاد، والدفاع عن الاسلام مما يؤدي الى شحذ الهمم في تنفيذ العمليات الاجرامية واستهداف الابرياء .

ج - **تحويل الجماعات المسلحة الى عناصر فاعلة** : ان تغيير القيادات العسكرية في الجماعات المسلحة بين الحين والآخر، هو اسلوب تكتيكي هدفه الاساس عدم الكشف عن اسرار التنظيم لضمان سرية المعلومات ، كما ان تغيير القيادات يساعد العناصر المنتمية على تنشيط الادوار القيادية ، وهذا يزيد من قيمة التنافس الداخلي للجماعات المسلحة في الحصول على مناصب قيادية وعسكرية ويعمل على زيادة قدراتها على البقاء والتمدد .

4 - **التحريض نحو التطرف** : استخدمت الجماعات المسلحة اسلوباً جديداً في اقناع العناصر التي ترغب بالانضمام اليها بما يسمى اسلوب (الحث او الدفع) مستغلين الجهل وانخفاض مستوى الوعي واتباع اسلوب التلقين المستمر للأفراد المجندة وتشجيعهم عقائدياً ، مما جعل تأثير الجماعات المسلحة والمنحرفة بصورة اكبر خصوصاً على الشباب والاطفال (صالح ، 2014، ص78) .

5 - **التدريب والتخطيط** : لقد استفاد التنظيم الارهابي من شبكات الانترنت وجعله الساحة التدريبية لعناصره من خلال ارسال المقاطع الصوتية والفيديوهات والصور والانضمام الى المجاميع والمنصات واصبحت هذه المواقع الافتراضية تدريبات عسكرية تستخدم فيها التقنيات الحديثة للتنفيذ وان العمل الارهابي يخضع في تنفيذه للتخطيط والتنظيم من خلال الاتصالات دون الكشف عن هوياتهم عند تنفيذ الهجوم الارهابي(مبلي ، 2015 ، ص46) .

رابعاً: تمويل العمليات الارهابية والعسكرية : يمثل تمويل العمليات الارهابية جريمة بحد ذاته سواء كان مادياً او معنوياً لما يسببه من اضرار على الفرد والمجتمع والسلم الاهلي ، وقد اصبح لتمويل العمليات الارهابية اهتماماً دولياً على مختلف الاصعدة واخذت الدراسات تناقش عمليات التمويل وامداد الجماعات المسلحة وتجفيف منابع الرئيسة التي تشكل الاساس في العمليات الانتحارية .

و تتنوع الوسائل في عمليات تمويل الارهاب وهي مختلف تماماً من دولة لأخرى ويمكن تحديدها من خلال ما يأتي :

1 - التمويل المباشر : يكون هذا النوع من التمويل من خلال الدعم المباشر بالأموال النقدية التي تقدمها دولة أو أفراد او جماعات او حكومات هدفها الاساس هو الاستمرار في العمليات الارهابية والحصول على الاسلحة الحديثة والتدريب فضلاً عن تجنيد افراد المجتمع وتقديم المعونات المالية لأفرادها اذ تشير التقارير ان الدولة الاسلامية حصلت ما مقداره عن اكثر من مليار دولار من تهريب النفط وان 70% من الابار المنتجة للنفط في شمال العراق قد سيطر عليها التنظيم الارهابي، كما حصل تنظيم داعش الارهابي على مصادر مالية أخرى، اذ بلغت نسبة المتبرعين 5% ، ونسبة الغنام التي حصل عليها تنظيم الدولة الاسلامية 12% ، وشكلت البضائع المسروقة 51% ، والتحويلات المالية من القطاعات الاخرى 21%، وسرقة المركبات من المواطنين وبيعها بلغت 11% (قاسم ، 2016 ، ص76) .

2 - التمويل غير المباشر : هذا النوع من التمويل من خلال الدعم غير المباشر للمؤسسات والجماعات المسلحة لدعم مشاريع الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي واخضاع المنطقة للقرارات الدولية ويتخذ هذا النوع من التمويل الشركات الكبرى والهبات والتبرعات والابتزاز او غسيل الاموال والاستفادة منها في العمليات الارهابية .

المبحث الثاني أهمية التنمية السياحية في الاستقرار الأمني:

تشمل التنمية السياحية على مجموعة من العناصر أهمها عناصر الجذب السياحي الطبيعية والبشرية والمعالم الأثرية والتاريخية و الحدائق والمتنزهات وخدمات النقل الجوي والبري والبحري ، وخدمات الإقامة والتسهيلات السياحية التي تتضمن الإدارة السياحية والخدمات المصرفية والاعلان والترويج والتسويق السياحي للمبيعات مثل الهدايا والسلع التذكارية يضاف الى ذلك خدمات البنى التحتية مثل خدمات الماء والصرف الصحي والكهرباء والحفاظ على البيئة من التلوث (جعفر ، 2005، ص23). وتكمن أهمية التنمية السياحية في تحقيق الاستقرار الأمني ، اذ يمثل الأمن السياحي شعور السائح بحالة الاطمئنان والسعادة والسرور والبهجة والراحة واحترام كرامته ، وتحقيق غاياته وفعالياته السياحية بسهولة ويسر وبدون تعقيدات (عنوز ، 2015 ، ص61). ويمثل الأمن السياحي في ابسط حالاته المناخ المستقر للمجتمعات المضيفة والمستقبل للسياح ، وبالتالي فان فقدان الأمن تعني لا تطور ولا نمو وتوقف تام عن سوق السفر والسياحة ، فالخوف الذي اشاعه داعش الارهابي بين افراد المجتمع هدفه الاول هو القضاء على الحياة الآمنة والمستقرة للسياح والسكان في آن واحد ، وبعبارة اخرى يمثل الأمن السياحي منظومة متكاملة ومتشابكة تؤدي مهمات محددة تشمل على امن السياح وتحركاتهم بسهولة امان تام ويتضمن حماية السياح وممتلكاتهم الخاصة مثل السرقات وأمن المنشآت السياحية وحماية المواقع الاثرية والتراثية والدينية والتاريخية وامن المطارات الدولية وخطوط النقل الجوية وامن الفنادق والمطاعم السياحية وشركات السفر والسياحة والحدائق والمتنزهات والحدائق العامة والملاعب الرياضية (فوزية ، 2017 ، ص52).

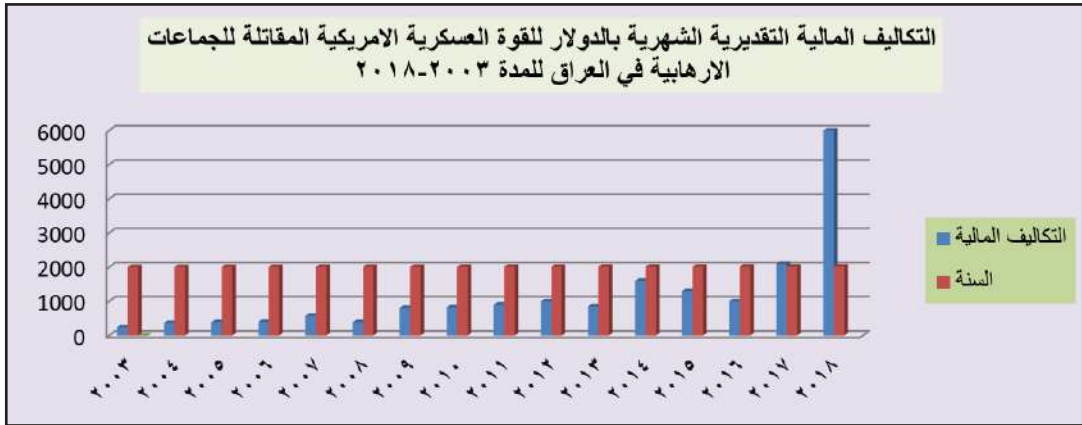
اولاً التكاليف المادية والمعنوية للإرهاب وانعكاساته على التنمية السياحية:

1 - الجوانب الاقتصادية : سعت معظم الدول الانمائية الى تحقيق التنمية السياحية من خلال تعزيز الجوانب الاقتصادية من ابرزها سنغافورة وجمهورية كوريا والصين وفيتنام والاعتماد على الكفاءات القيادية للمؤسسات السياحية ووضع الاهداف لصياغة الخطط السياحية على المدى المتوسط والطويل، من اجل تحقيق الرفاه الاقتصادي وتشغيل العاملين وتحسين المستوى المعاشي ، وتعد هذه الاستراتيجيات جزءاً من استراتيجيات التغير في تحقيق اهداف التنمية السياحية وكانت نقطة الانطلاق الاولى هو تطوير خدمات البنى التحتية بما ينسجم ويتلائم مع التطورات الحديثة ليكون القطاع السياحي منسجماً مع التطورات الحالية .

ان انخفاض معدلات التبادل التجاري، وتوقف رؤوس الاموال والشركات الاستثمارية، وفقدان

الوظائف السياحية، وارتفاع تكاليف المعيشة للسكان ، كل هذه العوامل كانت من أبرز أهداف التنمية السياحية التي عمل داعش الارهابي على تدميرها واستنزاف موارد البلد المالية والاقتصادية . وبين الشكل (2) التكاليف المالية لكل جندي امريكي مكلف بالعمليات العسكرية ضد داعش الارهابي ، اذ بلغت الكلفة المالية للجندي الامريكي في عام 2003 خلال الشهر ما مقداره (240) الف دولار واستمرت تلك التكاليف المالية وفي ارتفاع مستمر اذ بلغت في عام 2005 (390) الف دولار لكل جندي امريكي ، وفي عام 2012 بلغت كلفة الجندي الواحد (1000) دولار وقد بلغت في عام 2018 ما مقداره (6000) دولار(شاتز ، 2015 ، ص9) .

الشكل (2)



شاتز، هاورد جيه ، وايرين اليزابيث جونسون ، الدولة الاسلامية التي عرفناها (رؤى متبصرة فيما قبل الظهور ودلالاتها مركز السياسيات العامة للشرق الاوسط ، مؤسسة رندنه ، كلية الدراسات العليا في الشرق الاوسط ، 2015 ص9).

2 - **الجوانب الاجتماعية** : للإرهاب تأثير مباشر في المجال الاجتماعي وذلك من خلال العمليات الارهابية للطاقت البشرية ومنشآتهم الحيوية وتعرضهم الى مشكلات صحية ونفسية وبينية مما يعكس ذلك على اداء حياتهم الي ومية، بالإضافة إلى ذلك، فان القيود التي يفرضها التطرف على مجال الحريات الدينية من خلال سياساته التكفيرية للديانات الاخرى ، مما ادى إلى تشنج العلاقات الاجتماعية و ولّد مشكلة الطائفية و الكراهية والعدوان بين الفئات المجتمعية، يضاف الى ذلك مشكلة التفكك الاسري والهجرة القصرية والنزوح والناشر العشائري لأسر العوائل المنضوية لداعش الارهابي، واصبحت فرص السفر والسياحة و التنقل نحو البلدان الأخرى من المسائل الصعبة و أحياناً مستحيلة لصعوبة نيل التأشيرات او الحصول على الفيزا مما لا يمكن البعض من زيارة

اهاليهم في الخارج وربما السفر من اجل العلاج أو الدراسة بها يضاف الى ذلك تشويه صورة الدولة السياحية عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة (العلي ، 2020 ، 32) .

3 - **الجوانب الثقافية :** ان تركيز الارهاب على المعالم الثقافية بمختلف انواعها وتشمل والمتاحف، والمراكز الثقافية لأنها تمثل المنجزات الحضارية التي يعتز الانسان وتكون جزءاً مهماً من حياته ، وتهدف السياحة الثقافية الى اشباع رغبة المعرفة وتوسيع دائرة المعلومات الحضارية والتاريخية و التمتع بالفنون الجميلة في المتاحف التي تضم التراث القديم و المعارض ومشاهدة النصب التذكارية ، والتعرف على الحضارات القديمة والمناطق الاثرية المهمة والتعرف على طرق معيشة الشعوب وتقاليدها، لذا فان استهداف السياحة الثقافية هو استهداف مباشر لفكر الانسان وقيمه ومهاراته والتي تشكل في مجملها السلوك السياحي (عبد الرحيم وآخرون ، 2019 ، ص17) ، فضلاً عن ذلك فان التعرف على انماط حياة الشعوب مثل المعتقدات الدينية واللغات والفلكلور ومناطق التراث الثقافي والاعمال المعمارية والمتاحف الاثرية واللوحات الفنية والاحداث التاريخية والمهرجانات (الرسمية وغير الرسمية) تمثل محطة من محطات اللقاء والتقارب الثقافي ، وبعبارة اخرى فأنها تمكن الشعوب من اظهار مكوناتها الحضارية والتعريف بها وتقديم ثرواتها الثقافية الاثرية بما يعمل على تكوين صورة ايجابية عنها ويجعلها محط اهتمام الامم والشعوب الاخرى والاعجاب بها. لذا فان الارهاب اختار تلك المقومات السياحية وعمل على تهديمها وتخريبها وكان الغرض منها :

1 - محاولة تشويه صورة الحضارة العراقية ومنجزاتها الابداعية ومحاولة هدمها بأي شكل من الاشكال من خلال التفجيرات الاجرامية ، وبعبارة اخرى تشويه صورة الاستقطاب السياحي ومحاولة عدم زيارتها من قبل السياح العرب والاجانب .

2 - ان استهداف المعالم الثقافية لم تكن عبثية بل كانت مخططة لاستهداف الاماكن التي تشكل حافزاً مهماً في تاريخ الانسانية ، اذ ان محاولة هدم الانتاج الفني والثقافي والابداعي يشكل هدم للثقافة العراقية والانسانية معاً .

3 - تعمل المنجزات الثقافية على تجنب التصادم والصراع الفكري بين الشعوب والمجتمعات ضمن نقطة الالتقاء والسلام سواء كانت (مضيقة او مستقبلية) للسياح، وهذا عامل قوة في الاستقرار السياسي والاقتصادي ، لذا فان الجماعات المسلحة حاولت ان تخلق حالة من الرعب والخوف في المجتمعات المضيفة والمجتمعات القادمة من دول اخرى من خلال هدم نقاط الالتقاء وتشويه القيم الثقافية.

4 - ان غرس المبادئ والقيم الدينية و الاخلاقية بين افراد المجتمع و الشباب يكون من خلال المؤسسات الثقافية التي تمثل محل الاحترام و الاهتمام عند افراد المجتمع لذلك حاول داعش الارهابي استهدافها وتفجيرها.

ثانياً : الآثار المباشرة للإرهاب في التنمية السياحية:

1 - **الطلب السياحي :** ان اتساع نطاق العمليات الارهابية في العراق خصوصاً عند دخول داعش الارهابي الى مدينة الموصل ، اذ توقف الطلب السياحي متأثر بالعوامل الامنية والاستقرار السياسي ولم يشمل السياحة الخارجية فحسب ، وانما السياحة الداخلية ايضاً وتوقف الطلب الفندقي على الاسرة والغرف ، وبرنامج شركات السفر والسياحة والرحلات الجوية والبرية وغلقت المطاعم السياحية والشعبية وسببت خسائر مالية كبيرة بسبب انتشار حالات الرعب والخوف والقتل للأبرياء و انتشار الاسلحة والمتفجرات وغلق المحلات التجارية والمولات والحدائق العامة ، وتشير التقديرات ان هناك ما يقارب (20-27) الف انتحاري ارهابي دخل الى العراق يستهدفون الابرياء والمنشآت الحيوية ومنها السياحية و خدمات البنى التحتية (منير ، 2016، ص2) .

2 - **العرض السياحي :** يشمل العرض السياحي كل ما يمكن ان تقدمه المدينة او الدولة للسياح من خدمات وتسهيلات ومغريات سواء كانت طبيعية او بشرية من اجل نجاح تجربة السياحة والتي يمكن ان تشبع حاجاتهم ورغباتهم ، كما يشمل الطاقات البشرية من مقدمي الخدمة السياحية والمنتجات السياحية ، ويتأثر العرض السياحي بالعامل الامني ، اذ ان تقديم الخدمة السياحية تكون آنية ولا يكمن خزنها لمدة طويلة (الزاوي ، 2011 ص91) وهذا يتطلب الدقة والاقناع للضيوف بان الخدمات هي الافضل، ونتملك القدرات البشرية في تطويرها مستقبلاً ، وهذا يتطلب توافر الظروف الامنية والجو المريح لإيصال تلك الرسالة للضيوف الوافدين .

3 - **تفجير المؤسسات السياحية :** تحاول الجماعات المسلحة فرض قوتها من خلال اتباع عدة وسائل ومنها اختيار المؤسسات السياحية واستهداف الخدمات السياحية التي تشكل العمود الفقري للقطاع السياحي والتي تشمل الفنادق والمطاعم السياحية وشركات السفر والسياحة والمطارات الدولية ، وتشير التقديرات ان في عام 2016 استهدف داعش الارهابي (108) مرفقاً سياحياً كانت حصة دول الشرق الاوسط وفي مقدمتها العراق ما يقارب (78%) عملية ارهابية موجه نحو تدمير المؤسسات السياحية ، كما تشير الاحصائيات ان كل (10) عمليات إرهابية كانت حصة العراق منها (5) عمليات بسبب ضعف سلطة القانون وهشاشة النظام السياسي ، اذ بلغ عدد الابرياء الذين قتلوا

في احدى تفجيرات العاصمة بغداد في منطقة الكرادة ما يقارب (383) قتيلاً ، فضلاً عن الاصابات للأشخاص العاملين والمتجولين والمارة ، اذ بلغ عددهم (122) شخصاً نقلوا الى المستشفيات ، يضاف الى الاضرار المادية والمعنوية التي تعرضت لها المنطقة (فاهم ، 2013 ، ص59).

4 - **تهريب القطع الاثرية** : لقد مارس داعش الارهابي ابشع الوسائل من اجل الحصول على الاموال وتمويل عملياته العسكرية والانتحارية ، كما حاول بأساليبه الوحشية ممارسة ما يسمى بـ(تفريغ المحتوى من الداخل) وذلك من خلال سرقة التراث الحضاري والتاريخي للقطع الاثرية ، اذ تشير الاحصائيات الى سرقة ما يقارب اكثر 16 الف قطعة اثرية تعود الى العصر السومري او لحقب زمنية اخرى ، سواء كانت آشورية او بابلية تعود على اقل تقدير الى 4000 سنة (سلام ، 2017 ، ص86).

5 - **الاستثمار السياحي** : إن المشكلة التي يعاني منها العراق هي مشكلة عدم الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، اذ أن اصحاب رؤوس الاموال يبحثون عن الفرصة الأفضل والأقل خطورة والاكثر ربحاً ، فان المستثمر لا يخاطر بأمواله ما لم يحقق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي ، كما يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام الاقتصادي وطبيعة حجم الاموال المطلوبة ، ومدى استجابة الحكومة للمشاريع السياحية وتقديم التسهيلات المالية المقدمة للمستثمرين ، إضافة إلى العوامل الداخلية والمجتمعية المتعلقة بمدى تقبل السكان للعمل في القطاع السياحي (الحسيني ، 2008 ، ص36) ، لذلك عملت الجماعات المسلحة على استهداف المشاريع السياحية وتفجير خدمات البنى التحتية مثل الجسور وطرق النقل وتوقف قطاع الطيران مما ادى الى توقف البضائع التجارية ، كما اثر بشكل مباشر على حجم الطلب والعرض لمستلزمات الإنتاج واستمرارية التعاملات التجارية (حسن ، 2013 ، ص23).

5 - **الدخول والعوائد السياحية** : ان الاهتمام في تنوع سوق السفر والسياحة في عمليات الجذب السياحي سوف يتعكس اثره في تنوع العملات الصعبة وبالتالي تحقيق الانتعاش الاقتصادي والمالي للدولة المضيفة. وتمثل التنمية السياحية الارتقاء والتطور في الخدمات السياحية ومعرفة متطلباتها الحالية والمستقبلية ويعد التخطيط السياحي احد اهم الوسائل العلمية التي تحقق اكبر قدر من النمو السياحي وبأقل التكاليف وبأسرع وقت ممكن ، وهذا يحقق القدرة التنافسية في سوق السفر والسياحية للمناطق المستقبلية للسياح الوافدين (مقابلة ، 2007 ، ص44) .

وقد عملت الجماعات المسلحة على استهداف المناطق السياحية من اجل توقف الموارد المالية للدولة المضيفة والمتمثلة بالضرائب والرسوم والعائدات المالية للعاملين في قطاع السفر والسياحة

فضلاً عن عدم توافر فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية ، ونتيجة للتغيرات الامنية اخذ السياح يفكرون في اختيار المناطق الامنة التي توفر لهم اعلى درجات الراحة والأمان وتشعرهم بالارتياح النفسي والذهني في ممارسة الفعاليات السياحية (الحميري ، 2010، ص49).

ثالثاً مواجهة الارهاب وتحقيق التنمية السياحية :

لغرض تفسير الدوافع والاسباب في توسع العمليات الارهابية والجماعات المسلحة في العراق وخصوصاً بعد سقوط مدينة الموصل وما لحقها من محافظات عراقية ، منها ما يتعلق بالعوامل الداخلية التي تتعلق بشخصية الفرد وسلوكه الاجتماعي التي تعتمد بالدرجة الاساس على مدى نضجه العقلي ، فاکثر المنتمين للجماعات المسلحة يعانون من الاضطرابات النفسية والمشكلات الاجتماعية كما ان هناك بعض المناطق تعاني التهميش وعدم المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمهمة في تحديد المسار المستقبلي لخدمات البنى التحتية .في حين ان للعوامل الخارجية الدور الفاعل في توفير البيئة المناسبة لتطور العمليات العسكرية والانتحارية وتوفير الدعم المالي واللوجستي في استمرار العنف واستقطاب العناصر الهشة (محمد ، 2014، ص106).

ان تبني استراتيجية نموذجية لمواجهه الجماعات المسلحة ونشر الامن والاستقرار بما ينعكس اثره على القطاع السياحي من خلال توافر الحماية الامنية للمطارات الدولية التي تمثل بوابات العبور الرئيسية للسياح الوافدين ، وتزويد الحماية الكاملة للطرق البرية بأجهزة المراقبة ، وتدريب قدرات الأجهزة الأمنية وتحسين قدراتها اللوجستية والرقمية والتكنولوجية ، اذ يتعامل الارهاب مع المواقع الالكترونية من حيث الابتزاز المالي وسرقة المعلومات والاختراق والتجسس وسرقة التسجيلات الصوتية والصورية للمعلومات التي تمس سيادة الدولة وأمنها القومي مثل اختراق البنوك والمصارف وتحديد مواقع المنشآت السياحية وخدمات البنى التحتية والمواقع الامنية والمهمة للدولة وتحديد محاور الحركة اليومية والتجمعات السكانية ، والمناطق التي تمتاز بالحركة التجارية ، ولهذا لا بد من الاعتماد على الوسائل التكنولوجية والتقنيات الحديثة التي تمكن من كشف الجماعات المسلحة وتحد من قدراتها الارهابية، ولا بد من ايجاد استراتيجية لمكافحة الارهاب من خلال عدة سيناريوهات منها:

السيناريو الاول الوقاية وتعزيز القدرات السياحية:

يمثل هذا السيناريو بتعزيز الاستراتيجيات الوقائية المتاحة مثل تطبيق الاجراءات القانونية والعسكرية ضد للمخالفين عن طريق المعلومات الاستخباراتية والتعاون المباشر مع السكان ، ويقابل لك تعزيز المبادرات الاقناعية (عمر ، 2021، ص164) من اجل نشر الدعاية المضادة للجماعات المسلحة

وكسر الاعلام الوحشي بأعلام التسامح ، وتقويض الخطاب الارهابي من خلال العمليات النفسية الدفاعية والتخطيط لحالات الطوارئ ومنح العفو عن المواطنين الذين حاول الارهاب تحريضهم للعمليات الاجرامية.

ان توافر الامن للسياحي يشكل القاعدة الاساس في حفظ ارواح السياح والاهتمام بالمعالم الاثرية والتراثية والدينية ويشمل الامن السياحي كافة المرافق السياحية والخدمات مثل المطارات الدولية والفنادق والمطاعم السياحية والشعبية وشركات السفر والسياحية وطرق النقل البرية والجوية والبحرية، وحمايتها من السرقة والعبث والتخريب والتزوير وحماية كافة الممتلكات الخاصة والعامة سواء للعاملين في المنشآت السياحية او الوافدين من السياح (من الداخل والخارج) ، ان تعزيز هذا الجانب يساعد على سد الفراغ الذي يعاني منه البعض مثل عدم توافر فرص العمل وانتشار ظاهرة البطالة وانخفاض مستوى الوعي ، لذا فان تعزيز القدرات البشرية في سوق العمل السياحي يساعد على تقليل فرص العمليات الارهابية ويحمي المنشآت السياحية ويعمل على تطويرها ، ويحسن من دخول الأفراد ويساعد على تحقيق متطلبات التنمية السياحية المستدامة .

السيناريو الثاني استبدال نموذج الحرب بنموذج السلم:

ان اللجوء الى الحرب واستخدام السلاح ليس هو الحل النهائي للقضاء على الارهاب ، كما انه يمثل الاتساع الشامل للجماعات المسلحة ، ان تفسير هذا السيناريو يصور لنا مدى اهمية صنع السلام وان السياحة هي رسالة السلام او الدائم الذهب غير المنظور (بليبل ، 2001، ص41)

كل هذه الشعارات التي تصل الى الناس تساعد في نشر السلام بدل الحرب ، وان العراق هو بلد السلام والتسامح والتعايش بين مختلف الاديان والقوميات ، وهذا يعكس برامج التنمية السياحية على كافة افراد المجتمع ، ويعمل على تحويل المسارات الفكرية من مسارات تخريب وتفجير الى مسارات تطوير وابداع وعمل مستمر مما يعني ان هذا السيناريو يساعد في تخفيف التوترات النفسية للسكان ويرسل رسالة سلام واطمئنان الى السوق السياحي وان خيارات الحرب لا مكان لها واستبدالها بالاستثمار السياحي وتنظيم الموارد السياحية مع الاهتمام بالتسهيلات السياحية مثل زيادة معدلات الإقامة وتحسين جودة خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وتقديم افضل البرامج السياحية من قبل شركات السفر والسياحية ، وان المطارات الدولية هي البوابات الرئيسة لدخول السياح وتعكس الصورة الحضارية للبلد المضيف واعطاء صورة سياحية واضحة من خلال سهولة الوصول وتطوير خدمات البنى التحتية من اجل تلبية كل الاحتياجات الاساسية والضرورية للسياح ، كما تعد خدمات الإرشاد السياحي وحسن التعامل مع السياح الاجانب من الضروريات في تحسين صورة السياحة .

السيناريو الثالث اعتماد القوة الناعمة كوسيلة في تطوير الخيارات الامنية:

ان مواجهة الارهاب يتطلب الكثير من الدراسات التي تهدف بنتائجها الى تقليص حجمه واثم القضاء عليه من خلال تجفيف منابعه عن طريق اعتماد عدة استراتيجيات ومن هذه الاستراتيجيات اعتماد القوة الناعمة كوسيلة لمواجهة الارهاب وتسعى لتطوير الخيارات الامنية وذلك من خلال باستثمار كافة الموارد المادية وغير المادية مستندة على الاقتناع واحترام المشاعر واثارة الاعجاب بقدراتنا البشرية وهذا يؤدي الى توظيف سلوكيات جديدة لتغيير حسابات الطرف الاخر ، اذ توجد عدة انواع من القوة (Power) منها ما يسمى بالقوة التدميرية والتي تعني استخدام القدرات العسكرية والاسلحة لتدمير مواقع معينة ، والنوع الاخر يدعى بالقوة التأثير والتي تعني القدرة على تقديم نتائج جديدة تتناغم مع متطلبات حياة الانسان هدفها السيطرة على تفضيلات المجتمع من خلال العواطف والمشاعر عن طريق وسائل الاقتناع (مبلغي ، 2016 ، ص46)، لذا يتم التلاعب والخداع والاستغلال بطرق غير ملموسة وخفية وغير مادية دون شعور الطرف الاخر بأنه مستهدف لهذا الاتجاه الوحشي ، ان مثل هذه التهديدات الخطرة تحتاج الى توسيع الخيارات الامنية لأنها ضبابية وغير واضحة وذلك من خلال فهم امكانات العدو والوسائل والادوات التي يستخدمها، في استقطاب الجماعات التي تنضم اليه، مع تحديد نقاط القوة والضعف من اجل ان تكون القوة متكافئة مع الطرفين من حيث طبيعة الهجوم والسيطرة ، وهذا يحتاج الى تقنيات حديثة وتدريب متطورة ، وقطع جميع امداداته العسكرية والمالية من اجل تجفيف منابعه ، وبما ان الارهاب يتخذ اساليب متنوعة ومتغيرة بين الحين والآخر لابد من اتباع استراتيجيات ناعمة تسمى بـ(قوة الاستقطاب) اي التأثير في الراي العام من خلال الثقافة والادوات السياسية ودبلوماسية العلاقات الخارجية بهدف عدم السيطرة على المجتمعات مستقبلاً وذلك بالاعتماد على المراكز الثقافية والسياحية والمؤسسات التعليمية ، لذلك فان توسيع خيارات الاستثمارات السياحية من خلال الحملات الترويجية لمقومات الجذب السياحي وتحقيق المكاسب الاقتصادية وراج بعض الصناعات الفلكلورية والمنتجات والخدمات وهذا يعمل على تحسين صورة الدولة في الخارج واعطائها التأثير في الآخرين وهذا التأثير يولد قنوات للمجتمعات في المحيط الداخلي والخارجي في كيفية التعامل مع الازمات

الاستنتاجات:

- 1 - ان العمليات الارهابية تتضمن الاعمال الاجرامية التي يقوم بها فرد او جماعة بقوة السلاح والتهديد والابتزاز مما يؤدي الى نشر الرعب والخوف لتحقيق اهداف وحشية ضد الابرياء .
- 2 - هناك عدة انواع للعمليات الارهابية التي تستهدف القطاع السياحي من حيث الادوات التنفيذية من اجل السيطرة على الاقتصاد من اجل تأسيس دولة تدعي الاسلام والخلافة عن طريق عمليات السرقة والنهب متخذين من غرب العراق الدولة المستقلة لهم .

3 - لقد استخدم داعش الارهابي مختلف الوسائل والادوات لتنفيذ عملياته الانتحارية والتفجيرات الاجرامية ، وكانت لمواقع التواصل الاجتماعي الدور الكبير والمهم في تجنيد الجماعات المنضوية للتنظيم الارهابي ، مستغلين شبكة المعلومات والانترنت كوسيلة مهمة في نشر ثقافتهم العدوانية .

4 - يتضح من خلال المناقشة والتحليل ان للإرهاب الداعشي تكاليف مالية ومعنوية اثرت بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي وعلى القطاع السياحي اذ بلغت كلفة الجندي الامريكي الواحد لمقاتلة المجاميع المسلحة في عام 2018 ما يقارب (2500) دولار شهرياً ، فضلاً عن تأثير الارهاب في الجوانب الاجتماعية والثقافية ، في محاولة منها لاستهداف المعالم الاثرية والتاريخية والدينية لأنها تمثل القيم العليا للفكر الانساني .

5 - كان للإرهاب آثار مباشرة في التنمية السياحية كان من ابرزها الطلبية السياحي والعرض السياحي و التفجيرات للمعالم الاثرية والتراثية والمؤسسات السياحية والاستثمار السياحي بالإضافة الى تهريب القطع الاثرية وانخفاض الدخول والعوائد السياحية.

6 - اقشّت الدراسة السيناريوهات المستقبلية لمواجهة الارهاب وتحقيق متطلبات التنمية السياحية في العراق ، اذ ركز السيناريو الاول على الوقاية وتعزيز القدرات السياحية ، وتضمن السيناريو الثاني على استبدال نموذج الحرب بنموذج السلام ، وتناول السيناريو الثالث في الاعتماد على القوة الناعمة وتطوير الخيارات الامنية .

التوصيات:

- 1 - ان القضاء على الارهاب عسكرياً لا يعني تحقيق النصر، وانما يعني انهاء تواجده العسكري اذ لا يزال يحتفظ بشبكات سرية داخل المدن المحررة ، لذا يتطلب اتخاذ مسارات جديدة في التعامل مع الجماعات المسلحة ومن ابرزها كسب ثقة المجتمع والعمل على المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات الخدمية .
- 2 - تفعيل العمل الاستخباراتي وتطوير مهارات وقدرات الاجهزة الامنية في الحصول على المعلومات وتحليلها وتفسيرها من اجل الوصول الى العصابات والجماعات المسلحة ، وهذا يتطلب تكثيف الدورات الامنية في التعامل مع هكذا ازمات .
- 3 - استثمار الطاقات البشرية في التنمية السياحية والعمل على تدريبهم في القطاع السياحي والاستفادة من الخبرات والكفاءات في هذا المجال من اجل تحسين الواقع المعاشي للسكان .
- 4 - العمل على نشر الوعي للمجتمع من خلال الجامعات والكليات والاقسام العلمية و المؤتمرات العلمية والمشاركات الأكاديمية ، والورش والندوات ، والمحطات التلفزيونية ، ومواقع التواصل الاجتماعي والفيديوهات والصور والمقاطع الصوتية كل ذلك من اجل تعريف الفكر الارهابي ومحاربته والقضاء عليه ليس فقط عسكرياً وانما فكرياً وثقافياً واجتماعياً .

5 - ان محاربة الفكر الارهابي يتطلب المراجعة المستمرة للأمن الشامل ومنها الامن السياحي ، واستراتيجيات الدولة وبرامجها التنموية ، والسيطرة على الخطابات المتطرفة ، وتحسين جودة مخرجات التعليم ، وهذا يعمل في عدم ايجاد بيئات حاضنة للأفكار الاجرامية.

- 1 - احمد، ابو الروس (2010) ، الارهاب والتطرف والعنف في الدول العربية ، الإسكندرية.
- 2 - باسم، طالب محمد ،(2010) الارهاب والجماعات المسلحة، جامعة نايف للعلوم العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 3 - برقاي، خالد بن يوسف ، (2009)، ظاهرة الارهاب من منظور الشباب الجامعي و دور الخدمة الاجتماعية في التصدي لها ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، المجلد 24، العدد 48.
- 4 - بليل، أنس ، الحسن، هديل(2001) ، مبادئ السياحة، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 5 - بن الطيب ، ادريس عطيه(2012) ،الظاهرة الارهابية دراسة تحليلية في الاشكال والاساليب ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، المجلد 31 ، العدد 63 .
- 6 - بن خالد ، جمعة ،(2010) التنظيم الارهابي واساليب تطوره، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت.
- 7 - تشومسكي، نعوم ،(2005) ارهاب الأباطرة وارهاب القياصرة قديما وحديثا، ترجمة: أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- 8 - جعفر ، زينب عبد الزهرة، (2005)، اثر الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة(منطقة الدراسة قضاء المدائن) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد.
- 9 - حسن ، تغريد سعيد ،(2013) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع السياحي (تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية.
- 10 - الحسيني، عبد الحسن(2008) ،التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1.
- 11 - الحميري، موفق عدنان عبد الجبار(2010)، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 12 - خالد ، عبد الوهاب(2017) ، نشأة وتطور الارهاب في الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر .

- 13 - سالم ، محمد ، (2008) الارهاب: وارتباطاته المكانية، الطبعة الاولى ، القاهرة.
- 14 - سلام، وائل نبيل(2017) ، الارهاب والعنف في الشرق الاوسط ، الجزء الاول ، دار الولاء للنشر والتوزيع ، بيروت لبنان.
- 15 - شاتز، هارود جيه ، وايرين اليزابيث جونسون (2015) ، الدولة الاسلامية التي عرفناها (رؤى متبصرة فيما قبل الظهور ودلالاتها ، مركز السياسات العامة للشرق الاوسط ، مؤسسة ردهه ، كلية الدراسات العليا في الشرق الاوسط .
- 16 - صالح ، محسن مصطفى (2014) ، الارهاب والعنف المقارن ، الجزء الاول دار الولاء ، بيروت لبنان.
- 17 - عبد الرحيم، حاج قويدر ، شنيني حسين ، مولاي لخضر جلال(2019) ، السياحة الثقافية واهميتها في التنمية ،فعاليات الملتقى الدولي المعنون الموروث الثقافي والسياحي ودوره في خدمة التنمية المستدامة للمدة 13-14 ربيع الاول 1441 هـ ، جامعة غرداية .
- 18 - عبد الرزاق ، سعد راجح (2011) ، الارهاب وأخطاره ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 19 - عبد، محمد فتحي(2009) ، واقع الإرهاب في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 20 - العزاوي، ريام عبد الوهاب احمد(2011) ، العوامل المؤثرة في تنمية الطلب والعرض لخدمات الايواء السياحي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .
- 21 - العلي ، محمد عبدالله ،(2020) المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لمؤسسات التعليم في مواجهة التطرف والإرهاب دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً ، مجلة البحوث والدراسات السياسية، 20 مارس.
- 22 - عمر، ميادة منصور(2021) ، التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي المرأة بمخاطر التطرف والارهاب ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، العدد 53، المجلد 1 .
- 23 - عنوز ، أمل فاضل عبد خشان(2015)، الأمن السياحي ومدى فاعليته للحد من الجريمة السياحية، المجلد 17 ، العدد 1 ، مجلة كلية القانون ، جامعة النهرين.
- 24 - فاهم ، عصام محمد ،(2013) التفجيرات الانتحارية ، ورقة عمل مقدمة الى الجلسة الحوارية لمفاهيم التطرف والارهاب ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة صنعاء .
- 25 - فوزية ، حاج شريف ،(2017) اثر الارهاب على صناعة السياحة ، مجلة حقوق الانسان

- والحريات العامة ، العدد الرابع ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم.
- 26 - قاسم ، عبد الباري ، (2016) القاعدة التنظيم السري وطرق التمويل ، الطبعة الأولى ، بيروت.
- 27 - مبلغي ، عبد السلطان ، (2016) الارهاب تعريفه وآليات امتداداته ، الطبعة الاولى ، مركز الدراسات الفكرية ، بيروت.
- 28 - محمد ، سليم فؤاد (2015) ، التطرف والارهاب ، الطبعة الاولى ، دار الرافدين والنشر والتوزيع بيروت.
- 29 - محمد ، محسن مصطفى (2014) ، الارهاب والعنف المقارن ، الجزء الاول دار الولاة ، بيروت لبنان.
- 30 - معدن ، شريفة ، (2020) الامن السياحي كأساس استراتيجي لتحقيق التنمية السياحية في الوطن العربي ، مجلة البحوث والدراسات الانسانية ، المجلد (14)، العدد (2).
- 31 - مقابلة، أحمد محمود (2007)، صناعة السياحة، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 32 - مناف، معين رحام (2014) ، تجفيف منابع التطرف ، الطبعة الاولى مؤسسة الدراسات الفكرية المعاصرة، بيروت .
- 33 - منير، محمد ، (2016) الهجمات الانتحارية والقانون الاسلامي ، الجامعة الاسلامية الدولية ، معهد البحوث الاسلامية ، العدد (17) ، المجلد (4) ، باكستان .
- 34 - ياسين، طعمة محمد (2013)، تجفيف مصادر تمويل الارهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

التطرف الفكري وآثاره الاقتصادية والاجتماعية: داعش نموذجا

ا.م.د حسين علي عويش

جامعة ذي قار

كلية الادارة والاقتصاد

drrabab352@gmail.com

م.د رباب ناظم خزام

وزارة النفط

شركة توزيع المنتجات النفطية/ فرع واسط

alshamyhsyn1@gmail.com

(المقدمة)

شهدت الاعوام الاخيرة من بدايات القرن 21 م تنامي العديد من الظواهر والمشكلات التي تركت اثارا لا يمكن ازالتها بوقت يسير من هذه الظواهر هي ظاهرة التطرف الفكري وتطورها لتكون ظاهرة عالمية سميت بالإرهاب، وقد الارهاب فكريا أو جسديا. الارهاب ظاهرة ليست بالجديدة عاشتها المجتمعات القديمة سواء المتقدمة ام النامية بسبب الفهم الخاطئ لتعاليم الاديان السماوية والمعتقدات الدينية من جانب، ومن جانب اخر هو التخلف والجهل الذي تعيشه بعض البلدان لتكون الهيمنة على عقلية البعض من افراد المجتمع وزرع افكار منافية للدين والأعراف والمعتقدات ليسهل السيطرة عليهم وتوجيههم بما يخدم اهداف المتطرفين.

(Abstract)

The last years of the early 21st century witnessed the growth of many phenomena and problems that left traces that cannot be removed in a short time. Of these phenomena is the phenomenon of intellectual extremism and its development to be a global phenomenon called terrorism, and terrorism has been intellectually or physically. Terrorism is a not new phenomenon experienced by ancient societies, whether developed or developing, due to a misunderstanding of the teachings of heavenly religions and religious beliefs on the one hand, and on the other hand, it is the backwardness and ignorance experienced by some countries in order to dominate the mentality of some members of society and to plant ideas contrary to religion, customs and beliefs to facilitate their control and guidance To serve the goals of the extremists

ويأتي البحث لمناقشة الآثار والتداعيات التي يتركها التطرف الفكري على المجتمعات المختلفة سواء الاقتصادية والاجتماعية وبمحورين هي:

المحور الأول : التطرف الفكري (التطور التاريخي والأهداف والأسباب).

أن التطرف الفكري آفة تمتد آثارها في جميع الأمم، فمن أكبر التحديات اليوم مسألة النحن والأخر، وكيف نتعايش، وقد امتحنت الكثير من الدول في الآونة الأخيرة بالأحداث الإرهابية، فكانت الصدمة وتنامي العنف، وعليه فإن الوقاية من التشدد الفكري أصبح مطلب عالمي وحضاري لا يكون الا بالوعي بالحريات المنضبطة بالقوانين العقلية والقيم الروحية وتعاون جميع المؤسسات وفق المسؤولية المجتمعية. والتطرف الفكري كفتنة لا يرتبط بزمان ومكان أو بلد أو دين، بل ينتشر حين تنتشر قيم الفوضى ومظاهر الضعف، وخطورته تكون أعظم حين يتعلق الأمر بفئة الشباب، فلقد أدى التطرف الى نشوء الإرهاب وأصبحت مشكلة التطرف في عصرنا خطراً يحرق بالأمة الإسلامية خصوصاً وأمم العالم على وجه العموم⁽¹⁾.

ويقصد بالتطرف الفكري لغة: مأخوذ من الفعل (طرف) الطاء والفاء والراء أصلان، الأول يدل على حد الشيء وحرفه، والثاني يدل على حركة فيه، وتطرف تفعل _ بتشديد العين: (جاوز حد الاعتدال ولم يتوسط).

أما في الاصطلاح فيعرف بأنه مجاوزة الحد والبعد عن التوسط والاعتدال إفراطاً وتفریطاً، ومفهومه _ في هذا الزمن أخص من مفهومه الاصطلاحي ابتداء لابد من توضيح المقصود بالتطرف، لأنه قد خص هذا المصطلح بأحد معنيين: وهو الغلو في عقيدة، أو فكرة أو مذهب يختص به دين أو جماعة أو حزب⁽²⁾.

(1) مولاي ناجم، أثر التطرف الفكري على الفرد والمجتمع، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد (5)، 2017، ص 210.

(2) ابتسام حمود محمد، ثامر عزام حمد، التطرف الفكري أسبابه وآثاره وطرق علاجه، جامعة تكريت، كلية التربية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد (43)، المجلد (11)، 2020، ص 153.

والتطرف هو امتداد لفكر الخوارج من بعض الوجوه بمعتقداته وأساليب أهله في التربية والسلوك، وقد أطلق العلماء قديماً كلمة التطرف على المخالف للشرع⁽²³⁾، وكثيراً ما قد يغلط بعض المتطرفين من الفقهاء في هذا المقام، فإنه يسأل عن شرط واقف أو يمين حالف، ونحو ذلك فيرى أول الكلام مطلقاً أو عاماً، وقد قيد بالأحكام المعروفة للدلائل المتعارضة من التكافؤ والترجيح من جهة، ومن جهة أخرى يرى أن هذا الكلام متناقض لاختلاف أوله وآخره، وتارة يتلدد تلدد المتحير⁽³⁴⁾.

والتطرف الفكري يمثل حالة من التعصب في الرأي والخروج عن حد الاعتدال في التمسك بتعاليم الدين والمغالاة في تنفيذ أوامر الله ونواهيه، وجمود الشخص على فكره، فلا يعترف بآراء الآخرين ويتهممهم بالكفر، ويتبع معهم أساليب العنف والإرهاب والإكراه. أذ يعرف التطرف الفكري بأنه "عبارة عن تبني أفكار غير سليمة تولد أفعالاً وافعالاً ضارة بالنفس والآخرين وبالمحيط الذي يعيش فيه الفرد"، وهناك من يعرفه بأنه "حالة من الانغلاق الفكري تجعل الفرد على ثقة مطلقة بمعتقداته، وفي ذات الوقت تجعله لا يتقبل آراء الآخرين، فالمتطرف دائماً يحاول فرض رأيه وأفكاره بالقوة مستخدماً العنف اتجاه الآخرين". أما إجرانياً فيعرف التطرف الفكري بأنه "تجاوز حدود الاعتدال والوسطية في الفكر الإنساني الذي قد يترتب عليه سلوكيات ضارة بالفرد والمجتمع في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها صاحب هذا الفكر المتطرف". والواقع فإن ظاهرة التطرف الفكري لدى الأفراد يعود بصورة أساسية الى ثقافة الأناء وإقصاء الآخر، وغالباً ما تجد هذه الظاهرة جذورها الأكثر عمقاً في التنشئة الأولى البعيدة عن حب الآخرين والإصغاء لما يقولون، وهو ما يترتب آثار مدمرة للأمن الوطني والفكري والسياسي والاقتصادي والمجتمعي، ولعل من أخطر آثار الفكر المتطرف السقوط في هاوية تكفير الآخرين واستباحة دماهم واموالهم⁽⁴⁵⁾.

يتضح الفكر المتطرف بشكل أفضل إذا اتضحت أهدافه التي يمكن أن نجملها بما يلي:

- 1 - إعادة بناء المعرفة من خلال إقصاء الفكر الآخر القائم وترسيخ افكارهم المتطرفة عبر التوجه العقل لفرض ثقافة معينة.
- 2 - قمع الأصوات المعارضة داخلياً وخارجياً للتعبير عن حرية الرأي.
- 3 - صبغ البرامج التعليمية بالصبغة الفكرية لتوجيهات الجماعة أو النظام المتطرف بما يحقق أحادية الفكر والرأي.
- 4 - فرض ثقافة معينة على وعي المواطنين لتشكيل وصقل الأفراد والمجتمع.
- 5 - توجيه الفكر وتطوره مع توجهات الفكر الجديد.

(23) التطرف في الدين دراسة شرعية، محمد بن عبد الرزاق الطبطبائي 1/4.

(34) مجموع الفتاوى لأين تيمية 31/114.

(45) سليم كاطع علي، التطرف الفكري لدى الشباب الجامعي: الأسباب والمعالجات، 2020، متاح على الموقع: <https://annabaa.org/arabic/violenceandterror/23132>

له أهداف أساسية باستهداف الأفراد ذو المراتب العليا أو أفراد عادييين والتأثير في سلوكهم. أيجاد الفرد الذي يضحي في سبيل مبادئ جماعته عبر إثارة المشاعر تجاه القضايا التي يتم طرحها من قبل المتطرفين⁽¹⁶⁾.

ولكي تعالج هذه الظاهرة الخطيرة، والوضعية المنحرفة عن الإسلام لا بد من السعي نحو تشخيص الداء لمعرفة الأسباب الكامنة وراء تولّد هذا الانحراف والتخلف الفكري المروّع، والذي تحوّل إلى صراع فكري بين أبناء الأمة الإسلامية، ومن يحاول تقصّي هذه الأسباب التي أدّت إلى ذلك يجد أبرزها متمثلة في:

1 - الجهل بالإسلام: وهو من الأسباب الأساسية للتطرف الفكري، والضياع الثقافي عند المسلمين، وينتج عن هذا الجهل العام بالإسلام فقدان الحاجة الفكرية والعملية التي يمكن من خلالها معالجة المشاكل والقضايا الحضارية المستجدة في عالم الإنسان، وسبب هذا الجهل هو التخلف الذي عاشه المسلمون رداً من زمان.

2 - ضعف تعلق الشباب بأوطانهم: أن ما يفكرون به الشباب هو فقط الحياة المادية البحتة، التي تؤدي إلى قطع أي تعلق بالوطن، وبالتالي ينعدم الولاء بل وينقطع نهائياً، فلا يكون الوطن الأرض تسكن، وحياة تقضي فيها، لا بل قد يتفاهم الأمر ويصل إلى الكره لهذا الوطن ورغبة في الانتقام منه، ورفض لأي واقع يؤدي إلى تغييره وتطويره، وكل ذلك راجع إلى فقدان التربية الوطنية السليمة⁽¹⁷⁾.

3 - الافتقار إلى وجود مرجعيات دينية موثوق بها: فالخطابات الدينية المتعصبة التي تستند على تأويلات وتفسيرات خاطئة، مفارقة لسماحة الإسلام ومجافية لروح الأديان، وعدم الاهتمام لشؤون الثقافة والمعرفة، ورصد التيارات الفكرية التي غزت البلدان الإسلامية وعدم التطوير للدراسات الفقهية والاصولية صعوبة الحياة الاقتصادية التي تعاني منها معظم البلدان النامية، ساعدت على مزيد من الإحباط لكافة طبقات المجتمع لا سيما فئة الشباب، الأمر الذي يؤدي إلى انجرافهم نحو تيارات سياسية ودينية تستغل هذا الإحباط، لصالح تحقيق أهدافها، ومن ثم دمج هؤلاء الشباب ضمن صفوف المجموعات الإرهابية.

4 - فراغ الشباب وصعوبة معيشتهم: يولد الفراغ لدى جيل الشباب نوعاً من الإحباط، وبالتالي يؤدي بهم إلى الابتعاد عن جادة الصواب، والعمل على ملئ هذا الفراغ بأي شيء، وفي النهاية إلى بروز بعض الفئات المنحرفة الضالة التي تعتبر خطراً على نفسها ومجتمعها وامته⁽¹⁸⁾.

⁽¹⁶⁾ فائق محمد رزاق، راغب فالح حسن، دور الجامعات في محاربة التطرف الفكري، المجلة السياسية والدولية، ص 126.

⁽¹⁷⁾ أحمد مبارك سالم، الانحراف والتطرف الفكري (تعريفه، أسبابه، دوافعه، آثاره وإبعاده، وسبل القضاء عليه)، مركز الأعلام الأمني، ص 3.

⁽¹⁸⁾ حمدان رمضان محمد، التطرف الفكري وسبل مواجهته في المجتمع العراقي المعاصر دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، جامعة الموصل، كلية الآداب، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 1، 2021، ص 301.

5 - العنصرية: من الدواعي التي تدفع المتطرف إلى استخدام العنف والإرهاب والعدوان ضد الآخرين إحساسه بالتمييز العنصري الذي يمارس ضده، أو شعوره بالتغريب والإقصاء والمعاملة المتوحشة من قبل مستقبلين يرفضون تواجده معهم في بلدهم. لذلك، ينبذونه ويكرهونه ويحتقرونه ويزدرونه، ولو كان يحمل جنسيتهم وهويتهم ومعتقدهم. ويعني هذا أن العنصرية التي تفتشت في الغرب مثلاً، قد ساهمت في تأجيج التطرف والعدوان بين صفوف الشباب المغترب، وخاصة في بريطانيا، وفرنسا، والنمسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان، وإسبانيا...

6 - التربية الشاذة والقاسية: تقوم التربية بدور مهم في تنشئة الفرد تنشئة صحيحة وصالحة وهادفة لتكوين مواطن صالح لأسرته ووطنه وأمتة، غير أن كثيراً من الأسر تتعامل مع الأولاد والأبناء معاملة صارمة وقاسية ومتشددة، تدفع هؤلاء إلى الانحراف والتمرد والهروب والهيجان والانفعال، وربما يكون الأب أو الأم قدوة غير صالحة فيسبب أو تسبب في تحطيم الأسرة وإرباكها واضطرابها، فيضيع الأبناء، ويضيع مستقبلهم. وقد ينتج عن التشدد في التربية الأسرية والمدرسية والجامعية ردت فعل شائنة وشاذة بسبب تطرف المربين، وعدم تفهمهم لنفسيات الأطفال والمراهقين والشباب، أو مغالاتهم في التفكير الديني تصوراً وممارسة، مما يترتب عن ذلك انعزال الطلبة المتطرفين عن الأصدقاء وجماعات الفصل، واستعمال العنف المادي والرمزي ضد الآخرين، بل قد يدفعهم التطرف التربوي إلى المخدرات، والجروح، والعدوان، والفساد، وارتكاب الجرائم، وتمثل السلوكيات المتهورة والعنيفة والشاذة ضد الآخرين بسبب أو بدون سبب⁽²⁹⁾.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التطرف الفكري والارهاب

⁽²⁹⁾ جميل حمداوي، التطرف بين الواقع الاجتماعي والمناخ الفكري، المجلة الجزائرية الثقافية، بتاريخ 1/1/2017 متاح على الموقع: <https://thakafamag.com/?p=5957>

أولاً: الآثار الاقتصادية لظاهرة التطرف الفكري والإرهاب في العراق

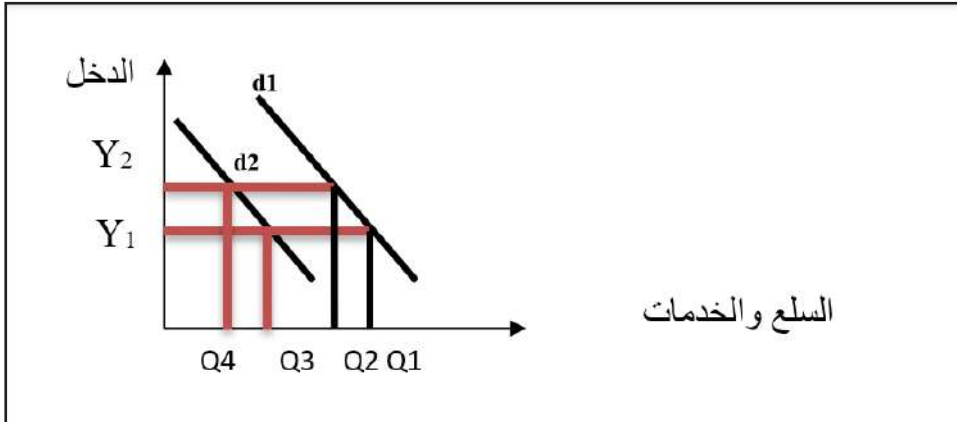
1 - أثرها على الدخل الفردي.

تعد أهم الآثار التي تتركها ظاهرة التطرف الفكري أو الإرهاب كونها ظاهرة تهدد أمن واستقرار الأفراد، كما تهدد أرواحهم وممتلكاتهم، مما يؤدي إلى ضعف انتماء الفرد لوطنه وضعف ثقته في المسؤولين عنه. المعاملة القاسية والوحشية والتعرض للتعذيب لمن يقعون في أيدي الإرهابيين، فضلاً عن إصابة الكثير من الأفراد وخاصة الأطفال بالاضطراب النفسي، وانتهاك الحقوق الإنسانية للإنسان كحقه في الحياة والحرية والتنقل.

ومن الناحية الاقتصادية فإن ظاهرة الإرهاب تترك آثاراً سلبية على دخل الفرد وتخلل ميزانيته الفردية لانعدام الأمن وغياب سلطة القانون والتوقعات السلبية اتجاه المستقبل مما يجعل الأفراد متوجسين وقلقين إزاء توقعاتهم للأحوال المعيشية المستقبلية وما يتركه الإرهاب من توقف للحياة الاقتصادية وعدم الحصول على فرص عمل مناسبة أو توقف الأعمال وانقطاع مصادر الدخل وعدم الحصول على الأجور والمرتبات، وفي بعض الأحيان حصول تهجير قسري ونزوح إلى أماكن مستقرة وآمنة والشكل البياني (1) يعكس الآثار التي يتركها الإرهاب على ميزانية دخل الفرد.

الشكل (1)

الآثار التي يتركها الإرهاب على ميزانية دخل الفرد



2 - اثر التطرف الفكري والإرهاب على التنمية البشرية.

من اجل الوقوف على حقيقة الآثار التي تتركها ظاهرة التطرف الفكري والإرهاب على واقع ومؤشرات التنمية البشرية متمثلة بواقع التعليم والقطاع الصحي في العراق، ومن خلال الجدول (1) يمكن الاستدلال على حجم العمليات الارهابية والآثار التي تتركها على واقع التنمية البشرية في العراق للمدة (2006-2019) والتي وصلت الى 12818 عملية ارهابية خلال الاعوام 2006-2007 التي كانت أشد فتكاً بعد ان كانت غير موجودة في وقت النظام السابق انتشرت وزادت بعد احتلال العراق، وكانت تلك العمليات تنفذ اما عن طريق اشخاص انتحارين بأحزمة ناسفة او سيارات مفخخة او عبوات ناسفة وغيرها، والجدول (1) يوضح تلك للسنوات (2006-2019).

الجدول (1)

الهجمات الإرهابية وضحايا الارهاب في العراق للمدة (2003-2019)

السنة	عدد العمليات الإرهابية	عدد ضحايا الإرهاب
2006	6608	13296
2007	6210	13612
2008	3255	5013
2009	2458	3654
2010	2687	3363
2011	2265	3063
2012	1271	2436
2013	2501	6387
2014	3370	9926
2015	2417	6973
2016	2969	9782
2017	1951	4269
2018	765	1520
2019	540	644

Source :Statista Research Department, Society, Crime & Law Enforcement, Iraq, www.statista.com

العمليات الارهابية بطبيعتها في العراق مرت بمرحلتين المرحلة الأولى تتمثل تحديداً بين العام 2003 الى 2014، وفيها شهد العراق موجات كبيرة من الإرهاب وظهور فصائل مسلحة وعنف طائفي وغيرها من التهديدات الأمنية التي أثرت بشكل مباشر على أمن العراق واستقراره، أما المرحلة الثانية تمثلت منذ عام 2014 كون هذا العام تمثل تحدياً بالغ الخطورة وذلك أنه اقترن بدخول داعش الى العراق في حزيران عام 2014، وعلن من الموصل دولة خلافته المزعومة، وعلى الرغم من نجاح القوات الأمنية من طرده غير أن بعض الخلايا الإرهابية ما زالت قائمة، فوفقاً لتقارير صادرة من وزارة الداخلية العراقية أن داعش نفذ 540 عملية إرهابية راح ضحيتها 644 مدنياً وجرح أكثر من 1121 في عام 2019، وعلى هذا الأساس احتل العراق وفق مؤشر الإرهاب العالمي عام 2020 المرتبة الثانية عالمياً من حيث الهجمات الإرهابية من أصل 123 دولة شملها المؤشر، كما وثق المؤشر بأن داعش الإرهابي ينشط في 27 دولة في العالم مما يدل على مدى خطورته، غير أن المؤشر أكد بأن الهزيمة شبه الكاملة له في العراق نتيجة عمليات مكافحة الإرهاب التي ساهمت بانخفاض العمليات الإرهابية والوفيات الناتجة عنه الى ما نسبته 95% عام 2019 منذ أوج عملياته عام 2014، غير أن داعش الإرهابي لا يزال يمثل تهديداً كبيراً في العراق⁽¹⁰⁾. والجدول (2) يوضح احتلال العراق المرتبة الثانية لمؤشر الارهاب العالمي لسنة 2020.

الجدول (2)

مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020 أعلى 10 دول

المرتبة	البلد	درجة المؤشر
1	أفغانستان	9.592
2	العراق	8.682
3	نيجيريا	8.314
4	سوريا	7.778
5	الصومال	7.648
6	اليمن	7.581
7	باكستان	7.541
8	الهند	7.353
9	جمهورية الكونغو الديمقراطية	7.178
10	الفلبين	7.099

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على:

Institute for Economics & Peace. Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of -Terrorism, Sydney, November 2020. Available from: <http://visionofhumanity.org/reports>

ويمكن توضيح أثر ظاهرة التطرف الفكري والإرهاب على واقع مؤشرات التنمية البشرية في العراق من خلال:

1 - آثار التطرف الفكري والإرهاب على الفرد:

- 1 - إثارة الرعب والخوف في نفوس الأفراد، ويجعل الأفراد غير أمنين على حياتهم ومصرع العديد منهم بعمليات إرهابية مختلفة.
- 2 - يحد من حرية الفرد في التنقل، ويعرض الفرد لخسائر مادية جسيمة وقد يصاب الكثير من الأفراد بالاضطرابات النفسية، وتعرض العديد من الأفراد للتعذيب على أيدي الإرهابيين.
- 3 - يؤدي إلى تقليص فرص العمل للأفراد وانتشار ظاهرة البطالة.
- 4 - يؤدي إلى ضعف انتماء الفرد للمجتمع، ويؤدي إلى ضعف ثقة الفرد في قياداته.
- 5 - ينتهك حق الفرد في حريته العقيدة، واضطراب علاقة الفرد بغيره من الأفراد.

2 - مخاطر التطرف والإرهاب على الأسرة:

يعد الأمن والاستقرار بالمجتمع الذي تنتمي إليه الأسرة من أهم وأبرز عوامل نجاح الأسرة واستمرارها لذلك فهو ضرورة لبقائها واستمرارها ونستطيع توضيح انعكاسات الإرهاب على الأسرة كما يلي⁽¹⁾:

- 1 - عجز الأسرة عن أداء وظائفها بفعالية، يؤدي إلى زيادة المشكلات الأسرية.
- 2 - عجز الأسرة عن تزويد أعضائها بالأمن، يؤدي إلى اضطراب العلاقات الأسرية.
- 3 - انتشار التوتر والصراع داخل الأسرة، وسيادة مشاعر الإحباط داخل الأسرة.
- 4 - فشل الأسرة في أداء دورها التربوي، يؤدي إلى اضطراب الجو النفسي في الأسرة.
- 5 - يؤدي إلى تخريب ممتلكات الأسرة، يؤدي إلى قلة دخل الأسرة.
- 6 - انهيار مستقبل الأسرة التي لديها إرهابي، وسيادة قيم سلبية داخل الأسرة.

⁽¹⁾ميادة منصور عمر، التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي المرأة بمخاطر التطرف والإرهاب، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (53)، المجلد (1)، 2021، ص 157.

3 - الآثار الاقتصادية للتطرف الفكري والإرهاب على واقع التعليم :

يعد قطاع التعليم في العراق لمرحلة التسعينات من القرن المنصرم من افضل الانظمة التعليمية في منطقة الشرق الاوسط من حيث مؤشراتته المختلفة وجودة التعليم وخفض مستويات الامية لدى الكبار ومجانية التعليم، إلا انها تراجعت بعد ذلك نتيجة لأسباب عديدة منها الحروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة ومجلس الامن، وأعقبها وكرس تراجعها احتلال العراق بعد 2003 وما تلاها، والجدول (3) يوضح مؤشر مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019).

الجدول (3)

مؤشر مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)

عدد الجامعات	عدد الخريجين	عدد الأساتذة	عدد الطلبة المقيدين في الجامعات	السنة
12	74676	17003	354922	2004
17	74518	21046	368753	2005
17	74669	24459	380231	2006
17	75529	29109	353174	2007
17	67053	30109	368631	2008
20	69020	31981	382873	2009
20	73988	34008	416414	2010
20	93357	35735	476377	2011
20	98673	37404	489399	2012
22	99772	39445	554587	2013
35	100195	40993	627062	2014

35	100195	40993	627062	2014
35	108929	35362	574997	2015
35	138035	38643	608554	2016
35	144201	41233	647770	2017
35	161812	47951	743825	2018
35	159440	49753	792553	2019

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التعليم، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

4 - الآثار الاقتصادية للتطرف الفكري والإرهاب على القطاع الصحي :

شهد القطاع الصحي في العراق آثار مختلفة ومتعددة بسبب الإرهاب وعمليات داعش الارهابية متمثلة بعدد القتلى والجرحى والمصابين من المدنيين والقوات المسلحة والحشد الشعبي والضغط المتزايد للكادر الطبي والأجهزة الطبية وغيرها وبالتالي تنعكس على المؤشرات المتعددة للقطاع الصحي طبيب / مريض، مريض / سرير، مستشفى / شخص، مستوصف / شخص وغيرها التي بدت غير مقبولة مقارنة مع المؤشرات العالمية والإقليمية والجدول (3) يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بعدد وفيات الاطفال لكل 1000 نسمة مولود حي، ومعدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر لكل 1000 مولود، والعمر المتوقع عند الميلاد.

الجدول (4)

مؤشر معدل الوفيات والعمر المتوقع في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	معدل وفيات الأطفال لكل 1000 مولود حي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود	العمر المتوقع عند الميلاد
2004	33.7	40.70	68.54
2005	33.2	39.80	68.35
2006	32.6	38.90	68.22
2007	32	37.90	68.16
2008	31.4	36.90	18.18
2009	30.8	35.80	68.28

68.47	34.70	30.2	2010
68.7	33.70	29.5	2011
68.69	32.60	28.9	2012
69.22	31.50	28.1	2013
69.49	30.50	27.4	2014
69.67	29.50	26.7	2015
69.86	28.50	26	2016
70.04	27.60	25.3	2017
70.45	26.80	23.2	2018
---	25.90	22.5	2019

المصدر: التقارير الاحصائية السنوية لوزارة الصحة، صفحات مختلفة.

ثانياً: الآثار الاجتماعية لظاهرة التطرف الفكري والإرهاب في العراق

1 - الأثر الذاتي على المتطرف نفسه .

لقد خلق الله تعالى الإنسان في أحسن تقويم، وجعله سوي الخلقه سوي الذهن والإدراك، وميّزه على مخلوقاته بالإرادة وبالعقل الذي ينبغي أن يقوده الى الاستقامة في التفكير. ولا شك في أن التطرف الفكري يجعل الشخص خارجاً عن الاستقامة مخرلاً بموازينها، فيحدث الانفصام بين ما هو عليه، وما ينبغي أن يكون عليه، الأمر الذي يترك عليه آثاراً نفسية سيئة غائصة في اللاشعور النفسي، كما يصدّع العلاقة بينه وبين المجتمع، وتتغير نظرتة الى مجتمعه والى أهل الاستقامة وتنقلب عنده الموازين والقيم، وينظر الى الواقع نظرة شاذة خاطئة لا تتصف بالموضوعية. وبالتالي فالتطرف الفكري مرض يصاب به الفكر، وحالة سقيمة تجعل الإنسان في وضع غير طبيعي وغير سوي. وكما أن الإنسان يعمل على المحافظة على صحته العقلية والجسمية، ويدرك أن اعتلال العقل أو الجسم حالة مرضية، كذلك يجب أن ينظر الى التطرف الفكري باعتباره انحرافاً عن الاستقامة في الفكر والاعتدال في الفهم، فهو حالة مرضية يعتلّ فيها الفكر، ويخرج بها الإنسان عن طبيعته. ومن زاوية دينية، فإن التطرف الفكري يؤدي الى انحراف الإنسان عن المنهج الديني الصحيح، الأمر الذي ينعكس خلافاً في العقيدة، وإثماً في السلوك يسقطه عن رضى الله عز وجل، ويجعله في معرض الحساب والعقاب الأخروي، وكفى بذلك خسرانا مبيناً.

2 - الأثر السلوكي .

من المقرر في علم الاجتماع وفي علم النفس أن السلوك البشري مظهر للثقافة وانعكاس للفكر، ومعنى ذلك أن التطرف الفكري لن يقف عند حدود الفكر، وإنما سينعكس على السلوك. وإذا كان التطرف الفكري حالة مرضية غير سوية في الفكر، فإن انعكاسه السلوكي سيكون بلا ريب مظهراً سلوكياً غير سوي أيضاً. وهذا المظهر السلوكي المرضي مضافاً إلى تداعياته السلبية في المحيط والمجتمع، سيكون قابلاً للعدوى والانتشار الذي يوسع دائرة التداعيات، وينفتح على مضاعفاتها. وفي ذلك خطر كبير على المجتمع.

3 - الأثر السلبي على الأمن المجتمعي .

إن العناصر المعيارية هي الأساس في تشكيل النظام الاجتماعي، وفي استمراريته بحالة مستقرة. والعناصر المعيارية كما تلعب دوراً إيجابياً بوجهها الإيجابي، كذلك تلعب دوراً سلبياً بوجهها السلبي فيما إذا كانت المعايير سلبية أو غير متوازنة.

والتطرف الفكري يخل بالنظام الاجتماعي وبالأمن المجتمعي لأنه يستند إلى معايير سلبية بحكم انحرافه عن الاعتدال في الفهم والاستقامة في التفكير، وهو يحمل المعايير السلبية أيضاً، فيكون له أثر تخريبي حيث تلعب المعايير السلبية دورها في النظام الاجتماعي، ويشكل خطراً على العناصر المعيارية الإيجابية التي هي الأساس في نظام اجتماعي مستقر، وفي أمن مجتمعي واقعي.

4 - الأثر السلبي على المنظومة الفكرية والاجتماعية.

حينما يشق التطرف الفكري طريقه في المجتمع، ويتحول من حالة فردية إلى حالة مجتمعية قد تأخذ شكل تيار في المجتمع أو فرقة أو تنظيم أو ما شاكل، فإنه يلعب دوراً سلبياً في خلط الأوراق، والتشويش على الحقائق، والتضليل وضرب نسق القيم والمعايير، وهذا ما يسبب إشكالية قد تتحول إلى فتنة في المجتمع، ربما تكون فتنة دينية أو سياسية أو ثقافية، ويوجه ضربة لما يسمى في علم الاجتماع بالإنثوميثودولوجي أي منهجية الجماعة.

إن المتتبع للتاريخ يجد أن المجتمعات المتنوعة لطالما عانت من انشقاقات ضربت وحدتها وتماسكها في الصميم نتيجة للتطرف الفكري. إن تاريخنا الإسلامي حافل بالمعاناة من انشقاقات أحدثها التطرف الفكري تصدع منها شمل الأمة الإسلامية. لقد أوجد الإسلام أمة رسالية صاغها على عين تعاليم الرسالة الإسلامية، استمدت ثقافتها من كتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، فقامت هذه الأمة على أساس ثقافة الأمة الواحدة، ولم يلتحق رسول الله صلوات الله وسلامه عليه بالرفيق الأعلى حتى أكمل الله الدين وأتم النعمة إذ ألّف قلوب المسلمين وجعلهم إخواناً، فنزل قوله تعالى في عرفة في حجة الوداع: (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) ورحل النبي الأكرم عن أمته وقد تركها على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ

عنها إلا هالك، وقد بين القرآن الكريم أساس وحدة الأمة فقال تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا)، وحذر من التفرق ونهى عنه نهيا أكيدا مشددا، قال تعالى: (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم)، وقال تعالى: (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء)، وقال تعالى: (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه). كل هذه الآيات البينات جاءت تأكيدا على ثقافة الأمة الواحدة المستمدة من الكتاب والسنة النبوية، والتي هي أساس وحدة الأمة، فدب التطرف الفكري الى عقل الأمة، ونسج عقائد وفلسفات ليس لها وجود في ثقافة الأمة الواحدة، ولم تقم بها الحجة من كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، فأحدث ذلك انشقاقات مريرة أخذت صيغة الفرق (من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا)، (فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون)، فكم عانت الأمة ولا تزال تعاني من هذه الانشقاقات التي تطرفت عن جماعة المسلمين، وكان التطرف الفكري عاملا رئيسا في الفرقة والتصدع. ولولا التطرف الفكري الذي شق طريقه لبقيت الأمة على ما كانت عليه زمن الرسول الكريم وخلفائه الراشدين لا سيما أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وأرضاهما حيث لم تظهر بعد معالم الفتنة، ولم تتفاعل عوامل نشوء التطرف الفكري.

إن التطرف الفكري بما ينجم عنه من آثار تخريبية على المنظومة الفكرية والمجتمعية، يترك أيضا أثرا سلبيا على الكيانات السياسية، فقد يكون من عوامل إضعافها أو إسقاطها، كما يترك أثرا سلبيا على الكيانات الحضارية وعلى المسيرة الحضارية للأمم والشعوب، لأنه يعرقل هذه المسيرة أو يتسبب في حرفها أو قصورها.

5 - الأثر السلبي للتطرف الفكري من وجهة نظر دينية .

قال تعالى: (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط). ما أجمل وأعظم المعطى الفلسفي والتربوي لهذه الآية الكريمة، فهي تبين أن الهدف من إرسال الرسل وإنزال الكتب ووضع المعايير والقيم هو قيام الناس بالقسط، أي أن يكون المجتمع البشري مجتمع العدل والاستقامة، ولا يقوم الناس بالقسط إلا من خلال قيم العدل وشرعية العدل وسلوك العدل، ويعبر القرآن الكريم عن ذلك بالصراط المستقيم. ومن خلال إدراكنا لهذه الحقيقة ندرك أن التطرف عن الصراط المستقيم هو انحراف خطير يتجه خطره الى الدنيا والآخرة، فإن الهدف الذي وضعت السماء للبشرية في الدنيا هو قيام الناس بالقسط، والانحراف عن الصراط المستقيم خروج عن العدل والقسط وإخلال به، وإعاقة عن قيام الناس بالقسط، وأخرويا فإن الموصّل الى سعادة الآخرة ونعيمها هو سلوك الصراط المستقيم، فالتطرف عنه ضلال يهوي بالإنسان الى الشقاء والعذاب.

إن التطرف هو النقيض للعدل، وهو انحراف عن الوسطية التي أرادها الله تعالى للمسلمين، وهي

لا تتحقق إلا بالالتزام ببيانات الكتاب والسنة النبوية، فهما البوصلة التي تضبط حركة المسلم على الصراط المستقيم، وما شطّ عنها فهو تطرف يحرف الإنسان عن الصراط القويم. هذه جملة من المحاور الرئيسية التي تلخص لنا الآثار السلبية للتطرف الفكري. إن التطرف الفكري انحراف خطير لا بد أن ينهض المجتمع لمعالجته، وأن توضع الأبحاث والدراسات الناضجة التي تبين سبل العلاج المجدية. ونحن كأمة إسلامية - يتحرك فيها التطرف الفكري بفعل مجموعة من العوامل - بحاجة ماسة الى معالجة هذا المرض الوبيل الذي ينخر الجسم الإسلامي من الداخل، ويعيق مسيرة الأمة ويشوه سمعتها.

الخاتمة:

من نافلة القول ان ظاهرة التطرف الفكري والإرهاب قد اضحت ظاهرة عالمية لما تركته وتتركه من اثار اقتصادية واجتماعية ، منها ما يتعلق بالفرد ومنها ما يتعلق بالاقتصاد القومي والمجتمع بشكل عام، فضلاً عن اثارها على التنمية البشرية وتدمير مؤشراتنا المختلفة وتهديد جودة الحياة، كل ذلك يتطلب القيام بمعالجة هذه الظاهرة العالمية وتجفيف منابعها ومصادر تمويلها وملاحقة قادتها وتضييق الخناق على خلاياها النائمة وكشفها، كونها ظاهرة تسمم العقول وتغسل الادمغة قبل استخدام السلاح والقوة للفتك بها، وجاءت فتوى المرجعية الرشيدة لتدك معاقلها وتكون نداً قوياً لها وبالتالي اسقاط هيبتها وطردها خارج الحدود بالرغم من كل المراهنات العالمية والصهيونية عليها والاعداد والتدريب لسنوات لإنجاحها .

لقد شهد العراق ولسنوات عديدة بعد سقوط النظام السابق واحتلال العراق اكبر هجمة متطرفة بدأت بالقاعدة وانتهت بالدولة الاسلامية وداعش تركت اثار مباشرة على في حياة الافراد والبشر خلفت العديد من القتلى والجرحى والمشردين واللاجئين، واثار غير مباشرة على التنمية البشرية ومؤشراتها المختلفة متمثلة بالقطاعات التعليمي والصحي ودخل الفرد والدخل القومي خلفت تدمير للبنى التحتية وانخفاض دخل الفرد وتدني المستوى المعاشي وجودة الحياة، وكذلك ولدت ضغطا كبيرا على المؤسسات الصحية والطبية وتدهور مستويات التعليم والبنى الارتكازية الاخرى، فضلاً عن زيادة الانفاق العسكري والتسليح.

ومن الجدير بالذكر ان ظاهرة التطرف الفكري والإرهاب قد قوضت التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والعمل على تفكك النسيج الاجتماعي والبنيان الفكري وزعزعة الامن والاستقرار وتلوث البيئة وتدهور الحياة وجودتها، على الرغم من امتلاك العراق للعديد من المقومات والممكنات الاقتصادية والبشرية والتركيبية الحضارية والاجتماعية التي تسهم بالنهوض والتطور لما يملكه من ارث حضاري يمتد لأكثر من سبعة آلاف سنة كقيلة بان تدفع عجلة التقدم والنهوض بالواقع

الاقتصادي والاجتماعي المتردي وظهور العديد من الظواهر التي رافقت ظاهرة التطرف الفكري كالفقر والبطالة والحرمان وسوء توزيع الدخل وتفشي ظاهرة الفساد وغيرها اسهمت في ان تكون حاضنة لهذه الظاهرة المتطرفة المنحرفة وتبعد العراق عن تحقيق اهداف التنمية البشرية المستدامة والنهوض بالواقع المرير الذي يعيشه العراق.

المصادر:

1-Institute for Economics & Peace. Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of -Terrorism, Sydney, November 2020. Available from: <http://visionofhumanity.org/reports>

2-Statista Research Department, Society, Crime & Law Enforcement, Iraq, www.statista.com

3 - ابتسام حمود محمد، ثامر عزام حمد، التطرف الفكري أسبابه وآثاره وطرق علاجه، جامعة تكريت، كلية التربية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد (43)، المجلد (11)، 2020.

4 - أحمد مبارك سالم، الانحراف والتطرف الفكري (تعريفه، اسبابه، دوافعه، آثاره وابعاده، وسبل القضاء عليه)، مركز الأعلام الأمني.

5 - التطرف في الدين دراسة شرعية، محمد بن عبد الرزاق الطبطبائي 1/4.

6 - التقارير الاحصائية السنوية لوزارة الصحة، صفحات مختلفة.

7 - جميل حمداوي، التطرف بين الواقع الاجتماعي والمناخ الفكري، المجلة الجزائرية الثقافية، بتاريخ 1/1/2017 متاح على الموقع: <https://thakafamag.com/?p=5957>.

8 - حمدان رمضان محمد، التطرف الفكري وسبل مواجهته في المجتمع العراقي المعاصر دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، جامعة الموصل، كلية الآداب، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 1، 2021.

- 9 - سليم كاطع علي، التطرف الفكري لدى الشباب الجامعي: الأسباب والمعالجات، 2020، متاح على الموقع: <https://annabaa.org/arabic/violenceandterror/23132>
- 10 - فاتن محمد رزاق، راغب فالح حسن، دور الجامعات في محاربة التطرف الفكري، المجلة السياسية والدولية.
- 11 - مجموع الفتاوي لأبن تيمية 31/114.
- 12 - مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، تأثير العامل الأمني في السياسة العراقية الخارجية منذ العام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (25) 2021.
- 13 - مولاي ناجم، أثر التطرف الفكري على الفرد والمجتمع، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد (5)، 2017.
- 14 - ميادة منصور عمر، التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي المرأة بمخاطر التطرف والإرهاب، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (53)، المجلد (1)، 2021.
- 15 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التعليم، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

الآثار الاقتصادية لجرائم القاعدة و داعش في العراق

أ.د. مايح شبيب الشمري الباحث سلمان حمد شنان الشمري

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

(ملخص)

أن عوامل نشوء التنظيمات الإرهابية ترجع إلى مسببات محلية وإقليمية، متمثلة بتركة الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وعدم الاستقرار السياسي والانقسامات والاحتجاجات التي رافقته، إضافة للمشاكل الهيكلية للاقتصاد العراقي وضعف المؤسسات وسيادة القانون وانخفاض مؤشرات الحوكمة، وبروز الاختلال السياسي والوضع غير المدروس لعملية إعادة الإعمار من قبل الأمم المتحدة بعد احتلال العراق، مما جعل البلد يعاني من التنظيمات الإرهابية وما تبقى من النظام البائد، ومن ثم تنظيم القاعدة التي أدت إلى استشهاد الآلاف من الأبرياء نتيجة التفجيرات والقتل والخطف، وبعدها التناحر الطائفي عام 2006 والذي ولدت فيما بعد تنظيم داعش الإرهابي، والذي لم يكن سوى مظهر واحد من سلسلة أوسع من الأزمات التي حلت في العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري البائد، وكانت هناك جهات نظر متفاوتة عن مستقبل العراق والمنطقة من خلال الصراع العنيف على الدولة العراقية ومواردها، مخلفة نتائج وخيمة على استقرار العراق الأمني والسياسي والاقتصادي. أما بعد دخول عصابات داعش الإرهابية لبعض مناطق العراق عام 2014 فأثارت ارتكبت عدد من صور الإبادة الجماعية بحق العراقيين، حيث قامت بتهجير مئات الآلاف من العوائل العراقية، وقتلت الآلاف من الأقليات (الايديين والمسيحيين والتركمان... وغيرهم)، إضافة إلى جريمة سبايكر وسجن بادوش ومجزرة الصقلاوية، وهناك حالات قتل وخطف انفرادية كثيرة والتي خلفت مقابر جماعية تحتوي على الألف الضحايا تمثل مواقع مروعة للخسائر البشرية، كما سيطر تنظيم داعش على بعض المناطق في العراق، استهدف من خلالها حياة المواطن العراقي ومرافق الحياة الحيوية، وتدمير المعالم السياحية والثقافية والتراثية من إثار ومرقد للأولياء والصالحين وتدمير الأراضي الزراعية، والبنى التحتية من الأسكان والتعليم والصحة والموارد المائية والصناعة والتجارة والطاقة والنفط والغاز وخطوط النقل والجسور وتدمير البيئة، إضافة إلى أن عصابات داعش كلفت العراق الكثير من الإنفاق العام خاصة في الجانب العسكري من أجل استئصال هذا الكائن الخبيث، لاسيما بعد صدور الفتوة المباركة من المرجعية الرشيدة للقضاء على هذا التنظيم الإرهابي، ومما ذكر أنفاً من جرائم تركت إثار اقتصادية كبيرة سواء في الموارد البشرية أو الاقتصادية أو في البنية التحتية أو بالمرافق السياحية أو في مجال التنمية الاقتصادية بشكل عام في العراق.



(Abstract)

The factors for the emergence of terrorist organizations are due to local and regional causes, represented by the legacy of the US occupation of Iraq in 2003, the political instability, divisions and protests that accompanied it, in addition to the structural problems of the Iraqi economy, weak institutions and rule of law, low governance indicators, the emergence of political imbalance and the ill-studied situation of the reconstruction process before The United Nations after the occupation of Iraq, which made the country suffer from terrorist organizations and what was left of the former regime, and then al-Qaeda, which led to the martyrdom of thousands of innocent people as a result of bombings, killings and kidnappings, and then sectarian strife in 2006, which later gave birth to the terrorist organization ISIS, which It was only one aspect of a broader series of crises that befell Iraq after the fall of the defunct dictatorial regime, and there were varying views of the future of Iraq and the region through the violent struggle over the Iraqi state and its resources, with dire consequences for Iraq's security, political and economic stability.

After the terrorist gangs of ISIS entered some areas of Iraq in 2014, they committed a number of forms of genocide against Iraqis, displacing hundreds of thousands of Iraqi families, and killing thousands of minorities (Yazidis, Christians, Turkmen... and others), in addition to the crime of Speicher and Badush Prison. And the Saqlawiya massacre, and there are many cases of solitary killing and kidnapping, which left mass graves containing a thousand victims representing horrific sites for human losses, as ISIS took control of some areas in Iraq, through which it targeted the life of the Iraqi citizen and vital life facilities, and the destruction of tourist, cultural and heritage monuments. And shrines for the saints and the righteous, the destruction of agricultural lands, the infrastructure of housing, education, health, water resources, industry, trade, energy, oil and gas, transport lines, bridges, and the destruction of the environment. Issuance of the blessed fatwa from the rational reference to eliminate this terrorist organization, and the above-mentioned crimes have left economic repercussions such as Beer, whether in human or economic resources, in infrastructure, in tourism facilities, or in the field of economic development in general in Iraq

المقدمة

حاولنا في هذا البحث التعرف على الخسائر الاقتصادية والبشرية والمادية التي تعرض لها العراق بعد سقوط النظام البائد عام 2003، حيث تعرض البلد إلى سلسلة من الهجمات الإرهابية الشرسة استهدفت البنية الاجتماعية ومكوناته الأساسية، على أيدي الجماعات الإرهابية بدايته من القاعدة والتي استخدمت وسائل التفجيرات والقتل والخطف والتجهير وتدمير البنى التحتية، ومن ثم دخول داعش عام 2014 حيث كان لدخوله إلى العراق مرحلة وحشية همجية تجسدت بالسيطرة على بعض المحافظات العراقية وارتكبت العديد من الجرائم في تلك المناطق فاقت جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، إضافة إلى تدميرها للبنى التحتية وطمس المعالم التراثية ونهب وسلب الموارد الاقتصادية مما أدى إلى خسائر وأضرار كبيرة في الموارد البشرية والمادية والاقتصادية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من معرفة الدور الاجرامي الذي تلعبه الهجمات الإرهابية في التأثير على الاقتصاد العراقي، وتحديد اثاره تلك الجرائم ومن ثم التغلب ومعالجة الآثار والمشاكل الناجمة نتيجة حرب تلك الجماعات الإرهابية وتجفيف منابعها.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول ضرورة معرفة حيثيات واسباب ودوافع واثار الهجمات الإرهابية التي تعرض لها العراق بعد سقوط النظام البائد من الناحية الاقتصادية، وكذلك تحديد ومعرفة الخسائر نتيجة تلك الهجمات وكيفية تجاوز اثارها.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحديد الآثار الاقتصادية لجرائم داعش في العراق والخسائر التي تعرض لها من الموارد البشرية والمادية والاقتصادية نتيجة الهجمات الإرهابية، وسبل مواجهة تلك الآثار ومعالجتها والتغلب عليها.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن مكافحة الجماعات الإرهابية لا يتم فقط بالوسائل الأمنية البحتة، بل يستلزم تجفيف منابعها مالياً ومحاربتها فكرياً وإعلامياً. واعتمدنا للوصول الى اهداف البحث والاجابة على تساؤلات مشكلة البحث لاختبار فرضيته، منهجا استقرائيا تحليليا وصفيا، وتضمن البحث، مبحثين تناول الاول: تنظيم القاعدة وداعش الارهابي والأصول الفكرية وأسباب التوسع، اما المبحث الثاني فتناول: الانتهاكات والآثار الاقتصادية لعصابات داعش والقاعدة في العراق، وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

تنظيم القاعدة وداعش الارهابي، الأصول الفكرية وأسباب التوسع

أولاً: نشأة تنظيم القاعدة وداعش الإرهابي:

تنظيم داعش هو أحد التنظيمات السلفية الجهادية التكفيرية التي أنتجت الحركة الجهادية العالمية المتصلة بالإرهاب نسبةً إلى مؤسسيها السلفيين المزيفين، ويعد واحداً من أخطر وابشع التنظيمات الإرهابية التي شهدها العالم في العصر الحديث وأكثرها دمويةً، وتعود تسميتها بهذا الاسم اختصاراً لأول حرف من كل اسم الذي أطلقه التنظيم الارهابي على نفسه (الدولة الإسلامية في العراق والشام) ثم قام بتعديله باسم (الدولة الإسلامية)، وترفض أغلب الأوساط العربية والإسلامية تسميته بهذا الاسم وتنتقد كل من يروج لهذه التسمية من وسائل الإعلامية وتفضل تسميته بـ(داعش)، أما الأوساط الإعلامية الغربية فتسميه بـ(ISIS)، ويهدف هذا التنظيم الإرهابي إلى تأسيس دولة الخلافة (الخرافة) الإسلامية المزعومة، وتكفير وقتل كل من يختلف معهم في المذهب والفكر والرأي وتعتبر عن انحراف وتشويه فكري عميق وخطير كانت نواتجه هذا التنظيم المسخ (1).

ثانياً: أصول عقيدة داعش الارهابي:

إن القراءة في سير أفراد الطبقة القيادية في داعش الإرهابي تكشف أنهم تشربوا العقيدة التكفيرية الاجرامية ومارسوها سلوكاً عملياً وجسدوها على أرض الواقع في مشاريع وحروب وإمارات ارهابية، واول ما يسترعي الانتباه في قراءة أدبيات داعش هو ما يظهر في نزوعه السلفي المزيف المفرط حقيقة كونه حركة خارج المكان والزمان وأنه بمثابة نقل حدث خارج سياقه التاريخي وبيئته الخاصة، أي هو محاولة إعادة إنتاج وتشويه الماضي بأدوات حديثة، فكل ما في الفكر الداعشي قديم يعتمد على الاستعارة الدائمة من الافكار المتطرفة القديمة، وعلية لا يمتلك دراسة علمية رصينة عن أي موضوع معاصر ولا حتى عن المواضيع التاريخية، وهي بالنتيجة تأخذ باختزال النصوص السلفية المنثورة في كتب التراث دون إخضاعها لأية قراءة نقدية أو تفكيكية تراعي الظرف الزماني والمكاني لهذه النصوص وصحتها (2). وبالتالي فإن داعش أستند إلى عقائد منحرفة صنعتها عقول ممنهجة بنهج عدواني وصهيوني صرف، وعقيدتها مبنية على مجموعة من عقائد الخوارج والغلاة المتطرفين التي كانت عقائدها المتطرفة هدامة في جسد الأمة الإسلامية في الماضي وفي الوقت الحاضر (3).

ثالثاً: التخطيط الاستراتيجي لتنظيم داعش الارهابي:

لم يكن في الحسبان أن يكون لفكر جديد (ارهابي) يظهر في المنطقة المحصورة ما بين العراق وسوريا، وينشط في التنسيق والاحتواء لجماعات تابعة لقيادات في شبة الجزيرة العربية وشمال أفريقيا، ويوجه بمخططات وأهداف عدائية ذات أبعاد فكرية عميقة ليس من السهولة على الأجهزة الأمنية الاستخباراتية والقوى المجتمعية التصدي له والنجاح في إحباط مشروعها التوسعي في بداية تكوينه وقبل القضاء عليه. أن تنظيم داعش يمثل نسخة متطورة عن التنظيم الارهابي السابق له والذي يسمى بـ(تنظيم القاعدة) في العراق والذي جاء تنويعاً لاندماج ومبايعة ما يسمى تنظيم الجهاد والتوحيد لتنظيم القاعدة الارهابي في عام 2004. وتميزت هذه المرحلة بان التنظيم تحول إلى قوة مسلحة ذات قدرة في ممارسة الفعل العنفي لامتلاكه عدداً كبيراً من المسلحين والارهابيين وإمكانات تقنية وتسليحية، وتطورت خبراته وخططه الميدانية الاجرامية، فضلاً عن الجانب الفكري المنحرف الذي يتسم بالتطرف والفتوى والتكفير والانفراد بأيدولوجية جديدة من حيث التطرف والذي تغذي الارهاب(4).

رابعاً: التوأم الداعشي – الصهيوني:

أن بعض الدول المعادية للمسلمين وللعرب وفي مقدمتها الصهيونية استفادت من هذه الأفكار المنحرفة التي تبنتها مجاميع إرهابية منحرفة تدعي الإيمان ومحاربة الشرك عبر التاريخ الإسلامي، لتنظيمها وتدعمها وتعيد لها اللواجهة من جديد وتحركها كبيادق الشطرنج لتحقيق أهداف استراتيجية تحقق المصالح العدوانية وفي مقدمتها ديمومة وجود الكيان الصهيوني في جسد الأمة، ومما يؤكد تلك الرؤية أن الأمريكي (إدوارد سنودن) المتعاقد السابق لدى وكالة المخابرات المركزية (CIA) أشار إلى أن وكالة الأمن القومي الأمريكي وبالتعاون مع نظيرتها البريطانية (M16) والموساد الإسرائيلية، مهدت لظهور داعش والهدف هو استقطاب متطرفين في مكان واحد في عملية يرمز لها بعش الدبابير، وذلك لرفع شعارات إسلامية متطرفة من أجل خلق عدو قريب موجه ضد الدول الإسلامية نفسها، فتوظيف داعش في حقيقته يمثل تحقيق المصالح الحيوية للإمبريالية في الشرق الأوسط الذي يتيح لها الهيمنة على المنطقة والأقاليم المحيطة به لضمان المصالح الاقتصادية المتجسدة في الموارد الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي) ناهيك عن ضمان أمن الكيان الصهيوني بوصفه الحليف الاستراتيجي لها(5).

خامساً : تنظيم ما يسمى (الدولة الإسلامية) الارهابي في العراق وسوريا:

تنظيم الدولة الذي يدعي الإسلام زورا عبارة عن جماعة إرهابية متمردة هجينة ذات قوة متمردة واسعة النطاق وشبه تقليدية استولت على مساحة غير قليلة من العراق وسوريا قبل القضاء عليها عام 2017، بالإضافة إلى كونها منظمة إرهابية دولية تشجع على القيام بهجمات وعمليات سرية في جميع أنحاء العالم أو تشنها بذاتها، ويتولى قيادة هذه العصابات تنظيم دولة (الخرافة) الخلافة الإسلامية المزيفة، وقد ظهر تنظيم داعش من التكرارات السابقة لما يسمى بالقاعدة في العراق ويتنافس الآن مع القاعدة للهيمنة على مختلف الشبكات السلفية الجهادية المتطرفة إقليمياً وعالمياً، وهو ذو تنظيم هرمي في العراق وسوريا ولكن متداخل مع شبكات خلايا إرهابية محلية ودولية، وينقسم ما يسمى تنظيم الخلافة (الخرافة) إلى إمارات أو ولايات سواء داخل العراق أو سوريا أو في مواقع تابعة لها في نيجيريا وليبيا وأفغانستان وأي أماكن أخرى تكون فيها سيطرة الدولة رخوة⁽⁶⁾.

المبحث الثاني

الانتهاكات والآثار الاقتصادية لعصابات داعش والقاعدة في العراق

أن عصابات داعش الإرهابية والقاعدة ارتكبت العديد من الجرائم الوحشية في العراق التي استهدفت حق الحياة والديانة والمعتقد والأعيان المدنية والثقافية وسلب الحقوق المدنية والسياسية والتهجير القسري والاختفاء القسري والإبادة في مقابر جماعية.

أولاً : تنظيم داعش الإرهابي بعد احتلال العراق عام (2003):

بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام (2003) أسس تنظيم التوحيد والجهاد (القاعدة) الإرهابي في العراق حيث يعد هذا التنظيم النواة الحقيقية لتأسيس تنظيم داعش الإجرامي، وقام هذا التنظيم منذ دخوله للعراق بتأسيس تنظيم جهادي إرهابي مسلح يتخذ من المحافظات الغربية وصحاريها ملاذاً آمناً له، وأطلق عليه أسم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وبعد اندماج العديد من المجموعات الجهادية مع هذا التنظيم الإرهابي المسخ، قام بتغير اسمه عام (2006) إلى ما يسمى دولة العراق الإسلامية والتي تضم أجزاء بعض من المحافظات العراقية الشمالية والغربية والوسطى شمال العاصمة.

ارتكبت تنظيم القاعدة العديد من الجرائم الإرهابية في العراق ابتداءً من تفجير مقر هيئة الأمم المتحدة المتواجد في فندق القناة في بغداد في (19 / 8 / 2004)، واستمر التفجيرات في أماكن عديدة في محافظات العراق خلفت مئات الشهداء والجرحى إضافة إلى القتل والختف والتهجير والتغيب الذي

مارسه تنظيم القاعدة الإرهابي في العراق، ثم قتل زعيم هذا التنظيم الارهابي (الزرقاوي) عن طريق غارة جوية من قبل القوات الأمريكية عام (2006).

منذ احتدام النزاع المسلح السوري عام (2011) بدأ الإرهاب بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالظهور في العراق والشام باندماجه مع جبهة النصرة فرع القاعدة في سوريا، حيث قدم النزاع السوري فرصة ذهبية لتنظيم داعش الإرهابي بالظهور ليتمكن من السيطرة على مناطق كبيرة من سوريا، ثم بدأ داعش باستقطاب العديد من المحاربين الإرهابيين من خارج سوريا ومن كافة الجنسيات يمتلكون خبرات قتالية كبيرة ويشكلون جانباً مهماً في تركيبة تنظيم داعش وهيئاته الإدارية والقتالية. ويضم (12000) ارهابي من شتى أنحاء الدول العربية، أما القسم الثاني فهم المقاتلين القادمين من دول أوروبية وغربية ويبلغ عددهم حوالي (5000) إرهابي على الأقل. الأمر الذي جعل تنظيم داعش يتفوق عسكرياً على بقية الفصائل المسلحة الأخرى، مما ساعد داعش على السيطرة على أراضي شاسعة في سوريا، وهذا دفع إلى الإعلان عن تحول دولة العراق الإسلامية المزعومة إلى (الدولة الإسلامية في العراق والشام) داعش الارهابي (ISIS).

في عام (2013) شهد هذا التنظيم الإرهابي حالة من التمرد والفوضى في العراق على أيدي المجموعات الإرهابية المسلحة المختلفة ومن ضمنها تنظيم داعش الإرهابي والذي كان مشغولاً في الوقت ذاته بقتال جبهة النصرة الإرهابية في شرق سوريا ولكن بعد انتهاء الحرب مع جبهة النصرة بسيطرة داعش على شرق سوريا والسيطرة على الآبار النفطية أصبح مستعداً لتوسيع نفوذه، مما أدى في عام (2014) إلى سيطرته على محافظة نينوى العراقية والإعلان عن قيام الخلافة (الخرافة) الإسلامية، خلال هذه المدة سيطر تنظيم داعش الإرهابي على مساحات جغرافية واسعة من محافظات (نينوى وصلاح الدين والانبار واجزاء من ديالى وكركوك)، وتعد هذه المرة الأولى التي يسيطر عليها تنظيم إرهابي بحجم تلك المساحة، أن تنظيم داعش الإرهابي هو الامتداد الفكري والأيدولوجي لتنظيم القاعدة الإرهابي، حيث أن كلاهما يؤمن بمبدأ (الحاكمية) أي تحكيم الشريعة الإسلامية حسب ما يدعون وتطبيقها تطبيقاً محكماً والكفر بالطاغوت أي تكفير كل الأنظمة التي لا تطبق الشريعة المزعومة،

وكذلك الولاء والبراء أي الالتزام المطلق بالجماعة المسلحة الموحدة والبراء من الكفار والمشركين والمرتدين بالرغم من انهم قمة الكفر، والانطلاق من الدعوة النظرية للإسلام والعقيدة إلى الجهاد المسلح كأداة للتغيير وتحقيق الأهداف والمصالح التي لم تمت للإسلام بصلة واقعية. ومع ذلك فإن هناك فروقات كثيرة بين التنظيمين الإرهابيين داعش والقاعدة وأهمها إعطاء تنظيم داعش الأولوية للتغيير المجتمعي تغييراً جذرياً باستخدام التوحش والهمجية والإفراط فيه من أجل تحقيق هذا التغيير

وفق الأيديولوجية الجهادية الإرهابية، ومن جانب آخر فإن تنظيم القاعدة الإرهابي لم يقيم دولة وإنما هو فصيل جهادي إرهابي تكفيري ولم يحرر أرضاً تكون بمثابة القاعدة له لكي يفرض عليها سيادته، بينما تنظيم داعش الإرهابي أقام دولته المزعومة على بعض الأراضي في العراق وسوريا وفرض سيطرته المطلقة عليها وبما تحتويه من موارد اقتصادية ومالية من نفط وماء وغيرها، قبل أن يتم هزيمته والقضاء عليه في العراق عام 2017 بمباركة فتوى المرجعية الرشيدة وبغزيمة الحشد الشعبي والجيش والقوات المسلحة العراقية (7).

ثانياً: انتهاكات القاعدة وداعش في العراق (الخسائر البشرية):

1 - قدم العراق من عام 2003 حتى عام 2014 مئات الشهداء والجرحى جراء تفجيرات القاعدة والانتهاكات الاجتماعية من القتل والختف والتهجير والتغيب، استخدم تنظيم القاعدة الإرهابي شتى الطرق لقتل الأبرياء بأبشع صورة ممكنة.

2 - أما بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي عام 2014 فأنها ارتكبت عدد من صور جريمة الإبادة الجماعية بحق العراقيين الأبرياء، تمثلت بقتل الرجال وسبي النساء واغتصابهن والمتاجرة بهن والتطهير العرقي والترويع والإذلال الجماعي والتهجير القسري وقد تم توثيق أهم هذه الجرائم الإرهابية :

1 - الإبادة الجماعية للطائفة الايزيدية : ارتكبت عصابات داعش الإرهابية جرائم كبيرة بحق الايزيديين الأبرياء حيث قتل أكثر من (2000) من الايزيديين عام 2014 و قتل معهم الكثير من العراقيين الأبرياء على خلفية انتماهم الطائفي او العرقي، كما قامت عصابات داعش الإرهابية بالتهجير القسري لأكثر من (330) ألف نازح من سنجار بلغ الايزيديين منهم حوالي (90%) إلى جبل سنجار، مما أدى إلى موت (250) طفل أثناء النزوح بسبب الجوع والعطش وبدون أي مساعدات طبية، وانتحر مجموعة من النساء بعد اعتداء عصابات داعش الإرهابية عليهن، كما قامت عصابات داعش الإرهابية بتفجير كافة المقامات والأضرحة ومصادرة كافة الأملاك من الدور والممتلكات العائدة للايزيديين، كما قامت العصابات الإرهابية بدفن الضحايا من الطائفة الايزيدية في مقابر جماعية في ناحية زمار. ثم عمد داعش إلى سجن الإيزيديين ومارس نظاماً من الاغتصاب المنظم (الاعتداء الجنسي والاسترقاق الجنسي)، والزواج القسري من مقاتلي التنظيم والعمل القسري بحق النساء والأطفال الإيزيديين، كما أجبرت قوات داعش الإيزيديين على تغيير ديانتهم وجندت أطفالهم مما يدل على أن نية داعش تدمير السكان الإيزيديين كمجموعة كاملة عندما أرتكب ضدهم هذه الأعمال والتي تبلغ درجة الإبادة الجماعية(8).

2 - الانتهاكات ضد المسيحيين : دمرت عصابات داعش الإرهابية منازل المسيحيين في نينوى ومركزها التي تحولت إلى مقرات لتنظيم داعش بعد تهجير مواطنيها أو قتلهم لعدم دخولهم للدين الإسلامي. وحرق العصابات أغلب الكنائس وأغلق بعضها في مدينة الموصل، وأول كنسية تم حرقها هي كنيسة (مار متي) في الحي العربي بالموصل. ثم قامت العصابات بأنزال تمثال مريم العذراء من أمام كنيسة الطاهرة الكلدان في حي الشفاء بالجانب الأيمن من مدينة الموصل، كما طالبت عصابات داعش الإرهابية خطباء الجوامع في الجانب الأيسر والأيمن من مدينة الموصل بمباركة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لسيطرتهم على المدينة وفرض شريعة خاصة بهم، وأيضاً فرضت عصابات داعش جزية على المواطنين المسيحيين في الموصل مبلغ بلغ قدرة حوالي نحو (250) دولار أمريكي على كل مواطن وهذا المبلغ قابل للارتفاع تبعاً لنوع عمل المواطن مما أثار تخوفاً وهلعاً كبيراً، أما بعد دخولهم تكريت قامت العصابات بتفجير الكنيسة الخضراء في تكريت بتاريخ 24 / 9 / 2014، ومصادرة منازل المسيحيين⁽⁹⁾.

3 - الانتهاكات ضد التركمان : بعد توغل عصابات داعش الإرهابية في العراق تعرض التركمان إلى الإبادة الجماعية والاعتداءات الجسيمة من قبل تلك العصابات الهمجية، حيث ارتكبت تلك الوحوش جرائم ضد الإنسانية ومحو الهوية والتطهير العرقي وتدمير وسرقة كافة ممتلكاتهم ومصادرتها، وتعرضت أغلب مناطق التركمان إلى تجاوزات وانتهاكات وحصار وخروقات في الشريط الممتد من تلعفر إلى مندلي مروراً بكركوك وتازة وداقوق وطوز خرماتو وإمرلي وبشير وقرى البيات التركمانية وبيراوولي وقصدارلي وقره ناز والكثير من مناطق التركمان الأخرى في محافظة ديالى خاصة السعدية (قزرباط) وجلولاء وقره تبه والمقدادية وغيرها من المناطق، مما أضطر التركمانيين إلى النزوح من مدنهم الأصلية والهجرة إلى مناطق مختلفة من العراق بلغ عددهم حوالي نحو (350) ألف تركماني أغلبهم من الشيعة للبحث عن ملاذ آمن وليس لديهم أبسط الحقوق وإمكانيات العيش، حيث تعرضت مناطقهم إلى أكبر تغيير ديموغرافي.

4 - جريمة سبايكر : تعرضت قاعدة سبايكر (كلية القوة الجوية سابقاً) الواقعة شمالي تكريت إلى هجوم بشع من قبل تلك العصابات الهمجية، حيث قامت باقتياد أكثر من (2500) جندي بتياب مدنية إلى شاحنات ومن ثم فصل الجنود على أساسي طائفي وإعدام (1700) جندي بعد إرغامهم على الرقود في ثلاثة خنادق وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم بعد تعذيبهم وأهانتهم والتمثيل بهم في أكبر مجزة وحشية همجية قذرة على مر التاريخ وصلت إلى مصاف جرائم الإبادة ضد الإنسانية.

5 - سجن بادوش : قامت عصابات داعش الإرهابية بعمل وحشي آخر في سجن بادوش الذي يقع غرب مدينة الموصل على خلفية مذهبية طائفية بشعة, حيث قامت بإعدام حوالي نحو (623) سجين من المحتجزين في تلك السجن, لتضاف إلى مجازرهم وجرائمهم الذي ارتكبوها بحق مجموعة كبيرة من العراقيين على خلفية طائفية ومذهبية بغية إفنائهم كلياً.

6 - مجزرة الصقلاوية : ارتكب تنظيم داعش الإرهابي مجزرة مروعة في الصقلاوية أستشهد على أثرها أكثر من (400) شهيد أعدمهم مجرمي داعش⁽¹⁰⁾.

إضافة للمجازر التي سبق ذكرها هناك حالات استشهد افرادية كثيرة قام بارتكابها التنظيم الإرهابي بشتى الطرق مثل (النحر والحرق والشنق....الخ), ليلبلغ مجموع الخسائر البشرية جراء الحرب مع داعش حوالي نحو (26000) شهيد و(28000) جريح في صفوف الجيش العراقي كما بلغ شهداء الحشد الشعبي حوالي نحو (8000) شهيد و(14000) جريح, و(1837) شهيد و(10546) جريح من قوات البيشمركة, و(180) شهيد من حزب العمال الكردستاني. كما بلغ عدد شهداء المدنيين حوالي نحو (29470) شهيد و(54111) جريح⁽¹¹⁾.

خلال المدة المحصورة بين عام 2014 وعام 2017 سيطر تنظيم داعش الإرهابي على مساحات من ارض العراق كجزء مما يسمى بخلافته المزعومة, إذ قام التنظيم الإرهابي بحملة واسعة من العنف وانتهاكات ممنهجه للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني, وهي أعمال ترقى بل تفوق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وفقاً للقانون الجنائي الدولي, لقد اكتشفت لحد الآن أكثر من (200) مقبرة جماعية أرت نتج عن إرهاب داعش في المناطق التي كانت تحت سيطرته, وهي تحتوي على الاف الضحايا الذين مازالت هويات أغلبهم مجهولة, أن الأعداد الكبيرة لمسارح الجريمة تمثل مواقع مروعة للخسائر البشرية ومعاناة كبيرة وقسوة صادمة⁽¹²⁾.

ثالثاً : الخسائر المالية جراء حرب القاعدة وداعش في العراق:

ما حدث من عمليات إرهابية في العراق استهدفت حياة المواطن العراقي ومرافق الحياة الحيوية ومنها المناطق الزراعية والإسكان والصحة والتعليم والتراث الثقافي والسياحي والموارد المائية والصناعة والتجارة والطاقة والنفط والغاز وخطوط النقل والخدمات البلدية والبيئة....الخ. وتم تنظيم بيانات في الخسائر المادية والاحتياجات لإعادة أعمار هذه المنشأة التي دمرها التنظيم الإرهابي داعش, وكما في الجدول الآتي :

الجدول (1)

الأضرار والاحتياجات حسب القطاع (تريليون دينار)

القطاع	تكلفة الأضرار	الاحتياجات	الحصة من الاحتياجات الكلية
القطاعات الاجتماعية			
الإسكان	18,746	20,615	19.8%
الصحة	2,710	5,159	4.9%
التعليم	2,763	5,391	5.2%
الحماية الاجتماعية	—	7,532	7.2%
التراث الثقافي والسياحة	1,000	2,028	1.9%
القطاعات الإنتاجية			
الزراعة	2,425	4,010	3.8%
الموارد المائية	134	245	0.2%
الصناعة والتجارة	5,955	12,506	1.2%
التمويل والأسواق	61	10,938	10.5%
قطاعات البنى التحتية			
الطاقة	8,173	10,770	10.3%
النفط والغاز	4,969	8,520	8.2%
تكنولوجيا الاتصالات	466	761	0.7%
النقل	3,257	4,681	4.5%
القطاعات الشاملة			
الحكومة	868	1,619	1.6%
البيئة	85	6,498	6.2%
المجموع	53,318	104,309	100%

المصدر : مجموعة البنك الدولي , العراق إعادة الأعمار والاستثمار , 2018 .

لقد كانت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن النزاع مع العصابات الإرهابية هائلة جداً, إذ تسبب الصراع في العراق بانكماش الناتج المحلي الإجمالي لمدة ثلاث سنوات. فقد أضر الصراع بالاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والأصول, وتعطيل التجارة وتدهور ثقة المستثمرين, مصحوباً بصدمة انخفاض أسعار النفط الذي أدت إلى تدهور الوضع المالي والقطاع الخارجي, وإمكانات النمو على المدى المتوسط, وبحلول عام 2017 بلغت الخسائر التراكمية الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حوالي نحو (124) تريليون دينار.

حيث يقدر مجموع الأضرار التي لحقت بالإسكان في المحافظات السبعة حوالي نحو (18,746) تريليون دينار، وتضررت حوالي نحو (138,051) مبنى سكني ونصف هذه الهياكل مدمر دون إمكانية إصلاحه، وتتألف المساكن من الشقق والمساكن لذوي الدخل المنخفض وبيوت الأسرة الواحدة والفيلات، وكانت الموصل تمتلك حصة الأسد من مجموع الأضرار، ولهذا تحتاج هذه الإسكان حوالي نحو (20,615) تريليون دينار من أجل إعادة أعمارها. كما تقدر الأضرار التي لحقت بالنظام الصحي حوالي نحو (2,710) تريليون دينار، حيث بلغت تكلف الأضرار بالمستشفيات وحدها حوالي نحو (1,2) تريليون دينار، فإن جميع المدن لديها ما لا يقل عن نصف منشآتها إما متضررة جزئياً أو كلياً، وتبلغ احتياجات الصحة لإعادة إعمارها حوالي نحو (5,159) تريليون دينار.

كما تقدر التكلفة الإجمالية لأضرار قطاع التعليم حوالي نحو (2,763) تريليون دينار، حيث كانت الأضرار جسيمة في هذا القطاع، ولا تزال (38%) فقط من مجموع البنى التحتية للمدارس لم تدمر في المحافظات السبعة، بينما دمر حوالي نحو (18%) أي ما يقارب (190 مرفقاً) تدميراً تاماً. وتتركز أضرار التعليم في الفلوجة والموصل والرمادي حيث تضررت المرافق بنسبة (71%) و(65%) و(62%) على الترتيب بسبب القتال العنيف. كما دمرت جميع المواد الدراسية من مناهج وغيرها، كما أن المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش الإرهابي تحملت أكبر الخسائر بسبب حملة داعش المعتمدة لنشر التطرف والتخلف والهمجية من خلال التعليم، وتقدر التكاليف إعادة الأعمار في هذا القطاع حوالي نحو (5,391) تريليون دينار⁽¹³⁾.

واصل تنظيم داعش والجماعات المسلحة الارهابية المرتبطة به مهاجمة الأماكن ذات الأهمية الدينية والثقافية وتدميرها بوحشية كونها لا تتفق مع تعاليمه الإسلامية التكفيرية، وشمل ذلك مساجد ومقامات شيعية وسنية إضافة إلى مواقع دينية إسلامية ومسيحية وايزيدية⁽¹⁴⁾. إذ يعمل قطاع الثقافة في إطار تحديد أوسع للقيمة يشمل جزأين أساسيين هما القيم الجوهرية التي تثير أهمية روحية أو عاطفية وقيم مفيدة مثل تلك المستمدة من المنافع الاقتصادية، لذلك فإن البحث لا يشمل إلا جزءاً صغيراً مما يمكن أن يفهم عادة على أنه قطاع التراث الثقافي في العراق. وبشكل عام تقدر الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي والسياحي حوالي نحو (1,000) تريليون دينار لحقت بمباني دينية وعلمانية وتاريخية وآثار قديمة ومرافق دينية معاصرة ومتاحف ومكتبات لا تقدر بثمن، وقد أدت الأزمة إلى خلق حاجة ملحة على المستوى العالمي نظراً للقيمة العالمية للتراث العراقي، ويعد التدمير المعتمد للتراث الثقافي جريمة كبرى إذ أنه يستخدم كاستراتيجية حرب لطمس الهوية الثقافية،

وفيما يتعلق بالتعمير في حالة التراث الثقافي، ولكن من المهم أن نسلط الضوء على أنه بعض الحالات لا يمكن إعادة أعمارها، ولكن إعادة المباني الدينية تتيح فرصة هامة لإعادة بناء المجتمع وإعادة بناء الإحساس بالهوية الوطنية والبدء في عملية البناء الاجتماعي، وتقدر الاحتياجات لإعادة التراث الثقافي حوالي نحو (2,028) تريليون دينار.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي الذي تأثر بفعل احتلال داعش الإرهابي وذلك كون الزراعة مهمة بالنسبة لداعش كمصدر للإيرادات الاقتصادية وحماية الإمدادات الغذائية لهم، إذ حضرت المجاميع الإرهابية الحبوب المصدرة من الموصل ومن أجل الاكتفاء الذاتي للمدينة سعت تلك العصابات إلى السيطرة على أسعار الغذاء لمنع السخط العام، وإجبار ملاك الأراضي بشكل قسري لمواصلة الإنتاج الزراعي لصالحهم، كما تقدر كلف الأضرار بالقطاع الزراعي حوالي نحو (2,425) تريليون دينار وينطوي على الأضرار التي لحقت بالأصول الثابتة من مكائن وبيوت زراعية فضلاً عن الثروة الحيوانية ومراكز البحوث والعيادات البيطرية، وكان الأضرار الأكبر في محافظة الموصل وتليها صلاح الدين ومن ثم ديالى. وتقدر احتياجات إعادة الأعمار للقطاع الزراعي حوالي نحو (4,010) تريليون دينار⁽¹⁵⁾.

وتقدر الأضرار لقطاع الموارد المائية وقطاع الصناعة والتجارة حوالي نحو (134) و(5,955) تريليون دينار على التوالي، وتبلغ احتياجات تلك القطاعيين لإعادة أعمارهم حوالي نحو (245) و(12,506) تريليون دينار على الترتيب.

أما قطاع الطاقة فيأتي بعد قطاع الإسكان من حيث قيمة الأضرار التي حصلت فيه جراء الحرب مع تنظيم داعش الإرهابي إذ بلغت الأضرار نحو (8,173) تريليون دينار، ويحتل قطاع الكهرباء المرتبة الأولى من حجم الأضرار إذ دمرت محطات توليد الكهرباء والمحطات الفرعية وأبراج نقل الكهرباء ودوائر مديرية الكهرباء المحلية. وتقدر قيمة الاحتياجات لإعادة بناء قطاع الطاقة حوالي نحو (10,770) تريليون دينار.

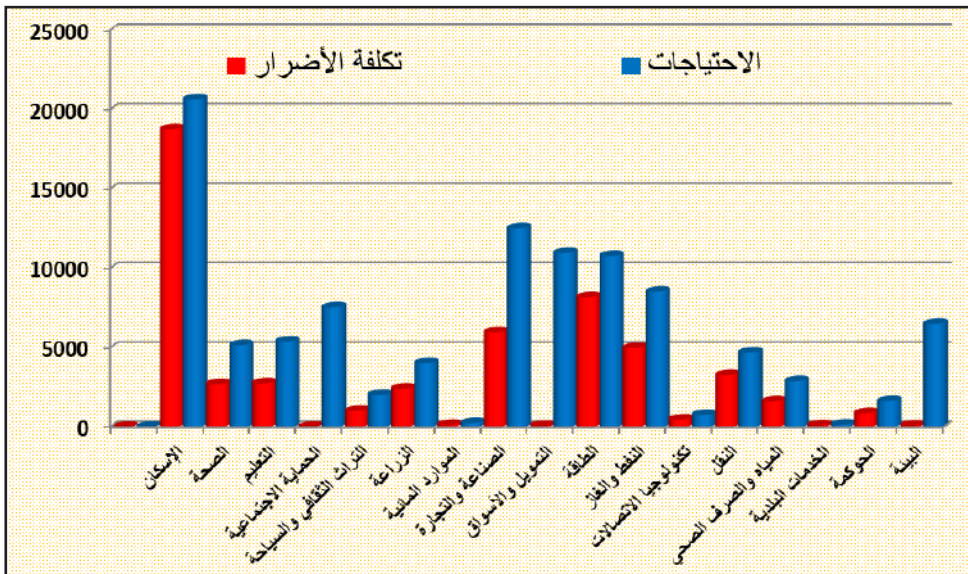
ثم قطاع النفط والغاز الذي بلغت الأضرار فيه حوالي نحو (4,969) تريليون دينار، إذ ظهر واضحاً منذ اليوم الأول لاحتلال داعش لمجمع المصافي سوء النية وأعمال التخريب والسرقة والتدمير في كل مفاصل المجتمع، إذ بلغت نسب الأضرار بالمصافي التي أحتلها داعش حوالي نحو (80%) من حجم الدمار في مصفى بيجي،

ومصفي الصينية بلغ نسبة الأضرار (35%)، كما بلغ نسبة الدمار في مصفى القيارة نحو (80%)، ثم قامت عصابات داعش بأحراق ثمانية عشر بئراً نفطياً ضمن حقول نفط نجمة والقيارة، وتقدر قيمة الاحتياجات لهذا القطاع نحو (8,520) تريليون دينار (16).

كما بلغ حجم الدمار والأضرار بقطاع النقل وقطاع المياه والصرف الصحي حوالي نحو (3,257) و(1,604) تريليون دينار على الترتيب، وتقدر قيمة الاحتياجات لهذه القطاعات حوالي نحو (4,681) و(2,886) تريليون دينار على التوالي. أما قطاع الحوكمة وقطاع البيئة فإن الأضرار بلغت فيهم حوالي نحو (868) و(85) تريليون دينار على التوالي، وتقدر حجم الاحتياجات للقطاعين حوالي نحو (1,619) و(6,498) تريليون دينار على الترتيب. ويمكن الاطلاع على نسب الأضرار والاحتياجات لكل قطاع اقتصادي كما في الشكل البياني الآتي :

الشكل (1)

نسب الأضرار والاحتياجات لكل قطاع اقتصادي في العراق



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول رقم (1)

رابعاً : أثر تنظيم داعش الارهابي على الإنفاق العسكري في العراق:

بعد عام 2003 عاش العراق مدة شهدت نزاعات مسلحة ارتفع فيها عدد الضحايا نتيجة الهجمات الإرهابية الشرسة، شملت التفجيرات والخطف والقتل والتهجير، ومن ثم هجمات عصابات داعش الإرهابية التي أدت إلى تدمير المدن كاملة التي سيطرت عليها تلك العصابات، فكان انعكاس ذلك ارتفاع واضح في الإنفاق العسكري من أجل السيطرة على الوضع الأمني غير المستقر في العراق، والجدول التالي يوضح مسار تطور الإنفاق العسكري ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة (2004-2019) كما يأتي :

جدول (2)

الإنفاق العسكري ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة (2004-2019)
(القيمة : مليار دينار)

السنة	الإنفاق العسكري مليار دينار	معدل النمو السنوي %	السنة	الإنفاق العسكري مليار دينار	معدل النمو السنوي %
2004	892	--	2012	4829	-3.54
2005	1649	84.86	2013	9072	87.86
2006	1814	10.01	2014	8073	-11.01
2007	2497	37.65	2015	11211	38.87
2008	3718	48.89	2016	7057	-37.05
2009	3788	1.88	2017	8781	24.43
2010	4391	15.92	2018	7487	-14.74
2011	5006	14.01	2019	9056	20.96

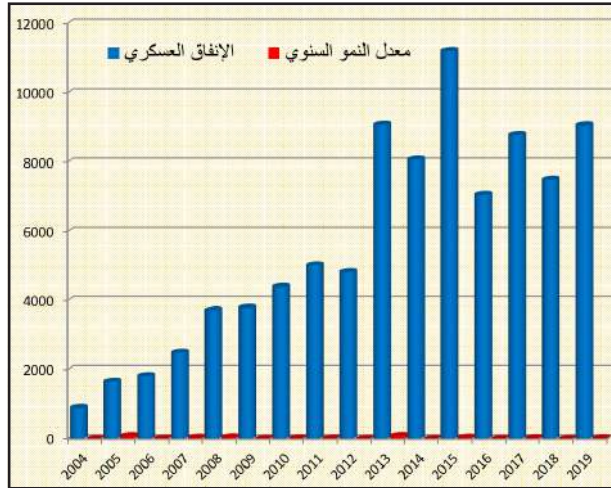
- Military expenditure by country, in local currency, 1988-2019, SIPRI 2020 -

المصدر (17):

يتضح من الجدول أعلاه أن الإنفاق العسكري اتخذ مساراً متصاعداً منذ عام 2004 حيث بلغ حوالي نحو (892) مليار دينار، ثم أخذ بالزيادة المضطردة ليقفز عام 2007 إلى (2497) مليار دينار، واستمر بالزيادة ليبلغ عام 2013 حوالي نحو (9072) مليار دينار، أن هذه الزيادة المستمرة بالإنفاق العسكري جاءت نتيجة عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي حيث تعرض العراق إلى هجمات إرهابية متعددة مما دفع العراق إلى زيادة الإنفاق العسكري. أما عام 2015 فإن الإنفاق العسكري قفز إلى أعلى مستوياته حيث بلغ حوالي نحو (11211) مليار دينار، وذلك بسبب الهجمات الإرهابية الشرسة التي قادتها عصابات داعش الإجرامية، مما سببت بارتفاع واضح في الإنفاق العسكري من أجل تحرير المناطق التي سيطر عليها داعش، أما عام 2019 فبلغ الإنفاق العسكري حوالي نحو (9056) مليار دينار، وذلك كون الحرب ضد خلايا داعش النائمة مستمرة ولا يزال الجيش العراقي بكل صنوفه يحتاج للمزيد من المعدات والآلات العسكرية كالطائرات والدبابات والذخيرة.... الخ. ويمكن الاطلاع على تطور الإنفاق العسكري ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة (2004-2019) كما في الشكل البياني الآتي :

شكل (2)

الإنفاق العسكري ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة (2004-2019)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول رقم (2)

خامساً : أثر تنظيم داعش الإرهابي على التنمية في العراق:

فرض احتلال الجماعات الإرهابية داعش لثلاث محافظات وتهديده محافظات أخرى, مما تطلب من الحكومة العمل على استعادة تلك المناطق وأنهاء وجود العصابات الإرهابية, لذا بدأت العمليات العسكرية بالتحرك لمقاتلة تلك الجماعات المنحرفة, وأقد أوجدت الحرب أوضاعاً اقتصادية وإنسانية جديدة تتطلب التحول نحو اقتصاد الحرب, الأمر الذي يعني تزامم أولويات الحرب مع أولويات التنمية وإعادة الإعمار وعموم الإنفاق التنموي والاجتماعي⁽¹⁸⁾. على سبيل المثال فقد تضمن قانون الموازنة الاتحادية لعام 2017 إنفاقاً عسكرياً على التسليح بلغ نحو (5) مليار دولار, إضافة إلى حوالي نحو (19.27) مليار دولار أخرى إنفاقاً على الأمن والدفاع, ليلبلغ حوالي نحو (22.6%) من إجمالي الإنفاق العام, مقابل (9.3%) على التربية والتعليم وحوالي (3.8%) على الصحة⁽¹⁹⁾. مما شكل تهديداً جدياً لعملية التنمية وخططها وبخاصة استراتيجية التخفيف من الفقر, فما يزال تهديد أمن المواطن العراقي هاجساً يومياً, وكانت التكلفة البشرية المباشرة لهذه الهجمات فقدان أرواح آلاف المواطنين العراقيين, وبدأت موجة النزوح الأكبر في تاريخ العراق الحديث, فضلاً عن تدمير رأس المال البشري والاجتماعي والتكاليف المادية الهائلة وتدمير البنى التحتية, ناهيك عن المخاطر الكامنة للألغام والفدائف غير المتفجرة في المناطق المحررة, فأنها تؤثر سلباً في أمن الأفراد وتعوق مشاريع التنمية والتخفيف من الفقر, لذا كان على الحكومة والمجتمع واستراتيجية التنمية, الاستجابة لهذه التحديات التي أوقعت المزيد من السكان تحت خط الفقر, والتي تتطلب إجراءات عاجلة من الدولة للتصدي لها وذلك لتداعياتها اللاحقة على البنية الاجتماعية والاقتصادية التنموية.

الاستنتاجات :

- 1 - ارتكبت الجماعات الإرهابية (داعش) العديد من الجرائم والتي تندرج ضمن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية, كما انها تشكل تطوراً خطيراً في مسار الجرائم التي ارتكبتها العصابات الإرهابية بحق المواطنين العراقيين.
- 2 - تعرض العراق إلى خسائر مادية كبيرة نتيجة الهجمات الإرهابية لداعش, من خلال تدمير البنى التحتية مثل المناطق الزراعية والأسكان والصحة والتعليم والتراث الثقافي والسياحي والصناعي والطاقة والنفط والغاز...الخ, في المناطق التي سيطر عليها الارهاب.
- 3 - كانت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن النزاع مع العصابات الإرهابية كبيرة جداً, إذ تسبب الصراع في العراق مع الارهاب بانكماش الناتج المحلي الإجمالي لمدة ثلاث سنوات. فقد أضر الصراع بالاقتصاد غير النفطي والأصول, وتعطيل التجارة وتدهور ثقة المستثمرين, مصحوباً بصدمة انخفاض أسعار النفط الذي أدت إلى تدهور الوضع المالي والقطاع الخارجي.

4 - كانت التكلفة البشرية لمباشرة لهجمات تنظيم داعش الإرهابي فقدان آلاف المواطنين العراقيين, وبدأت موجة النزوح الأكبر في تاريخ العراق الحديث, إضافة الى تدمير رأس المال البشري والاجتماعي والتكاليف المادية الهائلة وتدمير البنى التحتية, فضلاً عن المخاطر الكامنة للألغام والقذائف غير المتفجرة في المناطق المحررة, وعلى العموم تؤثر سلباً في أمن الأفراد وتعوق مشاريع التنمية والتخفيف من الفقر.

التوصيات :

- 1 - ضرورة العمل على تجفيف منابع خلايا الجماعات الإرهابية النائمة واستئصال هذا الكائن الخبيث من جذوره سواء من الجانب الفكري او التمويلي و غلق كل المنافذ لنشوه في المستقبل لا سامح الله , وتصميم برامج الوقاية من تلك الجماعات الإرهابية المنحرفة وفقاً إلى استراتيجية مستندة الى أسس علمية منتظمة, من خلال التنشئة الاجتماعية المناسبة وإشراك المجتمع ومؤسساته الثقافية والاعلامية في تنفيذها.
- 2 - مكافحة الجماعات الارهابية المتطرفة لا يتم من خلال زيادة الاتفاق العسكري، والمواجهة المباشرة مع العصابات الارهابية، لذا نوصي بضرورة اتباع اساليب مواجهة جديدة تعتمد الجهد الاستخباري المكثف، وهذا من شأنه يقلل من الخسائر البشرية والاقتصادية ومن نفقات الدفاع.
- 3 - العمل على إصلاح وإعادة ما دمرته الجماعات الإرهابية, وذلك من خلال إعادة النازحين إلى مناطقهم ومساعدة الجرحى والاهتمام بعوائل الشهداء, وإعادة أعمار البنى التحتية من الأسكان والطرق والجسور والمعامل والتراث الثقافي والسياحي وكل ما دمرته العصابات الإرهابية المنحرفة.
- 4 - توسيع الإنفاق الحكومي على برامج التدريب والتطوير المهني والخدمات الاجتماعية وبما يساهم في توفير فرص عمل كثيرة للعاطلين ويخفض من معدل البطالة من خلال انشاء المصانع والمشاريع الاقتصادية لتفويت فرصة استغلالهم من قبل الجماعات المنحرفة فكراً لا سامح الله.
- 5 - تنشيط عملية التنمية الاقتصادية الشاملة بعد اصلاح ما دمره الاشرار في المناطق الذي شهدت الارهاب بشكل خاص وبالعراق بشكل عام، من اجل التطلع للأمام وبناء مستقبل للأجيال القادمة وهذا من شأنه يساعد في الحيلولة دون ظهور افكار ارهابية متطرفة للابد في العراق.

المصادر:

- 1 - علي محمد حسن الخفاجي , تنظيم داعش النشأة- التوسع- سبل المواجهة , مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية , المجلد (9) , العدد (1) , 2018 , ص357 .
- 2 - خالد عبدالله المشوح , التيارات الدينية في السعودية من السلفية إلى الجهادية (القاعدة) وما بينهما من تيارات , الطبعة الثانية , الانتشار العربي للنشر والتوزيع , بيروت , 2012 , ص29 .
- 3 - حيدر فرحان حسين الصبيحاي , داعش دولة الخرافة الإسرائيلية والعقائد الإرهابية المنحرفة , مجلة حمورابي , المجلد (4) , العدد (29) , 2016 , ص123 .
- 4 - فاضل محمد البدراني , أساليب تنظيم داعش في الحرب النفسية ضد المجتمع العراقي , مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية , العدد (1) , 2019 , ص243 .
- 5 - حيدر فرحان حسين الصبيحاي , مصدر سبق ذكره , ص128 .
- 6 - بن كونوبال وناتاشا لاندركيمبرلي جاكسون , التغلب على تنظيم الدولة الإسلامية (اختيار استراتيجية جديدة للعراق وسوريا) , مؤسسة RAND للنشر والتوزيع , كاليفورنيا , 2017 , ص7 .
- 7 - ميثم محمد عبد الملك وقاسم ماضي حمزة ونغم أحمد خليل , التوصيف القانوني لجرائم تنظيم داعش , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية , المجلد (10) , العدد (1) , 2018 , ص478 .
- 8 - منظمة هيومن رايتس ووتش الدولية , عدالة منقوصة (المحاسبة على جرائم داعش في العراق) , 2017 , ص11 .
- 9 - فاضل عبد الزهرة الغراوي , انتهاكات عصابات داعش الإرهابية للقانون الدولي الإنساني (العراق إنموذجاً) , مجلة العلوم القانونية , المجلد (35) , العدد (2) , 2020 , ص286-288 .

- 10 - وكالة النبأ , قصة مجزة الصقلاوية , عن الموقع WWW.n.annabaa.org
- 11 - ويكيبيديا , الحرب الأهلية العراقية (2014-2017), عن الموقع WWW.ar.m.wiki-
dia.org
- 12 - مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب حقوق الإنسان في
المفوضية السامية للأمم المتحدة , إمطة اللثام عن المجازر (المقابر الجماعية في المناطق التي
سيطر عليها تنظيم داعش سابقاً) , 2018 , ص 1 .
- 13 - مجموعة البنك الدولي , العراق إعادة الأعمار والاستثمار (تقييم الأضرار والاحتياجات
للمحافظات المتضررة) , 2018 , ص 31 .
- 14 - مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب حقوق الإنسان في
المفوضية السامية للأمم المتحدة , تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق , 2014
ص 14 .
- 15 - ماجد صدام سالم , أثر الإرهاب على التنمية والأمن الغذائي في العراق , مجلة ميسان للدراسات
الأكاديمية , المجلد (18) , العدد (36) , 2019 , ص 300 .
- 16 - مجاهد علي حسين الجبوري , خسائر المنتجات النفطية في ظل احتلال داعش , مجلة الكتاب
للعلوم الإنسانية , المجلد (1) , العدد (2) , 2019 , ص 208 .
- 17 - Military expenditure by country , in local currency , 1988-2019 , SIPRI 2020 .
- 18 - وزارة التخطيط واللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر والبنك الدولي , استراتيجية
التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022) , كانون الثاني 2018 , ص 15 .
- 19 - قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام 2017 , الوقائع العراقية , العدد (4430) , 2017 .

التباين المكاني للآثار الاقتصادية الناجمة عن الإرهاب في العراق

للمدة 2003-2018

العقيد د. ثائر غالب الخيكاني- وزارة الدفاع

th76th@yahoo.com

(ملخص)

توصلت الدراسة إلى ان الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للوزارات الناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية لمدة 2003-2019 قد بلغت (35,021,414,041,287) تريليون دينار عراقي، وكانت وزارة الدفاع هي الأعلى في حجم الأضرار التي لحقت بها والتي تشكل (15,340,636,691,610) تريليون دينار ما نسبته (43.80%) من إجمالي مبالغ الأضرار على مستوى الوزارات، فيما كانت خسائر وزارة الهجرة والمهجرين هي الأدنى وبحجم أضرار بلغ (687,823,445) مليون دينار بنسبة (0.01%) من حجم الأضرار الكلي .

كما وجدت الدراسة الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للجهات غير المرتبطة بوزارة والناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية (1,671,433,754,029) تريليون دينار عراقي، فيما كان البنك المركزي العراقي هو الأعلى في حجم الأضرار بمبلغ قدره (606,907,503) مليون دينار بنسبة (42.34%).

فيما بلغت الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالإدارات المحلية في المحافظات والناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية (154,993,132,500) مليار دينار، وسجلت محافظة الأنبار أعلى حجم أضرار بمبلغ قدره (106,935,400,000) مليار دينار بنسبة (67%) من إجمالي المبلغ الكلي على مستوى تلك المحافظات .

من ذلك يستنتج ان الكلفة الكلية بلغت (36,847,840,927,816) (تريليون دينار عراقي للأضرار التي لحقت الوزارات والجهات كافة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية.

وهذه الأضرار لا تمثل جميع الخسائر، إذ ان هناك بعض الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لم تقدم الإحصائيات عن الأضرار التي لحقت بها والناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية، وذلك بسبب تعذر تلك الجهات من تقييم وتقدير الأضرار خاصة لممتلكاتها التي تقع تحت سيطرة زمرة عصابات داعش الإرهابية وخارج سيطرة الحكومة المركزية ومنها مجلس

القضاء الأعلى بالنسبة للأضرار التي لحقت بتشكيلاتها في محافظتي نينوى والأنبار. كما أعربت وزارة الثقافة عن عدم إمكانية تقدير الكلفة الكلية للآثار المسروقة والعائدة إلى هيئة الآثار والتراث، وذلك لكونها من الثروات التاريخية التي لا تقدر بثمن، وختمت الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات.

(المقدمة)

استعملت العصابات الإرهابية سياسة التدمير الشامل للمناطق التي تنشط فيها لغرض أحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية، إذ سعت تلك العصابات منذ تواجدها بالعراق عام 2003 إلى استهداف مؤسسات الدولة المتمثلة بالوزارات كوزارة الخارجية والمالية والعدل والأعمار والإسكان ومبنى محافظة بغداد بتفجيرات ضخمة، فضلا عن استهداف المؤسسات الأمنية وشبكات الاتصالات وطرق النقل مثل الجسور واستهداف خطوط نقل النفط الخام والماء والمجاري... الخ، وكما ان الحرب ضد تنظيم داعش كلفت العراق مبالغ باهظة إذ بلغت 15% من الناتج الإجمالي ما يقدر بنحو 30 مليار دولار، فضلا عن تخصيص الحكومة العراقية مبلغ 25 مليار دولار لدعم القوات الأمنية خلال عام 2017 في الميزانية المالية، وتلبي نصف حاجة العراق وبحسب خبراء اقتصاديين، فإن العراق مديون للعديد من الدول بمبلغ أكثر من 21 مليار دولار بسبب الحرب ضد داعش، وكما ان البنى التحتية للمحافظات التي شهدت عمليات عسكرية انهارت بشكل واضح وتحتاج إلى ما يقارب (60) مليار دولار لإعادة أعمارها⁽¹⁾.

وكما يرتبط العنف والإرهاب بعلاقة طردية مع التخصيصات المالية فعندما تصاعدت العمليات والحوادث الإرهابية وتزايد العنف وعدم الاستقرار قامت الحكومة بزيادة التخصيصات المالية من أجل توفير الخدمات الأمنية بشكل ملحوظ للحيلولة دون وقوع المزيد من العمليات الإرهابية، فنلاحظ بان ما خصصه العراق لتوفير الخدمات الأمنية المتمثلة بالأمن والدفاع، هي

(1) شذى خليل، وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية متاح على الرابط التالي: <http://rawabetcenter.com>

ثلاثة أضعاف تقريباً ما هو مخصص لتوفير الخدمات الصحية وخدمات التربية والتعليم، وهي الخدمات الاجتماعية الحيوية التي تشكل العناصر الرئيسة لارتقاء بمستوى التنمية البشرية^(٢).

مشكلة البحث

ماهي الآثار المكانية والسكانية والقطاعية للعمليات الإرهابية؟ وما حجم الأضرار المادية التي لحقت بالبنية التحتية للمؤسسات الحكومية جراء الأعمال الإرهابية؟ وما أسباب تركيز تلك الأضرار في مناطق محددة؟

فرضية البحث

1 - ان العمليات الإرهابية التي حدثت في العراق خلفت العديد من الآثار والخسائر على مختلف القطاعات الاقتصادية.

2 - توزيع خريطة العمليات الإرهابية في العراق تشير إلى تركزها بالمدن الكبرى ذات الثقل الاقتصادي والسياسي والإداري وذات التنوع الاثنوغرافي وبأتماط واتجاهات معينة.

3 - أوجدت هذه العمليات اثراً مكانية وسكانية وقطاعية على مستوى الفرد والأسرة والمناطق والدولة اختلفت هذه الآثار مكانياً تبعاً لاختلاف الأبعاد المتعددة للعمليات الإرهابية خلال مدة الدراسة.

هدف البحث

1 - بيان أهم الأقاليم الجغرافية التي تتركز فيها العمليات الإرهابية وحجم الخسائر الناتجة عنها خلال مدة الدراسة.

2 - ان رصد حجم الجرائم الإرهابية ومعدلاتها ومناطق تركزها تمكن من توجيه خطط التنمية على وفق أسس علمية واضحة، توفر الكثير من الإمكانيات البشرية والمالية التي يمكن ان تصب في دعم التنمية الشاملة ومحاربة الكثير من المشكلات الاجتماعية كال فقر والبطالة والامية.

(٢) حسن لطيف الزبيدي وصديق جبر وفخري، الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية، بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد9، 2013، ص252-251

حدود منطقة الدراسة

تمثلت منطقة الدراسة بالحدود الإدارية لمحافظة العراق وهي ثمان عشرة محافظة، إذ يقع العراق بين دائرتي عرض (29° 31' - 47° 22' 37') شمالاً، وخطي طول (34° 47' 38' - 44° 37' 48') شرقاً. أما الحدود الزمانية للدراسة فقد حددت بالسنوات 2003-2018.

كثافة العمليات الإرهابية في العراق باستعمال تحليل كيرنال للمدة 2003-2018

يرمي تحليل كيرنال إلى تقدير كثافة التوزيع الجغرافي لظاهرة معينة على مساحة محددة، وتحديد المناطق التي تتركز بها هذه الظاهرة، وقد وجد للحصول على تقدير التحليل الأحادي أو المتعدد لتوزيع ظاهرة معينة. إذ أطلق الباحثون اسم النقاط الساخنة (Hot Spots) على الأماكن التي تتجمع وتتكرر فيها الجرائم ويكون ذلك في الغالب بسبب عدم الحماية، أو الأهمية النسبية للمكان، أو التركيبة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية أو لأسباب عرقية⁽³⁾.

وتبين عن طريق هذه الدراسة وباستعمال مواقع الإحداثيات الجغرافية لمجموع العمليات الإرهابية والبالغة (26165) أحداثاً، وذلك بعد مراجعتها وتصحيح موقعها بحسب موقع كل حادث إرهابي، لغرض إظهار صورة أكثر دقة لتوزيع تلك العمليات بحسب المحافظات، وعن طريق ذلك يمكن رؤية أنطقت العمليات الإرهابية وتظهر نتائج تحليل كيرنال كما يأتي، ينظر الجدول (1) الخريطة (1).

النطاق الأول لم تسجل في هذا النطاق أي عملية إرهابية وظهر بشكل واضح في المناطق الجنوبية الغربية من العراق ولاسيما في محافظتي النجف والعتي التي تشكل امتداد لمنطقة الهضبة الغربية وهي عبارة عن أرض صحراوية، فيما ظهر هذا النطاق في الجزء الجنوبي من العراق المتمثل بجنوب محافظة البصرة، في حين ظهر في أجزاء من بعض محافظات الفرات الأوسط ولاسيما محافظتي (القادسية، واسط)، وكما ظهر إلى الشرق من العراق في أجزاء من محافظة ميسان، في حين ظهر في الأقسام الشمالية من العراق في محافظات السليمانية وأربيل.

Burger, Michael ,Ellen ,G. Cohn and Anthony J. Petrosino.1995 .Defining theHot Spots of Crime : Operationalizing Theoretical Concepts for Field Research” In Ronald v. Clarke, series Editor, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C.,pp 237-257

ودهوك (إقليم كردستان العراق) ولم يسجل أي ظهور في محافظات (نينوى، كركوك، صلاح الدين، ديالى، بغداد، الأنبار)

أما النطاق الثاني الذي تراوحت أحجام العمليات فيه بين (1- 200) عملية وظهر هذا النطاق في أجزاء من محافظات (واسط، ميسان، القادسية، النجف، المثنى، ذي قار، البصرة).

في حين ظهر النطاق الثالث الذي تراوحت العمليات الإرهابية فيه بين (300-600) عملية في أجزاء من محافظات (أربيل، نينوى، كركوك، صلاح الدين، ديالى، الأنبار، كربلاء، بابل، البصرة).

وسجل ظهور النطاق الرابع ويمثل المناطق الساخنة الذي تراوحت العمليات الإرهابية فيه بين (700-2000) عملية في أجزاء واسعة من محافظات (نينوى، كركوك، صلاح الدين، ديالى، الأنبار، كربلاء، بابل، البصرة).

فيما ظهر النطاق الخامس وهو أكثر المناطق تعرضاً للعمليات الإرهابية الذي تراوحت العمليات الإرهابية فيه بين (3000-50000) عملية في معظم محافظة بغداد فيما ظهر على شكل ثلاثة أشرطة الأول منها يمتد من محافظة نينوى شمال العراق وبمحاذاة نهر دجلة وصولاً إلى الحدود الفاصلة بين محافظتي كركوك وصلاح الدين، ليستمر باتجاه محافظة بغداد حتى طغى على جميع أجزائها بشكل كامل مع امتداده إلى الأجزاء الشمالية من محافظات (واسط، بابل، كربلاء) المحاذية لحدود محافظة بغداد، فيما امتد الشريط الثاني من مدينة القائم على الحدود العراقية السورية وبمحاذاة نهر الفرات على شكل شريط متصل وصولاً إلى محافظة بغداد، في حين ظهر الشريط الثالث في محافظة ديالى وبامتداد نهر ديالى وصولاً إلى محافظة بغداد.

جدول (1)

التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018

السنة	المجموع	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
الأنبار	3526	231.027	13.5
أربيل	87	7.330	0.3
بابل	1142	58.107	4.4
بغداد	7854	283.381	30.0
البصرة	274	12.489	1.0
ذي قار	65	3.454	0.2
دهوك	11	1.852	0.05
ديالى	3336	149.422	12.7
كربلاء	140	6.361	0.5

8.4	107.935	2207	كر كوك
0.1	1.948	31	ميسان
0.1	1.195	21	المتن
0.2	2.604	54	النجف
12.7	200.237	3323	نينوى
0.2	3.683	59	القادسية
14.3	244.804	3750	صلاح الدين
0.2	2.658	40	السليمانية
0.6	8.594	119	مجهولة
0.5	7.284	126	واسط
100	70.229	26165	المجموع

المصدر: الباحث بالاعتماد على
جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، مستشارية الامن الوطني، الهيئة الوطنية للتسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات الحوادث
الإرهابية في العراق .

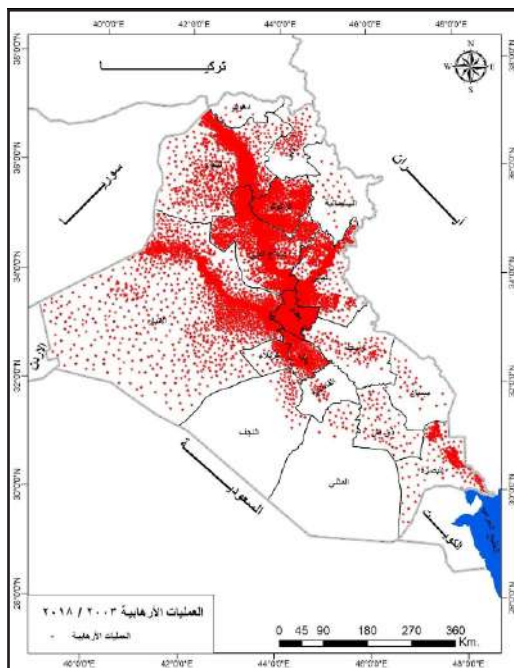
كذلك: National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), University of Maryland, United States <http://www.start.umd.edu>

وكذلك: موقع الأمم المتحدة في العراق (يونامي) شبكة المعلومات العالمية " الانترنت " متاح على الرابط التالي:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&task=category&id=159:civilian-casualties&Itemid=633&lang=en

وكذلك: السجل العام للقتلى المدنيين جراء العنف الذي تلا غزو العراق عام 2003، شبكة المعلومات العالمية " الانترنت " متاح على الرابط
<https://www.iraqbodycount.org/analysis>

خريطة (1)

كثافة توزيع العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج (Arc Gis 10.4)

التوزيع الجغرافي للحوادث الإرهابية في العراق بحسب نوع المستهدف للمدة 2003-2018

ويقصد به الهدف المقصود لتنفيذ العملية الإرهابية والذي تسعى التنظيمات الإرهابية لجعله هدفاً قائماً لها سواء كان (سكان مدنيين، منتسبي القوات الأمنية، منشآت حكومية، منشآت مدنية، أهداف أخرى)⁽⁴⁾، ان تحديد نوع المستهدف في بعض الأحيان يخضع للاجتهاد لان الحادثة الإرهابية ربما تستهدف القوات الأمنية الموجودة بالقرب من المدنيين أو المنشآت الحكومية وربما العكس، ان توزيع العمليات الإرهابية بحسب نوع المستهدف على مستوى المحافظات يعطي صورة واضحة للتباين المكاني لنوع الأهداف التي تسعى الجماعات الإرهابية لتنفيذها في كل منطقة جغرافية من العراق.

ويلحظ من الجدول (2) والشكل (1) والخريطة (2) ظهور تباين في التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية بحسب نوع المستهدف في العراق إذ بلغ أعلى عدد لعمليات الإرهابية التي استهدفت السكان المدنيين بواقع (9315) عملية بأهمية نسبية (35.8) %، فيما حلت ثانياً العمليات الإرهابية التي استهدفت منتسبي القوات الأمنية وبلغت (7788) عملية بأهمية نسبية (29.9) %، في حين بلغ عدد العمليات التي استهدفت أهداف متنوعة (أخرى) (4453) عملية بأهمية نسبية (17.5) %، فيما جاء بالمرتبة الرابعة استهداف المنشآت الحكومية وبلغت (2272) عملية بأهمية نسبية (8.7) %، واخيراً استهداف المنشآت المدنية وبلغت (2111) عملية بأهمية نسبية (8.1) % . ويلحظ من الجدول (2) الخريطة (2) ان أعلى عدد للعمليات الإرهابية التي استهدفت المدنيين على مستوى المحافظات تركزت في (بغداد، ديالى، صلاح الدين، نينوى، الأنبار، كركوك، بابل) بعدد عمليات بلغ (3382, 1342, 1113, 1001, 926, 697, 535) عملية بأهمية نسبية (43, 40, 29, 30, 26, 31, 46) % على التوالي لكل منهما، فيما سجلت محافظتي دهوك والمثنى أدنى عدد عمليات بلغت (5) عملية بأهمية نسبية (23, 45) % لكل منهما.

وتجد الدراسة ان ارتفاع العمليات الإرهابية التي استهدفت المدنيين في هذه المحافظات يعود إلى أسباب طائفية تغذيها الصراعات السياسية لكونها تعد مركز صراع الجماعات الإرهابية مع الدولة والنظام السياسي الجديد.

(4) المقصود بأهداف أخرى: استهداف وسائل الإعلام والنقل والاتصالات ودور العبادة... الخ.

فيما تركزت العمليات الإرهابية التي استهدفت القوات الأمنية في محافظات (صلاح الدين، الأنبار، نينوى، بغداد، كركوك، ديالى، بابل) بعدد عمليات بلغ (1576, 1493, 1399, 1142, 884, 830, 273) عملية بأهمية نسبية (42, 42, 42, 42, 14, 24, 23) % على التوالي لكل منهما، فيما سجلت محافظتي دهوك والمثنى ادنى عدد عمليات بلغت (3, 4) عملية بأهمية نسبية (27, 19) % لكل منهما على التوالي.

ويبدو ان سبب تصدر هذه المحافظات ولاسيما محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى للعمليات الإرهابية التي تستهدف القوات الأمنية يرجع إلى الاختلافات الأثنية والقومية للسكان وتأثير الجوار الجغرافي من جانب اخر فضلا عن الشحن السياسي وعدم تقبل بعض الجهات في هذه المحافظات للعملية السياسية التي أعقبت عام 2003 ورفض تواجد القوات الأمنية في هذه المناطق بل وتحريم بعض رجال الدين التطوع والانتساب اليها، وهذا ما أعطى الشرعية لاستهدافها في مدد زمنية مختلفة. في حين تركزت العمليات الإرهابية التي استهدفت المنشآت الحكومية في محافظات (بغداد، نينوى، صلاح الدين، ديالى، الأنبار، كركوك، بابل) بعدد عمليات بلغت (970, 291, 241, 214, 57, 194, 196) عملية بأهمية نسبية بلغت (12, 9, 6, 6, 6, 9, 5) % على التوالي لكل منهما، فيما سجلت محافظات دهوك والنجم وميسان ادنى عدد عمليات بلغت (9, 7, 13) عملية بأهمية نسبية بلغت (9, 7, 13) % لكل منهما على التوالي. فيما تركزت العمليات الإرهابية التي استهدفت المنشآت المدنية في محافظات (بغداد، ديالى، صلاح الدين، نينوى، كركوك، الأنبار، ديالى، بابل) بعدد عمليات بلغ (970, 279, 180, 108, 105, 90, 101) عملية بأهمية نسبية (15, 8, 5, 3, 5, 3, 9) % على التوالي لكل منهما، فيما سجلت محافظات النجم أربيل ودهوك ادنى عدد عمليات بلغت (0, 1, 1) عملية بأهمية نسبية بلغت (0, 5, 9) % لكل منهما على التوالي.

جدول (2)

العمليات الإرهابية لكل محافظة بحسب نوع المستهدف للمدة 2003-2018

المحافظة	مدنيين	%	قوات أمنية	%	منشأة حكومية	%	منشأة مدنية	%	أخرى	%	المجموع	%
الأنبار	926	26.3	1493	42.3	196	6.5	101	2.9	810	23	3526	100
القادسية	19	32.2	19	32.2	9	15.3	2	3.4	10	17	59	100
أربيل	25	28.7	32	36.8	10	11.5	1	4.6	16	18.4	87	100
كركوك	697	31.6	884	40.1	194	8.8	105	4.8	327	14.8	2207	100
بابل	535	46.9	273	23.9	57	5	90	7.9	187	16.4	1142	100
بغداد	3382	43.1	1142	14.5	970	12.4	1164	14.8	1196	15.2	7854	100
البصرة	88	32.1	48	17.5	38	13.9	38	13.9	62	22.6	274	100
ذي قار	25	38.5	11	16.9	10	15.4	6	9.2	13	20	65	100
دهوك	5	45.5	3	27.3	1	9.1	1	9.1	1	9.1	11	100
ديالى	1342	40.2	830	24.9	214	6.4	279	8.4	671	20.1	3336	100
كربلاء	60	42.8	22	15.7	12	8.6	11	7.8	35	25	140	100
ميسان	10	32.3	8	25.8	4	12.9	3	9.7	6	19.4	31	100
المتن	5	23.8	4	19.1	5	23.8	4	19.1	3	14.3	21	100
النجف	20	37	12	22.2	4	7.4	0	0.1	18	33.3	54	100
نيوى	1001	30.1	1399	42.1	291	8.8	108	3.3	524	15.8	3323	100
صلاح الدين	1113	29.7	1576	42	241	6.4	180	4.8	640	17.1	3750	100
السليمانية	11	27.5	9	22.5	5	12.5	4	10	11	27.5	40	100
واسط	55	43.7	23	18.3	11	8.7	14	11.1	23	18.3	126	100
المجموع	9315	35.8	7788	29.9	2272	8.7	2111	8.1	4553	17.4	26039	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

مستشارية الأمن الوطني، الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية في العراق .

كذلك: National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism

/(START), University of Maryland, United States <http://www.start.umd.edu>

وكذلك: موقع الأمم المتحدة في العراق (يونامي) شبكة المعلومات العالمية " الانترنت " متاح على الرابط التالي:

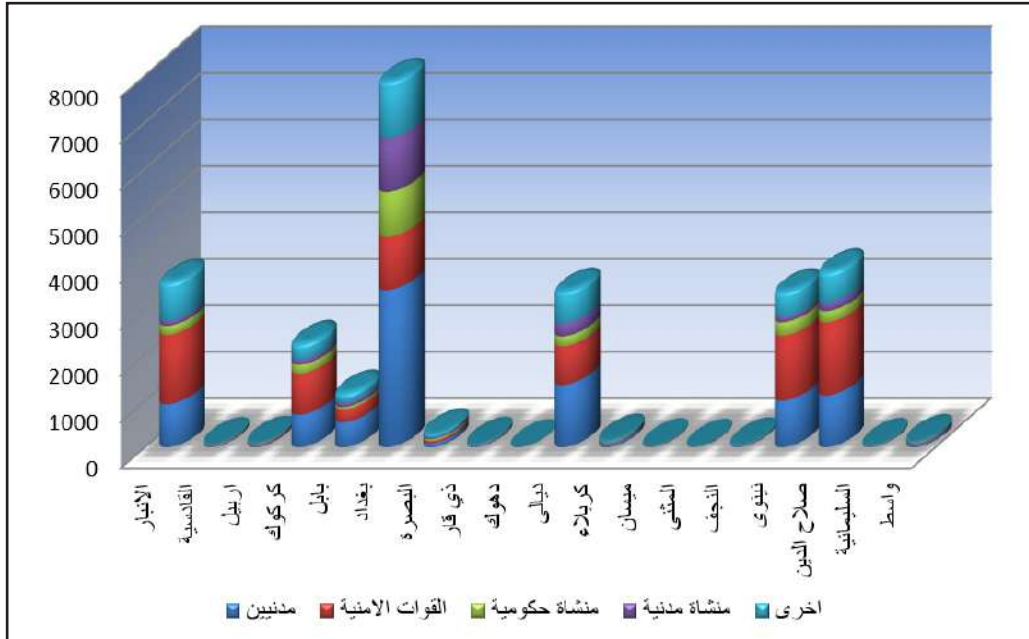
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&task=category&id=159:civilian-casualties&Itemid=633&lang=en

وكذلك: السجل العام للقتلى المدنيين جراء العنف الذي تلا غزو العراق عام 2003، شبكة المعلومات العالمية "

الانترنت " متاح على الرابط <https://www.iraqbodycount.org/analysis>

شكل (1)

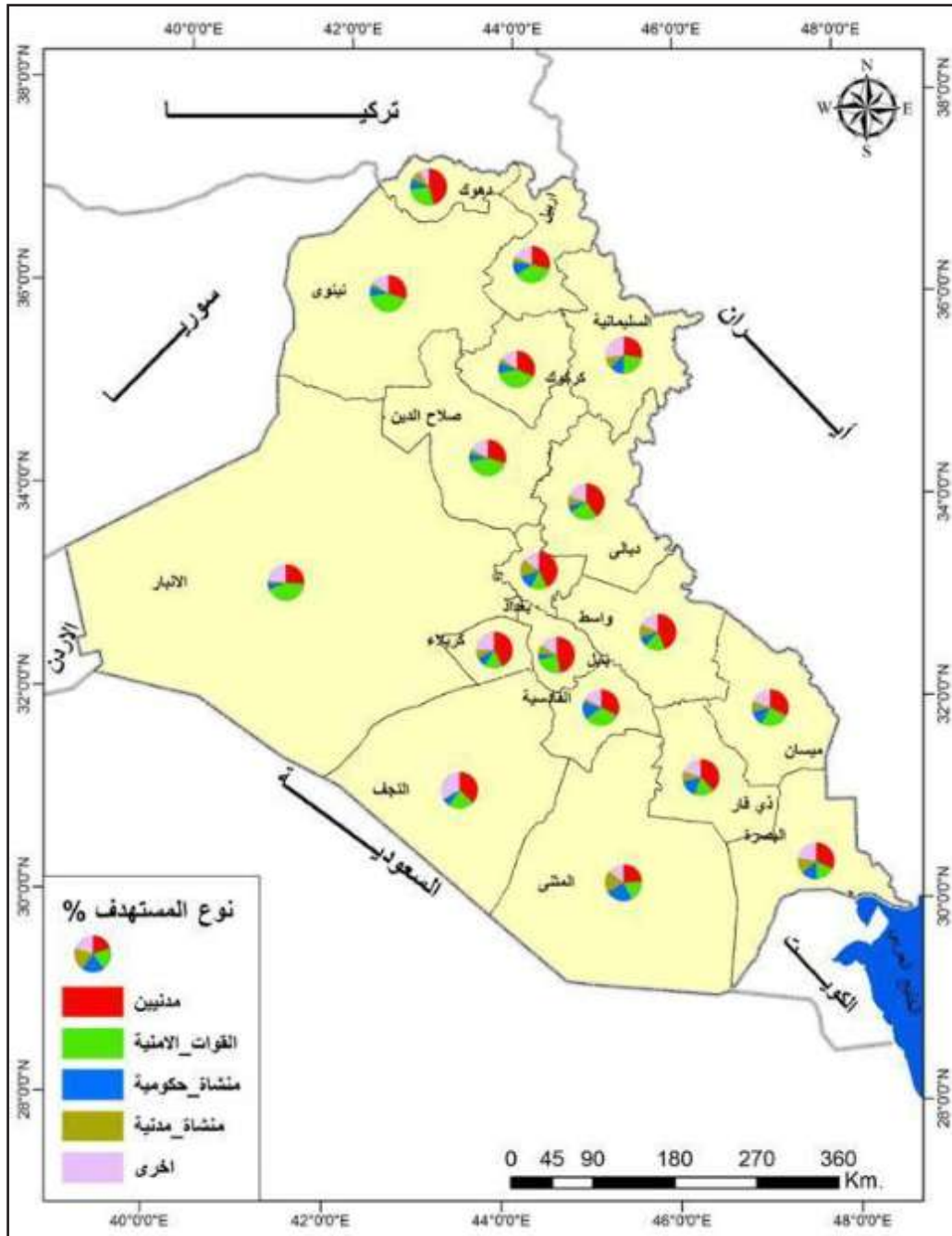
العمليات الإرهابية في العراق بحسب نوع المستهدف للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (2)

خريطة (2)

العمليات الإرهابية في العراق لكل محافظة بحسب نوع المستهدف للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (2)

الخسائر والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للوزارة للمدة 2004-2015

تشير تقديرات وزارة التخطيط أن الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للوزارات الناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية لمدة 2003-2015 قد بلغت (35,021,414,041,287) تريليون دينار عراقي، وكانت وزارة الدفاع هي الأعلى في حجم الأضرار التي لحقت بها والتي تشكل (15,340,636,691,610) تريليون دينار ما نسبته (%43.80) من إجمالي مبالغ الأضرار على مستوى الوزارات، فيما كانت خسائر وزارة الهجرة والمهجرين هي الأدنى وبحجم أضرار بلغ (687,823,445) مليون دينار بنسبة (%0.01) من حجم الأضرار الكلي، ينظر الجدول (3) والشكل (2).

ومن الطبيعي أن تمثل وزارتي الدفاع والداخلية المرتبة الأولى والثانية على التوالي في نسب الخسائر والأضرار لأنها على تماس مباشر مع الأحداث والعمليات الإرهابية، وهي مستهدفة من قبل المجاميع الإرهابية، أما انخفاض الخسائر والأضرار لبعض الوزارات كوزارة الخارجية يعود إلى أن أغلب مؤسساتها خارج العراق وكذلك وزارة البيئة التي تُعد من الوزارات المستحدثة بعد عام 2003.

جدول (3)

قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لكافة الوزارات للمدة 2004-2015

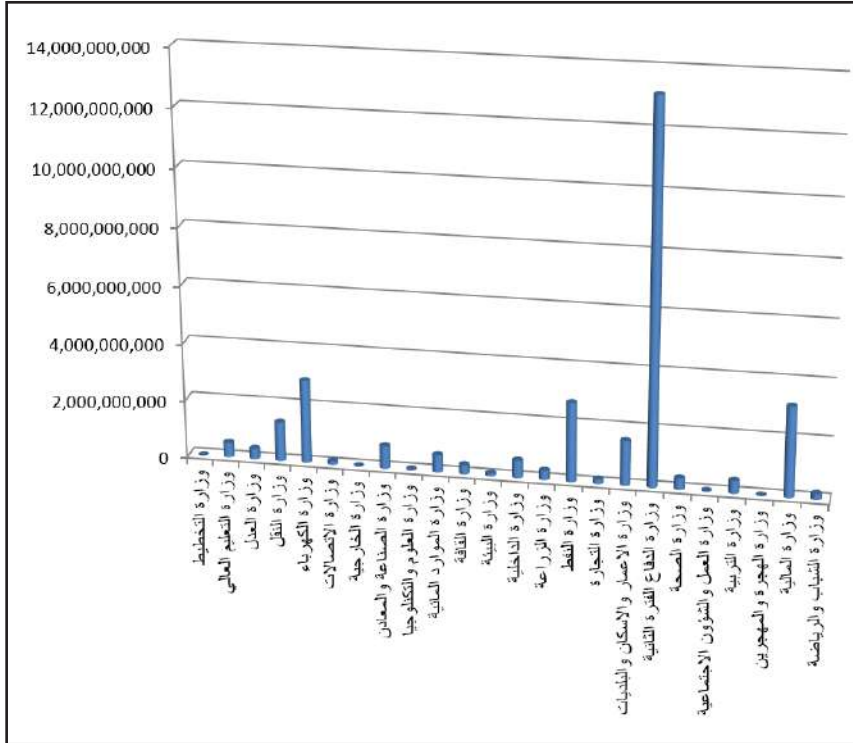
الجهة	المبلغ للمدة 2004 - 2014	المبلغ للمدة 2014 - 2015	المجموع دينار عراقي	%
وزارة التخطيط	143,553,000	3,934,233,223	4,077,786,223	0.01
وزارة التعليم العالي	7,673,485,466	588,510,140,000	596,183,625,466	1.70
وزارة العدل	0	438,000,000,000	438,000,000,000	1.25
وزارة النقل	961,344,929,969	643,394,198,928	1,604,739,128,897	4.58
وزارة الكهرباء	890,687,419,443	2,492,418,997,414	3,383,106,416,857	9.66
وزارة الاتصالات	87,988,407,076	56,006,636,222	143,995,043,298	0.41
وزارة الخارجية	11,779,873,867	0	11,779,873,867	0.03
وزارة الصناعة والمعادن	234,746,759,952	698,739,451,141	933,486,211,093	2.67
وزارة العلوم والتكنولوجيا	1,112,089,040	46,015,797,272	47,127,886,312	0.13
وزارة الموارد المائية	135,217,700,000	578,615,251,600	713,832,951,600	2.04
وزارة الثقافة	338,159,099,476	38,398,971,095	376,558,070,571	1.08
وزارة البيئة	0	106,869,337,519	106,869,337,519	0.31
وزارة الداخلية	282,004,771,597	433,941,084,100	715,945,855,697	2.04
وزارة الزراعة	0	385,256,107,088	385,256,107,088	1.10
وزارة النفط	674,291,173,000	2,552,059,107,848	3,226,350,280,848	9.21
وزارة التجارة	15,669,234,615	180,188,798,450	195,858,033,065	0.56
وزارة الإعمار والإسكان والبلديات	260,689,289,624	1,576,644,535,009	1,837,333,824,633	5.25
وزارة الدفاع الفترة الثانية	0	15,340,636,691,610	15,340,636,691,610	43.80
وزارة الصحة	6,806,717,000	468,295,289,500	475,102,006,500	1.36
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	553,000,000	35,530,000,000	36,083,000,000	0.10
وزارة التربية	71,337,802,668	460,746,294,000	532,084,096,668	1.52
وزارة الهجرة والمهجرين	90,086,100	597,737,345	687,823,445	0.01
وزارة المالية	3,274,954,154,275	400,760,279,602	3,675,714,433,877	10.50
وزارة الشباب والرياضة	66,400,337	240,539,155,816	240,605,556,153	0.69
المجموع الكلي للوزارات	7,255,315,946,505	27,766,098,094,782	35,021,414,041,287	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على

جمهورية العراق, الجهاز المركزي للإحصاء, التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لكافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004 - 2015, 2016, ص 9.

شكل (2)

قيمة الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للوزارات للمدة 2004-2015



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول(2)

الخسائر التي لحقت بالبنى التحتية للجهات غير مرتبطة بوزارة للمدة 2004-2015

بلغت الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للجهات غير المرتبطة بوزارة والناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية للمدة (2003-2015) (1,671,433,754,029) تريليون دينار عراقي، فيما كان البنك المركزي العراقي هو الأعلى في حجم الأضرار بمبلغ قدره (606,907,503) مليون دينار بنسبة (42.34%)، فيما كانت أدنى خسائر للجهات غير مرتبطة بوزارة من نصيب بيت الحكمة العراقي بقيمة (8,576) مليون دينار بنسبة (0.01%) من إجمالي مبالغ الأضرار على مستوى الجهات غير المرتبطة بوزارة، ينظر الجدول(4) والشكل(3)

جدول (4)

قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للجهات غير المرتبطة بوزارة والناجمة من جراء الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية للمدة 2004-2015

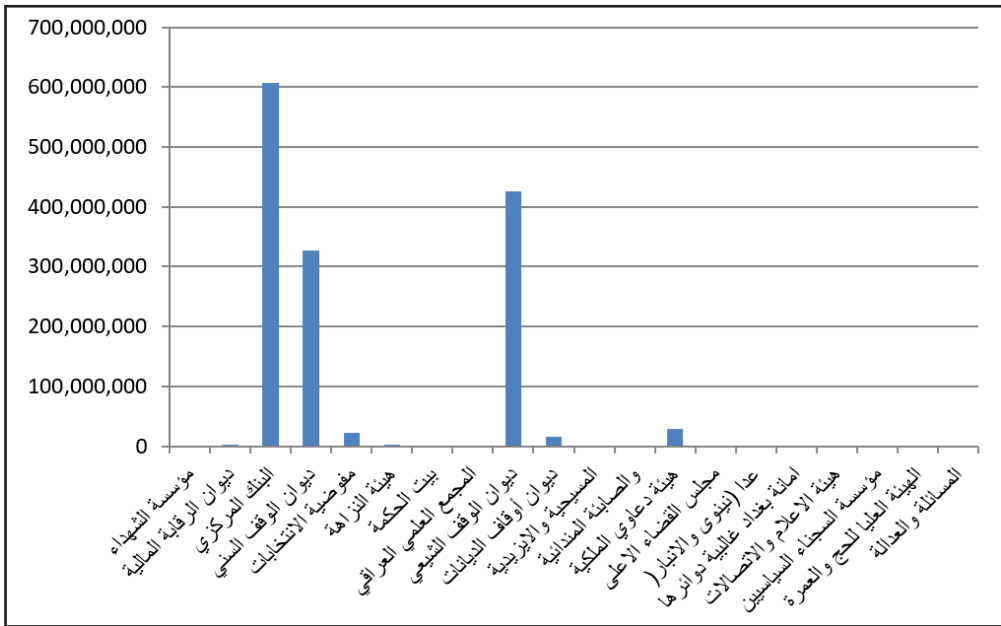
ت	الجهة	المبلغ من 2004 لغاية 2014	2014 لغاية 2015	دينار عراقي	%
1	مؤسسة الشهداء	0	712,055,626	712,055,626	0.04
2	ديوان الرقابة المالية	402,278,077	1,999,117,274	2,401,395,351	0.14
3	البنك المركزي	14,632,148,000	693,022,000,000	707,654,148,000	42.34
4	ديوان الوقف السني	0	380,511,160,000	380,511,160,000	22.77
5	مفوضية الانتخابات	25,986,398,575	0	25,986,398,575	1.55
6	هيئة النزاهة	2,124,377,140	1,488,248,845	3,612,625,985	0.22
7	بيت الحكمة	0	10,000,000	10,000,000	0.00
8	المجمع العلمي العراقي	0	299,575,000	299,575,000	0.02
9	ديوان الوقف الشيعي	470,248,789,180	26,454,015,000	496,702,804,180	29.72
10	ديوان أوقاف الديانات المسيحية والارثودية والصابئة المندائية	9,256,000,000	8,150,000,000	17,406,000,000	1.04
11	هيئة دعاوي الملكية	73,898,370	66,549,460	140,447,830	0.01
12	مجلس القضاء الاعلى عدا (تنينوى والانباء)	0	308,800,000	308,800,000	0.02
13	امانة بغداد غالبية دوائرها	32,543,794,181	555,000,000	33,098,794,181	1.98
14	هيئة الاعلام والاتصالات	38,901,258	0	38,901,258	0.00
15	مؤسسة السجناء السياسيين	55,502,000	793,271,302	848,773,302	0.05
16	الهيئة العليا للحج والعمرة	12,340,011	162,863,814	1,640,978,151	0.10
17	المسائلة والعدالة	38,236,512	226,600,78	60,896,590	0.00
18	المجموع الكلي للجهات الغير مرتبطة بوزارة	555,412,663,304	1,116,021,090,725	1,671,433,754,029	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على

جمهورية العراق, الجهاز المركزي للإحصاء, التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت
بالبنية التحتية للوزارات والجهات كافة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015, 2016,
ص12.

شكل (3)

قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للجهات غير مرتبطة بوزارة
والناجمة من جراء العمليات الإرهابية للمدة 2004-2015



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (4)

الخسائر التي لحقت بالبنى التحتية للإدارات المحلية للمحافظات للمدة 2004-2015

بلغت الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالإدارات المحلية في المحافظات والناجمة من جراء الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية (154,993,132,500) مليار دينار, وسجلت محافظة الأنبار اعلى حجم أضرار بمبلغ قدره (106,935,400,000) مليار دينار وبنسبة (67%) من إجمالي المبلغ الكلي على مستوى تلك المحافظات. ينظر الجدول (5) والشكل (4)

جدول (5)

قيمة الأضرار التي لحقت بالإدارات المحلية في المحافظات والناجمة من
جرائم الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية للمدة 2004-2015

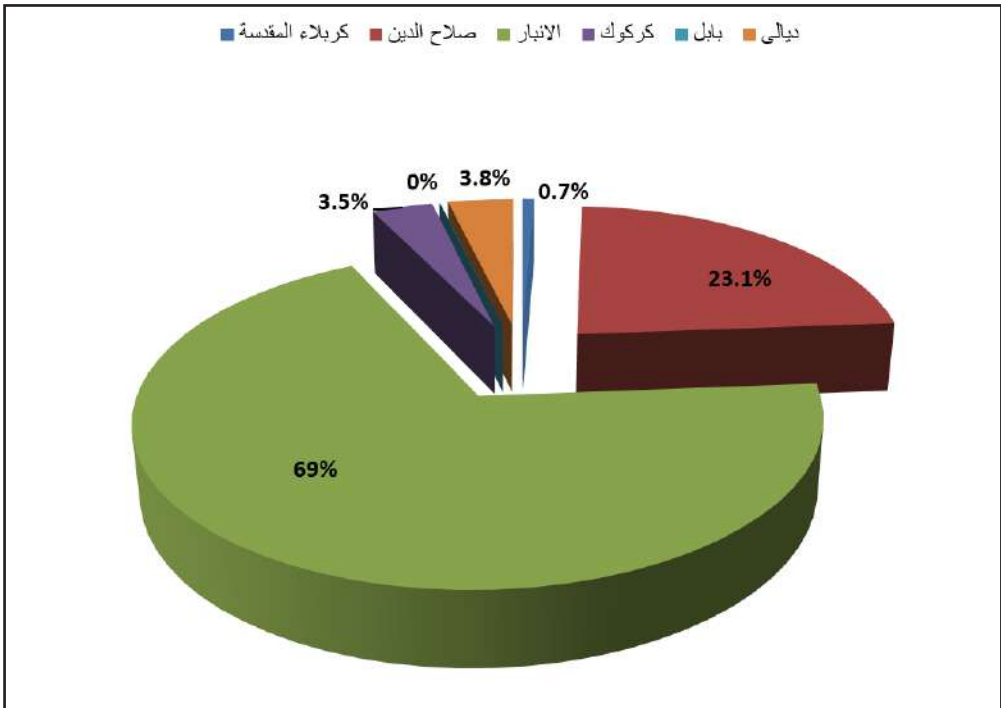
المحافظة	المبلغ من لغاية 2014	2014 لغاية 2016	دينار عراقي	دينار %
كربلاء المقدسة	1,016,771,000	1,166,000	1,017,937,000	0.66
صلاح الدين	0	35,835,000,000	35,835,000,000	23.12
الأنبار	0	106,935,400,000	106,935,400,000	68.99
كركوك	111,000,000	5,280,165,500	5,391,165,500	3.48
بابل	34,880,000	0	34,880,000	0.02
ديالى	1,390,000,000	4,388,750,000	5,778,750,000	3.73
المجموع الكل	2,552,651,000	152,440,481,500	154,993,132,500	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على

جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت
بالبنية التحتية لكافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015، 6016،
ص14.

شكل (4)

قيمة الأضرار التي لحقت بالإدارات المحلية في المحافظات الناجمة من جراء العمليات الإرهابية للمدة 2004-2015



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (5)

من ذلك يستنتج ان الكلفة الكلية بلغت (36,847,840,927,816) (تربليون دينار عراقي للأضرار التي لحقت بالوزارات والجهات كافة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية. ينظر الجدول (6) والشكل (5) وهذه الأضرار لا تمثل جميع الخسائر، إذ ان هناك بعض الوزارات والاجهزة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لم تقدم الاحصائيات عن الاضرار التي لحقت بها والناجمة من جراء الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية، وذلك بسبب تعذر تلك الجهات من تقييم وتقدير الاضرار خاصة لممتلكاتها التي تقع تحت سيطرة زمرة عصابات داعش الإرهابية وخارج سيطرة الحكومة المركزية ومنها مجلس القضاء الأعلى بالنسبة للأضرار التي لحقت بتشكيلاتها في محافظتي نينوى والأنبار. كما أعربت وزارة الثقافة عن عدم إمكانية تقدير الكلفة الكلية للأثار المسروقة والعائدة إلى هيئة الاثار والتراث، وذلك كونها من الثروات التاريخية التي لا تقدر بثمن.

جدول (6)

موقف الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015

الجهات	دينار	الف	مليون	مليار	تريليون	%
الوزارات	287	041	414	021	35	95
الجهات غير المرتبطة بوزارة	029	754	433	671	1	4.54
المحافظات	500	132	993	154		0.42
الكلفة الاجمالية	816	927	840	847	36	100

جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للوزارات والجهات كافة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015، 2016، ص15.

شكل (5)

الأهمية النسبية لقيمة الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (6)

وكما تشير التقارير الرسمية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء ان هناك مؤسسات قدمت إحصائيات عن النقد المالي المفقود منها خلال المدة من 2004 ولغاية 30/9/2015 بلغ اجمالي الكلفة الكلية (1,448,926,734,709) تريليون دينار عراقي، ولا يعرف أثر لتلك الأموال الضخمة التي تقدر بمليار دولار امريكي، ولم يسترجع منها شيء إلى الوقت الحاضر. ينظر الجدول(7)

جدول (7)

النقد المالي المفقود جراء العمليات الإرهابية من بعض المؤسسات للمدة 2004 - 2015

ت	اسم المؤسسة	دينار عراقي
1	البنك المركزي العراقي	587,669,000,000
2	وزارة العلوم والتكنولوجيا	886,847,894
3	وزارة المالية	-
4	مصرف الرافدين	859,430,165,215
5	مصرف الرشيد	938,720,000
6	ديوان الرقابة المالية	-
7	الموصل	1,600,000
8	الرمادي	2,000,000
9	الكلفة الاجمالية	1,448,926,734,709

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للوزارات والجهات كافة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015، 2016، ص17.

الخسائر للقطاعات لمختلفة بسبب العمليات الإرهابية للمدة 2015-2018

تشير تقديرات وزارة التخطيط إلى ان مجموع التكلفة الكلية للوحدات الاقتصادية المتضررة بسبب العمليات الإرهابية للمحافظات التي سيطرت عليها عصابات داعش الإرهابية قد بلغت (75,306) تريليون دينار والمختلف القطاعات، وان القطاع الأكثر تضرراً هو قطاع الكهرباء وبواقع (9,586) تريليون دينار يليه قطاع النفط والغاز والذي بلغ (6,145) تريليون دينار ثم قطاع الصناعة التحويلية وقد بلغ (5,477) تريليون دينار وذلك لكونها من القطاعات الكبيرة من حيث رأس المال والتي تخدم العديد من المحافظات ومن الجدير بالذكر ان مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة في الوزارات أو الجهات غير مرتبطة بوزارة بلغت (20,514) تريليون دينار، فيما بلغت قيمة المباني السكنية المتضررة (18,746) تريليون دينار، ينظر الجدول (8) والشكل (6).

جدول (8)

التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (مليون دينار) بحسب القطاع وللمحافظة للمدة 2015-2018

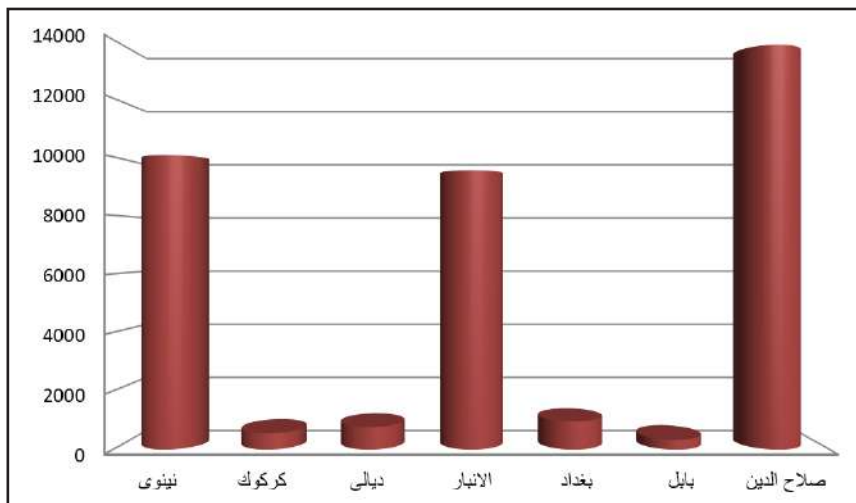
القطاع	نينوى	كركوك	ديالى	الأنبار	بغداد	بابل	صلاح الدين	المجموع (مليون دينار)
قطاع الصناعة التحويلية	640,015	980	15,076	4,678,595	16,716	13,269	212,838	5,477,488
قطاع الاتصالات	292,548	9,156	3,886	58,200	4,987	11,001	14,921	394,699
قطاع التربية والتعليم	466,222	41,256	7,762	423,021	20,272	8,664	130,935	1,097,832
قطاع النفط والغاز	112,964	138	47,504	148,916	56,782	0	5,779,011	6,145,315
قطاع الأبنية الحكومية	978,999	52,338	56,014	823,836	163,181	48,342	789,421	2,912,131
قطاع الماء والصرف الصحي	2,722,911	156,504	20,569	45,456	181,400	52,048	369,421	3,537,935
قطاع الكهرباء	1,030,157	138,747	209,868	1,816,712	366,928	145,813	5,878,768	9,585,993
قطاع الصحة	1,534,409	1,608	16,326	395,999	0	2,972	274,869	2,226,183
قطاع الموارد المائية	128,603	79,032	7,472	144,532	5032	410	138,053	503,134
قطاع النقل	1,607,949	72,328	338,337	534,780	668,711	44,389	105,383	2,770,037
قطاع الثقافة	107,633	0	26,565	24,308	0	1,900	290	160,696
قطاع الزراعة	29,845	7,894	25,936	388,036	12,089	12,995	59,025	535,820
قطاع التجارة	404,823	0	0	146,486	67,455	0	78,908	697,672
قطاع البيئة	0	0	125	840	0	0	0	695
الأجنى	10,057,079	559,981	775,440	9,528,717	961,712	341,803	13,821,168	36,045,899
الجهات الغير مرتبطة بوزارة	8,001,015	1,354,509	1,399,598	3,592,146	337,569	279,834	3,781,259	18,745,930
قطاع المبنى السكنية	10,057,079	559,981	775,440	9,528,717	961,712	341,803	13,821,168	75,306,264
المجموع								

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصائيات البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية، مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش، 2018، ص 25.

شكل (6)

التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (مليار دينار عراقي) بحسب المحافظة للمدة 2015-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (8)

وكما تشير النتائج في الجدول (8) ان الأضرار التي لحقت بالوحدات الاقتصادية في محافظة صلاح الدين كانت هي الأعلى من بين المحافظات المشمولة بالمسح وبواقع (13,821) ترليون دينار، تليها محافظة نينوى وبواقع (10,057) ترليون دينار، ثم محافظة الأنبار وقد بلغت (9,529) ترليون دينار، وان سبب كون محافظة صلاح الدين هي الأعلى من بين المحافظات لوجود المصافي ومحطات الكهرباء فيها إذ بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بقطاعي الكهرباء والنفط والغاز في محافظة صلاح الدين (5,879، 5,779) ترليون دينار.

ان سبب ارتفاع حجم الأضرار بالوحدات الاقتصادية في محافظة صلاح الدين يرجع إلى استهداف قطاع النفط والغاز بشكل مستمر وبالأخص مصفى نفط بيجي التي تعد من المنشأة الرئيسة في العراق وحقول نفط علاس وعجيل في المحافظة من قبل الجماعات الإرهابية (داعش) في حين أظهرت النتائج في الجدول (9) ان القيمة التقديرية لأجمالي اضرار المباني السكنية للقطاع الخاص في المحافظات السبعة المشمولة بمسح الاضرار قد بلغت (18,7) ترليون دينار إذ كانت القيم التقديرية لأضرار المباني السكنية في المنطقة الحضرية (10) ترليون دينار، وقد شكلت ما نسبته (53,4%)، أما في المنطقة الريفية فإن القيم التقديرية لأضرار المباني السكنية كانت بحدود (8,7) ترليون دينار وبواقع (46,6%) وكما موضح في الشكل (7).

جدول (9)

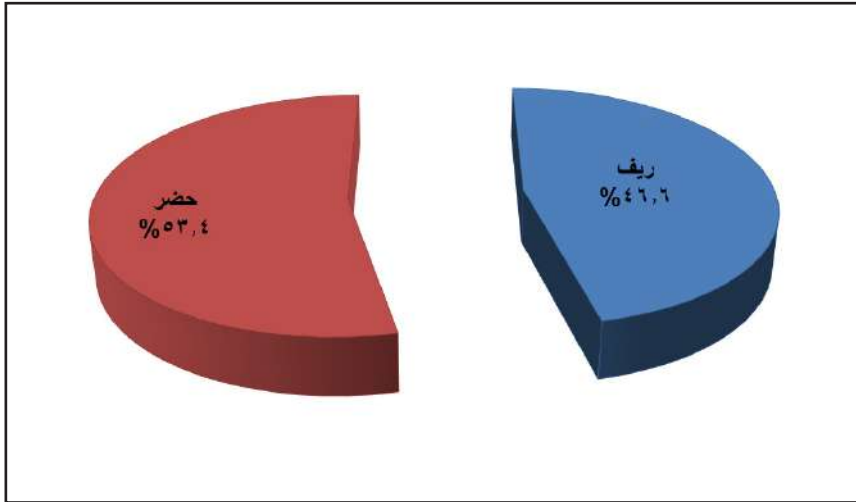
قيمة ونسبة الأضرار للمساكن بحسب المحافظة والبيئة للمدة 2015-2018

المحافظة	حضر	ريف	المجموع	حضر %	ريف %	المجموع %
نينوى	5,785,068	2,215,947	8,001,015	57,3	25,3	42,7
كركوك	254,915	1,099,594	1,354,509	2,5	12,6	7,2
ديالى	277,954	1,121,644	1,399,598	2,8	12,8	7,5
الأنبار	2,269,722	1,322,424	3,592,146	22,7	15,1	19,2
بغداد	20,433	317,136	337,569	0,2	3,6	1,8
بابل	34,241	245,593	279,834	0,3	2,8	1,5
صلاح الدين	1,359,749	2,421,510	3,781,259	13,9	27,7	20,2
المجموع	10,002,082	8,743,848	18,745,930	53,4	46,6	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية، مسح وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش، 2018، ص 21.

شكل (7)

الأهمية النسبية لقيمة الأضرار الناجمة عن العمليات الإرهابية في
المحافظات حسب البيئة للمدة 2015-2018

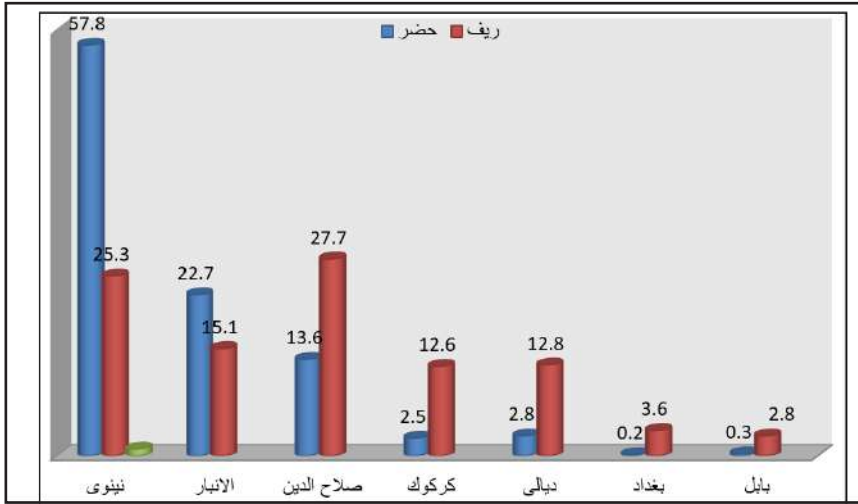
المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (8)

وكما أظهرت النتائج في الجدول نفسه ان المباني السكنية في محافظة نينوى قد تعرضت إلى اضرار اكثر من بقية المحافظات وبواقع (8) تريليون دينار وقد شكلت ما نسبته عراقي وبواقع (42,7%) من قيمة الاضرار تليها محافظة صلاح الدين بقيمة اضرار بلغت (3,8) تريليون دينار وبواقع (20,2%) من قيمة الاضرار ثم محافظة الانبار بقيمة اضرار بلغت (3,6) تريليون دينار وبواقع (19,2%) من قيمة الاضرار.

وكما يوضح الجدول ايضا ان أعلى قيمة اضرار للمباني السكنية في البيئة الحضرية كانت في محافظة نينوى إذ بلغت (5,8) تريليون دينار وقد شكلت ما نسبته (57,8%) من قيمة الاضرار في المنطقة الحضرية، تليها محافظة الانبار بقيمة ضرر قدره (2,3) تريليون دينار وبواقع (22,7%) من قيمة الاضرار في المنطقة الحضرية، ثم محافظة صلاح الدين بقيمة ضرر بلغت (1,4) تريليون دينار وبواقع (13,6%) من قيمة الاضرار في المناطق الحضرية ينظر الشكل (8)

شكل (8)

الأهمية النسبية لقيمة الأضرار الناجمة عن العمليات الإرهابية بحسب المحافظة والبيئة للمدة 2015-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (9)

مما سبق فإن الدراسة أوجدت ان سبب ارتفاع حجم الخسائر في محافظتي نينوى والأنبار في البيئة الحضرية مقارنة مع الريف يرجع إلى سيطرة التنظيمات الإرهابية على المدن لمدة زمنية أطول مقارنة بالمحافظات الأخرى ولاسيما بعد سيطرة عصابات داعش الإرهابية عام 2014, ما سبب تدمير واسع لمعظم خدمات البنى التحتية ومرافقها ومن ثم انعكس ذلك على المباني السكنية فضلا عن التدمير الذي حصل نتيجة عمليات تحرير تلك المدن وكذا الحال لمحافظة الأنبار, في حين يلحظ ارتفاع نسبة إضرار المباني السكنية في الريف مقارنة بالحضر لمحافظات صلاح الدين وكركوك وديالى وبغداد وبابل, وذلك يعود إلى سيطرت التنظيمات الإرهابية على قصباتها واطراف مدنها بشكل أوسع من السيطرة على المناطق الحضرية.

كما أوجدت الدراسة ان المجموع الكلي للخسائر الناجمة من جراء العمليات الإرهابية ومحاربة عصابات داعش الارهابية للمدة 2004-2018 بلغت (132.348.960) ترليون دينار عراقي.

الاستنتاجات:

- 1 - ان مجموع العمليات الإرهابية المسجلة للمدة 2003-2018 بلغ (26165) عملية أخذت بالارتفاع من عام إلى آخر وذلك يرجع إلى طبيعة الأحداث الزمانية وتفاعلها المكاني والتي أغلبها ترتبط بأسباب سياسية، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية بعد عام 2003 التي كانت عامل رئيس في نمو العصابات الإرهابية وتطورها ولاسيما بعد عام 2006.
- 2 - معظم العمليات الإرهابية كانت تستهدف المدنيين بعدد (9315) عملية وبأهمية نسبية (35.8%) من المجموع الكلي للعمليات الإرهابية تركزت في محافظات (بغداد، ديالى، صلاح الدين، نينوى، الأنبار، كركوك، بابل) بعدد عمليات بلغ (3382, 1342, 1113, 1001, 926, 697, 535) عملية بأهمية نسبية (43, 40, 29, 30, 26, 31, 46) %.
- 3 - توصلت الدراسة ان العمليات الإرهابية التي تستهدف القوات الأمنية بلغت (7788) عملية بأهمية نسبية (29.9) %، تركزت في محافظات (صلاح الدين، الأنبار، نينوى، بغداد، كركوك، ديالى، بابل) بعدد عمليات بلغ (1576, 1493, 1399, 1142, 884, 273, 830) عملية بأهمية نسبية (42, 42, 42, 14, 40, 24, 23) % على التوالي لكل منهما.
- 4 - الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بمختلف القطاعات من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية للمدة 2004-2018 بلغت (132.348.960) تريليون دينار عراقي، وهذه الأضرار لا تمثل جميع الخسائر وذلك بسبب تعذر تلك الجهات من تقييم وتقدير الأضرار خاصة لممتلكاتها التي تقع تحت سيطرة زمرة عصابات داعش الإرهابية وخارج سيطرة الحكومة المركزية. كما ان وزارة الثقافة اعربت عن عدم إمكانية تقدير الكلفة الكلية للأثار المتضررة والمسرقة منها، وذلك لكونها من الثروات التاريخية التي لا تقدر بثمن.
- 5 - الأضرار التي لحقت بالوحدات الاقتصادية في محافظة صلاح الدين كانت هي الأعلى من بين المحافظات وبواقع (13,821) تريليون دينار، تليها محافظة نينوى وبواقع (10,057) تريليون دينار، ثم محافظة الأنبار وقد بلغت (9,529) تريليون دينار.
- 6 - وجدت الدراسة ان المباني السكنية في محافظة نينوى قد تعرضت إلى أضرار أشد من بقية المحافظات وبواقع (8) تريليون دينار وقد شكلت ما نسبته عراقي وبواقع (42,7%) من قيمة الأضرار تليها محافظة صلاح الدين بقيمة أضرار بلغت (3,8) تريليون دينار وبواقع (20,2%) من قيمة الأضرار ثم محافظة الأنبار بقيمة أضرار بلغت (3,6) تريليون دينار وبواقع (19,2%) من قيمة الأضرار.

التوصيات والمقترحات:

- 1 - توصي الدراسة بضرورة تكثيف المراكز الأمنية في البور الساخنة والمنطقة المركزية، التي تمثل الشريان الرئيسة لأي مدينة باعتماد الوسائل الفنية والتقنية للمراقبة.
- 2 - الاهتمام بنشر الإحصاءات الجنائية التفصيلية على مستوى المحافظات العراقية، لأهميتها في الأبحاث والدراسات المتعلقة في مختلف أنواع الجرائم.
- 3 - تقع على عاتق المؤسسة الإعلامية عدة مسؤوليات، منها توعية أفراد المجتمع بأضرار العنف ولاسيما الانتماء للجماعات الإرهابية والمتطرفة وعواقب ذلك، وإعلامهم بالقوانين واللوائح والعقوبات الخاصة بجرائم الإرهاب، كذلك توعية المواطنين كيفية المحافظة على أمنهم وسلامتهم الشخصية وممتلكاتهم.
- 4 - قيام وزارة الثقافة بتأسيس قسم خاص مسؤول عن توثيق جرائم العصابات الإرهابية وارشفة جميع الوثائق العائدة لهم والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية، فضلا عن إنشاء متحف يهتم بعرض وتوثيق الجرائم التي ارتكبتها تلك العصابات بحق السكان في جميع المحافظات العراقية للمدة 2003-2018.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

- 1 - خليل، شذى، وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية
- 2 - متاح على الرابط التالي: <http://rawabetcenter.com>
- 3 - حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2007.
- 4 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للوزارات والجهات كافة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015، 2016.
- 5 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية، مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش، 2018.
- 6 - جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، مستشارية الأمن الوطني، الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية في العراق.
- 7 - السجل العام للقتلى المدنيين جراء العنف الذي تلا غزو العراق عام 2003، شبكة المعلومات العالمية " الأنترنت " متاح على الرابط <https://www.iraqbodycount.org/analysis>



ثانيا: المصادر الأجنبية

- 1- Buerger, Michael ,Ellen ,G. Cohn and Anthony J. Petrosino.1995 .Defining theHot Spots of Crime : Operationalizing Theoretical Concepts for Field Research” In Ronald v. Clarke, series Editor, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, .Washington, D.C.,pp 237-257
- 2- National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), University of Maryland, United States
- 3- /http://www.start.umd.edu
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&task=category&id=159:civilian-casualties&Itemid=633&lang=en

الاستراتيجيات الاقتصادية مابعد داعش للنهضة بالمناطق المحررة (الموصول) دراسة حالة للتجربة اليابانية

الباحث: مصطفى نوري شلبه كنزوع
جامعة وارث الانبياء \ كلية الادارة والاقتصاد
s1811031560@g.uowa.edu.iq

م.د هبة الله مصطفى السيد علي
جامعة وارث الانبياء \ كلية الادارة والاقتصاد
Hebatallah.Mu@g.uowa.edu.iq

(ملخص)

المجتمعات لانه يؤثر على كافة جوانب الحياة من خلال قتل الابرياء و تدمير ونهب ثروات وموارد البلد، وفكر الارهاب الحديث يكون ناتج صناعة لتنظيمات متطرفة اوجماعات تكفيرية تقوم بتكفير الانسان اياً كانت دياناته ومعتقداته وعرقه ومع ذلك فان الارهاب لا يقتصر على الفكر الديني فقط فهناك منظمات ارهابية وحركات تبني على معايير واسس اخرى.

ان سيطرة داعش (ISIS) على مناطق مهمة في العراق مثل الموصل والانبار والمناطق المحيطة بهما فمارست جرائمها من قتل وخطف وتهجير بحق الابرياء وخاصة الاقليات الذي تعرضوا للاقصاء والتهميش، وهدم الاثار وتهريب جزء منها والتي تمثل تاريخ عظيم العراق يمتد لآكثر من تسعة الاف سنة ، ودمرت منشأة اقتصادية كبيرة مثل الحقول النفطية الشمالية. ومن هنا انطلقت مشكلة الدراسة ، اذ تسعى دراستنا الحالية في تطبيق التجربة اليابانية على المحافظات المدمرة وذلك لان اليابان مرت بظروف اقسى من ظروف التي مرت بها عينة الدراسة ، ونهضت بشكل اقوى واسرع ، واستخدمت الدراسة اسلوب الوصف التحليلي لتجربة اليابان ، وتوصلت الدراسة الى اهم الاستنتاجات والتوصيات والتي منها ضرورة اتباع استراتيجية اليابان لما لها من اثار في التحديث الاقتصادي (المقصود منه الاعتماد على التصنيع من اجل النمو الاقتصادي) و التحديث السياسي (توسيع قاعدة الديمقراطية) و التحديث الاجتماعي (التحول من الجماعات المعتمدة على ملكية الاراضي الى الجماعات الوظيفية كما يضمن التحول من الجماعات الريفية المغلقة الى الجماعات الحضرية المنفتحة) و التحديث الثقافي (التحول من العادات غير العقلانية والتي تعتمد على الخرافة الى التفكير الرشيد والتفكير العلمي).

(المقدمة)

يشكل الارهاب احد اكبر المشاكل التي تواجه البلدان من ناحية سياسية بواسطة تهديد الامن والاستقرار وناحيه اقتصادية من خلال تدمير الموارد الاقتصادية والبنى التحتية، والجانب الاجتماعي لما يرتكبه من جرائم وتهديد وخطف والذي ينعكس على المجتمع بظهور الافات والامراض المجتمعية .

ولقد زادت وتيرة الارهاب في العراق عقب دخول عناصر من تنظيم داعش الارهابي إلى الموصل في العام 2014 ،وقيامها بالعديد من الاعمال التخريبية والانتهاكات المتمثلة في القتل والنهب والسيطرة على مصافي النفط، والاراضي الزراعية، وعلى اثر ذلك قامت القوات المسلحة العراقية بالتعاون مع الحشد الشعبي بمحاربته والقضاء عليه، وبعدها ظهرت تحديات مستقبلية ما بعد داعش ممثلة في السيطرة على الاراضي المحررة وتطهيرها من مخلفات الحرب . لقد أشار العديد من المراقبين في الشأن السياسي والاقتصادي إلى أن تنظيم داعش يعتمد في مصادر تمويله على التعددية الاقليمية والدولية فضلا عن عمليات الاختطاف والفدية والسيطرة على أغلب مناطق النفط العراقي وبعض الاراضي الزراعية، وقد طور التنظيم الإرهابي مصادر تمويله الاقليمية مضيفا لها موارده من الضرائب والاتاوات التي فرضها في المناطق التي يسيطر عليها في العراق، وفي هذا الصدد أوردت صحيفة "نيويورك تايمز" الامريكية أن تنظيم داعش استولى على 500 مليون دولار من البنوك العراقية، كما أفاد «آون زيلين» الباحث والخبير بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ، بأن تنظيم داعش ربما كانوا من أكثر التنظيمات الارهابية المسلحة ثراء، فهم يحصلون على تمويلهم من تهريب الاسلحة والاختطاف والفدية، وتزوير العملات، ومن منتجات مصافي النفط، وتهريب الآثار والضرائب، والذي أدى الى تدمير اقتصاد المناطق المسيطر عليها.

ذكرت عينة الدراسة اليابان لان الدمار الذي حصل لها بعد الحرب العالمية مشابه لما حصل في المناطق المحررة او اكثر من ذلك لانه شمل 67 مدينة و51% من العاصمة طوكيو، فيكيف نهضت اليابان من ركام الحرب الى ثالث اقوى اقتصاد بالعالم حيث ووصل الفائض التجاري لليابان 51مليار دولار في عام 2012، وصل الناتج المحلي الياباني في عام 2016، 4.9 ترليون دولار وتجاوز دخل الفرد 42 الف دولار والمنتج الاول للحديد الصلب وثالث قوة بتكرير البترول واول منتج بالسيارات اضافة الى التفوق في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. لذلك اعتبرت نهضتها ابداع حقيقي بعد ان اقترن اسمها بالدمار الاشهر والاضخم بالتاريخ، حيث ان تاريخها مليئ بالحروب والاضطهاد وحاضرها ومستقبلها مليئ بالتطور والابداع

2 - المنهجية:

2-1: مشكلة البحث :إنَّ الجدلية الفكرية للدراسة تكمن في الاتي:

*هل تجربة النهضة اليابانية الاقتصادية يمكن تطبيقها على المناطق المحررة ؟

*هل يمكن التنبؤ بمصير النهضة الاجتماعية في المناطق المحررة ؟

2-2: فرضيات البحث: بضوء مشاكل الدراسة فان الفرضيات هي كالاتي:

*الفرضية الاولى :لا يمكن تطبيق النهضة اليابانية الاقتصادية بالمناطق المحرر

*الفرضية الثانية : ليس من الممكن التنبؤ بمصير النهضة الاجتماعية في المناطق المحررة

2-3: اهداف الدراسة:

تحاول الدراسة البحث في تداعيات وانعكاسات سقوط مدينة الموصل وجزء من بعض المحافظات والذي سيكون دون ادنى شك نافعا ومجديا لرسم ملامح خارطة الطريق للحلول المستقبلية، لذا تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الاهداف الاتية :

- 1 - معرفة التداعيات والانعكاسات الاقتصادية لما خلفه تنظيم داعش من دمار وفوضى وتشخيص تلك التداعيات وايجاد الحلول من خلال الاستعانة بعينة الدراسة وتطبيقها على المؤسسات .
- 2 - للبدء برسم خطة للنهضة الاقتصادية يجب اولا تحقيق الاستقرار للسوق العراقي .
- 3 - تحقيق اكبر فائده ممكنة من القطاع النفطي الذي يمثل المورد الاقتصادي الرئيسي للعراق حاليا، لبدء وتطوير موارد اقتصادية اخرى.
- 4 - العمل بمثل ما عملت عينة الدراسة بايجاد موارد اقتصادية جديدة تساهم في تعزيز النهضة الاقتصادية اضافة الى تسليط الضوء على الكفاءات ودعمها، والتي تقدم ابتكارات وحلول تدعم ما ذكر.

2-4: اهمية الدراسة:

- 1 -تبرز اهمية الدراسة في معالجة اثار الارهاب على الاقتصاد مثل تفشي البطالة والذي يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي وانخفاض معدلات الانفاق الاستثماري .
- 2 - كمن اهمية الدراسة في استنباط الاسس الاقتصادية الفعلية التي سارت عليها العينة في رحلتها الصعبة والتي ثبتت مكانتها اليوم كاقوى نهضة، وتطبيق الملائم من تلك الاسس في المناطق المحررة
- 3 - تبرز اهمية الدراسة في تشخيص حجم الدمار الذي خلفه تنظيم داعش الذي شمل عدت مرافق اقتصادية مهمة للدولة مثل القطاع النفطي والاثار وغيرها ومحاولة اعادة بناء وتطوير تلك القطاعات
- 4 - بسبب انهيار الجانب الصحي والتعليمي للمجتمعات المنكوبة ، تتمثل اهمية الدراسة في اعاده هيكلة تلك النظم والذي سينعكس ايجابا على الانتاج الاجمالي للاقتصاد.

2 - الجانب النظري: لقد تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث رئيسية تنبثق منها عناصر رئيسية وفرعية:

1-3: المبحث الأول: دخول داعش والتداعيات الذي خلفها على الاقتصاد التمهيدي:

احتلت داعش جزء من الاراضي العراقية في عام 2014 والتي خلفت احداث مريعه اوصلت البلاد الى ما وصل اليه اليوم من ارباكات وازمات وانقسامات وتصدمات فضلا عن حالة الضعف والوهن التي استغلها داعش الارهابي لتدمير كافة سبل الحياة والتي شملت الموارد الاقتصادية للبلاد.

2-3: تعريف الإرهاب في اللغة :

جاء تعريف الارهاب في المعجم الوسيط بمعنى «رهب» وهي مصدر للفعل «أرهب»، كما أفرد لـ «لألرهابيين» بأنهم هم الذين يسلكون سبل العنف والارهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة، كما تم اشتقاقها أيضا من الفعل «أرهب» بمعنى أرهب فالنا أي فزعه مما يدل على نفس الدلالة على رهبه رهبا أي خالف) ابن منظور، «لسان العرب»، المجلد الاول، 2004، ص315)

3-3: تعريف الإرهاب «اصطلاح»:

جاء تعريف الإرهاب في المصطلحات الفقهية والقانونية على أنه: «هو العمل التخريبي الذي يراد منه زرع الخوف والذعر في نفوس الأفراد، وخلق الفوضى، بهدف الوصول إلى مآرب أخرى(محمد السويسي، «الإرهاب في الشرق الأوسط»، 2015، ص 23)

4-3: الأسباب المؤدية لظهور الإرهاب:

من الأسباب التي تمهد لظهور الإرهاب، والتي تضم العوامل الفكرية، والسياسية والاقتصادية، وتؤدي العوامل الفكرية إلى التطرف والانقسامات الفكرية بين العناصر المختلفة، ولحل مشكلة هذه الجانب يجب الاهتمام بالحوار الهادف والبناء من قبل رجال الفكر والعقيدة والمؤسسات الفكرية والتعليمية والإعلامية ليحقق التقارب والتعايش الفكري والابتعاد عن التطرف والعنف، أما العامل السياسي، فيتمثل في التمرد على السياسة التي تتبعها الحكومة في البلاد والذي يؤدي الى إلحاق الضرر وزعزعة الاستقرار من أجل إضعاف النظام الحاكم وإنهاؤه، وتترك المنظمات الإرهابية أثرها على العامل الاقتصادي في انعدام العدالة في توزيع الثروات لدى أفراد المجتمع بالعدل. (خالد عبيدات، « الإرهاب يسيطر على العالم»، 2007، ص52)

3-5: احتلال الموصل امتدادات التأثير وتحديات التغيير:

محافظة نينوى ومدينة الموصل تحديدا تعيش اليوم وضعة مأساوية بكل المقاييس، فقد اختطفتها العصابات التكفيرية ومسلحي ما يسمى داعش، وغادروها وهي ركام وهي تعاني بالأصل من وضع مزرر بالأساس من شعور سيء فزادت همومها ومعاناتها من جراء تعميق الشعور بالحيف، والإقصاء، والتهميش، والظلم في نفوس سكانها، فظل الناس فيها ينتظرون الأمل(*)، إلا إنه ما حدث من أحداث بعد العاشر من حزيران (يونيو) في عام 2014 وما أعقبه من سقوط الموصل لم تحمد عقباه على المواطن الموصل، في زاد الوضع سوءا وتدهورت (وزاد الوحل بلّة) كما يقال، بلحاظ أن ما حدث في مدينة الموصل لم يكن تأثيره منحصرة في الموصل فحسب، بل أن امتداداته توسعت لتشمل كل الدولة العراقية وتاريخها ومستقبلها، فضلا عن تأثيراته الإقليمية والدولية. فقد أعقب سقوط الموصل بيد عصابات داعش التكفيرية استفحال أعمال تلك العصابات في القاطع الغربي في محافظة الأنبار وتوسع تلك الأعمال لتمتد إلى الحدود المتاخمة لكربلاء من جهة عين تمر فضلا عن نشاط ما يسمى داعش في أجزاء من محافظة بابل ومناطق جرف النصر وحزام بغداد، والمحافظات التي تقع شمال بغداد (ديالى، صلاح الدين، أجزاء من محافظة كركوك) وما تبع ذلك من أحداث مأساوية، وجرائم إرهابية في تلك المحافظات والمناطق المستعرة التي وقعت أسيرة بيد عصابات الدواعش التكفيريين مثل: سبي النساء من المسيحيات والايديديات، وتجنيد الأطفال، استباحة الدماء، تهجير الناس، والاعتقالات، وفرض الإتاوات... الخ من جرائم وأفعال إجرامية. فضلا عن جريمة سجن بادوش وجريمة سبايكر، أما محافظات الوسط والجنوب فلم تكن بمأمن من تلك الأحداث والتداعيات فهي أيضا كانت مستنفرة على المستويين: الأمني والخدمي فمن باب أعدت الحكومات المحلية في تلك المحافظات خطط طوارئ وغرف عمليات مشتركة لاحتضان النازحين والمهجرين من مناطق ومحافظات النزاع في المدارس، والمخيمات، وبعض المباني الشاغرة، مثل المواكب الحسينية هذا على المستوى الخدمي، أما على المستوى الأمني فقد جرى تحريك بعض القطعات العسكرية من الجيش والشرطة صوب مناطق النزاع، فضلا عن انخراط بعض المدنيين ولاسيما بعد فتوى المرجعية الدينية العليا بجهاد عصابات ما يسمى داعش في صفوف الحشد الشعبي، مما أربك العمل وسير الحياة الاجتماعية في تلك المحافظات الآمنة.

هكذا أحداث مهمة لم يسبق وأن حدثت في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، منذ تأسيسها في عام ١٩٢١، فلم تشهد هكذا تصدعات وتداعيات في كياناتها كما هي الآن، فقد بقيت قوية وهيبتها كبيرة على الرغم من والحروب، والأزمات، والحصار، التحديات السياسية وبعض عناصر الضعف التي عانت منها، لكنها استطاعت الحفاظ على وحدتها وتماسكها. (علي بكر، العنف في العراق وصعود النمط الداعشي، 2014، ص92).

المبحث الثاني : اثر تنظيم داعش قبل التحرير على القطاع الاجتماعي القطاعات الاجتماعية

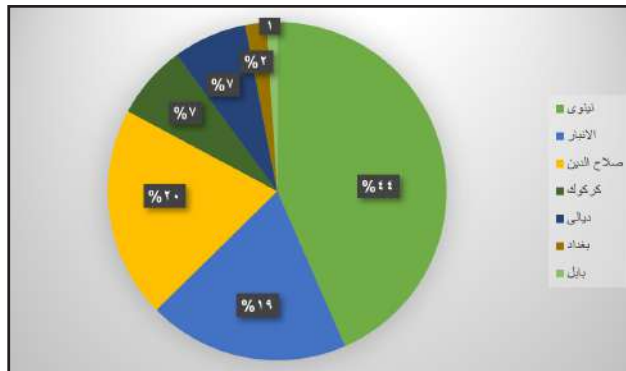
1 - الإسكان:

يقدر مجموع الأضرار التي لحقت بالإسكان في المحافظات السبعة المتضررة من النزاع بنحو 18.7 تريليون دينار عراقي (16 مليار دولار). وتضررت حوالي 137.051 مبنى سكني ونصف هذه الهياكل مدمر دون امكانية اصلاحه. وتتألف المساكن من الشقق، والمساكن لذوي الدخل المنخفض ، وبيوت الأسرة الواحدة، والفيلات. وقد تعرضت الموصل الى اكبر الاضرار في المساكن في المحافظات السبع، وتقدر كلفة الاضرار بنطاق 6-8 ترليون دينار لوحدها (5.1-6.9 مليار دولار). وتبلغ الخسائر الكلية لقطاع السكان 1.8 تريليون دينار (1,6 مليار دولار). وتستلزم معالجة احتياجات الانتعاش القطاع السكن في عراق ما بعد الحرب نهجاً قائماً على المناطق، ومتعدد القطاعات، وتشاركية وشام». وهذا يعني ضمناً تسلسل المشاركة الحكومية على أساس «إصلاح المساكن بشكل سريع والإعداد لإعادة بناء المساكن». وتقترح استراتيجية مؤقتة معالجة اولا احتياجات سكان المساكن المتضررة جزئياً والتي يمكن إصلاحها بسرعة. وعلى المدى القصير (إطار زمني مدته سنة واحدة)، سيتطلب ذلك مبلغ 5.9 تريليون دينار (5 مليارات دولار).

وفي المدى المتوسط (إطار زمني لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات)، ينبغي وضع استراتيجية تفصيلية لكيفية إعادة بناء المنازل المدمرة باستخدام عدسة خاصة؛ وهذا يتطلب 14.7 تريليون دينار (12.5 مليار دولار)، ليصل إجمالي احتياجات القطاع إلى 20.6 تريليون دينار (17.5 مليار دولار)

شكل (3)

الحصة من الاضرار التي لحقت بالمساكن



جدول (3)

الاضرار التي لحقت بالمساكن في 7 محافظات

المحافظة	الاضرار في المساكن الحضرية (المناطق السكنية المتضررة) بالمتر المربع	الاضرار في المساكن الريفية (المناطق السكنية المتضررة) بالمتر المربع	كلفه الاضرار (مليار دينار)
نينوى	26.494.995	8.863.789	8.001
الانبار	8.377.846	5.289.694	3.592.1
صلاح الدين	4.215.830	9.686.038	3.781.2
كركوك	1.038.491	4.398.375	1354.5
ديالى	964.330	4.486.567	1.399.5
بغداد	73.736	1.268.545	337.5
بابل	106.672	982.373	279.8
المجموع	41.271.900	34.975.381	18.745

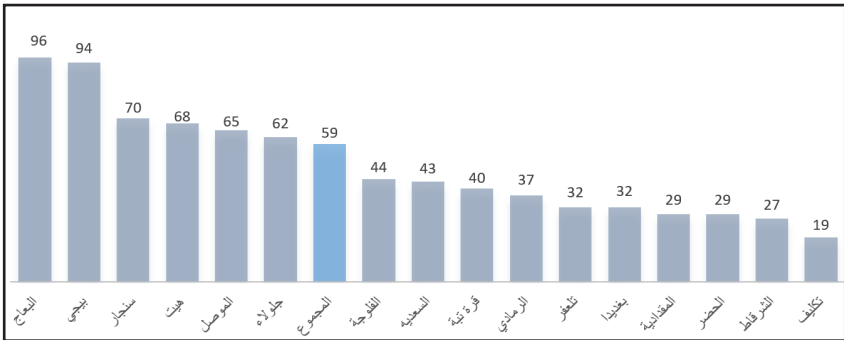
جدول (4)

الأضرار بفئات الأصول عبر المدن الستة عشر المختارة

خط الاصول	خط الاساس	المتضررة كلياً	المتضررة جزئياً	المدمرة
الشقق	300.498	175.251	112.302	62.949
مساكن ذوي الدخل المنخفض	25.075	17.050	8.763	8.287
بيوت الاسرة الواحدة	211.701	125.875	78.238	48.637
الفيلا	6.831	3.097	2.060	1.037
الاضرار الكلية	544.105	321.273	201.363	119.910

شكل (4)

النسبة المئوية للإضرار الكلية حسب المدينة (الأصول السكنية)



د. تقييم الاحتياجات القطاعية

المعالجة احتياجات التعافي لقطاع الإسكان في عراق ما بعد الحرب، هناك حاجة إلى استراتيجية متكاملة مستهدفة جغرافيا ومتعددة القطاعات وشاملة وإلى نهج منصف. ويعني ذلك تسلسل المشاركة الحكومية باتباع الأساس المنطقي وهو « إصلاح المساكن والإعداد لإعادة بناء المساكن ». وبناء عليه، يوصي بما يلي:

في الأجل القصير، تقوم الحكومة بما يلي:

- 1 - الشروع في إجراء تقييم شامل لحالة ملكية المساكن وسند الملكية في مختلف المناطق المتأثرة بالنزاع. في وقت واحد.
- 2 - دعم إصلاح المساكن في المدن لتيسير توفير المأوى واستعادة سبل العيش. وسيجري تنفيذ ما سبق بالاقتران مع إعادة تأهيل الخدمات البلدية الأساسية باتباع نهج قائم على المناطق؛
- 3 - توفير حلول سكنية مؤقتة وسريعة لأولئك الذين يعيشون في هياكل غير آمنة أو في مراكز جماعية أو في مستوطنات تم توفيرها بسرعة بما في ذلك التحويلات النقدية والقسائم، ودعم برامج الإصلاحات المتزايدة والسريعة للمساكن ؛
- 4 - تصميم خطة وطنية لإعادة بناء المساكن لجميع المساكن المدمرة مع تعزيز الشمولية والإنصاف والشفافية والتغطية الجغرافية مع الحفاظ على المساكن ذات قيمة للتراث الثقافي.

في الأجل المتوسط، تقوم الحكومة بما يلي:

- 1 - لشروع في برنامج مدته ثلاث إلى خمس سنوات لتوفير حلول الإسكان الإضافية لشاغلي المساكن المدمرة (لكل من أصحاب المنازل والمستأجرين) مع التركيز على الفئات الضعيفة؛
- 2 - استعادة القدرة المؤسسية على إدارة القطاع والشروع في إصلاحات للسياسة العامة تهيئ البيئة المواتية للمشاركة النشطة من جانب القطاع الخاص في التعافي وإعادة الإعمار؛
- 3 - الشروع في إصلاحات في مجال السياسة تستحدث نظام إدارة الأراضي للعراق يمكنه معالجة قضايا حيازة الأراضي وحل النزاعات حول الأراضي ومعالجة سلسلة التجهيز السكنية الشاملة بما في ذلك تخطيط استخدام الأراضي وتنظيمه

على المدى الطويل، تقوم الحكومة بما يلي:

- 1 - الشروع في برنامج مدته 10 سنوات لتوفير حلول سكنية ميسورة التكلفة فئة ضعيفة، بما في ذلك تنفيذ برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الإسكان الميسور التكلفة وتوفير الأراضي؛
- 2 - الشروع ببرنامج تطوير حضري مدته 15 عاما يتناول احتياجات الفئات الاجتماعية المنخفضة الدخل التي تعيش في أحياء دون المستوى المطلوب؛
- 3 - إضفاء الطابع المؤسسي على الشفافية في إدارة الأراضي عن طريق إدخال نظام معلومات إدارة الأراضي.

2 - الصحة:

تقدر الأضرار التي لحقت بالنظام الصحي العراقي بسبب النزاع الطويل بمبلغ 2,6 تريليون دينار (2,3 مليار دولار). ومن المتوقع أن تكلف الأضرار التي لحقت بالمستشفيات وحدها في المدن المتضررة

ما يقرب من 1.2 تريليون دينار عراقي (1.0 مليار دولار)، وتشير تقديرات الأضرار التي تعرضت لها المراكز الصحية والدوائر الصحية إلى أن تكلفة الأضرار الكلية بلغت 12.7 مليار دينار عراقي (12.6 مليون دولار أمريكي). وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالمرافق، باستثناء تلغف والمقدادية والرمادي، فإن جميع المدن الأخرى لديها ما لا يقل عن نصف منشأتها إما متضررة جزئياً أو كلياً. و تعرقل هذه الأضرار بشكل كبير تقديم الخدمات من خلال التأثير على القدرة الاستيعابية للأسرة الطبية وقدرة النظام على توفير رعاية للمرضى الداخليين. ويتأثر تقديم الخدمات أيضاً بالحالة التشغيلية للمرافق. وتظهر البيانات المتاحة ارتفاع معدلات المرافق غير القادرة على التشغيل في المدن التي تعاني من أضرار جسيمة.

يبين تحليل تكلفة الاحتياجات التمويلية القصيرة والطويلة الأجل لقطاع الصحة، بما في ذلك الاستقرار، تكلفة تقديرية إجمالية قدرها 5.2 تريليون دينار عراقي (4.4 مليار دولار أمريكي) في المحافظات التي يغطيها تقييم الأضرار والاحتياجات هذا. وينبغي أن يركز التعافي المقترح للتمويل أولاً على زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية المقدمة أساساً عن طريق إعادة تأهيل مرافق الرعاية الصحية الأولية وتدريب العاملين الصحيين لسد هذه الفجوة على المدى القصير وضمان توافر التجهيزات الطبية. وعلى المدى المتوسط، ينبغي التركيز على توسيع جهود إعادة التأهيل لتحسين القطاع العلاجي

(مستشفيات الرعاية الثانوية والثالثية) والوصول إلى المناطق الريفية. وينبغي أن ينصب التركيز أيضا على تحسين التغطية المالية للفقراء من خلال تحديد ودعم مجموعة من خدمات الرعاية الصحية الأساسية للفقراء، ولا سيما النساء والأطفال. وينبغي أن تشمل هذه الحزمة الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل وخدمات التغذية. وعلى المدى الطويل، يلزم إجراء المزيد من تقييمات الأضرار والاحتياجات للحصول على أرقام أكثر دقة لتحديد أولويات الاحتياجات.

جدول (6) جرد الأضرار

الاضرار	انواع الاصول	خط الاساس	المتضررة كلياً	المتضررة جزئياً	المدمرة
	المستشفى	56	43	24	19
	مركز صحي	97	42	35	7
	دائرة صحية	3	2	2	0
	الاضرار الكلية	156	49	61	26

جدول (7) تكلفة الاضرار على مستوى المحافظة (مليار دينار)

المحافظة	تكلفة الضرر
الانبار	477.8
بابل	13.8
بغداد	91.9
ديالى	190.6
كركوك	523.3
نينوى	1236.8
صلاح الدين	175.6
المجموع	2.709.8

3 - التعليم:

تقدر التكلفة الإجمالية لأضرار النزاع لقطاع التعليم في سبع محافظات داخل جمهورية العراق بنحو 2.8 تريليون دينار عراقي (2.4 مليار دولار). وقد أجري تحليل مستفيض في 16 مدينة ضمن المحافظات السبع، يشير إلى وقوع أضرار جسيمة في هذا القطاع. ولا تزال ٣٨ في المائة فقط من مجموع البنية التحتية للمدارس في 16 مدينة غير مدمرة، بينما دمر 18 في المائة (190 مرفقاً) تدميراً تاماً. وتتركز أضرار مرافق التعليم في الفلوجة والموصل والرمادي حيث تضررت مرافق بنسبة 71 و 65 و 62 في

المائة على التوالي بسبب القتال العنيف. ومن المتوقع استنفاد جميع المواد المدرسية أو تدميرها. وتحملت المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش أعظم الخسائر بسبب حملة داعش المتعمدة لنشر التطرف من خلال التعليم.

تقدر التكاليف الإجمالية لإعادة الإعمار والتعافي بحوالي 5.4 تريليون دينار عراقي (4,6 مليار دولار) للمحافظات السبع. وتحتاج جهود إعادة الإعمار إلى الالتزام بالمعايير الحكومية الخاصة بسلامة المساكن وملائمتها للسكن، مع الالتزام بالمعايير الانسانية ومعايير الوصول المادي للأرضيات المشتركة للمدارس ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة. وبالتوازي مع جهود إعادة الإعمار هناك حاجة إلى استعادة خدمات التعليم والتعلم المؤقتة والطويلة الأجل (احتياجات التعافي). ويشمل ذلك ضرورة توفير الاجهزة المدرسية والكتب المدرسية ومواد التدريس والتعلم.

والتغلب على القيود القطاعية المتعددة المقترنة بالقيود الاقتصادية والاجتماعية، وهي

- 1 - عدد كبير من الأطفال الذين تجاوزوا سن الدراسة وخارج المدرسة،
- 2 - زيادة التفاوتات بين الجنسين والتوزيع الحضري / الريفي،
- 3 - تدهور ظروف التعليم والتعلم،
- 4 - تآكل نوعية التعليم،
- 5 - مناهج تعليمية مشوهة وقديمة،
- 6 - التجميد في وضع السياسة والنظام.

جدول (8)

جرد الاضرار - جميع المدن (عدد المنشآت)

خط الاصول	خط الاساس	المتضررة كلياً	المتضررة جزئياً	المدمرة كلياً	غير معروفة
المدرسة الابتدائية	609	327	229	98	23
المدرسة الثانوية	326	189	139	50	11
المدرسة الابتدائية والثانوية	6	4	4	0	0
التعليم المهني	48	40	23	17	2
الكلية/ الجامعة	41	36	12	24	0
دائرة التربية	1	1	0	1	0
الضرر الكلي	1031	597	407	190	47

جدول (9) جرد الاضرار - جميع المدن (عدد المنشآت)

المحافظة	كلفة الضرر
الانبار	747.6
بابل	100.1
بغداد	393.7
ديالى	165.9
كركوك	474.3
نينوى	741.5
صلاح الدين	139.4
المجموع	2.762.6

قد صمم نظام التعليم لداعش للتحريض على العنف والتطرف، ودفع الآباء إلى الامتناع عن إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وكان لهذا تأثيرين رئيسيين:

- 1 - أنه قوض ثقة الآباء في نظام التعليم العراقي،
- 2 - زرع بذور العنف والتطرف في أذهان الأطفال والمراهقين. وستشمل جهود إعادة الإعمار في مجال التعليم منهجا متكامل يركز على السلام والتماسك الاجتماعي، فضلا عن برامج تعليمية متسارعة لسد الفجوة التعليمية بسرعة بالنسبة لأولئك الأطفال الذين فاتتهم سنوات الدراسة.

4 - التراث الثقافي والسياحة

تتبع قيمة الأصول التراثية من موثوقيتها وصلاتها بالماضي، وإذا ما فقدت فلا يمكن استرجاعها من خلال إعادة البناء الحديثة. وقد ميز هذا التقرير أربعة أنواع رئيسية من أصول التراث الثقافية المواقع الأثرية والمباني الدينية والعلمانية التاريخية والمتاحف / المكتبات. وأدرجت المباني الدينية المعاصرة للتأكيد على الجوانب الاجتماعية التي هي مهمة للحياة اليومية.

أ- قطاع التراث الثقافي والمباني الدينية المعاصرة

يعتبر احتساب الأضرار والخسائر في التراث الثقافي مميّزا مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك بسبب القيمة غير المحولة الى نقد المرتبطة بأصول التراث الثقافي“. وبوجه عام، بلغت أضرار قطاع التراث الثقافي نحو 131.9 مليار دينار (113 مليون دولار) لحقت بمواقع الأثرية القديمة، والمباني الدينية والعلمانية التاريخية، والمتاحف والمكتبات التي لا تقدر بثمن. كما كان تدمير المباني الدينية المعاصرة في العراق منتشرا على نطاق واسع، مما أثر على كل محافظة ومدينة. مبلغ مجموع الاضرار 101 مليار دينار (86,6 مليون دولار) ل 283 مبنى. من ناحية أخرى، لم يتم احتساب الخسائر التي تعرض لها القطاع كما لان خسائر للخدمات الثقافية، الإنتاج والوصول لا يمكن بسهولة تحديدها نقديا.

ب- قطاع السياحة

أما الأضرار التي لحقت بالفنادق الممثلة في هذه الدراسة فقد تصل إلى 409.7 مليار دينار (351.1 مليون دولار)

والقيود الرئيسية التي وجدت أثناء التقييم هي الافتقار إلى المعلومات والبيانات المتاحة، فضلا عن المشاكل المتعلقة بترجمة المعلومات المقدمة. في البداية، تم تفسير تعريف القطاع على نطاق واسع جدا؛ على سبيل المثال، تركزت البيانات على المباني الدينية دون أي معلومات عن فترة البناء أو الخصائص أو القيم الثقافية الأخرى بصرف النظر عن الخدمات الدينية. ومعظم المواقع الأثرية كانت مفقودة. وفيما يتعلق بحالة الهياكل، فإن المعلومات غامضة أو غير معروفة في كثير من الحالات. وقد أدت الأزمة إلى خلق حالة طارئة على الصعيد العالمي، نظرا للقيمة العالمية للتراث العراقي. واليونسكو هي إحدى المنظمات الدولية الرئيسية العاملة في مجال حماية التراث العراقي (22).“ ويعتبر التدمير المتعمد للتراث الثقافي جريمة حرب، حيث أنه يستخدم كاستراتيجية حرب لطمس الهوية الثقافية.

وإجماليًا كانت الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي والسياحة 1 ترليون دينار (808 مليون دولار) بينما كانت خسائر القطاع 4.1 ترليون دينار (3.5 مليار دولار). أما على مستوى المحافظات، تقدر تكلفة إعادة إعمار البنية التحتية بمبلغ 1.8 ترليون دينار (1.5 مليار دولار)، وتكلفة استعادة الخدمات المقدمة بقيمة 253.5 مليار دينار، أي ما مجموعه 2 ترليون دينار (1.7 مليار دولار).

تحليل الأضرار والخسائر القطاعية

أ) أصول التراث الثقافي والمباني الدينية المعاصرة .

1 - المواقع الأثرية: تشير التقديرات إلى وجود 22 موقعا أثريا، منها ثلاثة مواقع دمرت وأربعة تعرضت إلى أضرار جزئية. وحالة 8 مواقع غير معروفة. وتشير التقديرات إلى أن المواقع السبعة قد تعرضت إلى أضرار بقيمة 4.6 مليار دينار ؛ ومع ذلك هناك العديد من المواقع الأثرية وضعها غير معروف حاليا وبالتالي من المتوقع أن يزيد هذا المبلغ أو حتى أن يتضاعف.

2 - المباني الدينية التاريخية: تختلف الأضرار التي لحقت بالمباني الدينية التاريخية تبعا للمدينة والتصنيف. ومن المعروف أن داعش استهدف مبان محددة، وحول بعضها إلى مساجد، واستخدم مواقع أخرى لأغراض عسكرية. وتقدر الأضرار التي لحقت بهذه الفئة بمبلغ 56.2 مليار دينار.

* المساجد التاريخية:

تم تحديد ما مجموعه 41 مسجداً على أنها تاريخية، و22 مسجداً تم تدميرها، و10 مسجداً تضررت جزئياً، والباقي لم يتعرض لأضرار أو أن وضعها غير معروف.

* الكنائس والأديرة والأضرحة:

تم الإبلاغ عن تدمير العديد من الكنائس وغيرها من المعابد غير الإسلامية أو تحويلها إلى مساجد من قبل داعش. واستناداً إلى البيانات الواردة، تم تضمين ما مجموعه 21 كنيسة تاريخية، 5 أديرة و5 مزار في هذه الفئة.

* المعابد اليهودية واليزيدية الأخرى:

تم تحديد كنيس واحد فقط في مجموعة البيانات تقع في مدينة المقدادية دون الإبلاغ عن أي أضرار. وفي سنجار، تم تحديد ستة معابد مرتبطة بالأقلية من السكان الأيزيديين، وأبلغ عن تدمير أربعة منها.

3 - المباني التراثية: تم تحديد 15 مبنى فقط ضمن هذه الفئة، ومعظمها من المباني التراثية العلمانية. ويقدر الضرر بنحو 15.1 مليار دينار. وهذا يعكس ضرورة إجراء مزيد من التحليل وجمع البيانات.

4 - المتاحف والمكتبات: يعتبر متحف ومكتبة الموصل أهم مرفقين معروفين ضمن هذه الفئة، من بين المرافق الخمسة التي تم تحديدها. ومتحف الموصل هو ثاني أكبر متحف في البلاد، وكانت المكتبة المركزية في الموصل تضم مجموعة كبيرة من القطع الأثرية والمخطوطات التي لا يمكن الاستعاضة عنها. وتشير التقديرات إلى أن الأضرار تبلغ نحو 56.0 مليار دينار.

5 - المباني الدينية المعاصرة: تم تحديد ما مجموعه 520 مبنى في إطار هذه الفئة، أي نصف البيانات المفقودة عن تاريخ البناء، على أنها غير معروفة أو معلومة في انتظار التأكيد لإجراء التقييمات المقبلة. وبلغت الأضرار المقدرة 101 ترليون دينار.

التحليل على مستوى المدينة

لقد عانى العديد من أصول التراث الثقافي الهامة في الموصل، بما في ذلك مدينة نينوى القديمة ومنذنة الحديباء والمسجد النوري ودير القديس إيليا ومتحف الموصل، من أضرار مادية جسيمة، حيث كان تنظيم الدولة الإسلامية يهدف إلى تدمير الأصول التي اعتبرت غير متوافقة مع تفسير تنظيم الدولة الإسلامية للإسلام أو تلك المرتبطة بأديان أخرى.

تحديد الأضرار والخسائر في الأصول والبنية التحتية.

يبلغ تقدير إجمالي الأضرار 1.000.2 دينار.

الاستقراء على مستوى المحافظة على مستوى المحافظة (الجدول 3)، فقد تعرضت نينوى إلى

أكبر الأضرار، حيث بلغ مجموعها 518.7 مليار دينار، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الدمار الخطير لأصول التراث الثقافي في الموصل.

المبحث الثالث: اثر تنظيم داعش على الاقتصاد من حيث (الطاقة، النفط والغاز) قطاعات البنية التحتية: الطاقة:

الطاقة. وتتكون الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء في المقام الأول من محطات توليد الكهرباء المتضررة جزئياً أو المدمرة، والمحطات الفرعية، وأبراج نقل الكهرباء، ودوائر مديرية الكهرباء المحلية. ومن عام 2017، فإن معظم أصول أنظمة الطاقة إما تعمل جزئياً أو أنها لا تعمل، مع وجود سكان في 9 مدن رئيسية من أصل 7 محافظات تم تقييمها لأغراض تقييم الأضرار والاحتياجات هذا بدون أي شكل من أشكال الوصول إلى خدمة الكهرباء العامة. ووفقاً للمعلومات المقدمة من الحكومة، فإن 8 محطات من أصل 17 محطة توليد كهرباء في المحافظات التي تم تقييمها قد دمرت بالكامل. أما محطات الطاقة المتبقية البالغ عددها 9 محطات فهي إما تعمل بقدرة توليد أقل أو أنها لا تعمل على الإطلاق؛ و تتطلب إصلاحات للعودة إلى وضعها التشغيلي الكامل. ونتيجة لهذا الضرر الضخم الذي لحق بالبنية التحتية، تشير الدلائل إلى أن معظم الطاقة المتوفرة من الشبكة العامة قد تقلصت إلى حد كبير في معظم المحافظات التي تم تقييمها. ولا تزال أعمال إعادة التأهيل في قطاع الطاقة مستمرة، ولكن الكهرباء العامة التي تعتمد عليها خدمات أخرى كثيرة لا تزال غير موثوق بها.

جدول (1)

جرد الأضرار - جميع المحافظات (عدد المنشآت)

المحافظة	كلفة الضرر	كلفة الخسارة
الانبار	95.8	—
بابل	96.1	204.3
بغداد	374.7	643.5
ديالى	38.5	755.8
كركوك	1.109.8	252.1
نينوى	956.2	2.911.9
صلاح الدين	5.501.6	3.327.8
المجموع	8.173.6	8.095.3

تقدر القيمة الكلية للاحتياجات ب 10.8 تريليون دينار (9.1 مليار دولار) لتمويل توفير كهرباء كافية واستعادة عمليات شبكات الطاقة، والتي يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط والتنفيذ. وعلى المدى القصير، هناك حاجة ماسة إلى إضافة قدرة توليدية جديدة، واستعادة خدمات الكهرباء - ولا سيما في المناطق المحررة مؤخرا - وإصلاح البنية التحتية المتدهورة بعد سنوات من الإهمال والعقوبات لزيادة توافر العرض وجودتها في أجزاء أخرى من البلد. وفي الأجل المتوسط، سيكون من الأهمية توسيع وتحسين البنية التحتية للتوليد والنقل والتوزيع، وزيادة كفاءة نظام الطاقة. وعلاوة على ذلك، يجب على وزارة الكهرباء تحسين الكفاءة التشغيلية القطاعية لجذب استثمارات القطاع الخاص التي تمس الحاجة إليها. وفي الأجل الطويل، سيكون من الضروري إجراء إصلاحات في القطاع، وتحسين الأداء، والاستدامة المالية. كما ينبغي للحكومة العراقية أن تنظر في تكامل الشبكة على الصعيد الإقليمي، إما كمصدر للشبكة أو كجزء من شبكة إقليمية لتقاسم الاحتياطي وموازنة الحمل.

جدول (2)

كلفة الأضرار والخسائر على مستوى المحافظة (بمليارات الدولارات)

الأنواع الأصول	خط الأساس	المتضررة كلياً	المتضررة جزئياً	الدمرة كلياً
محطة طاقة	17	17	9	8
(محطة فرعية (التوزيع	115	92	45	47
(محطة فرعية (النقل	49	43	20	23
(محطة فرعية (توليد الطاقة	8	6	5	1
البرج	1.810	186		186
محطات منتقلة	9	9	5	4
الشبكات	34	34	5	29
محطات فرعية صغيرة	2	2		2
مغذيات	43	43	6	37
دائرة إدارية	19	8	8	
الأصول الكلية	2106	440	103	337

الأضرار

توصيات خطة التعافي المستقبلية

قصيرة الأجل (حتى سنة واحدة):

إعادة تأهيل البنية التحتية المتدهورة للكهرباء.

هناك حاجة ملحة لاستعادة خدمات الكهرباء بشكل خاص في المناطق المحررة مؤخراً وإعادة تأهيل البنية التحتية المتدهورة بعد سنوات من الإهمال والعقوبات لزيادة توافر العرض وجودته في أجزاء أخرى من البلد.

إضافة قدرة توليد جديدة. بالإضافة إلى الاستثمارات المستمرة في البنية التحتية للنقل والتوزيع، فإن القدرة الجديدة على توليد الطاقة ذات أهمية حاسمة. وتقر الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة في العراق بالحاجة إلى معالجة التكلفة الاقتصادية الكبيرة لفقدان الحمل وتحسين مستويات التجهيز قبل اتخاذ في الاعتبار قضايا أعلى مرتبة مثل موثوقية الكفاءة والمساءلة، بما في ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص. وعلى المدى القصير والمتوسط يمكن سد هذه الثغرات الملحة في العرض عن طريق وحدات توليد معيارية موزعة. وعلى المدى الطويل، يمثل الضرر الناجم عن البنية التحتية بسبب النزاع أيضاً فرصة لقطاع الكهرباء للقفز بمنحني تحويل الطاقة من خلال توظيف خيارات توليد الطاقة المتجددة في الشبكة. غير أن ذلك سيتطلب إرادة سياسية كبيرة وتكلفة استثمارية أعلى. على المدى المتوسط (لحد 3 سنوات):

تعزيز وتوسيع الشبكة. مع زيادة موثوقية إمدادات الكهرباء، من المرجح أن يزداد الطلب. ولمواكبة الطلب المتزايد، سيكون من الأهمية توسيع وترقية التوليد والبنية التحتية للنقل والتوزيع، وزيادة كفاءة شبكة الطاقة.

كفاءة العمليات. تحسين موثوقية التجهيز وتقليل الخسائر. من أجل زيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الكهرباء وتحقيق أهداف القطاع، يجب على وزارة الكهرباء تحسين أداء القطاع وتلبية الحد الأدنى من مستويات الأداء التجاري.

على المدى الطويل (حتى 5 سنوات وما بعدها):

الإصلاحات القطاعية، وتحسين الأداء، والاستدامة المالية. تتطلب الحاجة إلى التمويل إلى ما بعد ما هو متاح من الموارد العامة، من الحكومة إجراء إصلاحات قطاعية. يجب على الحكومة العراقية اتخاذ خطوات لتفعيل قانون الكهرباء الجديد الذي ينص على إعادة هيكلة وزارة الكهرباء كجزء من إطار قانوني منقح للقطاع.

النفط والغاز

بلغت التكلفة التقديرية للأضرار التي لحقت بقطاع النفط والغاز في المحافظات السبعة التي تم تقييمها 5 تريليون دينار عراقي (4.3 مليار دولار). وقد تأثرت أكثر من 50 منشأة ذات صلة بالنفط، تتراوح من أكبر مجمع تكرير في البلاد إلى مصانع توزيع المنتجات المكررة الصغيرة، ومرافق إنتاج حقول النفط، والمستودعات والدوائر. ونسبة 80% تقريبا من الأضرار النقدية هي في مجمع مصفاة بيجي (بما في ذلك خطوط الأنابيب ومرافق التخزين المرتبطة بها). وأسفرت مستويات واسعة من القصف الجوي والقصف بالمدفعية وما أعقب ذلك من نهب للمعدات القابلة للإزالة والأنابيب إلى تصنيف هذه الأصول على أنها مدمرة بالكامل ولا تعمل. كما عانت مصانع البتروكيمياويات وتوليد الطاقة المجاورة من أضرار ولم تعد قابلة للتشغيل بسبب فقدان الوقود والتغذية من المصفاة. وقد أدى فقدان سبل العيش والأضرار الناجمة عن الحرب إلى تشريد أغلبية السكان في مدينة بيجي. إضافة إلى ذلك، تسبب فقدان المنتجات المكررة عالية الجودة المستخدمة في النقل والتدفئة في المنازل والتدفئة التجارية والطهي وتوليد الطاقة في تعطيل الخدمة وارتفاع التكاليف في جميع أنحاء سلسلة القيمة التجارية العراقية بأكملها.

تقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار على مدى خمس سنوات بنحو 8.5 تريليون دينار عراقي (7.2 مليار دولار). وأكثر المتطلبات إلحاحا في قطاع النفط هي استئناف بعض العمليات في مجمع مصفاة بيجي. وكانت المصفاة تشغل في السابق ثلاثة محطات منفصلة وقائمة بذاتها، وقد يكون من الممكن استعادة التشغيل في واحدة من أقل محطات تضررا بسرعة نسبية (أقل من 24 شهرا). وفي نفس الوقت، يجب إصلاح مرافق التخزين وخطوط الأنابيب المرتبطة بمجمع التكرير واستبدالها على شكل مراحل لتتناسب مع القدرة التكريرية عند استعادتها. ومن شأن هذا الجهد السريع لإعادة الإعمار أن يولد عمالة كبيرة وقد يستعيد جزئيا إمدادات الطاقة للمنطقة. ويقدر أن هذه التدابير القصيرة الأجل (التي تصل إلى سنة واحدة سيكلف حوالي 870 مليار دينار (739 مليون دولار)، وهذا يتوقف على مقدار الإصلاح والاستبدال المطلوبين. وعلى المدى المتوسط والطويل، يلزم إعادة بناء ما تبقى من مجمع بيجي. وسيتضمن ذلك تنسيقا وثيقا مع العناصر الأخرى في قطاعي الصناعة والطاقة ومع المؤسسات التي تتولى تنسيق إعادة الإسكان والخدمات الاجتماعية في مدينة بيجي. ويمكن معالجة ما تبقى من الأضرار في قطاع النفط على أساس مخصص حسب الحاجة وحسب ما تسمح به القدرة.

جدول (4)

الخسائر والأضرار على مستوى المحافظة (بمليارات الدولارات)

المحافظة	كلفة الضرر	كلفة الخسائر
الانبار	137.6	1.920
ديالى	43.1	173
كركوك	1.2	-
نينوى	114.3	1.080
صلاح الدين	4.673.3	22.500
المجموع	4.969.5	25.674

جدول (4)

جرد الأضرار - جميع المدن (عدد المنشآت، الكلفة بمليارات الدنانير)

أنواع الاصول	خط الأساس	المتضررة كلياً	المتضررة جزئياً	الدمرة بالكامل
مصافي النفط الخام	7	6	3	3
منشآت حقن النفط والغاز	18	15	4	11
انابيب النفط والغاز	4	4	0	4
توزيع الغاز والنفط	51	28	4	24
المجموع	80	53	11	42
منتجات المصافي	انتاج وقود المحركات ووقود الكهرباء والتغذية البتروكيمياوية (الكلفة السنوية)			
انتاج النفط الخام	تقدير الايرادات الضائعة لانتاج النفط من حقن نفط خاثة في محافظة ديالى (الكلفة السنوية)			
الاجور المباشرة وغير المباشرة	العاملة في المصافي ومواقع دعم شركة مصافي الشمال الضائعة والعمل غير المباشرة ودعم المصافي (الكلفة السنوية)			
تكاليف توزيع النفط والغاز	الكلف الاضافية لنقل الوقود بالمركبات بسبب فقدان الانابيب ومراكز التوزيع (الكلفة السنوية)			

المبحث الرابع : اليابان بعد الحرب العالمية الثانية والاستراتيجيات الادارية والاجتماعية والاقتصادية اولا: اليابان ما بعد الحرب العالمية 1945-1952

انجازاتها السابقة أو كادت، وفقدتها مورد بشرية هائلة كانت قد اعتمدت عليه في إنجاز نهضتها التي انطلقت من عهد ميجي (1868 - 1912) في منتصف القرن التاسع عشر. هذا في الجانب العسكري .
(إدين وريشاو ، اليابان قصة أمة ، سنغافورة الرابعة ، 2004 ، ص 189)

، أما في الجانب السياسي فقد تسلمت حملة التطهير (The Purge) الأمريكي ما يقارب (220) ألف ياباني. وطال هذا التطهير طاقات وشخصيات مالية منتجة وفاعلة، كما شمل التطهير مؤسسات اقتصادية كبيرة أهمها.(فوزي درويش، المصدر السابق، ص ٢٠٢) ، الزايباتسو (Zaibatsu) (ترجمة: أحمد بلبع، القاهرة، مكتبة الشروق، 2000، ص 234).

وكان الوضع الاقتصادي المتدني قد زاد الوضع سوءا. كانت السنوات الأولى للاحتلال صعبة ومعقدة بالنسبة لليابانيين الذين عانوا من محاولات الأمريكيين، جعلها سنوات للعقاب واعتبارا من عام (1945 - 1948)، طغت الحداثة على كل شيء ولاسيما وأن كل شيء كان بيد سلطات الاحتلال، وعلى نحو خاص القائد الأعلى للقوات الحليفة ماك آرثر الذي حاول أن يعيد بناء اليابان وفقا للرؤية الأمريكية.

(محمود عبد الواحد،(شينتارو ايشيهارا: أضواء على الفكر الياباني المعاصر)، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 7، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠٠ - ١٢٩).

إن التفنيت المادي والاجتماعي والنفسي الذي جلبته الحرب، جعل الكثير من اليابانيين بلا مأوى وهم جوعى، مشتتون فكريا، وكان الموقف مخيفا، يبعث على التشاؤم، مما فسخ المجال لبداية جديدة فليس لهم خيار سوى أن يتحملوا ما لا يحتمل كما قال الامبراطور، وتحول هذا الرمز المقدس إلى طاقة اجتماعية استثمرت في لحظتها المناسبة، واستطاعت بشجاعة أن تعيد للأشياء قيمتها وتمنح للإنسان الياباني فرصة جديدة لبناء نفسه، ولم يكتف الإمبراطور بذلك، بل كان على استعداد أن يفعل أي شيء لمصلحة وخير شعبه، وقد تكون مسؤولية الحرب أو جزء منها التي يتحملها الإمبراطور مما دفعه أن يجعل الاستسلام واقعا، أو أدرك فعلا أن الاستسلام هو الفرصة الوحيدة التي يجب أن يستثمرها الإنسان الياباني من أجل بناء مستقبله.

(صالح حسن عبد الله. التجربة اليابانية دراسة تاريخية في ثنائية التقليد التحديث -1959 1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012 ص 61)

الآثار المادية المدمرة للحرب

بعد الهزيمة في الحرب قامت قوات الحلفاء باحتلال اليابان. وفي الواقع فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي حكمت اليابان. وكانت القيادة العامة يرأسها الجنرال الفريق أول الأمريكي دوجلاس ماك آرثر (Douglas MacArthur).

وعلى عكس حالة ألمانيا فإن احتلال اليابان قد تم بشكل غير مباشر، بمعنى أن الحكومة اليابانية قد استمرت في التواجد والأداء، وفي بعض الأحوال عارضت أوامر الولايات المتحدة، وتوجد خاصية أخرى تميزت بها حالة اليابان وهي أن دولة واحدة هي التي احتلت اليابان على حين أن احتلال ألمانيا تم بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي. وهذا ما مكن اليابان من تفادي التقسيم عندما بدأت الحرب الباردة.

وفي استبيان أجرته الولايات المتحدة حول فاعلية الهجمات العسكرية على اليابان أثناء الحرب، تبين أن هناك عاملين أساسيين ساهما في هزيمة اليابان:

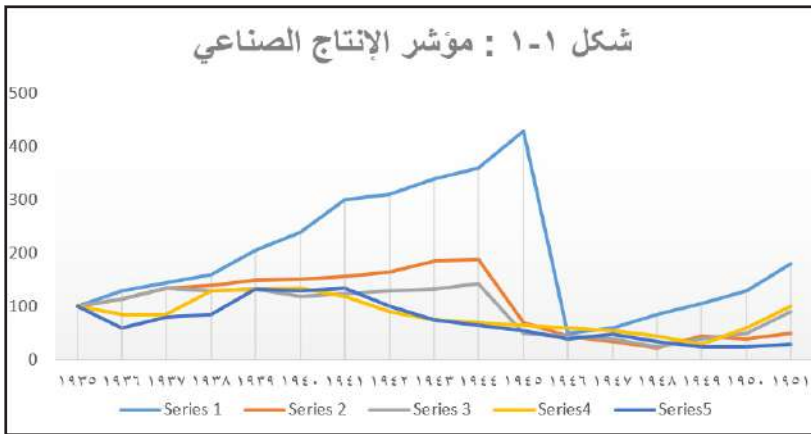
حصار ممرات الملاحة البحرية: نتيجة لغرق جميع سفنها الحربية والتجارية بالفعل، حيث افتقدت اليابان وسائل نقل الطاقة والمواد الخام بين اليابان وبين مستعمراتها ومناطقها المحتلة. وقد وقف الإنتاج في ظل عدم توافر المدخلات للعملية الإنتاجية. وكان ذلك هو السبب الأساسي في انهيار اقتصاد الحرب في اليابان.

القصف الجوي الإستراتيجي (أغلبه في 1945): عرضت جميع المدن اليابانية الرئيسية إلى القصف الجوي الأمريكي. وقد كانت أكبر الغارات الجوية هي تلك التي قصفت المناطق الشرقية من طوكيو في 10 مارس 1945، حيث حاصرت نيران القصف 10.000 شخص فقتلوا جميعا خلال ساعات معدودة. وألقيت قنابل ذرية على هيروشيما (قتل فوراً

90.000 - 120.000) وعلى ناجاساكي (قتل فوراً 90.000 - 70.000 شخص). ولكن لم يؤد القصف إلى تقليل طاقة اليابان الإنتاجية كما كان متوقعا، على الرغم مما خلفه من آثار نفسية بالغة. وقد أشار تقرير الولايات المتحدة إلى أن حصار ممرات الملاحة البحرية كان أكثر فاعلية من القصف الجوي الإستراتيجي. كما جادل التقرير بأن القصف الأمريكي كان من الأجدر أن يوجه إلى السكك الحديدية بدلا من المنازل.

وقد قدمت اليابان أيضا تقريرا عن خسائر الحرب. ويعرض الجدول ١٠-١ الخسائر المادية النسبية خلال الحرب، والتي تركز معظمها مع قرابة نهاية الحرب.

شكل 1 - 1 مؤشر الإنتاج الصناعي



جدول 1 - 1 الخسارة في الثروة القومية نتيجة حرب الباسيفيك الوحيدة: مليون ين بأسعار نهاية الحرب

نوع الاصول اليابانية	خسائر ما قبل الحرب	خسائر ما بعد الحرب	معدل الفقد/الخسائر %
اجمالي الاصول	253.150	188.852	25.4
سفن	9.125	1.796	80.3
الات صناعية	23.346	15.352	34.2
منشآت	90.435	68.215	24.6
مواد صناعية	32.953	25.089	23.9
اصول القطاع المنزلي	46.427	36.869	20.6
الاتصالات ومعدات المياة	4.156	3.497	15.9
الكهرباء والغاز	14.933	13.313	10.8
عربات السكك الحديدية والمركبات	15.415	13.892	9.9

Source: Economic Stabilization Board, A Comprehensive Report on the
.War Damage of Japan Caused by the Pacific War, 1949

وفي أعقاب الحرب مباشرة في 1945 و1946، انهار الإنتاج إلى 20% فقط مقارنة بدورة الإنتاج في وقت الحرب، أو 30% من ذروة الإنتاج في فترة ما قبل الحرب تبعاً لما تم تسجيله فيما بين 1934 و1936. وكان نقص المدخلات الصناعية هو السبب الرئيسي وليس نقص الطاقة الإنتاجية. (صالح حسن عبد الله. التجربة اليابانية دراسة تاريخية في ثنائية التقليد التحديث -1959-1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012 ص 64)

أما الإنتاج الزراعي، فقد انخفض إلى ما يقارب الثلث نتيجة مضي سنوات طويلة دون تحديث الآلات ودون استخدام مخصبات مناسبة، فضلاً عن عدم توفر القوى العاملة اللازمة، وأصبح الاقتصاد الياباني اقتصاداً عاجزاً بدرجة خطيرة بعد أن حرم من التدفق الطبيعي للتجارة. (أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة 139، الكويت، 1989، ص 147)

بعد فترة النقاها في -1945 1946 والحرب الكورية من 1950 وحتى 1953 دخل الاقتصاد الياباني فترة من النمو السريع. ومنذ منتصف الخمسينيات وحتى البدايات المبكرة لفترة السبعينيات فإن متوسط النمو الحقيقي بلغ 10% تقريباً. إن هذا النمو السريع والتلقائي قد حول الاقتصاد الياباني والمجتمع بشكل بارز. ومع عام 1970 تقريباً، استطاعت اليابان أن تتفوق على ألمانيا الغربية كما أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم الرأسمالي، و بمعايير الناتج القومي الإجمالي فقد أصبحت اليابان في المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية. إن مرحلة اللحاق بالغرب قد انتهت بشكل كامل بالنسبة لليابان. يناقش هذا الفصل الموضوعات الخمسة التالية: دوافع الترشيح، إدارة الاقتصاد الكلي، السياسة الصناعية، إعادة التكامل مع العالم، والتغير الاجتماعي.

ويعد تاريخ اليابان الحديث ضمن تاريخ الشعوب الآسيوية، التي استفادت كثيراً من إنجازات الغرب الأوربي والغرب الأمريكي من دون أن تتخل عن خصوصيتها الآسيوية. وقد أحدث نجاحها تحولاً مهماً في علاقة اليابان بالشرق والغرب معاً، وهذه سمة بارزة في تاريخ اليابان الحديث، فاليابان ليست دولة ذات وجه آسيوي، بل هي دولة آسيوية بكل المقاييس الجغرافية والتاريخية والثقافية، فهي بعد أن استفادت من حداثة الغرب، استنبطت لنفسها حداثة مغايرة بخصائص يابانية آسيوية، ومن ثم فإن حداثة اليابان تدرج في إطار الحداثة العالمية أو المعولمة لا الحداثة الغربية.

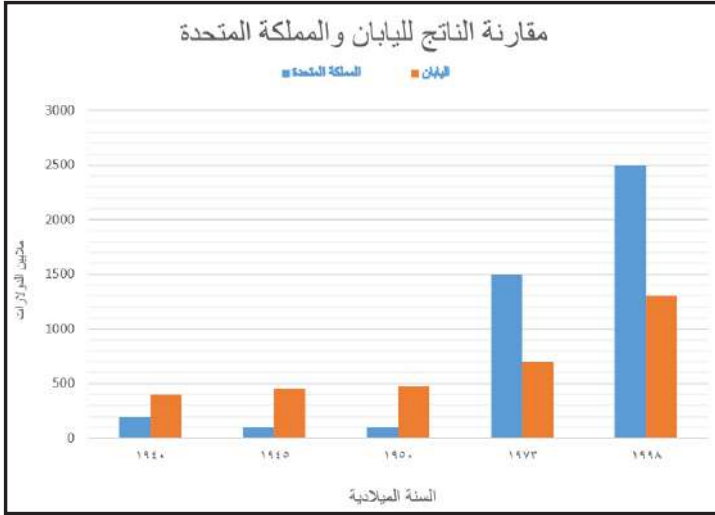
إعادة بناء الاقتصاد الياباني:

إن المراجعة العامة التي قامت بها اليابان بعد الحرب والنتائج التي أفرزتها، لم تكن محصورة في الجوانب السياسية، وإنما تعدتها لتشمل الجوانب الاقتصادية كذلك. وكان من اليسير إدراك أن التضخم الذي أصاب اقتصاد اليابان في حقبة ما بعد الحرب، كان أكبر المشكلات الاقتصادية التي عانتها اليابان آنذاك والتي كانت في أمس الحاجة إلى حل عاجل وجذري يتمثل في رفع الناتج القومي وتوفير فرص العمل وإعادة هيكلة الاقتصاد الذي كان قائما على اقتصاد الحرب. وبسبب الدمار الذي أصاب البلد وانهيار الصناعة العسكرية، فإن معدل الفرد من الناتج القومي مقارنة بمثيله في الولايات المتحدة انخفض عام 1945م إلى 18% وهي أدنى مستوياته منذ إصلاحات (ميجي). وللمعالجة مشكلة التضخم سارعت حكومة (يوشيدا) عام 1949م بإنشاء وزارة التجارة الخارجية والصناعة (MITI) وذلك بدمج وكالة التجارة الخارجية مع وزارة الصناعة والتجارة الداخلية. وأولت إلى الوزارة الجديدة مهمة القيام بكل ما من شأنه زيادة الإنتاج الصناعي وإيجاد فرص وأسواق التصدير وتوفير البيئة المناسبة لذلك بوضع السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية. ولم ينحصر دور الوزارة في وضع السياسات، وإنما تعداها ليشمل وضع الخطط والإستراتيجيات العامة والتوجيه والرعاية للقطاع الصناعي وتوفير الدعم له في مجالات التكنولوجيا والحماية الجمركية وتوفير المعلومات عن الصناعات المنافسة واحتياجات الأسواق العالمية. وبسبب أهمية الوزارة والأولوية التي أولتها اليابان للتصنيع صار تقليدا على جميع رؤساء الوزارات أن يشغلوا منصب وزير التجارة الخارجية والصناعة قبل تسلمهم مسؤولية رئاسة الحكومة، واستمرت هذه السياسة حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك للتدليل على أن تشجيع التصنيع هو الأولوية الأولى بالنسبة إلى جميع مؤسسات المجتمع والدولة.

1 - 6 المعجزة الاقتصادية اليابانية

في المدة الواقعة بين عامي 1954 و1967م كان معدل نمو الناتج القومي الياباني أكثر من عشرة في المئة مسجلا أعلى نسبة في العالم، وهي أسرع بثلاث مرات من الاقتصاد الأمريكي. والشكل الآتي يوضح نمو الاقتصاد الياباني مقارنة باقتصاد المملكة المتحدة. على أن هذا النمو الذي ليس له مثيل في التاريخ لم يأت من فراغ، وإنما يجب أن يفسر ضمن الإطار العام، وخلافا للدول الآسيوية المجاورة، فإن اليابان كانت تتمتع بخصائص وصفات جعلتها غني عن بناء الاقتصاد من الصفر، حيث كانت تمتلك قوة عاملة مدربة ورثتها من حقبة ما قبل الحرب، وكذلك تمتلك شعبا على درجة عالية من الثقافة مع انتشار واسع للمهارات الصناعية وقيم أخلاقية ظاهرة تدعو للتطور مع وجود طبقة إدارية كبيرة إضافة إلى الترابط بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال التطوير الصناعي. لقد كانت أسس النهضة الصناعية في اليابان راسخة، ولم تكن هناك حاجة لإعادة البناء وتوجيه

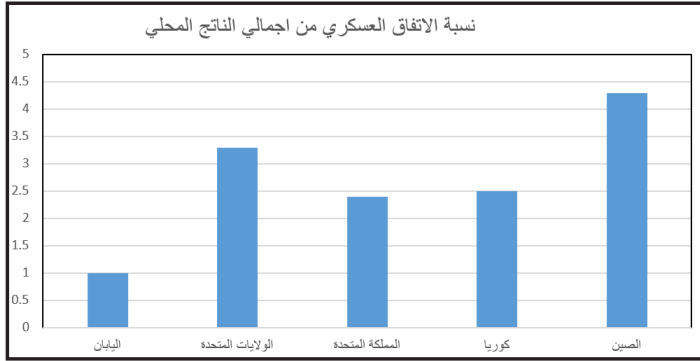
الاقتصاد الوجهة الصحيحة، وهنا يأتي دور القيادة التي يفرزها الشعب في إدارة الأزمات وإعادة البناء، سواء كانت في القطاع الخاص أو العام، كما سيأتي شرحه فيما بعد. فإذا ما توافرت هذه العوامل جميعا مع شيء من حسن الطالع، فإن النجاح سيكون شبه مؤكد .



الشكل 1-6 يوضح النمو السريع للاقتصاد الياباني بعد عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، وهو يعرض أيضا مقارنة مع اقتصاد بريطانيا، إحدى الدول المنتصرة في الحرب التي كان اقتصادها قبل عام 1951 أكبر بكثير من اقتصاد اليابان، الدولة التي هزمت في الحرب من قبل بريطانيا وحلفائها.

إن النمو الاقتصادي الياباني في مرحلة ما بعد الحرب لم يأت من قبيل المصادفة، وإنما ساعدت عليه عوامل عدة، أهمها (Peter Duus. The Rise of Modern Japan. Houghton Mifflin. Boston. 1976).

- 1 - الخراب الذي سببته الحرب أعطى الصناعة اليابانية فرصة للتخلص من التقنية التي عفا عليها الزمن وإبدالها بأحدث التقنيات والأساليب الصناعية، وإن اليابانيين استطاعوا ، ليس فقط نقل الأساليب الصناعية الغربية، وإنما تطويرها، كما سنرى في بحثنا القادم عن أساليب التطوير ورفع الجودة الصناعية في استخدام نظريات العالم الأمريكي (إدوارد ديمينج). (Duus,p-256)
- 2 - إلغاء المؤسسة العسكرية حرر الإمكانيات البشرية والمادية التي كانت متجهة في سبيل خدمة الأغراض العسكرية من النواحي الإدارية والعملية، وسببت إعادة وجهتها في اتجاه إنماء القطاع الاقتصادي المدني، ذلك أن اليابان على سبيل المثال أنفقت عام 1938م نحو 16% من الناتج القومي على القطاع العسكري. في حين أن الإنفاق العسكري الياباني لحقبة ما بعد الحرب لم يتجاوز 1% كما هو مبين في الشكل أدناه:



الشكل 2-6 مقارنة نسبة الإنفاق العسكري بين اليابان وبعض الدول.

3 - العوامل السكانية: من الأمور التي ساعدت على النهضة الصناعية في اليابان النسبة العالية للتوفير التي يتمتع بها المواطن الياباني مقارنة بالدول الأخرى، ولعل ذلك كان من إحدى نتائج المعاناة التي عاناها الشعب الياباني في أثناء حقبة الحرب.

4 - العوامل الخارجية التي هي مجمل العوامل الخارجية التي نتجت عن سعي الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى ترسيخ انتصاراتها ووضع اللمسات الأخيرة على الخريطة السياسية العالمية، ولعل من أوضح وأهم تلك العوامل كان اندلاع الحرب الكورية التي ابتدأت في شهر (يونيو) 1950م بين قوات كوريا الجنوبية التي تحظى بتأييد الأمم المتحدة من جهة وكوريا الشمالية التي تساندها جمهورية الصين الشعبية من جهة أخرى. هذه الحرب التي استمرت قرابة ثلاث سنوات، وما نتج عن وجود للقوات الأمريكية على شبه الجزيرة الكورية منح اليابان الفرصة التي تبحث عنها لإثبات أهميتها في أداء الدور الجديد في الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي والصين. وإضافة إلى الأهمية السياسية كانت هناك كثير من الفوائد الاقتصادية التي جنتها اليابان من الحرب الكورية بوصفها نقطة الدعم اللوجستي للقوات الدولية في كوريا الجنوبية.

6 - 2 بناء الجودة في التصنيع

كانت المشكلة الأساسية التي تقف أمام انطلاق الصناعة اليابانية أن جودة البضائع المصنعة لم تكن بالمستوى المطلوب، وإنما على العكس من ذلك، فقد كانت معروفة برداءة الجودة، لدرجة أن ذلك صار السمة الملازمة للمنتجات اليابانية. وما زال بعض من عاصر تلك الحقبة يتذكر جيدا أن رداءة الجودة كانت المرادف لعبارة (صنع في اليابان). من أجل ذلك فكر اليابانيون في أن يعملوا شيئا لرفع جودة البضائع، ولم تسعفهم خبراتهم في ذلك حتى وصل إلى سمعهم أن عالما أمريكيا يعمل في مختبرات شركة (بيل) للتليفونات قد طور نظرية في استخدام الإحصاء في السيطرة النوعية ورفع الجودة، فصارت عندهم الرغبة في تعلم هذه النظرية؛ لعلها تفيدهم في تطوير الواقع الصناعي.

وكان حسن الحظ قد خدم اليابانيين هذه المرة، فصادف أن قوات الاحتلال قد استقدمت هذا العالم للمساعدة، ليس على حل مشكلة رداءة البضائع، وإنما على عملية التعداد السكاني المزمع إجراؤه في اليابان عام 1947م. وكان ذلك العالم هو الدكتور (إدوارد ديمينج) الذي كان قد طور نظرية (شواهارت) في أثناء عمله في وزارة الزراعة الأمريكية. وكانت النظرية تقول: إن الإحصاء يمكن أن يستخدم في السيطرة الصناعية ورفع كفاءة الإنتاج. لم يكتف (دمينج) بذلك، بل أضاف إليه جانبا آخر، وهو أن الإحصاء يمكن أن يستخدم ليس فقط في عملية الإنتاج، بل في تطوير عملية الإدارة الصناعية التي تسيطر على الإنتاج. استغل اتحاد العلماء والمهندسين اليابانيين فرصة وجود الدكتور (دمينج) في اليابان، ودعوه لإلقاء سلسلة من المحاضرات حول استخدام الإحصاء في السيطرة الصناعية، إضافة إلى شرح تفاصيل أسلوبه الجديد في النظرة إلى عملية الإنتاج وتقليل التكلفة عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية وتقليل التبذير (waste). رحب (دمينج) بالفكرة، وتحمس لها؛ لأن هذه النظرية التي لم تلق قبولا أو اهتماما من المؤسسات الصناعية الأمريكية التي كانت في خضم التوسع في الإنتاج الذي جاء عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، ولذلك لم يكن لديها أدنى اهتمام بالجودة، وإنما كان جل اهتمامها رفع كمية الإنتاج وزيادة الأرباح بالاستجابة لحاجة الأسواق، ولأن هامش الأرباح كان عالية جدا وحاجة الأسواق كبيرة، كانت الطريقة التقليدية في التصنيع، القائمة على الإنتاج، ثم الفحص ورمي المعطوب، أكثر من كافية بالنسبة إليهم.

(Statistics Bureau. Statistical Handbook of Japan. Ministry of Internal Affairs and Communications. Tokyo, Japan. 2008)

(Statistical Handbook, p-13)

من إدوارد ديمينج وما أسس نظامه لرفع الجودة؟

- ولد ويليام (إدوارد ديمينج) في ولاية (آيوا) في الولايات المتحدة عام 1900م ، حصل على البكالوريوس من جامعة (وايومنغ) في الهندسة الكهربائية عام 1921م. - حصل على الماجستير من جامعة (كلورادو) عام 1925م والدكتوراه من جامعة (بيل) عام 1928م في الرياضيات الفيزيائية. ، عمل في قسم الإحصاء في وزارة الزراعة الأمريكية في المدة بين عامي 1927م - 1937م وتعرف إلى نظرية العالم الإحصائي (شوهارت) الذي يعد مؤسس علم استخدام الإحصاء في السيطرة الصناعية. وجمع وحرر كتابا عن (استخدام الإحصاء من وجهة نظر الجودة الصناعية) الذي هو عبارة عن مجموعة محاضرات (شوهارت) حول الموضوع. ، طور دمينج هذه النظرية، وأضاف إليها أهمية الإحصاء في إدارة العملية الإنتاجية، ووضع نظام صناعيا متكاملًا على تلك الأسس النظرية.

، عمل مستشارا لقسم الإحصاء السكاني في الولايات المتحدة في مدة بين 1939-1945م. ، عمل أستاذًا للإحصاء في جامعة (نيويورك) قسم إدارة الأعمال 1945-1993م. ودرس في جامعة كولومبيا.

بدأت صلته باليابان عام 1947م عندما استضافته سلطات الاحتلال العسكري في اليابان للعمل مستشارا في الإحصاء السكاني. ، لبى دعوة اتحاد العلماء والمهندسين اليابانيين، وألقى سلسلة من المحاضرات حول نظريته في الجودة الصناعية. وجد اليابانيون. ضالتهم في هذه النظريات التي لم يهتم بها الصناعيون الأمريكيون إلا بعد حين. ، استطاعت كثير من الشركات اليابانية أن تحقق تقدما كبيرا، في رفع مستويات الجودة، وأصبحت نظرية (دمينج) أكثر من أسلوب صناعي، وإنما منهجية في الإنتاج والتطوير. ، عام 1960م قدم رئيس الوزراء الياباني (كيشي) بالنيابة عن الإمبراطور الوسام الياباني من الدرجة الثانية للدكتور دمينج على جهوده في إدخال الطرق الحسابية في الإحصاء السكاني.

برنامج دمينج في رفع الجودة:

وضع إدوارد دمينج برنامجا متكاملًا لرفع الجودة الإنتاجية، ولخص برنامجه في 14 نقطة، وهي:

W Edward Deming. Quality. Productivity and Competitive Position.)
(MIT Press. Boston. 1982

.Deming p-17-50

- 1 - توحيد الهدف: يجب أن يسير كل من يعمل في المؤسسة في اتجاه هدف واحد، وهو رفع الجودة في الإنتاج. ولكي يتحقق الهدف، فواجب المؤسسة أن توفر الموارد المطلوبة للإبداع والبحوث وتطوير العاملين وكذلك تحسين الإنتاج وتطويره.
- 2 - يجب العمل على تغيير المفاهيم والفلسفات والشعور بميلاد عصر جديد، وعلى المديرين أن يستيقظوا من غفلتهم، وأن يتعلموا مسؤوليتهم
3. الجودة في الإنتاج بدلا من الفحص: يجب إلغاء الحاجة إلى الفحص النهائي للمنتج وإبدال ذلك برفع جودة المنتج والتأكد من أن جميع البضائع المصنعة تستوفي شروط الجودة.
- 4 - تقليل التكلفة الإنتاجية، وليس السعر: يجب الكف عن إعطاء المشروعات لمن يتعهد بالإنتاج بالتكلفة الأقل بغض النظر عن الجودة، وكذلك محاولة بعض الشركات تقليل الأسعار عن طريق شراء المواد الأولية بأدنى الأسعار دون النظر إلى الجودة وإبدال ذلك بعملية تقليل تكلفة الإنتاج عن طريق رفع الجودة والتقليل من الإسراف الذي تسببه عملية إنتاج البضائع المرفوضة التي لا تستوفي شروط الجودة.
- 5 - التطوير المستمر: عملية التطوير عملية مستمرة، وتشمل كل مرافق العمل، والإنتاج والتطوير والتصميم والخدمات.
- 6 - التدريب المستمر: وذلك بإبدال التدريب التقليدي الذي ينقل العامل إلى بيئة تدريبية مثالية، وإبدال ذلك بتدريب العاملين تحت ظروف بيئة العمل الحقيقية.
- 7 - التطبيق الفعلي القيادة Leadership في العمل بدلا من الإشراف Supervision.
- 8 - إزالة الخوف من قلوب العاملين.
- 9 - إزالة الحواجز بين أقسام العمل في المؤسسة وجعل جميع الأقسام من التطوير والتصميم والخدمات والمبيعات تعمل معا مع قسم الإنتاج من أجل رفع الجودة.
- 10 - إلغاء الشعارات والعناوين التي تدعو العاملين إلى تقليل العطل في المنتج.
- 11 - إلغاء الأساليب الإدارية التي تدفع في اتجاه أهداف رقمية وإبدال ذلك بإدخال الحرفية في العمل.
- 12 - إزالة جميع الحواجز التي تحول بين العامل، وأن يشعر بالفخر في إنتاج يده.
- 13 - يجب إقامة برامج جادة لتطوير نوعية العاملين
- 14 - يجب أن يعمل كل من يعمل في المؤسسة على تحقيق هذا التحول الذي هو مسؤولية الجميع، وليس الإدارة فقط.

6 - 3 التطبيق في اليابان:

استطاع (دمينغ) أن يحدث ثورة صناعية في اليابان في مدة قياسية. والسؤال هو: لماذا نجح دمينغ في اليابان وفشل في أمريكا؟

الإجابة عن هذا السؤال المهم تكمن في أمرين: الأول هو أن الشركات الأمريكية كانت مشغولة جدا برفع الإنتاج للاستجابة الحالة التوسع الكبير التي كانت سائدة في المجتمع الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب. ولأنها كانت توفر الأرباح، فلم يكن عندها الوقت أو الاستعداد للتغيير. أما الشركات اليابانية والاقتصاد الياباني، فإنه كان قد بلغ الحضيض في مرحلة ما بعد الحرب. ولذلك، فإن الإنسان الياباني كان وبلا شك أكثر استعدادا للتغيير.

أما العامل الثاني، فإن السيد (دمينغ) أدرك بعد قليل من بداية اهتمامه باليابان أن عليه ألا يكرر الخطأ نفسه الذي وقع فيه في الولايات المتحدة ألا وهو الاكتفاء بالحديث مع المختصين والخبراء في الموضوع، وليس الذين بيدهم القرار، أما هذه المرة فقد قرر أن يتحدث إلى أصحاب القرار، وبالفعل استطاع في مدة قصيرة إقناعهم بنظريته وأهمية تطبيقها. (Aguayo 238).

فبدلاً من الحديث مع أصحاب التخصص في الجودة، كما فعل في الولايات المتحدة، فضل الحديث مع أصحاب القرار، حيث بدأ باتحاد الصناعات اليابانية (كيدانرن) وهو أقوى مؤسسة تمثل كبريات الشركات اليابانية، وهي التي لها الأثر الأكبر في تحديد توجهاتها المستقبلية والمدافعة عن مصالحها. قامت مؤسسة (كيدانرن) بجمع رؤساء الشركات الكبيرة للاستماع إلى أفكار (دمينغ) الذي استطاع أن يقنعهم بجدوى برنامجه لتطوير الجودة. وكانت النتيجة قيام نظام متكامل للجودة في اليابان الذي يعرف بنظام (كايزن)

والذي يعني عملية التطوير المستدامة. وكلمة (كايزن) في اللغة اليابانية مكونة من رمزين هما:

1 - كاي: وتعني المدرسة أو التغيير والمضي في سبيل التغيير.

2 - زن: وهي تعني (جيد) وكذلك من معانيها الحكمة.

وبذلك يكون معنى (كايزن) التغيير الجيد أو التغيير المدروس. أما باللغة الصينية فتلفظ (غاي شن) ولها المعنى نفسه

ويقوم نظام (كايزن) على خمسة مبادئ هي:

- 1 - العمل بروح الفريق.
- 2 - الالتزام والانضباط الذاتي.
- 3 - رفع المعنويات.
- 4 - حلقات الجودة.
- 5 - تقديم المقترحات لتطوير العمل.

والمقصود بحلقات الجودة عملية إقامة مجاميع تشتمل على جميع العاملين في جميع أقسام الشركة بغض النظر عن طبيعة عمل القسم أو مستوى العاملين فيه، ويشمل ذلك أقسام المبيعات والتصميم والإدارة والإنتاج وغيرها حتى يشمل من يقومون بالحراسة وغير ذلك. كل هذه الفرق تلتقي، وتقوم بوضع المعايير للعمل والمقترحات المطلوبة لتطوير الأداء وعليها مسؤولية وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ ومتابعة النتائج وتدوين العملية.

وهذه المقترحات يمكن أن تشمل جميع جوانب العمل، ولا يشترط أن يكون لها مردود كبير، وإنما لكل فريق أن يحدد أولويات التطوير بحسب ما هو مهم وما هو ممكن. ومن أهم الشركات التي قامت بتطبيق هذه الأنظمة شركة (تويوتا) لصناعة السيارات التي طورت نظاما متكاملًا لصناعة السيارات، الذي يعد النظام الأفضل عالميًا في صناعة السيارات. ولقد زرت بنفسني واحدا من أكبر مصانع الشركة في مدينة (تويوتا) اطلعت بنفسني على كثير من الأفكار التطويرية التي اقترحها العاملون في الشركة. وعلى العموم، فإن الشركات اليابانية التي تعمل بنظام (كايزن) تتسلم على المعدل بين 25-30 مقترحا من كل عامل في الشركة، وتدخل المقترحات التي يقدمها العامل في تقويم أدائه السنوي من قبل الإدارة.

6 - 4 التطبيق في اليابان:

الدراسة التحول الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يتخذ العلماء معايير عدة، مثل دراسة انتقال اليد العاملة بين القطاعات المختلفة من الاقتصاد أو قياس حجم المساهمة لهذه القطاعات في الناتج القومي. وأهم القطاعات هي:

- 1 - القطاع الأولي Primary: ويمثل الأنشطة الاقتصادية التي تشتمل على استخراج المادة الطبيعية من الأرض دون إضافة قيمة صناعية، مثل الزراعة، والرعي، والصيد، واستخراج المعادن من المناجم، وما شابه ذلك.

2 - القطاع الثانوي Secondary: ويمثل الأنشطة الاقتصادية التي تنتج عنها مواد مصنعة، مثل صناعة الأجهزة والمعدات الثقيلة والخفيفة، كالنسيج وصناعة السيارات والأجهزة الإلكترونية والنسيج وإنتاج الطاقة وبناء البيوت والأنشطة الهندسية.

3 - القطاع الثالثي Tertiary: ويمثل الأنشطة الاقتصادية التي توفر الخدمات للمؤسسات والأفراد، مثل التأمين والبنوك والمطاعم والفنادق والنقل والترفيه، وما شابه ذلك.

ففي الاقتصاديات البدائية تكون المساهمة في القطاع الأولي هي الأكبر؛ ذلك لأن النشاط الاقتصادي مبني على المواد الأولية، مثل الزراعة واستخراج المواد الأولية، مثل النفط والفحم وبيعها من دون تصنيع.

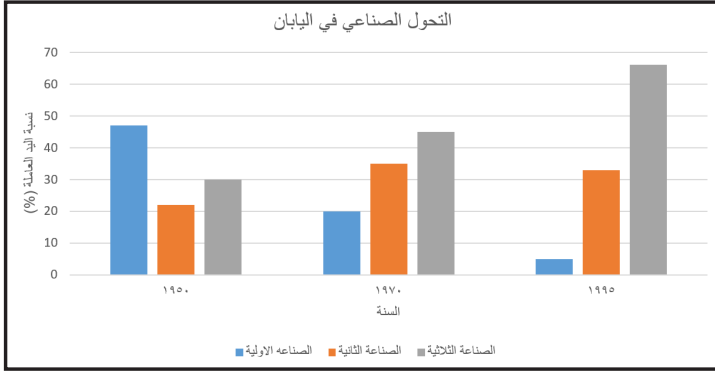
والدراسة التحول في النشاط الاقتصادي في اليابان في مرحلة ما بعد الحرب نلاحظ أن نسبة اليد العاملة المساهمة في القطاع الأولي قد انخفضت بشكل كبير من 49% عام 1950م إلى 6% عام 1995م، وهذا يدل على تحول العمالة من الزراعة إلى القطاع الصناعي لأسباب منها ارتفاع الأجور في القطاع الصناعي مقارنة بمثلها في القطاع الأولي وكذلك إدخال المكننة في القطاع الأولي، كالصيد وتربية المواشي والزراعة، وفي الوقت نفسه، فإن هذه الأرقام تعكس زيادة السكان. أما فيما يتعلق باليد العاملة في قطاع الخدمات، فإنها قد زادت من 30% إلى أكثر من 60% للمدة نفسها.

Statistics Bureau. Statistical Handbook of Japan. Ministry of Internal Affairs and

(Communications. Tokyo, Japan. 2008)

(.The Book of Statistics, p-30)

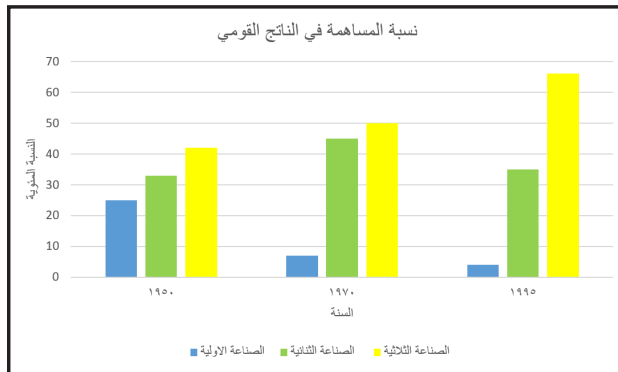
كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:



الشكل 3-6 يوضح التغير الكبير الذي حصل في نسبة مساهمة اليد العاملة اليابانية في القطاعات الرئيسية الثلاث التي تعكس التوجه نحو التصنيع في مرحلة ما بعد الحرب.

ونلاحظ التوجهات نفسها، عندما تدرس التحول في مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج القومي، كما هو موضح في الشكل الآتي، في نسبة مساهمة القطاع الأولي مثلاً تحولت من 26% عام 1950م لتقل، وتصل إلى 1.8% مع حلول عام 1990م وهذا دليل على النمو الكبير في القطاعات الأخرى التي أضعفت من نسبة مساهمة القطاع الزراعي وكذلك ارتفاع الأجور التي تؤدي إلى زيادة كمية المواد الأولية المستوردة أمام البضائع المنتجة محلياً. وعلى العكس نرى أن نسبة مساهمة القطاع الثلاثي ارتفعت للمدة نفسها من 42% إلى 64%.

كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

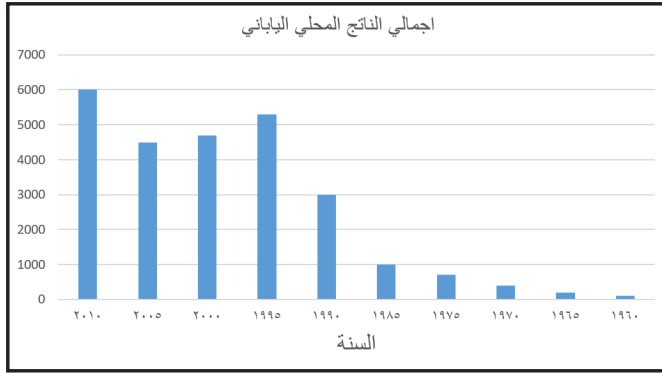


الشكل 4-6 شكل بياني يوضح النمو السريع للناتج القومي الياباني في حقبة ما بعد الحرب العالمية مقارنة بمثيله البريطاني. شكل بياني يمثل الزيادة في النسبة بين معدل الناتج القومي للفرد الياباني والأمريكي لحقبة ما بعد الحرب (Michael K. Evans. Microeconomics for Managers. Blackwell Publishing. Boston. 2004).

Evans, p-370 (1)

6 - 5 معدلات النمو في الناتج القومي الياباني:

جميع هذه العوامل دفعت بالاقتصاد الياباني إلى النمو بشكل كبير، فأصبحت الشركات اليابانية بين عشية وضحاها تقود العالم في مسألة الجودة النوعية في التصنيع. هذه السياسة العامة في التركيز على التصنيع والتصدير التي قام على تنفيذها القطاعان العام والخاص أتت ثمارها بشكل واضح وفي مدة قياسية استطاعت بها اليابان أن تتجاوز كثيرا من الدول المنافسة، والشكل البياني أدناه يعطي تفاصيل أكبر عن حجم النمو الناتج المحلي الياباني بعد إعادة الهيكلة الاقتصادية. والحقيقة أن الكلمات تعجز عن وصف النجاح الباهر الذي حققته اليابان في هذه المرحلة القياسية، والذي يصدق في وصفه عبارة «المعجزة الاقتصادية».



الشكل 5-6 رسم بياني يوضح نمو الناتج المحلي الياباني بين 1960 إلى 2010

الاستراتيجية الادارية التي تتبعها اليابان إستراتيجية قطاع الأعمال

ظهرت كتابات عديدة تقارن قطاع الأعمال في اليابان مع الغرب، إلا أن هذه الكتابات بنت مقارنتها من منظور النموذج الغربي وملاءمته مع التجربة اليابانية. نحن نعلم أن الإستراتيجية إما أن يكون بناؤها منطلقا من الأيديولوجية التي نعرفها بالرأسمالية أو الاشتراكية أو رأسمالية الدولة أو أن الإستراتيجية معتمدة على التاريخ والأصالة والحضارة والقيم والأعراف والعادات. والبعد الثالث أن تكون الإستراتيجية مبنية على الهيكلية أو البناء المؤسسي. مع أن اليابان استخدمت قبل وبعد الحرب العالمية الثانية الأيديولوجية الرأسمالية ممزوجة بالحضارة والتاريخ إلا أنها اعتمدت بشكل رئيسي على هيكلية اقتصادية مرتبطة بالنظام البنكي التمويل الرأسمالي والبيوتات التجارية لتمويل الصفقات التجارية بسوق المال ونظام الرواتب والأجور للعمالة.

الإستراتيجية اليابانية تركز على ثلاثة محاور رئيسية، أولها : في الإنتاج المكثف (Mass Production) لأعلى حد من الكميات المنتجة لبيعها محليا وتصدير الفائض للخارج لمقابلة تسديد القروض البنكية ودفع الرواتب للعمالة الدائمة وتوزيع الأرباح القليلة للمساهمين. وثانيها: في التقييس والتنميط (Standardization) للمواصفات والمقاييس لكل عملية جزئية حتى إن هذه الإستراتيجية أصبحت جزءا أساسيا من حضارة وثقافة اليابان الحالية في ما يسمى (Japanese International Standard) إذ تنطبق على التعليم والتدريب والإنتاج وجميع العمليات الإدارية عندما تم هضمها واستيعابها ونقلها عن نظرية الإدارة العملية من أمريكا والتي كانت أساسا للتقدم الصناعي الغربي مع بداية هذا القرن في تركيزها على دراسات الحركة والوقت وبيوت (PERT) والمسار الحرج (CPM)

وثالثها: في قرار الحكومة الرئيسية بضرورة مركزية المعلومات لجميع المصانع والشركات في مدينة طوكيو والذي ساهم في توحيد مصادر المعلومات من المركز الرئيسي لجميع الشركات في مدينة طوكيو مما أدى إلى توحيد السياسات والإجراءات المتجانسة.

وفوق ذلك كله تأتي الإستراتيجية الإجمالية في التوجيهات الإدارية (Administration Guide) من الحكومة والتي تم ابتكارها عام 1941 والتي قادت السياسات الصناعية والتعليمية وتطوير المناطق وصولا إلى مجتمع صناعي متقدم. وهذه التوجيهات الإدارية المطاعة نمت وترعرعت قبل الحرب العالمية الثانية ، وبعد الانقلاب العسكري في 29 / 2 / 1939 عندما استلم العسكريون مع البيروقراطيون مهام الحكم في تميز الآلة الحربية اليابانية في الحرب العالمية الثانية في تقديم أنماط حديثة لتنظيم كفاءة الحرب وكفاءة نظام التوزيع (Logistics) الحربي في تأطير رقابة الحكومة في تحديد مهام الحرب. وقد استمرت التوجيهات الإدارية بعد الحرب في صياغة سياسات التنميط والتأطير في الاتجاه السلمي لتطوير الصناعة وصولا إلى الحد الأعلى من الإنتاج (Optimization) ويشير عدد من المنظرين اليابانيين إلى أن احترام وطاعة التوجيهات الإدارية الصادرة من الحكومة كان ولا زال مصدر من مصادر التطوير والتقدم المشهود.

نعلم ما يتردد بشكل ملفت للنظر بأن قطاع الأعمال الياباني لا يركز بشكل كبير على تحقيق الحد الأعلى من الربح، كما نعلم أن الشركات الصناعية لا تبيع منتجاتها بل تقوم بهذه المهمة البيوتات التجارية المعروفة. كما نعلم أن التركيز دائما على تحقيق الهدف الرئيسي للإستراتيجية في تحقيق الحد الأعلى من الكميات المباعة، أي حجم المبيعات وزيادتها الكمية بدلا من زيادة الأرباح. وأقرب مثال

على ذلك ما قد نشر حديثا عن شركة ميتسوبيشي بأنها حققت هامش ربحية ما بين المبيعات

وتكلفتها وصل إلى نصف الواحد بالمائة . ولا بد لنا أن نربط هذه الإستراتيجية والأهداف بزيادة المبيعات والهامش الربحي الضئيل الذي يبدو لأول وهلة لأي نظام غربي أو عربي بأنه لن يؤدي بقطاع الأعمال إلى الاستمرارية .

* وتركز السياسة الثانية على زيادة حجم المبيعات، أي زيادة الإنتاج الكلي بالإنتاج المكثف (Mass Production) لأنهم يرون أن الكفاءة الإنتاجية لا تتحقق إلا في زيادة الإنتاجية الجماعية، وهذا مرتبط بنظام الأجور الذي نعرف اتجاهاته وفلسفته في الوظيفة الدائمة وزيادة الرواتب السنوية؛ ولأن اليابان تعتمد النظام المحاسبي الذي ينص على أن الرواتب والأجور تعتبر مصاريف إنتاجية. والحل الوحيد إذن في تخفيض تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة في تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج والحد الأعلى من المبيعات. إذن ما دام الحجم الكبير للمبيعات المنتجة يغطي تكلفة العمالة كما غطى بالسابق التكلفة الإقراضية، فإنه من الإستراتيجية التركيز على حجم الإنتاج حتى لو كان الهامش الربحي قليلا ، ولهذا وصل هامش أرباح ميتسوبيشي إلى نصف الواحد بالمائة . إن متخذ القرار الياباني أيقن استراتيجيته بأن زيادة حجم الإنتاج والمبيعات هي الوسيلة الوحيدة لزيادة الإنتاجية وأن العمالة تحقق الحد الأعلى من الإنتاجية. وبما أن الشركات اليابانية تمنح راتبا قليلا للمبتدئ حديثا، إلا أنهم وجدوا أن إنتاجية المبتدئ تساوي ثلاثة أضعاف إنتاجية من له ثلاثين سنة في الشركة.

* وتركز السياسة الثالثة على استخدام البيوتات التجارية لأسباب مرتبطة بالنظام البنكي الذي يركز على تمويل المصانع كجزء من رأسمال المصنع ولا يمنح ما يسمى بقروض قصيرة الأجل، أي أن البنوك لا تمنح التمويل الأساسي كجزء من حقوق الشركاء وكذلك تمنح قروضا قصيرة الأجل لأغراض البيع. أي إن ظهور البيوتات التجارية لتسويق منتجات المصانع أصبحت ضرورة هيكلية مرتبطة بعدم منح القروض القصيرة الأجل للمصانع، مما نتج عنه الحاجة إلى سوق المال وذلك بتمويل هذه البيوتات التجارية عن طريق حصولها على قروض قصيرة الأجل التمويل العملاء والوكلاء في كافة أنحاء العالم. أي أن البنوك اليابانية كما أسلفنا تعاملت مع المصانع وكأنها (سوق رأس المال) وتتعامل البيوتات التجارية في بيع وتسويق منتجات المصانع وكأنها (سوق المال) في تمويل قصير الأجل، أي أن البيوتات التجارية ليست إلا شركات مالية على أفضل تقدير .

الاستنتاجات :

اليابان في عام 1945 كما تحطم الأساس الاقتصادي للبلاد. وتحت الاحتلال الأمريكي اتبعت اليابان إستراتيجية إعادة البناء باعتماد التخطيط والتي تم تطبيقها بنجاح في عامي ١٩٩٨-١٩٩٧ ، كما تم كبح جماح التضخم في عام 1949. ومنذ منتصف الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات حققت اليابان نجاحا صناعيا كبيرا ونموا اقتصاديا سريعا للغاية. لقد توسع القطاع الصناعي بشكل قوي وأصبحت اليابان ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك مع نهاية الستينيات. لقد أسهم في تحقيق معجزة النمو تحقيق الأمن القومي ، والتوسع في التجارة العالمية والاحتفاظ بسعر مستقر للصرف (للتبادل النقدي).

كما اعتمدت التركيز على الاقسام المنهاجية للمجتمع والتي تضم اربعة نظم فرعية ، تذكر على النحو التالي :

- التحديث الاقتصادي (المقصود منه الاعتماد على التصنيع من اجل النمو الاقتصادي)
- التحديث السياسي (توسيع قاعدة الديمقراطية)
- التحديث الاجتماعي (التحول من الجماعات المعتمدة على ملكية الاراضي الى الجماعات الوظيفية كما يضمن التحول من الجماعات الريفية المغلقة الى الجماعات الحضرية المنفتحة)
- التحديث الثقافي (التحول من العادات غير العقلانية والتي تعتمد على الخرافة الى التفكير الرشيد والتفكير العلمي).

في الفترة من منتصف الخمسينيات وحتى السبعينيات لعبت وزارة التجارة والصناعة دور في النمو السريع الاقتصادي ولكن لم يقتصر الدور بمجمله عليها فنجحت بعض الصناعات دون مسانده رسمية مثل صناعة الاكترونيات الخاصة بالاستهلاك اليومي والكامرات والدراجات البخارية والساعات والالات الحاسبة .

وفي نفس الفترة تم تطبيق خطة دودج للتثبيت الاقتصادي اي ان الاقتصاد قد دخل الى مرحلة اخره ويمكن وصفها على النحو التالي:

- _ تم الغاء القيود والدعم كما استعادت قوه السوق مكانتها
- _ بدأت التجارة الدولية الخاصة وذلك على الرغم من انها تجارة حرة بشكل كامل حيث استمر تطبيق الموروثات وللتحكم في اسعار الصرف وفرض حماية على الواردات وفرض قيود على الطلب على العملات الاجنبية وكذلك القيود الادارية.
- _ احتفظت اليابان بكميات محدوده من الاحتياطات الدولية.

في ظل هذه الظروف العديدة فإن الصناعات اليابانية كان عليها ان تسعى لتحقيق الكفاءة والمنافسة، فقد انقضت اوقات التخطيط الاقتصادي والتوسع المادي وبدا التحدي الخاص بتخفيض الاسعار والوصول الى جودة اعلى .

ولكي تتعايش اليابان مع هذا الارتفاع في تكلفة الصناعات وعدم القدرة على المنافسة، كان هناك ثلاث سياسات متاحة يمكن الاختيار فيما بينها :

(1) تخفيض سعر الين (2) اتباع سياسة متشددة لتحقيق الانكماش من خلال أدوات الاقتصاد الكلى، و(3) تحسين الإنتاجية.

لقد اختارت اليابان الخيار الثالث. أما الخيار الثاني فقد تم اللجوء إليه جزئيا من خلال تطبيق سياسة اقتصادية أكثر تشددا نسبيا ولكن ألم تفكر اليابان في اللجوء إلى الخيار الأول. لقد تخلصت اليابان للتو من أزمت ما بعد الحرب، كما أنها قد تبنت السعر الموحد لتبادل العملة منذ عام 1949، كما استعادت استقلالها السياسي منذ عام 1951. وفي ظل النظام المحدد للتبادل وفقا للنظام بريتون وودز فإن اليابان قد شعرت أنه ليس من المقبول سياسيا أو دبلوماسيا إعادة النظر في سعر صرف تبادل العملات والذي تم الأخذ به حديثا.

إن مصطلح جورিকা (Gorika) أو الترشيذ يعني تحسين الإنتاجية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة والآلات وإعادة تنظيم الإنتاج وأساليب الإدارة. لقد أصبح ذلك هدفا اقتصاديا قوميا في بداية الخمسينيات.

لقد نجحت بعض الصناعات في عملية الترشيذ على حين أخفقت صناعات أخرى وانهارت مثل صناعة الفحم والتي تعد من المدخلات ذات الاولوية داخل نظام الانتاج لذلك لجنوا اليابانيين لاستيراد البترول الذي كان يعتبر ارخص من الفحم حتى وصلت نسبة الاستيراد 90% ، وفي الجانب الاخر بعض الصناعات التي نجحت في اسلوب الترشيذ مثل صناعة الحديد ، الفكرة من هذه التجربة هو ايجاد الحلول البديلة لاي مشكلة يتم مواجهتها. وبالتالي إن كلتا الصناعتين قد أسهمت في زيادة الناتج الكلي وذلك من خلال اختفاء صناعة الفحم وزيادة القدرة التنافسية لصناعة الحديد.

وكذلك تبنت سعر صرف ثابت والذي يضع قيود على السياسة المالية اي عندما يتم تحديد سعر صرف ثابت فإن السياسة الماليه لا تصبح متغير مستقل يمكن تصديره بواسطة السلطات المالية ، حيث يكون البنك المركزي يستخدم سياسة نقدية خاصة للحفاظ على سعر صرف ثابت لذلك اذا اراد العراق تعيين سعر ثابت للصرف بين الدينار والدولار فان البنك المركزي عليه ان يعدل سياسته المالية بشكل دائم للحفاظ على معدل الصرف

ومن الجدير بالذكر ان التجربة اليابانية اعتمدت في مشاريعها على القروض البنكية فهذا الاجراء

كان له تأثير فوري على الحد من الاستثمار عندما تتحقق المنافشه الاقتصادية فان الضغوط على ميزان المدفوعات ستصبح قليله في كل مره ترتفع مؤشرات النمو الاقتصادي بشكل قوي. لقد شهدت اليابان دورة أخرى من الازدهار في الأصول العقارية والأسهم في نهاية فترة الثمانينيات والتي بلغت ذروتها بشكل واضح في عامي - ١٩٩٠ ١٩٩١. ومنذ بداية التسعينيات وحتى هذا اليوم فإن الاقتصاد الياباني قد توقف عمليا عن النمو.

التوصيات :

للاستفادة من هذه الدراسة علينا ان نعرف كيف كان الرائي القومي للشعب الياباني حيث كان شعارهم يتمثل في عبارة «فوكوكو كيوهيه (fukoku kyohei)» والتي كانت تعني (دولة غنية و جيش قوي) لذلك يجب زرع هذا الحس القومي في نفوس الشعوب المتضرره والذي هي عينة التجربة كانت السياسة اليابانية الرسمية تدعو إلى إدخال مؤسسات غربية وإنشاء البنية التحتية وتعيين مستشارين أجانب والتعليم والتدريب وإنشاء شركات قطاع أعمال عام ومراكز بحثية وتنظيم معارض تجارية، وهذه الفعاليات والقرارات تعد الاساس لتنمية المناطق المحررة التي دمرها داعش والعمل على تطوير الجانب الاجتماعي للفرد .

كما انها تساعد في اعادة بناء هيكل الجانب الاقتصادي الذي دمره داعش مثلاً التركيز والتطوير للثروة النفطية التي تعد الاساس الذي يرتكز عليه الاقتصاد العراقي من خلال الاطلاع وستيعاب الطرق الحديثة التي تخص هذا القطاع، اما لزيادة الانتاج الثروة الزراعية والحيوانية استغلال المساحة الكبيرة للموصل فيجب دراسة الاساليب الحديثة المعتمده في الدول المتقدمة وتطبيقها على الاراضي العراقية، بالإضافة الى تطوير الجانب السياحي والاستفادة من الحضارة والاثار ،نلاحظ ان العراق يمتلك عدة جوانب كانت تفتقر لها اليابان التي كانت قبل نهضتها لا تمتلك سوى تصدير الاسماك .

وعلى نطاق اخر يجب تطوير النظام التعليمي الذي يساهم في تأسيس جيل علمي يملك المهارات وقادر على الابداع والابتكار لينعش الاقتصاد مثلما حصل في الدراسة حيث عملت اليابان على رفع مستوى العلمية لابنائها وانعكس ذلك على صناعاتها.والاهتمام بالواقع الصحي الذي دمر بعد الحرب ورفع المستوى المعيشي لكافة طبقات المجتمع على حد سواء والذي ينعكس ايجابا على انتاج الفرد مثلما فعلت اليابان

المصادر :

- 1 - إدين وريشاوور ، اليابان قصة أمة ، سنغافورة الرابعة ، 2004 ، ص 189
- 2 - (فوزي درويش، المصدر السابق، ص ٢٠٢)
- 3 - (محمود عبد الواحد،(شينتارو ايشيهارا: أضواء على الفكر الياباني المعاصر)، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 7، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠٠ - ١٢٩).
- 4 - (صالح حسن عبد الله. التجربة اليابانية دراسة تاريخية في ثنائية التقليد التحديث -1959-1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012 ص 61)
- 5 - (صالح حسن عبد الله. التجربة اليابانية دراسة تاريخية في ثنائية التقليد التحديث -1959-1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012 ص 64)
- 6 - (صالح حسن عبد الله. التجربة اليابانية دراسة تاريخية في ثنائية التقليد التحديث -1959-1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012 ص 64)
- 7 - (أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة 139، الكويت، 1989، ص 147)
- 8 - Peter Duus. The Rise of Modern Japan. Houghton Mifflin.Boston. 1976
(Duus,p-256)
- 9 - Statistics Bureau. Statistical Handbook of Japan. Ministry of Internal Affairs and Communications. Tokyo, Japan. 2008
(Statistical Handbook, p-13)
- 10 - W Edward Deming. Quality. Productivity and Competitive Position. MIT Press. Boston. 1982
.Deming p-17-50
- 11 - afael Aguayo. «Dr. Deming. The American Who Taught the Japanese about Quality.» Carol Publishing. New York. 1990
(.Aguayo 238)



- 12 - Masaaki Imai. «Kaizen: The Key to Japan's Competitive Success.» McGraw-Hill. New York. 1986
- 13 - Statistics Bureau. Statistical Handbook of Japan. Ministry of Internal Affairs and Communications. Tokyo, Japan. 2008
(.The Book of Statistics, p-30)
- 14 - 'oroshi Yoshikawa. Japan's Lost Decade. LTCB International. Tokyo 2002
- 15 - Statistics Bureau. Statistical Handbook of Japan. Ministry of Internal Affairs and Communications. Tokyo, .Japan. 2008
.Yoshikawa, p-111. also The Book of Statistics,p-30 (1)
- 16 - Michael K. Evans. Microeconomics for Managers.Blackwell Publishing. Boston. 2004
.Evans, p-370 (1)
- 17 - Vogel, Ezra F. (editor) Modern Japanees Organization and Decision Making. Tokyo, Charles E. Tuttle Company, 1985. pp. 115-124, 147158, 221-227
- 18 - توماس وهيلين، دافيد هنجر، الإدارة الإستراتيجية، ترجمة د. محمود مرسى و د. زهير الصباغ، الرياض، معهد الإدارة العامة 1990، ص33-45.
- 19 - Robert, Michel. Strategy Pure and Simple, McGraw - Hill, N.Y. 1992, pp. 113-116, 129-138
- 20 - Goold, Michael and Campbell Andrew. Strategies and Styles (The role of the centre in Managing Diversified Corporation). Blackwell, Oxford, 1988. pp. 15-47
- 21 - ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص315.
- 22 - محمد أحمد السويسي، "الإرهاب في الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2015، ص 23.
- 23 - خالد عبيدات، " الإرهاب يسيطر على العالم"، بحث في حقوق الإنسان، مركز دراسات حقوق الإنسان، عمان الأردن، 2007، ص52

- 24 - علي بكر، العنف في العراق وصعود النمط الداعشي، مجلة السياسة الدولية، العدد: 198، أكتوبر، 2014، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 92.
- 25 - انه سابق لأوانه الى بوب جامبين في بغداد. السياسة على المستوى الأصغر للسيطرة على الأراضي في العراق، الحرب على الصخور 24 تشرين الأول ٢٠١٧.
- 26 - بالنسبة الى ارقام الاضرار بالاصول التراثية في هذا التقييم استخدمت كلفة الوحدة للتدخل القياسي لاصل تراث ثقافي مشابه كدلالة مرجعية حسب اقتراح ضوابط PDNA في المجلد ب(الثقافة).
- 27 - مثلاً اطلقت اليونسكو عدد خاص من مراجعة التراث العالمي حول العراق في عام ٢٠١٥ وتبنت قرار بالاجماع لانقاذ التراث العراقي في ايار ٢٠١٥ ودعت المجتمع الدولي للمساعدة في احياء التراث الثقافي العراقي في اعقاب الدمار الشامل:
- 28 - الوقف السني هو مؤسسة غير ربحية تأسست من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية: <http://sunniaffairs.gov.iq/en/>
- 29 - بيانات SWIFT لعام 2017 وحسابات البنك الدولي
- 30 - بيانات إدارية لوزارة العمل الشؤون الاجتماعية، بيانات SWIFT لعام 2017 وحسابات البنك الدولي
- 31 - بيانات SWIFT لعام 2017 وحسابات البنك الدولي
- 32- البنك الدولي: العراق - مشروع اعادة اعمار الكهرباء الطارئة - واشنطن، مجموعة البنك الدولي
- 32 - البنك الدولي: العراق - مشروع اعادة اعمار الكهرباء الطارئة - واشنطن، مجموعة البنك الدولي
- 34 - (صالح حسن عبد الله. التجربة اليابانية دراسة تاريخية في ثنائية التقليد التحديث -1959-1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012 ص 61)

قراءة في اقتصاد التنظيمات الإرهابية (داعش)

تحليل مصادر التمويل

كامل علاوي كاظم الفتلاوي

أستاذ متمرس

جامعة الكوفة/كلية الإدارة والاقتصاد

(المقدمة)

غلب على اقتصاد داعش تنوع مصادر الدخل الذي يحصل عليه، ومن مصادره بيع النفط عبر شركات تركية وكردية ورجال اعمال وسماسرة ومهربين ويشمل ذلك بيع الغاز الطبيعي الى الحكومة السورية وتهريب الآثار والغنائم والرسوم والضرائب والأتاوات والفدية من الاختطاف والابتزاز والتبرعات وأموال الزكاة والاتجار بالبشر، فضلاً عن مصادر التمويل الخارجية وقد ترتفع حصيلته الدخل المتأتي من مجال على حساب مصادر أخرى بحسب الظروف التي تحيط بالتنظيم سواءً الظروف الداخلية أم الظروف الخارجية، مثلاً انخفض اعتماد التنظيم على إيرادات النفط بعد القيام بالضربات الجوية على المناطق التي تحت سيطرته مما ازداد اعتماده على الضرائب والرسوم. لقد حصل التنظيم على ثروات جاهزة دون أن يخطط لها ولم يستخدمها في انتاج ثروات جديدة، مع العلم أنه كان يحصل على عوائد قبل استيلائه على مناطق في العراق على شكل أتاوات تدفع من قبل المقاولين العاملين مع الحكومة المركزية أم العاملين مع الامريكان وهي على شكل زكاة وقد تصل الى نسبة 25 في المائة وقد أعطوا هذا الاجراء مبرراً شرعياً هو التكفير عن الذنب من التعامل مع الحكومة المركزية أم التعامل مع الامريكان.

فقد تشكلت عملية الانتاج في المناطق التي استولى عليها داعش في حدود سيطرتها على الموارد التي تضمن بقائها عند مستوى الكفاف، أما مصادر التمويل التي تسير فيها أمورها فقد تركزت على الغنائم من الغزو، وهذا يعنى استمرار حالة الغزو والجهاد وانتزاع الفانض من خلال عملية الغزو بين القبائل البدوية والمجتمعات الحضرية ريفية أكانت أم مدنية. وأن توقفت يعني نضوب مصادر حياة التنظيم. واجه تنظيم داعش الارهابي منذ المراحل الأولى لتأسيسه بيئة شديدة التنافس والخطورة، وقد كانت القوات الحكومية والأمريكية تستهدف قادته، وكان ذلك ما يفرض عليه تحدي يرتبط بالحفاظ على سجلات إدارية ومالية شاملة، وفي ظل الخشية من وقوعها بيد القوات الأمنية

كان عليه ان يحتفظ بالحد الأدنى من تلك الوثائق، وأن يعمل القادة المهددون على اتلافها عند أول تهديد لهم. لذا لم تتمكن القوات الأمنية من العثور على الكثير من تلك الوثائق والسجلات، وبما يمكن من اجراء تحليل شامل للأوضاع المالية والإدارية له.

إن مشكلة التحليل الاقتصادي للتنظيم الإرهابي تتعلق بمدى توفر البيانات ومدى دقتها والموثوقية فيها.

نظرًا لأن الجماعة تفتقر إلى القوة العسكرية الكافية للحفاظ على السيطرة السيادية الكاملة بحكم الأمر الواقع على مواقع سيطرتها، فإنه غير قادرًا أو غير راغب في توفير الخدمات العامة أو ضمان ظروف أمنية مستقرة في مناطق سيطرته، نتيجة لذلك تم إفراغ الأسواق وتدهورت الزراعة، وكانت الحركة التجارية منخفضة.

إن البحث يركز على مصادر التمويل لتنظيم داعش الإرهابي الداخلية والخارجية، وكيفية تنظيم اموره المالية من خلال عدة فقرات تفصيلية لمصادر إيراداته. وكما تذكره المصادر والتقارير الدولية لكون لدينا مشكلة في قياس النشاط الاقتصادي داخل تنظيم داعش الإرهابي.

أولاً: حال الاقتصاد العراقي:

عصفت بالاقتصاد العراقي في عام 2014 صدمتان: الأولى تمثلت بتدهور أسعار النفط، فقد انخفض خام البصرة الخفيف من 105.8 دولار للبرميل الواحد في حزيران 2014 الى 24.73 دولار للبرميل في كانون الثاني 2016، وهذا أدى الى تدهور الإيرادات النفطية التي تعد المحرك الأساس للاقتصاد، وتمثلت الصدمة الثانية باحتلال تنظيم داعش الإرهابي لثلاث محافظات عراقية (نينوى، صلاح الدين، الانبار) وجزء من محافظة ديالى، وهاتان الصدمتان أو ما أطلق عليهما (الصدمة المزدوجة) أظهرتا هشاشة الاقتصاد العراقي، وعدم قدرته في مواجهة الصدمات،

جدول (1) هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة -2013 2017 بالأسعار الجارية (مليار دينار)

2017	2016	2015	2014	2013	الأنشطة الاقتصادية
6347.69 5	7629.377	8160.77	13128.62	7459.174	الزراعة والغابات والصيد
250.689 5	202.6695	65590.96	117358	86937.21	التعدين والمقالع
89065.0 6	61361.95	65194.04	116852.3	86435.89	النفط الخام
88664.8 1	60965.28	396.9223	505.6461	501.3262	الانواع الأخرى من التعدين
400.244 7	396.6746	4234.717	4999.234	2653.458	الصناعة التحويلية
4819.89 6	4118.519	5928.47	5846.956	1872.475	الكهرباء والماء
6486.40 6	6334.599	12514.77	19098.02	15251.87	البناء والتشييد
13408.9 4	19170.77	96429.68	160430.8	114174.2	مجموع الأنشطة السلعية
17579.9 1	17248.85	20800.7	19452.89	12675.53	النقل والاتصالات والخبز
2492.06 7	2531.948	21326.78	20931.62	14910.8	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه
23981.7 9	22683.25	2622.463	3116.108	12608.34	البنوك والتأمين
4007.54 3	1607.517	44749.94	43500.62	40194.67	مجموع الأنشطة التوزيعية
15183.0 7	14505.83	13793.77	17495.09	3018.624	ملكية دور السكن
19585.1 7	26074.55	41229.61	45836.27	9589.714	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
10854.5 3	11051.91	34798.83	39367.25	21314.52	الحكومة العامة
6853.76 4	6916.544	6430.776	6469.024	17354.83	الخدمات الشخصية
3623.39 7	4145.648	55023.38	63331.36	3959.696	مجموع الأنشطة الخدمية
221665. 7	203869.8	194681	266332.7	174990.2	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية

يشير الجدول (1) أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ 174990 مليار دينار سنة 2013 ارتفع الى 266333 مليار دينار سنة 2014، وذلك بسبب التحسن الذي طرأ على أسعار النفط في بداية السنة المذكورة ليعود بالانخفاض سنة 2015 بسبب آثار الصدمة المزدوجة، ليرتفع الى 221666 مليار دينار سنة 2017، وذلك للتحسن في أسعار النفط ومن ثم سيطرة العراق على المناطق التي احتلت من قبل داعش الإرهابي، وذلك في 10 تموز 2017. ويشير الجدول أن مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 50 في المائة عام 2013 الى 30 في المائة في سنة 2016، وذلك للأسباب المارة الذكر. وبشكل عام انخفضت القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بخاصة القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته من 4.26 في المائة عام 2013 الى 2.86 في المائة عام 2017.

جدول (2) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2013-2017

2017	2016	2015	2014	2013	الأنشطة الاقتصادية
2.86	3.74	4.19	4.93	4.26	الزراعة والغابات والصيد
40	29.9	33.49	43.87	49.39	النفط الخام
2.17	2.02	2.18	1.88	1.52	الصناعة التحويلية
2.93	3.11	3.05	2.2	1.07	الكهرباء والماء
6.05	9.4	6.43	7.17	8.72	البناء والتشييد
54.31	48.47	49.53	60.24	65.25	مجموع الأنشطة السلعية
6.85	7.12	22.99	16.33	22.97	مجموع الأنشطة التوزيعية
38.84	44.41	27.48	23.43	11.78	مجموع الأنشطة الخدمية
100	100	100	100	100	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (1).

جدول (3) ديون العراق الداخلية والخارجية (مليون دولار)

السنة	الدين الداخلي	الدين الخارجي	المجموع
2013	10.89	14.37	25.26
2014	16.63	15.67	32.30
2015	26.64	16.72	43.36
2016	39.21	12.82	52.03
2017	40.62	25.40	66.02

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي

وزارة المالية، دائرة الدين العام.

يشير الجدول (3) الى مديونية العراق الداخلية والخارجية والذي يوضح أن الدين العام الداخلي قد تضاعف ثلاث مرات ما بين 2013 و2017 والدين الداخلي أقل من مرتين، ويعود السبب في ذلك الى انهيار أسعار النفط والى ارتفاع تكاليف الحرب ضد التنظيمات الإرهابية.

جدول (4) الإيرادات والنفقات العامة والعجز/الفائض للمدة 2013-2017 (مليار دينار)

السنة	النفقات الفعلية	الإيرادات الفعلية	العجز/الفائض
2013	119127	113840	5287-
2014	83556	105266	21710
2015	70397	66470	3927-
2016	67067	54409	12658-
2017	75490	77422	1932

المصدر: السنوات 2013-2014، نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة 2010-2014، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، 2016، ص6. السنوات 2015-2017، وزارة المالية، الموقع الاحصائي.

يشير الجدول (4) الى حال الموازنة العامة في العراق للمدة 2013-2017 الى أن الموازنة العامة للدولة العراقي قد شكلت عجزاً في السنوات 2013، 2016، 2015، بسبب تكاليف الحرب وانخفاض الإيرادات النفطية وتوقف كثير من المشاريع خاصة في المناطق التي احتلت من قبل التنظيمات الإرهابية، وتجدر الإشارة اليه أن عام 2014 لم تقر به الموازنة العامة لأول مرة في تاريخ الدولة العراقية الحديثة.

إن تدهور أوضاع الموازنة العامة أدى الى تراجع قدرة الحكومة في توفير الخدمات العامة لكونها قامت بتوجيه اهتمامها الى مواجهة التنظيمات الإرهابية من خلال زيادة نفقات الامن والدفاع.

ثانياً: التنظيم الإرهابي (داعش): نظرة تاريخية موجزة

بدأت التنظيمات الإسلامية المتطرفة (الإرهابية) بالظهور بعد احتلال العراق في 2003 وكان أبرزها تنظيم «جماعة التوحيد والجهاد» بزعامة الإرهابي الأردني أبو مصعب الزرقاوي، والذي كانت له علاقة مع النظام المباد في العراق وحصل على تسهيلات منه⁽¹⁾، ويرتبط التنظيم مع تنظيم القاعدة الإرهابي، ويعلن صراحة عن العمليات التي يقوم بها، فقد أعلن التنظيم مسؤوليته عن تفجير السفارة الأردنية في بغداد وعن تفجير مقر الأمم المتحدة، وعن التفجير الإرهابي الذي حدث في النجف الأشرف وراح ضحيته السيد محمد باقر الحكيم⁽²⁾. وقد نجح الزرقاوي بضم العديد من التنظيمات الجهادية ففي 13 أيار (مايو) 2004 أنظم إلى تنظيمه الجماعة السلفية بقيادة أبو دجانه العراقي، فضلاً عن أنصار السنة وأنصار الإسلام وجيش محمد والجماعة السلفية وجند الشام والتكفير والهجرة⁽³⁾.

في كانون الأول (ديسمبر) 2005 تأسس ما يسمى مجلس شورى المجاهدين الذي يرأسه أبو عمر البغدادي، ويضم: تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وسرايا أنصار التوحيد، جيش الطائفة المنصورة، كتائب الأهوال، سرايا الجهاد الإسلامي، جيش أهل السنة والجماعة، وسرايا الغرباء. وفي 15 تشرين الأول (أكتوبر) 2006 أصبح تحت مسمى «دولة العراق الإسلامية» ودعا ممثل التحالف من أسماهم المجاهدين وعلماء العراق وشيوخ العشائر وعامة أهل السنة إلى بيعه من سماه أمير المؤمنين أبو عمر البغدادي. وأشار إلى أن الدولة الجديدة ستضم: بغداد، الأنبار، ديالى، كركوك، صلاح الدين، نينوى، وأجزاء من محافظتي بابل وواسط⁽⁴⁾.

(1) حامد البياتي، الإرهاب في العراق وخطورة انتقاله إلى دول المنطقة والعالم، مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي، بغداد 2005، ص 361.

(2) فؤاد حسين، الزرقاوي الجيل الثاني للقاعدة، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 287.

(3) جان شارك بريزار، أبو مصعب الزرقاوي 2006-1966، الوجه الآخر لتنظيم القاعدة، ترجمة هاله صلاح الدين لولو، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2006، ص 173-174.

(4) <http://www.aljazeera.net> 15/10/ 2006

ثم دعت الدولة ضباط الجيش العراقي السابق ممن يحملون رتب عسكرية مختلفة، تبدأ من رتبة ملازم إلى رتبة رائد، ووضعت شرطين لقبول الضابط في الجيش المذكور، أولها: حفظ ثلاثة أجزاء من القرآن الكريم، وثانيها: اجتياز امتحان في العقيدة الشرعية، ووعدت أن تؤمن الراتب المناسب الذي يكفل له حياة كريمة، وسكناً، ومركباً، أسوة بسائر المجاهدين.

وقسمت مناطق نفوذها إلى ولايات، وتضم كل ولاية من ولايات الدولة الإسلامية، أميراً للولاية، وهيئة شرعية، وعدة مكاتب لجباية الصدقات وتحصيل الزكاة، وهيئة قضاء شرعي، فضلاً عن الهيئة العسكرية التي تمثل المقاتلين والقيادات العسكرية المختلفة، التي تقوم بمهمة حفظ الأمن والدفاع عن المتواجدين بالمنطقة، ويتم اختيارهم بحسب الكفاءة، وبعد كافي من المعرفة الشرعية المتعلقة بطبيعة عملهم.

وخلال شهر آذار (مارس) 2006 تفاقمت الخلافات بين المجلس والعشائر والجماعات المسلحة العراقية التي رفضت الانصياع لدولة المجلس ورفضت تبني منهجه في القتال. ثم توالى الضربات الموجعة التي تلقاها التنظيم حتى تراجع دوره بعد عام 2008، ومقتل قياداته الميدانية، وفي مقدمتهم أبو عمر البغدادي الذي قتل في نيسان (ابريل) 2010، إلا أن التنظيم أعلن في وقت لاحق عن مبايعة أبو بكر البغدادي خلفاً لأبي عمر.

من الواضح ان داعش هي نتاج تطور القاعدة وانشقاقاتها التي سيطرت على المشهد الإرهابي خلال المدة 2004-2006، ومع إعلانها واجه التنظيم ضربات قوية من القوات العراقية والأمريكية، وطرد من كثير من مناطق العراق، وخلال المدة 2006-2009 تقلص نشاط التنظيم الإرهابي كثيراً. مع تزايد الضغط العسكري عليه بما أجبره على تحويل قاعدته من الأنبار الى الشمال والشرق وبتجاه الموصل بالذات، الا ان التنظيم حافظ على نواة قوية في الموصل «تشبه عصابة عيفة قاسية تمارس الجريمة المنظمة بصورة عيفة لا هوادة فيها»⁽⁵⁾ وكان ينظم بنيته الداخلية، وتأسيس شبكة عابرة للحدود مستفيداً من الحرب السورية تحت اسم «جبهة النصرة»، ومن ثم أعلن عن وجوده في سوريا في نيسان (ابريل) 2013.

(5) ((باتريك بي جونسون وآخرون، أسس تنظيم الدولة الإسلامية: الإدارة، والمال، والإرهاب في العراق من عام 2005-2010، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016، ص 2.

وفي نيسان (ابريل) 2013 تمكن التنظيم من توسيع عملياته لتشمل سوريا، فغيرت اسمها إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، وفي تموز (يوليو) 2013 نفذت عملية تحرير سجناء سجن الفلوجة وعددهم 500 بينهم عدد من قادة تنظيم القاعدة. واتجه التنظيم بعد ذلك إلى تصفية منافسيه في سوريا، ثم سيطرت بهدوء على الفلوجة أواخر ذلك العام. وفي آذار (مارس) 2014 عززت سيطرتها على الرقة التي أعدتها بمثابة عاصمة للتنظيم والدولة المفترضة.

ولعل الحدث الأبرز في مسيرة التنظيم هو نجاحه في السيطرة على الموصل في 12 حزيران (يونيو) 2014، ثم أجزاء واسعة من صلاح الدين فالأنبار وديالى، فضلا عن سيطرته على الرقة وبعض أجزاء سوريا، وبهذا أصبح التنظيم يسيطر عملياً على أكثر من 40 في المائة من أراضي العراق، ومن ثم إعلان زعيمه أبو بكر البغدادي تنصيب نفسه خليفة للمسلمين وطلب من الجميع مبايعته. وعلى ما يبدو أن التنظيم قد نجح في تأسيس بنية إدارية في المناطق التي يسيطر عليها تشمل حفظ الأمن والحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فضلا عن بنية مالية عامة لجمع عوائد تهريب النفط وتهريب الآثار والضرائب التي يتم جنيها من الحدود فضلاً عن الإتاوات التي تؤخذ من الأغنياء والتجار، وطبعاً من عوائد بيع غنائم الحرب التي يحصل عليها التنظيم، ويتولى إدارة هذه البنية مقربون من أبي بكر البغدادي نفسه.

يستمد التنظيم كغيره من التنظيمات الإرهابية أفراداً من جنسيات متنوعة، وعلى الرغم من عدم وجود تقدير لحجم مقاتلي التنظيم، إلا أن التقديرات الشائعة تصل بالعدد من 9 آلاف إلى حوالي 200 ألف شخص في أوج صعود التنظيم. وطبقاً للمتحدث باسم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فإن التنظيم يضم ما بين 31500-20000 مقاتل، وأن حوالي 15 ألف مقاتل من 80 جنسية مختلفة، بمن فيهم حوالي 2000 من دول غربية انتقلوا إلى سوريا، وبخاصة بعد الحرب في سوريا عام 2011⁽⁶⁾.

(6) ((المصدر السابق نفسه، ص xxii))

جدول (5) الحوادث الإرهابية والضحايا والعمليات الانتحارية في العراق (2003-2018)

السنة	عدد العمليات	العمليات الانتحارية	عدد الشهداء	عدد الجرحى	مجموع الضحايا
2003	91	20	391	1441	1832
2004	313	73	2171	4212	6383
2005	598	166	3384	6067	9451
2006	825	98	4616	8263	12879
2007	1038	208	6667	13283	19950
2008	1054	106	2864	6709	9573
2009	1056	56	2585	9389	11974
2010	1073	50	2074	6917	8991
2011	1183	46	1870	5041	6911
2012	1389	69	2686	6995	9681
2013	2672	273	7041	15710	22751
2014	3656	307	13965	16804	30769
2015	2369	345	8885	13326	22211
2016	2633	454	12207	14288	26495
2017	1755	330	6476	4916	11392
المجموع	21705	2601	77882	133361	211243

المصدر: محتسب من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات قاعدة الإرهاب العالمية

http://apps.start.umd.edu/gtd/downloads/dataset/globalterrorismdb_0718dist.xlsx

اليات التمويل

واجه تنظيم الدولة منذ المراحل الأولى لتأسيسه بيئة شديدة التنافس والخطورة، وقد كانت القوات الحكومية والأمريكية تستهدف قاداته، وكان ذلك ما يفرض عليه تحدي يرتبط بالحفاظ على سجلات إدارية ومالية شاملة، وفي ظل الخشية من وقوعها بيد القوات الأمنية كان عليه ان يحتفظ بالحد الأدنى من تلك الوثائق، وأن يعمل القادة المهددون على اتلافها عند أول تهديد لهم. لذا لم تتمكن القوات الأمنية من العثور على الكثير من تلك الوثائق والسجلات، وبما يمكن من اجراء تحليل شامل للأوضاع المالية والإدارية له.

طبقا لبعض المصادر فإن التنظيم كان يدفع لأعضائه العراقيين في الانبار ما بين 2005-2006 وفي الموصل 2008 رواتب شهرية تبلغ في المتوسط حوالي 200 دولارا، تشمل راتباً للمقاتل يبلغ 65 دولارا، و 43 دولارا لكل زوجة، و 22 دولار لكل طفل في الاسرة⁽⁷⁾.

(7) باتريك بي جونسون وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص xxiv

وكان التنظيم يحصل على أمواله من مصادر متنوعة، تشمل تهريب النفط لحسابه، وبيع السلع المسروقة، والابتزاز وبيع الآثار والفدية نتيجة الخطف، فضلاً عن ما كان يجمعه عنوة من السكان. لكن في أثناء ذلك تعارضت مصالح التنظيم مع مصالح العشائر التي كانت تسيطر على التجارة والتهريب في مناطق الأنبار بالذات، لكن التنظيم نجح في فرض نوع من السيطرة على ديارى وصلاح الدين، وبخاصة في عام 2006، وبدأ بتحويل الموارد والمقاتلين اليهما، ووفرت صلاح الدين بالذات مكاناً مثالياً للتنظيم مستفيداً من أجواء الاستياء ضد الحكومة، والتعبئة الطائفية التي اعتمدها فتمكن من تحقيق مكاسب مهمة فيها وصلت ذروتها مع تفجير ضريح الامامين العسكريين في شباط (فبراير) 2006.

ثالثاً: مصادر تمويل داعش

يصنف تنظيم داعش الإرهابي على أنه أكثر التنظيمات ثراءً في العالم، فقد تجاوزت ثروته على وفق بعض التقارير الاستخباراتية الأمريكية ملياري دولار⁽⁸⁾. وكشفت الوثائق التي تركها التنظيم الكيفية التي كان يمول بها عملياته، ففي المرحلة ما يسمى «دولة العراق الإسلامية» كان التنظيم في مدينة سنجار يعتمد بشكل أساسي على تبرعات المقاتلين الأجانب الملتحقين به، ثم على التحويلات الداخلية من المناطق الأخرى الخاضعة لسيطرته، وأيضاً الأموال التي يحصل عليها من السكان، فضلاً عن الأموال التي يجمعها. فيما كشفت وثائق أخرى، أن المحافظات الأخرى كانت توزع فيها الإيرادات على نحو مختلف، وبهذا كان التنظيم يتكيف بحسب الموارد المتاحة له⁽⁹⁾. بحسب تقرير المركز الدولي للدراسات التطرف والعنف السياسي فإن هناك ست موارد محتملة لتمويل «الدولة» الداعشية وهي⁽¹⁰⁾:

(8) المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، داعش: نشأتها.. استراتيجياتها في وسائل الاعلام ومراكز الدراسات، بدون تاريخ، ص 23

(9) محمد العبيدي، وآخرون، الجماعة التي تسمى نفسها دولة: فهم تطور تنظيم الدولة الإسلامية وتحدياته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2015، ص 72

(10) Caliphate in Decline: An Estimate of Islamic State's Financial Fortunes, The International Centre for the Study of Radicalisation (ICSR), (<http://icsr.info/wp-content/uploads/2017/02/ICSR-Report-Caliphate-in-Decline-An-Estimate-of-Islamic-States-Financial-Fortunes.pdf>)

1 - الموارد المتأتية من الضرائب والرسوم

أذ يقوم التنظيم بتحصيل الضرائب من السكان الخاضعين لسيطرته. كما يفرض رسوماً على خدمات معينة، فضلاً عن الرسوم المفروضة على التجارة التي تمر عبر أراضيها⁽¹¹⁾. وقد قام التنظيم منذ الأيام الأولى لسيطرته بفرض مبالغ معينة على أصحاب الدور والمحلات التجارية، والتي تدفع لديوان الزكاة والصدقات⁽¹²⁾، والجزية التي تفرض على غير المسلمين، وضرائب شهرية أخرى فرضت على المؤسسات المحلية والتي قدرت عوائدها بحوالي 8 ملايين دولار⁽¹³⁾. وصادر التنظيم ممتلكات الفارين؛ هاجم البنوك وسرق المال والذهب وأغراض ثمينة أخرى. كما هدم المساجد، الأضرحة، الكنائس، التماثيل، القبور، وغيرها من المواقع الدينية والأثرية في كل المناطق التي سيطر عليها، ونهب أعمالاً ثقافية قيمة لتمويل عملياته. هذه الأعمال هي جرائم حرب⁽¹⁴⁾. وتقدر هذه الإيرادات من الزكاة والمبالغ المستقاة من الضريبة في مدينة الموصل، عقب الاستيلاء عليها في صيف 2014، بحوالي 300-400 مليون دولار من الضرائب في عام 2014. وعلى الرغم من خسارة التنظيم الأراضي على مدار ذلك العام، إلا أن دخله الضريبي ارتفع إلى 400-800 مليون دولار في عام 2015، حيث قامت المجموعة بتوحيد واستغلال سيطرتها على المراكز السكانية الرئيسية في العراق. إن خسارة هذه المدن -إلى جانب نقاط عبور رئيسة في سوريا مثل جرابلس- تعني أن إيرادات الضرائب في عام 2016 انخفضت إلى 200 - 400 مليون دولار⁽¹⁵⁾. وتقدر وزارة الخزانة الأمريكية الضرائب من القطاع الخاص في المناطق الخاضعة للتنظيم بحوالي 350 مليون دولار⁽¹⁶⁾.

⁽¹¹⁾ Ibid.

⁽¹²⁾ نجلاء مكاوي، محمد محمود السيد وهيتم سمير، داعش تنظيم الدولة: دراسة تحليلية في البنية الخطاب، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، 2016، ص 42

⁽¹³⁾ المصدر السابق نفسه، ص 47

⁽¹⁴⁾ هيومن رايتس ووش، عدالة منقوصة: المحاسبة على جرائم "داعش" في العراق، ديسمبر/كانون الأول 2017، ص 10-11.

⁽¹⁵⁾ Stefan Heibner Peter R. Neumann John Holland, op. cit.

⁽¹⁶⁾ Eric Robinson and Other, When the Islamic State Comes to Town, The Economic Impact of Islamic State Governance in Iraq and Syria, Rand Corporation, 2017, P.11

2 - الموارد الطبيعية

يستغل التنظيم الموارد الطبيعية داخل الأراضي التي يسيطر عليها، وخاصة النفط. هناك حاجة إلى أغلب النفط للاستهلاك المحلي، ولكن يبدو أن البعض منه يباع أو يتم تهريبه إلى الأراضي المجاورة. وفي عام 2014، كانت إيرادات النفط تتراوح بين 150 450- مليون دولار⁽¹⁷⁾. وقد أدى استمرار استغلالهم للآبار العراقية خلال عام 2015 إلى زيادة تلك الإيرادات إلى ما بين 435-550 مليون دولار. ومع ذلك، منذ إطلاق العملية في العراق وسوريا في تشرين الأول (أكتوبر) 2015، والتي استهدفت السلسلة الكاملة لاستخراج النفط من المصافي إلى شاحنات الصهاريج، انخفضت الإيرادات بشكل ملحوظ. أدى هذا إلى فقدان السيطرة على أسواق النفط الرئيسية في شمال سوريا وغرب العراق، إلى انخفاض عوائد التنظيم من النفط الخام إلى ما بين 200-250 مليون دولار لعام 2016⁽¹⁸⁾.

وقد رت ما تسمى «الحكومة السورية المؤقتة» أن التنظيم نجح بالسيطرة على أكثر من 80 في المائة من حقول النفط السورية، والتي أصبح ينتج منها حوالي 80000 برميل يوميا، بعوائد يومية تقدر ما بين 850-1650 ألف دولار. وفي العراق سيطر التنظيم على حقول نفط عين زالة وحقول جنوب الموصل وحقول نفط عجيل في صلاح الدين، ومصفى ببجي، وكان يبيع حوالي 23 ألف برميل يوميا لتجار يهربون النفط عبر الحويجة والموصل إلى سوريا، توفر له حوالي 180 ألف دولار يوميا⁽¹⁹⁾. قدر الخبراء أن إجمالي إنتاج النفط من سوريا والعراق قدر ما بين 70-100 ألف برميل يوميا وبحسب الفايننشال تايمز يتراوح ما بين 35-40 ألف برميل في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 في سوريا التي يتحكم التنظيم بـ (253) بئر منها (161) بئر نشط⁽²⁰⁾.

(17) كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، الاقتصاد العراقي: تأثير داعش، الجزء الثاني، تحت الطبع، ص 58.

(18) Ibid

(19) نجلاء مكاي، محمد محمود السيد وهيثم سمير، مصدر سبق ذكره، ص 46-45.

(20) European Parliament, IN-Depth Analysis, The Financing of the Islamic State in Iraq and Syria (ISIS), 2017, p10

وقد عمل التنظيم على فرض ضرائب على النفط من استخراجه وحتى تكريره وبيعه كمنتجات للاستهلاك المباشر، وقدرت الإيرادات المتحققة من ذلك ما بين (250-350) مليون دولار في نهاية الربع الأول من عام 2016⁽²¹⁾، بعد أن قدر ما يحصل عليه التنظيم من مبيعات النفط 500 مليون دولار.

لقد حصل داعش على 1.3 مليون دولار يومياً من عمليات تهريب النفط ومن فدية الاختطاف والممارسات غير الشرعية، وتجاوز ما يحصل عليه التنظيم مليون دولار يومياً وبعض الاوقات تجاوزت 3 ملايين دولار يومياً، واستمر الحال هكذا الى نيسان (ابريل) 2016⁽²²⁾. ولم تقتصر إيرادات داعش على النفط بل سيطر على عدد من الآبار المنتجة للغاز الطبيعي، وزادت عدد الحقول النفطية بعد سيطرة التنظيم على مدينة «تدمر» الأثرية، لكون تمثل هذه المنطقة نصف انتاج سوريا من الغاز الطبيعي، وهذا ما سمح لداعش أن يعوض ما فقده من حقول بعد تحرير القوات العراقية لمحافظة صلاح الدين. لقد سيطر داعش على حوالي عشر حقول غاز في عام 2015. تقدر العوائد من حقول الغاز 489 مليون دولار عام 2014 انخفضت الى 350 مليون دولار في عام 2015⁽²³⁾.

3 - الاختطاف

يوفر الاختطاف مبالغ كبيرة وكانت أبرز الحالات تتضمن اختطاف صحفيين غربيين⁽²⁴⁾، ولكن تطورت عمليات الاختطاف لتشمل السكان المحليين في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم الارهابي. وطبقا لتقديرات عام 2014 فإنها تتراوح ما بين 20-40 مليون دولار. وقدرت وزارة الخزانة الامريكية أن ما حصلت عيله داعش من عمليات الاختطاف يتراوح بين (20-45) مليون دولار امريكي عام 2015⁽²⁵⁾. وخلال عام 2016 حقق التنظيم بعض الإيرادات من الاختطاف، بما في ذلك 230 من المسيحيين تم إطلاق سراحهم في عام 2016. وتتراوح أغلب ارقام هذه السنة بين 10-30 مليون دولار⁽²⁶⁾.

(21) صحيفة وول ستريت جورنال ، 24 نيسان /أبريل 2016.

(22) باتريك بن جونسون وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 255.

(23) Center for the Analysis Terrorism, ISIS Financing in 2015, May 2016, P.12

(24) European Parliament , IN-Depth Analysis, The Financing of the Islamic State in Iraq and Syria (ISIS), 2017, p.4

(25) كولن ب . كلارك، وآخرون، السيناريوهات المالية المستقبلية للدولة الإسلامية في العراق والشام، مؤسسة راند، 2017، ص26.

(26) Stefan Heibner Peter R. Neumann John Holland, op. Cit

ومنذ أن استخدم التنظيم الاختطاف كوسيلة للتمويل، لجأت داعش إلى الخطف والفدية لتمويل عملياتها، مستهدفة رجال الأعمال والسياسيين والشخصيات الدينية والأجانب. ففي عام 2014، حقق التنظيم إيراد يقدر 120 مليون دولار. إلا أن هذا الرقم انخفض في عام 2015، ويعود ذلك بشكل ملحوظ إلى رحيل غالبية الأجانب، الذين أصبحوا «هدفًا» سهلاً. وبشكل أكثر تحديداً، اختطف داعش أكثر من 200 مسيحي آشوري في محافظة الحسكة السورية في أوائل عام 2015 واستبدلهم مؤخراً مقابل فدية بلغت عدة ملايين من الدولارات. كما اختطفت المجموعة العديد من الإيزيديين، وأطلقت سراحهم بمبالغ تصل إلى 4000 دولار⁽²⁷⁾.

4 - بيع الآثار

حصل التنظيم على إيرادات من بيع الآثار التي استولى عليها بخاصة عندما احتل الموصل، وشكل الاتجار بالآثار مصدراً مهماً لتمويل داعش. في أوائل عام 2015، سيطرت التنظيم فعلياً على 2500 موقع أثري في العراق (أي خمس المواقع العراقية) و 4500 في سوريا، من بين أغنى المواقع الأثرية في العالم؛ وأبرزها، وفي أيار (مايو) 2015، استولت المجموعة على مدينة تدمر القديمة، وهي كنز أثري. ويدرك التنظيم الإرهابي تماماً القيمة التجارية لمختلف المواقع الأثرية الموجودة في المناطق التي احتلها، وأنشأت مكتباً مسؤولاً عن التنقيب، ومن ثم «تقنين» النهب الهائل والمنهجي للمواقع الأثرية بطريقتين مختلفتين: إما من خلال توفير تراخيص تمكّن من التصريح للمتاجرين للقيام بأعمال التنقيب والبيع للكنوز والآثار المكتشفة، خاضعة للضرائب بنسبة 20 - 50 في المائة؛ أو قيام التنظيم نفسه بعمليات الاستكشاف وبيع الآثار المكتشفة، مما أدى إلى زيادة الأرباح. وقد كانت الطريقة الثانية مفضلة بسبب الضربات الجوية للتحالف التي تسببت في خسارة للتنظيم. ومن ثم فإن تهريب الآثار زاد من تنوع مصادر تمويل داعش⁽²⁸⁾. تقدر وزارة الخزانة الأمريكية أن التنظيم الإرهابي يحصل شهرياً على حوالي 5 ملايين دولار⁽²⁹⁾. طلبت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من الدول الخليجية بضرورة تحسين وسائل منع تدفق هذه الأموال إلى التنظيم⁽³⁰⁾.

Hayder al-khoei, and other , After ISIS :How to win the Peace in Iraq and Libya ,European Council of Foreign relations, London, ⁽²⁷⁾ 2017,p.18-19

Hayder al-khoei, and other, op. cit., p19 ⁽²⁸⁾

DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES, POLICY DEPARTMENT, IN-DEPTH ANALYSIS: The financing ⁽²⁹⁾ 'of the 'Islamic State in Iraq and Syria (ISIS), European Union, 2017, p.17 ([http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/603835/EXPO_IDA\(2017\)603835_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/603835/EXPO_IDA(2017)603835_EN.pdf))

⁽³⁰⁾ محمد العبيدي، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 78

وطبقاً للتقارير الأمريكية فإن قطر والكويت والإمارات شكلت أكبر مصادر التمويل الجماعات المسلحة. ويقوم الجهاديون بجمع التبرعات في موسم الحج بالسعودية، ثم ينشئون شركات لتبييض الأموال. ويأتي بعض الحجاج محملاً بمبالغ كبيرة للتبرع بها للجهاديين، فيما توفر بعض الجمعيات الخيرية بتوفير المزيد من الأموال للجماعات الإرهابية⁽³¹⁾. وبحسب تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية في حزيران (يونيو) 2014 فإن هناك عدداً كبيراً من الشخصيات والأثرياء التي مولت التنظيم في كل من العراق وسوريا بينهم: 28 سعودياً، 12 عراقياً، 5 كويتيين، فضلاً عن عدد آخر من قطر والإمارات والبحرين⁽³²⁾. ويطلب مؤيدو داعش في بعض الحالات الأموال بعملة افتراضية مثل البتكوين⁽³³⁾ Bitcoin، واستخدام تلك العملات في شراء السلع والخدمات، وقد أصبح هذا الاجراء لا يشكل تهديدا في تمويل الارهاب لكنه يتطلب مراقبة دقيقة لاحتمال أن يستخدمه داعش على الرغم من أنه يفتقر الى التنظيم والاشراف على هذه العملية⁽³⁴⁾.

(31) عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور-التوحش-المستقبل، دار الساقي، بيروت، 2015، ص 137.

(32) حسن أبو هنية ومحمد أبو الرمان، تنظيم الدولة الإسلامية: الازمة السنية والصراع على الجهادية العالمية، مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب عمان)، عمان، 2015، ص 259.

(33) البتكوين هي عملة رقمية ونظام دفع عالمي يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو والجنبة الاسترليني، لكن مع وجود فوارق أساسية مع تلك العملات، من أبرزها أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود مادي لها. وهي أول عملة رقمية لامركزية - فهي نظام يعمل دون مستودع مركزي أو مدير واحد، أي أنها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود بنك مركزي يقف خلفها. اخترعت البتكوين من قبل شخص غير معروف أو مجموعة من الناس عرف باسم ساتوشي ناكاموتو وأصدر كبرنامج مفتوح المصدر في عام 2009. يتم إنشاء البتكوين كمكافأة لعملية تعرف باسم التعدين. ويمكن استبدالها بعملة ومنتجات وخدمات أخرى. واعتباراً من فبراير 2015، فقد اعتمد أكثر من 100,000 تاجر وبائع البتكوين كعملة للدفع. وتشير تقديرات البحوث التي تنتجها جامعة كامبريدج إلى أنه في عام 2017، هناك ما بين 2.9 إلى 5.8 مليون مستخدم يستعمل محفظة لعملة رقمية، أغلبهم يستخدمون البتكوين. ويصل سعر صرفها إلى ما بين 7-11 ألف دولار.

(34) National Terrorist Financing, op. cit. P.3.

يتعلق النشاط المالي لداعش في الولايات المتحدة الانفاق على السفر من قبل المقاتلين الراغبين بالانضمام له أو الى التنظيمات الارهابية الاخرى، فعلى سبيل المثال اتهمت الولايات المتحدة شخصاً يقدم دعماً مالياً الى داعش وجبهة النصرة وذلك تمويل سفرهم للقتال ضمن صفوف داعش في العراق وسوريا. وسبق وأن اتهمت الولايات المتحدة في عام 2015 اشخاص قدموا الدعم للإرهابيين الذين سينضمون الى داعش بمنح كل واحد منهم 1600 دولار. وعلى الرغم من أن الاموال التي يتم ارسالها الى داعش هي أموال من مصادر مشروعة أو من المدخرات الشخصية الا أنهم شاركوا بأعمال احتيال لجمع الأموال. ففي تشرين الاول (نوفمبر) 2016 ادين ثلاثة اشخاص بالاحتيال بغية توفير الاموال الى داعش وقام أحد الاشخاص بسحب 1000 دولار لشراء تذاكر طيران لكل من يريد السفر الى داعش. وفي شباط (فبراير) 2015 اعتقلت السلطات الامريكية ستة اشخاص كانوا يجمعون الاموال عبر التعاملات المصرفية وغير المصرفية من المتعاطفين مع داعش في الولايات المتحدة. وفي حالة أخرى أن شخصاً متهماً في تموز (يوليو) 2016 أرسل أموالاً عبر خدمة تحويل الكترونية الى شخص يعتقد انه يجمع الاموال الى داعش لشراء الاسلحة والاعادة. ومن مصادر التمويل الاخرى هو ما يحصل عيه التنظيم من التجار والاثرياء في منطقة الخليج العربي. ويمكن تتبع التمويل الخارجي من الدول الآتية⁽³⁵⁾:

قطر: إن سياسة قطر تسعى الى تحقيق هدفين: الاول تعزيز تأثير قطر في المستوى العالمي، والثاني: تأمين سلامة الاسرة الحاكمة. ولتحقيق هذين الهدفين قامت قطر بتمويل مختلف الجماعات الاسلامية الإرهابية المتطرفة في الخارج، وتعزيز مكانة قطر الخارجية نابع من حماس أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني والامير الحالي الامير تميم بن حمد. وتتمتع قطر -على حد تعبير البعض- بعلاقات جيدة مع حركة حماس وحزب الله اللبناني وطالبان وهؤلاء تصنفهم الولايات المتحدة على انها منظمات إرهابية. ومن الجدير بالذكر أن أحد أفراد الاسرة الحاكمة في قطر (عبد الكريم آل ثاني) رتب جواز سفر ومأوى آمن لـ«أبي مصعب الزرقاوي» وشبكته والذي يعد الاصل في ظهور داعش، وتنفي الحكومة القطرية باستمرار أي علاقة لها مع تنظيم داعش.

(35) كامل علاوي كاظم القتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، مصدر سابق ، ص 56-53.

وبحسب وزارة الخزانة الامريكية فإن بعض الممولين القطريين انضموا مؤخراً الى تنظيم داعش مما عزز من دور التنظيم بخاصة عندما تمكن الاثرياء القطريين من تمويل التنظيم من خلال جمع التبرعات واستغلال الثغرات في نظام الرقابة على غسيل الاموال وتمويل الإرهاب القطري. وعلى سبيل المثال ذكرت الوزارة أعلاه أن (عبد الرحمن النعيمي) عمل كوسيط بين الممولين القطريين وزعماء داعش، وقد أشرف النعيمي على تحويل 2 مليون دولار على الأقل شهرياً الى داعش. وقد أدرجت الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي «النعيمي» في القائمة السوداء، لكنه لا يزال طليقاً في قطر بسبب صلاته الوثيقة مع الاسرة الحاكمة في قطر.

وصرح «ديفيد كوهين» وكيل وزارة الخارجية الامريكية بأن قطر متساهلة في الحد من تمويل الارهاب وأنها ساعدت في نشاط المتطرفين في سوريا والعراق، وهذا ما حدا بأمر قطر الى اصدار قانون جديد ينص على وكالة جديدة مخولة في تنظيم الجمعيات الخيرية وتدقيق الاموال أو قبول التبرعات⁽³⁶⁾.

المملكة العربية السعودية: على الرغم من مشاركة السعودية في نشاط مكافحة الارهاب الا انها لم تحد من مصادر تمويل داعش فعلياً أو انها سعت الى مواجهته ايدلوجياً. ويعتقد أغلب المراقبين أن السعودية تمول داعش من المصادر الخارجية لأسباب سياسية واستراتيجية الا انها تقاتلهم في الداخل.

ويرى رئيس جهاز المخابرات البريطانية (M16) السابق ريتشارد ديرلوف بأن السعودية تدعم داعش بطريقة أو بأخرى من أجل نشر الوهابية واحتواء الشيعة. وكان الامير السعودي «بندر بن سلطان» قد صرح قبل هجوم 11 أيلول (سبتمبر) 2001 بقليل الى ريتشارد حرقياً (الله يساعد الشيعة) كما اعترف «زكريا موسوي» أحد منفذي هجوم أيلول (سبتمبر) في شهادته بأن أفراد العائلة المالكة السعودية قد مولوا تنظيم القاعدة قبل الهجوم⁽³⁷⁾.

(36) المصدر السابق ص 54.

(37) Ibid, P.30 المصدر السابق ص 55.

وبطبيعة الحال فإن السعودية تنفي أي علاقة لها مع داعش ولم تدعمه بأي شكل من الأشكال، وقد يكون من الصحيح أنها لا تدعم داعش بشكل مباشر إلا أنها فشلت في وقف التبرعات الخاصة إلى داعش، ويبدو أن السعودية قلقة من تداعيات تمويل داعش من قبل مواطنيها عليها وعلى أنظمة الحكم في مجلس التعاون الخليجي، فقد وقعت هجمات في السعودية بعد عودة بعض السعوديين من أفغانستان وهذا ما شجعها على تبني وجهة نظر مناهضة للإرهاب⁽³⁸⁾.

ولهذا صنفت السعودية داعش كمنظمة إرهابية، وتبرعت بمبلغ 100 مليون دولار لجدول أعمال الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وأعلنت بأن داعش العدو الأول لها، وعملت على مراقبة القطاع الحكومي الرسمي لمنع التحويلات إلى داعش.

الكويت: اعتادت الكويت بأن يكون موقفها متساهلاً للغاية اتجاه داعش، ويعد «اتحاد العلماء الكويتي» إحدى التنظيمات «الخيرية» التي تجمع التبرعات لداعش فقد نفذت العديد من حملات جمع التبرعات مثل حملة الكويت الكبرى، وجمعت من خلالها ملايين الدولارات استخدمت في شراء المتفجرات والذخائر ودعم المقاتلين. وعملت هذه الجمعية على تقاسم الأرباح التي تحصل عليها من جمعها للتبرعات واستغلالها بين داعش وجبهة النصرة حتى قام «شافي العجمي» أحد أعضاء جامعة الملك سعود بالتغريد بأن الأموال تستخدم لشراء ما هو ضروري لتدمير الشيعة. ويتميز موقف الحكومة الكويتية بالتساهل مع ممالي الإرهاب، ولم تفعل ما يكفي لمواجهة التبرعات الخاصة بسبب التراخي في قوانين التمويل، فضلاً عن حرية تكوين الجمعيات الخيرية والتعبير عن الفكر. وقد أدرك عدد من حكام الخليج بأنهم يمكن أن يستخدموا الإرهابيين لتحقيق مصالحهم إلا أن الإرهابيين عملوا لمصالحهم الخاصة.

6 - النهب والمصادرات والغرامات

عند الاستيلاء على أراضي جديدة، فضلاً عن أن داعش تحصل على دخل كبير من نهب البنوك والمتاجر، فضلاً عن مصادرة ممتلكات الأفراد الذين فروا أو ينتمون إلى الأقليات. كما يفرض مجموعة واسعة من الغرامات. ويقدر ما حصل عليه التنظيم بين 500 مليون دولار إلى مليار دولار من عمليات النهب، خاصة في الموصل، التي استحوذت عليها بالكامل في حزيران (يونيو) من عام 2015. وقد انخفض هذا النوع من الإيرادات إلى ما بين 200-300 مليون في عام 2015 و -110 190 مليون دولار في عام 2016⁽³⁹⁾.

(38) المصدر السابق ص 56.

(39) Stefan Heibner Peter R. Neumann John Holland, op. cit

وقدّرت نسبة الإيرادات المتحققة من الابتزاز على الأعمال التجارية ما بين (20-2.5) في المائة من إجمالي الإيرادات، فضلاً عن قيام التنظيم الإرهابي بالحصول على الأموال بطرق مختلفة. واستخدمت فرائض دينية «كالزكاة» و «الجزية» لكسب المال، كما ابتدع التنظيم آليات أخرى للحصول على الأموال⁽⁴⁰⁾. ويفرض تنظيم داعش الضريبة على النشاط الاقتصادي من خلال ابتزاز حوالي ثمانية ملايين شخص يعيشون تحت أمرته في ذروة توسعه، وحتى تؤخذ الضريبة الصفة الشرعية فإنه يتم جبايتها تحت باب «الزكاة» والمحددة بنسبة 2.5 في المائة من رأس مال الشركات ومنتجات السلع والخدمات والأرباح الناتجة من بيع الماشية والمشاريع التجارية. وعلى وفق بعثة اليونامي في العراق قدر هذا الإيراد بحوالي 900 مليون دولار في السنة منها 10 في المائة عن طريق الابتزاز بحجة أن التنظيم بحالة حرب ويحتاج الأموال لتمويل مجهوده الحربي⁽⁴¹⁾.

وفي تقدير آخر فإن الدخل المتحقق في مدينة الموصل وحدها من الضرائب يعد الأكبر ويقدر ما بين 300-400 مليون دولار عام 2014. وعلى الرغم من فقدان التنظيم إلى بعض الأراضي في عام 2015 إلا أن إيراداته من الضريبة قد ارتفعت إلى ما بين 400-800 مليون دولار، إلا أن إيرادات الضرائب انخفضت بسبب فقدان بعض مناطق العبور في عام 2016 إلى 200 مليون دولار⁽⁴²⁾. ومن مصادر التمويل الأخرى هو ابتزاز العاملين في القطاع الزراعي وكان التنظيم يبتز الناس تحت مسمى «الزكاة» من الفلاحين بأخذ نسبة من الحنطة والشعير، فضلاً عن الاستيلاء على المكنات والآلات والمعدات الزراعية واستخدامها من قبل التنظيم للحصول على الإيراد ومن ثم أعادتها إلى أصحابها. وسيطر التنظيم أيضاً على تسعير السلع الزراعية ووسائل الإنتاج من خلال استلام المنتجات الزراعية و تخزينها ومن ثم توزيعها⁽⁴³⁾.

7 - الاتجار بالبشر

أقام التنظيم سوق نخاسة لمدة عشرة أيام في الموصل في أيلول (سبتمبر) 2014⁽⁴⁴⁾، بيعت فيه حوالي 500 امرأة اختطفهن التنظيم من أيزيدي سنجار⁽⁴⁵⁾.

⁽⁴⁰⁾ U.S. Today, 4 March, 2016

⁽⁴¹⁾ European Parliament, IN-Depth Analysis, The Financing of the Islamic State in Iraq and Syria (ISIS), 2017, p.10

⁽⁴²⁾ Stefan HeiBner and other op. cit, P.7

⁽⁴³⁾ FATF Report, Financing of the Terrorist Organization Islamic State in Iraq and the Levant, February, 2015, p.15

⁽⁴⁴⁾ عبد الباري عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 33

⁽⁴⁵⁾ المصدر السابق نفسه، ص 38

ويشير البعض الى وجود لقائمة بأسعار النساء والأطفال في تلك السوق، اذ ان سعر طفل أو طفلة ما بين سنة واحدة و9 سنوات يبلغ 165 دولارا، والفتيات تحت العشرين من العمر بحوالي 124 دولارا، وأقل من ذلك للنساء اللاتي يبلغ أكبر من 20 سنة (46). وبحسب وثيقة عثر عليها في مناطق سيطرة التنظيم في الموصل فقد حدد التنظيم أسعار النساء المختطفات اللاتي يسميهن غنائم ويحذر من التلاعب بالأسعار والعمل على خفضها؛ بسبب تأثير ذلك على موارد «بيت المال» ويفرض عقوبة الاعدام على المتلاعبين بالأسعار ويمنع شراء ثلاث نساء لغير الاجانب من أنصاره واستثنى من ذلك الاجانب من الاتراك والسوريين والخليجيين، ويوضح الجدول الآتي أسعار الناس المختطفات:

جدول (6) أسعار النساء المختطفات بحسب إحدى وثائق تنظيم داعش

العمر (سنة)	الديانة	السعر (دينار)
40-50	أيزيدية / مسيحية	50000
30-40	أيزيدية / مسيحية	75000
20-30	أيزيدية / مسيحية	100000
10-20	أيزيدية / مسيحية	150000
جميع الاطفال بعمر 1-9 سنوات	أيزيدية / مسيحية	200000

المصدر: من وثائق داعش

وكان رجال داعش يذهبون الى التجار وأصحاب الأراضي ويحصون مواردهم المالية وأموالهم، ثم يعودون بدعوى ان بعض الشخص قد كذبوا بشأن أموالهم، ويعاقبون بمصادرتها (47). وفي نهاية تشرين الأول (أكتوبر) 2014 اعلن التنظيم ان على جميع افراد الجيش والشرطة والصحوات السنية الذين حاربوا القاعدة التوجه الى المحاكم الشرعية، وكان

(46) فواز جرجيس، داعش الى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة، ترجمة محمد شيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 41

(47) كريستوف رويتر، السلطة السوداء، الدولة الإسلامية واستراتيجيو الارهاب، ترجمة محمد سامي الحبال، منتدى العلاقات العربية الدولية، الدوحة، 2016، ص 259

عليهم افتداء انفسهم مقابل دفع مبلغ 500000 دينار، فضلاً عن اعلانهم التوبة⁽⁴⁸⁾. وفي منتصف كانون الثاني (يناير) 2015 صدر قرار جديد بانتهاء صلاحية بطاقات التوبة التي زود بها التائبون، وان تجديدها يتطلب دفع مليون دينار⁽⁴⁹⁾.

8 - الاتجار بالأعضاء البشرية

يضاف الى المصادر المالية السابقة تلك الموارد المتأتية من الاتجار بالأعضاء البشرية⁽⁵⁰⁾. وكشفت وثيقة صادرة عن «هيئة البحوث والافتاء» في التنظيم سماح التنظيم بتجارة الاعضاء البشرية التي تؤخذ من اجساد الاسرى الذين وقعوا بيد التنظيم، وهو أمر ربما يكون قد مهد للقيام بالمزيد من الاعدامات للأسرى للاستفادة من الأعضاء البشرية التي يمكن الاستفادة منها بعد الموت. وبدأت المعلومات المتعلقة ببيع الاعضاء البشرية تتسرب عندما اعترف اختصاصي الانف والاذن والحنجرة «سيروان الموصل» بأنها شائعة في مستشفيات الموصل. وأن داعش قد استقدم العديد من اطباء العرب والاجانب للعمل في مستشفياته الا انه لم يسمح لهم بالاختلاط مع اطباء السابقين. وبحسب الموصل فأن الاعضاء تتاجر بها «مافيات» متخصصة والتي تعمل مع المؤسسات الطبية الاجنبية، وإذا رفض اطباء طلب تلك المافيات فانه يتم قتلهم. وفي ضوء ذلك طلب السفير العراقي (الحكيم) من مجلس الامن التحقق من قتل 12 طبيباً في الموصل بدون معرفة الاسباب، وفي أيار (مايو) 2015 حصلت القوات الامريكية على وثائق تعطي «الاذن الشرعي» لأخذ الأعضاء الحية من «المرتدين» من أجل انقاذ حياة مسلم حتى لو تطلب ذلك قتل «المرتد». ومع ذلك أكد الحكيم بأنه لا توجد معلومات دقيقة عن الإيرادات التي يكسبها داعش من عملية المتاجرة هذه⁽⁵¹⁾.

9. موارد أخرى

وهناك موارد أقل شأن يتمثل في الغرامات المفروضة على المخالفات غير الشرعية وفي مقدمتها مخالفات السير والوقوف في الاماكن الممنوع الوقوف فيها. وقد ذكرت بعض التقارير الإعلامية الى نجاح التنظيم في الأيام الأولى من سيطرته على الموصل في الاستيلاء على مبالغ كبيرة من فرع البنك المركزي في الموصل، سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية. وجرى الحديث عن 400 مليون دولار⁽⁵²⁾. وبحسب تقدير آخر

(48) المصدر السابق نفسه، ص 272

(49) المصدر السابق نفسه، ص 273

(50) ISIL, Finances, Future Scenarios, p.7

(51) Ibid, P.21

(52) محمد العبيدي، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 76

فإنَّ التنظيم وفي كل منطقة يسيطر عليها، يقوم بجمع ما وجد من نقود في مؤسسات حكومية وبنوك⁽⁵³⁾.

من جهة أخرى، فقد تمكن التنظيم من السيطرة على مخزونات القمح والشعير في نينوى وصلاح الدين، ونجح بتصدير قسم كبير منها، والتي وفرت له حوالي 200 مليون دولار سنوياً⁽⁵⁴⁾. وطبقاً لبعض المصادر فقد قبض التنظيم من حكومة الإقليم منذ آب (أغسطس) 2014 مبالغ شهرية مقابل عدم اعدامه على مهاجمة كركوك، على الرغم من نفي الحكومة الكردية ذلك⁽⁵⁵⁾. إلا أنه من الصعب تفسير احجام التنظيم عن فتح جبهة مع الإقليم، وعدم اعدامه على التفجير في تلك المناطق، فخلال المدة 2017-2003 وقعت حوالي 100 عملية إرهابية في محافظات الإقليم الثلاث، كان أكبرها ما تبنته جماعة أنصار الإسلام والتي استهدفت مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في اربيل عامي 2003 و2004، فيما لم تحدث سوى 51 منها خلال المدى التي تلت احتلال داعش للموصل.

جدول (7) مصادر إيرادات تنظيم داعش 2014-2016

مصدر الإيرادات	2014	2015	2016	المجموع
الضرائب والرسوم	300-400	400-800	200-400	900-1600
الموارد الطبيعية (النفط)	150-450	435-550	200-250	785-1250
الاختطاف	20-40	--	10-30	30-70
بيع الآثار	--	--	--	--
التبرعات الأجنبية	--	--	--	--
النهب والمصادر والغرامات	500-1000	200-350	110-190	610-1540
المجموع	970-1890	1035-1700	520-870	2525-4460

Source: Stefan Heißner Peter R. Neumann John Holland-McCowan Rajan Basra, Caliphate in Decline: An Estimate of Islamic State's Financial Fortunes, The International Centre for the Study of Radicalisation (ICSR), (<http://icsr.info/wp-content/uploads/2017/02/ICSR-Report-Caliphate-in-Decline-An-Estimate-of-Islamic-States-Financial-Fortunes.pdf>)

⁽⁵³⁾ كولن ب. كلارك، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص24.

⁽⁵⁴⁾ نجلاء مكاي، محمد محمود السيد وهيثم سمير، مصدر سبق ذكره، ص 46

⁽⁵⁵⁾ كريستوف رويتر، مصدر سبق ذكره، ص 274

وبحسب تقدير آخر لوزارة الخزانة الامريكية، فإنّ التنظيم حقق إيراداً صافياً عام 2015 بلغ 900 مليون دولار، وهو أقل قليلاً من التقديرات السابقة، مع ذلك فانه يكشف عن ضخامة الموارد التي استطاع التنظيم ان يجنيها نتيجة السيطرة على مناطق في العراق وسوريا.

رابعاً: الخاتمة

يعد تنظيم داعش الإرهابي من أعتنى التنظيمات الإرهابية وأكثرها غنى وقدرة في التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال الأساليب التي اتبعها في تنويع مصادر تمويله، فقد استولى على مناطق غنية بالموارد بخاصة النفط والغاز والزراعة، فضلاً عن ثقلها السكاني، وساعد داعش للاستمرار في نشاطه التمويل الخارجي من بعض الدول وقدرته على تخطي الإجراءات المالية التي فرضت عليه من قبل كثير من الدول بخاصة الولايات المتحدة الامريكية، لذا كانت مصادر تمويله تنقسم على قسمين: القسم الأول يتعلق بالمصادر الداخلية المتعلقة بالضرائب والزكاة والأتاوات وبيع المحاصيل الزراعية وتصدير النفط والغاز والاتجار بالأعضاء البشرية والاختطاف وغيرها، والقسم الثاني يتعلق بالمصادر الخارجية التي يتركز مصدرها بالهبات والمساعدات التي تلقاها التنظيم من بعض الدول والافراد.

وفي الختام مهما كانت قوة التنظيم الإرهابي الا أن قدرة العراق أكبر مما يتصورون فقد تم تحرير المناطق التي استولى عليها وتدمير بنيته التحتية.

المصادر: حسب ورودها بالبحث

- 1 - حامد البياتي، الإرهاب في العراق وخطورة انتقاله الى دول المنطقة والعالم، مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي، بغداد 2005، ص 361.
- 2 - فؤاد حسين، الزرقاوي الجيل الثاني للقاعدة، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 287.
- 3 - جان شارك بريزار، أبو مصعب الزرقاوي 1966-2006، الوجه الآخر لتنظيم القاعدة، ترجمة هاله صلاح الدين لولو، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2006، ص 173-174.
- 4 - <http://www.aljazeera.net> 15/10/ 2006
- 5 - (صالح حسن عبد الله. التجربة اليابانية دراسة تاريخية في ثنائية التقليد التحديث -1959-1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012 ص 64)
- 6 - باتريك بي جونستون وآخرون، أسس تنظيم الدولة الإسلامية: الإدارة، والمال، والإرهاب في العراق من عام 2005-2010، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016، ص 2.

- 6 - المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، داعش: نشأتها.. قياداتها.. استراتيجياتها في وسائل الاعلام ومراكز الدراسات، بدون تاريخ، ص 23
- 7 - محمد العبيدي، وآخرون، الجماعة التي تسمى نفسها دولة: فهم تطور تنظيم الدولة الإسلامية وتحدياته، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2015، ص 72
- 8 - Stefan Heibner Peter R. Neumann John Holland-McCowan Ra- - jan Basra, Caliphate in Decline: An Estimate of Islamic State's Financial Fortunes, The International Centre for the Study of Radicalisation (ICSR), (<http://icsr.info/wp-content/uploads/2017/02/ICSR-Report-Caliphate-in-Delay-An-Estimate-of-Islamic-States-Financial-Fortunes.pdf>)
- 9 - نجلاء مكاي، محمد محمود السيد وهيثم سمير، داعش تنظيم الدولة: دراسة تحليلية في البنية الخطاب، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، 2016، ص 42
- 10 - هيومن رايش ووش، عدالة منقوصة: المحاسبة على جرائم "داعش" في العراق، ديسمبر/ كانون الأول 2017، ص 10-11.
- 11 - Eric Robinson and Other, When the Islamic State Comes to Town, The Economic Impact of Islamic State Governance in Iraq and Syria, .Rand Corporation , 2017, P.11
- 12 - كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، الاقتصاد العراقي: تأثير داعش، الجزء الثاني، تحت الطبع، ص 58.
- 13 - European Parliament , IN-Depth Analysis, The Financing of the Islamic State in Iraq and Syria (ISIS), 2017, p10
- 14 - صحيفة وول ستريت جورنال ، 24 نيسان /أبريل 2016.
- 15 - Center for the Analysis Terrorism, ISIS Financing in 2015, May - 2016, P.12
- 16 - European Parliament , IN-Depth Analysis, The Financing of the Islamic State in Iraq and Syria (ISIS), 2017, p.4
- 17 - كولن ب . كلارك، وآخرون، السيناريوهات المالية المستقبلية للدولة الإسلامية في العراق والشام"، مؤسسة راند، 2017، ص 26.



Hayder al-khoei, and other , After ISIS :How to win the Peace in Iraq - 18
and Libya ,European Council of Foreign relations, London, 2017,p.18-
19.

DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES, POL- - 19
ICY DEPARTMENT, IN-DEPTH ANALYSIS: The financing of the 'Is-
.lamic State'in Iraq and Syria (ISIS), European Union, 2017, p.17
<http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/603835/-20>
(EXPO_IDA(2017)603835_EN.pdf

21 - عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور-التوحش-المستقبل، دار الساقى، بيروت، 2015،
ص 137.

22 - حسن أبو هنية ومحمد أبو الرمان، تنظيم الدولة الإسلامية: الازمة السنية والصراع على
الجهادية العالمية، مؤسسة فريدريش ايبرت (مكتب عمان)، عمان، 2015، ص 259
U.S. Today, 4 March, 2016 - 23

European Parliament, IN-Depth Analysis, The Financing of the Is- - 24
.lamic State in Iraq and Syria (ISIS), 2017, p.10

FATF Report, Financing of the Terrorist Organization Islamic State - 25
in Iraq and the Levant, February, 2015, p.15

26 - فواز جرجيس، داعش الى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة، ترجمة محمد شيا، مركز دراسات
الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 41

27 - كريستوف رويتر، السلطة السوداء، الدولة الإسلامية واستراتيجيو الارهاب، ترجمة محمد
سامي الحبال، منتدى العلاقات العربية الدولية، الدوحة، 2016، ص 259

التحديات والآثار الاقتصادية التي تركتها الظاهرة الإرهابية على الاقتصاد العراقي للسنوات (2013، 2014، 2015)

م.م. قاسم حاجم صاحب المعموري

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة/اقسام بابل

التحديات والآثار الاقتصادية التي تركتها الظاهرة الإرهابية على الاقتصاد العراقي للسنوات

2013، 2014، 2015

م.م. قاسم حاجم صاحب المعموري

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة – اقسام بابل

Qassim_hachim@yahoo.com

07716732817

(ملخص)

تهدف هذه الدراسة الى بيان التحديات والآثار الاقتصادية التي تتركها الظاهرة الإرهابية، وذلك من خلال بحث علاقة الظاهرة الإرهابية بالاقتصاد ، ولتعرف على الأسباب الاقتصادية لها ، وتوضيح الآثار الاقتصادية المترتبة عليها وبيان سبل معالجتها ، وقد تبين ان ظهور هذا التيار او الظاهرة لها مسببات ومبررات من الناحية الاقتصادية وتقود الى اثار سلبية خطيرة تؤثر على جملة من المتغيرات الاقتصادية ، الامر الذي يحتم علينا الإسراع في علاجه ، كما ان المذهب الاقتصادي والفكر الاقتصادي قد قدم علاجا متكاملا على نحو يسهم في الوقاية من السلوك الإرهابي والتخفيف من اثاره وأضراره الاقتصادية ، وقد اوصت الدراسة على ضرورة العمل على انشاء المشروعات الاقتصادية للقضاء على اهم مسببات الظاهرة الإرهابية وهي الفقر والبطالة.



(Abstract)

The purpose of this study is to explain the economic repercussions of the terrorist phenomenon by examining the relationship of the terrorist phenomenon to the economy, to identify the economic reasons for it, to clarify the economic implications and to explain the ways of dealing with it. The emergence of this trend or phenomenon has economic causes and justifications And lead to serious negative effects affect a number of economic variables, which necessitates us to accelerate the treatment, and the economic doctrine and economic thought has provided an integrated treatment in a manner that contributes to the prevention of terrorist behavior and mitigate the provocation and damage And recommended the need to work on the establishment of economic projects to eliminate the most important causes of the phenomenon of terrorism, namely poverty .and unemployment

مقدمة البحث:

من لدن البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك نسبة لأثارها السلبية في حياة المجتمعات البشرية، فأصبحت ظاهرة معرقة للاستقرار الوطني والدولي والإقليمي على حد سواء وعقبة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية وتطور الشعوب، وقد ادركت الدول والمجتمعات ككل مدى خطورة هذه الظاهرة منذ الثلاثينات من القرن الماضي، الامر الذي دفع بها الى وضع اليات لمعالجة ومكافحة الإرهاب من اجل الحد من بعض آثاره والتي أصبحت تنسحب على جميع القطاعات المعززة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الجدير بالذكر ان لظاهرة الإرهاب مسببات كثيرة قد تندرج بعضها ضمن فئة المسببات السياسية وأخرى اجتماعية وفكرية واقتصادية وإعلامية، كما ان لها العديد من التداعيات على الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص وخاصة حول ما تركته الإرهاب من تداعيات على انخفاض معدلات النمو وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع في معدلات البطالة والفقر وزيادة المديونية العراقية .

وانطلاقاً من أهمية موضوع الظاهرة الإرهابية والتداعيات الاقتصادية التي خلفتها على الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص، فقد اتجه البحث الى بيان طبيعة هذه الظاهرة ومعرفة مسبباتها بالإضافة الى استعراض الآثار والتداعيات الاقتصادية التي خلفتها على الاقتصاد العراقي من خلال إطار نظري للبحث وتطبيقي تم الاعتماد فيه على التقارير الصادرة من صندوق النقد الدولي بالإضافة الى تقارير البنك المركزي العراقي واستعراض الموازنات الاتحادية للحكومة العراقية. واعتماداً على ما تقدم فقد تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث وهي على النحو الآتي

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: الإطار النظري

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

المبحث الاول / منهجية البحث.

مشكلة البحث:

يمثل الإرهاب تحدياً للمجتمعات وللشعوب، في مواجهة نظام دولي تختل فيه موازين القوى وتمارس فيه شتى أنواع القهر والإذلال للشعوب، وتعجز فيه الحكومات أمام تحديات الإصلاح والحكم الرشيد، وهذا هو أحد أهم أسباب عدم الاتفاق على تعريف مقبول وموحد للإرهاب والجريمة الإرهابية. والإرهاب كظاهرة، له مسببات متعددة، يأتي في مقدمتها المسببات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاعلامية، ولذلك فإن السياسات والوسائل والأدوات المطلوبة للوقاية من الإرهاب ومواجهته، يجب أن تأتي في شكل حزمة، تتوازن وتتكامل من أجل القضاء على أسبابه، حسب طبيعة هذه الأسباب وأهميتها النسبية بالإضافة الى أن لهذه الظاهرة العديد من التداعيات الاقتصادية على جميع القطاعات المعززة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا البحث يتناول التداعيات الاقتصادية للظاهرة الإرهابية، ويحاول أن يوصل ويبين مسببات الظاهرة الإرهابية وتداعياتها الاقتصادية ومعرفة سبل علاجها، من المنظور الاقتصادي. ويمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي.

ما التهديدات والآثار الاقتصادية للظاهرة لإرهابية؟ وما أسبابها وآثارها وسبل الوقاية منها وعلاجها ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية: -

- ما المقصود بالظاهرة الإرهابية؟
- ما مسببات الظاهرة الإرهابية؟
- ما الأسباب الاقتصادية للإرهاب؟
- ما التهديدات والآثار الاقتصادية للإرهاب التي يتركها على الاقتصاد؟

مشكلة البحث:

1. تنبع أهمية البحث من كونها تلقي الضوء على أخطر مشكلات القرن الحالي التي تعاني المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر، حيث انتشرت ظاهرة الإرهاب انتشاراً واسعاً على مستوى الأفراد والدولة، وقد كان للبعد الاقتصادي دوراً بارزاً في تفسيرها من حيث الأسباب والآثار.

2. كما وتنبع أهمية البحث من خلال بيان المسببات الأساسية للظاهرة الإرهابية بالإضافة الى معرفة التداعيات والآثار الاقتصادية التي تتركها هذه الظاهرة على الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص.

3. رفد الباحثين والدارسين والمكتبة العلمية بدراسة علمية والتي من شأنها اثراء الدراسات العلمية بهذا المجال.

اهداف البحث:

1. يهدف البحث الى التعريف بالظاهرة الإرهابية وبيان مسبباتها.
2. التعرف على التهديدات والاثار الاقتصادية للظاهرة الإرهابية.
3. التوصل الى أفضل السبل لعلاج المسببات الاقتصادية للإرهاب.

فرضية البحث:

يقوم البحث على أساس فرضية أساسية: -

توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب والاثار الاقتصادية المترتبة على الاقتصاد العراقي خلال السنوات (2013، 2014، 2015) والمتمثلة ب (انخفاض مؤشر النمو الاقتصادي، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، زيادة الدين العام، تدني إنتاجية النفط وانخفاض أسعار النفط، ارتفاع معدلات البطالة والفقر).

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية: -

- توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب وانخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات (2013، 2014، 2015).
- توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب تدني إنتاجية النفط العراقي خلال السنوات (2013، 2014، 2015).
- توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2013، 2014، 2015).
- توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب وانخفاض حجم الموازنات للحكومة العراقية وتعرضها الى ضغوط إنفاقية كبيرة معدلات البطالة والفقر خلال السنوات (2013، 2014، 2015).
- توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب وارتفاع معدلات البطالة والفقر خلال السنوات (2013، 2014، 2015).
- توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب وارتفاع مديونية العراق خلال السنوات (2013، 2014، 2015).
- توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب وانخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي خلال السنوات (2013، 2014، 2015).

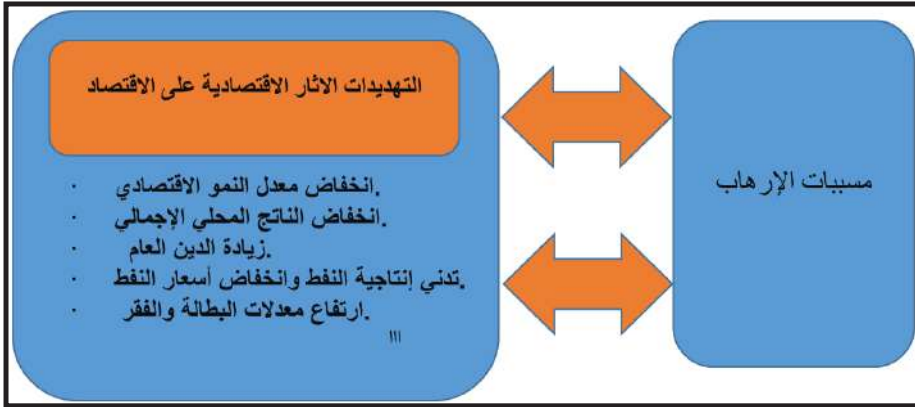
منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال استعراض الجوانب الاقتصادية للظاهرة الإرهابية وتقديم عرض موجز وكافي للأسباب والآثار والتداعيات الاقتصادية التي يتركها الإرهاب على الاقتصاد، كما واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال تتبع التقارير الاقتصادية والنظريات الاقتصادية والأصول التاريخية لهذه الظاهرة من أجل استخلاص أهم المعالجات لها وتحليل أبعادها.

مخطط البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهداف البحث وبناء على الجانب النظري لمتغيرات البحث تم تصميم نموذج للبحث يظهر العلاقة ما بين متغيرات البحث، وعلى النحو الآتي:

شكل رقم (1)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث

الإطار النظري/ الظاهرة الإرهابية: المفهوم، الأنواع، المسببات
ويتضمن هذا المبحث المحاور الآتية:

أولاً: مفهوم الإرهاب: The concept of terrorism

إن تعريف الإرهاب تعريفاً دقيقاً مسألة م عقدة، لاختلاف وجهات النظر حول ماهيته، وعدم الاتفاق على رأي واحد، للوصول إلى تعريف موحد له. وكلمة (إرهاب) أصبحت تطلق على كل عمل مصحوب بالعنف والقوة والتهديد بهما، سواء قام بهذا العمل أفراد أم جماعات أم دول. وبالرغم من الصعوبات التي تعترض إيجاد تعريف موحد له إلا أن هناك بعض المحاولات الفقهية التي جرت للوصول إلى تعريف له حتى لو لم يكن هذا التعريف متفقاً عليه بين الجميع (العميري، 2004: 17).

فقد تناول العديد من الكتاب والباحثين مفهوم الظاهرة الإرهابية وسنعرض بعضاً منها: حيث أشار (شبر ، 2016: 4) وحسب قاموس أو كسفورد السياسي الإرهاب ((هو مصطلح لا يوجد اتفاق على معناه الدقيق حيث يختلف الأكاديميون والسياسيون على تعريفه ولكنه بصورة عامة يستخدم لوصف أساليب تهدد الحياة تستعملها مجاميع سياسية نصبت نفسها في حكم قيادة مجاميع غير مركزية (في دول معينة)) وأشارت والأمم المتحدة في تعريفها للإرهاب (بأنه شكل من أشكال العنف المنظم بحيث أصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الأعمال الإرهابية مثل الاغتيال أو التعذيب أو اختطاف الرهائن واحتجازهم وزرع القنابل والعبوات المتفجرة واختطاف وسائل النقل المختلفة كالطائرات والسفن البرية والسيارات أو تفجيرها وتلغيم الرسائل وإرسالها إلى الأهداف التي خطط الإرهابيون للأضرار بها)، (مصطفى ، 2009: 263). كما وقدمت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) عام 1980 تعريفا للإرهاب على أنه «التهديد الناشئ عن عنف من قبل أفراد أو جماعات» (هارون، 2006، ص 26)، في حين عرفت اتفاقية جنيف عام 1937 في المادة الأولى الإرهاب على أنه الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة والتي يكون من شأنها إثارة الفرع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور (جمال، 2015: 3)، وفي السياق نفسه أشار (محب الدين ، مؤنس، 1999: 214) إلى أن الإرهاب هو فعل إجرامي تحركه دوافع دينية يرتكبه فرد أو جماعة من الأفراد بأسلوب يعتمد على إثارة الرعب في النفوس بغية تحقيق هدف معين)، في حين تستعرض الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998 في المادة الأولى تعريفا للإرهاب على أنه (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذ لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إنشاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم، أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر (الشهراني ، 2014: 34).

وتأسيساً على ما تقدم فإن جميع التعريفات اللغوية والشرعية والقانونية اتفقت في العناصر الأساسية للجريمة الإرهابية وركزتها في استخدام القوة أو العنف أو التهديد به، وتوجيه هذه القوة نحو الأشخاص قتلهم أو إيذائهم أو إتلاف الممتلكات بتخريبها وتدميرها، سواء كانت ممتلكات خاصة أو عامة، أو التهديد بإخلال الأمن وإحداث نوع من الفوضى، وتعريض أرواح الناس وممتلكاتهم للخطر، أو استخدام القوة والعنف من أجل إحداث الفرع والخوف للوصول إلى هدف معين مهما كان هذا الهدف، وعلية فإن الإرهاب يعرف من وجهة نظر الباحث على أنه استخدام العنف أو التهديد به، وذلك بهدف إثارة الرعب والفرع ونشر الخوف بين الأمنيين، عن طريق استخدام الوسائل المميتة

والمدمرة كالقنابل والحرائق ، وأعمال القرصنة الجوية واحتجاز الرهائن والهجوم المسلح على المنشآت والممتلكات والأرواح والسلب والنهب والقتل وغير ذلك من الأعمال التي تتضمن المساس بمصالح الدولة ورعاياها .»

ثانياً: أنواع الإرهاب: -

تتعدد أنواع الإرهاب وأقسامه وفقاً لأشكاله وصوره وبواعثه ومصادره، وسوف يتم تناول أنواع الإرهاب من ثلاث نواحي، من ناحية الفاعل الذي يصدر عنه الإرهاب، ومن ناحية محل الإرهاب ونوعه، ومن ناحية الشكل الذي يقع به الإرهاب، وهي على النحو الآتي: -

النوع الأول: الإرهاب وفقاً للفاعل: -

ينقسم الإرهاب من حيث فاعله إلى ثلاثة أنواع وهي: -

إرهاب الدولة: وهو الإرهاب الذي تقوم به أو تتبناه دولة من الدول أو جماعة من الجماعات التي تعمل لحساب تلك الدولة ضد دولة أخرى أو ضد جماعة أو أفراد داخل دولة أخرى للسيطرة عليهم وإخضاعهم، مستخدمة في ذلك القوة العسكرية بحجة محاربة الإرهاب، ومن أمثلة إرهاب الدولة ما تقوم به إسرائيل في الجنوب اللبناني وكذلك الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على السودان وعلى أفغانستان ، واستناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة فإنه لا يجوز للدولة التي تتعرض مصالحها خارج أراضيها للخطر أن تستخدم قوتها العسكرية ضد دولة أخرى عضواً في الأمم المتحدة لاعتقادها بأن من قاموا بالأعمال الإرهابية ضد مصالحها ينتمون إلى هذه الدولة لأن هذا يعد اغتصاباً لاختصاص مجلس الأمن (عوض، 1999: 54).

إرهاب السلطة: وهو الإرهاب الذي تقوم به السلطة التي تتولى مقاليد الأمور في الدولة ضد فئات معينة داخل الدولة سواء كانوا أفراداً أو جماعات، وذلك من خلال ما تقوم به من استخدام وسائلها القمعية بهدف السيطرة عليهم واضطهادهم وإخضاعهم لمبادئ سياسية أو أفكار أو معتقدات ترغب فرضها أو إحداث تغيير اجتماعي في التركيبة السكانية للدولة مثل ما قامت به الحكومة الصربية من أعمال عنف وتهجير وقتل لسكان إقليم كوسوفو وبعض مدن البوسنة والهرسك من أجل ترحيل السكان من أراضيهم، أو قد يهدف ذلك إلى إخضاع شعب محتل يتطلع للتححر والاستقلال ، مثل ما يجري في الشيشان من قبل الحكومة الروسية ، وما تقوم به إسرائيل يومياً في فلسطين . وهذا العنف الذي تمارسه السلطة يثير من الذعر والرعب في نفوس الناس أكثر مما تثيره العمليات الإرهابية التي تقوم بها جماعات معينة (العميري، 2004: 38)، ولا شك أن هذا النوع من القمع والعنف والتعذيب هو أشد أنواع الإرهاب لأنه يأتي من جهة تعتبر الحصن الذي يدافع عن أفراد المجتمع وكرامته الإنسانية، ومن الأمثلة على ذلك ما قام به نظام حزب البعث في العراق في السنوات الماضية من خلال المقابر الجماعية التي تم الكشف عنها بعد سقوط النظام (عز الدين،

1986: (63) (بن قرملة، 2007: 50).

الإرهاب الفردي أو الجماعي: وهو العمل الإرهابي الذي يقوم به شخص معين سواء كان بمفرده أو في إطار مجموعة منظمة وذلك لتحقيق هدف معين، وهذا النوع من الإرهاب لا تقف خلفه دولة معينة وإنما هو صادر بإرادة الفاعل ذاته نتيجة لدوافع ذاتية قد تكون شخصية أو نفسية أو مرضية، ويوجه الإرهاب ضد نظام قائم أو ضد دولة مقصودة بذاتها، كما قد يوجه هذا النوع ضد أفراد معينين بهدف ابتزازهم، فقد تمارس هذه الجماعات الإرهاب من خلال أعمال العنف التي تقوم بها لترهب منافسيهم ومن ثم والهيمنة على الأسواق أو ترهيب رجال القانون والسلطات التنفيذية الذين يحاولون الوقوف في وجه تلك الجماعات التي تقوم بأعمال غير شرعية (العموش، 1999: 91) (السمك، 1992: 28).

النوع الثاني: الإرهاب وفقاً للمحل: -

ينقسم الإرهاب من حيث محل وقوعه إلى نوعين:

الإرهاب الداخلي: وهو الإرهاب الذي يقع داخل إقليم الدولة ويقوم على تنظيمه وتنفيذه جماعة أو أفراد من رعايا تلك الدولة سواء كانوا ممثلين للسلطة أم بصفتهم الشخصية، ولا يكون لهذا النوع ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال وتنحصر نتائجه وجميع ما يترتب عليه داخل نطاق الدولة، ويدخل في ذلك العمليات التي تنفذ داخل الدولة من قبل جماعات مسلحة لتحقيق أهداف محددة مثل تغيير نظام الحكم أو فرض سياسة معينة ولا يدخل في ذلك أعمال المقاومة المسلحة للتححرر من الاحتلال الأجنبي، والإرهاب الداخلي بحكم وقوعه داخل الدولة فإنه تطبق عليه نصوص القانون الجنائي للدولة (بن قرملة، 2007: 51).

الإرهاب الدولي: وهذا النوع من الإرهاب يمتاز بخصائص تجعله يكتسب الصفة الدولية حيث يؤدي إلى خلق حالة من التوتر والاضطراب في العلاقات الدولية، ويتميز بتعدد الأطراف والضحايا فيه، وهو لا يختلف عن الإرهاب الداخلي من حيث طبيعته الذاتية فكل النوعين تستخدم فيه وسائل عنف تخلق حالة من الرعب والفرع في المجتمع، وي دخل في نطاق الإرهاب الدولي جميع الأعمال الإرهابية التي تحتوي على عنصر خارجي أو دولي سواء كان هذا العنصر فرداً أو مجموعة أو دولة، وسواء كانت هذه الأعمال بناء على تدبير أو تحريض أو تشجيع أو مساعدة دولة من الدول أم لا (مخير، 1986: 61)، ويكتسب هذا النوع من الإرهاب صفة دولية إما لتعدد جنسيات المشاركين فيه أو الضحايا أو حدوث العمل في إقليم غير إقليم الدولة التي ينتمي إليها مرتكبوه، أو ضد وسائل نقل دولية أو بتحريض طرف خارجي أو تلقي مساعدات أو دعم من أطراف خارجية أو تباين مكان الإعداد والتخطيط والتنفيذ لهذا العمل الإرهابي (العموش، 1999: 61).

الفرع الثالث: من ناحية الشكل: -

ينقسم الإرهاب من حيث شكل وقوعه إلى الأنواع التالية:

الإرهاب السياسي: وهو الإرهاب الذي يؤدي إلى التلاعب بمصير الشعوب من أجل تحقيق مصالح قوى خارجية أو رغبات سياسية معينة، ويعرف الإرهاب السياسي بأنه «منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها (العكرة ، 1993 : 93) فإن تزويد السلطة الحاكمة أو المنظمات والجماعات العميلة في الدولة بالأسلحة لقمع الشعب واضطهاده لتحقيق رغبات تلك الجماعات نوع من الإرهاب السياسي ، وكذلك استخدام حاجات المجتمع كوسيلة ضغط لتحقيق هدف سياسي معين (العميري ، 2004 : 42).

الإرهاب الاقتصادي: ويتمثل ذلك في احتكار فئة من الشعب لثروة البلاد وهي الفئة التي تعتمد عليها السلطة في استمرارها فتعطي الامتيازات الاقتصادية لمن يؤيدونها وتجعل في أيديهم سلطة اتخاذ القرار في ذلك. وحرمان طبقات أخرى من طبقات المجتمع - لاسيما المعارضة - من موارد الدولة فيزداد الأغنياء غنى حينما يمتلكون جميع المؤسسات الإنتاجية، ويزداد الفقراء فقراً مما يؤدي إلى خلل اقتصادي في المجتمع يولد الشعور بالكراهية ضد السلطة وأعوانها والتضامن مع الطبقات المغلوبة على أمرها لمحاربة هذا النوع من الإرهاب بكافة السبل، الأمر الذي يؤدي إلى الاضطرابات والتظاهرات أو إلى حرب أهلية (محب الدين، مؤنس، 1999: 65).

الإرهاب الاجتماعي: وهذا النوع من الإرهاب مرتبط بالإرهاب الاقتصادي وهو ناشئ من عدم المساواة بين فئات المجتمع ووجود التفاوت الكبير فيما بينها فتمتع فئة بامتيازات اقتصادية ومكاسب مادية وحرمان فئة أخرى منها يؤدي إلى خلل اجتماعي، فإذا لم تراعى السلطة التغييرات الحاصلة في المجتمع تحدث نتيجة ذلك فجوة عميقة بين الدولة وفئات المجتمع ، فعدم استعمال موارد الدولة الاستعمال الأمثل يدفع إلى العنف والاصطدام المسلح ، وتمارس الدولة الإرهاب الاجتماعي من خلال مؤسساتها وأدواتها فتتضامن الفئات التي يجمعها هدف واحد وتتحد لمواجهة الفئات الأخرى القوية (الغزال، 1990: 23) ، من أهم مظاهر الإرهاب الاجتماعي التفرقة العنصرية التي تفشت في أوروبا ضد مهاجري العالم الثالث ، وتعرض المهاجرون الأتراك في ألمانيا للضرب والقتل والحرق عمداً ، وفي فرنسا شنت السلطات الفرنسية حملات اعتقال واسعة في صفوف المغاربة والجزائريين والتونسيين ، وبلغ عدد القتلى من ضحايا التمييز العنصري في المملكة المتحدة (11 قتيلاً) (عيد ، 1998: 22).

الإرهاب الديني: الأصل في الديانات أنها تشجب أعمال العنف وتدعو إلى السلام، ويتمتع علماء الدين في بعض المجتمعات بقوة كبيرة تفوق في بعض الأحيان قوة الحاكم، وتُتخذ الأديان شعاراً لارتكاب أعمال إرهابية، فقد مارست الكنيسة في أوروبا، الإرهاب ضد المسيحيين وغيرهم وكانت الحروب بين الكاثوليك والبروتستانت والتي ذهب ضحيتها الآلاف من القتلى، كما كانت محاكم التفتيش التي أنشأتها الكنيسة لنشر الرعب ضد معارضيها وضد المسلمين في الأندلس، وكذلك ما حصل في الهند من قتل الهندوس للمسلمين (بن قرملة، 2007: 56)، (العميري، 2004: 144). الإرهاب الإعلامى أو ثقافتها، والإعلام الغربي تورط في هذا النوع من الإرهاب إذ ألصق الإرهاب بالإسلام والمسلمين، وهذا انعكس على الحالة الأمنية للجاليات المسلمة في بلاد الغرب، وسبب لها حالة من الرعب بل وحمل الآخرين على الاعتداء عليها وعلى مؤسساتها الثقافية كالمساجد والمراكز التجارية والاقتصادية. (بن قرملة، 2007: 58)، ويؤدي الإعلام دوراً كبيراً في التأثير على المجتمع معنوياً ونفسياً من خلال ما ينقله من أخبار وتقارير سواء كان ذلك بهدف الحرب النفسية أو من خلال تغطيته لحوادث وعمليات إرهابية وقد ذكرت وسائل الإعلام التغطيات الإعلامية حول مخاطر الإرهاب وقد ساهمت في دفع عدد من المدن في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض الحشود والتجمعات ليلة دخول الألفية الثالثة وذلك خوفاً وقلقاً على السلامة والأمن داخل المدن، كما أن حملة التحذير خلال التغطيات الإعلامية اليومية التي تنصح السكان بأخذ الحيطة والحذر من الأشخاص المشبوهين والأشياء الغريبة ربما أدت إلى عكس المرجو منها. وأكد (براين ليفين) خبير الإرهاب في جامعة كاليفورنيا أن النبوة التحذيرية الشديدة لبعض التقارير الإعلامية ربما منحت الجماعات المتطرفة ما تتوق إليه من ترويج إعلامي وأنه حتى في حال عدم حصول أية أعمال إرهابية فإن الإرهابيين نجحوا فيما كانوا يرمون إليه (لينشتبلاو، 1999: 3).

إرهاب نظم المعلومات: زادت الخطورة الإجرامية للجماعات الإرهابية بعد أن ارتبطت المجتمعات العالمية مع بعضها بنظم معلومات تقنية عن طريقي الأقمار الصناعية وشبكات الاتصالات العالمية وشبكات الحاسب الآلي والإنترنت، واندثرت الحدود الجغرافية بين الدول عن طريق هذه النظم وقد تمكنت هذه الجماعات من توظيف طاقاتها للاستفادة من هذه النظم، وقد فرضت شبكة الإنترنت نفسها كأحد أبرز وأسرع أدوات نقل المعل ومات عبر العالم وأصبحت تمثل هاجساً زمنياً خطيراً لما تمثله من تهديد خطير على الأمن الداخلي لعدد من دول العالم حيث ثبت أن الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة يستخدمون هذه الشبكة في تبادل المعلومات ونقل التعليمات بطرق أسرع وأكثر دقة وأماناً مما لدى أجهزة الأمن (راثل، 1999: 15).

الإرهاب الأيديولوجي: ويرتكز هذا النوع من الإرهاب على مذهبين فكريين هما الفوضوية التي تؤمن بالإرهاب كوسيلة لهدم النظم في المجتمعات ، والعدمية التي تعود في أصلها إلى الفوضوية وتعني تحريراً ذاتياً يقوم به الفرد تجاه الأعراف والتقاليد الموروثة التي تحد من حريته ، ويتصل بنوعية النظام الرأسمالي أو الاشتراكي ، وقد يصل الصراع بين الفريقين إلى حرب أيديولوجية أهلية يسعى من خلالها كل فريق إلى تدمير النظام القائم واستبداله بنظام يتفق مع معتقداته وميوله السياسية والأيديولوجية، ومن أمثلة هذا النوع من الإرهاب منظمة الألوية الحمراء في إيطاليا (بن قرملة، 2007: 60).

الإرهاب الفكري: وهذا النوع من الإرهاب يستهدف افساد المعتقد، او السلوك، باستخدام الوسائل والأساليب المعنوية، يخل بالأمن العام (القرشي، 2004: 26).

ثالثاً: العوامل الرئيسية المسببة للإرهاب: -

إن العوامل المؤدية للإرهاب تختلف عن الجرائم الأخرى، حيث يذهب بعض الباحثين إلى ضرورة عدم المساواة بين مرتكب العمل الإرهابي وبين غيره من مرتكبي جرائم العنف، فالإرهابي يعتبر نفسه ضحية إرهاب أعظم يمارسه المجني عليه أو المستهدف من العملية الإرهابية (عيد، 1998: 139)، ومن ضمن ما تهدف إليه هذه الدراسة : التعرف على العوامل الحقيقية التي تبعث على الجنوح للإرهاب في بعض المجتمعات الإسلامية ، وحيث إن هذه الدراسة ينصب اهتمامها على وقاية المجتمع المسلم من الإرهاب من خلال دور مؤسسات المجتمع المدني ، لذا فإن الباحث تناول أهم العوامل والأسباب التي ذكرها بعض المهتمين والباحثين ، الدافعة إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية ، في بعض المجتمعات الإسلامية ، التي تأثرت بهذه الظاهرة العالمية في عدة مطالب من أهمها ما يلي :

1 - المسببات التربوية للإرهاب: - على الرغم من أن العوامل التربوية ليست من الأسباب المباشرة للإرهاب، إلا أن النقص والسلبات في الأنظمة والمناهج الدراسية تؤدي إلى ظهور مشكلة الإرهاب في بعض المجتمعات الإسلامية (بن قرملة، 2007: 106).

ويمكن حصر العوامل التربوية فيما يلي:

1 - نقص الثقافة الدينية في المناهج التعليمية من الابتدائية وحتى الجامعة في معظم البلاد الإسلامية، من أي قدر مفيد من التوجيهات الدينية، فما يدرس في مراحل التعليم الأساسي، لا يؤهل شخصاً مثقفاً بثقافة مناسبة من الناحية الإسلامية، ليعرف ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وهو الحد الأدنى للثقافة الإسلامية (جاد الحق، 1993: 195).

2 - اعتماد التلقين وتنمية الذاكرة الصماء، وإغفال الملكات الأخرى للعقل كالإبداع، والتحليل، والاستنباط، والتخيل، والتعبير، مما يوجد لدينا أجيالاً استهلاكية ليس لها دور في الحياة، يسهل

التأثير عليها وقيادتها إلى مسالك منحرفة.

3 - إسناد تدريس مادة الدين في بعض البلاد الإسلامية إلى غير المختصين في العلوم الشرعية.
4 - إن التعليم في واقعه اليوم في بعض الدول الإسلامية لا يسهم في حماية الأفراد من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، ومما ساعد على ذلك التدهور الثقافي في المجتمعات الإسلامية عامة الذي انعكس على المعلم وعلى العملية التعليمية برمتها (عبد الحليم، 1996: 240).

2 - **المسببات الفكرية للإرهاب:** - تعود هذه العوامل إلى معاناة العالم الإسلامي اليوم من انقسامات فكرية حادة، بين تيارات مختلفة، ومرجع هذه المعاناة وما ترتب عنها مشاكل وانقسامات هو الجهل بالدين والبعد عن التمسك بتوجيهات الإسلام، والباحث سوف يقتصر على ذكر أبرز التيارات المعاصرة وهما: هـ

1 - تيار علماني: يدعو إلى بناء الحياة على أساس علماني بعيد عن كل القيود والتقاليد والعادات والموروثات الاجتماعية الأصلية، هي من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه، عوائق في طريق التقدم والانطلاق نحو الحضارة.

2 - تيار ديني: يعارضون المدنية الغربية بمفهومها العلماني، وقيمها الانحلالية وما تعمل له من نشر الفساد الأخلاقي المجتمعات البشرية خاصة الانحلال الغربي وقيمه الثقافية وكل ما يتصل بالتقدم الحضاري فهي من وجهة نظرهم ليست إلا فساداً في الأخلاق، وتفككاً في الأسر وجموداً في العلاقات الاجتماعية، فهم يرون أن الحضارة تجعل الفرد يعيش لنفسه ملبياً لرغباته الجسدية متنكراً للآداب والفضيلة.

ولذا فكل جانب يرفض فكر الآخر ويقاومه، وينظر إليه نظرة ريب وشك دون أن يحصنها وقيمها، ليصل إلى الحق والمبادئ الأساسية فيها، ليقارنها بما عنده من أصول ومبادئ تكون عاملاً مشتركاً يجمع بينها ويكون فيه الخير لكلا التيارين (شامة، 1995: 239).

3 - **المسببات الاقتصادية للإرهاب:** - تعتبر الازمات الاقتصادية التي قد تصطنعها الحكومات أو الدول المسيطرة على الشعوب يخلق حالة من التفاوت الطبقي في توزيع الثروات بين فئات المجتمع فالفقر والحرمان يخلق دافعاً نحو ممارسة الأعمال الإرهابية بهدف التخلص من تلك الأوضاع، وفي الحياة الاسرية فأن التفكك الاسري وسوء معاملة الوالدين وجهلهم يخلق انسان ضعيف منقاد لأهوائه ومغامراته أو لغريزة الدمار والموت (كما يقول فرويد) والتي ربطها بالعدوان والرغبة بتفكيك الارتباط وهدم الأشياء (الكعبي، 2012: 15) ، بعد أن أصبح الإرهاب في المرحلة الراهنة وسيلة ومجالاً لتجارة عالمية تلقى الرواج في اسواق العنف والجريمة من خلال ادارته من شبكات منظمة واسعة من الافراد والشركات والمؤسسات الكبرى توظف استثمارات مالية هائلة وتقوم

بعقد الصفقات حسب الطلب فتقدم الخبرة في التخطيط والاعداد وفي التنفيذ لعمليات اختطاف الطائرات والسفن والاشخاص وتجنيب الارهابيين والمرتقة وادارة اسواق السلاح والجريمة الدولية وقلب أنظمة الحكم احياناً وتكسب اموالاً كثيرة بدافع الحاجة إلى المال والرغبة في الثراء بسرعة والذي كان من اهم اسباب ولوج الافراد - وهم اهم ادوات الارهاب - إلى سوق الارهاب الدولية والتورط بعملية ارهابية طارئة او كمحترفين لها او كمرتزقة مشهورين (مهدي ، 2011 : 77) ، ومن بين المسببات الاقتصادية كأسعار المواد الغذائية في ارتفاع مستمر ، والدخل ثابت لا يتناسب مع المتغيرات التي حدثت على الصعيد الاقتصادي العالمي ، والبطالة ضاربة أطنابها في سائر المجتمعات وهي في انتظار الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد وغيرها ، وهذا ما يشكل جوا من الإحباط العام واليأس لدى الشباب الباحث عن مستقبل مشرق ، يؤمن في ظله أسباب العيش الرغد له ولأسرته ، وهذا الواقع تنتهزه المنظمات الإرهابية في توفير الفرص لاحتياجاتهم الحياتية (بن قرملة ، 2007 : 127) .

4 - المسببات السياسية للإرهاب: - حيث يعد الدافع السياسي من أهم العوامل المؤدية الى الارهاب وبدون مغزاه السياسي ويعد جريمة عادية وهذه الاغراض السياسية تعمل على دفع الارهابيين للقيام بعمليات ارهابية نتيجة استيائهم من النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، فانعدام الديمقراطية والنزاعات الاقليمية المتفاقم وقد يكون الدافع وراء جذب الانظار حول قضية معينة كانت الحكومة المعنية قد تجاهلتها أو تحصل من قبل مواطني دولة ضد دولة أجنبية وذلك لقيامها بمساعدة الحكومة ضدهم. ان اكثر الارهابيين هدفهم لفت انتباه الرأي العام العالمي لقضيتهم واجبار الجهة المستهدفة من الرضوخ (الكعبي ، 2012 : 15) ، هناك عوامل سياسية دولية أشار إليها الأمين الأسبق للأمم المتحدة (فالدهيم) ، حينما نادى بضرورة البحث عن هذه الظاهرة المعقدة ظاهرة الإرهاب مع الأخذ بعين الاعتبار ، الخلفيات المسببة للإرهاب وللعنف في أنحاء عديدة من العالم ، متهماً الدول الكبرى ، بأنها المحرض للإرهاب في دول العالم ، وقد حدد أهم تلك الأسباب بما يلي (الدريني ، 1999 : 89) ، (بن قرملة ، 2007 : 111) .

- 1 - ممارسة حق نقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي.
- 2 - تخاؤل الدول الكبرى عن القيام بواجباتها، مما أدى إلى عجز هيئة الأمم المتحدة في تحقيق التعاون الدولي وحل المشاكل بين دول العالم.
- 3 - اغتصاب حق الشعوب ظلماً وعدواناً، وإخفاق الأمم المتحدة في رد الحق ودفع الظلم.

5 - المسببات الإعلامية للإرهاب: يرى بعض الباحثين أن ما تبثه وسائل الإعلام المرئي والمقروء والمسموع في دول العالم الإسلامي، من برامج تخدش الحياء وتشيع الفاحشة، وتعلم الاستهتار بالقيم والمبادئ، توجد البيئة الفكرية المناسبة لفردية النظرة وفقدان التوازن العاطفي والاجتماعي والعقلي، وتوجه إلى الالتجاء إلى القوة والعنف في حل ما يصادفهم من مشكلات وعقبات، ولا تمس مشكلات المسلمين ولا تساعد في وضع الحلول لها من خلال البرامج الإعلامية الهادفة، من أسباب إصابة الشباب باليأس واللجوء إلى الإرهاب، وهذا التوجه يؤيده (الفرماوي) حيث يقول عن مظاهره في بعض البلدان الإسلامية (الفرماوي، 1999: 50)، وكما شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في وسائل الاعلام والاتصالات الحديثة، وادى هذا التطور دوراً كبيراً في انتشار ظاهرة الارهاب ن خلال الدعاية التي تعد وسيلة مهمة لتحقيق اهداف الارهابيين وغاياتهم لاسيما اذا ما توفرت البيئة الملائمة لتقبل تلك الدعاية من خلال توفر الافراد ذوي النفوس الضعيفة، ويمكن تلمس دور وسائل الاعلام في تشجيعها على ممارسة الاعمال الارهابية من خلال نشرها لصور وافلام تنشر الرعب وتشجع على الجريمة بقصد، التأثير في سلوك الافراد وتوجيهها باتجاهات معينة (توماس بلاس، 1992: 87) كما تؤدي وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية دوراً كبيراً في تضخيم المؤثرات النفسية المرتبطة بالحوادث الارهابية، وقد اشار الامين العام السابق للأمم المتحدة (بطرس غالي) الى اهمية وسائل الاعلام لكونها تشكل احد الدوافع المهمة للعمل الارهابي، وذلك لأنها تمنح الارهابيين الدعاية التي يسعون لها (بطرس غالي، 1999: 337).

المبحث الثاني: التهديدات والآثار الاقتصادية للظاهرة الارهابية:

ويتضمن هذا المبحث المحاور الآتية:

أولاً: المسببات الاقتصادية للإرهاب:

1 - المسببات الاقتصادية الداخلية:

1 - التخلف: والناتج بصورة رئيسية عن السياسات الاقتصادية غير المتلائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة، بحيث تتكون فجوة تتسع تدريجاً بين الفقراء والاعنياء وبين المتعلمين وغير المتعلمين وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين فئات اقتصادية مهمشة، باختصار بين من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية باي صورة كانت حتى وان ادى ذلك إلى إفقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع وبين من لا يملك ومن هو مستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة أو التخلص من واقع الحياة خاصة بين فئات الشباب (بركات، 2005: 5).

2 - البطالة: استكمالاً لما تقدم أعلاه، مع ملاحظة ان فصل هذه العوامل عن بعضها البعض هو لأغراض الدراسة الأكاديمية في حين أنها في الواقع مترابطة ومتداخلة، فالبطالة وانتشارها

بصورة واسعة لدى فئة الشباب خاصة سواء كانت بطالة حقيقية أم بطالة مقنعة، فإنها تولد شعورا بالعجز واليأس من ناحية، وشعورهم بالإحباط من ناحية أخرى إلى جانب شعور هؤلاء الشباب المرتبط بواقع الحياة المرير بأنهم ليس لديهم ما يغيروه أو يحافظون عليه بالاستمرار بالحياة، هذا الواقع مترابط مع جهات أو جماعات مستعدة لتقديم أموال كبيرة لقاء أعمال صغيرة يستشعر معها الشباب أنهم يقومون بعمل ما وإن كان ذا طابع عنيف أو دموي ولكنه بالنسبة إليهم عمل هادف يستحق الجهد المبذول فيه، فالشباب الذي لا يجد له فرصة عمل يكون هدفا سهلا لمختلف الاتجاهات المتطرفة دينيا أو سياسيا أو عصابات النصب والاحتيال والسطو المسلح (طنش ، 2016: 30).

3 - سوء توزيع الثروة: والموارد اللازمة للتنمية وتوفير الحاجات الأساسية للناس وعلى نحو غير متوازن بعبارة أخرى وجود خلل في العدالة الاجتماعية تفرز قدرا متعاظما من الظلم والتضجير الاجتماعي الجماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان، وهنا الحرمان النسبي ليس بالضرورة ناتجا من الفقر والافتقار على المستوى الفردي، وذلك أن الأفراد القائمين بالإرهاب قد يكونون أغنياء بذاتهم ولكنهم انطلاقا من الاحساس بالتهميش والدونية من قبل الدولة مما يخلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئة معينة تجاه فئات أخرى ورد فعل متطرف مصحوب بعمل إرهابي (السبهاني، 2016: 160).

4 - عمليات الفساد الإداري الحكومي: التي تسهم بها معظم البلدان والازمات الاقتصادية المستمرة ابتداء من التضخم والكساد الاقتصادي إلى حالات الكسب غير المشروع في الصفقات التي تتم بشكل غير قانوني مع رجال الدولة أو الدخول في صفقات غير قانونية لتمرير العشرات من أنواع البضائع الفاسدة بجهود أشخاص ذوي نفوذ في الدولة مثل هذه الممارسات تولد لدى الشباب أو الناس المحرومين سلوكا عدوانيا عنيفا من الكبت سرعان ما ينفجر بعمل عدواني منظم يستهدف الأشخاص والمؤسسات أو الدولة ذاتها مما يؤدي إلى تدهور الأبنية الاقتصادية - الاجتماعية للدولة، وهنا يتخذ الإرهاب صورا عديدة منها (حالات السلب والنهب وعمليات الاختطاف المنظمة المصحوبة بدفع فدية مالية معينة تستخدم لتمويل عمليات إرهابية على الصعيد السياسي من تنظيم حملات مسلحة وغيرها) (بركات ، 2005 :3).

2 - المسببات الاقتصادية الخارجية: -

1 - الخلل الاقتصادي الكبير الذي تشهده دول العالم الثالث: وذلك نتيجة هيمنة الاقتصاد الرأسمالي، وسيطرة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات لاستغلال مواردها الطبيعية الوطنية، وما يفضي الى تكريس تبعيتها وربطها بعجلة الاقتصاد الأوربي، فقد اكدت الاحداث ان التطور اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والدول التي تسعى الى النمو، وما تمثله ظاهرة التبعية المتصفة بسيطرة الدول المتقدمة وانتشار الأنماط والأساليب المتعددة للجريمة المنظمة والتي تعبر عن ردة فعل للواقع المعاش كل ذلك أدى الى ظهور أساليب متعددة لارتكاب اعمال إرهابية تعبر عن حال (بدرانة، 1999: 22).

2 - وقوع الدول وخاصة دول العالم الثالث في شباك الديون الخارجية: فقد وقعت معظم الدول النامية في شباك الديون الخارجية الربوية المجحفة بحجة رفع مستوى المعيشة، وتصادت هذه الديون تصاعدا مركبا استنزفت هي وفوائدها اقتصاد الدولة أولا بأول، ودفعها ذلك الى الخضوع لسياسات وأدوات صندوق النقد، والبنك الدوليين، واكثر فئة دفعت ضريبة الديون والفوائد هي فئة الفقراء، وهي ذاتها الفئة الأكثر انباتا لبذرة الإرهاب، ناهيك عن استخدام هذه الديون او المساعدات الإنمائية كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المدينة والمحافظة على الاستقرار الدولي وحماية الأقليات (طنش، 2017: 464).

3 - السياسات المتبعة من قبل مؤسسات المالية والدولية ممثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين عبر برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي: وهي برامج مشروطة باتباع سياسات معينة من قبل الدولة المطبقة لها، ومن هذه السياسات على سبيل المثال، منح قروض مشروطة بتحرير التجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وسياسات الخصخصة، وتحجيم دور القطاع العام والعمل على تصفية مشروعاته الغير مربحة، وبيعة للقطاع الخاص المحلي او الأجنبي، والعمل على تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية للدولة المدينة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية التي ستساعد على تحقيق المزيد من الاحتياطات النقدية الأجنبية وإزالة القيود الكمية على الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الضرائب على الصادرات (رمزي، 2005: 155)،

ثانيا: التهديدات (الاثار) الاقتصادية للظاهرة الإرهابية: -

للإرهاب اثارا وتداعيات على الاقتصاد ويعتمد هذا الأثر بدرجة الأولى على نطاق الإرهاب الذي أصبح يتخذ صبغة عالمية ودولية، ولا شك ان أكثر الدول تأثرا بهذه الاثار هي الدول المستهدفة وعلى ذلك فان هذه الاثار تتجاوز الدول المستهدفة بالإرهاب الى دول أخرى كثرة، على شكل تداعيات واثار تستهدف مختلف القاعات المكونة للتنمية الاقتصادية.

1 - اثار اقتصادية للإرهاب تتمثل في انكماش حاد في معدل نمو الاقتصاد العراقي: -

هناك ترابط وثيق بين الوضع الأمني والنمو الاقتصادي فكلما كان الوضع الأمني متدهور انعكس سلبا على الاقتصاد ككل بسبب توقف العجلة الاستثمارية للبلد وتدني الثقة بالاقتصاد سواء من قبل المستثمر الوطني أو الأجنبي، وعليه ومع تصاعد العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش نجد انكماش الاقتصاد العراقي بسبب توقف النشاطات الاقتصادية كافة وتوقف العمل الكامل في المحافظات التي تشهد عمليات عسكرية، ويشير تقرير من صندوق النقد الدولي حول انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال سنوات سيطرة داعش ، والجدول الاتي يدهر هذه المعدلات:-

جدول رقم (1) معدلات النمو الاقتصادي

السنة	معدل النمو الاقتصادي العراقي
2013	5.9%
2014	2.7%
2015	1.2%-

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي

ويشير التقرير الى حدوث انكماش او انخفاض في نسب النمو الاقتصادي خلال السنوات التي سيطر بها الإرهاب وداعش حيث بعد ان كان معدل النمو الاقتصادي في (2013) (5.9%) قد انخفضت هذه النسبة الى (2.7%) في سنة (2014) كما وانخفضت هذه النسبة الى (-1.2%) أي بمعدل نمو سالب لسنة (2015) وهذا الانخفاض جاء بسبب: -

1. الانخفاض الكبير في أسعار النفط عالميا والذي ترك تداعياته على الموازنة العامة للدولة على أساس ان الاعتماد الأكبر يكون على الإيرادات النفطية وانخفاض الأسعار أدى الى انخفاض هذه الإيرادات وبالتالي مما اثر بشكل سلبي على الموازنة التي استنزفت الجزء الكبير منها للمجهود الحربي من اجل ادامة المعركة مع الإرهاب وهذا ما سبب تداعيات كبيرة انعكست على انخفاض معدلات النمو نتيجة لتعطل الكثير من المرافق العامة للدولة بسبب الإرهاب.

2. تعاظم حدة المواجهة العسكرية ضد الجماعات الإرهابية (داعش). وهنا نحن امام معادلة تتمثل بمتطلبات إنفاقيه كبيرة وخاصة الامنية مقابل شحة في التمويل، لذا فالاقتصاد العراقي هو الان في وضع (ازمة مالية متفاقمة) في ظل بقاء أسعار النفط منخفضة.

بناءا على ما تقدم يتم قبول الفرضية التي مفادها (توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب وانخفاض

معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات (2013، 2014، 2015)). وهذه العلاقة هي علاقة عكسية بمعنى كلما سادت ظروف الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي كلما القى بضلالة على معدلات النمو الاقتصادية نحو الانخفاض.

2. اثار اقتصادية للإرهاب تتمثل في تدني إنتاجية النفط العراقي وانخفاض الإيرادات النفطية وأسعار النفط: -

تعد جولات التراخيص النفطية هدف للحكومة العراقية من اجل زيادة الانتاج النفطي الى ما يقارب 12 مليون برميل يوميا، الا ان وجود داعش دفع الى الابقاء على سقف الانتاج النفطي بحدود 3 مليون برميل مع وجود الشركات العالمية للنفط، فالتطورات الأمنية التي شهدتها العراق في عام (2014 و2015) اثرت على القطاع النفطي العراقي، اذ توقفت عملية إنتاج النفط في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية، وعاق عمل الشركات العالمية في عموم مناطق العراق بسبب المواجهات العسكرية وتقلص الإنتاج بسبب سيطرة المجاميع الإرهابية على منابع وحقول النفط وخاصة في محافظة نينوى، فالتنظيم سيطر على (13) حقل نفطي ومصافي في شمال العراق ومنها حقلي (عين زاله) و(بطمة) العراقيين اللذين تبلغ طاقتهما الإنتاجية اليومية حوالي (30) ألف برميل من النفط الخام، وحقل (القيارة) الذي تبلغ إنتاجيته اليومية حوالي (7000) برميل، وتقدر احتياطياته بحوالي (800) مليون برميل، وحقل (الدجيل) وكذلك الحقول الموجودة في الجنوب من تكريت، على حقل (حمرين) الذي يبلغ إنتاجه حوالي (5000) برميل/يوما، وحقل (عجيل) الذي ينتج حوالي 25 ألف برميل يوميا من النفط الخام، و(150) مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وكل ذلك انعكس سلبا على الناتج المحلي للنفط في العراق وقيام المجاميع الإرهابية بعمليات تهريب النفط اذ يكسب تنظيم داعش ما لا يقل عن (4) مليون دولار يوميا بتهريبه للنفط، وبيعه في السوق السوداء بأسعار منخفضة جدا أقل من السعر العالمي بحوالي (75%) حيث تباع البرميل بسعر اقل من (17) دولار للبرميل وكل ذلك يتم من خلال وسطاء في المنطقة والذين يعملون على تهريبه إلى الدول المجاورة خاصة من كركوك والموصل الى تركيا وإيران، ويتولى شبكات دولية التنسيق والترتيب والإعداد لتهريب هذه الكميات الكبيرة من النفط على الدول، حيث يباع الصهريج الواحد بحوالي (10) آلاف دولار أمريكي، ووصل عدد الصهاريج التي كانت تهرب يوميا حوالي (60) صهريج يوميا.

كما وكان للإرهاب أثر كبير في انخفاض أسعار النفط والإيرادات النفطية التي تشكل جزء كبير من تمويل الموازنة الاتحادية للدولة، والجدول الاتي يوضح تقلب أسعار النفط وانخفاض الإيرادات الحكومية النفطية وانخفاض نسبة مشاركتها في تمويل الناتج المحلي الإجمالي: -

جدول رقم (2) كميات تصدير النفط وأسعار النفط والإيرادات النفطية ونسبتها من الناتج المحلي

السنة	كميات تصدير النفط مليون برميل / يوم ¹	أسعار النفط (المصدر) دولار	الإيرادات النفطية) (مليار دولار	نسبة الإيرادات الحكومية النفطية في الناتج المحلي (%) الإجمالي
2013	2400	102.9	88.90	38.6
2014	2600	96.5	90.32	36.0
2015	3400	45.9	56.18	27.5

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي

ويشير الجدول أعلاه الى انخفاض حاد في أسعار النفط بعد ان كانت (102.5) دولار للبرميل الواحد لسنة (2013)، قد انخفضت أسعار النفط الى (96.5) دولار للبرميل الواحد لسنة (2014)، وقد استمر الانخفاض الى (45.9) للبرميل الواحد لسنة (2015)، وان هذا الانخفاض قد انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية بشكل كبير، فعلى الرغم من ارتفاعها ما بين عامين (2013-2014) بفعل زيادة الإنتاج الى انها قد انخفضت هذه الإيرادات بشكل كبير في سنة (2015) الى (56.18) مليار دولار بعد ان كانت هذه الإيرادات (88.90 ، 90.32) للسنوات (2013 ، 2014) على التوالي وهذا الانخفاض قد انعكس على نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فبعد ان كانت الإيرادات النفطية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (38.6) لسنة (2013) قد انخفضت هذه النسبة الى (36.0) لسنة (2014) وقد استمر هذا الانخفاض حتى وصل الى (27.5) لسنة (2015)، هذه الانخفاضات في أسعار النفط والإيرادات النفطية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي قد جاءت نتيجة عدم الاستقرار السياسي والسيطرة الجماعات الإرهابية (داعش) على العديد من المناطق في غرب وشمال العراق واستحوادهم على العديد من الابار النفطية وبيعهم للنفط بأسعار اقل من الأسعار العالمية الامر الذي دفع بأسعار النفط الى الانخفاض، بالإضافة الى الدمار الكبير الذي لحق بالمنشآت النفطية الامر الذي الى بضرار كبيرة على النمو الاقتصادي واعاقة سعي الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بناءً على ما تقدم يتم قبول الفرضية التي مفادها (توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب تدني إنتاجية النفط العراقي خلال السنوات (2013، 2014، 2015)). وهذه العلاقة هي علاقة عكسية بمعنى كلما سادت ظروف الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي كلما القى بضلالة على تدني إنتاجية وتصدير النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من الموازنة الاتحادية للبلد.

3. اثار اقتصادية للإرهاب تتمثل في انخفاض اجمالي الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي:-

يعكس الناتج المحلي الإجمالي التعاملات اليومية التي يتم الاضطلاع بها أي الملايين من الصفقات والتعاملات الاقتصادية التي لا بد من حصرها وتلخيصها ضمن الوحدة المؤسسية التابعة لها ، كما ويلخص الناتج المحلي الإجمالي النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها المجتمع خلال فترة زمنية معينة وغالبا ما يكون سنة، كما ويكس العوائد المتحصلة من استخدام عناصر الإنتاج ، فهو مؤشر اقتصادي لمستويات المعيشة للأفراد من خلال عرض ما يحصل عليه من نصيب من الناتج القومي ، يستخدم أيضا كمؤشر اقتصادي للتحليل ووضع الخطط والسياسات التنموية، وبالتالي فهو يعكس الأداء الاقتصادي للدولة.

وللإرهاب أثر كبير في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من خلال التداعيات والاثار الاقتصادية التي يتركها على البنى التحتية وعلى عناصر الإنتاج (المقدرات الإنتاجية) بالإضافة التي تحجيم التعاملات الاقتصادية من خلال ما يتركه من ظروف مربكة للاقتصاد، كما الإرهاب أثر على انخفاض مستوى المعيشة من خلال انخفاض نصيب دخل الفرد من الناتج الإجمالي بفعل انخفاض العوائد، والجدول الاتي يعرض احجام الناتج الإجمالي ونصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:-

جدول رقم (3)

اجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي

السنة	اجمالي الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار امريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي (الإجمالي) (دولار امريكي)
2013	234.6	7.021
2014	234.7	6.517
2015	179.8	4.869

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي

ويستعرض الجدول أعلاه اجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث التي سيطر فيها داعش على بعض المناطق في العراق وقد كان (234.6، 234.7، 179.8) للسنوات الثلاث (2013، 2014، 2015) على التوالي وأشار الجدول الى انخفاض كبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد ان كان (234.7) لسنة (2014) قد انخفض الى (179.8) لسنة (2015)، وقد جاء هذا نتيجة لاشتداد المعارك خلال السنتين والدمار الكبير الذي لحق في البنية التحتية والمقدرات الإنتاجية ، بالإضافة الى نزوح العديد من لعوائل هذا ما أثقل كاهل الدولة بالكثير من النفقات ، كما ان المعارك التي حصلت والاضطرابات السياسية قد اعاقت تنفيذ الكثير من المعاملات التجارية وانخفاض الصادرات والاستيرادات وبالتالي تسببت بانخفاض العوائد المتأتية.

كما واستعرض الجدول مقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين الجدول مقدار الانخفاض الحاصل، فبعد ان كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (7.021) لسنة (2013) انخفض الى (6.517) لسنة (2014) وهذا الانخفاض استمر بعد ان وصل الى (4.869) لسنة (2015)، وهذا الانخفاض جاء نتيجة العمليات الإرهابية والمعرك التي كانت دائرة آنذاك والتي استنزفت الكثير من مقدرات الدولة وهذا ما انعكس على مستوى المعيشة بشكل عام. بناءا على ما تقدم يتم قبول الفرضية التي مفادها (توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات (2013، 2014، 2015)). وهذه العلاقة هي علاقة عكسية بمعنى كلما سادت ظروف الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي كلما القى بضلالة على وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي انخفاض متوسط نصيب الفرد.

4. اثار اقتصادية للإرهاب تتمثل في تعرض الميزانية العراقية إلى ضغوط انفاقية كبيرة: -

ان تدني أسعار النفط عالميا ترك تداعيات كبيرة على الموازنة العامة للحكومة العراقية بعد ان كان سعر النفط يقترب من (120) دولار للبرميل هبط الى اقل (30) دولار للبرميل، مما أسهم بزيادة نسب العجز في الموازنة العامة بسبب اعتمادها على عوائد تصدير النفط الى الخارج وبنسبة تقترب من (90 %) ، وهذا العجز بحد ذاته ادخل العراق في أزمة مالية خانقة وخطيرة ومهددة للأمن القومي العراقي لأنها مترامنة مع وجود تهديد امني يمثلته تنظيم داعش فالميزانية العراقية تتعرض لضغوط كبيرة نتيجة زيادة الإنفاق الأمني وكلفة التعامل مع الأزمة الإنسانية التي تسبب بها تنظيم داعش، اذ هناك عدد كبير من النازحين ترتب عليه انفاق مبالغ كبيرة من اجل اقامة مخيمات للاجئين وكذلك توفير المواد الغذائية والطبية وغير ذلك من الخدمات، ويشير الجدول الاتي حجم الموازنات الاتحادية العراقية للسنوات الثلاث (2013، 2014، 2015) واحجام العجز بالإضافة الى موازنة الدفاع والامن :-

جدول رقم (4) حجم الموازنة الاتحادية وحجم العجز في الموازنة الاتحادية

السنة	حجم الموازنة الاتحادية (مليار دولار)	حجم العجز في الموازنة (مليار دولار)	نسبة العجز من الموازنة (%)	حجم موازنة الدفاع والامن (مليار دولار)	نسبة موازنة الدفاع والامن من حجم الموازنة (%)
2013	100	16.7	16.7%	17.2	17.2%
2014	150	19	12.6%	14	9.3%
2015	105	22	21%	19.065	18.14%

مسودة قانون الموازنة للسنوات (2013، 2014، 2015)

يستعرض الجدول أعلاه حجم الموازنات الاتحادية للحكومة العراقية خلال السنوات (2013، 2014، 2015) حيث بعد ان كانت قد ارتفعت إيرادات الموازنة الاتحادية من (100) مليار دولار لسنة (2013) ارتفعت إيرادات الموازنة الاتحادية الى (150) مليار دولار لسنة (2014) مع زيادة في حجم العجز، فبعد ان كان (16.7) مليار دينار ارتفع الى (19) مليار دينار وهذه الزيادة جاءت بسبب زيادة نفقات الحكومة من حيث الاستثمار والنفقات العسكرية، الا انه في سنة (2015) وبفعل سيطرة الجماعات الإرهابية (داعش) واشتداد المعارك والتداعيات الاقتصادية التي فرضت من حيث انخفاض أسعار النفط وانخفاض المنتجات النفطية قد انخفضت إيرادات الموازنة الاتحادية الى (105) مليار دولار وهذا الانخفاض في الإيرادات قابلة ارتفاع في العجز حيث وصل الى (22) مليار دور أي يشكل مانسبته (21 %) من إيرادات الموازنة جاء هذا الارتفاع في العجز نتيجة للتوسع في النفقات العسكرية التي زادت بشكل كبير فبعد ان كانت (14) مليار دولار لسنة (2014) ارتفعت الى (19.021) مليار دولار في سنة (2015)، الامر الذي أضاف الى الموازنة ضغوط انفاقية كبيرة كنفقات تمويل الحرب والنفقات التي تصرف من اجل إسكان النازحين الذين شردوا بفعل العمليات الإرهابية. بناء على ما تقدم يتم قبول الفرضية التي مفادها (توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب وانخفاض حجم الموازنات الاتحادية للدولة خلال السنوات (2013، 2014، 2015)). وهذه العلاقة هي علاقة عكسية بمعنى كلما سادت ظروف الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي كلما القى بضلالة على انخفاض حجم الموازنات الاتحادية للدولة وهذا سوف يعرض الدولة الى ضغوطات كبيرة متمثلة بسد نفقاتها بالإضافة الى مواجهة الزيادة في النفقات الناجمة من شيوع حالة الإرهاب الامر الذي سوف يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة.

5. اثار اقتصادية للإرهاب تتمثل في زيادة نسب البطالة والنزوح والفقر: -

ان العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش ادت إلى وقف النشاطات الاقتصادية كافة وهذا ترك تداعياته في زيادة نسب البطالة وتوقف العمل في دوائر الدولة ومؤسساتها بالمحافظات التي تشهد عمليات عسكرية وبالتالي توقف رواتب الموظفين يضاف الى ذلك عمليات التهجير القسري والتي ادت الى زيادة نسبة النازحين والمهجرين وبالتالي العيش في مخيمات تفتقر الى الخدمات الأساسية، مما أدى الى زيادة نسبة الوفيات وخاصة بين الأطفال وكذلك نجد ايضا ارتفاع في معدلات التضخم حيث وصل الى (6,2%) عام 2015 بعد ان كان (1,9%) عام 2013، وايضا شهدنا ارتفاع بنسب الفقر بشكل كبير جدا، اذ ان نسبة الفقر كانت قبل سيطرة داعش على بعض المحافظات (19%) ازدادت إلى (30%) بعد إضافة أعداد النازحين البالغ مليون و(800) ألف نازح على وفق بيانات الأمم المتحدة.

جدول رقم (5) نسبة البطالة والفقر

السنة	% نسبة البطالة	%نسبة الفقر
2013	1.9	13%
2014	6.53	15%
2015	16.65	22.5%

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي

يستعرض الجدول أعلاه نسب البطالة خلال السنوات (2013، 2014، 2015) والتي ازدادت بمعدل متزايد بعد ان كانت نسبة البطالة (1.9%) لسنة (2013) قد ازدادت الى (6.53%) لسنة (2014) واستمر ارتفاعها الى ان وصلت الى (16.65%) لسنة (2015) وهذه الزيادة في معدلات البطالة قد رافقها زيادة في معدلات الفقر والتي هي بدورها ازدادت بمعدلات متزايدة فبعد ان كانت (13%) لسنة (2013) قد زادت الى (15%) لسنة (2014) وقد استمر ارتفاعها الى ان وصلت الى (22.5%) لسنة (2015)، وهذا الازدياد في معدلات البطالة ومعدلات الفقر جاءت بسبب عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الأمني المتمثل بسيطرة الجماعات الإرهابية (داعش) ومخلفته من اضرار على المجتمع، بالإضافة الى انتشار كل أنواع الجريمة، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وايضا مغادرة رؤوس الأموال والاستثمارات الاجنبية وتناقص الوظائف الحكومية وعدم تمكن القطاع الخاص من تشغيل الاعداد الكبيرة من الايدي العاملة، وارتفاع اعداد النازحين.

بناءً على ما تقدم يتم قبول الفرضية التي مفادها (توجد علاقة ما بين مسببات الإرهاب وارتفاع معدلات البطالة والفقر خلال السنوات (2013، 2014، 2015)). وهذه العلاقة هي علاقة طردية بمعنى كلما سادت ظروف الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي كلما القى بضلالة على ارتفاع معدلات البطالة والفقر بسبب ما يتركه الإرهاب من تعطيل لبعض المرافق العامة وتوقف حركة التجارة والمبادلات التجارية بالإضافة الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بفعل انخفاض الإيرادات الحكومية وتدني الإنتاجية.

6. اثار اقتصادية للإرهاب تتمثل في ارتفاع مديونية العراق:

إن السبب الرئيسي للجوء الدولة إلى الاستدانة بدين عام هو عجز الموازنة الذي يعنى نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة المتزايدة، وكلما زاد العجز واستمر كلما زاد الدين العام، والواقع في العراق يظهر أن الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز مستمر وتزايد في السنوات الأخيرة، بعد الأحداث السياسية والأمنية الأخيرة التي مرت بالعراق وكانت لها انعكاسات على أداء الاقتصاد العراقي ومن الوسائل التي استخدمت لتقليل العجز في الموازنة العامة هي اللجوء الي الاقتراض سواء داخلياً أو خارجياً من الدول أو المؤسسات الأجنبية، وقد ترتب على هذا الاقتراض زيادة في حدة الأزمات التي تواجه الاقتصاد العراقي طيلة المدة الماضية، والجدول التالي يوضح احجام مديونية الحكومة العراقية:-

جدول رقم (6)

الدين الداخلي والخارجي ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

السنة	الدين الداخلي (مليار دولار)	نسبة الدين الداخلي من الناتج المحلي (%)	الدين الخارجي ((مليار دولار	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2013	73.1	31.2%	59.3	25.3%
2014	75.2	32.0%	58.1	24.8%
2015	98.0	54.5%	66.7	36.8%

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي

ارتفاع احجام الدين العام الداخلي والخارجي في العراق خلال السنوات (2013، 2014، 2015)، حيث ارتفعت احجام الدين الداخلي بحدود (73.1، 75.2، 98.0) مليار دولار للسنوات (2013، 2014، 2015) على التوالي، كما شكل الدين الداخلي نسب كبيرة من احجام الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2013، 2014، 2015) من (31.2%، 32.0%، 54.5%) ، كما ارتفعت

احجام الدين الخارجي للسنوات (2013، 2014، 2015) الى (59.3، 58.1، 66.7) مليار دولار ، كما وشكل الدين الخارجي نسب كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي بحدود (25.3%، 24.8%، 36.8%) للسنوات (2013، 2014، 2015)، هذه الزيادة جاءت لسد نسب العجز في الموازنة وفي الناتج المحلي الإجمالي.

انخفاض المقدرة التنافسية للاقتصاد العراقي وفقا للمؤشرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل الفقر، المديونية) للسنوات (2013، 2014، 2015)، حيث انخفضت معدلات النمو بحدود (5.9، 2.7، -1.2)، للسنوات (2013، 2014، 2015) على التوالي، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بحدود (234.6، 234.7، 179.8) مليار دولار للسنوات (2013، 2014، 2015) على التوالي وهذا يعكس ضعف الاقتصاد العراقي مقارنة بالاقتصاديات الأخرى ، كما وارتفعت معدلات البطالة بحدود (13، 15، 22.5) للسنوات ، بالإضافة الى ارتفاع المديونية العراقية الداخلية والخارجية بحدود (132.4، 133.3، 164.7) مليار دولار ، فكل هذه المؤشرات انعكست على ضعف المقدرات التنافسية للاقتصاد العراقي.

التوصيات:

- 1 - تبني سياسات تشجع بدائل تنمية واقعية ضمن أفق زمني منظور والعمل على تطوير الصناعة والزراعة والنقل وقطاع السياحة الدينية وغيرها من القطاعات المهمشة من اجل تنويع مصادر الایراد وتحقيق الاستدامة المالية.
- 2 - المساواة بين طبقات المجتمع كافة، ومعالجة ظاهرتي التخلف والبطالة التي تعتبر من مخلفات الحرمان الاقتصادي المزمن وتداعيات القهر الاجتماعي المتواصل.
- 3 - العمل على انشاء المشروعات الاقتصادية للقضاء على اهم مسببات الإرهاب وهو البطالة وملء فراغ الشباب، بالإضافة الى قيام الدولة بالاهتمام بالفئات محدودي الدخل والعمل على كفايتهم لمنع انجرافهم وراء المال والأفكار الهادمة.
- 4 - إعادة توزيع الثروة وموارد التنمية وتلبية مختلف الحاجات الأساسية للفرد المواطن وعلى نحو متوازن تجعله يمتلك القدرة على العطاء والبناء والابتعاد عن السلوك والاعمال العدوانية الملازمة لظاهرة الإرهاب وبالشكل الذي يخلق حالة من الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة من جهة والمواطن وافراد المجتمع المحيطين به من جهة أخرى.
- 5 - مكافحة عمليات الفساد الإداري والرشوة في جميع مرافق وإدارات الدولة وبناء قاعدة اقتصادية متطورة تؤمن الحاجات الاساسية الضرورية للمواطن.
- 6 - ضرورة إعطاء مجال واسع من الحرية والتعبير عن الراي لفئات مختلفة من الشباب تجنباً لحالة التهميش وفتح مراكز تدريب وتأهيل خاصة بالشباب تنمي قدراتهم وتعزز مواهبهم.

- 7 - اعادة تأهيل قطاع الاتصالات والمعلومات في جميع مفاصل الدولة لكي يتسنى لطبقات واسعة من المجتمع الاطلاع على المستجدات العلمية والتقنية وكسر حالة الكبت والجمود لديهم.
- 8 - حاجة العراق لنمو وتنشيط الصناعة والزراعة والاستثمار المحلي مع تقليل الامتيازات للموظفين رفيعي المستوى والدراجات الوظيفية العالية من اجل ايفاء الدين وان لا يتحول الدين الى حجم يفوق طاقة السداد“.
- 9 - تحويل دور الدولة من الهيمنة في إدارة النشاط الاقتصادي إلى المشاركة للقطاع الخاص من خلال الدخول معه في الاستثمارات.

المصادر:

1. جاد الحق. جاد الحق علي، التمسك بأصول الإسلام هو طريق الوحدة الإسلامية، مجلة الأ زهر، الجزء الرابع، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية، 1993.
2. الفرماوي . عبد الحي، الإرهاب بين الفرض والرفض في ميزان الإسلام، مصر، دار البشير للثقافة، 1999.
3. لينشتبلاو . إيريك، مخاوف في أمريكا من هستريا الإرهاب، الشرق الأوسط، 1999.
4. محب الدين. محمد مؤنس، الإرهاب على المستوى الإقليمي، أعمال ندوة تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997.
5. مخيمير. عبد العزيز، الإرهاب الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986.5.
6. توماس بلاس، العنف والانسان، ترجمة الدكتور عبد الهادي عبد الرحمن، دار الطليعة، ط1، 1990.
7. بركات. ياسر خالد، الإرهاب في المنظور الاقتصادي.. التداعيات والحلول، مجلة النبأ، العدد 78، 2005.
8. الشهراني. سعد بن علي، العامل الاقتصادي في الظاهرة الإرهابية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة الملك نايف للدراسات الأمنية، العدد 59، المجلد 30، 2014.
9. هارون. فرغلي، الإرهاب العولمي وانهيال الإمبراطورية الامريكية، دار الوافي للطباعة والنشر، العدد 2، القاهرة، 2006.
10. الحايك. حسيني، الجذور الصهيونية للإرهاب الأمريكي البداية والنهاية، موقع الرمز الفلسطيني للأعلام، 2003.
11. السماك. محمد، الإرهاب والعنف السياسي، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٢.
12. مناحي. رافع، الإرهاب في العراق الجديد بين التشريعات العراقية والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه، 2011.

13. شبر. الهام خضير، أزمة الارهاب ومستقبل السياحة الأسباب – الآثار وسبل المواجهة، ورقة عمل، الجامعة المستنصرية، 2016
14. طنش. خلود احمد، الفقر والبطالة وأثرهما في تهديد السلم المدني، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، العدد 3، المجلد 1، 2017.
15. عبد الرحيم. سامح جميل، التعليم ومواجهة التطرف والإرهاب، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، العدد 2، جامعة المنيا، كلية التربية، 1996.
16. الدريني، محمد فتحي، ظاهرة الإرهاب في المجتمع الدولي وموقف الإسلام منها، مجلة منهج الإسلام، ال عدد 1، المؤسسة العربية السورية، دمشق، 1999.
17. شامة. محمد، الإسلام في الفكر الأوربي، القاهرة، دار التراث العربي، 1995.
18. عز الدين. أحمد جلال، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة، دار الحرية، ١٩٨٦م
19. العموش. أحمد فلاح، أسباب ظاهرة الإرهاب، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩.
20. العميري. محمد بن عبد الله، موقف الإسلام من الإرهاب، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.
21. عوض. محمد محي الدين، تعريف الإرهاب، أبحاث الندوة العلمية لتشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
22. عيد. محمد فتحي، دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية في مكافحة الإرهاب، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998.
23. غالي. بطرس، الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، القاهرة، مجلة السياسية الدولية، العدد، 1998.
- الغزال. إسماعيل، الإرهاب والقانون الدولي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990.
24. تقرير صندوق النقد الدولي رقم 17/ 251
26. الموازنة الاتحادية لسنة 2013
27. الموازنة الاتحادية لسنة 2014
28. الموازنة الاتحادية ل

التكلفة الاقتصادية للإرهاب في العراق: تقديرات أولية

أ.د. حسن لطيف كاظم^(١)

1: المقدمة والخلاصة

لقد أدى الإرهاب منذ عام 2003 الى تناسل أزمات إنسانية واقتصادية وسياسية واجتماعية، فضلاً عن فرضه ضغوطا كبيرة على الدولة ومؤسساتها، وأحدث ركودا اقتصاديا واسع النطاق شمل جميع القطاعات غير النفطية، فضلا عن ترسيخه للتشوهات الاقتصادية الموروثة. ومما لا شك فيه أن التكلفة البشرية هي الأكثر فداحة بالنسبة للعراق فقد بلغ عدد ضحايا العمليات الإرهابية 209169 ضحية ما بين شباط (فبراير) 2003 ولغاية تشرين الثاني (نوفمبر) 2021. تعرضت البلاد الى حرب طاحنة وغير أخلاقية فرضتها التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وتنظيم داعش داخل الاراضي العراقية ادى ذلك الى تفاقم مواطن الضعف الموجودة بالفعل وجوانب الضعف الهيكلي وهو ما نجم عنه تراجع الانتاجية واعاقة جهود التنمية الاقتصادية وزيادة الفقر ونقص فرص العمل والى وقف النشاط الاقتصادي في بعض المدن الأكثر تضررا بالإرهاب، الامر الذي اضطر الحكومة الى إعادة تخصيص النفقات غير الامنية بصورة كبيرة نظرا لأولوية الحرب ضد الارهاب.

يهدف البحث الى تقديم تقدير اولي لإجمالي التكاليف التي تحملها العراق منذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر، بما في ذلك تقدير تكاليف الخسائر البشرية بشكل نقدي، الامر الذي يشكل محاولة أولى لإيجاد تقدير شامل لتكاليف الإرهاب والحرب عليه، وتكاليف الفرصة البديلة له. وعلى الرغم من أن المهمة ليست باليسيرة، اذ تتطلب إعادة تقويم الأصول الرأسمالية والبشرية، واحتساب القيم الحالية لها، وتمتد الصعوبات الى حساب تكاليف التنشئة للطفل العراقي حتى يبلغ 20 من العمر بالاعتماد على احتساب تكاليف المعيشة عبر السنوات.

2: الإطار النظري

عادة ما يجري تقدير القيم النقدية للخسائر الناجمة عن الإرهاب الطريقة نفسها التي يجري فيها تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف؛ اذ تقدم عدد من الدراسات التكلفة الاقتصادية للوفيات والمرضاة الناتجة عن العنف باستخدام منهجيات مختلفة منها:

(١) جامعة الكوفة، ومدير مركز الرافدين للحوار RCD.

- 1 - الطريقة المحاسبية التكاليف، إذ يتم على وفق هذه الطريقة تقدير التكاليف المباشرة وغير المباشرة للإرهاب، وقد استخدمت على نطاق واسع في تقدير تكاليف الجريمة في العالم. وعادة ما تشتمل هذه التكاليف على التكاليف الظاهرة وغير الظاهرة للضحايا والجناة والنظام العام مثل تكاليف نظام العدالة والتكاليف الطبية⁽²⁾. وقد حاولت الدراسات التي اتبعت هذه الطريقة تقدير تكاليف كل جريمة.
 - 2 - "سعر تجنب الضرر"، والتي تعتمد على تقدير سعر "للسلع التي ينتجها العنف" وتقوم على أساس افتراض تقدير تكلفة إعادة الوضع الى ما كان عليه قبل حصول الضرر، أو تقدير القيمة النقدية لما يستعد الضحايا دفعه لتجنب الضرر.
 - 3 - التسعير الأقصى، وهي تقوم على تقدير التعويض المناسب للمتضرر.
 - 4 - الطريقة القياسية (الاكونوموترية) بالاعتماد على النماذج القياسية لتقدير الآثار، والتكاليف، في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار وغيرها.
- تختلف الآثار الاقتصادية للإرهاب تبعاً لمستويات التنمية الاقتصادية المتحققة في البلد، إذ ترتبط بعلاقة طردية معها إذ ترتفع التكاليف بارتفاع مستوى التنمية، من جهة أخرى فإن حجم الأنشطة الإرهابية وتكرارها عبر الزمن يؤثران في زيادة التكاليف. ففي الدول التي تتعرض بشكل عرضي أو نادر للإرهاب فإن التكاليف تكون منخفضة مقارنة بالدول التي تتعرض بشكل مضطرد للإرهاب مثلما هو الحال في العراق.
- وهناك عدة قنوات لانتقال تأثيرات الإرهاب في الاقتصاد منها:**
- 1 - الأثر في الناتج المحلي الإجمالي وخفضه نتيجة التدمير المادي للأصول الرأسمالية وخسارة النشاط الاقتصادي، ويتبع ذلك أثر سلبي في النمو الاقتصادي وفي نصيب الفرد من الناتج.
 - 2 - يؤدي الإرهاب أيضاً إلى اضطراب أسواق المال والأنشطة الاقتصادية والتجارية والسياحية، داخل البلد وعبر حدوده.
 - 3 - يزيد الإرهاب مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر لذا يبتعد المستثمرون عن البلدان ذات المستويات المرتفعة من العمليات الإرهابية.

McCollister, Kathryn E., Michael T. French, and Hai Fang. "The cost of crime to society: New crime-specific estimates for policy (2) and program evaluation." Drug and alcohol dependence 108.1-2 (2010): 98-109.

عند تقدير الأثر الاقتصادي للإرهاب عادة ما تقاس مجموعتين من التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يفرضها الإرهاب على الأفراد والمجتمع والدولة. ويمكن أن تشمل التكاليف غير المباشرة جميع التأثيرات التي لا يترتب عليها تقديران نقدية وتشمل المعاناة والآثار النفسية وتدهور نوعية الحياة وهي في الغالب غير مسعرة لأنها ليست موضوعات للتبادل السوقي، فيما تشمل التكاليف المباشرة للإرهاب التكاليف التي يتحملها الضحايا والارهابيون والتي يمكن قياسها نقدياً. ومنها تكاليف الاستشفاء والدخول المضحي بها وتكلفة مواجهة الإرهاب مثل الزيادة في الانفاق على الامن والأنظمة القضائية والسجون.

ويشمل الأثر الاقتصادي الإجمالي للإرهاب التكلفة المباشرة للوفيات الإرهابية والإصابات والأضرار بالملتمكات، فضلاً عن التكاليف غير المباشرة الناجمة عن الوفيات والإصابات والأضرار في الممتلكات وخسائر الناتج المحلي الإجمالي. فالتكاليف المباشرة هي التي يتكبدها الضحية والجاني والحكومة. وتتراكم التكاليف غير المباشرة بعد وقوع الحادثة الإرهابية وتشمل القيمة الحالية للتكاليف طويلة الأجل الناشئة عن وقوع الإرهاب، مثل الدخل المستقبلي الضائع والصدمات الجسدية والنفسية. وتعد هذه التقديرات متحفظة للغاية، إذ توجد العديد من البنود التي لم يتم تضمينها في المنهجية بسبب صعوبة الحصول على بيانات قابلة للمقارنة عالمياً، مثل انخفاض السياحة والنشاط التجاري والإنتاج والاستثمار، بالإضافة إلى الإنفاق على مكافحة الإرهاب⁽³⁾.

3: منهجية البحث

يستخدم البحث أكثر من طريقة لحساب تكاليف الإرهاب في العراق، للتوصل الى تقدير شامل للناتج الاقتصادي للإرهاب في العراق، ومن ثم تجميع هذه التكاليف التي تشمل:

- 1 - الخسائر البشرية بسبب الإرهاب مع التقدير النقدي لها.
- 2 - الخسائر المادية بسبب الإرهاب.
- 3 - الخسائر التنموية بما فيها خسائر الناتج المحلي الإجمالي غير المباشرة من الإرهاب

4: التكاليف البشرية المباشرة

تباينت التقديرات بشأن ضحايا العمليات الإرهابية الا ان موقع (Iraq body count) يعد الاشمل من بين جميع التقديرات واكثرها توثيقا والاشمل رسداً لنتائج العنف والإرهاب في العراق. وطبقاً لبيانات الموقع فقد اودى الإرهاب بحياة 209242 شخصاً خلال المدة 2003-2021.

جدول (1) ضحايا العمليات الإرهابية في العراق 2003-2021 (ضحية)

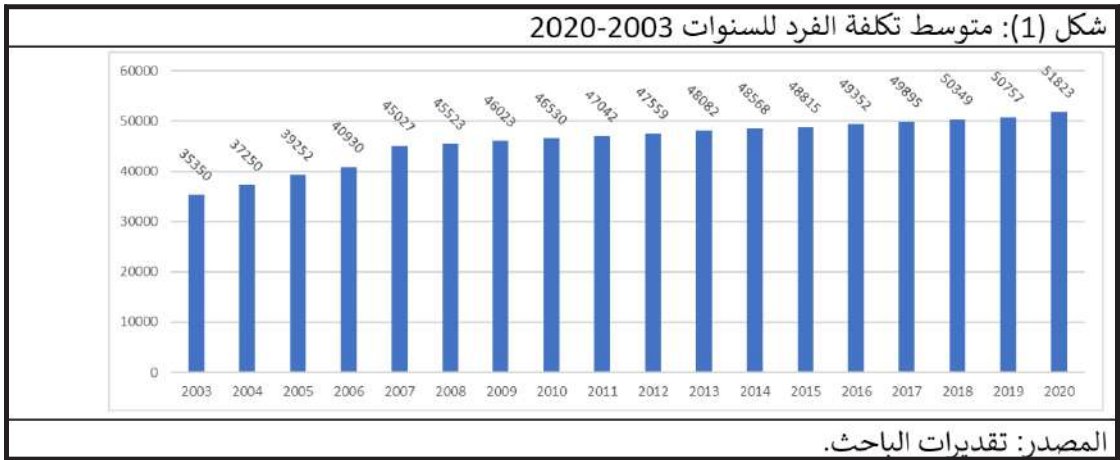
كانون الثاني	شباط	آذار	نيسا	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	المجموع
200	3	6	344	545	597	646	833	566	515	487	524	12,152
200	4	663	130	655	910	834	878	2	103	167	112	11,737
200	122	129	114	139	1347	153	235	144	131	148	114	16,583
200	154	157	195	227	2594	329	286	256	304	309	290	29,526
200	303	268	272	285	2219	270	248	139	132	112	997	26,112
200	8	109	166	915	755	640	704	612	594	540	586	10,286
200	372	409	438	590	564	431	653	352	441	226	478	5,382
201	0	305	336	385	385	488	520	254	315	307	218	4,167
201	1	389	254	289	386	308	401	397	366	288	392	4,162
201	2	531	356	392	529	469	422	400	290	253	299	4,622
201	3	357	360	545	888	659	114	130	118	870	112	9,852
201	4	109	102	103	110	158	334	147	173	143	132	20,218
201	5	149	162	110	129	184	199	144	129	102	109	17,578
201	6	137	125	145	127	128	137	935	197	173	113	16,393
201	7	111	191	181	187	149	149	490	397	346	291	13,183
201	8	474	410	402	229	230	201	241	305	160	155	3,319
201	9	323	271	123	167	145	93	151	361	274	215	2,393
202	0	114	148	73	74	49	82	54	70	74	54	908
202	1	64	56	49	46	87	60	41	65	23	63	669

المصدر: (<https://www.iraqbodycount.org/database/>) تمت الزيارة في 25 كانون الثاني/يناير 2022.

وجدير بالذكر أن التحالف الذي قاده الولايات المتحدة لغزو العراق قد قتل أكثر من 24 ألف مدني عراقي، وهناك بين الضحايا الاجماليين أكثر من 10 الاف طفل، وأكثر من 1000 إرهابيا ينتمون الى تنظيم داعش، وحوالي 20 ألف آخرين ينتمون الى التنظيمات الإرهابية الذين قتلوا ابان الاحتلال 2003-2011⁽⁴⁾.

⁽⁴⁾<https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/the-impact-of-the-war-on-terror-on-iraq-state-economy-and-civilian-deaths>

ويعد العام 2006 الأكثر دموية من حيث عدد الضحايا، إذ وصل عدد الى 29526 ضحية يليه العام 2007 الذي وصل فيه العدد الى 26112 ضحية، وقد رافق هذه الزيادة اضطراب أحداث العنف الأهلي في أعقاب تفجير مرقد العسكريين في سامراء في شباط/ فبراير 2006. فيما انخفض العدد بشكل مضطرب بعد ذلك ليعود قبيل سيطرة داعش على الموصل والانباء وصلاح الدين منتصف عام 2014، إذ وصل العدد الى 9852 ضحية عام 2013، ثم تضاعف العدد (20218 ضحية) في عام 2014، فيما يعد العام 2021 الأقل من حيث ضحايا الإرهاب إذ بلغ العدد 669 ضحية فقط. وبافتراض ان تكلفة كل شخص تساوي الاتفاق على معيشته حتى يصل الى سن 18 سنة، والتي قدرت عام 2003 بمبلغ 35.350 ألف دولار، في حين وصلت الى 51.823 ألف دولار عام 2020. وهذا التقدير متحفظ بعض الشيء، وللمقارنة فان تكلفة تنشئة الفرد المماثلة (مع اختلاف في منهجية الاحتساب) تبلغ 324 ألف دولار في الامارات العربية المتحدة، و 274.2 ألف دولار في المملكة المتحدة، و 225 ألف دولار في كندا وكوريا الجنوبية، وتنخفض الى 87.2 ألف في البرازيل، 72 ألف في الهند، والى 27 ألف في الصين⁽⁵⁾. وتقدر وزارة الزراعة الأمريكية أن تربية طفل يبلغ من العمر 18 عاماً تكلف أسرة من الطبقة المتوسطة 170.460 دولاراً أمريكياً⁽⁶⁾. فيما تقدم أرقام مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني تقديرات قريبة من ذلك يحتاجها الطفل حتى عيد ميلاده الثامن عشر تصل الى 150.000 ألف يورو⁽⁷⁾ (166.5 ألف دولار).



ومن ثم فقد تم تقدير تكاليف الضحايا المباشرين للإرهاب السنوية والتي وصل الى رقم إجمالي يبلغ 934.35 مليار دولار، وهي التكلفة الأعلى بين بنود التكاليف الأخرى. ووقد وصلت هذه التكلفة ذروتها عام 2006 عندما تجاوزت 120 مليار دولار.

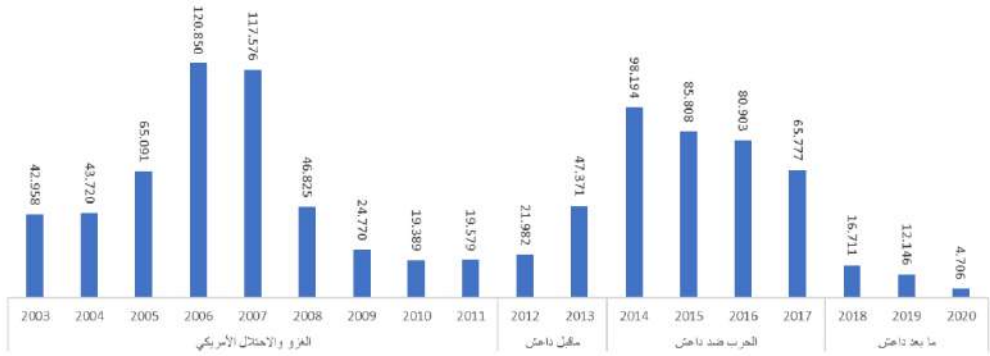
⁽⁵⁾ <https://balancingeverything.com/average-cost-of-raising-a-child>

⁽⁶⁾ <https://chicagoboyz.net/archives/3982.html>

⁽⁷⁾ Martin Orth , How much it costs to have a child, <https://www.deutschland.de/ar/topic/alhyat/hdhh-hy-tkalyf-trbyt-alawlad-fy-al->

(manya

شكل (2): التكلفة البشرية للإرهاب 2003-2020 (مليار دولار)



المصدر: من اعداد الباحث.

ولم تتوفر معلومات كافية عن الإصابات بسبب العمليات الإرهابية وأنواع تلك الإصابات، لكننا لأغراض التقدير نقدر أن عدد المصابين بإصابات تؤدي الى العجز يقدر بنصف عدد الضحايا، وهذا يعني أن هناك أكثر من 100 ألف مصاب بسبب العمليات الإرهابية تعد إصاباتهم مؤدي الى العجز الكلي أو الجزئي الذي يمنع صاحبه من ممارسة حياته بشكل طبيعي لاسيما في العمل.

5: التكاليف البشرية غير المباشرة

هناك طيف واسع من التكاليف البشرية غير المباشرة للإرهاب، وقد تعلق ارتباط نوع التكاليف بالناس، نشير الى التكاليف الناتجة عن تدهور معيشة الافراد وقدرتهم على الخلاص من الفقر والحرمان، ومنذ عام 2003 ظهرت عدد من التقديرات للفقر والحرمان في العراق باستخدام منهجيات مختلفة، والتي أضاعت جوانب مختلفة لما يعانيه العراقيون بسبب توالي الاحداث الاستثنائية، لاسيما ما يرتبط بتدهور احوالهم المعيشية في عموم العراق، وعلى الرغم من عدم إمكانية عد الفقر نتيجة مباشرة للإرهاب، الا ان إعادة توزيع موارد المجتمع نحو مكافحة الإرهاب ومعالجة آثاره، وبافتراض التوصل لتقديرات فجوة الفقر فانه يمكن الوصول الى تقدير حجم الانفاق اللازم لإنقاذ الفقراء من فقرهم.

جدول (3) نسبة الفقر في العراق 2003-2021

الازمة	سنة تقدير الفقر	نسبة الفقر (%)	تكلفة الفقر (سنويا)
الاحتلال الامريكي	2007	22.4	6.628 مليار دولار
ما بعد الاحتلال الأمريكي	2012	18.9	7.339
الازمة المزدوجة (داعش وانخفاض أسعار النفط)	2014	22.5	8.733
ما بعد داعش	2018	20.5	9.491
الازمة المركبة	2020	31.7	9.739

المصدر:

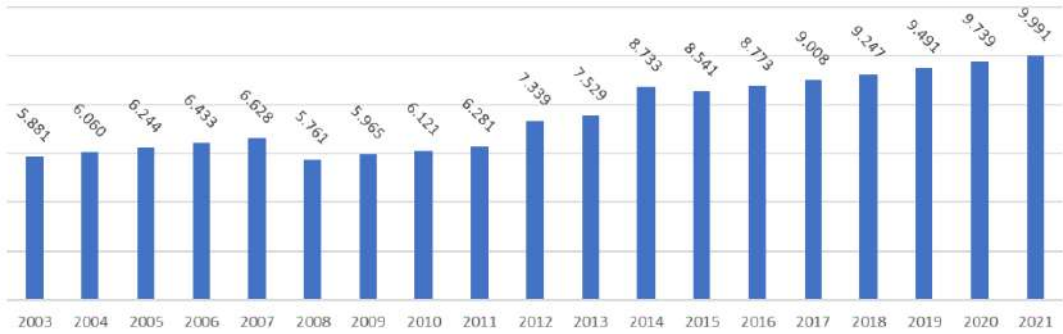
حسن لطيف كاظم وزينة أكرم وزيد طارق، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظلّ تداعيات أزمة كورونا، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، أيار، 2020، ص31.
جمهورية العراق، وزارة التخطيط واخرون، تقويم اثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق ، وزارة التخطيط، تموز 2020، ص11.

ومن أجل تقدير تكلفة الفقر في العراق، تم افتراض ان هذه التكلفة تتحدد بقيمة الانفاق اللازم لزيادة متوسط إنفاق الافراد الفقراء الى مستوى مثيله بالنسبة لغير الفقراء، أي أنه الانفاق الذي يضع الافراد فوق خط الفقر بقليل. وفي ظل عدم توفر سلسلة شاملة لجميع السنوات فقد وضع الباحث افتراضات تخص تقديرات الفقر غير المتوفرة، تقوم على اعتماد نسبة الفقر الأقل السابقة، فمثلا بالنسبة للمدة 2007-2012، التي يتوفر عنها تقديران للفقر تم اعتماد نسبة الفقر ومن ثم نسبة الانفاق وحجمه الأقل، لتجنب المبالغة في التقديرات. وكذلك الحال بالنسبة للعامي 2020-2021 فقد تم اعتماد نسبة الفقر الأقل لعام 2018. وبناء على ذلك فقد تم التوصل الى تقدير اجمالي لتكلفة الفقر في العراق خلال المدة 2003-2020 وصلت الى 143.764 مليار دولار.
ومن الطبيعي أن لا يغطي تقدير التكاليف المشار اليها تكاليف الفقر غير المنظورة الأخرى، التي تتصل بالحرمان في الصحة والتعليم والمعيشة وغيرها، التي تتطلب تقديرات بديلة لتقدير تكاليفها بالنسبة للمجتمع.



شكل (3): تكلفة الفقر 2003-2021 (مليار دولار)

تكلفة الفقر (مليار دولار)



المصدر: تقديرات الباحث.

6: التكاليف المادية المباشرة

فُدر التأثير الاقتصادي العالمي للإرهاب بنحو 26.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وهذا أقل بنسبة 25% عن العام السابق. ويعود التحسن الذي حدث خلال السنوات الأربع الماضية إلى حد كبير إلى انخفاض مستوى الإرهاب في العراق ونيجيريا وباكستان وسوريا. منذ أن وصلت تلك التكاليف إلى ذروتها البالغة 116 مليار دولار عام 2014⁽⁸⁾ بسبب فداحة الاضرار التي انتجها داعش في العراق وسوريا.

يتم في الغالب تقدير تكاليف العنف أو الإرهاب في الناتج كنسبة يتم خسارتها من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أجريت أحدث الدراسات لتقدير تكاليف الإرهاب في 25 دولة⁽⁹⁾، من بينها العراق، مع ذلك فقد قام الباحث باعتماد تقديرات بديلة باستخدام المنهجيات نفسها، مع تعديل بعض الفروض لتكون أكثر ملائمة لواقع العراق.

(8) Institute for Economics & Peace GLOBAL TERRORISM INDEX 2020 MEASURING THE IMPACT OF TERRORISM, p. 30

(9) Bardwell, Harrison, and Mohib Iqbal. "The Economic Impact of Terrorism from 2000 to 2018." Peace Economics, Peace Science and Public Policy 27.2 (2021): 227-261

جدول (4) تقديرات الخسارة الناتج المحلي الإجمالي في العراق 2003-2020

الخسائر في الناتج (مليار دولار)	(%) الخسارة في الناتج	الناتج المحلي الإجمالي	
0.978	4.46	21921569478.8	2003
4.531	12.37	36627901762.1	2004
7.483	14.98	49954890353.3	2005
12.859	19.74	65140147197.1	2006
22.289	25.09	88837055195.3	2007
13.662	10.38	131614433712.2	2008
12.070	10.81	111657581662.4	2009
11.414	8.24	138516722649.6	2010
13.355	7.19	185749664444.4	2011
18.378	8.43	218002481737.7	2012
44.276	18.87	234637675128.6	2013
62.083	27.18	228415656175.0	2014
29.803	17.87	166774109673.7	2015
39.285	23.58	166602488747.9	2016
20.538	10.97	187217660050.7	2017
9.595	4.22	227367469034.0	2018
7.570	3.22	235097182233.5	2019
3.975	2.38	166756984396.0	2020
334.143			مجموع الخسائر

المصدر: تقديرات الباحث.

7: تكاليف النزوح

إبان غزو العراق عام 2003 كان العراقيون قد اختبروا موجات من النزوح بسبب الأعمال الانتقامية للنظام المباد. وفي عام 2007 كان هناك 2.5 مليون نازح داخليا، وقدر أن هناك 60 ألف عراقي يضطرون إلى مغادرة منازلهم شهريا. مع ذلك فقد خفت موجات النزوح عام 2008 نتيجة تحسن الوضع الأمني واستمر ذلك حتى عام 2012. ثم ارتفعت بحدة عام 2014 بسبب داعش الإرهابي والعمليات العسكرية التي شهدتها عدد من المحافظات، فمع قيام داعش بتوسيع سيطرتها على محافظتي نينوى وديالى، هرب حوالي 900 ألف شخص من منازلهم أواخر عام 2014. وفرّ نصف مليون مسيحي من مدينة الموصل وحدها. ونزح حوالي 200 ألف أيزيدي، وغادر 90% من سكان تلعفر وهم تركمان شيعية⁽¹⁰⁾. وطبقا لمصفوفة تتبع النزوح (DTM) التي تعدها المنظمة الدولية للهجرة فإن رصيد النازحين في العراق قد بلغ 6.138 مليون نازح، عاد ما يزال 1.186 منهم في حالة نزوح حتى نهاية عام 2021⁽¹¹⁾. تشير التقديرات التقريبية إلى أن تكاليف النزوح في العراق خلال المدة 2009-2020 تصل إلى 20 مليار دولار⁽¹²⁾. فيما صرح وزير التخطيط عن حاجة العراق إلى 34 تريليون دينار (23.129 مليار دولار) لإنهاء أزمة النزوح⁽¹³⁾.

8: اجمالي التكاليف

تم التوصل الى تقدير أولي للتكاليف التي تحملها العراق بسبب الإرهاب خلال الأعوام الـ 19 الماضية منذ عام 2003، وهو تقدير أولي إذ ما تزال هناك بعض التكاليف الأخرى غير المقدرة، التي سيؤدي تقديرها الى رفع فاتورة مواجهة الإرهاب في العراق. وعلى نحو الاجمال فقد بلغت تكاليف الإرهاب في العراق 1.435 تريليون دولار، تشكل التكلفة البشرية 65% منها، وخسارة الناتج المحلي الإجمالي 23% منها. كان بالإمكان إعادة توظيفها في استخدامات تخدم اتجاهات التقدم والتطور في البلد، وزيادة رفاهية شعبه والقضاء على الفقر والحرمان والارتقاء في سلم التقدم التنموي.

Cotter, Cédric. "From Operation Iraqi freedom to the Battle of Mosul: Fifteen years of displacement in Iraq." International Review of the Red Cross 101.912 (2019), p. 1039

/https://iraqdtm.iom.int ⁽¹¹⁾

DMC, Internal Displacement Monitoring Centre, NRC, Norwegian Refugee Council, op. cit, p. 68 ⁽¹²⁾

قناة الرشيد الفضائية، وزير التخطيط: خطة إنهاء النزوح تحتاج إلى 34 تريليون دينار ونعمل على عقد مؤتمر دولي للمانحين، تمت الزيارة في 4 كانون الأول (ديسمبر) ⁽¹³⁾
(/https://www.alrasheedmedia.com/2021/08/05/329667) 2021

جدول (5) اجمالي التكاليف المقدرة للإرهاب في العراق 2003-2020

التكاليف	مليار دولار	نسبة مئوية
التكلفة البشرية المباشرة (ضحايا الإرهاب)	934.35	65.1
تكاليف النزوح	23.129	10.0
خسارة الناتج المحلي الإجمالي	334.143	23.3
تكلفة غير مباشرة (الفقر)	143.764	1.6
اجمالي التكاليف	1435.38	100.0
	6	

9: الخاتمة

تمثل هذه التقديرات محاولة أولية لتقدير اجمالي التكاليف التي تحملها العراق منذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر بسبب الحرب المستمرة على الإرهاب، وهي تكاليف باهظة تشكل خسارة صافية لفرص النمو والازدهار كان بالإمكان أن تضع البلد والمجتمع في مكانة أخرى تنمويا واقتصاديا.

الولاء التنظيمي لدى مقاتلي فرقة العباس القتالية ودوره في تحقيق الانتصارات ضد الارهاب (دراسة تحليلية)

حيدر جواد حسين الموسوي

أ.د. محمد نعمة حسن الشمري

رئيس قسم الادارة في فرقة العباس(ع) القتالية

جامعة بابل كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

Phy.mohammed.n.h@uobabylon.

edu.iq

(ملخص)

ان للولاء التنظيمي اهمية في حياة المنظمات وله اثره الواضح على سير العمل فيها وتحقيقها لأهدافها بشكل فاعل ومتميز وعلى مدى ارتباطه بالسلوك التنظيمي الذي يلعب دورا هاما في توجيه افراد العاملين داخل المؤسسة , لذا فإن الولاء لا يقتصر على شريحة معينة من البشر الا انه يمكن ان يكون اكثر استخداما في حالة المستويات الوظيفية ومجالات المختلفة ولا سيما الجانب السياسي والعسكري وفي حقيقة ان الولاء التنظيمي يسمى في محل اخر هو نوع من الاخلاص والوفاء الفرد لأهداف مؤسسته والشعور الدائم بالارتباط معها والافتخار بالانتماء اليها , وبهذا يعد الولاء التنظيمي من اهم مؤشرات قياس مدى التوافق بين الافراد من جهة والمؤسسات من جهة اخرى , فالأفراد ذوي الولاء التنظيمي المرتفع يميلون لبذل المزيد من الجهد لأجل مؤسساتهم كما يميل هؤلاء الى تأييد ودعم قيم المؤسسة والبقاء فيها لفترة اطول حتى مع وجود فرص افضل من هذا نشأت فكرة البحث في دراسة الولاء التنظيمي لدى مقاتلي فرق العباس القتالية من اجل الاستدلال والتحقيق على ما يتحلى به المقاتلين الابطال من درجة الولاء التنظيمي لهذه المؤسسة العسكرية التي تجاهد بكل امكانياتها لدحر الارهاب , ومن اجل تحقيق ذلك تم اعتماد اداة لقياس ذلك من خلال مقياس متكون من (16) فقرة وتم تطبيقه على عينة من ابطال فرقة العباس القتالية من اجل استكمال اجراءات البحث ومعالجة تلك البيانات احصائيا من اجل التوصل الى النتائج العلمية

الباب الأول

1 - مقدمة وأهمية البحث

يعد العنصر البشري في المؤسسة أهمية بالغة حيث يعتبر رأس المال ثروة مهمة للمؤسسة ، ، فالأفراد هم العنصر التنظيمي القادر على استيعاب المفاهيم و الأفكار الجديدة ، التي تساعد على استغلال الميزات و مواجهة التحديات التي تفرضها الظروف البيئية و الثقافية و السياسية والاجتماعية ، وليتجسد هذا الدور الفعال للمورد البشري عبر الأداء الوظيفي ، لذا يعتبر العنصر البشري من اهم المقومات الجوهرية والأساسية لنجاح منظمات الاعمال وتميزها، وسير اعمالها بكفاءة وفاعلية، حيث تعد الموارد البشرية مساهماً فاعلاً في تحقيق الاهداف المرسومة ، لهذا نجد ان الادارة العليا تهتم بهذا العنصر وتسعى جاهدة للارتقاء به وتلبية حاجاته الضرورية من اجل الحصول على ولانه وتمسكه بالمنظمة التي يعمل فيها، لان ذلك سينعكس ايجاباً على ادائه وارتفاع روحه المعنوية، لذا يعتبر مفهوم الولاء التنظيمي من المفاهيم الادارية الحديثة التي تجسدت في ادبيات الادارة العربية بشكل عام، وليس هناك ادنى شك في الحاجة الماسة لقطاع ادارة الاعمال العربي الى دراسة مثل هذه المفاهيم نظراً لأهميتها المتزايدة ، فلقد أصبحت حاجة المؤسسة العسكرية للأفراد ذوي الولاء التنظيمي مهمة، وذلك لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، فولاء العاملين والمقاتلين لا ينعكس على أدائهم داخل المؤسسة فقط ، وإنما على الجمهور الخارجي أيضاً كون ارتباط مواضيع الولاء التنظيمي ارتباطاً وثيقاً بالسيكولوجية «النفسية» لدى الأفراد، حيث تعتبر من أهم العوامل التي يمكن اعتبارها من المؤشرات الإيجابية وهي بمثابة مقياس لمدى فاعلية أداء الأفراد، فإذا كانت معنويات الأفراد مرتفعة اداى ذلك الى زيادة نتائجهم العملية والفكرية . ولذلك نجد الولاء التنظيمي من العناصر الرئيسية لقياس مدى التوافق بين الأفراد من جهة وبين المؤسسات من جهة أخرى، إذ كلما زاد هذا التوافق حققت المؤسسات الكثير من أهدافها وتطلعاتها⁽¹⁾

ان للولاء التنظيمي اهمية في حياة المنظمات وله اثره الواضح على سير العمل فيها وتحقيقها لأهدافها بشكل فاعل ومتميز وعلى مدى ارتباطه بالسلوك التنظيمي الذي يلعب دوراً هاماً في توجيه الافراد

(1) أمنة الكتبي: قياس الولاء الوظيفي بالمجال الشرطي، دراسة ميدانية، الرياض، 2001، ص 15

ان للولاء التنظيمي اهمية في حياة المنظمات وله اثره الواضح على سير العمل فيها وتحقيقها لأهدافها بشكل فاعل ومتميز وعلى مدى ارتباطه بالسلوك التنظيمي الذي يلعب دورا هاما في توجيه افراد العاملين داخل المؤسسة , لذا فإن الولاء لا يقتصر على شريحة معينة من البشر الا انه يمكن ان يكون اكثر استخداما في حالة المستويات الوظيفية ومجالات المختلفة ولا سيما الجانب السياسي والعسكري وفي حقيقة ان الولاء التنظيمي يسمى في محل اخر هو نوع من الاخلاص والوفاء الفرد لأهداف مؤسسته والشعور الدائم بالارتباط معها والافتخار بالانتماء اليها , تنبثق أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية في كون هذه الدراسة تسعى إلى إعطاء تصور للمؤسسات الامنية كما هي في الواقع، كذلك لأن الولاء التنظيمي يعتبر من المفاهيم الإدارية الحديثة فما أحوج المنظمات في حاضرتنا ومستقبلنا إلى التعامل الايجابي مع هذه الظاهرة نتيجة لآثارها الايجابية وسعي المنظمات لدرس الولاء التنظيمي في العاملين . عليه تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوع صناعة الولاء التنظيمي لمقاتلي فرقة العباس القتالية وخاصة في هذه المرحلة التي تحتاج لجهود كبيرة في ظل المعطيات والمتغيرات السياسية والأمنية، التي تواجهها المؤسسات الامنية مما يعكس أداء متميز لديهم

مشكلة البحث

يعد الولاء التنظيمي من اهم مؤشرات قياس مدى التوافق بين الافراد من جهة والمؤسسات من جهة اخرى , فالأفراد ذوي الولاء التنظيمي المرتفع يميلون لبذل المزيد من الجهد لأجل مؤسساتهم كما يميل هؤلاء الى تأييد ودعم قيم المؤسسة والبقاء فيها لفترة اطول حتى مع وجود فرص افضل, كما يعد موضوع الولاء التنظيمي مفتاحا أساسيا مهما في تحديد مدى انسجام العمال مع منظماتهم فإذا كان هناك ولاء نحو المؤسسة سيكون هناك إستعداد كاف لتكريس كل الجهود و التفاني في انجاز المهام والسعي وراء البقاء في المؤسسة والإستمرار للعمل بها, عليه فان الولاء التنظيمي من اكثر المسائل التي اخذت تشغل ادارة المؤسسات بمختلف تسمياتها ولا سيما العسكرية والامنية كونها اصبحت تتولى مسؤولية المحافظة على المؤسسة في حالة صحية وسليمة تمكنها البقاء والاستمرار من هذا نشأت فكرة البحث في دراسة الولاء التنظيمي لدى مقاتلي فرق العباس القتالية من اجل الاستدلال والتحقيق على ما يتحلى به المقاتلين الابطال من درجة الولاء التنظيمي لهذه المؤسسة العسكرية التي تجاهد بكل امكانياتها لدحر الارهاب

أهداف البحث

يهدف البحث إلى :

التعرف على واقع الولاء التنظيمي لدى مقاتلي فرقة العباس القتالية ودوره في تحقيق الانتصارات ضد الارهاب

مجالات البحث :

1-4-1 المجال البشري : مقاتلي فرقة العباس القتالية

1-4-2 المجال الزمني : 25/12/2021 الى 1/2/2022

1-4-3 المجال المكاني : مقرات فرقة العباس القتالية

5. تحديد المصطلحات:

الولاء التنظيمي: درجة التطابق للفرد مع منظمته وارتباطه بها ورغبته في بذل أكبر عطاء او جهد ممكن لصالح المنظمة التي يعمل فيها مع رغبة قوية في الاستمرار في عضوية هذه المنظمة. (2)

2 - منهج البحث و أجراءاته الميدانية

2-1 منهج البحث:

إن طبيعة المشكلة هي التي حددت الباحث في إتباع المنهج المستخدم ، لذا استخدم الباحثون المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لملائمة لأهداف البحث ” إذ إن البحث الوصفي هو عملية تحديد للظروف والعلاقات بين الواقع والظاهر ويهدف الأسلوب المسحي الوصفي إلى جمع البيانات من أفراد المجتمع لتحديد الحالة الراهنة للمجتمع في متغيرات عديدة ” (3) .

2-2 مجتمع وعينة البحث :

يعرف مجتمع البحث بأنة (جميع الأفراد أو الأحداث أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث). (4) حيث تمثل مجتمع البحث من مقاتلي فرقة العباس القتالية ومن أجل تطبيق المقياس تم اخذ عينة من المقاتلي والبالغ عددهم (61) مقاتل .

(2) صلاح الدين عبد الباقي: السلوك الفعال في المنظمات، الإسكندرية الدار الجامعية 2004 . ص181

(3) محمد عبد السلام يونس : القياس النفسي ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص65.

(4) محمد عبد الفتاح الصيرفي : البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين ، ط1 ، عمان ، وائل للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص185

2-3 أدوات وأجهزة ووسائل جمع معلومات البحث

2-3-1 أدوات البحث :

في البحث الحالي تضمنت أدوات البحث مقياس (الولاء التنظيمي)

2-3-2 أجهزة البحث

1 - حاسبة الكترونية .

2 - حاسبة يدوية .

2-3-3 وسائل جمع المعلومات

تم جمع المعلومات المتعلقة بالبحث الحالي من

1 - المصادر والمراجع العربية والأجنبية

2 - المقابلات الشخصية

3 - شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

4 - استمارة الاستبيان

2-4 إجراءات إعداد مقياس الاضطرابات السلوكية

2-4-1 اعتماد المقياس

اعتمد الباحثان على مقياس الولاء التنظيمي والمعد من قبل (لعلونة أميرة)⁽⁵⁾، والمتكون من (17) فقرة بعد أن تم التأكد من صلاحية الفقرات المقياس حيث عرضت على عدد من المختصين في العلوم النفسية والتربوية وعلم النفس الرياضي لبيان صلاحيتها في قياس الهدف الذي وضعت لأجله وبعد أن تم إيجاد نسبة التوافق بين آراء المختصين باستخدام اختبار (كا2) حيث ظهرت القيمة المحسوبة والبالغة (7) هي اكبر من القيمة الجدولية والبالغة (3.84) عند درجة حرية (1) ومستوى دلالة (0.05) مما يدل على أن جميع الفقرات معنوية علياً تم قبولها ماعداً فقرة واحد تم استبعادها كون قيمتها اقل من القيمة الجدولية اعلاه وبهذا اصبح المقياس متكون بصيغته النهائية من (16) فقرة كما مبين في ملحق (1) .

(5) لعلونة أميرة: الإجهاد المهني وعلاقته الولاء التنظيمي , رسالة ماجستير ., كلية العلوم الانسانية والاجتماعية , جامعة محمد بوضياف بالمسيلة , جمهورية الجزائر , 2020.

2-4-2 التجربة الاستطلاعية

قبل البدء بالاختبار عمل الباحثين بتجربة صغيرة تسمى تجربة استطلاعية التي تمثل عينة المجتمع من المختبرين وتكون بالنسبة إلى الباحثون تدريباً " علمياً " للوقوف بنفسه على السلبيات والإيجابيات التي تقابلها في أثناء إجراء الاختبار مستقبلاً .
ويتم من خلالها معرفة مدى فهم واستيعاب أفراد العينة على الفقرات وكذلك الزمن اللازم للإجابة على المقياس حيث تم إجراء التجربة على عينة من التلاميذ والبالغ عددهم (10) مقاتل وقد تبين من خلالها إن تعليمات المقياس وفقراته واضحة لجميع التلاميذ .

2-4-3 أسلوب تصحيح المقياس :

كون المقياس متكون من (16) فقرة وكانت بدائل الإجابة خماسي كما في جدول (1) حيث أعلى درجة يحصل عليها المقاتل (64) و أدنى درجة (صفر) في حين بلغ الوسط الفرضي (32) درجة

جدول (1)

ابدأ	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً	البدائل
صفر	1	2	3	4	الوزن

2-4-4 الخصائص السكومترية للمقياس

أولاً : الصدق

" يعد الصدق من الخصائص المهمة التي يجب الاهتمام بها ، حيث إن الاختبار الصادق هو ذلك الاختبار القادر على قياس السمة والظاهرة التي وضع من أجلها" (6)

ثانياً : الثبات

يعد الثبات من الخصائص الأساسية للمقاييس النفسية مع اعتبار تقدم الصدق عليه، لأن المقياس الصادق يعد ثابتاً، بينما لا يكون المقياس الثابت صادقاً. والاختبار الثابت هو " إن يعطي الاختبار نفس النتائج إذا ما أعيد الاختبار في نفس الظروف " (7) ، حيث تم التحقق من الثبات بإعادة تطبيق المقياس بعد أسبوعين على عينة التجربة الاستطلاعية وحيث وجد إن معامل الارتباط بين الاختبار الأول والثاني عالية وقد بلغت 0.85% وهي درجة عالية من الثبات .

(6) سعد عبد الرحمن : القياس النفسي، (الكويت، مكتبة الفلاح للطباعة، 1997م) ص223

(7) مروان عبد الحميد : الأسس العلمية والطرق الإحصائية للاختبارات والقياس في التربية الرياضية، (ط: عمان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م) ص70

2-4-5 التطبيق الرئيسي للمقياس

تم تطبيق المقياس والبالغ عدد فقراته (16) فقرة على العينة البالغة قدرها (61) مقاتل من مقاتلي فرقة العباس القتالية

3-5 الوسائل الاحصائية

تم استخدام الوسائل الاحصائية وفقا للحقيبة الاحصائية spss وهي

1 - الوسط الحسابي

2 - الانحراف المعياري

3 - كا²

4 - القيمة التائية لعينة واحدة

5 - الوسط المرجح

6 - الوزن المنوي

4 - عرض وتحليل ومناقشة النتائج

4-1 عرض وتحليل نتائج التعرف على واقع مقياس الولاء التنظيمي لدى مقاتلي فرقة العباس القتالية

من اجل تحقيق اهداف البحث تم تطبيق المقياس المعد لذلك على العينة المقصودة والبالغة (61) مقاتل حيث بلغ عدد فقرات المقياس 16 فقرة وبذلك فان اعلى درجة ممكن ان يحصل عليها التلميذ هي 64 وادناها صفر درجة وبذلك فان الوسط الفرضي قد بلغ 32 درجة وعليه فان حالة حصول المقاتل على هذه الدرجة او يساويها دل ذلك على انه يمتلكون صفة الولاء التنظيمي ومن جراء تنفيذ وجمع البيانات وتحليلها تبين كما مبين في جدول (2)

جدول (2)

واقع مقياس الولاء التنظيمي لدى مقاتلي فرقة العباس القتالية

العينة	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	Sig ((0.05	الدلالة
مقاتلي فرقة العباس القتالية	61	49.688	6.986	19.773	0.000	معنوي

من خلال الجدول اعلاه والذي بين قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري والبالغان (49.688 – 6.986) وعند مقارنة الوسط الحسابي للعينة مع قيمة الوسط الفرضي للمقياس والبالغ (32) اتضح بان المقاتلين لديهم ولاء تنظيمي كون الوسط الحسابي اكبر من الوسط الفرضي ومن اجل معرفة دلالة ذلك تم استخدام القيمة التائية لعينة واحدة حيث اظهرت النتائج بان قيمتهما دالة كون قيمة مستوى الدلالة اصغر من 0.05 مما يدل على وجود فروق دالة احصائيا . كون لولاء التنظيمي يعد من المتغيرات المهمة التي تحدد درجة انجاز الفرد للأهداف ، إذ أن الفرد الذي يشعر بمستويات عالية من الولاء التنظيمي للمؤسسة التي يعمل فيها يكون عادة متفانيا ، و يبذل قصارى جهده في أداء مهماته و واجباته⁽⁸⁾. كما يعد موضوع الولاء التنظيمي مفتاحا أساسيا مهما في تحديد مدى انسجام العمال مع منظماتهم فإذا كان هناك ولاء نحو المنظمة سيكون هناك استعداد كاف لتكريس كل الجهود و التفاني في انجاز المهام و السعي وراء البقاء في المنظمة و الإستمرار للعمل بها ، أما الولاء التنظيمي المنخفض ستتبعه أثارا سلبية و تكلفة على المنظمة كالتسرب الوظيفي و الغياب المتكرر و غيرها⁽⁹⁾.

ومن اجل معرفة مدى قوة وضعف الفقرة عن الفقرات الاخرى في المقياس فضلا عن ترتيب تلك الفقرات بموجب الوسط المرجح والوزن المئوي تم عرض النتائج كما في الجدول (3)

(8) سعد بن عميقان سعد الدوسري : ضغوط العمل و علاقتها بالولاء التنظيمي في الأجهزة الأمنية ، دراسة ميدانية على منسوبي شرطة المنطقة الشرقية ، رسالة مقدمة استكمالاً للحصول على درجة ماجستير في العلوم الإدارية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية . 2005

(9) خلف سليمان الرواشدة : صناعة القرار المدرسي و الشعور بالأمن و الولاء التنظيمي، ط ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2007

جدول (2)

يوضح الوسط الحسابي والوزن المئوي لفقرات مقياس الولاء التنظيمي

تسلسل الفقرة بالمقيا س	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن المئوي	تسلسل الفقرة حسب وزنها
11	اتحدث لاصدقائي عن عملي في المؤسسة	2.279	57	مقبول
10	لدي الثقة بان المؤسسة تحافظ على الموظفين المتميزين بالعمل فيها	2.426	60.7	متوسط
8	لدي ثقة بان هذه المؤسسة اكثر امن وظيفي من المؤسسات الاخرى	2.885	72.1	جيد
13	في حال توفرت فرصة عمل مشابهة الافضل الاستمرار في عملي	2.918	73	جيد
5	لن اترك العمل في هذه المؤسسة في هذه المرحلة	2.967	74.2	جيد
9	الحقوق المعطاة للموظف تؤمن له مستقبل وحياة كريمة	2.984	74.6	جيد
15	اعتقد بانني اخدم مستقبلي الوظيفي بالبقاء بالمؤسسة التي اعمل بها	3.213	80.3	جيد جدا
7	انهي مشواري المهني بالمؤسسة	3.229	80.7	جيد جدا
6	مازلت اشعر بالرضا عن قراري للعمل في هذه المؤسسة	3.393	84.8	جيد جدا
1	اعتبر نفسي فعال في هذه المؤسسة	3.41	85.2	جيد جدا
12	اشعر بالفخر عندما اخبر اصدقائي بانني اعمل في هذه المؤسسة	3.41	85.2	جيد جدا

4	أشعر بارتباط داخلي تجاه هذه المؤسسة	3.574	89.3	جيد جدا
16	اشعر بالانتماء لهذه المؤسسة	3.607	90.2	ممتاز
2	مستعد ان ابذل مزيد من الجهد لانجاح عمل المؤسسة	3.672	91.8	ممتاز
14	سادفغ عن المؤسسة عند ذكرها بسوء حتى بعد تركي للعمل فيها	3.689	92.2	ممتاز
3	يهمني كثيرا مستقبل افضل لهذه المؤسسة	3.738	93.4	ممتاز

من الجدول اعلاه بان الفقرة التي تحمل التسلسل (11) جاءت بمستوى مقبول كون وزنها المنوي قد بلغ 57% وهي اقل نسبة حصلت عليها هذه الفقرة كون هنالك عدد من المقاتلين لا يتحدثون عن المؤسسة من حرصهم على المعلومات التي يمتلكوها كونها مؤسسة أمنية وعسكرية ، في حين جاءت الفقرة التي تحمل التسلسل (10) بتقدير متوسط كون ان الوزن المنوي لديهم تراوح ما بين (60.7%) وهي ايضا يبدا ان المقاتلين يلمسون بان المؤسسة تحافظ عليهم ومهمته بشؤونهم , في حين جاءت الفقرات (8-13-5-9) بتقدير جيد كون ان الوزن المنوي لديهم تراوح ما بين (72.1% الى 74.6%) وبهذا نلاحظ بان المقاتلين لديهم رغبة جيدة وثقة وهم بذلك متمسكون في العمل فيها كونها تراعي احتياجاتهم الحياتية والمستقبلية , اما الفقرات (15-7-6-1-12-4) جاءت بتقدير جيد جدا كون ان الوزن المنوي لديهم تراوح ما بين (80.3% الى 89.3%) على التوالي وان المقاتلين يصرون على البقاء والاستمرارية في العمل لاعم زيادة الجهد والمواظبة على الالتزام والتضحية اتجاه العمل داخل المؤسسة وهم غي راغبين بتغيير جهة انتسابهم كونهم يشعرون بالفخر والابتهاج بين ابناء المجتمع ، اما بالنسبة للفقرات (3-14-2-16) جاءت بتقدير ممتاز كون ان الوزن المنوي لديهم محصور ما بين (90.2% الى 93.4%) على التوالي تميزت هذه الفقرات بحصولها على اعلى مستوى من بين الفقرات الاخرى مما يؤكد على بسالة الابطال فرقة العباس القتالية في المزيد من التضحية والجهد والاجتهاد بالدفاع عن المؤسسة كونها وقفة بوجه اقوى قوى الكفر والارهاب الداعشي , وان جميع المقاتلين يهمهم مستقبل لهذه المؤسسة وتحقق ذلك من خلال ولائهم التنظيمي كون المقاتل عندما يحس بالولاء و الانتماء لمنظمته يصبح وافر العطاء الذي بدوره ينعكس على أدائه

الوظيفي الذي يعتبر أساس تحقيق أهداف المنظمة ككل و الأهداف الشخصية للأفراد , كون الولاء التنظيمي بأنه "الالتزام بالمشاركة بالعمل، أي هو الالتزام باستمرار الدعم والتأييد للمنظمة بغض النظر عن التحولات والتغيرات التي تحصل في المشاعر والظروف"، فمثلا أي يفترض ان يكون لدى هذا الافراد العاملين ولاء حتى لو لم تتم مكافأتهم من قبل المنظمة، وعبر عنه (المخلافي)، (بأنه المفتاح الاساسي والمهم لفحص مدى الانسجام القائم بين الافراد ومنظماتهم، فالافراد ذوي الولاء المرتفع تجاه منظماتهم هم الذين لديهم الاستعدادات الكافية لأن يكرسوا مزيدا من الجهد و التفاني في اعمالهم ويسعوا بصوره دائمة للمحافظة على استمرار ارتباطهم وانتمائهم لمنظماتهم⁽¹⁰⁾، وأشار اليه (العطية، 2003) (بأنه ذلك المستوى من الشعور الايجابي المتولد عند الموظف ازاء منظمته والالتزام بقيمها والاخلاص لأهدافها والشعور الدائم بالارتباط معها والافتخار بالانتماء اليها⁽¹¹⁾، اضافة الى ذلك انه أنه كلما ازداد الولاء التنظيمي قل معدل دوران العمل وانخفضت نسبة الغياب والتأخير عن الدوام ،وازداد مستوى فاعلية المنظمات وتحسن الأداء الوظيفي، وكذلك فان أثر الولاء التنظيمي على العاملين قد يمتد إلى حياتهم الخاصة خارج نطاق العمل، فقد اتضح أن الموظف صاحب الولاء التنظيمي المرتفع يشعر بدرجة عالية من الرضا والسعادة والارتباط العائلي⁽¹²⁾.

الاستنتاجات

- 1 - مكن القول أن الباحثان قدما محاولة صادقة وجدية من أجل دراسة موضوع الولاء التنظيمي وتأثيره على المقاتلين .
- 2 - ان أساس نجاح أي مؤسسة يتوقف على الدور الذي تلعبه القيم الخاصة بها .
- 3 - ان تحقيق الولاء التنظيمي للعاملين هو أحد أهم الاهداف التي رسمتها المؤسسة من أجل بلوغها وتحقيقها.
- 4 - ان مقاتلي الفرق لديهم ولاء تنظيمي متميز .

التوصيات

- 1 - تعزيز الولاء التنظيمي لدى المقاتلين من خلال عقد دورات تدريبية بالتعريف بأهمية الولاء التنظيمي، والعوامل التي تساهم في تكوينه وتنميته وترسيخه وما ينجم عنه من فوائد تعود عليهم بالنفع الكبير .
- 2 - محاولة نشر ثقافة الإنجاز لدى المقاتلين في الفرقة من خلال عقد الندوات وورشات العمل حول أهمية الولاء التنظيمي ودورها في تعزيز مكانة الفرقة في المجتمع والجهات الحكومية .

(10) محمد سرحان المخلافي: أهمية الولاء التنظيمي والولاء التنظيمي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء- كلية التربية، مجلة جامعة دمشق، مجلد 17/2001، ص132 .

(11) ماجدة العطية : سلوك المنظمة- سلوك الفرد والجماعة -الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003.

(12) سامية خميس ندا ، تحليل علاقة بعض المتغيرات الشخصية وأنماط القيادة بالالتزام التنظيمي والشعور بالعدالة:دراسة ميدانية على الوزارات في قطاع غزة،رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.

- 3 - ادخال مفهوم الولاء التنظيمي ضمن مناهج التدريب التي يتدرب عليها المقاتلين
- 4 - إجراء دراسات عن العلاقة بين الولاء ومتغيرات أخرى.

المصادر :

- 1 - أمنة الكتبي: قياس الولاء الوظيفي بالمجال الشرطي، دراسة ميدانية، الرياض، 2001، ص15
- 2 - خلف سليمان الرواشدة : صناعة القرار المدرسي و الشعور بالأمن و الولاء التنظيمي، ط ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2007
- 3 - سامية خميس ندا ، ، تحليل علاقة بعض المتغيرات الشخصية وأنماط القيادة بالالتزام التنظيمي والشعور بالعدالة:دراسة ميدانية على الوزارات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.
- 4 - سعد بن عميقان سعد الدوسري : ضغوط العمل و علاقتها بالولاء التنظيمي في الأجهزة الأمنية ، دراسة ميدانية على منسوبي شرطة المنطقة الشرقية ، رسالة مقدمة استكمالاً للحصول على درجة ماجستير في العلوم الإدارية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية . 2005
- 5 - سعد عبد الرحمن : القياس النفسي ، الكويت ، مكتبة الفلاح للطباعة ، 1997م
- 6 - صلاح الدين عبد الباقي: السلوك الفعال في المنظمات، الإسكندرية الدار الجامعية 2004 .
- 7 - لعلاونة أميرة: الإجهاد المهني وعلاقته بالولاء التنظيمي، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، جمهورية الجزائر ، 2020.
- 8 - ماجدة العطية : سلوك المنظمة- سلوك الفرد والجماعة - الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2003
- 9 - محمد سرحان المخلافي: اهمية الولاء التنظيمي والولاء التنظيمي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء- كلية التربية، مجلة جامعة دمشق، مجلد 2001، 17 ،
- 10 - محمد عبد السلام يونس : القياس النفسي ، ط1 ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
- 11 - محمد عبد الفتاح الصيرفي : البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين ، ط1 ، عمان ، وائل للنشر والتوزيع ، 2002
- 12 - مروان عبد الحميد : الأسس العلمية والطرق الإحصائية للاختبارات والقياس في التربية الرياضية ، ط، عمان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999م

انعكاسات العمليات الارهابية لتنظيم داعش في العراق على عوائد الاسهم والمؤشر العام والقيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية (دراسة تحليلية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

م.م جهاد فيصل جهاد الجليحاوي / كلية
الطف الجامعة

jihaad.f@uokerbala.edu.iq

م.م حيدر ناصر حسين الميالي / جامعة
وارث الانبياء

haider.na@g.uowa.edu.iq

الباحثة/ ورود قاسم جبر الشمري / كلية
الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

worood.q@s.uokerbala.edu.iq

(ملخص)

يعد الارهاب من اخطر العوامل التي تؤدي الى تراجع الاقتصاد في مختلف الدول ، وذلك لما له من تأثير مباشر على حياة الافراد وعرقلة عمل المؤسسات في مختلف القطاعات، ففي العراق وتحديداً سنة 2014 ظهرت جماعات ارهابية تسمى «تنظيم داعش» اخذت تمارس اعمال ارهابية عديدة منها تفجير عدد من الطرق والجسور وقتل العديد من الناس الابرياء من ابناء المجتمع مما خلق نوعاً من الخوف والفرع لدى الافراد في المجتمع ، فضلاً عن قيام الدولة بصرف مبالغ ضخمة من أجل محاربة تلك الجماعات الارهابية وهدر تلك المبالغ التي من الممكن الاستفادة منها لتطوير الواقع الاقتصادي لو لا تلك التدخلات مما انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى سوق العراق للأوراق المالية بشكل خاص. هدف البحث الحالي الى تحليل تأثير تلك العمليات الارهابية في العراق على عوائد الاسهم والمؤشر العام والقيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة عوائد الاسهم الفردية لسوق العراق للوراق المالية وستة قطاعات اساسية تمثلت بـ (قطاع المصارف ، قطاع التأمين ،قطاع الخدمات ، قطاع الصناعة ، قطاع الفنادق والسياحة، قطاع الزراعة) وللمدة من -2010 (2017 أي تحليل بيانات القطاعات لفترة قبل وبعد العمليات الارهابية من اجل بيان مدى تأثيرها على واقع الاقتصاد العراقي وتحديد سوق العراق للأوراق المالية، وقد اظهرت النتائج ان العمليات الارهابية اثرت بشكل مباشر على جميع القطاعات المدرجة في السوق.



(Abstract)

Terrorism is one of the most dangerous factors that lead to the decline of the economy in various countries, because of its direct impact on the lives of individuals and obstruction of the work of institutions in various sectors. A number of roads and bridges killed many innocent people from the community, which created a kind of fear and panic among individuals in the community, as well as the state spending huge sums in order to fight these terrorist groups and wasting those sums that could be used to develop the economic reality if not those Interventions, which negatively affected the Iraqi economy in general and the Iraqi stock market in particular. The current study aimed to analyze the impact of those terrorist operations in Iraq on the returns of shares, the general index, and the market value of the Iraqi market for securities, by studying the returns of individual shares for the Iraqi market for securities and six basic sectors represented by (the banking sector, insurance sector, services sector, sector Industry, hotel and tourism sector, agriculture sector) for the period from 2010-2017 i.e. analysis of sector data for the period before and after the terrorist operations in order to show the extent of their impact on the reality of the Iraqi economy, specifically the Iraqi market for securities, and the results showed that terrorist operations directly affected .all sectors listed on the market



(المقدمة - Introduction)

اصبح الارهاب ظاهرة عالمية بعدما كنت تمارس بنطاق ضيق في مختلف الدول ، حيث ازدادت هذه الظاهرة في السنوات الاخيرة وبشكل كبير خصوصاً في البلدان العربية ، وتعددت صور الارهاب مثل الاختطاف واستخدام المتفجرات والقتل والتهجير للعوائل واثارة الرعب والخوف وزعزعة الاستقرار الامني وغيرها حيث اخذت تهدد الحياة البشرية في البلاد ، فضلاً عن تهديد الاقتصاد بشكل عام وسوق الأوراق المالية بشكل خاص وذلك لما له من دوراً رئيساً في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع ، وذلك من خلال ما يؤديه السوق من دور مهم في تحويل المدخرات الموجودة لدى المستثمرين الافراد والشركات الى استثمارات فعالة تؤدي الى توليد الارباح مما يدفع الى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي ورفع الناتج القومي للبلد . حيث لا يمكن للأسواق المالية ان تنمو الا من خلال زرع روح الثقة لدى المستثمرين من خلال ما تقدمه من بيانات ومعلومات لهم وهذا لا يتم الا من خلال وجود الاستقرار الامني لتحقيق بيئة استثمار آمنة، يحاول بحثنا هذا التركيز على مفهوم الارهاب ودراسة تأثيره على عوائد الأسهم والمؤشر العام والقيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة قبل وبعد ظهور تنظيم داعش الارهابي عام 2014، وقد تم تقسيمه اربعة مباحث، المبحث الاول تناول منهجية الدراسة اما الثاني تناول النظري للإرهاب من ناحية المفهوم والاسباب، في حين تناول المبحث الثالث مفهوم واهمية سوق العراق للأوراق المالية، ثم تم تحليل عوائد الاسهم لستة قطاعات اساسية تمثلت بـ (قطاع المصارف ، قطاع التأمين ، قطاع الخدمات ، قطاع الصناعة ، قطاع الفنادق والسياحة ، قطاع الزراعة) للمدة من 2010-2017. وقد اظهرت النتائج ان العمليات الارهابية اثرت بشكل مباشر على جميع القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

المبحث الأول / منهجية البحث

أولاً/ مشكلة البحث Research Problem

يمكن صياغة مشكلة البحث الحالي من خلال مجموعة من التساؤلات الآتية:

1 - هل ان للعمليات الإرهابية دور في التأثير على عوائد الأسهم المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

2 - هل ان للعمليات الإرهابية دور في التأثير على المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية؟

3 - هل ان للعمليات الإرهابية دور في التأثير على القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية؟

ثانياً / فرضيات البحث Research Assumption

يمكن صياغة فرضيات البحث من خلال مجموعة من التساؤلات الآتية:

1 - ليس هناك دور للعمليات الإرهابية في التأثير على عوائد الأسهم المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2 - ليس هناك دور للعمليات الإرهابية في التأثير على القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية.

3 - ليس يوجد دور للعمليات الإرهابية في التأثير على المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية.

ثالثاً / أهمية البحث Research Importance

تمكن أهمية البحث في دراسة خطورة العمليات الإرهابية وما يمكن ان تترتب عليه من نتائج وآثار سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي للبلد، بالإضافة الى توقف عمل سوق العراق للأوراق المالية والشركات المدرجة في السوق فضلاً عن حالة الذعر التي خلقها تنظيم داعش لدى المستثمرين وحالة الخوف من المستقبل وعدم الرغبة في الاستثمار نتيجة حالة عدم الاستقرار في تلك الفترة وبما ينعكس بشكل سلبي على عوائد الأسهم والمؤشر العام والقيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية، وتبرز أهمية البحث من خلال دراسة تأثير العوامل السياسية وما يمكن ان تسببه من تأثير على قيمة المؤشر العام والقيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية، وتقدم وصف تحليلي للآثار المالية والخسائر التي يسببها العامل السياسي المتمثل بالإرهاب، التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار من القائمين على السوق لتجنب الاحداث المستقبلية اذا ما علمنا ان العراق يعتبر بلد يتسم بعد الاستقرار السياسي وهذا واضح بشكل جلي كونه نقطة ارتكاز بين المحاور الإقليمية المختلفة المتخاصمة.

رابعاً / أهداف البحث Research Objectives

ان الهدف الأساسي من الدراسة الحالية يمكن وصفه من خلال مجموعة من النقاط الأساسية ومن خلال الاتي:

- 1 - يهدف البحث الى بيان مفهوم الارهاب واسبابه وخطورته على الاقتصاد عموماً وما يتركه من آثار سلبية على السوق المجتمع بشكل عام.
- 2 - يهدف البحث الحالي اختبار تأثير العمليات الإرهابية التي جرت في العراق وبالتحديد خلال عام 2014 وما بعدها على عوائد الأسهم المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 3 - يهدف البحث الحالي أيضاً الى اختبار تأثير العمليات الإرهابية على المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية وبشكل تحليلي.
- 4 - واخيراً هدف البحث الحالي الى اختبار تأثير العمليات الإرهابية على القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية ومن خلال العينة التي تم اخذها أي قبل سيطرت التنظيم الإرهابي في العراق على ما يقارب النصف من ارضنا المقدسة إذا كانت العينة قبل سيطرة التنظيم (من 2010 – 2013) و (من 2014 – 2017)، اذ تبين العينة الفترة ما قبل واثناء وبعد سيطرة التنظيم الإرهابي.

خامساً / حدود البحث Research Limited

ان جميع الدراسات والبحوث لابد أن تتسم بحدود وأفق زمني محدد، وإذا كان الجانب الفكري والفلسفي تكفل بالعمق العمودي من البحث فان النطاق الافقي يبقى مهمة حدود البحث إذ لابد من تحديد توجهاتها ضمن حدود معلومة يمكن ان تحصر الجهد في إطار نقطة بذاتها وليس في نقاط عدة مهما كانت صلتها قوية بالنقطة الاساس وقد تمثلت حدود البحث الحالي بما يلي: -

- 1 - الحدود العلمية: حدد البحث علمياً بما جاء بأهدافه.
- 2 - الحدود المكانية: أجري البحث في عينة مختارة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية.
- 3 - الحدود مجتمعية: البحث توسع ليشمل مجتمع البحث الاصلي بأكمله وهو أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 4 - الحدود الزمنية: - أجري البحث ميدانياً من خلال المدة الواقعة بين (1/1/2010) حتى (30/12/2017).

سادساً / مجتمع وعينة البحث Society and Study Sample

ان مجتمع البحث الحالي يتمثل بالعينة المختارة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم اختيار الأسهم الأكثر تداول والاعلى من حيث القيمة السوقية، وتوزعت على 41 شركة مدرجة في سوق لعراق للأوراق المالية عينة البحث الحالي وحسب ما موضح بالجدول الاتي:

جدول (1) عينة سوق العراق للأوراق المالية

الرمز	اسم الشركة	ت
قطاع المصارف		
BCOI	التجاري العراقي	1
BBOB	مصرف بغداد	2
BIIB	مصرف العراقي الإسلامي	3
BIME	مصرف الشرق الأوسط	4
BIBI	مصرف الاستثمار العراقي	5
BNOI	مصرف الأهلي العراقي	6
BASH	مصرف اشور الدولي	7
BBAY	مصرف بابل	8
BGUC	مصرف الخليج	9
BUOI	مصرف الاتحاد العراقي	10
BMNS	مصرف المنصور	11
BUND	مصرف المتحد	12
قطاع التأمين		
NAME	الأمين للتأمين	13
NDSA	دار السلام للتأمين	14
NAHF	الاهلية للتأمين	15
قطاع الخدمات		
SKTA	العاب الكرخ السياحية	16
SMRI	المعمودة العقارية	17
SNUC	النخبة للمقاولات العامة	18
SILT	العراقية للنقل البري	19
SBPT	بغداد العراق للنقل العام	20
SBAG	البادية للنقل العام	21
قطاع الصناعة		
IITC	العراقية للسجاد والمفروشات	22
IBPM	بغداد لمواد التغليف	23
IBSD	بغداد للمشروبات الغازية	24
INCP	الصناعات الكيماوية	25
IKLV	الكندي للقاغات	26

IKHC	الخازر للمواد الانشائية	27
IMOS	الخيطة الحديثة	28
IRMS	انتاج الألبسة	29
IICM	صناعات الكرتون	30
قطاع الفنادق والسياحة		
HISH	فندق عشتار	31
HBAY	فندق بابل	32
HBAG	فندق بغداد	33
HNTI	الاستثمارات السياحية	34
HTVM	سد الموصل	35
HSAD	فندق السدير	36
قطاع الزراعة		
AMAP	الحديثة للإنتاج الحيواني	37
AAHP	الشرق الأوسط للأسماك	38
AISP	العراقية لإنتاج البذور	39
AIRP	تسويق المنتجات الزراعية	40
AIPM	انتاج وتسويق اللحوم	41

المصدر: من إعداد الباحثين.

سابعاً / مؤشرات التحليل والاختبار Indicators of analysis and testing

1 - عوائد الأسهم العادية Stocks Returns

يمكن حساب معدلات العوائد للأسهم العادية المركبة لجميع الأسهم عينة البحث ولمدة من 1 يناير

2010 الى 30 ديسمبر 2017 عن طريق حساب عائد فترة الاحتفاظ Holding Period Return

((turn)) وحسب المعادلة الآتية (Ang& Weber,2018:100):

$$R_{it} = \ln (p_{it}) - \ln (p_{it-1})$$

اذ ان:

(t) في الفترة (i عائد الروقة المالية) = (p_{it})

(t) في الفترة (i متوسط سعر السهم) = (p_{it})

(t-1) في المدة (i) متوسط سعر السهم) = (p_{it-1})

ln = اللوغاريتم الطبيعي.

المبحث الثاني / الجانب النظري للبحث أولاً/ الإطار المفاهيمي للإرهاب

مارس العديد من الأفراد في مختلف الدول العمليات الارهابية للوصول الى اهداف وغايات متعددة تهدف الى اثاره الرعب والفوضى بين الناس، فضلا عن تمزيق المجتمعات من خلال خلق الفتن الطائفية دخل البلد، وقد انتشر الارهاب في مختلف الدول ذات التنوع الديني والقومي وذلك بحجة الدفاع عن حقوق دياناتهم وقومياتهم، وقد خلفت تلك النزاعات دمارا كبيرا جدا على المجتمعات. ففي عالم اليوم لا يمكن التحدث عن اي حركة عنفيه او أي توجه عدواني او أي جريمة دولية دون ان نذكر فيها تنظيم داعش الارهابي الذي أرب العالم بأسره ليس في العراق وسوريا فقط بل على المستوى الاقليمي ، وصلت خيوطه التنظيمية الى اقصى المغرب العربي غرباً و اقصى دول جنوب شرقا آسيا شرقاً ، اما على المستوى العالمي والدولي اخذ يضرب كل بقاع الارض ، وعلى الرغم من ان تسمية (داعش) هو اختصار للدولة المزعومة "الدولة الاسلامية في العراق والشام" الا ان حدود هذه الدولة من ناحية التي يفترضها التنظيم ليس لها حدود جغرافية ، وبالرغم من حداثة التسمية لهذا التنظيم (داعش) الا أن بشاعة اجرامه تتمدد في قتل الابرياء وجعلت منه الأول في المتابع على مستوى الإذاعات والصحف وجميع وسائل الإعلام المحلية والاقليمية والعالمية (الزبيدي ، 2018 : 7).

1 - مفهوم العمليات الارهابية

لا يوجد اجماع بين الباحثين والمفكرين حول تحديد مفهوم الارهاب سواء على المستوى المحلي او الدولي وذلك لما له من مفاهيم مشابهه له مثل الجريمة السياسية والعنف السياسي وغيرها، ويمكن ذكر بعض المفاهيم التي وردت حول تحديد المفهوم لغوياً واصطلاحاً وكالاتي:

لغوياً ذكرت المعاجم القديمة الفعل (رهب / يرهب، رهبة ورهبا، أي خاف، ورهبة ورهباً أي خافه (والرهبة تشير الى الخوف والفرع) ولم يظهر لفظ الإرهاب في المعاجم إلا حديثاً. وهو مصدر من (أرهب) يشير الى الأخذ بالسف والتهديد، فالإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم الذي يقوم على الإرهاب والعنف، تعتمد آلية جماعات ثورية لتحقيق أهداف سياسية فالإرهاب إذن هو استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة أو الأفراد أو الجماعات الثورية والمعارضة. (الكياي، 1985: 20) وبالنسبة الى المعاجم المترجمة إلى اللغتين الانجليزية والفرنسية ورد لفظ الإرهاب على أنه وسيلة لنشر الذعر والتخويف باستعمال وسائل عنيفة من اجل تحقيق أهداف سياسية، مشيراً في ذلك إلى استخدام العنف سواء من جانب الحكومة أو الأفراد، يفيد معنى (Terroriser - terrorize) واستعمال القوة للتهديد والإخضاع سواء ضد الشيء أو الإنسان. (الخرجي ، 2019 : 94).

اما اصطلاحاً فقد تم تعريف الإرهاب حسب قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (13) سنة 2005 م في المادة الأولى منه بأنه ” كل فعل إجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة تستهدف فردا او مجموعة أفراد او جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية توقع الأضرار بالمتلكات العامة أو الخاصة بهدف الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية أو إدخال الخوف والرعب والفرع بين الناس وإثارة الفوضى تحقيقاً لا أهداف إرهابية ”. ونرى أن الكثير من الباحثين على المستويين العربي والأجنبي قد اتفقوا على صعوبة وضع تعريف للإرهاب كونه من أهم المشكلات المعقدة في العصر الحالي وذلك لارتباط الظاهرة بفروع القانون الجنائي، والقانون الدولي، وبعض العلوم السياسية (علي، 2021: 470).

وعليه يمكن ان نستنتج بان العمليات الارهابية هي كل عمل اجرامي او تهديد يقوم به الفرد سواء اكان بمفرده او مع مجموعة اشخاص لتنفيذ العمليات بصورة غير شرعية وتوليد حالة من الفرع والرعب بين افراد المجتمع وتعريض حياتهم وامנם للخطر مما يؤدي بالنتيجة الى خلق الاضطراب والفوضى وتعطيل الاعمال اليومية للناس.

2 - اسباب ظهور التنظيم الارهابي (داعش) في العراق:

يرجع سبب ظهور هذا التنظيم الارهابي الى مجموعة اسباب فنية تتعلق ببنية وتحضيرات المؤسسة العسكرية من جانب، ومن جانب اخر اسباب موضوعية حكمت على ادائها العام والتي ادت لنتيجتها لسقوط مدينة الموصل بيد تلك الجماعات الارهابية، ومن أهمها: (حمد و خليل، 2018: 151)

1 - حالة الانفلات الأمني: تعد احدى أسباب تمدد تنظيم داعش الإرهابي داخل الأراضي العراقية، حيث نتجت حالة من الانفلات الأمني للجيش مما مهد لتوغل الإرهاب داخل العراق والذي شكل تهديداً لكل مؤسسات الدولة والشعب.

2 - الأزمة في دولة سوريا: نتيجة لامتداد القتال في سوريا إلى ما يتجاوز الاربعة سنوات، حيث ظهر تنظيم (داعش) في سوريا سنة 2013 وهي بعيدة كل البعد عن أهداف الثورة السورية، وان هذا التنظيم الإرهابي قد سيطر على مناطق حيوية حدودية في سوريا يستطيع من خلالها استلام التمويل والأسلحة والتدريب الكافي لشن هجومهم في مناطق أخرى وهذا ما حدث في العراق.

3 - الخلافات الطائفية والسياسية في العراق : حيث شهد العراق بعد سنة 2011 ، مجموعة من الأحداث الساخنة بين الحكومة العراقية واطراف أخرى منها العلاقة بين الحكومة الاتحادية والأكراد على خلفية مجموعة القرارات التي اتخذت بين الطرفين بخصوص الصلاحيات كل طرف وكاد هذا الاختلاف أن يؤدي إلى نشوب معارك في محافظات اخرى مثل كركوك ، هذا فضلاً عن المظاهرات التي شهدتها المناطق الغربية في العراق والتي استمرت لغاية دخول تنظيم (داعش) الإرهابي واستغلال هذا التنظيم ثغرة الخلافات بين الحكومة الاتحادية وبعض المحافظات ، أذ وفرت هذه البيئة

لتنظيم المناخ المناسب لدخول إلى العراق (الزيادي ، 2015 : 104).

4 - عدم الانسجام بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية، فكل من الحكومتين أجندة تختلف الواحد عن الأخرى (محمود، 2016: 121).

3 - المؤشرات الاقتصادية للعراق في ظل ظهور التنظيم الارهابي عام 2014

يعد الاستقرار الأمني والاقتصادي هما أحد المقومات الأساسية لنمو وتطور الاقتصاد بكافة قطاعاته ، فمن دون الأمن لا يمكن ان تكون الدولة قوية ذات استقرار اقتصادي ،ويعد الارهاب من أخطر الظواهر وان خطره يؤثر بشكل مباشر على الافراد والمجتمعات بصورة عامة ، مثل زيادة معدلات الفقر والبطالة لأكثر الناس ويشكل ايضاً خطر كبير على الاقتصاد الوطني فهو يعرقل مسيرة التقدم والتطور والبناء سواء من الناحية التكنولوجية والبنية التحتية وغيرها ، فالإضرار التي حصلت في الاقتصاد العراقي كبيرة تمثل الكلف الاقتصادية التي ترتبت بسبب وجود التنظيمات الارهابية مثل تنظيم داعش او ما يدعى بتنظيم الدولة الاسلامية في بلاد الشام والعراق ، ادى ذلك الى صرف مبالغ طائلة بالتالي لا يمكن النهوض بالاقتصاد وتحقيق مستوى رفاهية لإفراد المجتمع العراقي بوجود تلك الجماعات الإرهابية، ومن اهم تلك المؤشرات الاقتصادية : (العبادي ، 2018: 67-68)

1 - انخفاض عوائد النفط : ان وجود التنظيمات الارهابية دفع الى الابقاء على سقف الانتاج النفطي بحدود (3) مليون برميل مع وجود الشركات العالمية للنفط ، فالإحداث الأمنية والاضطرابات السياسية اثرت على جميع الاصعدة من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ عام 2003 واستمرت الاوضاع بالتدهور ، حيث ظهرت منظمات ارهابية مثل القاعدة وداعش التي ازداد تأثيرها في العراق خلال السنوات (2014 ، 2015 و 2016) واثرت على القطاع النفطي العراقي والتي ادت الى توقف عملية إنتاج النفط في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية ، حيث تراجع عمل الشركات العالمية في عموم مناطق العراق بسبب تلك المواجهات العسكرية وتقلص الإنتاج ما اقل من (9،2) مليون برميل يوميا خلال السنوات (2014 و 2015 و 2016) بسبب سيطرة تلك المجاميع الإرهابية على منابع وحقول النفط وخاصة في محافظة نينوى وكل ذلك انعكس سلبا على الناتج المحلي للنفط في العراق وقيام المجاميع الإرهابية بعمليات تهريب النفط (العبادي ، 2016 : 67).

2 - زيادة معدلات الفقر والبطالة: ان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تفاعلت مع الأحداث الإرهابية والمشاكل السياسية وكان لها تأثير كبير على أمن وأمان الافراد من خلال النزاع الطائفي السياسي والحرب على الإرهاب وتواجد القوات الأجنبية والتي خلفت أعداداً كبيرة من اليتامى والأرامل والمعاقين والنازحين والمهجريين وبهدف خلق تحديات أمام عملية البناء الديمقراطي وعرقلة ممارسة حقوق الإنسان ، فقد سعت المجاميع الإرهابية إلى زرع الفوضى وانعدام الأمان لدى المواطنين استهداف الكفاءات العلمية والتجمعات الدينية والاجتماعية والسياسية بكافة أشكالها

حيث ان العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الارهابي ادت إلى وقف النشاطات الاقتصادية وهذا أدى الى زيادة معدلات البطالة وتوقف رواتب الموظفين فضلاً عن ارتفاع في معدلات التضخم حيث وصل الى (2،6 %) سنة 2015 بعد ان كان (1.9 %) سنة 2013، وارتفاع نسبة الفقر من (19 % - 30 %) في سنة 2015 (كبه، 2019: 4).

3 - انخفاض مؤشرات التنمية البشرية : ان تصاعد المواجهات العسكرية مع تنظيم داعش الارهابي أدى الى تدهور كبير في مؤشرات التنمية البشرية بالعراق والتي تشمل تدني مستوى التعليم بسبب حالات التهجير والنزوح وترك الدراسة والتوقف عن بناء المدارس بالإضافة الى تدمير الجامعات والمعاهد ، مما اثر على الواقع التعليمي عموماً واتجهت الوزارة الى عمليات النقل والاستضافة في ظل معالجات اثمرت على جودة التعليم بشكل كبير ، مثلاً نجد ان الأمية قد عادت من جديد فضلاً عن الخطر الذي يتعرض له الأكاديميين ، وتجاوز الحال إلى ملاحقة المدرسين والمعلمين في المدارس الابتدائية بل حتى الموظفين الإداريين العاملين في دوائر وزارة التربية ، يضاف لذلك ما يعانيه أبناء المهجرين قسراً من عدم توفير التعليم في المناطق المهجرين إليها داخل العراق (الجبوري، 2018: 35).

4 - الفساد الاداري والمالي: يظهر الفساد الاداري والمالي وبشكل خاص في ظل الارهاب والحروب وتدهور الحالة الاقتصادية والمعيشية نتيجة الصراعات التي تحصل في الدول، ويتسبب الفساد بخسائر اقتصادية كبيرة في المجتمعات الى جانب التأثيرات السلبية الاجتماعية والسياسية، وتظهر آثار الفساد الاداري بشكل عام على مؤشرات التنمية بالدولة وعلى قدرة الاقتصاد التنافسية مما يعرقل التقدم الاقتصادي، كما يستفد الثروة الوطنية ويثير شعوراً بعدم المساواة بين الافراد. والكثير من دول العالم بمختلف مراحلها السياسية تعاني من انتشار هذه الظاهرة. وفيما يتعلق بالعراق فقد ارتفع مؤشر الفساد الاداري والمالي بشكل خاص بعد عام 2003، حيث اختفت مليارات الدولارات في صفقات وهمية وخاصة فيما يتعلق بعقود الاعمار، فقد كشفت التقارير عن اهدار مبلغ (2.3) مليار دولار من قبل احدى الوزارات الامنية العراقية على عقود تسليح وتجهيز معدات عسكرية فيما أهدر مبلغاً يقدر بـ (7) مليار دولار على عقود اعادة الاعمار من قبل وزارة اخرى (حسن، 2016: 6).

5 - انخفاض حجم الاستثمار : توقفت مشاريع الاستثمار في العراق خاصة في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية وايقاف تنفيذ المشاريع في قطاعات الاسكان والبنى التحتية وتوقف القطاع الخاص والقطاع الحكومي مما ترك أثراً سلبياً على الاقتصاد العراقي ،يضاف الى ذلك العجز الكبير بالموازنة العامة للدولة مما أدى الى تقلص الانفاق الحكومي مما اثر بشكل مباشر على الاتفاق الاستثماري ، بل ان الموازنة لم تستطيع ان تلبي المتطلبات الاستثمارية والتي توقفت بشكل تام وتم اللجوء الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض ، وبالتالي ارتفع إجمالي الدين العام إلى من

الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 من (56 ٪ - 70 ٪) في سنة 2016 وزيادة الإنفاق الإنساني والعسكري من شأنه أن يبقي العجز المالي الإجمالي بنسبة 12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة العجز في الحساب الجاري إلى (11 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي .

ثانياً / الإطار المفاهيمي لسوق الأوراق المالية

1 - مفهوم سوق الأوراق المالية:

يعرف السوق بصورة عامة بأنه " المكان الذي يتم فيه البيع والشراء للسلع المصنعة " (240: Noor & Nami، 2003). أو هو المكان الذي يعرض فيه البائعون بضاعتهم للمشتريين المتوقعين، ويقوم المشترون فيه بالشراء من البائعين (قاسم، 2007: 23). وعليه فإن سوق الأوراق المالية لا يختلف عن سائر أسواق المنتجات أو عناصر الإنتاج من حيث كونه موقعا لالتقاء تيار العرض والطلب نحو تحديد مستويات التوازن السعري والكمي فضلاً عن تحديد نمط تخصيص الموارد ومستويات الربح والخسارة لأطراف السوق ، إلا أن ما يميزه هو طبيعة التعامل فيه ، إذ أنه سوق للتمويل ، أي يتضمن عرض وطلب لرؤوس الأموال ، وما يتبع ذلك من طبيعة خاصة للأطراف المؤثرة في مستويات التوازن فضلاً عن كون رأس المال يمثل احد عناصر الإنتاج مما يضفي على سوق الأوراق المالية صفة سوق عناصر الإنتاج (الداغر ، 2005 : 19) .

وتأسيساً على ما سبق يعرف سوق الأوراق المالية بتعاريف عديدة إلا أنها تعطي معنى واحداً من بينها بأنه المكان الذي يتم فيها تداول الأوراق المالية وهي الأسهم والسندات (الجمال، 2002: 37) كما يعرف على أنه " النظام التي يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق المالية " (حنفي و قرياقص، 2007: 37).

2 - أهمية سوق الأوراق المالية:

يشكل سوق الأوراق المالية ركناً مهماً من أركان هيكل النظام التمويلي في النظام الاقتصادي التي يعتمد بالدرجة الأولى على النشاط الفردي والحرية الاقتصادية فهو يسعى إلى تشجيع تجميع المدخرات بكافة أشكالها واجالها وإعادة استثمارها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (Ghane-ib,2022:2 & Mahmoudi (ياسين، 2004: 12-13). كما يظهر الدور المهم التي يؤديه سوق الأوراق المالية في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال (زهرة، 2005: 112)

1 - تعبئة المدخرات المالية: يسهم سوق الأوراق المالية في التنمية الادخارية من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائضهم في قنوات ادخارية تؤمن لهم دخلاً إضافياً وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة في بيع أسهمهم وقت يشاؤون وبأقل كلفة ممكنة عن طريق التوجه إلى السوق الثانوي.

2 - يوفر السيولة للمستثمرين: أصبح سوق الأوراق المالية يؤدي دوراً مهماً وحيوياً في عمليات التمويل المالي للمشاريع الاقتصادية المختلفة في معظم الاقتصاديات المتقدمة وبعض الاقتصاديات النامية، إذ ارتبط دوره في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.

3 - التنبؤ بحالة الاقتصاد الوطني واتخاذ الإجراءات المناسبة: تعد أسعار الأوراق المالية المتداولة في البورصة مؤشراً للحالة الاقتصادية المستقبلية للبلاد، فهي تعد بمثابة إنذار مبكر للقائمين على شؤون الاقتصاد في الدولة لاتخاذ الترتيبات اللازمة والإجراءات التصحيحية عندما يلزم الأمر. فانخفاض أسعار الأسهم يعد مؤشراً على إقبال الاقتصاد على مرحلة كساد، وارتفاع أسعارها يعد مؤشراً على قدوم مرحلة انتعاش.

أولاً: تحليل عوائد الأسهم الفردية لسوق العراق للأوراق المالية:

1 - أسهم عينة المصارف: -

يبين الجدول (1) سلسلة من متوسطات العوائد المتحققة في قطاع المصارف للفترة من (2010-2017)، ونلاحظ من الجدول ان عوائد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قد حققت اقل متوسط للعوائد على التوالي كان في سنة 2015 اذ بلغ (-0.0326) اما في سنة 2014 فقد بلغ (-0.0326) و اما في سنة 2017 اذ بلغ (-0.0326)، وعلى الرغم من كون هذا المتوسطات كانت سالبة الا انها كانت اقل المعدلات في سنوات التي سيطرت فيها التنظيمات الإرهابية على العراق وهذا يدل على وجود تأثير على سوق العراق للأوراق المالية ورفض الفرضية التي تنص على (ليس هناك دور للتنظيمات الإرهابية في التأثير على عوائد الأسهم المدرجة سوق العراق للأوراق المالية - قطاع المصارف).

جدول (2) متوسطات العائد المتحققة في قطاع المصارف للفترة من (2010-2017)

اسم الشركة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التجاري العراقي	-0.0091	-0.0075	0	-0.0269	-0.0277	-0.0397	0.01314	0.00172
بغداد	-0.0058	0.0554	-0.05494	0.01124	-0.0237	-0.0234	-0.0209	-0.0333
إسلامي	-0.0128	0.00961	0.01642	0.00397	-0.0255	-0.0518	0.01354	-0.0152
الشرق الأوسط	-0.0464	0.04642	-0.02282	0.00763	-0.0817	-0.0135	-0.0142	-0.0172
الاستثمار العراقي	0.00067	-0.0222	0.0051	-0.0034	0.00254	-0.0321	-0.0104	-0.0297
الأهلي العراقي	-0.006	0.00402	-0.00099	-0.002	0.00776	-0.041	-0.0245	0.01138
اشور	-0.0292	0.00982	-0.00521	-0.019	-0.0034	-0.0418	-0.0196	-0.0104
بابل	-0.0335	-0.006	-0.00315	-0.009	-0.0487	-0.0247	0.01077	-0.0079
الخليج	-0.024	0.00961	0.00635	0.00447	-0.0204	-0.0473	-0.0104	-0.0119
الاتحاد	0	0.01285	-0.0016	0.02255	-0.0311	-0.0249	-0.0454	-0.0268
المنصور	0.00618	-0.0068	-0.00397	0.02891	-0.0607	0.00292	0.01077	-0.0188
المتحد	0.00487	0.03535	-0.03165	-0.037	-0.0423	-0.0543	-0.0147	-0.0249
المتوسط	-0.0129	0.01171	-0.00804	-0.0015	-0.0296	-0.0326	-0.0093	-0.0153

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

2 - أسهم عينة قطاع التأمين: -

يبين الجدول (2) سلسلة من متوسطات العوائد المتحققة في قطاع المصارف للفترة من (2010-2017)، ونلاحظ من الجدول ان عوائد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قد حققت اقل متوسط للعوائد على التوالي كان في سنة 2015 اذ بلغ (-0.0525) اما في سنة 2011 فقد بلغ (-0.0171) و اما في سنة 2012 اذ بلغ (-0.0161)، وعلى الرغم من كون هذا المتوسطات كانت سالبة الا انها كانت اقل المعدلات في سنوات التي سيطرت فيها التنظيمات الإرهابية على العراق وهذا يدل على وجود تأثير على سوق العراق للأوراق المالية ليس هناك دور للتنظيمات الإرهابية في التأثير على عوائد الأسهم المدرجة سوق العراق للأوراق المالية - قطاع التأمين).

جدول (3) متوسطات العائد المتحققة في قطاع التأمين للفترة من (2010-2017)

اسم الشركة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأمين	0.0171	-0.0084	-0.0125	0.0537	-0.0285	-0.051	-0.0104	-0.0308
دار السلام	0.0462	-0.023	-0.0377	0.0027	-0.0106	-0.0531	-0.0184	0.015
الاهلية	0.0022	-0.0199	0.0019	-0.0028	0.0064	-0.0535	-0.0145	-0.0041
المتوسط	0.0218	-0.0171	-0.0161	0.0179	-0.0109	-0.0525	-0.0144	-0.0066

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

3 - أسهم عينة قطاع الخدمات: -

يبين الجدول (2) سلسلة من متوسطات العوائد المتحققة في قطاع المصارف للفترة من (2010-2017)، ونلاحظ من الجدول ان عوائد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قد حققت اقل متوسط للعوائد على التوالي كان في سنة 2015 اذ بلغ (-0.0369) اما في سنة 2012 فقد بلغ (-0.0256) و اما في سنة 2014 اذ بلغ (-0.02498)، وعلى الرغم من كون هذا المتوسطات كانت سالبة الا انها كانت اقل المعدلات في سنوات التي سيطرت فيها التنظيمات الإرهابية على العراق وهذا يدل على وجود تأثير على سوق العراق للأوراق المالية ورفض الفرضية التي تنص على (ليس هناك دور للتنظيمات الإرهابية في التأثير على عوائد الأسهم المدرجة سوق العراق للأوراق المالية - قطاع التأمين).

جدول (4) متوسطات العائد المتحققة في قطاع الخدمات للفترة من (2010-2017)

اسم الشركة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العاب الكرخ	0.07786	0.0057	-0.0258	-0.0297	0.0672	-0.09	-0.006	-0.0178
المعمورة العقارية	-0.0215	0.0295	0.0131	0.00705	0.0127	-0.0193	-0.043	-0.0166
النخبة للمقاولات	-0.0297	-0.016	-0.0455	-0.052	-0.0209	-0.0012	-0.043	-0.0108
العراقية للنقل	0.01675	-0.083	0.0023	-0.0783	-0.0289	-0.0211	-0.014	-0.0285
بغداد للركاب	0.02623	0.0931	-0.0499	0.05676	-0.0921	-0.0505	-0.013	0.01177
البادية للنقل	0.03948	-0.026	-0.0479	-0.0219	-0.0879	-0.0391	-0.019	-0.0177
المتوسط	0.01818	0.0006	-0.0256	-0.0197	-0.025	-0.0369	-0.023	-0.0133

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

4 - أسهم عينة قطاع الصناعة: -

يبين الجدول (2) سلسلة من متوسطات العوائد المتحققة في قطاع المصارف للفترة من (2010-2017)، ونلاحظ من الجدول ان عوائد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قد حققت اقل متوسط للعوائد على التوالي كان في سنة 2012 اذ بلغ (-0.025) اما في سنة 2014 فقد بلغ (-0.014) و اما في سنة 2013 اذ بلغ (-0.013)، وعلى الرغم من كون هذا المتوسطات كانت سالبة الا انها كانت اقل المعدلات في سنوات التي سيطرت فيها التنظيمات الإرهابية على العراق وهذا يدل على وجود تأثير على سوق العراق للأوراق المالية ورفض الفرضية التي تنص على (ليس هناك دور للتنظيمات الإرهابية في التأثير على عوائد الأسهم المدرجة سوق العراق للأوراق المالية - قطاع الصناعة).

جدول (5) متوسطات العائد المتحققة في قطاع الصناعة للفترة من (2010-2017)

اسم الشركة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العراقية للسجاد	0.00355	0.0034	-0.007	-0.009	0.002	0.0006	0.0154	0.0377
بغداد لمواد التغليف	-0.0059	-0.0144	-0.041	-0.036	-0.039	0.0106	-0.004	-0.024
بغداد غازية	-0.0113	0.028	-0.003	0.058	-0.023	0.0219	-0.014	0.0058
الصناعات الكيماوية	0.0114	-0.0062	-0.118	-0.012	0.001	-0.0378	0.0115	-0.007
الكندي لللقحات	0.02465	0.0294	-0.003	-0.038	-0.056	-0.0119	-0.028	-0.003
الخازر للمواد الانشائية	0.00273	-0.0325	-0.008	0.0022	0.0138	-0.0408	-0.01	0.0013
الخيطة الحديثة	-0.0102	-0.0297	-0.031	-0.031	-0.03	0.0076	-0.027	0.0292
انتاج الألبسة	-0.0565	0.0814	0.0075	-0.028	0.0437	0.0399	0.0062	-0.01
صناعات الكارتون	-0.0343	-0.0185	-0.021	-0.022	-0.037	-0.0163	0	-0.026
المتوسط	-0.0084	0.0046	-0.025	-0.013	-0.014	-0.0029	-0.006	0.0005

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

5 - أسهم عينة قطاع الفنادق والسياحة: -

يبين الجدول (2) سلسلة من متوسطات العوائد المتحققة في قطاع المصارف للفترة من (2010-2017) ونلاحظ من الجدول ان عوائد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قد حققت اقل متوسط للعوائد على التوالي كان في سنة 2015 اذ بلغ (-0.0519) اما في سنة 2012 فقد بلغ (-0.026) و اما في سنة 2011 اذ بلغ (-0.0129)، وعلى الرغم من كون هذا المتوسطات كانت سالبة الا انها كانت اقل المعدلات في سنوات التي سيطرت فيها التنظيمات الإرهابية على العراق وهذا يدل على وجود تأثير على سوق العراق للأوراق المالية ورفض الفرضية التي تنص على (ليس هناك دور للتنظيمات الإرهابية في التأثير على عوائد الأسهم المدرجة سوق العراق للأوراق المالية - قطاع الفنادق والسياحة).

جدول (6) سلسلة العوائد المتحققة في قطاع الفنادق والسياحة للفترة من (2010-2017)

اسم الشركة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عشتار	0.01382	-0.0041	-0.018	0.0249	0.0052	-0.0879	-0.003	-0.0086
بابل	0.01002	-0.0148	-0.018	0.041	0.0479	-0.0665	-0.009	0.01193
بغداد	-0.01291	0.0054	-0.075	0.0247	-0.0048	-0.0371	0.0303	-0.014
الاستثمارات السياحية	0.00206	-0.0148	0.0095	0.0032	-0.0065	-0.06	-0.005	-0.0224
سد الموصل	-0.0179	-0.0102	-0.004	-0.093	-0.0464	-0.0366	0.0463	-0.0067
السدير	0.00288	-0.0389	-0.051	0.0057	0.0334	-0.023	-0.019	-0.0125
المتوسط	-0.00034	-0.0129	-0.026	0.0011	0.0048	-0.0519	0.0069	-0.0087

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

6 - أسهم عينة قطاع الزراعة: -

يبين الجدول (2) سلسلة من متوسطات العوائد المتحققة في قطاع المصارف للفترة من (2010-2017) ونلاحظ من الجدول ان عوائد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قد حققت اقل متوسط للعوائد على التوالي كان في سنة 2015 اذ بلغ (-0.01911) اما في سنة 2014 فقد بلغ (-0.0182) و اما في سنة 2017 اذ بلغ (-0.01539)، وعلى الرغم من كون هذا المتوسطات كانت سالبة الا انها كانت اقل المعدلات في سنوات التي سيطرت فيها التنظيمات الإرهابية على العراق وهذا يدل على وجود تأثير على سوق العراق للأوراق المالية ورفض الفرضية التي تنص على (ليس هناك دور للتنظيمات الإرهابية في التأثير على عوائد الأسهم المدرجة سوق العراق للأوراق المالية - قطاع الزراعة).

سلسلة العوائد المتحققة في قطاع الزراعة للفترة من (2010-2017)

اسم الشركة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحديثة	0.0129	0.0107	-0.0501	-0.0057	-0.0138	-0.02397	-0.0064	-0.03719
الشرق الأوسط	0.1076	0.0186	-0.0372	-0.0206	-0.0398	-0.00848	0.0069	0.00479
العراقية للبذور	0.0297	0.0432	0.00099	0.0443	-0.0057	-0.0138	0.0059	-0.03365
المنتجات الزراعية	0.0322	0.0279	0.03379	0.0259	-0.0132	-0.0302	-0.0072	0.00448
تسويق اللحوم	-0.1244	0.1427	0.01026	-0.007	-0.005	-0.044	0.0232	0.02142
المتوسط	0.0456	0.0251	-0.0131	0.011	-0.0182	-0.01911	-0.0002	-0.01539

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

يوضح القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة من (2010-2014)

Monthly	2010	2011	2012	2013	2014
1	3143070	3867584	4583636	5758608	11534114
2	3021692	4060555	4651340	11558433	11536228
3	2886399	4358712	4740503	11521283	11687252
4	2994106	4403029	4426649	11689787	11935549
5	3052979	4463153	4350158	11718353	12138074
6	3046730	4870745	4219439	12078425	9793973
7	3028976	4925216	3949622	11349302	9470318
8	2931416	4989040	4122392	11500926	10390915
9	2968948	5119864	4291035	11382301	10427466
10	3093969	4839064	4478751	11506519	9421598
11	3206219	4694469	4855564	11444119	9205538
12	3446713	4930232	5597363	11451367	9520626
Average	3068434.8	4626805.3	4522204.3	11079952	10588471

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

يبين الجدول (4) حجم ومتوسط القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية خلال المدة الممتدة من (2010-2014)، ونلاحظ من الجدول ان متوسط القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية في سنة 2010 بلغ (3068434.8)، اما في سنة 2011 فقد بلغ (4626805.3)، وقد بلغ متوسط القيمة السوقية لسوق العراق لسنة 2012 (4522204.3) ونلاحظ الارتفاع التدريجي في القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية لتصل الى اعلى مستوى لها سنة 2013 اذ بلغت (11079952)، اما في سنة 2014 فقد بلغت (10588471) ونلاحظ الانخفاض في هذه القيمة السوقية لسوق العراق

للأوراق المالية خلال سنة 2014 وهذا يرجع بطبيعة الحال الى الأوضاع السياسية المتدهورة خلال هذه المدة، وهذا يعني رفض الفرضية التي تنص (ليس هناك دور للتنظيمات الإرهابية في التأثير على القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية).

جدول (9) القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2015-2017)

Monthly	2015	2016	2017
1	8781758	8746030	8420582
2	7678863	7942827	8478578
3	8708366	7212079	7903382
4	8317685	7017852	8016864
5	8539866	6601051	7664467
6	9977757	6692338	8203012
7	9319936	6859508	8213374
8	9187522	6842243	8120024
9	9018088	7299342	8092195
10	8757658	7550350	7922027
11	8673130	7415719	8067408
12	8503943	9354696	8190983
Average	8788714	7461170	8107741

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

يبين الجدول (6) حجم ومتوسط القيمة السوقية للفترة من (1 يناير 2015 – 31 اب 2019)، ونلاحظ من الجدول ان متوسط القيمة السوقية في سنة 2015 بلغ (8788714)، اما في سنة 2016 فقد بلغ المتوسط (7461170)، فيما بلغ متوسط القيمة السوقية في سنة 2017 (8107741)، اما في سنة 2018 فقد بلغ متوسط القيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية اعلى مستوياته (11856637)، وقد انخفض متوسط القيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية للأشهر الأولى سنة 2019 اذ بلغ (11281489).



جدول (10) المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية

Monthly	2010	2011	2012	2013	2014
1	93.96	116.44	121.66	122.65	112.56
2	92.99	123.67	122.36	123.27	109.37
3	90.71	126.98	122.33	119.57	107.36
4	94.07	128.29	118.06	120.48	110.58
5	92.74	131.67	115.53	121.78	110.88
6	93.56	142.76	116.05	117.05	95.48
7	92.75	142.45	114.22	116.44	93.66
8	91.47	142.46	117.81	118.57	100.14
9	90.55	145.18	117.49	113.89	100.2
10	92.88	133.01	119.12	115.36	99.91
11	95.72	127.32	125.06	114.28	107.93
12	100.98	136.03	125.02	113.15	92
Average	93.5317	133.022	119.559	118.041	103.339

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

يوضح الجدول (7) متوسط قيمة المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية خلال المدة من (2010 – 2014)، ونلاحظ من الجدول ان متوسط قيمة المؤشر سنة 2010 بلغت (93.5317)، اما في سنة 2011 فقد بلغ متوسط قيمة المؤشر (133.022) ونلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر سنة 2011، وقد انخفضت قيمة المؤشر خلال سنة 2012 اذ بلغت (119.559)، اما في سنة 2013 أيضا انخفضت وقد بلغت (118.041)، وقد استمرت قيمة المؤشر بالانخفاض اذا بلغ متوسط قيمة المؤشر العام سنة 2014 (103.339) ويوضح ذلك حجم الانخفاض الكبير الحاصل في قيم المؤشر العام، وهذا يعني رفض الفرضية التي تنص (ليس هناك دور للتنظيمات الإرهابية في التأثير على المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية).

جدول (11) متوسط قيمة المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2015 - 2017)

Monthly	2015	2016	2017
1	998.297	638.54	712.27
2	874.32	621.93	734.84
3	900.9	579.86	664.46
4	870.03	551.22	634.98
5	967.37	510.23	591.44
6	1000.5	539.47	576.11
7	903.4	568.77	575.61
8	872.03	560.73	576.58
9	844.9	561.01	587.22
10	781.56	604.5	566.14
11	718.64	636.28	571.55
12	730.56	649.48	580.54
Average	871.876	585.168	614.312

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

يوضح الجدول (8) متوسط قيمة المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية خلال المدة الممتدة 1 يناير 2015 – 31 اب 2019)، ونلاحظ من الجدول ان متوسط قيمة المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية خلال سنة 2015 بلغ (871.876)، اما في سنة 2016 فقد بلغ متوسط قيمة المؤشر (585.168)، فيما بلغت قيمة المؤشر سنة 2017 (614.312)، اما في سنة 2018 فقد بلغت قيمة المؤشر (569.017)، اما الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2019 فقد بلغت قيمة المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية (477.264)، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان سوق العراق للأوراق المالية قد تحول من (100) نقطة الى (1000) نقطة خلال المدة الممتدة من (2015) فما فوق.

الاستنتاجات:

في ضوء ما تم مناقشته في الجانبين النظري والعملي للدراسة يمكن تحديد أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل اليها وكالاتي:

- 1 - تراجع مستوى الاستثمارات في سوق العراق للأوراق المالية نتيجة تردي الأوضاع الامنية.
- 2 - العمليات الارهابية دمرت العديد من البنى التحتية وفضلا عن تأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية.
- 3 - انخفاض واضح في عوائد الأسهم المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهذا بالتأكيد يرجع الى العمليات الإرهابية التي شهدتها العراق في تلك الفترة.
- 4 - انخفاض القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية خلال المدة 2014-2017 وهذا يعود الى الأوضاع السياسية المتدهورة بسبب العمليات الارهابية.
- 5 - انخفاض المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية اذ بلغ (103.399) خلال سنة 2014 نتيجة تلك الأوضاع السياسية.

التوصيات:

- 1 - ضرورة تعزيز الاجراءات الامنية لمكافحة الارهاب.
- 2 - ينبغي وضع سياسات فعالة لتحسين سوق العراق للأوراق المالية كونه سوق صغير ويتأثر بشكل مباشر بالأوضاع الامنية في البلاد، من خلال تشجيع الافراد المستثمرين والشركات على الاستثمار بالاستثمارات داخل السوق وتعزيز ثقتهم بالسوق.
- 3 - ضرورة العمل على حماية البنى التحتية واصلاح الاضرار التي لحقت بها نتيجة العمليات الارهابية من اجل تسهيل حركة المستثمرين.
- 4 - ينبغي تفعيل شبكات الرعاية الاجتماعية من اجل القضاء على اسباب تدني المستوى لاقصادي والاجتماعي وخلق فرص العمل لتحسين معيشة الناس الفقراء والمحتاجين من اجل ضمان عدم انضمامهم الى تلك الجماعات الارهابية.
- 5 - ينبغي على إدارة سوق العراق للأوراق المالية تقديم ضمانات لتعويض المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية في حالة وقوع ازمة وحدث معين من اجل إزالة حالة عدم التأكد لدى المستثمرين.

قائمة المصادر References

- 1 - الجبوري، فراس: "حالة العراق من كونها مصدر للتهديدات في المنطقة الى دولة مهددة"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية وحدة دراسات الامن الاقليمي، مؤتمر حول تحديات الامن الاقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الاوسط، حالة العراق والخليج العربي 2018.
- 2 - الجمل، جويدان، " الأسواق المالية والنقدية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
- 3 - الخزرجي، حمد جاسم محمد: "الارهاب وتأثيره على التعايش السلمي بين الاديان والمذاهب في العراق"، مجلة الباحث، العدد الثلاثون، 2019.
- 4 - الداغر، محمود محمد، " الأسواق المالية"، مؤسسات - أوراق - بورصات"، الطبعة العربية الأولى، الإصدار الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.
- 5 - الزبيدي، طارق عبد الحافظ: "الآخر في فكر الحركات الارهابية - داعش انموذجاً"، مجلة اغتراب - تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد 5، آذار 2018.
- 6 - الزبيدي، حامد سالم، "احتلال داعش لنيوى المقدمات والنتائج كنسة حزينان 2014"، دار الجواهري، بغداد، 2015.
- 7 - العابدي، شيماء رشيد: "واقع الارهاب وانعكاساته على الاقتصاد العراقي للفترة 2016-2003"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس عشر، العدد الاول، 2018.
- 8 - الكيالي، عبد الوهاب: "موسوعة السياسة"، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1985.
- 9 - حسن، محمد عبد صالح، "العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق فترة ما بعد 2003"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 27، 2010.
- 10 - حمد، ياد يوسف و خليل، فخر ابراهيم: "احتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل وتداعياته على الامن الوني العراقي - الازمة والنتائج"، مجلة قضايا سياسية، العدد 55، 2018.
- 11 - حنفي و قرياقص، عبد الغفار، رسمية " الاستثمار في الأوراق المالية " الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، 2007.
- 12 - زهرة، شادي أحمد، "الأسواق المالية الناشئة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني" رسالة ماجستير، جامعة دمشق: كلية الإدارة الاقتصاد، 2005.
- 13 - علي، عبد القهار علي عزيز: "العمليات الارهابية في نيوى وتهديداتها لحق التعليم"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2021.



- 14 - قاسم، منى، " دليل الاستثمارات في البورصة المصرية والبورصات العربية"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية: الإسكندرية، مصر، 2007
- 15 - قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (13) سنة 2005.
- 16 - كبه، سلام ابراهيم عطوف، "السياسة البيئية الوطنية قاعدة التنمية البشرية المستدامة"، مركز اضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2009. 3.
- 17 - محمود، محمد عبد الرزاق، "الامن الوطني العراقي وتحديات الارهاب بعد عام 2003"، رسالة ماجستير في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016
- 18 - ياسين، محمد يوسف، "البورصة"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية: بيروت، لبنان 2004،
- 19 - Noor, Manhood Ibrahim & Taah, Adman. " Financial and Banking studies In English " .1st edu., Dar Al Maysara for printing and publishing, 2003
- 20 - Ang, W. R., & Weber, O. "The market efficiency of socially responsible investment in Korea". Journal of Global Responsibility (2018). <<https://doi.org/10.1108/JGR-11-2016-0030>
- 21 - Mahmoudi, M., & Ghaneei, H. (2022). "Detection of structural regimes and analyzing the impact of crude oil market on Canadian stock market": Markov regime-switching approach. Studies in Economics and Finance

الانفجار السكاني والبطالة ودورهما في الانضمام الى التنظيم المتطرف في العراق

أ.د عباس كاظم الدعيمي
كلية الادارة والاقتصاد | جامعة وارث الانبياء

أ.د ابي محمد صبري الوتار
obeyalwattar@yahoo.com

م.د هبة الله مصطفى السيد علي
جامعة وارث الانبياء / كلية الادارة والاقتصاد
Hebatallah.Mu@g.uowa.edu.iq

(ملخص)

ما من شك في ان القاعدة السكانية في العراق اليوم (شباط 2022) تجاوزت 40 مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو (2.6%) وفقا لوزارة التخطيط العراقية، ونحو (2.8%) وفقاً لـ (UNDP). هذه الكتلة السكانية السريعة النمو تحمل في ثناياها نحو (10.6) مليون شخص من القوى العاملة (من اعمارهم 15 سنة فما فوق) تنمو هي الأخرى بمعدل سنوي يزيد على (2.6%). ومن الجدير بالذكر ان العراق خلال الفترة 2009 2021- شهد زيادة سكانية مرعبة... تجاوزت تسعة ملايين نسمة، وزيادة مناظرة في حجم القوى العاملة تجاوزت (2.5) مليون شخص. (في عام 2021 وحده شهد العراق زيادة سكانية قدرة بأكثر من مليون نسمة وزيادة في القوى العاملة تجاوزت 250,000 شخصا...). من ناحية اخرى، ولدى الرجوع الى مسوحات القوى العاملة والبطالة التي اجراها - ويجريها - حديثا الجهاز المركزي للإحصاء، يتبين ان عدم مواكبة الزيادة في فرص العمل للزيادة المذكورة في القوى العاملة جعلت معدل البطالة في العراق يتصاعد ليتأرجح بين 12% و15% من القوى العاملة - عدا العمالة الناقصة التي زادت نسبتها على 10% من العاملين ككل في العراق بعربه وكرده... والسؤال المحوري لهذه الدراسة هو الآتي: لنضع جانبا الشائين الاقتصادي والسياسي ثم نسأل: هل يمكننا تجاهل ان احد التكاليف الاجتماعية للبطالة والعمالة الناقصة - والفقر المصاحب لهما - هو التطرف الفكري ومن ثم الانخراط في التنظيم الارهابي الذي يقدم للعاطلين عن العمل (والعاطلات) بديلا تشغيليا عن البطالة بشقيها الصريحة والعمالة الناقصة؟ هذا ما تناولناه في هذه الدراسة... التي تجيب على السؤال اعلاه بالنفي - قدر تعلق الأمر بغير القيادات...

وقد اشتمل الجزء الأخير للدراسة على عدد من الاستنتاجات منها: ان مثلث الانفجار السكاني - القوى العاملة - البطالة في العراق اليوم (الاكثر اعتمادا على صادرات النفط الخام في موازنته) قابل لاحتضان التطرف الفكري في أحد زواياه... كما اشتمل على عدد من المقترحات التي نراها بناءة، تتجاوز التقسيمات الفئوية والقومية للمجتمع العراقي.

أولاً: مقدمة

يمكن القول ان نقطة التحول نحو حالة الانفجار السكاني الممنهج (ونؤكد على كلمة الممنهج) في العراق كانت في منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي، وبالتحديد عام 1974. وقد حدث ذلك التحول، كما سيتضح في الجزء التالي لهذه الدراسة، رغم التحذير الذي جاء في وثائق المؤتمر العالمي للسكان الذي عقد في بخارست عام 1974 الذي أكد على ان الانفجار السكاني اليوم يقابله نمو انفجاري في القوى العاملة، بعد مرور فترة تباطؤ تصل الى 20 سنة...

ففي ذلك العام، حيث كان عدد سكان العراق نحو (10.8) مليون نسمة وقوى عاملة تقارب (3) ملايين شخص، تم التأكيد رسمياً على ان كون معدل النمو السكاني في العراق، البالغ آنذاك 3.2% سنوياً (الذي يجعل عدد سنوات التضاعف مساوية لـ 22 سنة)، شيء غير مقبول لانخفاضه... وقد تم في حينه توجيه مجلس التخطيط العراقي للقيام بما يلزم لرفع ذلك المعدل⁽¹⁾. ومن "المبررات" التي تم التأكيد عليها لتمرير "الحملة الوطنية لزيادة الانجاب" في ندوات اعقبت عام 1974 "ان النمو السكاني في العراق... يمثل أحد جوانب تعزيز وانماء قوة المجتمع وحركته الناشطة وتعزيز الارادة العراقية وفتح آفاق التطور العلمي امامها"⁽²⁾. نتيجة لذلك القرار، وما اعقبه من تشريعات قانونية واجراءات مالية⁽³⁾، واستجابات ... يجد المرء المهتم بمثلث "السكان - القوى العاملة - البطالة" ان عدد سكان العراق اليوم يتجاوز (40) مليون نسمة بقوى عاملة (ممن اعمارهم 15 سنة فما فوق) بلغت نحو (10.6) مليون شخص، وبمعدل للبطالة وصل عام 2008 الى 15.3%. ولا يتوقع ان يقل ذلك المعدل الآن عن 12%⁽⁴⁾. وسنبين في جزء لاحق لهذه الدراسة كيف ان موجات مواليد السبعينات من القرن الماضي بشكل خاص، التي اصبحت في عقد التسعينات بالغة عمرياً ثم قوى عاملة، انتجت هي الاخرى مواليد اضافية لتصبح اليوم (2022) جزءاً من جيش العاطلين عن العمل، المطالبين بفرص العمل حتى وان كان ذلك عقداً حكومياً مجانياً ... ولا يغيب عن البال ان للبطالة الإجبارية اسباب وابعاد أو بالأحرى تكاليف: اقتصادية، اجتماعية، ثم سياسية. (Junan-kar: 2016, Ch. 6).

(1) انظر الى الصفحة 5 ادناه.

(2) الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، "الزواج المبكر: فضائله ومزاياه". حلقة دراسية نظمتها الجامعة المستنصرية في إطار "الحملة الوطنية لتشجيع الانجاب"، بالتعاون مع الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، تم عقدها في كلية الآداب بتاريخ 2/12/1987، الصفحة 8.

(3) انظر الى الصفحتين 5 - 6. ادناه.

(4) انظر الى الجدول (2) أدناه.

والبطالة الاجبارية هي حالة عدم توفر فرصة عمل للشخص العاطل عن العمل، المستعد للعمل ويفتش عن فرصة عمل، بالأجر (أو المرتب) السائد في سوق العمل(300 - 3011997 : Arestis, et. al). في هذه الدراسة سنركز اهتمامنا على البعد الاقتصادي- الاجتماعي السالب للبطالة، بشقيها: البطالة بالمعنى المعروف والعمالة الناقصة (وهي حالة قلة ساعات العمل اليومية مع الرغبة في العمل الاضافي) وما ينتج عن ذلك من تطرف فكري...الخ.

الهدف المحدد للدراسة، اسئلة البحث وطريقته:

ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو الكشف عن الاتجاهات السكانية في العراق خلال الفترة 1974 - 2021 وانعكاس ذلك في حجم القوى العاملة والبطالة الاجبارية - في ظل الاعتماد النفطي المتزايد - وامكانية وجود علاقة بين هذا الشكل من اشكال البطالة والتطرف الفكري، ومن ثم الانخراط بالتنظيم الهدام...بناء على ذلك فان مجموعة الاسئلة الرئيسية لبحثنا هذا هي الآتي:

- 1 - ما هي الحقائق السكانية التي تقودنا الى القول ان العراق اليوم في حالة "متطرفة" من حالات الانفجار السكاني، ولماذا نبدأ تناول تلك الحقائق بعام 1974؟
 - 2 - ما هو الشكل السائد للعلاقة بين القاعدة السكانية والقوى العاملة في العراق للفترة المشار اليها من جهة، والقوى العاملة والبطالة من جهة اخرى؟ ثم،
 - 3 - هل هناك علاقة بين مشكلة البطالة الإجبارية، التي اصبحت ظاهرة للعيان في الاقتصاد العراقي، ولجوء البعض الى التنظيم المتطرف كبديل تشغيلي للعاطلين كلياً عن العمل أو العاطلين جزئياً؟ وما الذي يمكننا عمله ايجابياً، في الامد القصير والامد البعيد، لتجنب "الجزء الأضعف" من شبابنا من العاطلين عن العمل - كلياً او جزئياً - الانخراط في أي تنظيم متطرف؟
- هذه هي مجموعة الاسئلة التي ستكون اجابتنا عليها المادة الرئيسية للمكونات التالية لهذه البحث.

طريقة البحث:

أما طريقة البحث، أي الكيفية التي ستمكننا من الإجابة العلمية علي الاسئلة البحثية - الارشادية اعلاه، فهي كما يلي:

أولاً: تجميع الحقائق العلمية: من وثائق رسمية ذات العلاقة وبيانات احصائية زمنية ومقطعية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، وبيانات احصائية مقطعية مهمة تم توفيرها من قبل الباحثين أنفسهم. الى جانب ذلك، فقد افدنا كثيراً من البيانات الاحصائية، والمفاهيم ذات العلاقة، التي يوفرها برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) في تقرير التنمية البشرية لعام 2020 وما قبله.

ثانيا: التحليل: ويقوم اساسا على ترتيب الحقائق المشار اليها وربطها ببعضها منطقيا – اعتمادا على بعض العلاقات الرياضية في بعض الاحيان - بشكل يمكننا من الوصول الى الاجابة العلمية على كل من الاسئلة اعلاه، ومن ثم الاستنتاجات...

بناء على ذلك فان طريقة البحث المعتمدة في هذا البحث لا تستوجب اختيار نموذج رياضي محدد ثم جمع البيانات الاحصائية المناسبة لمتغيراته، ثم الرجوع الى الاقتصاد القياسي التطبيقي لتقديره احصائيا وقبوله، قبل الانتقال الى الاستنتاجات...

ثانيا: السياسة السكانية والحقائق السكانية في العراق 1974 – 2021

قد يسأل سائل: لم البدء بعام 1974 وما علاقة ذلك العام بمشكلة البطالة اليوم؟ ان السبب الرئيسي الذي جعلنا نبدأ بعام 1974، ولا يمكن للشخص المهتم بالسياسة السكانية في العراق تجاهله، ذو شقين؛

الشق الأول: هو انعقاد المؤتمر العالمي الثالث للسكان في بخارست في آب 1974 الذي حذر الدول النامية بشكل خاص – ومنها العراق – من النتائج الاقتصادية والبيئية السالبة المترتبة على الانفجار السكاني الذي كان سائدا آنذاك في معظم تلك الدول ولم يزل قائما في بعضها حتى يومنا هذا (UNDP: 2018, Table 7). وقد تضمن ذلك التحذير التأكيد على العلاقة القائمة بين النمو السكاني السريع والنمو المناظر في القوى العاملة، بعد فترة تباطؤ تصل الى 20 سنة من جهة، وعلى مشكلة البطالة الناتجة عن عدم مواكبة الزيادة في فرص العمل للزيادة السريعة في القوى العاملة، من جهة اخرى. ففي المجلد الأول لمجموعة الوثائق والدراسات التي قدمت في المؤتمر نقرا ما يلي:

“While the world is currently traversing a period of unprecedented rates” of growth of total population and, since labour force growth is determined primarily by population growth – subject to a time lag of up to 20 years – the world is also at the threshold of an explosive growth in the (labour force.”UN: 1975, 297

ومن الجدير بالذكر ان تقرير نادي روما Club of Rome الذي صدر عام 1972 تحت عنوان

The Limits To Growth⁽⁵⁾

قدم لدول OECD والعالم النامي معا تحذيرا اكثر شمولاً تضمن التأكيد على المخاطر المستقبلية لاستمرار النمو السكاني والنمو الاقتصادي، والتلوث البيئي المقترن بهما، في ظل محدودية الموارد

(5) Meadows D. H. et al.(1972)

Giddens and Sutton (2013) PP. 189 – 190: كذلك الموجز الرائع لنفس التقرير في

الطبيعية بما فيها الموارد الطبيعية غير المتجددة. وقد تضمن تقرير نادي روما هذا مقترحات بناءة جزء منها يخص دول الـ OECD والآخر يخص العالم النامي. أحد المقترحات المهمة الخاصة بالدول النامية – ومنها العراق بالطبع – ضرورة قيام الدول المعنية بالعمل على إيقاف المد السكاني السريع عبر برامج جادة لتنظيم الأسرة⁽⁶⁾.

اما الشق الثاني: السبب الرئيسي الذي جعلنا نبدأ بعام 1974 فهو الموقف الرسمي المعاكس الذي اتخذته العراق تجاه توصيات مؤتمر بخارست الخاصة بضرورة اخذ الحيطة والحذر من ان الزيادة السريعة في عدد المواليد ”الآن...” تعني زيادة سريعة في القوى العاملة ”بعد 20 سنة...“؛ ومن التحذيرات الجادة التي اوردها تقرير نادي روما. فما هي حقيقة ذلك الموقف وما علاقته بمشكلة البطالة في عراق 2021 - 2022؟

(1) في ذلك العام، وفي إطار اعداد ”ستراتيجية التخطيط بعيدة المدى“ ورد النص التالي كتوجيه رسمي لمجلس التخطيط العراقي، الذي كان يرأسه نائب رئيس الجمهورية العراقية: ”ان النسبة في زيادة السكان والبالغة 3.2 سنويا، ربما يعتقد البعض بانها تمثل معدلا عاليا وينبغي تخفيضه بينما نرى نحن وجوب المحافظة عليه وإذا كان هناك امكانية لزيادته فيجب ان نزيده...“⁽⁷⁾. وقد أعقب ذلك التوجيه اصدار التشريعات القانونية والتعليمات المالية اللازمة التي تجعل من ذلك التوجيه واقعا ملموسا. من تلك التشريعات قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (652) لسنة 1981 الذي جاء فيه⁽⁸⁾.

1 - يمنح كل من الموظف والعامل مخصصات عائلية على الوجه التالي ...

- أ- ديناران عن كل ولحد الولد الثالث.
 - ب- اربعة دينارين عن الولد الرابع.
 - ج- ستة دينارين عن الولد الخامس.
 - د- ثمانية دينارين عن الولد السادس.
 - هـ- عشرة دينارين عن الولد السابع.
 - و- اثنا عشر دينارا عن الولد الثامن.
 - ز- اربعة عشر دينارا عن الولد التاسع.
 - 6 - ستة عشر دينارا عن الولد العاشر.
- 2 - يضاف الى المبلغ المبين في الفقرة (1/ح) اعلاه ديناران عن كل ولد بعد الولد العاشر.

(6) Ibid., PP. 17 – 24, Ch. II, and PP. 170 – 184

(7) Ibid., PP. 17 – 24, Ch. II, and PP. 170 – 184 الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الأنجاب وحقوق الاطفال في الشريعة الاسلامية: بحوث الندوة الفكرية الثانية لسنة 1988 التي اقامتها كلية الشريعة بجامعة بغداد (بغداد: مطبعة الارشاد، 1988). الصفحتان 68 – 69.

(8) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة الوقائع العراقية، الجزء الاول 1981، الصفحة 511.

تسري احكام هذا القرار او احكام قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (1) لسنة 1975 وقانون الخدمة والتقاعد لقوى الامن الداخلي رقم (1) لسنة 1978 على العسكري ورجل الشرطة فيما يتعلق بالمخصصات المذكورة ايهما أفضل.

لا يعمل باي نص يتعارض واحكام هذا القرار.

ينفذ هذا القرار اعتبارا من 1-6-1981

كما عقدت ندوات في الجامعات العراقية تحت عناوين متشابهة مثل "الحملة الوطنية لزيادة الانجاب"،⁽⁹⁾ لتشجيع زيادة الانجاب، وتولت الماكنة الاعلامية التابعة لوزارة الاعلام، وخاصة "مجلة الف باء"، مهمة حث المجتمع العراقي بكافة شرائحه على زيادة الانجاب⁽¹⁰⁾. باختصار، يمكننا القول ان موقف الحكومة العراقية من تحذيرات مؤتمر بخارست العالمي للسكان لعام 1974، وقبلها تحذيرات نادي روما، كان بالاتجاه المعاكس تماما: اعتماد سياسة الانفجار السكاني الممنهج كجزء لا يتجزأ من "السياسة التنموية" في العراق...

ومن النتائج المخيفة لتلك السياسة السكانية، المبنية على عدم الاكتراث بالنتائج المترتبة على نقل المسار الزمني للقاعدة السكانية للعراق الى الاعلى، هو اختزال عدد السنوات التي يتضاف فيها عدد سكان العراق الى 22 سنة (وفقا لقانون السبعين)⁽¹¹⁾.

(9) الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الانجاب وحقوق الاطفال في الشريعة الاسلامية... انظر بشكل خاص الى الصفحات 66 - 72. كذلك: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، "الزواج المبكر: فضائله ومزاياه"، حلقة دراسية نظمها الجامعة المستنصرية في إطار "الحملة الوطنية لتشجيع الانجاب" بالتعاون مع الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، تم عقدها في كلية الآداب بتاريخ 2/12/1987.

(10) انظر على سبيل المثال الأعداد التالية لمجلة "الف باء"، التي كانت تابعة رسميا الى وزارة الاعلام العراقية:

- ألف باء، العدد 661 بتاريخ 27 أيار 1981، الصفحتان 20 - 21.

- ألف باء، العدد 914 بتاريخ 2 نيسان 1986، الصفحة 26 (مبادرة للاتحاد العام لنساء العراق: دعم الخطة الخمسية لزيادة سكان العراق...).

- ألف باء، العدد 988 بتاريخ 2 أيلول 1987، الصفحتان 28 - 29. "ان السياسة السكانية في القطر مبنية على اساس زيادة الانجاب وتشجيع الولادات وتحقيق أعلى معدل ممكن من الخصوبة السكانية".

- ألف باء، العدد 999 بتاريخ 18 تشرين الثاني 1987، الصفحة 73.

- ألف باء، العدد 1041 بتاريخ 7 أيلول 1988، الصفحة 58.

- ألف باء، العدد 1557 بتاريخ 29 تموز 1998، الصفحتان 42 - 43.

(11) بالإمكان اثبات انه حين يكون المسار الزمني للقاعدة السكانية وفقا لدالة أسية، بمعدل نمو مساو ل "n"، يكون حساب الفترة الزمنية (t*) التي يتضاعف فيها عدد السكان

كالاتي: $t^* = 70/g$ ، حيث $g = 100n$

جدول (1) عدد سكان العراق ومعدلات النمو السنوية للفترة 1974-2021 (لسنوات مختارة)

السنة	عدد السكان	معدل النمو السنوي للفترة (%)	عدد السنوات التي يتضاعف فيها عدد السكان
1974	10,765,000	3.2	22
1977a	12,000,490	3.3	21
1987a	16,335,199	3.1	22
1997a	22,046,244	3.0	23
2009b	31,664,466	3.0	23
2019c	39,127,889	2.6	27
2020c	40,150,200	2.6	27
2021c	41,190,700	2.6	27

a. بيانات التعداد السكاني؛ b. من نتائج الحصر والترقيم؛ c. تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء.

المصادر: (1) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2018-2019 (بغداد: مطبعة الجهاز، 2020)، الفصل الخاص بإحصاءات التعليم؛ المجموعات الإحصائية السابقة. www.cosit.gov.iq

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق (2019)، (بغداد: مطبعة الجهاز، تشرين الثاني 2019)، الجدول (1).

ان الجدول اعلاه يحمل لنا أكثر من "رسالة" وتحذير. من تلك الرسائل ما يفيد بان العراق خلال الفترة 1974 - 1987 وضع رسمياً، وبشكل مبرمج، على أحد اسوء مسارات الانفجار السكاني في العالم⁽¹²⁾. من ناحية اخرى، شهد العراق خلال السنوات 2009-2021 زيادة سكانية تقدر بنحو تسعة ملايين نسمة. وبافتراض

بقاء معدل النمو السكاني عند (2.6%)، يكون من المنطقي - وفقا لقانون السبعين المشار اليه في الهامش (3) صفحة 6 اعلاه - ان يصبح عدد سكان العراق عام 2048 اثنان وثمانون مليون نسمة...ومن الجدير بالذكر ان الزيادة السكانية السريعة التي شاهدها ويشهدها العراق اليوم، تستلزم زيادة مناظرة في حجم الموازنة العامة (الاستثمارية والاعتيادية معا)، لضمان عدم تخلف القطاعات الحيوية للاقتصاد العراقي عن مواكبة الزيادة السكانية المشار اليها. وخلافا لذلك نجد (مثلا) نقصا حادا في عدد المدارس الابتدائية والثانوية في المدن والارياف من جهة، ونقصا مناظرا في الكوادر التعليمية والادارية المؤهلة اللازمة للحفاظ على مستوى تعليمي معين رغم فانض الخريجين والخريجات، من جهة اخرى... والملحق بهذه الدراسة يبين للقارئ او القارئة ان ايرادات الموازنة العامة للعراق، منذ منتصف سبعينات القرن الماضي، تعتمد اساسا على كمية النفط الخام المصدر وعلى السعر العالمي لبرميل النفط. ففي موازنة 2019 مثلا، شكلت ايرادات صادرات النفط الخام ما يزيد على 85% من الايرادات الكلية لتلك الموازنة (13)، التي تعتمد عليها تخصيصات كل من الانفاق الاستثماري لتلك السنة (انشاء المدارس مثلا) والانفاق الجاري لنفس السنة (كرواتب موظفي وموظفات الخدمة المدنية ورواتب المنظومة الامنية في البلاد بما فيها القوات المسلحة) ... والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو الآتي: ما علاقة حملة زيادة الانجاب، أو بالأحرى سياسة الانفجار السكاني الممنهج، للفترة 1974 – 1987 بالقاعدة السكانية (والقوى العاملة) لعام 2021 أو عام 2022 ؟

كما ذكرنا آنفا، فان موجات مواليد السبعينات من القرن الماضي بشكل خاص، التي اصبحت في عقد التسعينات بالغة عمريا ثم قوى عاملة، انتجت هي الاخرى مواليد اضافية ليصبح جزء منهم اليوم ينتمي الى جيش العاطلين عن العمل – الذي أصبح يضم من تقل اعمارهم عن 15 سنة .⁽¹⁴⁾ ومن الجدير بالذكر انه في عام 2021 وحده شهد العراق زيادة سكانية قدرة بأكثر من مليون نسمة. وكما سنبين في المبحث التالي لهذه الدراسة ان الزيادة السكانية المشار اليها اقترنت بزيادة في القوى العاملة تجاوزت 250,000 شخصا، البعض منهم يعمل الآن، او يسعى للعمل، وفقا لعقد عمل حكومي ”مجاني“....

(13) جمهورية العراق، وزارة العدل، قانون رقم (1): الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4529 في 11 شباط 2019، الجدول (أ)، صفحة 38.
(14) خلال السنوات الدراسية 2015/2016 الى 2018/2019 بلغ عدد التلاميذ تاركي المدارس الثانوية (الحكومية) والمدارس المهنية 296,861 طالب وطالبة، أكثر من نصفهم من الذكور وجزء منهم مشمولون بمفهوم ”عمالة الاطفال“. اما عدد تاركي المدارس الابتدائية للفترة ذاتها فقد بلغ 493,357 طالب وطالبة أكثر من نصفهم أيضا من الذكور... أنظر الى: الجمهورية العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2018 – 2019 (بغداد: مطبعة الجهاز، 2020)، الجدولين A (9/12) و (9/7) على التوالي.

ثالثاً: من الحقائق السكانية الى القوى العاملة والبطالة

رغم الصعوبات الاحصائية التي يواجهها الباحث للحصول على سلسلة زمنية متكاملة لبيانات القوى العاملة ومعدلات البطالة السائدة في العراق خلال فترة الدراسة، فإن مسوحات ” التشغيل والبطالة“ التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء، بالتنسيق مع UNDP او ILO (مع بعض الفروض)، سمحت لنا بتكوين الجدول الاساسي التالي (جدول 2):

جدول (2)

السكان، القوى العاملة^a ومعدلات البطالة في العراق للفترة 1974-2021 (سنوات مختارة)

السنة	عدد السكان	القوى العاملة	معدل البطالة (%)	معدل العمالة الناقصة (حاجة العامل لساعات عمل أكثر) %	القوى العاملة الجديدة للسنة المعينة ^b
1974	10,765,000	2,663,261	--	--	77,570
1977	12,000,490	2,968,641c	2.5	--	92,051
1987	16,335,199	3,862,554c	4.8	--	116,139
1997	22,046,244	5,201,969c	17.9	--	151,514
2009	31,664,466	7,961,853d	15.3e	10.0e	231,899
2016	36,169,123	9,290,680f	10.8	--	235,436
2018	38,124,182	9,793,389f	..	--	248,176
2020	40,150,200	10,314,586f	..	--	261,383
2021	41,190,700	10,582,765f	g12.0+	15+?	268,179

-- البيانات ليست متوفرة؛ 15. سنة فأكثر؛ b. بافتراض ان معدل نمو القوى العاملة مساو لمعدل النمو السكاني؛ c. بيانات التعداد السكاني للسنة المعنية؛ d. من نتائج الحصر والترقيم لعام 2009؛ e. لعام 2008؛ f. اعتمادا على الاسقاطات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء ومعدل المشاركة المنقح للقوى العاملة لعام 2016 البالغ 43.15%؛ g. وفقا للنتائج الاولى لمسح ”التشغيل والبطالة“ لعام 2021 الذي اجراه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع ILO.

المصادر: (1) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2018 – 2019 (بغداد: مطبعة الجهاز، 2020)، الفصل الخاص بإحصاءات التعليم؛ المجموعات الاحصائية السابقة؛ المصادر: (2) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق (2019)، (بغداد: مطبعة الجهاز، تشرين الثاني 2019)، الجدول (1).

الجدول (2) يبين الارتباط الوثيق بين القاعدة السكانية - وفي العراق لدينا انفجار سكاني- وحجم القوى العاملة، وهذا ما أكد عليه وحذر منه... مؤتمر بخارست للسكان عام 1974⁽¹⁵⁾. وكما هو معروف، فإن القوى العاملة لأي اقتصاد تتكون من جزئيين: العاملين من الجنسين والعاطلين عن العمل (وهو ما سنتناوله بعد قليل). وكما هو واضح أيضا من الجدول اعلاه، فإن حجم القوى العاملة في العراق في العام الماضي (2021) بلغ ضعف ما كان عليه عام 1997 وأربعة اضعاف ما كان عليه عام 1974. اما العمود الاخير الأيمن للجدول فيعرض تقديرا متحفظا⁽¹⁶⁾ لعدد الوافدين الجدد الى سوق العمل في العراق للسنة المعنية. ومن الجدير بالذكر ان ما يربط القوى العاملة بالقاعدة السكانية هو في الاساس "الجسور" الاربعة التالية:

- 1 - خريجو وخريجات الجامعات العراقية.
 - 2 - خريجو معاهد المعلمين والمعاهد الاخرى التي تقبل من أكملوا الدراسة المتوسطة.
 - 3 - خريجو المدارس المهنية. ثم
 - 4) تاركو المدارس الثانوية (المتوسطة والاعدادية) والمهنية⁽¹⁷⁾.
- وفيما يلي جدولاً يعطينا صورة إحصائية عن عدد الطلبة الموجودين في المؤسسات التعليمية المشار اليها للعام الدراسي 2018 - 2017 (جدول 3):

جدول (3) عدد الطلبة الموجودين والخريجين من الجامعات العراقية كافة والموجودين في المعاهد والمدارس المهنية للعام الدراسي 2017/2018

عدد الخريجين	عدد الموجودين	المؤسسة التعليمية
152,467	783782,	(الجامعات) الحكومية والاهلية
--	8,334	معاهد المعلمين والفنون الجميلة
--	50,039	المدارس المهنية
--	841,156	المجموع

البيانات الدقيقة غير متوفرة.

Todaro. and Smith (2009), P. 354

(15) انظر كذلك الى :

(16) انظر الى الهامش 3 صفحة 11 اذناه.

(17) وعددهم يربو على 296,000 طالب وطالبة للسنوات الدراسية 2015/2016 الى 2018/2019، أكثر من نصفهم من الذكور المرشحين للانتخابات بسوق عمالة الاطفال. انظر الى الهامش 2 صفحة 8 اعلاه.

المصدر: جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2018-2019 (بغداد: مطبعة الجهاز، 2020)، الفصل 9 والمجموعة الإحصائية التي سبقتها، الفصل 9 أيضا.

ان ما في الجدول (3) يفيد بان فترة ال 4-3 سنوات القادمة ستشهد تخرج ما يزيد على 800,000 شخص من المؤسسات التعليمية المذكورة ودخولهم كوافدين جدد الى سوق العمل المتخمة... وسيلي ذلك موجة اخرى واخرى ما دامت ماكنة الانفجار السكاني مستمرة في العمل والانتاج...

ولدى العودة الى الجدول (2) نجد بعض البيانات عن البطالة، وبالتحديد معدل البطالة Rate of unemployment الذي يعرف على انه "عدد العاطلين الذين يبحثون عن عمل بعمر 15 سنة فأكثر مقسوما على عدد السكان النشيطين اقتصاديا [اي القوى العاملة] بعمر 15 سنة فأكثر $\times 100$ " (18)، حيث بلغ هذا المعدل 10.8% عام 2016 واكثر من 12% عام 2021. ولدينا ايضا معدل العمالة الناقصة Rate of underemployment الذي يعرف على انه حالة "قلة ساعات العمل اليومية مع الرغبة في العمل الاضافي" (19) وقد وصل هذا المعدل عام 2008 الى ما نسبته 10.04% من السكان العاملين.

ان البيانات الإحصائية الواردة في الجدول (2)، الى جانب مسح مهم تم اجراؤه عام 2021 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وUNDP مع جهتين اخريين (20)، ومسح حديث اخر اجراه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع ILO (21)، كلها مهمة بالنسبة لموضوعنا... فهي تسمح لنا بالقول ان معدل البطالة في العراق الان (شباط 2022) يتجاوز 12%. وهذا يعني ان عدد العاطلين عن العمل والعاطلات (عدا العمالة الناقصة وعمالة الاطفال...) يتجاوز اليوم (1.3) مليون شخص ...

(18) الجمهورية العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح التشغيل والبطالة في العراق: الفصل الرابع 2008 (بغداد: منشور-ا. الجهاز، غير مؤرخ)، صفحة 5.

(19) نفس المصدر السابق، الصفحة 5 والجدول (3-43) صفحة 50.

(20) جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، UNDP، USAID وهيئة احصاء اقليم كردستان، دراسة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات بغداد ونيوى والبصرة: التقرير النهائي - أيلول 2021 (بغداد: منشورات الجهاز، 2021)، وخاصة الصفحات 18 - 19 و 64. يشير هذا التقرير الى ان من بين الآثار السلبية لجائحة كورونا 19- في العراق، لعام 2020 قياسا بعام 2019، انخفاض عدد المشتغلين في مجموعة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بنسبة 22.6%.

(21) جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، UNICEF، وجهتين اخريين، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018: متابعة اوضاع النساء والاطفال في العراق، الجزء الثالث (بغداد: منشورات الجهاز، 2019)، صفحة 35 (mics.unicef.org/surveys).

رابعاً: من البطالة الاجبارية الى امكانية الانضمام الى التنظيمات المتطرفة

في الجزء الثاني لهذه الدراسة بينا ان العراق منذ عام 1974 وضع رسمياً على مسار الانفجار السكاني الممنهج. وقد ساهم ذلك بشكل جوهري في جعل عدد سكان العراق عام 2021 نحو 41.0 مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو 2.6%. في الجزء الثالث تناولنا بشكل خاص العلاقة القائمة بين القاعدة السكانية للعراق والقوى العاملة، وشيء عن الية تلك العلاقة (الصفحة 10 والجدول 3). وكما هو واضح من الجدول (2)، فإن حجم القوى العاملة في عراق عام 2021 بلغ نحو (10.6) مليون شخصاً، بمعدل نمو سنوي لا يقل عن 2.6% من ناحية اخرى، بلغ متوسط عدد الملتحقين الجدد بسوق العمل العراقية خلال السنوات الثلاثة الاخيرة (عدا المحافظات الكردية لعدم توفر البيانات الاحصائية) أكثر من 250,000 شخص، بعد ان كان ذلك المعدل نحو 85,000 شخصاً خلال السنوات الثلاث الاولى لإطلاق حملة زيادة الانجاب ... كما ألقينا بعض الضوء على معدل البطالة ومعدل العمالة الناقصة لعدد من سنوات الدراسة. وفي السنوات الاخيرة تراوح معدل البطالة في عموم العراق بين 12% ونحو 15%.

وبالنسبة للعمالة الناقصة فلا يتوقع ان يكون معدلها الآن (شباط 2022) اقل من 10%. هذا عدا عمالة الاطفال (5 الى 14 سنة) التي وصلت نسبتها عام 2021 الى 5% من افراد الفئة العمرية هذه، والتي قدر عدد افرادها عام 2019 بنحو (10) مليون من الاولاد (22). وكما هو معروف فان للبطالة الاجبارية، والفقير المقترن بها، تكاليف اقتصادية وتكاليف اجتماعية، وتكاليف سياسية (Ch.62016Junankar:).

في هذا الجزء من الدراسة سيكون اهتمامنا منصبا على امكانية وجود علاقة بين البطالة الاجبارية والعمالة الناقصة والفقير المصاحب لهما، كمتغير مستقل، والتطرف الفكري ثم الانضمام الى التنظيم الهدام كمتغير تابع... بادئ ذي بدء نقول ان البطالة – وخاصة البطالة الاجبارية – في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية، ومنها العراق، لا تستلزم بالضرورة التحول الى الفكر الراديكالي Radical thinking أيا كان ذلك الفكر: يمينياً متطرفاً، يسارياً متطرفاً، او دينياً متطرفاً-Gid ((dens and Sutton: 2013, 354 – 359)).

ومع ذلك، فان البطالة الاجبارية والعمالة الناقصة، وهما الحالتان السائدتان في دول الشرق الاوسط ومنها العراق، يمكن ان تكونا سببا رئيسيا لقبول الانضمام الى التنظيمات الهدامة... خاصة إذا كان الشخص المعني – العاقل عن العمل كلياً او جزئياً - يعيش هو واسرته دون خط الفقر. وفي العراق لدينا من البيانات الإحصائية التي يعول عليها ما يمكننا من دعم هذه الفرضية المهمة.

(22) اعتماداً على البيانات السكانية العمرية في: جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق 2019 (بغداد: منشورات الجهاز، تشرين الثاني 2019)، الجدول 3.

وفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي الصادر عام 2019 (UNDP:2019, Table 6) بلغت نسبة سكان العراق عام 2018، ممن هم دون خط الفقر الرسمي (البالغ 77,000 دينار عراقي شهريا)⁽²³⁾ ، 18.9%. وبما ان عدد سكان العراق عام 2018 كان نحو (38.1) مليون نسمة (UNDP:2019, Table) فان العدد المطلق لسكان العراق الذين "كانوا" يعيشون دون خط الفقر في عام 2018 بلغ (7.2) مليون نسمة. ولا يغيب عن البال ان العراق، من منتصف عام 2018 الى منتصف عام 2021، شهد زيادة سكانية تقدر بنحو ثلاثة ملايين نسمة، فهل من المعقول القول - رغم جائحة COVID-19 ان نسبة سكان العراق ممن هم دون خط الفقر الرسمي المشار اليه قد اصبحت عام 2022 اقل مما كانت عليه عام 2019؟ الجواب متروك لتقدير للقارئ او القارئة الكريمين...

ان معدل البطالة في العراق اليوم لا يتوقع ان يقل عن 12% من القوى العاملة البالغة نحو (10.6). وهذا يعني ان عدد العاطلين عن العمل والعاطلات لا يقل عن (1.3) مليون شخصا. وبالنسبة للعمالقة الناقصة، فلا يتوقع ان يقل معدلها لهذه السنة (2022) عن 10%. اما عمالة الاطفال (5 - 14 سنة)، وفي احسن الاحوال، لا يتوقع ان تكون هذا العام اقل من 5% من مجموع الافراد المنتمين للفئة العمرية الفتية هذه. وهذا يعني ان عمالة الاطفال في المجتمع العراقي اليوم لا يتوقع ان تقل عن (500,000) طفل وطفلة... من ناحية اخرى فان البطالة والفقر المتواجدان في العراق اليوم، كأحد النتائج الملموسة للانفجار السكاني (جنباً الى جنب مع الحروب العنيفة المعروفة...) يجعلان الشخص المعني (واسرته ان كان له اسرة) في حالة من العوز المادي والانسحاب الاجتماعي والانكسار النفسي (Giddens and Sutton : 2013, 293-294). هذه الحالة الانسانية الصعبة تكفي لجعل الشخص المعني مهيباً لتقبل اية فكرة او مبادرة تعرض عليه من قبل الغير تمكنه من الحصول على فرصة عمل ترفع عنه عبئ الفراغ والفقر الذي هو فيه - خاصة اذا كان رب اسرة. وحين يكون قد وصل الى حالة اليأس ... يصبح مقترح "احد المقربين" لانضمامه الى التنظيم الهدام وعملياته شيئاً ممكن قبوله... ما دام التنظيم المعني يقدم نفسه كبديل تشغيلي يدفع للمنتمي اليه "مرتب" مقابل مشاركته في الانشطة التي يكلف بها من قبل احد المتنفذين في التنظيم - والكثير من هؤلاء المتنفذين كانوا ضباطاً في "الجيش العقائدي" السابق.⁷

(23) جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق (بغداد: منشورات الجهاز، 2011)، صفحة 27.

خلاصة القول ان التحليل اعلاه يمكننا من تكوين العلاقة المركزية التالية:

البطالة الاجبارية والعمالة الناقصة + وضع معيشي دون خط الفقر + وضع تعليمي متواضع او معدوم + وجود ” **المفكر المكفر** “ ذو البديل التشغيلي الجاهز = عضو عامل ومنفذ لقرارات القيادات الداعشية في المنطقة...

وقد تأكد للباحثين وجود، المعادلة ” اعلاه لدى مراجعتهم الجهات المعنية ذات العلاقة، ممن لهم اطلاع واسع على الخلفية المعيشية والتعليمية للذين انضموا الى تنظيم داعش – في الموصل او الانبار او صلاح الدين... الخ . وهي لا تنطبق على قيادات التنظيم الذين لهم مصادرهم الخاصة للحصول على التمويل ثم الانفاق... (24)

خامسا: الاستنتاجات وبعض المقترحات

الاستنتاجات: ان الاستنتاجات التي تفودنا اليها هذه الدراسة، وهي بطبيعة الحال الاجابات على الاسئلة البحثية التي وردت في مقدمتها، هي الاتي:

(أ) ان الانفجار السكاني في العراق، رغم الحروب العنيفة، حقيقة واقعة... ويعود ذلك الى حد كبير الى سياسة سكانية اطلقنا عليها سياسة الانفجار السكاني الممنهج تم اقرارها رسميا عام 1974 رغم التحذيرات التي وردت في تقرير نادي روما The Limits To Growth لعام 1972 وتحذيرات المؤتمر العالمي الثالث للسكان الذي عقد في بخارست عام 1974. نتيجة لذلك – الى جانب اسباب اجتماعية اخرى – ازداد عدد سكان ازداد عدد سكان العراق من نحو (10.8) مليون نسمة عام 1974 الى (22) مليون نسمة عام 1997، ثم الى ما يزيد على (40) مليون نسمة اليوم – بمعدل نمو سنوي تقدره وزارة التخطيط العراقية ب (2.6%) اما UNDP فتقدره ب (2.8%) سنويا. وهذا يعني، لو بقي معدل النمو السكاني على ما هو عليه الان، فان الفترة التي يتضاعف فيها عدد سكان العراق سوف لا تزيد على 27 سنة. وما من شك في ان الاتساع الحالي السريع للقاعدة السكانية في العراق – في ضل الاعتماد النفطي – يحمل معه اتساعا ملموسا في قواعد الشر...

(ب) لا يختلف اثنان على ان الزيادة السكانية السريعة في أي مجتمع تحمل في ثناياها زيادة مناظرة في حجم القوى العاملة. وفي حالة زيادة معدل مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية عبر الزمن، يكون معدل نمو القوى العاملة اكبر من معدل النمو السكاني. بالنسبة للعراق، وكما يوضح الجدول (2) بجلاء، فقد ازداد حجم القوى العاملة بسرعة خلال فترة الدراسة، من نحو (2.5) مليون شخص عام 1974 (السنة التي اقرت فيها رسميا حملة زيادة الإنجاب) الى (6) ملايين عام 1997، ثم الى (10.6) مليون شخص عام 2021. والزيادة مستمرة بمعدل سنوي للوافدين الجدد الى سوق العمل العراقية تجاوز (250,000) شخص خلال السنوات الاربعة الماضية. وقد يسأل سائل: ما علاقة سياسة الانفجار السكاني الممنهج لعام 1974 بعدد سكان العراق اليوم ؟ اجابتنا على هذا السؤال هي: ان موجات مواليد سبعينات القرن الماضي بشكل خاص، التي اصبحت في عقد التسعينات بالغة عمريا ثم قوى عاملة، انتجت هي الاخرى مواليد اضافية ليصبح جزء منهم اليوم ينتمي الى جيش العاطلين عن العمل – الذي أصبح يضم من تقل اعمارهم عن 15 سنة، بعمالة اطفال قدرت بنحو (5,000,000) طفل وطفلة... والبطالة الاجبارية، التي تآرجح معدلها حديثا في العراق من 12% الى 15% ، ليست فقط مشكلة اقتصادية بل يمكن ان تكون سببا رئيسيا لمشاكل اجتماعية - وخاصة المشاكل الاسرية . بل ويمكن للبطالة الاجبارية ان تصبح جسرا الى عالم التطرف الفكري- الديني، ومن ثم عالم التنظيم الارهابي الهدام.

(ج) تشير الدلائل الميدانية، التي تم الحصول عليها من الجهات ذات العلاقة، الى وجود علاقة مهمة بين البطالة الاجبارية والعمالة الناقصة (والفقر الذي يصاحبهما) من جهة والانتماء الى التنظيم الداعشي كبديل تشغيلي للكثيرين في المحافظات التي وجد التنظيم له فيها موطن قدم... هذه هي اهم الاستنتاجات التي اوصلتنا اليها هذه الدراسة.

بعض المقترحات:

في اطار الموضوع المحدد الذي بين ايدين والنتائج التي توصلنا اليها، ما الذي نستطيع تقديمه من مقترحات يمكن ان تساهم في نشر روح التسامح والتعاون والبناء في مجتمعنا العراقي بكافة مكوناته من جهة، وفي عدم ترك مآكنة الانفجار السكاني تسير بالسرعة التي تسير بها الان كي لا تتفاقم مشكلة البطالة في مجتمعنا غدا ؟

أولا: يقترح ان يتم التنظيم الدوري للقاءات بين رجال الدين من مسلمين ومسيحيين وصابئة في بغداد والموصل وكربلاء والنجف والبصرة، مع تغطية اعلامية واسعة، الهدف منها ارساء روح التسامح الديني والمذهبي والقومي الذي نجده في النصوص القرآنية والاحاديث النبوية الشريفة الكثيرة. ويمكن ان تكون الجامعة المكان المناسب لعقد اللقاء- بعد اخذ الاحتياطات المنية بالطبع.

ثانيا: يقترح تنظيم لقاءات دورية بين رجال الدين السنة من الموصل والانبار وصلاح الدين والمنطقة الشمالية مع رجال الدين في بغداد وكربلاء والنجف لترسيخ مبدأ التسامح والتأخي والتكامل في المجتمع العراقي – مع تغطية اعلامية واسعة بالطبع.

ثالثا: لابد للأوقاف السنية من ان نعمل جنباً الى جنب مع العتبة الحسينية المقدسة ليكون لها دورا ايجابيا ملموسا في المجتمع المحلي وعبر المحافظات في المجالات التالية بشكل خاص:

1 - بناء وتجهيز المراكز الرياضية للشباب، او التنسيق مع مديرية البلدية لانشاء ساحات مرتبة لكرة القدم.

2 - بناء وتجهيز المدارس او تجهيز المدارس التي بحاجة الى تجهيز خدمة لأبنائنا وبناتنا الطلبة.

3 - انشاء وتجهيز المراكز الصحية محليا وعبر المحافظات...

اخيرا وليس أخرا: لتجنيب المجتمع مزيدا من البطالة، ومشاكل اقتصادية واجتماعية مستقبلية اخرى ومنه التطرف..، لابد من الاقرار رسميا وينيا (ومنبريا) وجامعيا واعلاميا بضرورة الاخذ بمبدأ تنظيم الاسرة في العراق من الآن قبل فوات الاوان...

هذا ما امكن تقديمه، أملين ان نكون قد وفقنا في عملنا العلمي المتواضع هذا خدمة لبلدنا واهلنا في العراق من اقصى شماله الى اقصى جنوبه ...

ملحق خاص بالاعتماد النفطي للاقتصاد العراقي وموازنته السوية : 1970 – 2020 (سنوات مختارة)

السنة	كمية النفط الخام المنتج (mbd)	كمية النفط الخام المصدر ((mbd d	نسبة الصادرات النفطية الى الكمية المنتجة (%)	قيمة الصادرات (مليون دولار)			نسبة عوائد النفط الخام في إيرادات الموازنة العامة (%)
				النفطية وغير	صادرات النفط الخام	صادرات النفط الخام (%)	
1970	1.549	1.496	96.6	847	788	93.0	79.2a
1977	2.348	2.167	92.3	9,704	9,560	98.5	--
1979	3.477	3.275	94.2	21,525	21,382	99.3	--
1980	2.646	2.459	91.2	26,438	26,296	99.5	b87.4
1989	c2.783	--	--	12,284	11,876	96.7	--
2009	2.336	1.906	81.6	44,373	41,852	94.3	--
2010	2.358	1.890	80.2	52,483	51,589	98.3	--
2012	2.942	2.423	82.48	94,392	94,103	99.7	--
2015	3.504	3.005	85.8	54,667	54,394	99.5	--
2019	4.576	3.968	86.7	82,309	80,027	97.2	88.6
2020	3.997	3.428	90.5	46,811	44,287	94.6	81.0

-- البيانات غير متوفرة او لا حاجة لها : mbd = مليون برميل يوميا : . aنسبة عوائد صادرات النفط الخام في الموازنة الاستثمارية . bنسبة عوائد صادرات النفط الخام في الموازنة الاعتيادية. c. متوسط حصص

الانتاج المقررة بالاتفاق مع OPEC للأشهر تموز الى آب 1989.



مصادر بيانات الملحق:

Republic of Iraq, Ministry of Planning, National Development Plan 1970 – 1974 (Baghdad: Planning Committee, 1970), Table 2; Republic of Iraq, Ministry of Finance, The State Budget for 1980: Basic Indicators (Baghdad: General Directorate of Budget , 1980), Table 2; Republic of Iraq, Ministry of Justice, “Law No. (1), The Federal Budget of Iraq for ;2019, Al-Waqey AL-Iraqia Gazette No. 4529 for 2019, Table (a), P. 38 Republic of Iraq, Ministry of Justice, “Law No. (23), The Federal Budget of Iraq for 2021, Al-Waqey AL-Iraqia Gazette No. 4625 for 2021, P. 9; Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin 2021 (Vienna: OPEC Publications, 2021); earlier issues

المصادر الانكليزية التي اشير اليها في المتن باختصار

- 1 - Arestis, P. et al. (Eds.) Markets, Unemployment, and Economic Policy: Essays in honour of Geoff Harcourt, Vol. Two (London: Rutledge, 1997
- 2 - Giddens, A. and Sutton, P. W. Sociology, 7th Edition (Cambridge: Polity Press, 2013
- 3 - Junankar, P. N. Economics of Labour Market: Unemployment and the Costs of Unemployment (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2016
- 4 - Meadows D. H. et al. The Limits to Growth: A Report for THE CLUB OF ROME’S Project on the Predicament of Mankind (New York: Universe Books, 1972
- 5 - Todaro, M. P. and Smith, S. C. Economic Development, Tenth Edition Essex: Pearson Education, 2009
- 6 - Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual ,Statistical Bulletin 2021 (Vienna: OPEC Publications



- 7 - UN, Department of Economic and Social Affairs, The Population Debate: Dimensions and Perspectives, Papers of the World Population Conference, Bucharest, 1974, Vol. I (New York: UN Publications 1975
- 8 - UNDP, Human Development Indices and Indicators 2018 (New York: UN Publications, 2018). www.undp.org 1975
- 9 - Human Development Report 2016 (New York: UN Publications, 2016) ----- 1975
- 10 - Human Development Report 2007/2008 (New York: UN Publications, 2007) ----- 1975

دور استراتيجية التسويق الاعلامي في مواجهة الازمات الأمنية

دراسة تحليلية لآراء عينة من اساتذة الجامعات العراقية والقادة الأمنيين في محافظة النجف الاشرف

م.د حسين محمد علي كشكول

جامعة وأرث الأنبياء/ كلية الإدارة والاقتصاد

husseinmohammed.1986@gmail.com

07822261810

أ.د حامد كريم الحدرابي

جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد

dr.hadrawi@gmail.com

(ملخص)

عد التسويق الاعلامي من الموضوعات المهمة في الوقت الراهن وذلك بسبب التطور الحاصل في مجال الاتصالات مما سهل انتقال المنتجات الاعلامية بكل سهولة ويسر للجمهور وهدفت دراستنا هذه الى معرفة أثر التسويق الاعلامي ودوره في مواجهة الازمة الأمنية والتي من الممكن ان تواجه من السلوك السلبي الى الايجابي وادارة الازمة الأمنية بشكل كفوء وفعال. واعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي الاستدلالي من خلال دراسة تحليلية لآراء عينة من اساتذة الجامعات العراقية والقادة الأمنيين في محافظة النجف الاشرف وخصوصاً العاملين في الكليات العلوم السياسية والاعلام والادارة وتجسدت اهمية الدراسة في معرفة وتحديد ممارسات استراتيجية التسويق الاعلامي لمكوناته وأبعاده في كيفية تقليل هذه الازمات الأمنية التي يواجهها المجتمع والبلاد من اجل تقليل الغضب الشعبي ، وتكونت عينة الدراسة من (150) فرداً وتم اجراء التحليل الاحصائي بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية لمتغيري الدراسة وهو ((استراتيجية التسويق الاعلامي بأبعاده الستة والازمة الأمنية بأبعادها الثلاثة في حين ان اهم استنتاج وهو (اذا استخدام استراتيجية التسويقية بصورة حرفية وبمهنية يمكن من خلال تقليل مخاطر استراتيجيات الازمة الأمنية) ، وكان اهم التوصية هي ((الاعتماد على استراتيجيات التسويق الاعلامي في توجيه الجمهور ولتقليل الآثار السلبية اللازمة الأمنية)).



(Abstract)

Media marketing is one of the important topics at the present time, due to the development in the field of communications, which facilitated the transfer of media products with ease and convenience to the public. This study aimed to know the impact of media marketing and its role in facing the security crisis, which can be directed from negative to positive behavior and crisis management security in an efficient and effective manner. Our study relied on the descriptive and inferential approach through an analytical study of the opinions of a sample of Iraqi university professors and security leaders in Najaf Governorate, especially those working in the faculties of political science, media and administration. Society and the country in order to reduce popular anger, and the study sample consisted of (150) individuals. Literally and professionally, it is possible to reduce the risks of security crisis strategies, and the most important recommendation was ((relying on media marketing strategies to guide the public and to reduce the necessary negative security effects

المبحث الأول

المنهجية العلمية للدراسة

أولاً : مشكلة وتساؤلات الدراسة

تطرق العديد من الباحثين في فكر التسويق الى انواع متعددة من التسويق ضمن الفكر الإداري في بداية القرن التاسع عشر وهذا ظهر ضمن الاطر النظرية والواقعي ويمكن في حقيقة الامر ان بدايات التسويق تعود الى بداية ظهور البشرية ونتيجة لذلك ظهر العديد من انواع التسويق ومن ضمنها التسويق الاعلامي وهذا لابد من تحديد الاطر الفكرية للمشكلة الرئيسية للبحث ومضامينها الفكرية والنظرية ، لذا اخذ التسويق الاعلامي اهمية كبيرة جداً في السنوات الاخيرة بما له التأييد الواضح في حل العديد من الازمات الاجتماعية وأيضاً الاعلام السلبي له دور فاعل غي ايجاد أزمات أمنية سلبية ممكن ان تؤثر على المجتمعات لذا عد التسويق الاعلامي من الادوات الادارية الحديثة التي يمكن ان يكون سلاح ذو حدين اذا أسئ استخدامه من قبل المنظمات الاعلامية لذا في دراستنا هذه سيتم معرفة كيف يمكن للتسويق الإعلامي من مواجهة الازمات الامنية والتي عصفت في الشعب العراقي واثرت بصورة مباشرة على النسيج الاجتماعي والثقافي واللحمة الوطنية والتي تم توجيه هذه الادوات التسويقية بالصورة الصحيحة ممكن ان تكون جزء من الكل وليس الازمة. تكون بحثنا من متغيرين وهما التسويق الاعلامي بأبعاده (الابتكار الاعلامي ، التكامل الإعلامي ، الاستثمار الإعلامي، الأفكار الإعلامية، المشاركة الإعلامية الفعالة، التفاعل الإعلامي) والازمة الامنية بأبعاده (التعلم، استعادة النشاط، احتواء الاضرار والحد منها)، لذا تكمن مشكلتنا في الآتي: (كلما تم استخدام التسويق الاعلامي بصورة كفوءة كلما ادى ذلك الى ايجاد حلول ناجحة لمواجهة الازمة الأمنية)) من خلال عينة من اساتذة الجامعات العراقية والقادة الامنيين في المحافظة ، مما يسهم ذلك في استخدام وسائل الاعلام.

واستناداً إلى المشكلة في أعلاه انبثقت العديد من التساؤلات وهي:

- 1 - هل هنالك دور للتسويق الاعلامي في الازمة الأمنية.
- 2 - هنالك دور لبعد الابتكار الاعلامي في الازمة الأمنية.
- 3 - هنالك دور لبعد التكامل الاعلامي في الازمة الأمنية.
- 4 - هنالك دور لبعد الاستثمار الاعلامي في الازمة الأمنية.
- 5 - هنالك دور لبعد الأفكار الإعلامية في الازمة الأمنية.
- 6 - هنالك دور لبعد المشاركة الإعلامية الفعالة في الازمة الأمنية.
- 7 - هنالك دور لبعد التفاعل الاعلامي في الازمة الأمنية.

ثانياً : أهمية الدراسة

احتلت هذه الدراسة أهمية من واسعة من خلال ارتباطها الإعلامي والوضع الأمني في العراق والمتغيرات التي تطرقت إليها بكونها ذات الأثر الواضح على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وللجمهور من جهة وعلى مستقبل التسويق الاعلامي من جهة أخرى وذلك بسبب الأهمية المتنامية لوسائل الاتصال التي مهدت لان يكون التسويق الاعلامي احد اهم الركائز الاساسية لمواجهه الازمات وخصوصاً الأمنية منها لذا تكمن أهمية بحثنا بالاتي:

- 1 - توضيح أهم الأساليب التي يمكن أن تستخدم من قبل بعض الجامعات والقادة الامنيين باستخدام التسويق الاعلامي في تطبيق وسائل الاعلام ودوره في الازمة الأمنية ، وهنا على القادة والاساتذه الجامعيين البحث عن القواعد والمتطلبات المعرفية الخاصة بالتسويق الاعلامي المختلفة.
- 2 - تهيئة كافة متطلبات التسويق الاعلامي من قبل المنظمات الاعلامية وان تكون ضمن المستويات العالمية من اجل ايجاد الحلول الناجحة للمشاكل الأمنية في البلاد.
- 3 - يسهم التسويق الإعلامي في تحقيق عملية النمو والتوسيع والانتشار في شرائح السوق عن طريق زيادة الخدمات والإنتاج الفكري والاجتماعي ودخول أسواق جديدة من شأنها أن تدفع المنظمة الاعلامية إلى المنافسة والنمو وهذا يدفع نحو القيام بتقليل مواجهة الأزمات الأمنية.
- 4 - تحديد استراتيجيات المثلى لمعالجة الازمة الأمنية من خلال التسويق الإعلامي كجزء من الاستراتيجيات التي تحد من الازمات الأمنية.
- 5 - اعطاء الدور البارز لوسائل الاعلام والمنتجات الاعلامية المتنوعة والتسويق الإعلامي للامركزية في حل الازمات الأمنية وضع الافراد الاعلاميين الماهرين والكفويين من اجل تغير مسار الازمة والتي تتطابق مع الموصفات العالمية.
- 6 - تدريب جميع الافراد واطلاعهم على التجارب دول المتقدمة في التسويق الإعلامي من خلال الممارسات التطبيقية والاطلاع عن كثر لهذه الدول التي نجحت في تقليل العنف الأمني.
- 7 - مشاركة المجتمع الخارجي والطبقات المثقفة والمتخرجين في عملية التسويق الإعلامي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي التوعية المجتمع من المخاطر الازمات بصورة وسائل التواصل الاجتماعي لتوعية المجتمع من المخاطر الازمات بصورة عامة والأمنية بصورة خاصة.
- 8 - إن تطوير التكنولوجيا، ووسائل الإعلام وفرت وجهاً جديداً من التطور التسويقي الحديث وبالتالي الحصول على الاستجابة السريعة والواضحة التي تعتمد عليها الأنشطة التسويقية الإعلامية لمحاربة ومواجهه الازمة الأمنية.

ثالثاً : أهداف الدراسة

استرشاداً بمحتوى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وتناغماً مع الاهتمامات التي أظهرتها الأدبيات البحثية لتأثير التسويق الاعلامي في مواجهة الازمة الأمنية ، لذا تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها:

- 1 - بناء إطار معرفي وفلسفي لمتغيرات الدراسة (التسويق الاعلامي, الازمة الأمنية) وأبعادها الفرعية، من خلال مراجعة البحوث والادبيات ذات العلاقة، والاسترشاد بالمعرفة التي تحويها، ثم طرح افكار مفاهيمية تصف الاتجاهات التفسيرية لتلك الطروحات العلمية، ومعرفة آراء الباحثين بصدها على وفق مجال المعالجة ومستوى تحليلهم لمضامينها وأبعادها.
- 2 - على شرائح المجتمع كافة والاساتذة الجامعات والقادة الأمنيين خاصة أن يكونون لديهم الادراك الذاتي بمفهوم التسويق الاعلامي وتطوير مثل هذه الموضوعات للحد من الاحداث والازمات الأمنية والتي تؤثر على المجتمع بأكمله.
- 3 - القضاء على الازمة الأمنية بشكل سريع من اجل اعادة هيكلة الفكر الأمني بشكل متطور في صياغة الثقة والامان للمجتمع وللجمهور ومن اجل تحقيق تسويق اعلامي لغرض الوصول الى الحد من الازمات الأمنية الناشئة.
- 4 - استعراض لاهم نقاط القوة في التسويق الاعلامي التي من شأنها أن تسهم بتقليل الازمة الأمنية الذي يتعرض له المجتمع العراقي اليوم.

رابعاً : مخطط الفرضي للدراسة

تم تصميم المخطط الفرضي للدراسة على وفق ما جاءت من مسح للأدبيات الفكرية العلمية الرصينة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية ، حيث يقدم المخطط صورة معبرة عن فكرة الدراسة، واستناداً إلى أهمية وأهداف البحث سيتم صياغة مجموعة من الفرضيات وهي كما موضحة في المخطط الفرضي في الشكل رقم (1) أدناه.



الشكل رقم (1) يوضح المخطط الفرضي للدراسة

خامساً : فرضيات الدراسة

صيغت فرضيات البحث في ضوء نموذج الدراسة الفرضي وسيتم اختبارها عن طريق علاقات الأثر لإثبات صحتها من خلالها .

الفرضية الرئيسية : يوجد تأثير معنوي بين التسويق الاعلامي والازمة الأمنية.
الفرضية الفرعية

- 1 - يوجد تأثير معنوي بين الابتكار الاعلامي والازمة الأمنية.
- 2 - يوجد تأثير معنوي بين التكامل الاعلامي والازمة الأمنية.
- 3 - يوجد تأثير معنوي بين الاستثمار الاعلامي والازمة الأمنية.
- 4 - يوجد تأثير معنوي بين الأفكار الإعلامية والازمة الأمنية.
- 5 - يوجد تأثير معنوي بين المشاركة الإعلامية الفعالة والازمة الأمنية.
- 6 - يوجد تأثير معنوي بين التفاعل الاعلامي والازمة الأمنية.

سادساً : مجتمع وعينة الدراسة

إن التعريف بمجتمع وعينة الدراسة وتبيان خصائصه يعد ضرورة أساسية تركز عليها الدراسة ميدانياً ، وخاصة إذا ما علمنا إن طبيعة التوافق بين خصائص كل منها يتيح إمكانية تعميم نتائج الدراسة في العينة على باقي مفردات المجتمع الذي سحبت منه، إذ تم تطبيق موضوع دراستنا لمعرفة آراء المتخصصين في مجال الاعلامي والاداري والعلوم السياسية، وبالتحديد على مجموعة من أساتذة الجامعات العراقية ومنها (جامعة الكوفة وجامعة وارث الأنبياء وجامعة بابل وجامعة كربلاء وجامعة المستنصرية والقادة الأمنيين في محافظة النجف الاشرف) وتم تحديد التخصصات ((الأمنية والسياسية والاعلامية والادارية)) من خلال معرفتهم في آليه تحقيق التسويق الاعلامي وتم اختيار عينة والبالغ عددهم (150) استاذاً وقائداً أمنياً.

سابعاً : حدود الدراسة

تقف الحدود المفاهيمية لهذه الدراسة عند الأثر بين المتغير المستقل وهو التسويق الاعلامي بأبعادها (الابتكار الاعلامي ، التكامل الاعلامي ، الاستثمار الاعلامي، الأفكار الإعلامية، المشاركة الإعلامية الفعالة، التفاعل الاعلامي)، والازمة الأمنية بأبعادها (التعلم، استعادة النشاط، احتواء الاضرار والحد منها)، وإن حصر حدود الدراسة ضمن نطاقات واضحة المعالم ضرورة أساسية لأي دراسة أكاديمية ضمن اختصاص علمي معين، وبذلك أصبح لزاماً تشخيص الحدود الخاصة بالحدود البشرية ، والمكانية المناسبة للدراسة الحالية، وعلى النحو الآتي:

1 - الحدود المكانية: تم اختيار أهم الجامعات العراقية الأكاديمية ومجموعة من القادة الأمنيين وهي (جامعة الكوفة وجامعة وارث الأنبياء وجامعة بابل وجامعة كربلاء وجامعة المستنصرية والقادة الأمنيين في محافظة النجف الاشرف) وتم اختيار مجموعة من الأساتذة العاملين في الجامعات العراقية والقادة الأمنيين في محافظة النجف الاشرف بوصفهم الحدود المكانية للدراسة، وقد تم اختيارهم لأسباب تتعلق بطبيعة متغيرات الدراسة.

2 - الحدود البشرية : وفقاً لمتغيرات الدراسة فقد تمّ اعتماد الفئات ذات التأثير المباشر في تحقيق التسويق الاعلامي في المنظمات الاعلامية ومدى تأثيره من خلال تشخيص الازمات الأمنية والحد منها لأنها تعد ممارسات وسلوكيات تؤثر على المجتمع والجمهور وهيبة الدولة بصورة عامة ومن ثم تم اختيار عينة قصدية بلغت (150) فرداً من مجموعة من الجامعات العراقية والقادة الأمنيين.

المبحث الثاني

الأطار النظري للدراسة

اولاً: التسويق الاعلامي

1. مفهوم التسويق الاعلامي

يعد التسويق الإعلام من أقوى وسائل التأثير الجماهيري، وأدواته من أقوى الأدوات في تسويق الفكر والتأثير في المواطنين او المجتمع ، ولا يمكن الحديث عن التسويق الإعلامي بغض النظر عن الوسائل الإعلامية التي تأخذ من الزبائن وقتاً كبيراً أكثر من مدارسهم وأعمالهم وأشغالهم، لذا تحرص جميع المنظمات على أن يكون لها أدواتها الخاصة التي تسوق بها منتجاتها وخدماتها وأطروحاتها وبرامجها، ويعد امتلاك أي فئة من هذه الفئات لأي أداة أو وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري الإعلامي نقطة محورية في حركة هذه الفئة، ومنعطفاً مهما في مسيرتها. (الطائي وعبودي، 2019: 122)

وأضاف (Song، 2021: 21). at. فقد أصبح التسويق الاعلامي قناة تسويق بلا منازع لتسويق الحديث على عكس قناة التسويق التقليدية ، نظرًا لأن مواجهة الازمات الأمنية والسياسية تعتمد بشكل كبير على أساليب التسويق بمعلومات مثل الوعي أو الصورة أو المراجعات ، فإن فهم السوابق لتعزيز مشاركة وسائل التواصل الاجتماعي يعد أكثر أهمية لتنفيذ استراتيجيات تسويق الاعلامي ناجحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

كما يعرف (الصميدعي ، 2002: 65) التسويق الإعلامي على انه نظام متكامل يتضمن مجموعة من العوامل التي تعمل فيه بهدف التخطيط والتسعير والتعزيز والإيصال والتي يمكن الهدف الإعلامي أو المؤسسة الإعلامية من التفوق والتأثير في الجمهور .

وأضاف (الصميدعي ، 2002) ان هناك مجموعة من أسباب التي تكمن وراء التحول نحو دراسة التسويق الإعلامي بدل من التسويق التقليدي ومنها:

- 1 - القضايا التي تواجه البشرية هائلة ومعقدة..
 - 2 - التفاعلات بين الجهات الفاعلة المشاركة في التغيير الاجتماعي على مستويات متعددة مترابطة وديناميكية.
 - 3 - فشل المسوقون التقليديون في رؤية السياقات المجتمعية والثقافية الأوسع وأعمال التغيير الاجتماعي الأوسع نطاقا، وهو ما يمكن أن يوفره التفكير النظري فقط. و ضرورة إتباع مدخل أكثر شمولية ومتعدد الأوجه والإستراتيجية وشمولية متعددة التخصصات للتسويق الإعلامي من خلال الانخراط في تحليل أوسع للنظم الحيوية.
 - 4 -زيادة إمكانية تطبيق التسويق الإعلامي على المشاكل الاجتماعية من خلال معالجة عناصر التغيير المفقودة. وتشمل هذه العناصر المفقودة التعقيدات الديناميكية الخفية، والآليات الاجتماعية والإعلامية، والسبل السببية وعلاقات التغذية المرتدة وينبغي أن يكون هناك تركيز أكبر على التحليل المتعدد المستويات للقوى المختلفة التي تشكل عمليات التغيير الاجتماعي.
- كما يمكن أن يكون التسويق الإعلامي للمنظمات او للشركات من تحقيق فهم أفضل ومراعاة احتياجات العملاء ومن ثم إقامة علاقات فعالة التي تتضمن استراتيجيات التسويق الاعلامي التي تعتبر من الأنشطة والممارسات التي تتعهد بها المنظمات للترويج لمنتجاتها أو خدماتها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، لذا تعمل معظم الشركات في العالم على التحول عن النموذج التقليدي لترويج المنتجات والتكيف مع المنصات الرقمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي. بعض وسائل التواصل الاجتماعي التي تم تطبيقها بشكل عام تشمل Facebook و Twitter و Instagram والمدونات وغيرها.(Chen & Lin، 2021: 16)
- وأضاف (الزرفي، 2021: 38) إن التطورات التكنولوجية لها التأثير الكبير على أي منظمة بطرق متنوعة، أحدث ظهور التكنولوجيا ثورة في عمليات التسويق في جميع انحاء العالم عموما والمنظمات الإعلامية خصوصا فضلا عن المنافسة العالمية في سوق يتمتع فيه الزبائن بفرص اتخاذ قرار أفضل بشأن النطاق المتاح من السلع والأفكار الإعلامية وفي هذا الوضع التنافسي تحتاج المنظمات إلى توخي اليقظة للاحتفاظ بولاء الزبون من أجل تقليل فجوة الاتصال بين المنظمة والزبون من خلال طرق جديدة لإنشاء علاقة أفضل ذات استدامه بسبب تعدد وسائل الإعلام ومفيدة أيضا في تطوير وسائل اعلام تؤدي إلى فهم أفضل لاحتياجات الزبون ورغباته هنا برز دور التسويق الإعلامي وكان حاسما إذ مكن المنظمات الإعلامية من بناء علاقة بين الزبون والعلامة التجارية.

ويعرف الباحثان ان التسويق الإعلامي هو عبارة عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية لتسويق منتجات الشركة وخدماتها من اجل التفاعل مع العملاء الحاليين والوصول إلى عملاء جدد مع السماح لهم بالترويج لثقافتهم أو رسالتهم أو نعمتهم المرغوبة. وكما يحتوي التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي على أدوات لتحليل البيانات مصممة لغرض معين والتي تسمح للمسوقين بتتبع نجاح جهودهم.

ثانياً: أهداف التسويق الإعلامي

أن اهداف التسويق الإعلامي يمثل الركيزة الأساسية في وضع الخطة التسويقية الخاصة والمناسبة لمواجهه او لحل الازمات من خلال نشاط التواصل بين المنظمات الإعلامية والمواطنين او المجتمع او الزبائن كونهم نقطة البداية للعمل معهم والتي يتمثل ذلك في وجود رؤية وأفكار واضحة المعالم التي رسمتها التوجهات التسويقية الحديثة والتي تحدد كل مهام التي يراد إنجازها خلال الوقت المحدد مع التركيز على كافة التفاصيل التي تتعلق بالعمل مع المجتمع. ويرى الباحثان ان اهداف التسويق الإعلامي ركيزه مهمه يمكن من خلالها الوصول لمواجهه كافة المشاكل والأزمات وهي:

1 - التفاعل مع الزبون: يهدف التسويق الإعلامي بالتركيز والتفاعل بشكل أكبر بين المنظمة والزبائن المستهدفين الذين يكونون اكثر اقبالا على المنتجات من غيرهم، ومع إدخال الشبكات الاجتماعية مثل Facebook و Twitter تغيرت عادات التواصل مع الزبائن وبالنظر إلى أن Facebook المفضل لديهم اصبح من الواضح حالاً هو الوسيط المفضل بين الزبائن والمنظمات على حد سواء، وإن المنظمات تنتقل إلى المجتمعات عبر الانترنت كوسيلة للتواصل المباشر مع زبائنهم. (2021، at. (Kramer

2 - الارتباط بالزبون: وفر التسويق الإعلامي روابط وعلاقات قوية مع الزبائن الحاليين والمحتملين وهنا يكون حلقة الربط والتواصل بين مختلف شرائح المجتمع سواء كانوا أفراد أم جماعات أو مجتمعات أو دول ولقد تغيرت الطرق التي يتواصل بها الزبائن مع بعضهم البعض بشكل كبير خلال العقد الماضي وينطبق الشيء نفسه على كيفية جمع الزبائن وتبادل المعلومات حول المنتجات والأفكار الإعلامية وكيفية الحصول عليها. (Hanaysha & Mehmood: 2022)

3 - تحديد رغبات وتوقعات الزبون: يمكن للمنظمات الإعلامية من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي اشراك الزبائن في محادثة عبر الانترنت للتعرف على وجهات نظرهم وأرائهم وأفكارهم والتعرف على احتياجات ورغبات الزبائن وانشاء أفكار لمنتجات وخدمات جديدة تلبي تلك الاحتياجات وكذلك تعد وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة أدوات للبحث والتطوير تعتمد عليها المنظمات الإعلامية لتحديد حاجات ورغبات الزبائن. (Suvittawat: 2022)

4 - التأثير في الزبون: استخدام التسويق الإعلامي هو تحديد توقع لم يعد اختياريًا بل أصبح واجبًا على المنظمات الحديثة تحقيق رضا وولاء الزبائن من خلال اكتشاف وتوفير حاجاتهم ورغباتهم لما له من دور كبير للتفاعل مع الزبائن وتؤدي وسائل الإعلام دورًا مهمًا في حياة الزبائن توصلت بعض الدراسات إلى أن الزبائن يقضون أغلب أوقاتهم في متابعة وسائل الإعلام المختلفة وعلى الانترنت مواقع التواصل الاجتماعي ونتيجة لذلك تتأثر قرارات الشراء الخاصة بهم بشدة ونظرًا لتأثيرها المتزايد تتخذ المنظمات الإعلامية خطواتها الأولى في وسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت شكل ردود الإدارة . (Khairawati :2020)

ثالثاً : أبعاد التسويق الإعلامي

احتلت المؤسسات الإعلامية مساهمة واسعة جداً في مجتمع اليوم وذلك بسبب التطور الحاصل والدور الذي يؤديه الإعلام في قلب موازين المنظمات التسويقية التجارية أو الدول , وبات الوصول إلى الإعلامية سواء الحديث الإلكتروني أو تقليدية سهلة جداً من لدن الجمهور وتعددت المبيعات الإعلامية لمختلف المنظمات الإعلامية التسويقية المتنافسة فيما بينها من أجل إيصال المعلومة وهذه الانتقالة السريعة للعلوم التسويقية والإعلامية حفزت هذه المنظمات إلى ابتكار آليات وطرق جديدة للكسب وجذب الجمهور، ومن هنا فإن أبعاد التسويق الإعلامي هي: (الزرفي ، 2021 : 62-72)

1 - الابتكار الإعلام : لماذا تحتاج وسائل الإعلام إلى الابتكار ولماذا يجب أن تبتكر المنظمات الإعلامية باستمرار والسبب ان خصائص المنتجات المقدمة تجعلها تتحرك باستمرار بخلاف المنتجات الأخرى إذ تكون المنتجات أكثر استقراراً واستمرارية وإن أخبار الأمس ليست هي نفسها اليوم وإن المنظمات الإعلامية لديها روتين عملي لإعدادهم وتغليف وتقديم المحتوى كل يوم وعليها التفكير في كيفية إسعاد الزبائن وتعزيز الوعي لديهم (قارئ ، مشاهد ، مستمع ، جمهور) وإن الأذواق والتفضيلات تتغير باستمرار فإن الابتكار الإعلامي يميل إلى أن يكون أكثر تعقيداً وما هو مفيد في المجالات الأخرى لا يعني أنه سيكون ناجحاً مثلما هو الحال في هذا المجال وأن تقدم التكنولوجيا والمعرفة يجعل من الصعب ان يكون لدى المنظمات أمل البقاء على المدى الطويل دون الابتكار.

2 - التكامل الإعلامي: مع التطوير المستمر لتكنولوجيا الوسائط يتم جمع جميع انواع معلومات وبيانات الوسائط ما وتلتزم العديد من وسائل الإعلام الجديدة ببناء منصة قوية لإنتاج ونشر منتجات وخدمات المحتوى وتقوم وسائل الإعلام التقليدية والحديثة بالتطعيم الشامل وفي ظل التكامل الإعلامي متعدد القنوات والوسائط يتم إعداد مواقع الويب ولاسيما وتطبيقات الهاتف المحمول لتصميم وتجميل واجهة محطات الوسائط إذ يمكن للزبائن التنقل بسهولة عبر قنوات الوسائط والحصول على تجربة استخدام جيدة ويختار الزبائن أدوات الوسائط وفقاً لبيئاتهم المختلفة فإن تكامل وسائل الإعلام

هو تكامل لحقوق الزبون عندما يقبل الزبائن والجماهير هذه التقنيات الجديدة، يمكن تطوير وظيفة الوسائط وتوسيعها ويتضمن التكامل الإعلامي جانبين (تكامل التكنولوجيا ، تكامل الثقافة اليوم ومع تطور الانترنت يتم بث جميع محتويات الوسائط التلفزيونية التقليدية والوسائط الحديثة بغض النظر عن البرنامج أو العلامة التجارية أو حتى التوجيه للزبائن من خلال منصات وسائط مختلفة ويتم نشر ملصق مطبوع عليه نجوم وتأكيدات على الانترنت من كمبيوتر منتجي وسائل الإعلام ويظهر على الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر للجمهور ويتم طباعته على جدار الإعلان الخارجي وبثه في شبكة التلفزيون وفي وقت قصير يمكن تغطيتها في نطاق واسع حول العالم ومما يعكس نوعا من التكامل الفني وتقلل تقنية الوسائط الحديثة بشكل كبير من تكلفة الإنتاج والتوزيع وتسهل على الزبائن الحصول على محتوى عالي الجودة.

3 - الاستثمار الإعلامي: تستثمر العديد من المنظمات الإعلامية في الوقت الحاضر في وسائل التواصل الاجتماعي البناء علامتها التجارية الرقمية الاجتماعية ولتعزيز الوعي والعلاقات القائمة على الثقة مع زبائنها وفي عالم اليوم يحتاج الزبائن إلى اتخاذ قرارات في كل مرحلة من حياتهم إما عن قصد أو عن غير قصد بشأن العديد من الأشياء مثل الشخصية أو الطبية أو المهنية أو المالية وعندما يتعلق الأمر بالقرارات المالية فانه يتطلب نهجا متعدد الخطوات وإجراء معقدا إذ قد يؤدي قرار خاطئ أو متسرع إلى القضاء على المدخرات والاستثمارات التي تم تحقيقها بشق الأنفس وتتأثر قرارات الاستثمار بشكل أساس بالعديد من العوامل ومن أهم هذه العوامل وسائل الإعلام ويحصل المستثمر على كثير من المعلومات والبيانات حول المنظمات والمنتجات المنافسة من وسائل متعددة ومختلفة.

4 - الأفكار الإعلامية: لقد ولد التقدم في تكنولوجيا وسائل الاتصال وتبادل الأفكار والمعلومات اهتماما كبيرا وهدفا الدعم الإبداع بواسطة أنظمة الاتصال والمعلومات يؤدي الزبائن مهما في عملية توليد الأفكار من خلال تعزيز انشطتهم بواسطة التكنولوجيا ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي مثل Wikipedia ، Flickr ، Facebook ، Twitter الزبائن على التفاعل فيما بينهم والمنظمات الإعلامية وتسخير هذه الإمكانيات بشكل فعال عبر الزمان والمكان لتعزيز الوعي والتعاون الجماعي لمشاركة الأفكار من خلالها وتجميعها والتي تولد الإبداع الإعلامي والذي يحدث على مستويات وجوانب عدة وان المستوى الأساسي للإبداع الإعلامي يتطلب الأداء على ثلاثة أبعاد: (الأصالة ، التنفيذ ، الغرض) الأصالة وتعني حداثة الفكرة الإعلامية وقابلة للتنفيذ وشرط أن الفكرة يمكن أن تتحقق والغرض يتطلب أن يكون للفكرة قيمة أو فائدة.

5 - المشاركة الإعلامية: يمكن القول إن وسائل الإعلام الحديثة (شبكة الويب العالمية) قد سمحت للزبائن المشاركة وبعبارة أخرى في الماضي كان لدى نسبة صغيرة فقط من الزبائن الوسائل (من إذ الوقت والمال والمهارات الإنشاء محتوى يمكن أن يصل إلى جماهير كبيرة والان ضاقت هذه الفجوة بين الموارد والمهارات اللازمة لاستهلاك المحتوى عبر الانترنت مقابل الوسائل الضرورية الإنتاج بشكل كبير لدرجة أن أي زبون لديه جهاز متصل بالانترنت يمكنه انشاء محتوى ووسائط وأن الإعلام تطور من محاضرة إلى محادثة وأشار إلى أن الأشكال التفاعلية الجديدة لوسائل الإعلام قد ألغت التمييز بين منتجي ومصممي المحتوى وجمهورهم ، وادى الى ظهور المدونات الإلكترونية وهي شكل من اشكال وسائل الإعلام التشاركية وأنها سهلة الإعداد والاستخدام ويتم نشرها باستخدام برامج متعدد ومتقدمة.

6 - التفاعل الإعلامي: التفاعل الإعلامي وهو ما يميز وسائل الإعلام الرقمية عن بقية الوسائط الأخرى وان نوع التفاعل يتغير من وسيلة إلى أخرى ولاسميا بالنسبة للأجهزة اللوحية والهواتف التي تعمل باللمس وتعتمد فيها المنظمات الإعلامية في مخرجات البرنامج على مدخلات الزبائن وتؤثر المدخلات بدورها على المخرجات (البرنامج ، المحتوى ، المنتجات ، الخدمات) ويشير إلى الطرق المختلفة التي يعالج بها الزبائن المعلومات والبيانات ويشاركونها وكيف يتواصلون مع بعضهم البعض.

رابعاً : استراتيجيات التسويق الإعلامي

تعد استراتيجية التسويق الاعلامي من اكثر الانشطة تأثراً بحدوث الازمات سواء كانت حروب اهلية أو نزاعات إقليمية أو حوادث عنف وإرهاب أو عدم استقرار سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو امني. فكلها تؤثر تأثيراً بالغاً علي الاعلام. كما تؤثر هذه الازمات علي تشكيل استراتيجيات الأمنية ، فالتسويق الاعلامي لا يقدم على وضع امني الا في بلد يسوده الامن والامان والقدرة علي مواجهة الازمات ، لذلك كلما كانت استراتيجيات التسويق الاعلامي متميزه وإيجابية كلما زادت احتمالية مواجهة الازمات الامنية. ولذا أصبح ضرورياً مواجهه هذه الازمة من خلال إدارتها. فادارة الازمة الامنية لم تعد مسؤولية جهاز الامن بذاته، أو قطاع معين، بل اصبحت الازمة الامنية مسؤولية قطاعات الدولة المختلفة بشكل عام كالأ فيما يخصه. وبات حتماً البحث عن أساليب جديدة ذات فعالية كبيرة لمواجهة هذه الازمة الامنية. (عبد الفتاح واخرون، 2017: 224)

ثانياً: الازمة الأمنية

1 - مفهوم الازمة الأمنية

في العادة يكون ظهور الازمة الأمنية عندما تصاب مؤسسات الدولة المسؤولة عن هذا الجانب بعدم الفاعلية في تقديم الخدمات المرضية، يولد هذا الامر الشعور بالنفور لدى المواطن بوصفه متلقي الخدمة والمستفيد منها، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار لكثرة التحديات، وهنا يبدأ النظام بفقدان شرعيته وفاعليته تدريجياً من خلال ضعف القوة والامكانيات المطلوب تكيفها مع الظروف الجديدة. (الحدراوي و الخفاجي، 2010: 55) ان عمليات استهداف المنظمات الخدمية والمرافق العامة التي تمثل ركنا اساسياً لتقديم الخدمات، يخلق جواً من عدم المثالية والانضباط خصوصاً إذا تعدى الامر استهداف الأشخاص بعينهم، تأخذ حالة عدم الاستقرار الأمني عدة أنماط مثل الحروب الاهلية، حركات التمرد والعصيان، الصراعات السياسية والحزبية، النزاعات الدينية والعرقية، وغيرها من الأنماط. ويبين (الزبيدي، 2018: 657) ان مفهوم الامن يوازي من حيث الامتداد والترابط مفهوم الحرية، فاذا غادر الامن ضاعت الحرية، اذ لا يستطيع الفرد التعبير عما في داخله من رأي خوفاً خرين، كذلك الحال من الا إذا كان الامن يتسم بالصرامة والقوة ضاعت الحرية، وهذا الامر يتطلب توعية مجتمعية بالجانب الأمنية من خلال خلق الشعور بالمسؤولية، وهنا يكون ارتباط الازمة الامنية بالحرية من خلال الفهم. وعرفها (عبد الفتاح وآخرون، 2017: 224) ”بانها هي تلك الحالة التي يشهد فيها الحدث الأمني، وتتصاعد فيها الاعمال المكونة لها إلى مستوى التأزم الذي تتشابك فيه الامور ويتعقد فيه الوضع إلى الحد الذي يتطلب ضرورة تكاتف جهود العديد من الجهات الامنية وغيرها، لمواجهة الاضرار المترتبة عليه، لتحقيق الهدف المنشود بأقل جهد ووقت، وخسائر مادية وبشرية، وضبط الجناة ، لتتمكن من ادراك الابعاد الحقيقية لتلك الازمة، وللمحد من انتشارها ومنع تكرارها“.

في حين عرف الباحثان الازمة الأمنية على انها ”بانها الموقف أو الحدث أو مجموعة الاحداث التي تخل بأمن الوطن والسلام الاجتماعي، حيث تتصارع الاحداث مما يهدد بتزايد الخسائر المادية والمعنوية ، الفعلية والمحتملة، مما يستدعي تدخل كافة الاجهزة والجهود والامكانيات“.

ويرى (عبد الفتاح، 2014) ان الازمة الامنية تشمل أي تهديد يواجه قيم ومصالح الدولة أو المجتمع أو حياة الافراد أو تعرضها للخطر سواء كان ذلك نتيجة أهمال أو قصور خدمات أو اعتداءات من افراد أو هجمات ارهابية وتمتد لتشمل الكوارث الطبيعية. فهي تهدد الحياة الانسانية والممتلكات

العامة والخاصة ومصالح الانسان المختلفة تهديداً مباشراً وتؤدي إلى:

1 - خلل يؤثر علي النظام المالي ويؤدي إلي اضطرابه.

2 - العنف.

3 - خسائر مادية أو بشرية أو كليهما ولذلك فهي تتطلب التدخل السريع من الأجهزة الأمنية لحلها.

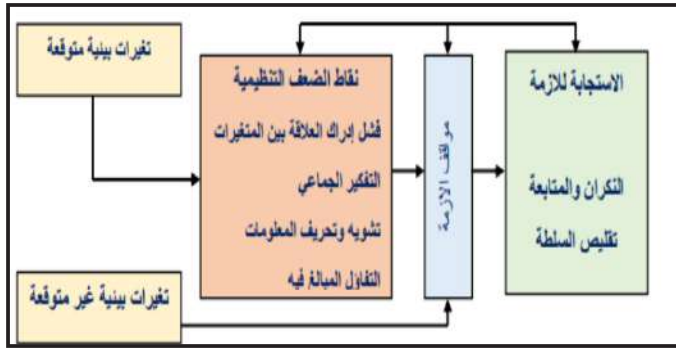
2 - استراتيجية إدارة الازمة الأمنية

يشهد العالم من وقت الى اخر مجموعة من الازمات التي عصفت به وان اختلفت في أنواعها واسبابها واستراتيجياتها الا انها مثلت حالة واحدة وهي الصراع الذي يسود المجتمعات ، وبسبب الوضع الاستثنائي الذي يسوده في ظل الازمة الأمنية فان التصدي لها ومواجهتها هي حاجة ملحة من اجل تخطي الوضع الحرج الذي توجد به الازمة. (الحدراوي و الخفاجي، 2010: 55)

لذا بين (Kadum & Al-Malah، 2022: 362) ان إدارة الأزمة الامنية هي تطبيق الاستراتيجيات المصممة لمساعدة المنظمة على التعامل مع حدث سلبي مفاجئ وهام. ويمكن أن تحدث الأزمة نتيجة لحدث غير متوقع أو نتيجة غير متوقعة لحدث ما تم اعتباره خطراً محتملاً. في كلتا الحالتين ، تتطلب الأزمات بشكل شبه دائم اتخاذ القرارات بسرعة للحد من الضرر الذي يلحق بالبلد. كما تختلف طبيعة الضرر المحتمل بناءً على طبيعة الأزمة. على الرغم من ذلك ، في معظم الحالات ، يمكن أن تؤثر الأزمة على الصحة أو السلامة ، أو الشؤون المالية للبلد ، أو المنظمة او سمعة المنظمة ... الخ ، أو مزيج من كل ذلك. قد يكون الحريق المدمر أزمة تعرض موارد المنظمة المالية للخطر. ومع ذلك ، إذا حدث الحريق خلال ساعات العمل ، فقد يعرض الحريق أيضاً الصحة والسلامة للخطر لأن الموظفين قد يجدون أنفسهم في طريق الأذى.

وأضاف (Winiewski، 2022: 67) ان استراتيجية إدارة الازمة الامنية تركز بحسب مجالها لاستراتيجيتين، الأولى استراتيجية إدارة الازمة الموجهة نحو التشغيل والتي تنشأ من عمليات المنظمة الاعتيادية اما الثانية استراتيجية إدارة الازمة الموجهة نحو العملية، تحدد هذه الاستراتيجية الأنشطة المطلوبة للقيام بها لغرض خفض تاثير الازمة خلال كل مرحلة من مراحلها، وتعد هذه الاستراتيجية من فرص تحسين المنظمة.

كما ان لأستراتيجية التعامل مع الازمة تتطلب استجابة أولية من خلال انكار (نموذجاً الازمة باعتماد مبدأ المشاكل التي تواجهها المنظمة هي مؤقتة وعادةً ما يقوم أصحاب القرار بالاستخفاف بها، والمبدأ الآخر هو قيام أصحاب القرار بتقليص السلطة من الآخرين لغرض اتخاذ قرارات سريعة، كذلك تقليل الافراد المشاركين في عملية اتخاذ قرارات الازمة. (at. Kukanja، 2022: 114)



يوضح الشكل استراتيجية مواجهة إدارة الأزمة

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على ادبيات الدراسة

3 - أبعاد الأزمة الأمنية

اختلف الكتاب والباحثون في آرائهم عند تحديد ابعاد الأزمة الأمنية، إذ برزت العديد من الأبحاث التي تسعى الى تصنيف ابعاد الأزمة الأمنية، الا ان حالة التباين في وجهات النظر كانت ملازمة للآراء، ويمكن تصنيف الابعاد (احتواء الاضرار، استعادة النشاط، التعلم)، والتي سيتم اعتمادها كونها حققت اعلى نسب اتفاق في ادبيات الباحثين، وكونها الأقرب لطبيعة عمل ميدان البحث ومجتمع البحث وعينته وكما يلي: (صالح والياسري، 2021: 826)

1 - احتواء الاضرار والحد منها: لابد منه بعد وقوع الأزمة، من حيث مرحلة الاستعداد والوقاية، إذ ان الهدف الرئيسي من هذه المرحلة هو إيقاف نزف التأثيرات الناتجة من الأزمة ومنع انتشار الاضرار على الأجزاء التي لم تتأثر او التي لم يصبها ضرر.

2 - استعادة النشاط: ان المنظمات التي تطبق المبادئ الإدارية في علاج الازمات، وتضع خطط الاستراتيجية لمواجهة الأزمة بالوقاية منها قبل وقوعها وكيفية علاجها وادارتها إذا ما وقعت، تنفذ هذه المنظمات برامج قصيرة الاجل او برامج طويلة الاجل لكي تتمكن من استئناف نشاطها مرة اخرى بعد إدارة الأزمة، ويتضمن ذلك الخدمات والإجراءات الرئيسية الضرورية لأداء الحد الأدنى من النشاط، وايضاً إدارة الأزمة، ويتضمن ذلك تخصيص وتحديد وحدات ومراكز معينة للقيام بالأنشطة والعمليات بداخلها، ولا تقتصر هذه البرامج على استعادة النشاط فقط بل ان هناك حتمية لإعداد برامج تقييم الإعادة التي تهتم بدراسة أحداث الأزمة ومجرياتها.

3 - التعلم: على ان التعلم من الفشل هو من الضروريات في استخلاص التجارب، إذ تمثل المراجعة المستمرة وتحليل الدروس التي تم معرفتها من الأزمة من ضروريات المرحلة، كونها خطوات فاعلة في التعلم وفهم الأسباب، فضلاً عن تحديد طرائق منع حدوث الازمات او تكرارها مستقبلاً، وان

التغذية العكسية او الراجعة التي تم الحصول عليها نتيجة تحليل أداء المنظمة يجب ان تستخدم في الحصول على رسالة وسياسات جديدة تخدم سير المرحلة القادمة.

المبحث الثالث

الأطار العملي للدراسة

أولاً: ترميز فقرات المقياس

جدول رقم (1) ترميز فقرات المقياس

المتغير	الفقرات	المتغير	الفقرات
التسويقي الاعلامي	MC	الازمة الأمنية	PC
الابتكار الإعلامي	MS	احتواء الاضرار والحد منها	VC
التكامل الإعلامي	CS	استعادة النشاط	SC
الاستثمار الإعلامي	PS	التعلم	FC
الأفكار الإعلامية	DS		
المشاركة الإعلامية	ES		
الفعالة			
التفاعل الإعلامي	BS		

ثانياً: جمع وفحص البيانات

تم توزيع الاستبانات على مجموعة من التدريسيين في الجامعات العراقية والقادة الأمنيين, حيث تم توزيع 150 استبانة، كانت 137 منها صالحة للتحليل الاحصائي.

ثالثاً: التحليل الوصفي

يكشف الجدول (2) عن التحليل الوصفي للمقياس وباستخدام المعدل كمقياس للنزعة المركزية واستخدام الانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات، لقد أظهرت نتائج المعدل تجاوز كافة الفقرات للوسط الفرضي البالغ 3 للمتغير (التسويق الاعلامي) اما المتغير (الازمة الأمنية) ، فكانت جميع الفقرات هي اقل من 3 وذلك لان المتغير ايجابي اي يجب ان تكون القيم اقل من الوسط الفرضي للمتغير(عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي) وهذا يدل على انتشار كافة الفقرات والمتغيرين في المنظمة قيد الدراسة، كما أظهرت نتائج التحليل الوصفي نسب متدنية من الانحراف المعياري مما يدل دقة إجابات المستجيبين وفهمهم للفقرات.

جدول (2) التحليل الوصفي لفقرات المقياس

Standard Deviation الانحراف المعياري	Mean المعدل	الفقرة
0.86	3.361	MS1
0.86	3.392	MS2
0.99	3.523	MS3
1.02	3.451	CS1
0.97	3.399	CS2
0.97	3.503	CS3
1.41	4.431	PS1
1.09	3.856	PS2
0.78	3.777	PS3
0.85	4.863	DS1
0.76	3.340	DS2
0.95	3.418	DS3
0.88	3.379	ES1
1.01	3.634	ES2
0.71	3.405	ES3
0.76	3.817	BS1
0.80	3.810	BS2
0.85	3.797	BS3
0.917	3.675	التسويق الاعلامي
1.73	4.33	VC1
0.95	4.53	VC2
0.93	4.39	VC3
0.91	4.43	SC1
1.11	4.20	SC2
0.73	3.55	SC3
0.75	3.26	FC1
0.89	4.24	FC2
0.74	3.96	FC3
0.971	4.098	اللزمة الأمنية

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

رابعاً: تقييم جودة المقياس

يعد تقييم جودة المقياس أو ما يسمى بانموذج القياس من الخطوات الأساسية للتحليل والتي تسبق عملية اختبار الفرضيات، ويتم تقييم انموذج القياس في نمذجة المربعات الصغرى وفقاً لـ (Hair et al., 2014) من خلال ثلاثة معايير وكما يظهر في الجدول (3):

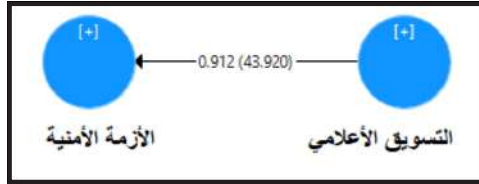
جدول (3) معايير تقييم نموذج القياس

المعيار	الغرض	الحد الأدنى المقبول
معامل كرونباخ الفا	اختبار ثبات واتساق المقياس	0.7
الثبات المركب	اختبار ثبات واتساق المقياس	0.6
متوسط التباين المستخلص (AVE)	اختبار صدق المقياس	0.5

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى

Hair, J. (2014). A primer on partial least squares structural equations modeling PLS-SEM. Los Angeles: SAGE

وباستخدام برنامج Smart PLS تم بناء نموذج القياس والذي يظهر في الشكل (5) ادناه:



شكل (5) نموذج القياس لمتغيرات الدراسة

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

ملاحظة: الأرقام في الأسهم تمثل التشبعات (ثبات الفقرة)

جدول (4) نتائج اختبار نموذج القياس

المتغير	الفقرات	التشبعات	كرونباخ الفا	الثبات المركب	AVE
التسويق الاعلامي	MS1	0.773	0.957	0.959	0.556
	MS2	0.848			
	MS3	0.841			
	CS1	0.819			
	CS2	0.795			
	CS3	0.776			
	PS1	0.808			
	PS2	0.786			
	PS3	0.833			
	DS1	0.835			
	DS2	0.764			
	DS3	0.880			
	ES1	0.885			
	ES2	0.868			
	ES3	0.848			
	BS1	0.749			
	BS2	0.684			
	BS3	0.763			
الازمة الأمنية	VC1	0.747	0.933	0.936	0.540
	VC2	0.758			
	VC3	0.842			
	SC1	0.800			
	SC2	0.754			
	SC3	0.778			
	FC1	0.829			
	FC2	0.803			
	FC3	0.787			

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

يبين الجدول (4) نتائج اختبار نموذج القياس المعدل والتي أظهرت تحقيق كافة الفقرات للحدود المقبولة من التشبعات، كما حققت المتغيرات الحدود المقبولة لكل من كرونباخ الفا والثبات المركب و AVE.

خامسا: اختبار فرضية التأثير

يتم اختبار فرضيات التأثير من خلال معاملات المسار في الانموذج الهيكلي، ويتم تقييم الانموذج الهيكلي في نمذجة المربعات الصغرى وفقا لـ (Hair et al., 2014) من خلال المعايير في الشكل معايير وكما يظهر في الجدول (5) ادناه:

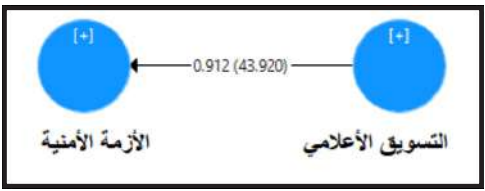
جدول (5) معايير تقييم الانموذج الهيكلي

المعيار	العتبة (الحد المسموح)
معنوية معامل المسار	قيمة t قيمة p
معامل التفسير	R ²
	أكبر أو تساوي 1.96 أقل أو تساوي 0.05 0.25 ضعيف، 0.5 متوسط، 0.75 عالي

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى

Hair, J. (2014). A primer on partial least squares structural equations modeling (PLS-SEM. Los Angeles: SAGE

لغرض اختبار فرضية التأثير تم بناء الانموذج الهيكلي وكما يظهر في الشكل (6) ادناه



شكل (6) الانموذج الهيكلي لمتغيرات الدراسة

المصدر: مخرجات برنامج Smart PLS

جدول (6) نتائج تحليل الانموذج الهيكلي

المسار	R ²	قيمة t	قيمة p
الازمة الأمنية → التسويق الاعلامي	0.912	43.920	0.000

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (6) بان معامل تحديد R2 (تفسير) قدره (0.912) وللتحقق من معنوية معامل المسار فان كل من قيمة t و p تحقق الحدود المسموحة حيث بلغت قيمة (43.920) (t) وقيمة (P) بلغت (0.00) مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي يتم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على انه "يوجد تأثير معنوي بين التسويق الاعلامي والازمة الأمنية".

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير معنوي بين الابتكار الاعلامي والازمة الأمنية، حيث اظهرت النتائج بان معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.854) وللتحقق من معنوية معامل المسار فان قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (35.438) هذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الاولى "يوجد تأثير معنوي بين الابتكار الاعلامي والازمة الأمنية".

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي بين التكامل الاعلامي والازمة الأمنية، ويمكن اثباتها وفق نموذج معامل المسار ، حيث اظهرت النتائج بان معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.877) وللتحقق من معنوية معامل المسار فان قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (37.051) وهذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الثانية "يوجد تأثير معنوي بين التكامل الاعلامي والازمة الأمنية".

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي بين الاستثمار الاعلامي والازمة الأمنية، ويمكن اثباتها وفق نموذج معامل المسار، حيث اظهرت النتائج بان معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.863) وللتحقق من معنوية معامل المسار فان قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (30.823) وهذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الثالثة "يوجد تأثير معنوي بين الاستثمار الاعلامي والازمة الأمنية".

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير معنوي بين الأفكار الاعلامية والازمة الأمنية، ويمكن اثباتها وفق نموذج معامل المسار، حيث اظهرت النتائج بان معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.869) وللتحقق من معنوية معامل المسار فان قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (29.447) وهذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الرابعة "يوجد تأثير معنوي بين الأفكار الاعلامية والازمة الأمنية".

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد تأثير معنوية بين المشاركة الإعلامية الفعالة والازمة الأمنية، ويمكن اثباتها وفق نموذج معامل المسار ، حيث اظهرت النتائج بان معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.862) وللتحقق من معنوية معامل المسارح فان قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (26.815) وهذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الخامسة ” يوجد تأثير معنوي بين المشاركة الإعلامية الفعالة والازمة الأمنية ”.

الفرضية الفرعية السادسة: يوجد تأثير معنوية بين التفاعل الإعلامي والازمة الأمنية، ويمكن اثباتها وفق نموذج معامل المسار، حيث اظهرت النتائج بان معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.878) وللتحقق من معنوية معامل المسارح فان قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (33.084) وهذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية السادسة ” يوجد تأثير معنوي بين التفاعل الإعلامي والازمة الأمنية ”.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1 - نستنتج ان التسويق الإعلامي وبإبعاده (الابتكار الإعلامي ، التكامل الإعلامي ، الاستثمار الإعلامي، الأفكار الإعلامية، المشاركة الإعلامية الفعالة، التفاعل الإعلامي)، يعد بمثابة السلاح التسويقي التنافسي للمنظمات والذي يساعدها على مواجهه التغيرات كافة سواء كانت في البيئة الخارجية والبيئة الداخلية واتخاذ القرارات اللازمة ومعرفة المنافسين مما يساعدها على تحقيق الميزة التنافسية.

2 - ان التسويق الإعلامي يعد تعريفاً للمجتمع او الزبائن بقضايا العصر وبمشاكلهم وكيفية معالجتها مثل هكذا قضايا ومنها الازمة الأمنية.

3 - هنالك عمل حقيقي من اجل إيجاد او توفر حالة من التكامل بين الوسائل الإعلامية في مواجهة الازمات الأمنية والتي يتعرض لها المجتمع اليوم ، الا ان هنالك بعض التلكؤ في تحقيق هذا التكامل مع توجهات المجتمع.

4 - ان العمل من اجل ابتكار الطرق الحديثة لتوعية المجتمع وتجنب الممارسات السلبية التي يواجهه البلد اليوم والتي لم تكن ضمن أولويات البرنامج الإعلامي.

5 - اذا استخدام استراتيجية التسويقية بصورة حرفية وبمهنية يمكن من خلال تقليل مخاطر استراتيجيات الازمة الأمنية.

ثانياً: التوصيات

- 1 - الاعتماد على استراتيجيات التسويق الاعلامي في توجيه الجمهور ولتقليل الآثار السلبية اللازمة الأمنية.
- 2 - التركيز على التسويق الإعلامي بعبادة وجعله ثقافة عامة لدى الجمهور او المجتمع.
- 3 - البحث عن المنهجية المناسبة التي تحقق حاله من التكامل بين المنظمات الإعلامية وتوجهات المجتمع او الجمهور.
- 4 - التركيز على استثمار الوسائل الإعلامية لانها تعد مصدراً اساسياً لتلقي المعلومه ولمواجهة الازمات الأمنية.
- 5 - العمل على توظيف الأفكار الإعلامية والتفاعل الإعلامي والمشاركة الإعلامية بشكل واسع في تنفيذ البرامج الإعلامية وذلك لانها اثبتت بان لها دوراً كبيراً ومؤثراً في مواجهه الازمات الأمنية في البلاد.
- 6 - ايمان القيادات الأمنية والجامعية والادارية العليا للمؤسسات الاعلامية بالحاجة لدراسة موضوع التسويق الاعلامي ودعم متطلباته من اجل معالجة الازمات الأمنية.
- 7 - ضرورة معرفة احتياجات الجماهير من خلال معرفة خلفياتهم الاجتماعية والنفسية والتي تؤثر في عملية اختيار وضعية الاعلام التي تلائم وكيفية اقامة علاقة قوية لهذه الوسيلة.
- 8 - ضرورة وضع خطط مستقبلية لمواجهة الازمة الأمنية ومعرفة ابعاد التسويق الاعلامي المعتمدة في دراستنا.

المصادر والمراجع

- 1 - الطائي، يوسف حليم ، الجبوري ، علي عبودي، 2019، ادارة التسويق الاعلامي ، دار الكتاب الجامعي الحديث الاسكندرية للنشر والتوزيع في جمهورية مصر.
- 2 - الحدراوي ، حامد كريم، الخفاجي، كرار، 2010، اسباب نشوء الازمات وادارتها ، دراسة استطلاعية لعينه من اعضاء مجلس النواب العراقي، بحث مسئل من رساله ماجستير ، مجلة الكوفة ، العدد الخامس.
- 3 - الطائي ، يوسف حليم سلطان ، كشكول ، حسين محمد علي ، ساكار ، عزيز رشيد، 2019، المزيج التسويقي الاعلامي ودوره في مواجهة استراتيجيات الازمة السياسية دراسة تحليلية لعينة من اساتذة الجامعات العراقية، مجلة الاقتصادية والإدارية جامعة السليمانية، غوفاري زانكوى سليماني - (بهشی B - زانسته مرفاقيهتيهكان، e-ISSN: 1813-0852، JZSB p-ISSN: 2617-3034.

- 4 - اكرم محسن مهدي الياسري جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد, & احمد مكي صالح جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد. (2021). تقييم العلاقة بين رأس المال البشري وإدارة الأزمة الأمنية (دراسة ميدانية لعينة من القيادات في الوكالة الإدارية والمالية في وزارة الداخلية). AL-da-1(22).naneer.
- 5 - الزفي ، علي رحيم حسين ، 2021 ، التسويق الإعلامي ودوره في الحد من الخداع السياسي من خلال وعي الزبون – دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي القنوات الإعلامية في محافظة النجف الاشرف ، رساله ماجستير غير منشوره ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 6 - الصميدعي محمود جاسم ، وردينة عثمان يوسف ، (التسويق الإعلامي المبادئ والاستراتيجيات) عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 65.
- 7 - د فكريت نامق عبد الفتاح. (2014). محددات الموقف الأمريكي من الازمة الامنية في العراق بعد احداث الموصل. (37-38). (political issues).
- 8 - الزبيدي ، علي طارق ، 2018 ، دور الحكومة العراقية والتعاون الدولي في ادارة الازمات الامنية ، مجلة دنانير ، العدد الثالث عشر.
- 9 - عبد الفتاح، و.، وفيق، غ.، & قاعود، م. (2017). الازمات الأمنية وتأثيرها علي الصورة الذهنية لمصر كمقصد سياحي. المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة 223-246، 11(2).
- 10 - Song, S., Park, S. B., & Park, K. (2021). Social media marketing strategies for tourism destinations: effects of linguistic features and content types. Journal of Smart Tourism, 1(3), 21-29
- 11 - Wiśniewski, M. (2022). Analysis of the integrity of district crisis management plans in Poland. International Journal of Disaster Risk Reduction, 67, 102650
- 12 - Kadum, H. K., & Al-Malah, D. K. (2022). The use of planning in crisis management and its impact on the educational sector: An analytical exploratory study at the Dor Institute of the Northern Technical University. Periodicals of Engineering and Natural Sciences, 10(1), 350-360



- 13 - Kukanja, M., Planinc, T., & Sikošek, M. (2022). Crisis Management Practices in Tourism SMEs During COVID-19-An Integrated Model Based on SMEs and Managers' Characteristics. *Tourism: An International Interdisciplinary Journal*, 70(1), 113-126
- 14 - Khairawati, S. (2020). Effect of customer loyalty program on customer satisfaction and its impact on customer loyalty. *International Journal of Research in Business and Social Science* (2147-4478), 9(1), 15-23
- 15 - Suvittawat, A. (2022). The influence of customer expectations, customer loyalty, customer satisfaction and customer brand loyalty on customer purchasing intentions: A case study of K-POP fans in Thailand. *African Journal of Business Management*, 16(1), 1-9
- 16 - Hanaysha, J. R., & Mehmood, K. K. (2022). An Exploration of the Effect of Customer Relationship Management on Organizational Performance in the Banking Sector. *International Journal of Customer Relationship Marketing and Management (IJCRMM)*, 13(1), 1-16
- 17 - Kramer, I., Memmesheimer, R., & Paulus, D. (2021, August). Customer Interaction of a Future Convenience Store with a Mobile Manipulation Service Robot. In *2021 IEEE International Conference on Omni-Layer Intelligent Systems (COINS)* (pp. 1-7). IEEE
- 18 - Chen, Y. S., & Lin, H. H. L. (2021). Effect of Social Media Marketing Strategies on Competitive Advantage Among the SMEs in China. *Journal of Marketing and Communication*, 4(1), 14-23
- 19 - Hair, J. (2014). *A primer on partial least squares structural equations modeling (PLS-SEM)*. Los Angeles: SAGE

عوامل الإرهاب وتأثيرها على السياحة الدينية المستدامة (زيارة الأربعينية أنموذجاً)

م.د حسين محمد علي كشكول

جامعة وارث الأنبياء، كربلاء، العراق

hussain.kashkool@uowa.edu.iq

علي عزيز محمد

جامعة وارث الأنبياء، كربلاء، العراق

ali.aziz@uowa.edu.iq

(ملخص)

يهدف البحث الحالي إلى معرفة (عوامل الإرهاب وتأثيرها على السياحة الدينية المستدامة)، ونظراً لأهمية البحث الحالية ولندرة الدراسات والبحوث حول هذا الجانب والتي تهدف إلى الحد من عوامل الإرهاب وتعزيز الجانب الأمني وسلامة الزائرين في المناطق التي تستوعب حشود زيارة الأربعين، طبق الباحثان المنهج الوصفي التجريبي على عينة البحث والتي تشمل عدد من رؤساء الأقسام والشعب الإدارية في العتبة العباسية المقدسة والبالغ عددهم 173 مسؤول، حيث بلغت عدد الاستبانات الموزعة عليهم (130) استبانة، فيما بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (122) استبانة، وبعد إجراء المعالجة اللازمة للبيانات إحصائياً كانت النتائج التي أستخلصها الباحثان قد أفرزت عدة استنتاجات أهمها: وضع استراتيجية عملية وعلمية لتطوير وتنمية السياحة الدينية في محافظة كربلاء المقدسة، كذلك تفعيل دور القطاع الخاص في هذا النشاط وخاصة فيما يتعلق بالزيارة الأربعينية. كما ان هنالك مجموعة من التوصيات أهمها: الانتباه إلى فكر التطرف والتكفير والذي يعد من الآفات التي تنخر في جسم السياحة الدينية والحفاظ على الجانب الأمني وتفعيل العمل الطوعي كذلك تفعيل الجانب الإعلامي ودعوة كافة المؤسسات الإعلامية للتركيز على أواصر الأخوة والاسراع بإنجاز المطارات ورفع القيود عن الطيران لزيادة أعداد الزائرين الأجانب.



The Impact of Factors of Terrorism on sustainable religious Tourism

(The Arbreen visit as a model)

(Abstract)

The current research aims to identify (the factors of terrorism and its impact on sustainable religious tourism), and given the importance that research and the scarcity of studies and research on this aspect, which aims to reduce the factors of terrorism and enhance the security aspect and safety of visitors in areas that accommodate the crowds of the 40 visits, the researchers applied the experimental descriptive approach to the research sample, which includes a number of heads of departments and administrative divisions in the Holy Abbasid threshold of 173 officials, where the number of questionnaires distributed to them (130) The number of questionnaires suitable for statistical analysis (122) was 122, and after statistically processing the data, the results drawn by the researchers yielded several conclusions, the most important of which was: the development of a practical and scientific strategy for the growth and development of religious tourism in the holy province of Karbala, as well as the activation of the role of the private sector in this activity, especially with regard to the 40th visit. There is also a range of recommendations, the most important of which are: attention to the ideology of extremism and atonement, which is one of the scourges that are in the body of religious tourism, maintaining the security aspect and activating voluntary work as well as activating the media aspect and inviting all media institutions to focus on the bonds of brotherhood, speeding up the completion of airports and lifting restrictions on aviation to increase the number of .foreign visitors

Keywords

.Sustainable religious tourism, terrorist operations, the Arbreen visit

العلمية للبحث

أولاً: مشكلة البحث

ان ظاهرة الارهاب معقدة ومتشابكة تشترك في بروزها العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية والدينية والاقتصادية وتتداخل لتشكل ظاهرة تحقق اهدافها بممارسة العنف والقتل وتحسم خلافاتها بإقصاء الآخر والغاءه من الوجود وان عوامل الإرهاب اصبحت مشكلة تواجهه السياحة الدينية المستدامة في العراق، وتحدياً خطيراً يعاني منها المجتمع العراقي وبالأخص القطاع السياحي العراقي وله اسبابه وتداعياته السلبية على مفردات الحياة بكل مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما ان وجود حالة من تدني مستوى من السياحة الدينية المستدامة في العتبات المقدسة وهو ناتج عن تنامي ظاهرة العمليات الارهابية. استنادا الى المشكلة اعلاه فأن البحث الحالي يسعى الى ايجاد الاجابة حول السؤال الاتي:

ما هو مدى تأثير عوامل الإرهاب على السياحة الدينية المستدامة؟

ثانياً: أهمية البحث

تتضح اهمية البحث كما يأتي:

- 1 - محاولة الاسهام في تقديم إطار نظري حول مفهوم كل من عوامل الإرهاب والسياحة الدينية المستدامة وزيارة الأربعين.
- 2 - سيحاول البحث الحالي تقديم المعالجات المناسبة لمشكلة واقعية تؤثر بشكل اساس على السياحة العراقية وتحديداً في مدن العتبات المقدسة.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى هذا البحث الى تحقيق عدة اهداف متمثلة بالآتي:

- 1 - يسهم في وضع اساس نظري وتطبيقي للبحوث المستقبلية حول أثر عوامل الإرهاب بمتغيرات اخرى وفي مجالات تطبيقية أخرى.
- 2 - المساهمة في مساعدة المؤسسات السياحية في اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للحد من تأثير عوامل الإرهاب على السياحة المستدامة.
- 3 - يسهم هذا البحث في اختبار العلاقة بين عوامل الإرهاب والسياحة الدينية المستدامة.

رابعاً: فرضيات البحث

يمكن تحديد فرضيات البحث على وفقاً ما يأتي:

الفرضية الرئيسية:

يوجد تأثير معنوي لعوامل الإرهاب على السياحة الدينية المستدامة.

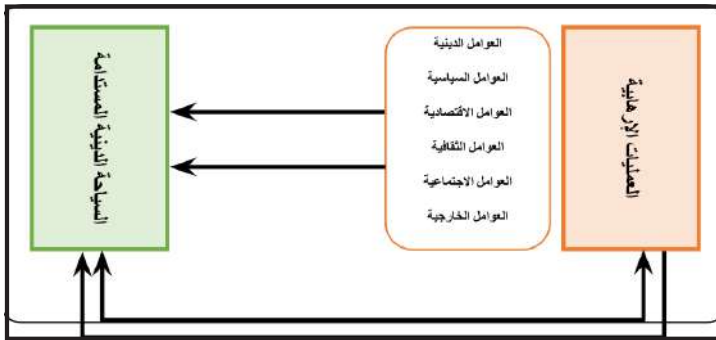
الفرضيات الفرعية:

- 1 - يوجد تأثير معنوي لعوامل الدينية على السياحة الدينية المستدامة.
- 2 - يوجد تأثير معنوي لعوامل السياسية على السياحة الدينية المستدامة.
- 3 - يوجد تأثير معنوي لعوامل الاقتصادية على السياحة الدينية المستدامة.
- 4 - يوجد تأثير معنوي لعوامل الثقافية على السياحة الدينية المستدامة.
- 5 - يوجد تأثير معنوي لعوامل الاجتماعية على السياحة الدينية المستدامة.
- 6 - يوجد تأثير معنوي لعوامل الخارجية على السياحة الدينية المستدامة.

خامساً: المخطط الفرضي للبحث

في ضوء مشكلة واهداف البحث وتأسيساً على الجانب النظري لمتغيرات البحث تتطلب المعالجة المنهجية مخطط افتراضي تحدد فيه اهم علاقات التأثير بين المتغيرات التي تناولتها البحث. والشكل (1) يوضح المخطط الفرضي للبحث.

الشكل (1) مخطط البحث الفرضي



سادساً: مجتمع وعينة البحث

إن التعريف بمجتمع وعينة البحث وتبيان خصائصه يعد ضرورة أساسية تركز عليها البحث ميدانياً، وخاصة إذا ما علمنا أن طبيعة التوافق بين خصائص كل منها يتيح إمكانية تعميم نتائج البحث في العينة على باقي مفردات المجتمع الذي سحبت منه، إذ تم تطبيق موضوع دراستنا لمعرفة آراء المتخصصين في مجال السياحة، وبالتحديد على مجموعة من رؤساء الأقسام والوحدات التابعة للعتبة العباسية المقدسة من خلال معرفتهم في تحقيق آلية السياحة الدينية حيث أن مجتمع البحث كان (173) وتم اختيار عينة بلغت 120 فرداً حسب المعادلة ريتشارد جيجر، حيث بلغت عدد الاستبانات الموزعة عليهم (130) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (122) استبانة، في حين كانت 8 غير صالحة للتحليل الإحصائي.

معادلة ريتشارد جيجر

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N} \left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1 \right]}$$

سابعاً: أداة القياس

لتحقيق أهداف البحث وتغطية موضوعاته النظرية والميدانية على حدٍ سواء، اعتمد الباحثان على مجموعة من الأدوات والوسائل العلمية لتحقيق هذا الغرض والتي تعد الأساس في إبراز نتائج البحث، حيث تم اعتماد استمارة الاستبانة التي تعتبر الأداة الرئيسة الذي اعتمده الباحثان في جمع البيانات والمعلومات عن متغيرات البحث ، وروعي في صياغة الاستبانة قدرتها على التشخيص وقياس متغيرات البحث الرئيسة والفرعية، وقد اعتمد الباحثان في إعدادها وتحديدتها على مجموعة من المقاييس المناسبة في الأدبيات الخاصة بمتغيرات البحث، حيث استخدم الباحثان متغير عوامل الإرهاب والسياحة الدينية المستدامة، وكما في الجدول الآتي:

متغيرات البحث وأبعاده وأداة المقياس وترميزها والمصادر المعتمدة

ت	أبعاد أداة القياس	الاختصار	المصادر
أولاً	عوامل الارهاب	WE	(العوادي، 2018)
1	العوامل الدينية	WER	
2	العوامل السياسية	WEV	
3	العوامل الاقتصادية	WEF	
4	العوامل الثقافية	WED	
5	العوامل الاجتماعية	WEV	
6	العوامل الخارجية	WEZ	(الفضل والعطية، 2012)
ثانياً	السياحة الدينية المستدامة	AR	
1	الجودة	ARA	
2	الاستمرارية	ART	
3	الموازنة	ARS	

المصدر: من إعداد الباحثان وفقاً للمصادر المذكورة

المبحث الثاني/ الإطار النظري للبحث

أولاً: العمليات الإرهابية

1. مفهوم العمليات الإرهابية

لقد كان الارهاب ظاهرة متميزة من مظاهر الاضطراب الاجتماعي في القرون السابقة، ولم تخل منه امة من الامم او شعب من الشعوب ومن المؤسف ان يحاول بعض المغرضين الربط بين الارهاب والحضارة العربية متمثلة في دينها وقوميتها، او بين الارهاب والاسلام. فأن ظاهرة الازهاب لا تقتصر على دين او ثقافة او على هوية معينة، وإنما هي ظاهرة شاملة وعامة وتجدر الإشارة الى ان تعبير (الارهاب) هو من ابتداع الثورة الفرنسية، ولم يتبلور الارهاب واقعاً الا في عام 1793، ولاشك ان تعريف عوامل الإرهاب قد اصبحت في نظر البعض مشكلة تصعب على الحل (64: 2021: Mroszczyk & Abrahm)، ومرجع ذلك انه من الصعب ان يتم التوصل الى تحديد مجرد للعمليات الارهابية دون ادخال عناصر خارجية، عنها تتمثل في الآراء المتباينة حول شرعية او عدم شرعية التنظيمات ونشاطها كما تشمل صعوبة التعريف ايضا في اختلاف مصالح الدول ومحاولة كل مجموعة منها فرض وجهة نظرهما بما يتفق مع مبادئها ومصالحها، ان عوامل الإرهاب تحمل معناً حقيقياً للجريمة المتكونة من ركنين مادي ومعنوي، ومن اجل تجريم هذا الفعل ووضع تشريع له على المستوى الدولي والمحلي كان لازماً تحديد مفهوم هذا الجرم وتعريفه وتخصيص عقوبة له. (33: 2018: Ike) at.

وعرف (131: 2020: Wang) at. عوامل الإرهاب هي الاستخدام غير القانوني او التهديد باستخدام القوة او العنف ضد الافراد او الاموال، بغية اجبار او اخافة الحكومات او المجتمعات. والذي يتم غالباً من اجل الوصول الى اهداف سياسية او دينية او ايديولوجية.

في حين يرى (الغانمي: 2014، 17) ان عوامل الإرهاب هو فعل إجرامي مرتكب من قبل فرد او جماعة او منظمة او دولة، يقترب باستعمال وسائل من شأنها ادخال الخوف والرعب والفرع في نفوس مجموعة من الافراد او جميع افراد المجتمع من دون تمييز لغرض احداث خطر كبير او اضرار جسيمة بوصفها وسيلة لتحقيق اهداف استراتيجية سواء كانت سياسية او ايدلوجية او دينية. كما يمكن تصنيف الاعمال الارهابية حسب الى ثلاث فئات رئيسية: (سليم، 2019: 112)

- 1 - ارهاب ضد نظام قائم، يهدف الاطاحة به واستبدال نظام اخر به. و ارهاب مضاد يقوم به النظام ضد اعدائه.
- 2 - ارهاب تلجأ اليه ثورات او تنظيمات سياسية بعد وصولها الى السلطة، بغية تصفية آثار العهد السابق.
- 3 - عنف تمارسه بعض المنظمات الارهابية في حال عجزها عن شن حرب واسعة النطاق، او في حالة مواجهة قوى مسلحة اقوى منها بكثير، او في رد العنف بالعنف من اجل نشر القلق والفرع بين صفوف المدنيين. (الكيلاني، 1997: 20)

2. عوامل الارهاب

أن عوامل الإرهاب تلعب دوراً كبيراً في زعزعه عجلة التقدم والتطور ليس فقط على مستوى السياحة بل في كافة المجالات ممن اثار جدلا فقهيها واسعا من جهة تعريفه وتحديده سواء من الناحية السياسية او القانونية فالبعض يأخذه بمعيار ضحايا الارهاب والبعض الاخر يركز على اهداف ودوافع الارهاب وهناك راي يأخذ بمعيار مرتكب الجريمة ... الخ مما ادى الى اختلاف الدول في نظرتها الى الارهاب من حيث مفهومه ومعناه والى صعوبة اتفاقها على المستوى الدولي بشأن التعاون لمكافحة الإرهاب، فأن ابعاد عوامل الإرهاب هي: (العوادي، 2018: 81)

- 1 - **العوامل الدينية:** تقوم هذه العوامل بتأطير النزاعات وأحياناً تقوم بدور مكرس لها.
- 2 - **العوامل السياسية:** تقف وراءها دوافع كثيرة مثل الاحتجاج على سياسة يتبعها بلد ما والرغبة في إنزال الضرر بمصالح دوله معينه وارباك امنها واستقراره او ضعف النظام الحاكم او العكس استبداد وعنف الانظمة الحاكمة وتدني مستوى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن وخاصة ابعاد الشباب عن الممارسة السياسية وابداء الراي والحوار وتقبل الراي الاخر كلها بواعث لردود افعال مضادة نتيجتها الارهاب.

- 3 - **العوامل الاقتصادية:** تتمثل بانعدام العدالة في توزيع الثروات الاقتصادية وتحتكر لدى فئة صغيرة من فئات المجتمع وتحرم أغلبية منها مما يولد الكثير من المشكلات الاقتصادية المسببة للأعمال الإرهابية والفقر وغلاء المعيشة والاحياء العشوائية وتدهور الخدمات الأساسية والأمراض وتفشي البطالة وخاصة بين الشباب وخاصة المتطرف دينيا يقعون في مصيدة الإرهاب بسهولة.
- 4 - **العوامل الثقافية:** التعليم ووسائل الاعلام بأنواعها المختلفة من أهم العوامل الثقافية التي قد تؤثر في ارتكاب الجرائم بصفة عامة وعوامل الإرهاب بصفة خاصة
- 5 - **العوامل الاجتماعية:** تلعب العوامل الاجتماعية دوراً هاماً في انحراف الشخص ودفعه للانحراف في التنظيمات الإرهابية وتتوقف تأثيرات العوامل الاجتماعية على مدى قوة الروابط الاجتماعية بين افراد المجتمع وفي مقدمها الروابط الأسرية.
- 6 - **العوامل الخارجية:** وهو الإرهاب الذي تنفذه منظمات متخصصة ومحترفة سرية وغير سرية على وفق استراتيجيات ورؤية محددة.

ثانياً: السياحة الدينية

1. مفهوم السياحة الدينية

تعد الأنماط المتعددة من السياحة ميزة تنافسية كبيرة بالنسبة للبلدان وخصوصاً فيما يتم إيجاده من أنماط مختلفة بالإضافة إلى ما موجود أصلاً في هذا البلد أو المنطقة، أن السياحة الدينية واحدة من الأنماط المهمة والمميزة إذا ما توفرت في منطقة ما، وفي ذات الوقت يمكنها تقديم حالة خاصة من السياحة غير متأثرة بعامل الموسمية كما في الأنماط الأخرى من السياحة.

إن سر نجاح أي صناعة سياحية في مختلف دول العالم هو الاهتمام أولاً بهذا الجانب بدرجة عالية لتكون مقدمة ومفتاحاً لبقية العناصر التي تحتاج إلى اهتمام خاص في ضوء تنوع المنتجات السياحية وتعدد أنواع السياحة وأنماطها. (Mohammed, 2021)

والسياحة الدينية نمط من أنماط السياحة تركز بشكل كبير على العاطفة الدينية والعمل على إشباع هذه العاطفة من خلال زيارة الأماكن الدينية لغرض التبرك أو إداء الواجبات الدينية أو الاطلاع على التراث والتأريخ الديني لمنطقة أو بلد معين. وتعد الأماكن الدينية مقصداً لزوار متعددين من مختلف بلدان وثقافات العالم يتوافدون عليها بشكل مجاميع أو بشكل فردي كزيارة العتبات المقدسة والحج والعمرة.

يعد الدين عنصر أساسي في الثقافة وترتبط به عناصر مختلفة من حياة الناس حيث الدين يؤثر على اللباس والطعام والشراب والاجتماعية وكذلك الآراء السياسية والمواقف الاجتماعية وحتى دوافع السفر وسلوكياته. كما بين رينسنجد (1992) بأن سلوك السفر وأنماطه وجميع اختيارات وسائط النقل وحتى الموسمية تتأثر جميعها بالمشاعر أتجاه السياحة الدينية وزيارة المعلم الديني. (Nyaupane et al., 2015)

وإحدى أهم أركان الاسلام التي أقرها هو حج بيت الله الحرام، حيث يعد هذا الركن واجب أساسي بشرط القدرة على كل مسلم ومسلمة، لذا لا يتوجه مفهوم لدى الباحثين للسياحة الدينية من وجهة نظر إسلامية في كونها ظاهرة الهدف الروحي منها هو السفر لتعزيز استسلام المرء لشرع الله، أما الهدف الاجتماعي هو تشجيع وتقوية أواصر (الأخوة المسلمة) بين الأمة (المجتمع المسلم). حيث أن هذا المفهوم لا يقتصر على الحج فقط بل يتعدى إلى السياحة من وجهة النظر الإسلامية هي حالة اجتماعية سواء كانت محلية أم قومية لغرض التعرف على المجتمعات الأخرى ومشاركة عقيدتهم مع تلك المجتمعات. (Kostiainen, 2000)

وتهتم معظم الدول ذات العرض السياحي الديني بالسياحة الدينية وذلك لأثارها الروحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية في إن واحد. إذ تلعب العوامل الدينية دوراً بارزاً في استقطاب السكان داخل وخارج المدينة وذلك من خلال استعمالاتها المختلفة. (Riyad Jumaili et al., 2015)

وتعد السياحة الدينية فرعاً مهماً من فروع وأنواع السياحة أذ تعرف على أنها زيارة الأماكن الدينية لغرض التبرك أو إقامة الشعائر الدينية، وهي نوع من السياحة يكون قصير الأمد ونابعة من واعز ديني يدفع السائح لزيارة تلك الأماكن وبدافع روحي أو باعث روحي، ولكونها تشتمل على عوامل متعددة منها الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية فأنها تحقق الاتصال الروحي بين السائح والله. وظاهرة السياحة الدينية لم تنشأ الأديان السماوية فقط بل سبقت ذلك حيث كان السومريون يحتفلون بعيد الزواج المقدس وكذلك البابليون يحتفلون بعيد أكيثو في مدينة بابل.

(خزار & محمد, 2016)

السياحة الدينية لها عناصر معينة تميزها عن غيرها من أشكال السياحة اذ غالباً ما يسافر السائحون في مجموعات من نفس الدين أو مع مرشد سياحي (الحملدار (ذو اطلاع ومعرفة بأماكن القصد أو مراسم الحج والزيارة. وهنا لابد من ذكر بأن الموسمية لها تأثيراً قليل على السياحة الدينية بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من السياحة. (Shekari et al., 2021)

2. أهمية ودور السياحة الدينية

تعلب السياحة الدينية دوراً مهماً في دعم الاقتصاد والنهوض بمستوى الخدمات الإنسانية والاجتماعية، ولا يقتصر دورها وأهميتها على ذلك، بل يمكن للسياحة والسياسة الدينية على وجه الخصوص العمل على إيجاد نسيج اجتماعي متجانس ودعم للثقافة المحلية وإيجاد نافذة للتعرف على ثقافات جديدة والامتزاج ما بين الأخيرة والثقافة المحلية في بلد المقصد، وقد بين الباحثان (جرعاوي، سميرة و بن عبيد، فريد) ذلك في دور السياحة الدينية حيث بين الباحثان أن للسياحة الدينية خمسة أدوار تتمثل بـ: 1. دور السياحة الدينية في الدخل الوطني (القومي). 2. دور السياحة الدينية في توفير العمالة. 3. دور السياحة الدينية في تحسين البيئة وتطوير المواقع التاريخية. 4. دور السياحة لدينية في الإعلام. 4. دور السياحة الدينية اجتماعياً وثقافياً. (جرعاوي & بن عبيد، 2021)

أن السياحة الدينية تخاطب الجانب الأخلاقي للإنسان وتعتبر مدخلا في بناء قيمه وإشباع حاجاته الروحية وبناء القيم المثلى لديه، وأن دورها يبرز في تقوية الدافع الديني وارتباط الإنسان مع خالقه والتعرف على آياته في الأرض كما أنها مهمة في دعم الاقتصاد المحلي والقومي والمضي بدفع عجلة التنمية والتقدم، ووفقا لتقرير تومسون رويترز عن الاقتصاد الإسلامي حيث بلغ حجم الأنفاق العالمي للمسلمين على السفر إلى الخارج (باستثناء الحج والعمرة) ما مقداره 142 مليار دولار أمريكي في سنة 2014 وهو ما يمثل حوالي 11% من مجمل الأنفاق العالمي على أسواق السفر والسياحة معتبرا بأن سفر المسلمين لقضاء العطلات والترفيه قد تجاوز إطار الاقتصاد الإسلامي وأصبح قطاعاً رئيساً في الاقتصاد العالمي. (حمزه et al., 2018)

ومن أشهر التصنيفات للسياحة الدينية هو حسب المعلم السياحي الديني حيث تم تحديد ثلاث مجموعات من هذه المعالم هي كالآتي:

- 1 - المساجد والمعابد والأضرحة: الأماكن التي تكون بمثابة أهداف للرحلات ذات الدوافع الدينية خارج مكان الإقامة.
- 2 - مناطق الجذب السياحي الدينية: المباني أو الأماكن ذات الأهمية الدينية أو التاريخية أو الفنية.
- 3 - الشعائر والمهرجانات الدينية: والمتمثلة بالاحتفاليات والمواليد والوفيات والمناسبات الدينية خلال أيام السنة.

كما يمكن تقسيم الأماكن المقدسة إلى مجموعتين هما المقدسات مناطق الحج. المقدسات: هي الأماكن التي يتم فيها الاحتفاظ بالأشياء المقدسة أو الرموز، أما مناطق الحج هي الأماكن المعترف بها من خلال المعجزات التي حدثت فيها والتي بقيت آثارها. (Shekari et al., 2021)

3. أبعاد السياحة الدينية

على الرغم من أن للسياحة الدينية بعض الآثار الإيجابية من الناحية الاقتصادية، فإن بعض من الأدبيات تركز على الجانب السلبي للسياحة الدينية فيما يتعلق بالمواقع والاحتفالات. ولكن يُنظر إلى السياحة بوجه عام على أنها وسيلة للمساهمة في الحفاظ على التراث والمواقع الدينية وتعزيز الاقتصادات المتردية، ويشعر بعض المراقبين أنها قوة مدمرة من حيث الوحدة الثقافية وتدهور البيئة الطبيعية والعمرانية. يقترح جوبتا (1999) أن الاختلاف الوحيد الدائم بين الحج والسياحة هو أن الحج لم ينتج عنه الآثار الثقافية والبيئية والاجتماعية السلبية المرتبطة بالسياحة الجماعية. وفي الواقع، هناك العديد من الحالات المسجلة حيث يكون الحجاج، أولئك الذين يجب عليهم احترام الأماكن المقدسة أكثر من غيرهم. ويذكر بعض الباحثين أن السياحة "تقوض البعد الروحي للحج" وهذا يمكن أن يسبب مشاكل لأولئك الذين يحضرون المواقع الدينية للعبادة والتأمل أو الوفاء بالالتزامات الدينية. (Timothy & Olsen, 2006)

ركز بعض الباحثين على هذه الاختلافات بين مواقف واحتياجات واهتمامات وسلوكيات السياح، وقسم الأسواق الدينية إلى قسمين رئيسيين: الجزء الأول يمكن أن يسمى سياحة الحج، حيث يتبع الناس عادة الاهتمامات والأهداف والمواقف الدينية في تميل أسفارهم إلى البقاء في المواقع الدينية أثناء سفرهم، ولا يهتمون كثيرًا بالخدمات السياحية والمعالم السياحية الأخرى. والجزء الثاني هو السياحة الدينية، حيث يتم تحفيز السياح من خلال الاهتمامات القائمة على المعرفة في زيارتهم للأماكن والمواقع الدينية حيث إنهم يسعون إلى اكتساب المعرفة والخبرة، واستخدام الموارد المختلفة لتوسيع معلوماتهم، والاهتمام بخدمات ومناطق الجذب السياحي الأخرى، وشراء منتجات أو خدمات أخرى. وبالطبع، يعتقد العلماء أن تطوير السياحة الدينية يجب أن يأخذ في الاعتبار كلا هذين المسارين السياحيين، على الرغم من أن الاختلافات أو الفروق بينهما. (Shekari et al., 2021)

إن لوجود هذا الموقع الديني وهو مقصد السياحة الدينية والذي دائم التجدد والعمران، حيث أن هذا الموقع يتعرض الى النضوب او الاضمحلال او الاندثار الذي يؤثر عليه سلبا ويقلل من عمره كما في أنواع السياحة الأخرى فإنه يعتبر عامل رئيس في عدم وجود تأثير كبير للسياحة الدينية بعامل الموسمية، كما أن هناك عنصرين آخرين مؤثرين على استمرار واستدامة هذا النوع وشدة الإقبال السياحي على الموقع أو المعلم الديني وهذان العنصران هما العنصر المادي والعنصر المعنوي، فالعنصر المادي هو مدى توفير الإمكانيات المادية للوصول الى هذا الموقع من طرق وجسور ووسائل نقل سريعة ومريحة وكذلك توفير الخدمات الالكترونية من اتصال وحجز ونظم معلومات وكذلك فنادق ومطاعم وغيرها، وكذلك مدى الاهتمام بالموقع الديني وتطويره وصيانه وتوسيعه

وتنفيذ كل الوسائل والتعليمات ذات التفاعل الايجابي مع البيئة. ونرى ان تأثير هذا العنصر لا يكون كبيرا جدا على استدامة هذا الموقع لأنه يعتمد على مكونات إيمانية داخل السائح نفسه والذي يكون اندفاعه كبيرا ومتحمسا وبشكل طوعي (الجانب المعنوي)، فالجانب المعنوي جانب واسع ومعقد فهو يعتمد على العمق الايماني ويتأثر بالفكر والسياسة والمخططات الإقليمية والعالمية، حيث برز في هذه الأيام فكر مريض مزيج من التطرف والترهيب والتكفير والتهجير والتدمير والذي يعد من الآفات التي تنخر في جسم السياحة الدينية وتؤدي إلى تقليل من الإقبال السياحي من خلال إشاعة فكر عقائدي معادي للفكر السائد في تلك المواقع الدينية او جعل مركز السيطرة والإدارة والسلطة لهذه المواقع بيد طرف معين مما يؤدي إلى حرمان باقي الأطراف الأخرى من السفر والتزود إيمانيا من هذه المواقع. إن ذلك سوف يحرم السياحة من اخذ نشاطها في كونها وسيلة للمحبة والسلام والتقارب والضيافة والصداقة لذلك يجب جعل السياحة الدينية بعيدا عن كل هذه الآفات حتى تكون السياحة الدينية مستدامة ومتاحة للجميع.(العطية، أحمد مكي، 2012)

يرى بعض الباحثين بأن للمواقع والأحداث الدينية دافع مهم للسياحة الدينية، ومع ذلك، فإن تأثير الدين على السياحة يرتبط بمفهوم التقارب الثقافي حيث تؤثر الاختلافات الثقافية على عملية اتخاذ القرارات السياحية بالطريقة التي يختار بها السائحون في أغلب الأحيان وجهات السياحة الدينية التي تتشابه تاريخياً وثقافياً مع بلدانهم الأصلي، كما يحدد بعض الباحثين اتجاهاً جديداً في السياحة ويطلقون عليه اسم السياحة الروحية (وهي في الواقع شديدة القرب من السياحة الدينية) والتي تهدف إلى تحسين الذات من خلال الأنشطة البدنية والعقلية والإبداعية. لكن بعض محليي السياحة الدينية سلطوا الضوء على التحول من الأنشطة الدينية التقليدية إلى نظرة أوسع بكثير فيما يخص السياحة الروحية مع وجود نوع من الضبابية بين مفهوم الثقافة والدين والروحانية.(Shekari et al., 2021)

وعليه يمكن أن نحدد ثلاثة مبادئ أو ركائز أساسية مهمة وهي: (الفضل والعطية، 2012)

1 - جودة السياحة المستدامة: والتي تتضمن تجربة ممتازة للسائح يتحقق فيها الرضا عن الخدمات المقدمة ويدعوه إلى تكرار هذه التجربة ولنفس مكان القصد، كما تعمل الجودة على تحسين وتطوير الحياة لمجتمع مكان القصد وتوفير كافة المقومات والبنى التحتية اللازمة لتطويره، كذلك حماية البيئة والحفاظ على مقوماتها والتركيز على تأمين كافة المستلزمات لديمومتها.

2 - ديمومة السياحة المستدامة: ضمان تدفق واستمرارية المصادر الطبيعية بالاستناد إلى استمرارية ثقافة المجتمع والحفاظ على هذه الثقافة في منطقة القصد مع الحفاظ كذلك على عنصر الجذب وديمومته والذي يعتبر العامل الرئيسي في توافد السائحين وحصولهم على خدمة متميزة وبالتالي تكرار تجربة السفر إلى نفس المقصد.

3 - موازنة السياحة المستدامة: وهي العمل على موازنة ما بين احتياجات منطقة القصد والمجتمع المحلي من تطور على مستوى الاقتصاد أو الحاجة إلى بنى تحتية وإعمار وتطوير وغيرها وما بين احتياجات السواح من خدمات سياحية متمثلة بخدمات النقل والمبيت والمنتوج السياحي والتنوع وغيرها وما بين احتياجات ومتطلبات البيئة والمحافظة عليها وحمايتها والعمل لعدم تعرضها للتخريب أو الأضرار وغيرها. (الفضل و العطية، 2012)

4. السياحة الدينية المستدامة

طرح مفهوم الاستدامة من قبل منظمة الصحة العالمية (الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة WCS) لأول مرة في عام 1980 واستندت فكرة التنمية المستدامة على العلاقة ما بين النمو الاقتصادي من جانب والحفاظ على الموارد الطبيعية من جانب آخر. ومن أهم التعاريف للتنمية المستدامة هو التعريف الذي اقترحه اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، بقيادة (برونتلاند Brundtland) رئيس وزراء النرويج، في عام 1987. ووفقا لتقرير التقرير الذي أعد بعنوان (مستقبلنا المشترك) على أنها "الالتزام بتنمية تسمح بالوفاء باحتياجات الأجيال الحالية، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تأمين احتياجاتها الخاصة" (Gogonea, R. M., Baltălungă. 2017)

السياحة المستدامة مصطلح محدد يستخدم لوصف تطبيق مبادئ التنمية المستدامة على السياق الخاص بالسياحة، حيث ينبغي للسياحة المستدامة أن تضمن وتعكس ثلاثة جوانب أساسية مهمة هي: (الجودة والاستمرارية والتوازن) وتشير إلى ثلاث اتجاهات أساسية هي: النمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والإنصاف الاجتماعي. (Moscardo, G., 1998) وفي دراسة نشرت في عام 1990، ذكر المؤلفون أن تحليل التنمية المستدامة الإقليمية يجب أن يأخذ في الاعتبار ويقيم العناصر الفيزيائية الحيوية (المناخ والماء والغطاء النباتي والحيوان والتربة) والعناصر السلوكية (المتعلقة بالسكان المقيمين والسياح) والمرافق الاقتصادية (الخدمات والإقامة وقوة العمل المستخدمة). (Ei-zenberg, E., & Jabareen, Y. 2017).

ثالثاً: زيارة الأربعين

لقد نالت زيارة الأربعين اهتمام عالمي واسع لتفسير هذه الظاهرة المليونية التي يجتمع فيها العديد من الزائرين ومن جنسيات مختلفة لزيارة الإمام الحسين عليه السلام (حفيد الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم) يوم 20 صفر من كل عام هجري، ويرجع تأريخ هذه الزيارة إلى روايات أتباع المذهب الأثنى عشري (الإمامية) عن أنمتهم التي أكدت على استحباب هذه الزيارة وفضلها الكبير، حيث نصت بعض الروايات على أنها من علامات الإيمان والمؤمن،

رُوي عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (عليه السلام) أَنَّهُ قَالَ : ” عَلَامَاتُ الْمُؤْمِنِ خَمْسٌ: صَلَاةُ إِحْدَى وَخَمْسِينَ، وَزِيَارَةُ الْأَرْبَعِينَ، وَالتَّخَنُّمُ فِي الْيَمِينِ، وَتَغْفِيرُ الْجَبِينِ، وَ الْجَهْرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. (الطبرسي، 1991)

تشهد مدينة كربلاء سنوياً ازدياداً كبيراً في أعداد الزائرين الوافدين من مختلف أنحاء العالم إلى مدينة كربلاء للمشاركة في زيارة الإمام الحسين عليه السلام، بمشاركة تقدر في العام 2017 بـ 12895827 احتل العراق المرتبة الأولى في أعداد الزائرين بمشاركة أغلب المحافظات والمدن العراقية فقد وصلت أعدادهم 12804840 مليون نسمة وبنسبة 99,29% (الجبوري، يحيى، و النجار، 2021)

كذلك فإن الشعائر الحسينية (والتي تقام بمناسبة استشهاد الإمام الحسين عليه السلام في كل عام) تمثل عنصراً هاماً من عناصر الجذب السياحي، فعلى الرغم من إقامة الشعائر الحسينية في كل مكان يتواجد فيه الشيعة في هذا العالم، إلا أن للشعائر المقامة في مدينة كربلاء خصوصية عن بقية الأماكن، وأهم تلك الشعائر هو ”زيارة الأربعين“ والتي يتوافد الزائرين الشيعة من كل مكان في العالم لزيارة الإمام الحسين عليه السلام حيث تسجل الإحصائيات الرسمية الأخيرة لهذه المناسبة تظهر زيادة واضحة في أعداد الزائرين للمدينة وخصوصاً بعد التحسن الأمني، حيث بلغت أعداد الزائرين الوافدين إلى مدينة كربلاء ولأداء مراسم زيارة الأربعين للعام 2012 بأكثر من 12 مليون زائر وامتازت الزيارة بمشاركة جنسيات عربية وأجنبية من 32 دولة بحسب إحصائيات رسمية. (عزيز محمد، 2013)

المبحث الثالث/ الإطار العملي للبحث

1. ترميز فقرات المقياس

جدول (1) ترميز فقرات المقياس

المتغير	الفقرات	المتغير	الفقرات
العمليات الارهابية	WE	السياحة الدينية المستدامة	AR
العوامل الدينية	WER	الجودة	ARA
العوامل السياسية	WEV	الاستمرارية	ART
العوامل الاقتصادية	WEF	الموازنة	ARS
العوامل الثقافية	WED		
العوامل الاجتماعية	WEV		
العوامل الخارجية	WEZ		

2. جمع وفحص البيانات

تم توزيع الاستبانات على مجموعة من رؤساء الأقسام والوحدات الإدارية في العتبتين المقدستين الحسينية والعباسية، حيث تم توزيع 130 استبانة، كانت 122 منها صالحة للتحليل الاحصائي.

3. التحليل الوصفي

يكشف الجدول (2) عن التحليل الوصفي للمقياس وباستخدام المعدل كمقياس للنزعة المركزية واستخدام الانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات، لقد أظهرت نتائج المعدل تجاوز كافة الفقرات للوسط الفرضي البالغ 3 للمتغير (عوامل الارهاب) اما المتغير (السياحة الدينية المستدامة) ، فكانت جميع الفقرات هي اقل من 3 وذلك لان المتغير ايجابي اي يجب ان تكون القيم اقل من الوسط الفرضي للمتغير (عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي) وهذا يدل على انتشار كافة الفقرات والمتغيرين في المنظمة قيد البحث، كما أظهرت نتائج التحليل الوصفي نسب متدنية من الانحراف المعياري مما يدل دقة إجابات المستجيبين وفهمهم للفقرات.

جدول (2) التحليل الوصفي لفقرات المقياس

الانحراف المعياري	المعدل	الفقرات
0.83	3.371	WER1
0.81	3.382	WER2
0.98	3.573	WER3
1.01	3.461	WEV1
0.98	3.379	WEV2
0.97	3.533	WEV3
1.43	4.444	WEF1
1.09	3.850	WEF2
0.77	3.766	WEF3
0.85	4.866	WED1
0.76	3.344	WED2
0.95	3.420	WED3
0.87	3.399	WEV1
1.01	3.655	WEV2
0.71	3.461	WEV3
0.74	3.825	WEZ1
0.80	3.841	WEZ2
0.84	3.807	WEZ3
0.911	3.687	العمليات الارهابية
1.76	4.45	ARA1
0.94	4.57	ARA2
0.90	4.48	ARA3
0.95	4.56	ART1
1.10	4.32	ART2
0.73	3.67	ART3
0.75	3.36	ARS1
0.88	4.87	ARS2
0.75	3.99	ARS3
0.973	4.252	السياحة الدينية المستدامة

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

4.تقييم جودة المقياس

يعد تقييم جودة المقياس او ما يسمى بانموذج القياس من الخطوات الأساسية للتحليل والتي تسبق عملية اختبار الفرضيات، ويتم تقييم انموذج القياس في نمذجة المربعات الصغرى وفقاً (Hair et al., 2014) من خلال ثلاثة معايير وكما يظهر في الجدول (3):

جدول (3) معايير تقييم نموذج القياس

المعيار	الغرض	الحد الأدنى المقبول
معامل كرونباخ الفا	اختبار ثبات واتساق المقياس	0.7
الثبات المركب	اختبار ثبات واتساق المقياس	0.6
متوسط التباين المستخلص (AVE)	اختبار صدق المقياس	0.5

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى Hair, J. (2014). A primer on partial least squar WEV structural equations modeling (PLS-SEM. Los Angel WEV: SAGE وباستخدام برنامج Smart PLS تم بناء النموذج القياس

جدول (4) نتائج اختبار نموذج القياس

المتغير	الفقرات	التشبعات	كرونباخ الفا	الثبات المركب	AVE
العمليات الارهابية	WER1	0.793	0.66	0.81	0.58
	WER2	0.794			
	WER3	0.795			
	WEV1	0.781			
	WEV2	0.721			
	WEV3	0.769			
	WEF1	0.766			
	WEF2	0.753			
	WEF3	0.774			
	WED1	0.777			
	WED2	0.715			
	WED3	0.778			
	WEV1	0.75			
	WEV2	0.76			
	WEV3	0.737			
	WEZ1	0.74			
السياحة الدينية المستدامة	WEZ2	0.786	0.75	0.79	0.61
	WEZ3	0.807			
	ARA1	0.67			
	ARA2	0.815			
	ARA3	0.756			
	ART1	0.826			
	ART2	0.711			
	ART3	0.737			
	ARS1	0.816			
	ARS2	0.833			
	ARS3	0.798			

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

يبين الجدول (4) نتائج اختبار نموذج القياس المعدل والتي أظهرت تحقيق كافة الفقرات للحدود المقبولة من التشبعات، كما حققت المتغيرات الحدود المقبولة لكل من كرونباخ الفا والثبات المركب و AVE.

5. اختبار فرضية التأثير

يتم اختبار فرضيات التأثير من خلال معاملات المسار في الانموذج الهيكلي، ويتم تقييم الانموذج الهيكلي في نمذجة المربعات الصغرى وفقاً لـ (Hair et al., 2014) من خلال المعايير في الشكل معايير وكما يظهر في الجدول (5) ادناه:

جدول (5) معايير تقييم الانموذج الهيكلي

المعيار	العتبة (الحد المسموح)
معنوية معامل المسار	قيمة t أكبر أو تساوي 1.96
	قيمة p اقل أو تساوي 0.05
معامل التفسير	0.25 ضعيف، 0.5 متوسط، 0.75 عالى

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى Hair, J. (2014). A primer on partial least squares structural equations modeling (PLS-SEM. Los Angeles: SAGE.

جدول (6) نتائج تحليل الانموذج الهيكلي

المسار	R2	قيمة t	قيمة p
السياحة الدينية المستدامة → عوامل الإرهاب	0.922	44.911	0.000

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (6) بأن معامل تحديد R2 (تفسير) قدره (0.922) وللتحقق من معنوية معامل المسار فإن كل من قيمة t و p تحقق الحدود المسموحة حيث بلغت قيمة (44.911) وقيمة (t) وقيمة (P) بلغت (0.00) مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي يتم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه "يوجد تأثير معنوي بين عوامل الإرهاب والسياحة الدينية المستدامة".

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير معنوي بين العوامل الدينية والسياحة الدينية المستدامة، حيث أظهرت النتائج بأن معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.845) وللتحقق من معنوية معامل المسار فإن قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (35.433) هذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الأولى "يوجد تأثير معنوي بين العوامل الدينية والسياحة الدينية المستدامة".

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي بين العوامل السياسية والسياحة الدينية المستدامة، ويمكن اثباتها وفق نموذج معامل المسار، حيث أظهرت النتائج بأن معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.866) وللتحقق من معنوية معامل المسار فإن قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (38.60) وهذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الثانية "يوجد تأثير معنوي بين العوامل السياسية والسياحة الدينية المستدامة".

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي بين العوامل الاقتصادية والسياحة الدينية المستدامة، ويمكن اثباتها وفق نموذج معامل المسار، حيث اظهرت النتائج بان معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.850) وللتحقق من معنوية معامل المسارح فان قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (33.825) وهذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الثالثة "يوجد تأثير معنوي بين العوامل الاقتصادية والسياحة الدينية المستدامة".

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير معنوي بين العوامل الثقافية والسياحة الدينية المستدامة، ويمكن اثباتها وفق نموذج معامل المسار، حيث اظهرت النتائج بان معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.871) وللتحقق من معنوية معامل المسارح فان قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (31.444) وهذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الرابعة "يوجد تأثير معنوي بين العوامل الثقافية والسياحة الدينية المستدامة".

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد تأثير معنوي بين العوامل الاجتماعية والسياحة الدينية المستدامة، ويمكن اثباتها وفق نموذج معامل المسار، حيث اظهرت النتائج بان معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.871) وللتحقق من معنوية معامل المسارح فان قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (27.822) وهذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الخامسة "يوجد تأثير معنوي بين العوامل الاجتماعية والسياحة الدينية المستدامة".

الفرضية الفرعية السادسة: يوجد تأثير معنوي بين العوامل الخارجية والسياحة الدينية المستدامة، ويمكن اثباتها وفق نموذج معامل المسار، حيث اظهرت النتائج بان معامل المسار (معامل التأثير) قد بلغ (0.847) وللتحقق من معنوية معامل المسارح فان قيمة (P) بلغت (0.000) وقيمة (T) قد بلغت (33.088) وهذه القيمة معنوية مما يدل على معنوية علاقة التأثير وبالتالي قبول الفرضية الفرعية السادسة "يوجد تأثير معنوي بين العوامل الخارجية والسياحة الدينية المستدامة".

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1 - أن البحث وبالا اعتماد على النتائج المتحققة منه فإن الإرهاب بعوامله الخمسة (الدينية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والخارجية) يؤثر تأثير معنوي على السياحة الدينية المستدامة من حيث الجودة والاستمرارية والتوازن أو الموازنة، وبالتالي يمكن الإجابة على سؤال البحث وهو (ما هو مدى تأثير عوامل الإرهاب على السياحة الدينية المستدامة؟) بأنه يوجد تأثير معنوي بين عوامل الإرهاب والسياحة الدينية المستدامة.
- 2 - لا تتأثر للسياحة الدينية بالموسمية بشكل كبير كما في بقية أنواع السياحة، لذلك إمكانية العمل على ديمومة هذا النوع من السياحة قد لا يحتاج إلى جهد كبير وهو يمثل عامل قوة للسياحة الدينية المستدامة.
- 3 - السياحة الدينية تختلف عن بقية أنواع السياحة في أثارها السلبية الضعيفة على العامل الثقافي والاجتماعي، حي يختار السائحون في أغلب الأحيان وجهات السياحة الدينية التي تتشابه تاريخياً وثقافياً مع بلداهم الأصلي.
- 4 - يمكن للسياحة والسياحة الدينية على وجه الخصوص العمل على إيجاد نسيج اجتماعي متجانس ودعم للثقافة المحلية وإيجاد نافذة للتعرف على ثقافات جديدة والامتزاج ما بين الأخيرة والثقافة المحلية في بلد المقصد.
- 5 - للسياحة الدينية هدف اجتماعي هو تشجيع وتقوية أواصر (الأخوة المسلمة) بين الأمة (المجتمع المسلم). حيث أن هذا المفهوم لا يقتصر على الحج فقط بل يتعدى إلى السياحة من وجهة النظر الإسلامية هي حالة اجتماعية سواء كانت محلية أم قومية لغرض التعرف على المجتمعات الأخرى ومشاركة عقيدتهم مع تلك المجتمعات.
- 6 - من خلال البحث والاطلاع على بيانات وأفدي السياحة الدينية وجد ان هناك نسبة لا بأس بها من السائحين يقومون باصطحاب اطفالهم في اثناء وفودهم الى مكان القصد، وقد كشف واقع الحال اغفال رغبات هذه الشريحة المهمة في مجال توفير أنواع السياحة الأخرى كالسياحة الترفيهية بالشكل الذي يدعم تنوع المنتج السياحي.
- 7 - تطوير الصناعات الشعبية التي تحمل روح التسامح وتنميتها لتساعد على الترويج للمناطق الدينية، والتي تعمل بدورها على تشجيع السياح بشرائها واقتنائها، وتكون رمزاً للمنطقة وتاريخها.
- 8 - تقوية الجانب الأمني والاستخباراتي لكوادر وزارتي الداخلية والدفاع من خلال استخدام الأدوات الحديثة والدورات التدريبية لما له من أثر كبير على كشف عوامل الإرهاب قبل وقوعها.

ثانياً: التوصيات

- 1 - الانتباه الشديد إلى فكر التطرف والتهريب والتكفير والتهجير والذي يعد من الآفات التي تنخر في جسم السياحة الدينية وتؤدي إلى تقليل الإقبال السياحي في اتخاذ فكر عقائدي معادي للفكر السائد في تلك المواقع الدينية، لذا يجب جعل السياحة الدينية بعيداً عن كل هذه الآفات كي تصبح السياحة الدينية مستدامة ومتاحة للجميع من خلال إشاعة روح المحبة والسلام والتقارب والضيافة والصداقة.
- 2 - تحمل المسؤولية من قبل كافة الأطراف المعنية في المقصد السياحي خلال زيارة الأربعين من خلال الحفاظ على الجانب الأمني وتفعيل العمل الطوعي وتأمين طرق مسيرة الزائرين قبل وخلال وبعد هذه الزيارة، والاستفادة من الجانب الثقافي والاجتماعي والروحي لدى الزائرين وسكان مدن القصد ومدن طرق الزائرين لتأمين الجانب الأمني وسلامة الجميع.
- 3 - إيجاد تنوع سياحي في مدن الزيارة من خلال إنشاء مجمعات ترفيهية أو منتجعات سياحية للاستفادة من فرصة أقامه أطول للسياح الأجانب وبالتالي زيادة أنفاقهم في تلك المدن.
- 4 - الإسراع بإتجاز المطارات ورفع القيود عن الطيران لزيادة أعداد الزائرين الأجانب.
- 5 - تغيير نسب العمالة في المواقع السياحية، إذ يوصي الباحث بالاستفادة من خريجي الكليات والمعاهد السياحية بالدرجة الأساس للعمل في كافة المنشآت السياحية التي تتعامل مع السياح الأجانب وكذلك الاستفادة من العنصر النسوي في قطاع السياحة مع تقديم الحوافز اللازمة لذلك وإشاعة ثقافة خدمة المدينة المقدسة.
- 6 - يوصي الباحثان بأنشاء دراسة حول "معوقات السياحة الدينية المستدامة"، كذلك مجموعة دراسات حول العوامل الثقافية والاجتماعية المؤثرة في السياحة الدينية لما لها من دور كبير في اتخاذ القرارات الاستراتيجية من قبل الحكومات المركزية والمحلية.



المصادر والمراجع

- 1 - Eizenberg, E., & Jabareen, Y. (2017). Social sustainability: A new conceptual framework. *Sustainability*, 9(1), 68
<https://www.mdpi.com/2071-1050/9/1/68/pdf>
- 2 - Fu, L., Wang, X., Liu, B., & Li, L. (2020). Investigation into the role of human and organizational factors in security work against terrorism at large-scale events. *Safety science*, 128, 104764
- 3 - Gogonea, R. M., Baltălungă, A. A., Nedelcu, A., & Dumitrescu, D. (2017). Tourism pressure at the regional level in the context of sustainable development in Romania. *Sustainability*, 9(5), 698
- 4 - Hair, J. (2014). A primer on partial least squares structural equations modeling (PLS-SEM). Los Angeles: SAGE
- 5 - Hassoun Abboud Al-Jubouri AssInst Hussein Ismail Yahya AssInst Dunia Shukr Al Najjar, P. (n.d.). Sustainable planning for solid waste resulting from the Arbaeen visit and the possibility of its recycling
- 6 - Ike, P. R., Officha, P. K., Obi, Y. V., & Peters, A. E. PSYCHOSOCIAL IMPLICATIONS OF FULANI HERDSMEN RELIGIO-ORGANIZATIONAL TERRORISM IN EASTERN NIGERIA (BIAFRA
- 7 - Koistinen, A. (2000). Battlefield Tourism: Pilgrimage and Commemoration of the Great War in Britain, Australia, and Canada—1919–1939. *Annals of Tourism Research*, 27(4). [https://doi.org/10.1016/S0160-7383\(99\)00132-2](https://doi.org/10.1016/S0160-7383(99)00132-2)
- 8 - Mohammed, A. A. (2021). IMPACT OF STRATEGIC PLANNING AND THE QUALITY OF RELIGIOUS TOURISM SERVICES FROM THE POINT OF VIEW OF FOREIGN TOURISTS. <http://www.ijetrm.com/issues/files/Nov-2021-11-1636631247-N7.pdf>
- 9 - Moscardo, G. (1998). Interpretation and sustainable tourism: functions, examples and principles. *Journal of Tourism Studies*, 9(1), 2–13. <https://search.informit.org/doi/10.3316/ielapa.990807811>
- 10 - Mroszczyk, J., & Abrahms, M. (2021). Terrorism in Africa: explaining the rise of extremist violence against civilians. *E-International Relations*



- 11 - Nyaupane, G. P., Timothy, D. J., & Poudel, S. (2015). Understanding tourists in religious destinations: A social distance perspective. *Tourism Management*, 48(1), 343–353. <https://doi.org/10.1016/j.tourman.2014.12.009>
- 12 - Riyad Jumaili, Abd Al-Zahra Shalash, & Samir Khalil. (2015). Infrastructure religious tourism services in the city of Karbala. <http://www.jmsh.eu>
- 13 - Shekari, F., Moaven, Z., Mobasheri, A. A., Bagheri, M., Kiani, M., & Bagheri, A. (2021). Proposing a model for religious tourism development: Evidence from Iran. In *International Journal of Religious Tourism and Pilgrimage* (Vol. 9, Issue 1, pp. 25–38). Dublin Institute of Technology. <https://doi.org/10.21427/d45k-tm75>
- 14 - Timothy, D. J., & Olsen, D. H. (2006). Tourism, religion and spiritual journeys. In *Tourism, Religion and Spiritual Journeys*. <https://doi.org/10.4324/9780203001073>
- 15 - جرعاوي, س., & بن عبيد, ف. (2021). التخطيط السياحي كأداة لتطوير السياحة الدينية الزاوية التجانية بعين ماضي نموذجاً. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/181/10/2/170567>
- 16 - حسون عبود الجبوري، حسين اسماعيل يحيى، ودانيا شكر النجار. (1, 4, 2021). التخطيط المستدام للنفايات الصلبة الناتجة عن زيارة الاربعينية وامكانية تدويرها. *مجلة السبط، الصفحات 305-331*
- 17 - حمزه, م., فايد, ه., & ابو محمد, م. (2018). دور المقومات السياحية الدينية في تنشيط الحركة السياحية في مصر بالتطبيق على محافظة جنوب سيناء. *المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة*, 12 (العدد 3 (عدد خاص)), 20–1. <https://doi.org/10.21608/jihtha.2018.31478>
- 18 - خزار, ف. م., & محمد, ح. ق. (2016). إمكانيات تطوير السياحة الدينية في محافظة البصرة: دراسة في جغرافية السياحة. *Journal of Basra Researches for Human Sciences*, 41(4). <https://www.iasj.net/iasj/article/143803>
- 19 - خضير ياسين الغانمي. (2014). ظاهرة الارهاب الدولي.. العوامل الدافعه وكيفيه معالجتها. *مجلة أهل البيت عليهم السلام*, 16(1), 300-341. <https://abu.edu.iq/sites/default/files/journals/abu/16/16-12.pdf>

- 20 - سليم مجلخ، خالد علي، & وليد بشيشي. (2019). الروح المعنوية كمتغير وسيط في العلاقة التأثيرية لأبعاد الإرهاب التنظيمي على الاحتراق الوظيفي. مجلة العلوم الإنسانية، 131-111.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/23/30/2/103243>
- 21 - العطية، أحمد مكي. (2012). السياحة الدينية المستدامة ودورها في دعم تنوع المنتج السياحي. جامعة الكوفة. -<https://iqdr.iq/search?view=7e1bb7eb43d21e745925d-cecbed86253>
- 22 - علي عزيز محمد. (2013). رسالة ماجستير بعنوان تصميم نموذج السياحة الدينية بالاستفادة من نموذج SWOT "مدينة كربلاء أنموذجاً". كربلاء: جامعة سمنان- إيران.
- 23 - مؤيد عبد الحسين الفضل، واحمد مكي مجيد العطية. (2012). السياحة الدينية المستدامة ودورها في دعم تنوع المنتج السياحي: دراسة ميدانية في المواقع السياحية في محافظة النجف الاشراف للمدة من 2003 - 2011 رسالة ماجستير. بغداد: الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد - قسم السياحة.
- 24 - ميرزا حسين محمد تقي الطبرسي. (1991). مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل. قم: دار المؤرخ العربي.
- 25 - العوادي، قاسم هادي جبار، 2018، العمليات الارهابية وتأثيرها على مستوى الخدمات الصحية، رسالة ماجستير في إدارة المستشفيات غير منشوره ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال.

السياسات الاقتصادية المناهضة للإرهاب الداعشي في العراق (دراسة استشرافية للاقتصاد العراقي ما بعد داعش)

أ.د. أمجد صباح عبد العالي
جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد

أ.د. بشير هادي عودة
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
basheer.hadi@yahoo.com

(ملخص)

تتناول الدراسة أهم الآثار التي خلفها الإرهاب الداعشي على الاقتصاد العراقي جراء العمليات الإرهابية، إذ يتعرض البحث لأهم أدوات السياسات الاقتصادية التي تحد من التأثيرات الضارة للإرهاب على الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بالخسائر المادية والمعنوية والبشرية، فضلاً عن حجم الانفاق العسكري لتحرير المدن العراقية من قبضة داعش. وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور كان المحور الأول يشخص حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العراقي جراء الإرهاب الداعشي، بينما أهتم المحور الثاني بطبيعة الاقتصاد العراقي من حيث حجم الموارد والإمكانيات المتاحة فيه ومعدلات النمو الاقتصادي وطبيعة المشروعات التنموية، وجاء المحور الثالث للدراسة ليستعرض آلية السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة الدمار الذي سببه الإرهاب الداعشي في الاقتصاد العراقي، واختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات الضرورية لترميم بنية الاقتصاد ما بعد داعش .



The Economic Policies which contrary to DAASH'S terrorism in Iraq

(Abstract)

This study dealt with the effects Important which implications of Daash's terrorism on the Iraqi economy to result terrorism operations . The research to show most important economic policies instruments that limit the harmful effects of the Iraqi economy represented by moral, material and human losses, as well as the expenditure of military for free the Iraqi cities from ISIS. The study was divided into three parts the first focuses on the losses for economic sectors because of terrorism, the second focused on the structure of the Iraqi economy. And the last parts of study reviewed the mechanism of economic policies required to address the effects caused by terrorism on the Iraqi economy. The study concluded with a many of conclusions and proposals for the restoration of the post-.ISIS economy structure

(المقدمة)

واجه العراق منذ منتصف عام 2014 وحتى منتصف 2017 أعتى وأشرس هجمة إرهابية انتقصت من أرواح الأبرياء ونالت الكثير من خيرات ومقدرات البلد المالية والبشرية والثقافية والحضارية والمؤسساتية بشقيها الاقتصادية والعلمية في محافظات الموصل والأنبار وصلاح الدين ومناطق مهمة من محافظتي ديالى وكركوك، إذ عانت هذه المحافظات من الولايات الهمجية لتنظيم داعش الإرهابي وتعنيفه الذي أنتهك فيه الأعراض والحرمان والاعتداء على إنسانية البشر باسم الدين. فلم يشهد العراق على مر تاريخه كهذه الشراسة التخريبية والروح الانتقامية التي خلفت دماراً شاملاً لمؤسسات الدولة بدافع تكفيري للمنهج الحكومي وفرض عنوة عقائد متخلفة جاء بها التنظيم سعيّاً لتأسيس ما يعرف بخلافة الدولة الإسلامية وكأن البلد كان يسير بخطى تخالف تعاليم الدين الحنيف، فكان النهب لموارد الدولة ومآثره الحضارية السمة البارزة لهم، والاعتداء على حقوق الآخرين طريقاً لاستحصال الأموال، وفرض شروط التنظيم بالترهيب والقتل وانتهاك الأعراض للطوائف غير المسلمة دون أي رادع، مما ترك خراباً في المرتكزات الحياتية لتلك المحافظات.

يعد العراق من الدول ذات الطيف الاجتماعي المتنوع من مختلف الطوائف والأديان السماوية، وقد حباه الله بوفرة في الخيرات الطبيعية والموارد الاقتصادية. ويشكل النفط المورد الرئيس لتمويل موازناته الاستثمارية حتى بات يمثل المصدر الأوح لل إيرادات المالية، الأمر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي وأصبح العراق من الدول الريعية التي يرتبط نشاطها بحجم صادراتها النفطية. وفي الوقت الذي شهد فيه عام 2014 الاعتداء والاحتلال الداعشي للموصل، فأن أسعار النفط العالمية قد شهدت منذ أيلول من نفس العام أزمة تراجع كبيرة في مستوياتها في السوق العالمية مما خلفت ورائها أزمة اقتصادية كبيرة في العراق خلال الأعوام اللاحقة بسبب الأموال التي استنزفتها الدولة للمواجهة العسكرية في الحرب على داعش وتحرير المدن العراقية من هذا التنظيم الإرهابي، فضلاً عن تمويل الاحتياجات الأخرى للموازنات الاستثمارية الحكومية.

لقد كان لفتوى الجهاد الكفائي التي أطلقتها المرجعية الرشيدة في العراق للتطوع في صفوف الحشد الشعبي المقدس الفضل الأكبر لتحرير المدن العراقية من غطرسة تنظيم داعش الإرهابي في تموز من عام 2017، بيد أن هذا التنظيم المجرم قد خلف وراءه دماراً منقطع النظير في الهياكل والبنى الارتكازية والمؤسساتية ناهيك عن الأرواح التي أزهقت أثناء الاحتلال وبعد التحرير بالشهداء الأبرار من الحشد الشعبي والقوات الأمنية العراقية الأخرى، فهذه الخسائر الباهظة يصعب تعويضها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي يعيشها العراق منذ تغيير النظام السياسي في

نيسان من عام 2003.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في أن المجتمع العراقي يشكل وحدة واحدة بغض النظر عن القومية والدين والمذهب وأن الجميع متساوون بالحقوق والواجبات والعيش الكريم. ولا بد أن تتضافر الجهود في رفع الحيف والمعاناة عن المناطق التي عانت من ويلات التخريب والإجرام الداعشي، لذا تركز الدراسة على ضرورة تقديم المعالجات الممكنة كمنظومة عمل وخارطة طريق بأعداد توليفة من السياسات الاقتصادية التي ستكون السبيل الأنسب للتخفيف من وطأة الخراب والدمار الذي خلفه الإرهاب الداعشي للمدن العراقية المحررة. إذ تعد هذه السياسات بمثابة إستراتيجية للإصلاح الاقتصادي في مواجهة ما تعرضت له تلك المحافظات من ظلم وتنكيل ونزوح لمعظم سكانها.

مشكلة الدراسة : تستند السياسات الاقتصادية على مجموعة من الأدوات التي تمثل اتجاهاتها الأهداف المعدة نحو إصلاح ما خلفه الإرهاب الداعشي في مختلف مناطق ومدن العراق المحررة. وأن هذه السياسات تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد المالية التي ترصدها الحكومة في برنامجها الاستثماري نحو بناء المدن التي خربها احتلال داعش، وينبغي على وزارة التخطيط أن تقوم بأعداد موازنة توافقية استثنائية مستقلة تحقق التناسق بين الحاجات الملحة للاقتصاد العراقي وبين تمويل برامج أعمار المدن المحررة من داعش .

فرضية الدراسة : « تفترض الدراسة بأن السياسات الاقتصادية المقترحة التي يمكن أن تتبناها الحكومة المركزية من شأنها معالجة المشاكل التي يمكن ان تدفع باتجاه تعزيز الإرهاب في المناطق المحررة من سيطرة داعش ، كما سيعمل تنفيذ تلك السياسات بنطاق كلي شامل على تطوير الاقتصاد العراقي والتخفيف من وطأة المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها ».

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة إلى بيان حجم التأثيرات السلبية للإرهاب الداعشي على خطط التنمية الاقتصادية في العراق، كما تتعرض الدراسة لأهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلد والتي تمثل الواقع الذي يعيشه الاقتصاد العراقي حالياً، ثم تبين دور وأهمية السياسات الاقتصادية في توفير الوصفات العلاجية لمختلف المشاكل والأزمات التي عانت منها المحافظات المحررة من قبضة التنظيم الداعشي لتكون قاعدة لانطلاق المشروعات التنموية في تلك المحافظات المتضررة من الإرهاب كروية استشرافية لما بعد داعش لمواجهة التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعانيه المدن العراقية المحررة .

هيكل الدراسة : أن أعداد السياسات الاقتصادية في العراق لما بعد داعش يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى أدراك المؤسسات المعنية بالإدارة الاقتصادية للبلد بضرورة أعمار المدن المحررة من تنظيم داعش الإرهابي ، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وإثبات فرضيتها فقد قسمت الدراسة إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول :** التأثيرات السلبية للإرهاب الداعشي على التنمية الاقتصادية.
- المطلب الثاني:** الاقتصاد العراقي : الموارد المتاحة والمشاكل المتفاقمة .
- المطلب الثالث:** طروحات حتمية للسياسات الاقتصادية في العراق ما بعد داعش .
- الاستنتاجات والمقترحات**

المطلب الأول

التأثيرات السلبية للإرهاب الداعشي على التنمية الاقتصادية

يعد الاستقرار السياسي شرطاً ضرورياً للإعداد للمشروعات التنموية، بينما يكون الاستقرار الاقتصادي شرطاً كافياً للتوجه نحو الشروع بأعداد وتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بقضايا النمو والتقدم الاقتصادي والنهوض بقدرات المجتمع، فهذان الاستقراران يمثلان وجهان لعملة واحدة، فمتى ما تحقق الاستقرار السياسي والأمني للبلد سيكون السبيل ممهداً نحو بناء اقتصاد مستقر قادر على تنفيذ الخطط الخاصة بالمشروعات التنموية وبصورة رتيبة دون أية معرقات تقوض أنجاز مقررات الخطة، وبنفس الكيفية فإن النمو والتطور الاقتصادي والمؤسساتي وارتفاع مستوى الرفاهية للمجتمع يمثل الانطلاقة نحو بناء كيان سياسي قوي ومستقر للدولة وقادر على أمثلاك ترسانة عسكرية لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها .

أن الأزمات الاقتصادية التي تحدث بين الآونة والأخرى تنعكس في تدني المستويات المعيشية للسكان وتشوه الاستقرار الاقتصادي للدولة وتخلف ورائها مجموعة من المشاكل في مقدمتها الفقر والبطالة التي تكون سبباً في الاضطرابات الشعبية والخروج بمظاهرات وحدثت أعمال الشغب نتيجة لنقم الشعب على السلطة الحاكمة وبالتالي فإن عدم الاستقرار الاقتصادي سيجر وراءه عدم استقرار سياسي واضطرابات أمنية جراء الأزمة الاقتصادية التي حدثت وتفاقمت تأثيراتها وأفرزت بالنتيجة التخلف الاقتصادي.

ومن هنا فإن الآثار المتبادلة بين السياسة والاقتصاد تكاد تكون واحدة دون انفصال، لذا فإن الأثر المباشر للإرهاب يتجسد في بادئ الأمر بإحداث أخلال في الاستقرار الأمني والسياسي للدولة، ولا شك أن هذا الأثر ما يلبث أن يتحول إلى إخلال وزعزعة في استقرار البيئة الاقتصادية والاجتماعية ومختلف المجالات الحياتية للمواطن متمثلاً بالخسائر المادية والبشرية التي تسببها الهجمات الإرهابية وما تلحقه من أضرار جسيمة في البنى الإرتكازية والمؤسساتية للدولة، والشواهد كثيرة في هذا المجال إذ أن الدول المتدهورة سياسياً وأمناً هي الدول التي تكون غير المستقرة اقتصادياً

وهي الدول التي تعاني من تدهور في مؤشرات تنميتها الاقتصادية، وعلى العكس فإن الدول المتقدمة اقتصادياً عادة ما تكون دولاً مستقرة سياسياً وأمنياً وقادرة على المضي بتطورات متتابعة في مختلف نواحي الحياة.

تعد الهجمات الإرهابية من أوضح الصور المعبرة عن هشاشة النظام الأمني للدولة واختلال بنيتها السياسية والاقتصادية، كونها تهدد حياة المواطنين وتكرس حالة الخراب والعبث بمقدرات الدولة، وما شهدته العراق منذ تغيير النظام السياسي عام 2003 يمثل أبهى صور الإرهاب لتنظيم القاعدة ثم تنظيم داعش، فلإرهاب مضمونان رئيسان الأول هو المضمون العسكري المتعلق بالعنف المسلح المستخدم ضد الإنسانية عموماً، والثاني هو المضمون الفكري والعقائدي المتطرف الذي يطرح ثقافات عقائدية متطرفة يحاول فرضها بالقوة على الآخرين وإقصاء من يخالفها (السلمان، 2018: 12). أما من وجهة النظر الاقتصادية البحتة يعرف الإرهاب على أنه تدمير لموارد الدولة المادية والمالية والطبيعية والبشرية وتخريب لمرتكزاتها المؤسساتية وبنائها التحتية، وزيادة مخاطر رأس المال وخلق بيئة غير آمنة للاستثمار ومن ثم تعطيل تنفيذ مشروعات خطة التنمية (يعقوب، 2013 : erhabeconomy.com).

وبذلك يمكن الربط بين الإرهاب والتخلف من جهة، والاستقرار والتنمية من جهة أخرى، وذلك عبر المخطط التالي الذي يوضح حلقة مفرغة تبدأ بالإرهاب وتنتهي بالإرهاب عبر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتوطين الانحراف والجريمة التي تمثل الحاضنة السائدة له ما لم يتم التصدي للإرهاب بشكل حازم من قبل السلطة الحاكمة، فالإرهاب هو العامل الرئيس في عدم الاستقرار الأمني، وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي بدوره يعني خلق بيئة غير آمنة وغير ضامنة لحقوق المستثمرين، ومن ثم هروب رؤوس الأموال من البلد نحو البيئات المستقرة في الخارج وبالتالي حدوث تعطيل في تنفيذ مشروعات خطة التنمية القومية الشاملة بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي مما يظهر بواحد التدهور الاقتصادي ويكرس حالة التخلف ويعمق فرص الانحراف والجريمة في المجتمع والتي بدورها تصبح مغذيات اجتماعية للإرهاب داخل كيان الدولة.

الإرهاب ← عدم الاستقرار الأمني ← عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ← خلق بيئة غير آمنة للاستثمار



بؤادر التدهور الاقتصادي → عدم تنفيذ المشروعات التنموية → هروب رؤوس الأموال للخارج



زيادة التخلف الاقتصادي والاجتماعي للسكان ← تعميق الانحراف والجريمة في المجتمع



توطين المغذيات الاجتماعية للإرهاب في المجتمع

المصدر / المخطط من أعداد الباحثان

ويعد العراق من أكثر الدول التي عانت من ويلات الإرهاب وبخاصة ما حدث في حزيران من عام 2014 عندما احتل تنظيم داعش الإرهابي محافظات الموصل والأنبار وصلاح الدين ومناطق مهمة من محافظتي كركوك وديالى، إذ شهدت هذه المحافظات دماراً وتخريباً في شتى جوانب الحياة وما خلفه هذا التنظيم الإرهابي من جرائم القتل والتهجير وهتك الأعراض والاعتداء على الأقليات الدينية غير المسلمة.

كما أكدت الأمم في تقريرها الأخير عن الأمان والسلامة العالمية المعني بدرجة سلامة وضمان حياة أفراد المجتمع من الهجمات الإرهابية والصادر في نوفمبر من عام 2021، بأن العراق احتل المرتبة الخامسة عالمياً بعد كل من أفغانستان وسوريا وجنوب السودان واليمن، ليبين عدم خلاصه من التهديدات الإرهابية (الأمم المتحدة، 2021، news.un.org.com)، ويمكن إبراز أهم تأثيرات الإرهاب على الاقتصاد بما يلي:-

- 1 - يؤدي الإرهاب إلى انحراف مسار الإنفاق القومي للدولة وتحوله من المجالات الاقتصادية إلى المجالات الأمنية والعسكرية وبالتالي انخفاض التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية.
- 2 - يؤثر الإرهاب في رفع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية وبخاصة القطاعين الصناعي والزراعي بسبب المخاطر التي يولدها في أعاقه حركة النقل والتسويق وانتقال عناصر الإنتاج وبخاصة العمل ورأس المال ويضعف الطلب الاستهلاكي والاستثماري ويزيد من ركود وكساد الأسواق.
- 3 - ترتفع مخاطر رأس المال المحلي والأجنبي في ظل وجود تهديدات إرهابية مما يضعف النشاط الاستثماري للدولة ويؤدي إلى شلل وتوقف في العديد من المشروعات الخدمية والتنموية.

- 4 - مع وجود الإرهاب تزداد استيرادات الدولة لمختلف السلع الضرورية والكمالية بسبب عدم قدرة مشروعات الإنتاج الوطني عن مزاولة نشاطاتها بصورة اعتيادية في ظل وجود التهديدات الإرهابية مما يشكل عبئاً على ميزانية الدولة ويثقل كاهل المواطن بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة .
- 5 - أن الإرهاب من أهم العوامل التي تجعل المستثمر الأجنبي يعزف عن التوجه نحو اقتصاد الدولة، وهذا بحد ذاته يمثل خسارة اقتصادية كبيرة للدولة والمجتمع، لأن الاستثمار الأجنبي يعني دخول خبرات إدارية وفنية متطورة وتكنولوجيا متقدمة تقنياً إلى اقتصاد الدولة، فضلاً عن الحرمان من تشغيل الموارد البشرية العاطلة عن العمل وعدم زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- 6 - يؤثر الإرهاب على تدني مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمجتمع بسبب توقف العديد من مشروعات البنى التحتية قيد التنفيذ نتيجة لانشغال الحكومة بالمجالات الأمنية والعسكرية وصد الهجمات الإرهابية وعدم قدرتها على الاهتمام بإكمال تمويل المشروعات القائمة من جهة، وضعف أداء الجهات الرقابية من جهة أخرى، مما يسهل عمليات اختلاس أموال الدولة والإضرار بالصالح العام.
- 7 - الإرهاب يجعل الدولة منكشفة تجارياً للخارج وبعيدة عن تيار التطور الاقتصادي العالمي ويصبح الإنفاق العسكري بديلاً عن الإنفاق التنموي، ويكون اقتصاد الدولة تابعاً إلى الخارج في سد احتياجاته من معظم السلع، مما يحول دون تحقيق الأمن الاقتصادي بكافة أبعاده السياسي والأمني والغذائي والمائي .
- 8 - تؤكد الدراسات الاقتصادية (أنور ، 2016) بأن الفساد المالي والإداري يتزايد مع حدوث التهديدات الإرهابية عبر عدة منافذ أبرزها المساعدات التي تقدم للأفراد والعوائل المتضررة والنازحة من جراء الهجمات الإرهابية، بل وحتى يدخل الفساد في صفقات شراء الأسلحة، وكذلك التزوير بالممتلكات المستندية للحكومة.
- 9 - في ظل وجود التهديدات الإرهابية فإن الدولة تنشغل ويتركز جهدها بالمحافظة على أمن الشعب وتستنزف أغلب مواردها من العملات الصعبة نحو تسليح أجهزتها الأمنية والعسكرية بدلاً من الاهتمام بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان مما يشل نشاط الحركة التفاعلية في البلاد.
- 10 - يعتبر الإرهاب من العوامل المثبط لمستوى الأداء الاقتصادي في القطاع المالي والمصرفي للدولة بسبب ارتباط هذا القطاع بمعدل المخاطرة في عنصر رأس المال الذي يرتفع مع تزايد مخاطر الإرهاب مما يرفع من مستوى تكاليف عمليات الإقراض المصرفي عن طريق رفع أسعار الفائدة وتقليص المدد الزمنية الممنوحة للقروض الأمر الذي يضعف من فاعلية النشاط الاستثماري

للقروض .

11 - تخلف الهجمات الإرهابية ورائها خسائر فادحة بالأرواح والمعدات والمرتكزات المؤسساتية للمجتمع، وهذه الخسائر تمثل تكاليف باهظة ستتحملها الدولة فيما بعد وستقتطع من مواردها المالية على شكل تعويضات الإرهاب، كان بالإمكان تخصيصها للمشروعات التنموية مستقبلاً .

12 - يولد الإرهاب بيئة مساعدة للتدهور المجتمعي وثراء فئة على حساب زيادة الفساد الأخلاقي والانحراف والجريمة، وسيطلب ذلك من الدولة بذل جهود وأموال كبيرة في مختلف مؤسساتها التربوية والتعليمية والأمنية من أجل إعادة تصحيح المسارات الاجتماعية الخاطئة التي نجمت عن جرائم الإرهاب .

13 - يضرب الإرهاب عادة المفاصل الرئيسة للقطاع السياحي في الدول التي يستوطنها، وبذلك فإن الإرهاب قد أدخل بواجبات قطاع موردي مهم للدولة يتمثل بالمرتكزات السياحية للبلد والتي تعد عصب اقتصادي لا يقل أهمية عن القطاعات الإنتاجية من حيث الموارد المالية التي يحققها للدولة، مما سيصيب هذا القطاع بالركود الذي يعتمد في تشغيله على موارد مادية ومالية وبشرية كبيرة ستعاني التعطيل (شبر، 2011: 144).

14 - في ظل وجود الإرهاب يتعثر النشاط الاقتصادي لمعظم المؤسسات الاقتصادية والمالية في الدولة بل وتتوقف العديد من الخطط الاقتصادية لأجل غير معروفة ترتبط بمدى قدرة السلطة السياسية على القضاء على تلك التهديدات الإرهابية، وهذا الانقطاع عن مزاولة النشاط الاقتصادي وتنفيذ المشروعات المخطط لها يمثل بحد ذاته تكلفة مضافة للمجتمع والدولة والمؤسسات الموكل لها تنفيذ المشروعات التنموية وستكون غرامة التأخير باهظة، إذ سيعمل ذلك على غسيل الأموال المخصصة والمصرفية لتلك المشروعات.

15 - من جملة التأثيرات السلبية للإرهاب هو زيادة مديونية الدولة بسبب زيادة معدلات الاقتراض المالي من الخارج بغية شراء السلاح لمواجهة متطلبات التصدي للإرهابيين أو أعمار المناطق والمؤسسات التي تم تخريبها، فضلاً عن الرواتب والتعويضات التي يجب منحها لسكان المناطق التي تضررت مدنها من جراء العمليات الإرهابية، وبذلك فإن الإرهاب يعد سبباً رئيساً في اختلال وزيادة عجز ميزان مدفوعات الدولة.

16 - يؤدي الإرهاب إلى هجرة الخبرات والكفاءات البشرية الوطنية من الدولة نحو الدول المستقرة أمنياً وسياسياً واقتصادياً، لأن فاعلية هذه الموارد لا تتحقق إلا في بيئة مستقرة وأمنة، وبالتالي خسارة الدولة لكفاءات بذلت مؤسسات الدولة التربوية والتعليمية سنين طوال حتى خرجتها وأكسبتها تلك الخبرات، ويمتد التأثير السلبي إلى تدني مستوى التربية والتعليم عموماً (محمد، 2016: alnnabaa.org/Arabic/16717).

17 - يسعى الإرهاب إلى ترويج أفكاره وتصديرها إلى المجتمع عبر مختلف الوسائل وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي بأساليب الترغيب والترهيب وبخاص نحو فئات الشباب، وقد تقف وراءها مؤسسات وحتى دول تدعم هذه الأساليب الإرهابية من أجل أبقاء الدولة في خانة المتصدي للإرهاب وتبعدها عن التوجه نحو المجالات العلمية والتكنولوجية وتيار التطور العالمي الذي يعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

المطلب الثاني

الاقتصاد العراقي : الموارد المتاحة والمشاكل المتفاقمة

يتمتع الاقتصاد العراقي بوفرة كبيرة من الموارد الاقتصادية المتاحة والتي يأتي في مقدمتها الاحتياطيات الغزيرة من النفط والغاز الطبيعي فضلاً عن الموارد المعدنية والطبيعية الأخرى، بيد أن العراق منذ ثمانينات القرن الماضي عانى من مشاكل الحروب والأزمات السياسية التي استنزفت الطاقات والموارد وجعلته ينحرف كثيراً عن مسارات النمو والتطور، وكذلك الحال ساء أكثر عند تغيير النظام السياسي في عام 2003 والتخلص من النظام الدكتاتوري عانى العراق أيضاً من تراكمات السنين الماضية وأضيفت لها مشاكل الفساد المالي والإداري والمحاصصة الحزبية والطائفية التي ولدت العشوائية في إدارة المؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن تدهور القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها الصناعة والزراعة ناهيك عن اندثار وانهيار البنى التحتية للقطاع النفطي الذي يعد الشريان الرئيس للاقتصاد في العراق، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم، وجميع هذه المؤشرات الاقتصادية السلبية يضاف لها تدهور الوضع السياسي والأمني في البلاد قد ولد بيئة مشجعة للجريمة والانحراف وتعاطي المخدرات وخلق مناخاً مواتياً للإرهاب في المجتمع العراقي في السنين اللاحقة. وبناء على ذلك سيتم تناول مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن واقع الاقتصاد العراقي

1 - التضخم النقدي : لعل تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بالاقتصاد العراقي منذ مطلع 1990 دفعت بمشكلة التضخم النقدي إلى البروز بشكل حاد، إذ عانى الاقتصاد العراقي من

التضخم الجامح (Hyper Inflation) نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض في نفس العام والذي أجبر السلطة النقدية في العراق على اعتماد آلية التمويل بالعجز في إصدار العملة العراقية بدون غطاء والذي انعكس بشكل مباشر في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك نتيجة ارتفاع حصة الرقم القياسي للسلع (الغذائية ، الدخان ، المشروبات ، الأقمشة والملابس والأحذية ، الأثاث ، الوقود والإضاءة ، النقل والمواصلات ، الخدمات الطبية والأدوية ، الإيجار) ووصل معدل الزيادة السنوية للتضخم في آب 2006 إلى (77%) (صالح ، 2008 : 1) . وتوضح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التغيرات في أسعار السلع والخدمات ، الذي يعد مؤشراً دقيقاً لقياس اتجاهات التضخم. إذ يلاحظ الارتفاع المستمر في نسب التضخم التي ارتفعت من (27.8%) سنة 2003 إلى (36.9%) سنة 2005 ، ثم إلى مستوى قياسي بلغ (53.2%) سنة 2006 بسبب سياسة الحكومة في رفع الدعم الحكومي عن أسعار الوقود والسلع الأساسية، إلا إن نسبة التضخم انخفضت إلى (30.8%) سنة 2007 ، أما مؤشر أسعار التضخم (CPI) فقد بلغ (112%) وتراجع قليلاً معدل التضخم إلى حوالي (27.3%) في أيلول 2021 (العراق، مؤشرات اقتصادية- tradingeconomics.com).

2 - البطالة المتفاقمة : يطلق مصطلح القوى العاملة على جميع الأفراد العاملين أو الذين يرغبون في العمل بالأجر السائد وتتراوح أعمارهم ما بين (15-65) سنة. أما الأفراد الذين لا يعملون بأجر ولكنهم يرغبون بالعمل ويبحثون عنه فهم المتعطلون أو ما يعرفون بالبطالة الإجبارية، أما الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أو لا ينتظرون العودة لوظائف عمل توقفوا عنها بصفة مؤقتة فهم لا يعتبرون جزءاً من القوى العاملة ويصنفون ضمن البطالة الاختيارية. ويشمل مفهوم البطالة عادة أولئك الأفراد القادرين على العمل والذين يرغبون بالعمل ويبحثون عنه ولا يجدونه. وفي العراق كانت نسب البطالة في السنوات السابقة لعام 2010 منخفضة جداً بسبب ارتفاع معدلات التوظيف الحكومي نتيجة لزيادة الإنفاق العام وارتفاع معدلات الاستثمار، بيد أن مشكلة البطالة بدأت بالظهور نتيجة لترهل القطاع الحكومي في السنوات الأخيرة وعدم توسعه وبالتالي عدم قدرته على استيعاب أعداد جديدة من العاملين من جانب، وتزايد أعداد السكان وازدياد أعداد الخريجين وضعف فاعلية القطاع الخاص في توظيف العاملين وأنخفاض مستوى أجوره من جانب آخر، يضاف إلى ذلك المشاكل السياسية والأمنية والإرهابية التي شلت مفاصل مهمة في الاقتصاد العراقي ووقفت عائقاً أمام تطوره . وتشير الإحصاءات الدولية (بيانات البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية) (عبد المغني ، 2021 : 24) بأن نسبة البطالة للفئات العمرية (15-65) سنة بلغت حوالي (17,3%) عام 2005 ، وكانت أعلى نسبة للبطالة كانت في محافظة المثنى بنسبة (42.5%)، أما أدنى نسبة

فكانت في محافظة بغداد بحوالي (16%) ، وفي سنة 2010 ارتفعت نسب البطالة في العراق لتبلغ حوالي (22%) ، بيد أن هذه النسبة تصاعدت في السنوات اللاحقة نتيجة للأسباب المذكورة فضلاً عن أزمة تدهور سوق النفط العالمية عام 2014 واحتلال داعش لمحافظة نينوى والأنبار ومناطق مهمة من محافظات صلاح الدين وديالى وكرموك فوصلت نسبة البطالة في العراق عام 2015 إلى نحو (29,4%) ، ثم في عام 2020 وبسبب المشاكل السياسية والاقتصادية المذكورة أضيفت لها أزمة جائحة وباء كورونا (COVID-19) التي شلت الاقتصاد العالمي عموماً والعراق بشكل خاص وترجم ذلك بتارتفاع في معدلات البطالة التي وصلت نسبتها في ذلك العام إلى نحو (34,6%) .

3 -المديونية الخارجية : ورث الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 تركة ثقيلة تمثلت بالديون الخارجية التي اختلفت تقديراتها بصورة كبيرة فبلغت الديون المتراكمة (450) مليار دولار منها (320) مليار دولار تعويضات الحرب على الكويت و(130) مليار دولار حجم الدين الخارجي. إما جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ذهب في جولة بعد عام 2003 إلى الدول الدائنة بتقديرات للديون العراقية بحدود 130 مليار دولار لمساعدة العراق في إعادة جدولتها أو إعفائه من قسم كبير منها(الحمداني، 2008)، والعراق قد قام بتسديد الكثير من ديونه وبالأخص مع دولة الكويت نتيجة قرارات الأمم المتحدة مما ترتب على ذلك خروجه من الفصل السابع، ولا يزال قسم الدين الخارجي في وزارة المالية مستمراً بمتابعة تسوية الديون المتبقية للدول غير الأعضاء في نادي باريس ودول مجلس التعاون الخليجي بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمستشارين الأجانب لهذه الوزارة وكذلك متابعة إجراءات تسوية الديون التجارية للقطاع الخاص الأجنبي المتبقية والتي لم تدخل في عروض التسويات السابقة أو التي رفضت تلك العروض بالتنسيق مع شركة ارنست ويونغ(الوكيل المحاسبي والتدقيقي) لوزارة المالية لغرض فتح عرض تسوية جديد معهم ، وكالاتي :- (Pan, 2003)

- تم تسديد الأقساط النصف سنوية لدول نادي باريس وبمقدار (582,097,643.42) دولار من خلال مصرف لندن وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

- تم تسديد الفوائد النصف سنوية لدول نادي باريس وبمقدار (269,192,569.99) دولار من خلال مصرف لندن وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

1 - تم تسديد الأقساط النصف سنوية لدول خارج نادي باريس وبمقدار (166,844,419.19) دولار من خلال مصرف لندن وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

2 - تم تسديد الفوائد النصف سنوية لدول خارج نادي باريس (129,707,914.75) دولار من خلال مصرف لندن وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

3 - تم تسديد الأقساط الفصلية لصندوق النقد العربي والبالغة (40) مليون دولار، سددت أربعة أقساط سنوياً استناداً لاتفاقية إعادة الجدولة الموقعة مع الصندوق أعلاه وبواقع (10) مليون دولار لكل قسط.

4 - تسديد فوائد (6,553,911.72) دولار وأقساط (727,273.04) دولار للقروض المتعددة العملات لشركتي ماروبيني وسوميتومو اليابانيتين وحسب مواعيدها المحددة .

5 - تقديم الدعم لمصرفي الرافدين والرشد قائماً لغرض تحديث سجلات مديونيتهم وذلك من خلال المصادقة على جداول التسويات التي تمت مع الدائنين (الحكوميين والتجاربيين) والتي أرسلت من قبلهم واستناداً إلى توصيات اللجنة العليا لإعادة هيكلة المديونية واستمرار متابعة ملاحظات مصرفي الرافدين والرشد وبالتنسيق مع شركة ارنست ويونغ .

6 - تم تسديد مبلغ فوائد إطفاء سندات العراق النصف سنوية بمقدار (161,796,394.00) بـقـسـطين بمعدل (80,898,197.00) دولار للقسط الواحد.

ولقد قدرت حجم الديون العراقية الحالية بنحو (300) مليار دولار، بينما تشير وزارة المالية إلى إن الديون العراقية تم تقديرها بصورة أولية ما بين (130-140) مليار دولار، وقد بلغ الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 68.3% في كانون الأول من عام 2020 (Martin , 2021:4-7).

4 - ضعف الإنتاج الصناعي وتراجع القطاع الزراعي : تتركز أهم الشركات التي تتبع القطاع الصناعي في العراق في فروع الصناعات الكيماوية، البتروكيماوية، الهندسية، الغذائية، الدوائية، الإنشائية، النسيجية، والخدمات الصناعية. إلا إن هذه الصناعات عانت الكثير من المشاكل التي حالت دون تطويرها بل وأدت إلى توقف الكثير منها عن العمل والإنتاج بشكل كلي وجزئي مما أدى إلى تعطل عملية التنمية الصناعية داخل الاقتصاد العراقي وأدى ذلك بالنتيجة إلى الاعتماد على الاستيراد من السوق الخارجية بنسبة تقارب (100%) في تغطية الحاجة المحلية. ومن جهة أخرى تدمير القطاع الخاص المحلي بسبب عدم حمايته من منافسة السلع المستوردة من حيث السعر والموصفات من خلال عملية إغراق السوق المحلية. إذ يلاحظ إن قطاع الصناعة التحويلية لم يساهم بنسبة كبيرة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي فبلغت مساهمته سنة 2003 نسبة (1,5 %)، ولم يتحسن مستوى أداء الصناعة التحويلية بمرور السنوات التي تلت ذلك، إذ لم تبلغ إلا (2,1%) سنة 2007، أما سنة 2008 فقد ارتفعت النسبة إلى (3,2%)، وفي سنة 2020 فقد بلغت 3,01% (الجهاز المركزي للإحصاء ، 2021: 9)

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فقد عانى هو الآخر من تراجع كبير في مستوى إنتاجيته الزراعية طيلة العقود الماضية التي تلت عام 2003 ، نتيجة للانفتاح التجاري الواسع لاستيراد معظم السلع

الزراعية والغذائية من جانب، وانخفاض التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع في الموازنات العامة والذي بلغ كحد أقصى نسبة (2,4%) في عام 2012 ، فضلاً عن شيوع ظاهرة التصحر وتفشي الأمراض والأوبئة وعدم القدرة المزارعين على شراء المبيدات والأسمدة وعدم استخدام المكنات والمعدات والتكنولوجيا الزراعية الحديثة بسبب ضعف الدعم الحكومي المقدم لهم، يضاف إلى ذلك أزمات شحة المياه وملوحتها وانحباس الأمطار وإشعال الحرائق في مزارع الحنطة والشعير وتسميم الثروة السمكية لإفقار العراق وإبقائه مرتبطاً غذائياً بالخارج. وأمام مشاكل بهذا الحجم في القطاع الزراعي كان لسوء الإدارة الزراعية دوراً بارزاً في تدهور الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتهميشه دون مراعاة لأهميته الإستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2015 :14)، فضلاً عن فشل الخطط الزراعية وعجزها عن تحقيق أهداف السياسة الزراعية بسبب المشاكل السياسية والأمنية والإرهابية المستمرة التي قادت إلى تجريف مساحات شاسعة وتخريبها وبخاصة في الموصل وكركوك وديالى وصلاح الدين التي شهدت الإرهاب الداعشي، إذ تستحوذ على أكثر من (60%) من المساحات الصالحة للزراعة في العراق، مما انعكس ذلك على تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0,87%) عام 2015 ، وبنسبة (0,94%) عام 2018 ، وفي سنة 2020 ارتفعت المساهمة قليلاً لتبلغ (1,58%)، الأمر الذي يشير بوضوح إلى عجز هذا القطاع عن سد الطلب المحلي وعدم الإيفاء بالاحتياجات الغذائية للعراق (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2021 : 5-7) .

5 - ريعية الاقتصاد العراقي : جاءت صفة أحادية الاقتصاد العراقي نتيجة لاستحواذ قطاع التعدين والصناعة الإستخراجية على أعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يلاحظ إن مساهمة هذا القطاع تراوحت بين (94.3%) سنة 2004 ، وبين (69,5%) عام 2020 ، كما أن الصادرات النفطية تشكل حوالي (98%) من إجمال صادرات العراق، وأن الإيرادات المالية لتلك الصادرات تمثل المصدر الأوحده لتمويل الموازنات المالية للعراق وبنسبة تصل إلى (96%) ، وبذلك فإن ريعية الاقتصاد العراقي وانكشافه جاءت كمحصلة للاعتمادية الكبيرة على القطاع النفطي في الناتج والصادرات وتمويل الموازنات، وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار ومخاطر تقلبات السوق النفطية كما هو الحال عند حدوث أزمة سوق النفط عام 2014 وما واجهه العراق من مأزق مالي كبير عندما تراجعت إيراداته المالية.

6 - تطور ظاهرة الفقر: يعبر الفقر عن حالة الحرمان المادي والعوز الغذائي وتدني مستوى العناية الصحية وتراجع المستوى التعليمي وعدم الحصول على سكن ملائم. كما أن البرنامج الإنمائي للتنمية البشرية التابع للأمم المتحدة (UNDP) قد أدخل مؤشرات أخرى للفقر البشري تتمثل بالحرمان من أملاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وعدم القدرة على توفير احتياطي نقدي ليكون بمثابة ضمان في حالات المرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات

(باقر، 2017: 3). ويرجع ظهور مشكلة الفقر في العراق إلى الأوضاع السياسية التي قادت إلى تدهور السياسات الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة طويلة، إذ أظهر مسح أجرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبمشاركة معهد بحوث التغذية (NRI) عام 2015، إن ما يقرب من 15% من سكان العراق (4,6 مليون نسمة) يعانون الحرمان ويعيشون عند مستوى خط الفقر المدقع ومعرضون لانعدام الأمن الغذائي (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي- برنامج الأغذية العالمي، 2016).

7 - الفساد المالي والإداري: برزت ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق بشكل خطير بعد سنة 2003 نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية كان في مقدمتها المحاصصة الحزبية والطائفية في تولي المناصب والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويمكن تناول بعض المؤشرات الدولية المتعلقة بظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق وكالاتي:

أ - مؤشر مدركات الفساد (CPI): يوضح هذا المؤشر قياس الفساد من خلال تصور العامة لدى المسؤولين الرسميين والسياسيين، وهو مؤشر تعتمد منظمة الشفافية الدولية (TI) حيث يرصد مستوى الفساد في القطاع العام في العالم بناء على التقييمات واستطلاعات الرأي والأسئلة المتعلقة باستغلال السلطة العامة لمصالح خاصة، وينشر دليلاً سنوياً يبين درجات الفساد في الدول المدرجة في التصنيف الذي يتراوح بين 100 درجة الأكثر نزاهة إلى الصفر الأكثر فساداً، ويلاحظ إن العراق احتل ذيل القائمة في تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر سنة 2019 عن ترتيب مستويات الفساد في القطاع العام لـ 180 دولة حول العالم حيث كانت رتبة العراق (162). (Transparency International, 2020: 3)

ب - مؤشر الفساد النوعي في الدليل الدولي للمخاطر الفُطرية (ICRG): ويختص بقياس الفساد ضمن مجموعة المخاطر الفرعية، إذ يعتمد أنموذجاً إحصائياً لحساب المخاطر الرئيسية، والتي تشمل ثلاث مجموعات فرعية هي المخاطر السياسية والمخاطر المالية والمخاطر الاقتصادية، ويتم الحصول على المؤشر الجماعي لـ (ICRG) من خلال أخذ نصف إجمالي نقاط الخطر للمجموعات الثلاث. ويتم اعتماد أدنى مستوى بدرجة صفر إلى مئة، وقد حقق العراق عام 2018 درجة (44,7) (Mohammed & Others, 2019: 305)، أما بالنسبة لترتيب العراق بحسب مؤشرات سهولة

ممارسة الأعمال لعام 2018 من الدرجة الأولى الأفضل إلى الدرجة (190) الأسوء، حقق العراق الترتيب 172 عالمياً (24 : 2019 Fitch Solution and Doing Business).

ج - مؤشر الحوكمة: أي الحكم الرشيد فالحوكمة تعني الانضباط التنظيمي في أداء المسؤولين المناطة بأداء المؤسسات الاقتصادية وفق الآليات والأجراءات المعتمدة للواجبات المكلف بها دون التلكؤ أو التقصير في أتمامها بالوقت المحدد والصورة المطلوبة (المسعودي، 2021: 45)، ويعد الحكم الرشيد من التقاليد المؤسساتية التي يجب أن تمارس أولاً من قبل السلطة الحاكمة باعتبارها المؤتمنة على موارد وخيرات البلد حتى يمكن فرضها على الآخرين، ويشمل ذلك عملية اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال، واحترام المواطنين في القطاعين العام والخاص للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم. ويمثل مؤشر الحوكمة الدولي (WGI) مجموعة بيانات بحثية تلخص جودة الحوكمة في الدولة، إذ يتم جمع البيانات من معاهد المسح والمراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية والدولية وشركات القطاع الخاص، ويضم هذا المؤشر ستة مؤشرات فرعية تبلغ قيمته المثلى (+2.5) نقطة ، ويمكن تناول مؤشرات الحوكمة في العراق كالاتي (World Bank , 4 : 2019) :-

1 - إبداء الرأي والمسألة: ويجسد هذا المؤشر مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة الديمقراطية في اختيار حكومتهم فضلاً عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام، وكان العراق قد حصل على (-17,46) نقطة .

2 - الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف: ويقاس تصورات احتمالية عدم الاستقرار السياسي و/أو العنف ذي الدوافع السياسية بما في ذلك الإرهاب، وكان العراق قد حصل على (-15,58) نقطة.

3 - فعالية الحكومة: وتعتبر عن التصورات حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوطات السياسية ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، وأخيراً مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، وكان العراق قد حصل على (-5,61) نقطة.

4 - الجودة التنظيمية: وهي تصورات حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح وتعزز القطاع الخاص، وكان العراق قد حصل على (-6,75) نقطة.

سيادة القانون: تتجسد سيادة القانون في مدى إدراك العملاء لقواعد المجتمع والالتزام بها، وعلى وجه الخصوص نوعية أنفاذ القانون وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلاً عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف، وقد حصل العراق على (-6.05) نقطة.

5 - السيطرة على الفساد: يمثل هذا المؤشر مدى قدرة السلطة الحكومية على مكافحة الفساد بمختلف أشكاله وتطبيق القانون لتحقيق مكاسب الحوكمة وضمان حقوق الشعب، وكان العراق قد حصل على (6.19-) نقطة.

المطلب الثالث

طروحات حتمية للسياسات الاقتصادية في العراق ما بعد داعش

خلف الإرهاب الداعشي في العراق عموماً وفي المحافظات التي سيطر عليها خصوصاً آثاراً سلبية ودماراً شاملاً للبنى التحتية وتعطياً للمشروعات المعدة للتنفيذ في الخطط الاقتصادية للأعوام (2014-2017)، يضاف إلى تلك الأضرار الديون التي ترتبت على العراق في السنوات اللاحقة وتزايد معدلات الإنفاق القومي الاستهلاكي والعسكري، فضلاً عن تصاعد معدلات الفساد المالي والإداري في معظم أن لم تكن جميع المؤسسات الاقتصادية. كل هذه العوامل تعد بمثابة كوابح أمام النهوض بالاقتصاد العراقي خلال مدة ليست بالقصيرة، وبالتالي ينبغي أن تركز السياسات الاقتصادية في العراق على الأهداف الرئيسية التالية:-

1 - البدء بإعداد هيكل صندوق مالي لأعمار المناطق المتضررة من الإرهاب، وتستحصل موارد الصندوق كنسبة مستقطعة من إيرادات تصدير النفط وبنسبة تتراوح بين (7%-12%) وتشرف على موارد الصندوق هيئة اقتصادية عليا وبإشراف مباشر من ديوان الرقابة المالية فيما يخص جوانب الصرف وتسديد المستحقات.

2 - الإسراع بمعالجة مشروعات البنى التحتية وأعمار المؤسسات الحكومية الأساسية وبالذات التعليمية والصحية والجامعات في المحافظات التي تعرضت بشكل مباشر إلى الإرهاب الداعشي وتوفير الخدمات الرئيسية المتعلقة بشبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي لكي تكون هناك بيئة مناسبة لعودة العوائل المهجرة ولتبدأ مرحلة أعمار الدور والمباني التي لحقها الدمار والتخريب مع توفير منح مالية لتعويض تلك الأضرار التي تعرضت لها العوائل العراقية.

3 - إعطاء أولوية وتمييز استثنائي للمحافظات المتضررة من الإرهاب في التخصيصات الاستثمارية والمشروعات الاقتصادية المعدة في الخطط التنموية، مع زيادة فرص التعيين في دوائر الحكومة. فضلاً عن تشجيع نقل مؤقت للخبرات والكفاءات العلمية والهندسية والأكاديمية والصحية من باقي محافظات العراق للعمل في المحافظات المتضررة وفق جدول زمني مدعوم مادياً بمخصصات مشجعة لهم من أجل التعويض عن النقص الذي تعانيه تلك المحافظات المتضررة ولحين التمكن من الاعتماد

على نفسها في ذلك.

أن السياسات الاقتصادية التي تتبنى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه للمحافظات المتضررة لا بد أن تأخذ نهجاً مغايراً يختلف عما متبع من سياسات عامة معتمدة للاقتصاد العراقي من حيث اتجاهاتها التوسعية الميسرة لإعادة تأهيل ما ألحقه الإرهاب بها من أضرار جسيمة وتتمثل بما يلي :

أولاً – السياسة المالية : تعتمد هذا السياسة على ركنين رئيسيين هما الإنفاق الحكومي والنظام الضريبي، فلا بد أن تعطى المحافظات المتضررة من الإرهاب ميزة كمية ونوعية من حيث عدد المشروعات وحجم التمويل في الخطط الاستثمارية، على أن يتم التركيز على أعمار البنى التحتية وتعزيز المشروعات الخدمية الجديدة من جانب ، ومن جانب آخر استثناء المحافظات المتضررة من أية قيود ضريبية على الأفراد أو المؤسسات أو المشروعات سعياً وراء رفع المستوى المعيشي للعوائل في تلك المحافظات.

ثانياً – السياسة النقدية : وهي سياسة البنك المركز العراقي المتعلقة بإصدار العملة المحلية وسعر الصرف وحجم المعروض النقدي والأدوات المعتمدة في المؤسسات المصرفية كسعر الخصم والفائدة وحجم القروض الممنوحة ونسبة الاحتياطي القانوني. وهنا لا بد أن تكون السياسة النقدية للمؤسسات المصرفية العاملة في المحافظات المتضررة سياسة توسعية وبخاصة في منح القروض الميسرة للأفراد والمؤسسات وبأسعار فائدة منخفضة وآجال زمنية طويلة نسبياً، فضلاً عن تقليل نسبة الاحتياطي القانوني على المؤسسات المصرفية الحكومية (مصرفي الرشيد والرافدين) والمصارف الأهلية المحلية والأجنبية العاملة هناك والمفروضة من قبل البنك المركزي العراقي لإتاحة الفرصة لها في عمليات الاستثمار المصرفي الموسع في تلك المحافظات.

ثالثاً – سياسة التوظيف والتشغيل : لا بد من اعتماد آليات حكومية في الموازنة العامة للدولة تدعم فرص التشغيل للبطالة التي يعاني منها الشباب في المحافظات المتضررة، وهذه الآليات تكون بمثابة سياسة توظيف مخصصة لتأهيل القوى العاملة وتدريبها ثم إيجاد الفرص المناسبة لها في المؤسسات الحكومية أو وتوظيفهم عن طريق تمويل مشروعاتهم الصغيرة أو متوسطة الحجم، ويعد التوظيف سلاح ذو حدين، ففي الوقت الذي يمثل تشغيل الموارد البشرية العاطلة عن العمل فرصة لتنمية قدراتهم ومواردهم المالية وتحقيق دخل مادي للعيش الكريم، فإن التوظيف يعني أبعادهم عن

الانخراط في صفوف الجماعات الإرهابية وعدم قدرة الأخيرة من النفوذ لهم واستغلالهم بالأموال لتنفيذ مآربهم الإجرامية.

رابعاً – سياسة مكافحة الفقر والأمية : الفقر والأمية متلازمان يمثلان السمات الأصلية للجهل والتخلف، وأن السعي لمواجهتهما ينبغي أن يكون وفق سياسة تنموية وتعليمية كفوءة مدعومة من الحكومة وبخاصة من وزارتي التخطيط والتربية للأفراد أو العوائل في المحافظات المتضررة من الإرهاب، وهذه السياسة تكون باتجاهين أولهما وجود مقابل مالي يحقق العيش الكريم للأفراد المقدمين على التعليم من أجل أعتهم على العيش والسماح لهم بقضاء أوقات التعليم بصورة ميسرة ومشجعة. والاتجاه الثاني التركيز على تنمية القدرات الذهنية والعلمية وتطوير قواهم الإدراكية من أجل التعامل بصورة صحيحة وفاعلة مع متغيرات العصر والاستفادة منهم كموارد بشرية تم تأهيلها للعمل في مختلف المشروعات الإنتاجية الصناعية أو الزراعية .

خامساً – سياسة تمكين المرأة : نتيجة للأضرار الفادحة التي تعرضت لها المرأة جراء الإرهاب الداعشي في تلك المحافظات التي عانت ويلات الإرهاب الداعشي من اعتداءات وانتهاكات وهتك للأعراض وسلب للإرادة وبخاصة من الطائفة الإيزيدية، فإن على الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان الوقوف بحزم لدرأ الآلام والجراحات التي لحقت بالمرأة العراقية جراء الإجرام الداعشي وما تعرضت له من مآسي يندى لها جبين الإنسانية، وتوفير حواضن مجتمعية ترعاهن تكون بمثابة الملاذ الآمن لهن مع توفير مستلزمات العيش الكريم من مسكن وتعليم وصحة ومورد مالي يمكن أن يكون أعادة بريق أمل جديد لهن للحياة، وكذلك محاولة زجهن في مشاغل وورش مهنية من للانخراط بالمجتمع من أجل تناسي الجراحات التي لحقت بهن.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً - الاستنتاجات : تبين من العرض السابق للمطالب الثلاثة تحقق الفرضية التي انطلقت منها الدراسة وهي أن العراق يمتلك إمكانات مادية ومالية وبشرية لتنفيذ سياسات اقتصادية من شأنها أن تكون السبيل نحو النهوض بالاقتصاد العراقي والتخفيف من وطأة الخراب الذي لحق بالمدن المحررة من تنظيم داعش الإرهابي، وكذلك دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية في عموم البلد، بيد أن المشاكل التي عاناها العراق طيلة السنوات التي تلت عام 2003 قد أضعفت الأداء الاقتصادي لها في أحداث تلك المعالجات بدليل الاستنتاجات التالية للدراسة وكالاتي :-

- 1 - تعرض العراق في منتصف عام 2014 ولمدة ثلاث سنوات تقريباً إلى أعتى هجمة إرهابية أحتل فيها تنظيم داعش محافظات الموصل والأنبار وصلاح الدين ومناطق مهمة من محافظتي كركوك وديالى وألحق الدمار والخراب في معظم أن لم يكن جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية وأضاف مشاكل كبيرة للمشاكل المتراكمة من السنوات الماضية.
- 2 - أن التبعات الاقتصادية للمشاكل المتراكمة التي عاشها العراق منذ تغيير النظام السابق في نيسان من عام 2003 وما تلتها من تهديدات أمنية وتناحرات حزبية ومحاصصة طائفية في تولي المناصب والتي أبرزت ظاهرة الفساد المالي والإداري بشكل ملفت للأنظار جعلت فيه العراق يحتل مواقع متقدمة في قائمة الدول الأكثر فساداً وفقاً لتقارير الأمم المتحدة ومنظمة الشفافية العالمية.
- 3 - لم تتح المشاكل السياسية والاقتصادية التي عاناها البلد أمكانية للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحفيز النمو، وظل الاقتصاد العراقي أحادي الجانب وحبساً للصفة الريعية بفضل تزايد اعتماده على إيرادات الصادرات النفطية في تمويل الموازنات العامة، الأمر الذي قوض جميع الجهود التنموية وفاقم مشاكل الفقر والجهل والبطالة والتضخم، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالرشوة والمحسوبية وانتشار الجرائم وتعاطي المخدرات وتردي الواقع الصحي والتعليمي في عموم البلاد.
- 4 - يمتلك العراق موارد اقتصادية كبيرة بمختلف مكوناتها المالية والمادية والطبيعية والبشرية بما فيه الكفاية لإعداد توليفة من السياسات الاقتصادية التي ترمي إلى النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وإعادة أعمار الأضرار التي لحقت بالمدن المحررة من تنظيم داعش الإرهابي، بيد أن تنفيذ هذه السياسات مرهون بالاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد ووجود أرادة وطنية حازمة تسعى لبناء الدولة بعيداً عن المضاربات السياسية وتدخل الدول الإقليمية في الشأن الداخلي للعراق.

ثانياً - التوصيات :

- 1 - ضرورة التركيز على الأمن الاقتصادي للأفراد من خلال الربط بين أعداد الموازنات العامة السنوية وبين التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على دعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والزراعية التي تعمل باتجاهين، الأول هو توفير فرص العمل المناسبة والقضاء على مشاكل البطالة والفقر اللذان يعدان المصدر الأول الذي تستغله الجماعات الإرهابية للقيام بأعمالها الإرهابية والإجرامية، والثاني توفير المنتجات الزراعية الاستراتيجية لخلق الاستقرار وتحقيق الأمن الغذائي.
- 2 - أن الاستقرار السياسي والأمني ركيزة مهمة لاستقرار الاقتصادي، وبذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية أداة فعالة في محاربة الإرهاب والقضاء عليه من خلال تقويض الدعم المالي والتنظيمي الذي يعتمد عليه الإرهابيين في تمويل أنشطتهم. إذ وجد أن هناك دليلاً فعلياً على تصاعد الإرهاب الداخلي بقوة بالتزامن مع تدهور الأحوال الاقتصادية، وأن الاستقرار الاقتصادي بمثابة إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.
- 3 - الالتزام بالتصدي للجرائم المالية وبخاصة عمليات غسيل الأموال لغرض قطع الطريق عن تمويل الجماعات الإرهابية وأضعاف بنيتها التنظيمية، بسن وتشريع القوانين ووضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك.
- 4 - ينبغي ان تستهدف سياسات الإصلاح الاقتصادي فئات الدخل المنخفض وشريحة الفقراء استهدافاً فعالاً بهدف تحسين توزيع الثروة والدخل من خلال تفعيل شبكات الضمان الاجتماعي وتحسين النظام الضريبي بالشكل الذي يستثني الفئات الاجتماعية المنخفضة الدخل ويركز على أصحاب الثروات والدخول المرتفعة.
- 5 - العمل على وضع استراتيجيات تربوية وتعليمية تعالج الأفكار الدينية المتطرفة التي تروج لها الجماعات الإرهابية المتطرفة وتتخذها كمدخل لإقناع وتجنيد الشباب بتلك الأفكار والآراء الضالة والمنحرفة، مع توسيع قنوات التدريب والتعليم المهني ومحو الأمية ليشمل جميع فئات المجتمع.
- 6 - دعم المشروعات الصغيرة الحجم ورفع مستوى القروض الممنوحة للشباب والعوائل المتعففة سعياً وراء اندماجهم بالنشاط الاقتصادي ورفع مستواهم المعيشي من جانب، وأبعادهم عن الانجراف وراء التنظيمات الإرهابية التي تستغل تدهور مستوياتهم المعيشية من جانب آخر .
- 7 - تعزيز التعاون الأمني ولاستخباراتي مع بلدان الجوار بهدف تطويق الجماعات الإرهابية المتطرفة ومنعها من اتخاذ أراضيها كملاذ آمن لها ومنطلقاً لعملياتها الإرهابية داخل العراق، وتفعيل ذلك الجانب مع الشرطة الدولية (الأنتربول) لغرض تتبع المصادر الدولية لتمويل الإرهاب وعملية انتقال الأموال وحركتها بهدف تجفيف منابع تمويلها الدولية .

المصادر

أولاً - المصادر العربية :

- 1 - الأمم المتحدة ، 2021 (تقرير السلامة والأمان العالمي) <https://www.news.un.org/ar/story/2021/4>
- 2 - أنور ، إبراهيم محمد ، 2016 (الإرهاب والفساد وجهان لعملة واحدة) الأهرام ، السنة (141) العدد ، 47432
- 3 - باقر، د.محمد حسين، 2017(قياس الفقر في التطبيق) https://aitrs.org/portals/_PCBS/doumentsoc
- 4 - الجهاز المركزي للإحصاء ، 2021 (التقديرات الأولية والإجمالية للنتائج المحلي الإجمالي في العراق سنة 2020) بغداد ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء .
- 5 - الحمداني ، عودت ناجي ، 2008 (إنكار الديون الخارجية للعراق) ، الحوار المتمدن ، العدد 2314 ، 2008 .
- 6 - السلطان ، عبد السلام يحيى ، 2018 (الإرهاب في المضامين الفكرية) موسوعة آراء وأفكار إنسانية ، مؤسسة الدرر البائنة ، عمان – الأردن .
- 7 - شبر ، الهام خضير ، 2011(إدارة المخاطر والأزمات في المنظمة السياحية العربية (دراسة حالة مصر والعراق)، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد التاسع ، العدد الأول .
- 8 - صالح ، د.مظهر محمد صالح ، 2008 (السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي) ، البنك المركزي العراقي، بغداد، تموز / 2008.
- 9 - عبد المغني، حسين معاطي ، 2021 (التطورات الاقتصادية والبنية المالية في البلدان العربية بعد جائحة كورونا) مجلة دراسات مالية معاصرة ، المجلد (3) ، العدد (11).
- 10 - العراق - المؤشرات الاقتصادية ، 2019 <http://www.tradingeconomics.com?435-19-302>
- 11 - محمد، حمد جاسم ، 2016(ظاهرة هجرة الكفاءات العراقية – الأسباب والمعالجات) شبكة النبأ المعلوماتية: <http://www.alnnabaa.org/Arabic/16717>
- 12 - المسعدي ، حسين سلام ، 2021 (الحوكمة المالية والاقتصادية – دراسة في المفاهيم والآيات) مؤسسة دار النور المعرفي الحديثة ، أبو ظبي .
- 13 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - دائرة التخطيط الزراعي ، 2015(خطة تنمية القطاع الزراعي 2010-2014)، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

- 14 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - برنامج الأغذية العالمي ، 2016 (مؤشرات الفقر والأمن الغذائي في العراق) بغداد ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .
- 15 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2021 (برنامج أعمار وتنمية الزراعة بالعراق ARDI) ، بغداد .
- 16 - يعقوب، ساهر نائل، 2013 (الإرهاب الاقتصادي- مفاهيم وآراء) <http://www.erhabe-conomy.com/143>

ثانياً - المصادر الأجنبية :

- 17 - Fitch Solution and Doing Business, 2019 (The World Banks Ease of Doing Business Vs. Fitch Solutions Operation Risk, Fitch Solution) World Bank, Washington
- 18 - Martin A. Weiss, 2021 ((Iraq: Paris Club Debt Relief)) CRS Repot for Congress, Washington, Jan.221. <http://www.fas.org/sgp/crs/mid-east/RS21765.pdf>
- 19 - Pan, Esther , 2008 (IRAQ :The Regimes Debt)), Dec. 2003
- 20 - Transparency International,2020(Corruption Perception Index ,,2019), Berlin
- 21 - World Bank, 2019 (World Wide Governance Indicators) Washington

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الارهاب في العراق.. دراسة تحليلية لفترة احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية

أ.د. عدنان فرحان الجوارين
كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة

م. علي طالب شهاب
كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة

(ملخص)

يعد الإرهاب أحد أخطر مشكلات العصر الحديث، ومن أهم الظواهر التي تعانيها المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر، لما يعكسه من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والإرهاب الذي أصبح ظاهرة عالمية، يعد مصدرًا خطيرًا على اقتصاديات الكثير من بلدان العالم، لدوره في تدمير الاقتصاد الوطني الذي هو شريان الحياة للمجتمعات وانخفاض الدخل جراء الهجمات الإرهابية التي تعصف باقتصاد البلد كله.

يهدف البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسنوات غزو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)⁽¹⁾ لبعض المحافظات العراقية من خلال تقييم الاقتصاد العراقي قبل الاعتداء وبعده وتقديم نظرة شاملة للتحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد العراقي بعد انتهاء الصراع. وتقع اشكالية البحث في توضيح ماهية التحديات الرئيسية التي واجهت الاقتصاد العراقي أثناء وبعد غزو داعش عام 2014؟

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أدوات تحليلية مثل النسب والجداول والأرقام لتحقيق أهداف البحث، وتم الحصول على بيانات الدراسة من المراجع الوطنية والدولية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الصراع، إلى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية، أدى إلى ضعف النظام المالي، وانخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الفقر. كما حدثت زيادة كبيرة في معدل البطالة، وضعف التعليم، وأضرار كبيرة للبنية التحتية.

(1) تنظيم الدولة الإسلامية (داعش): هو تنظيم مسلح يتبع الأفكار السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه حسب اعتقادهم إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، وينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أنباء بوجوده في المناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء وغيرها، وتزعم هذا التنظيم في بداية ظهوره أبو بكر البغدادي، وترتكب داعش، جرائم جملة، ضد المدنيين، والعسكريين، واشتهرت داعش بفيديوهات قطع الرؤوس، للمدنيين والعسكريين على حد سواء.



(Abstract)

The threat of terrorism is one of the most serious problems of the modern age, and one of the most important phenomena currently facing human societies, due to its negative effects on economic and social development. The global phenomenon of terrorism has become a significant problem for the economies of many countries of the world because it damages the national economy, which is the lifeblood of societies, and damages their economies as a result of terrorist attacks.

The research aims to study the economic and social effects of the years of the invasion of the Islamic State in Iraq and Syria (ISIS) to some Iraqi provinces by evaluating the Iraqi economy before and after the attack and providing a comprehensive view of the challenges and opportunities facing the Iraqi economy after the end of the conflict.

The problem of the research lies in clarifying what are the main challenges that faced the Iraqi economy during and after the invasion of ISIS in 2014.

The research uses the descriptive analytical approach using analytical tools such as ratios, tables and numbers to achieve the objectives of the research, and data for the study were obtained from national and international references. The results of the study showed that the conflict, along with the drop in world oil prices, led to a weak financial system, lower levels of GDP, and an increase in poverty. There has also been a significant increase in the unemployment rate, poor education, and significant damage to infrastructure.

(المقدمة)

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً هشاً إلى حد ما بحيث أنه بمجرد تعرضه لخطر معين، فإنه يحول المخاطر تلقائياً إلى معظم أجزائه، وهو يعاني في الأصل من مشاكل عديدة مثل البطالة والفقر والعجز الداخلي والخارجي وارتفاع إجمالي الدين الخارجي وتقلب الاحتياطيات النقدية وضعف البنية التحتية. وقد نشأت هذه القضايا بشكل رئيسي بسبب عدم وجود سياسات سليمة تمنعها أو تحد منها، وقد أدى ذلك إلى وجود بعض المحفزات التي لا تزال تولد مثل هذه المشاكل، ومن أبرزها هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي والدولة الريعية.

وفي عام 2014 واجه الاقتصاد العراقي مشكلة مزدوجة تمثلت في احتلال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) لعدد من المحافظات العراقية منتصف عام 2014، صاحب ذلك انهيار أسعار النفط العالمية بعد فترة وجيزة من الغزو، وقد أدى ذلك إلى آثار سلبية عديدة وأنفقت الحكومة مبالغ كبيرة جداً على دعم الجهد العسكري والعمليات الإنسانية لمساعدة النازحين، مما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية.

أهمية البحث: يسلط البحث الضوء على الدور السلبي للإرهاب في عرقلة مسيرة التنمية، ويحدد البحث مفهوم الارهاب ويوضح دوره المباشر وغير المباشر في عدم استقرار العراق، فضلاً عن توضيح أهم الآثار السلبية لاحتلال داعش لبعض المحافظات العراقية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسنوات غزو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) لبعض المحافظات العراقية من خلال تقييم الاقتصاد العراقي قبل الاعتداء وبعده وتقديم نظرة شاملة للتحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد العراقي بعد انتهاء الصراع.

مشكلة البحث: تتمثل في الاجابة عن الأسئلة الآتية: ما هي التحديات الرئيسية التي واجهت الاقتصاد العراقي أثناء وبعد غزو داعش عام 2014؟ هل هناك فرص للاقتصاد العراقي لتطوير سياسات اقتصادية وطنية تشجع الاستثمار الأجنبي وتؤدي إلى التنمية؟ فرضية البحث هي:

”أدى احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية إلى آثار اقتصادية واجتماعية عديدة أهمها الفقر والبطالة وارتفاع أعداد النازحين وارتفاع نسبة الانفاق العسكري على حساب الانفاق الصحي والتعليمي، وأن التحديات المستقبلية ستنطوي على جهود كبيرة لتحسين الوضع“.

منهجية البحث: يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أدوات تحليلية مثل النسب والجداول والأرقام لتحقيق أهداف البحث، وتم الحصول على بيانات الدراسة من المراجع الوطنية والدولية.

هيكلية البحث: من أجل اثبات أو نفي هذه الفرضية تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للإرهاب وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، في حين يقدم المبحث الثاني تحليلاً للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية للصراع مع داعش، ويوضح المبحث الثالث التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2017، والآفاق المستقبلية له.

حدود البحث: تتمثل حدود البحث المكانية في جمهورية العراق، والزمانية في الفترة (2004-2022) وهي الفترة التي سبقت احتلال داعش (2004-2013)، ثم الفترة التي احتل فيها داعش بعض المحافظات العراقية (2014-2017)، وبعد ذلك الفترة التي جاءت بعد انتهاء الصراع فضلاً عن التنبؤات المستقبلية (2018-2022).

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب عموماً وفترة احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية خصوصاً، وفيما يلي نتائج بعض هذه الدراسات:

1 - دراسة (Tabaqchali, 2017):

بحثت هذه الدراسة مستقبل الاقتصاد العراقي بعد التخلص من تنظيم داعش، فضلاً عن توضيح أثر احتلال داعش على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل الاستثمار الاجنبي المباشر، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وتوصلت الدراسة الى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفض بشكل كبير من (13.9) عام 2012 الى (-2.1) في عام 2014، ثم أوضحت الدراسة انه على الاقتصاد العراقي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية أن يشرع في عملية طويلة الأجل لتحقيق اللامركزية في الدولة من خلال تقليص دورها في الاقتصاد، وتشجيع تنمية القطاع الخاص فيها الإنتاج الزراعي والصناعي وتحفيز العمالة في القطاع الخاص.

2 - دراسة (Tombul, 2015):

استهدفت هذه الدراسة توضيح أسباب نشوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق بمقاربة اقتصادية لأسباب الجذرية للإرهاب، ووجدت أن هناك علاقة سببية بين أعمال داعش الإرهابية وعدم الاستقرار السياسي في العراق منذ عام 2003، وبالتالي فإن الولايات المتحدة قد أسهمت في الوضع الحالي في العراق من خلال عدة سياسات نفذتها بعد الاحتلال، مثل اجتثاث البعث، والتحول من النظام

الاستبدادي السابق إلى جمهورية فيدرالية دستورية في فترة قصيرة جداً، كما أكدت على أن انسحاب الجيش الأمريكي في عام 2011، فضلاً عن ضعف سلطة الدولة، هيأت بيئة مناسبة مكنت داعش من الظهور دون أن تواجهه قوة عسكرية متفوقة. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل السياسية هي أكثر صلة بظهور داعش من العوامل الاقتصادية.

3 - دراسة (Cinar, 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الإرهاب على النمو الاقتصادي عالمياً، وغطت الدراسة المدة الزمنية (2000-2015) وشملت 115 دولة تم تصنيفها وفقاً لمستوى الدخل، واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات السلاسل الزمنية، وتوصلت إلى أنه كان للإرهاب أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي في كل الدول التي شملتها الدراسة من مختلف مجموعات الدخل، فضلاً عن ذلك توصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفع دخل الدولة كلما قل الأثر السلبي للإرهاب على معدل نموها الاقتصادي، وأن الدول منخفضة الدخل تتأثر سلباً أكثر بثلاث مرات تقريباً من الدول ذات الدخل الأعلى نتيجة لهذه الهجمات الإرهابية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تركز على بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاحتلال داعش لبعض المحافظات العراقية خلال المدة (2014-2017) ثم توضح أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي بعد هذه الفترة.

المبحث الأول: الإطار النظري للإرهاب وآثاره الاقتصادية والاجتماعية:

(1 - 1) مفهوم الإرهاب وخصائصه:

الإرهاب ظاهرة ليست بالجديدة بل هي ظاهرة لازمت المسيرة الإنسانية لاسيما مع بدء التجمعات الإنسانية القومية والعرقية والدينية، والتاريخ حافل بالعديد من القصص لممارسات إرهابية عبر الزمن، غير أن هذه الظاهرة أصبحت تمثل التهديد الأهم للعالم في القرن الواحد والعشرين، بسبب ما يُوْثِر على هذه الظاهرة بالوقت الراهن وتحديدًا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من انتشار حول كل دول العالم تقريباً وإمكانية نقل الإرهاب بسهولة عبر هذه الدول من جهة و مواكبة التقنيات الحديثة من استخدام الأسلحة ووسائل التواصل و الاعلام المتطورة من جهة أخرى فضلاً عن الامكانيات المالية العالية، لذا عبرت كل دول العالم عن تنديدها بكل أشكال الإرهاب و مظاهره، وقد اتسمت هذه الظاهرة بالعصر الحديث بالآتي (جابر، 2016: 7-8):

1 - من حيث التنظيم تتسم الجماعات الارهابية الجديدة بكونها جماعات عابرة للجنسيات حيث نظم افراد ينتمون الى جنسيات مختلفة تنتقل من مكان الى اخر عبر دول العالم وتعتمد الشكل العنقودي كنمط اساسي للتنظيم.

2 - من حيث الاهداف فان الارهاب الجديد يركز على ايقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر المادية والبشرية معبرا عن شدة الكراهية والرفض للآخر مستخدما ممارسات متعددة لهذا الغرض.

3 - من حيث الامكانات أصبح الارهاب قادرا على استخدام منظومة تسليحية متطورة شملت مختلف انواع الاسلحة الحديثة بما في ذلك الاسلحة الكيماوية والبيولوجية، من جهة اخرى أصبح مستخدما للتقنيات الحديثة في وسائل الاتصال والاعلان للفت الانتباه لأهدافه ولعملياته واغراء الآخرين للانضمام لجماعته.

4 - من حيث التمويل يعتمد الارهاب الجديد على مصادر متنوعة للتمويل توفر له امكانات مادية كبيرة ودعم لوجستي عالي.

ونظرا لتعدد أشكال وممارسات الإرهاب لاسيما في العصر الحديث من جهة ولاختلاف الخلفيات الايدلوجية و النظم السياسية و تضارب المصالح من جهة أخرى، بات من الصعوبة الاتفاق على تعريف موحد لهذه الظاهرة، اذ ان تعاريف الارهاب تختلف فمنها ما يركز على الجانب المادي اي تعداد انواع العمل الارهابي فقط و منها ما يركز الجانب المعنوي اي على القصد او الهدف من ذلك العمل فيما تركز بعض التعاريف على الارتكاب الفعلي للعمل الارهابي , و بشكل عام تمثل هذه الظاهرة اعمال إجرامية، تنكر حقوق الناس و الديمقراطية، لا يمكن تبريرها بأي سبب سواء كان سياسيا او ايدلوجيا او جنسيا او عرقيا او دينيا.

اختلفت وتعددت مفاهيم الارهاب فنجد أن مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (FBI) يعرف الارهاب على أنه الاستخدام غير القانوني للقوة او العنف ضد الاشخاص او الممتلكات لترويع او اجبار الحكومة او السكان المحليين او اي جزء منه وذلك لأهداف سياسية او اجتماعية، في حين تعرف وزارة الدفاع الامريكية الارهاب بأنه الاستخدام المحسوب للعنف غير القانوني او التهديد بالعنف غير القانوني لغرس الخوف والرعب عند الحكومات والمجتمعات ولأهداف متنوعة (التحافي، 2017: 7).

في حين عرفته الأمم المتحدة على أنه يهدف الى التسبب في الموت أو الحاق أذى جسدي خطير لمدنيين أو غير مقاتلين بهدف ترويع مجموعة سكانية أو ارغام الحكومة على القيام بعمل معين ما أو الامتناع عن القيام بأي فعل (الغالبى ونعمة، 2016: 37)

وقد عرف في قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005 على انه "كل فعل اجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فردا أو مجموعة افراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أو أوقع الاضرار بالملمتلكات العامة أو الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني أو الاستقرار و الوحدة الوطنية أو ادخال الرعب و الخوف و الفرع بين الناس و اثاره الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية"، (الوقائع العراقية، 2005)

1)، وقد حددت المادة الثانية من هذا القانون الافعال الارهابية بالآتي
(الوقائع العراقية، 2005: 1-2):

1 – العنف أو التهديد الذي يهدف الى القاء الرعب بين الناس أو تعريض حياتهم وحریتهم وأمنهم للخطر وتعريض اموالهم وممتلكاتهم للتلف أيا كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذا لمشروع ارهابي منظم فردي أو جماعي.

2 – العمل بالعنف والتهديد على تخريب أو هدف اتلاف أو اضرار عن عمد مباني أو املاك عامة أو مصالح حكومية أو مؤسسات أو هيئات حكومية أو دوائر الدولة والقطاع الخاص أو المرافق العامة والأماكن العامة المعدة للاستخدام العام أو الاجتماعات العامة لارتداد الجمهور أو مال عام أو محاولة احتلال أو استيلاء عليه أو تعريضه للخطر أو الحيلولة دون استعماله للغرض المعد له بباعث زعزعة الامن والاستقرار.

3 – العمل بالعنف والتهديد على اثاره فتنه طائفية أو حرب اهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم بعضا وبالتحريض أو التمويل.

4 – الاعتداء بالأسلحة النارية على دوائر الجيش أو الشرطة أو مراكز التطوع أو الدوائر الامنية أو الاعتداء على القطاعات العسكرية الوطنية أو امداداتها أو خطوط اتصالاتها أو معسكراتها أو قواعدها بدافع إرهابي.

5 – الاعتداء بالأسلحة النارية وبدافع ارهابي على السفارات والهيئات الدبلوماسية في العراق كافة وكذلك المؤسسات العراقية كافة والمؤسسات والشركات العربية والاجنبية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في العراق وفق اتفاق نافذ.

6 – استخدام بدوافع ارهابية اجهزة متفجرة أو حارقة مصممة لإزهاق الارواح وتمتلك القدرة على ذلك أو بث الرعب بين الناس أو عن طريق التفجير أو اطلاقه أو نشر أو زرع أو تفخيخ اليات أو أجسام أيا كان شكلها أو بتأثير المواد الكيميائية السامة أو العوامل البيولوجية أو المواد المماثلة المواد المشعة أو التوكسنات.

7 - خطف او تقييد هويات الافراد او احتجازهم او الابتزاز المالي لأغراض ذات طابع سياسي او طائفي او قومي او ديني او عنصر نفعي من شأنه تهديد الامن والوحدة الوطنية والتشجيع على الإرهاب.

(2-1) أشكال الارهاب:

يأخذ الارهاب اشكال متعددة ومختلفة منها العقائدي او الطائفي او العنصري او الاقتصادي او المعلوماتي او السياسي او الصحي والبيئي، أو غيرها من الاشكال، غير أنه يمكن تقسيم اشكال الارهاب تبعا لمعاري الجهة المنفذة للإرهاب أو نطاق الارهاب الى:

أ - بحسب معيار التنفيذ يقسم الارهاب الى (حسن التحافي، 2017: 11):

1 - ارهاب الأفراد أو الجماعات: وهو الارهاب الذي يصدر من قبل فرد او مجموعة افراد ضمن منظمة ارهابية أسست لهذا الغرض، وتجدر الاشارة الى أن ارهاب الأفراد ارهاب ضعيف ذو تأثير محدود يرتبط بالغالب بدوافع شخصية، فيما يمتاز الارهاب الجماعي بكون تأثيره أكبر ودوافعه متعددة فهو ارهاب يرتبط بقيادة تمتاز بالتخطيط والتنظيم.

2 - ارهاب الدولة وهو الارهاب الذي تقوده او تمارسه دولة على صعيد داخلي او خارجي لتحقيق هدف ما.

ب - بحسب نطاق الارهاب يقسم الارهاب الى (جابر، 2016: 26):

1 - الارهاب المحلي: وهو الارهاب الذي يعد وينظم وينفذ داخل حدود اقليم او دولة معينة.

2 - الارهاب الدولي: وهو الارهاب الذي يتعدى حدود الدول من حيث الاعداد والتنظيم والتنفيذ.

(3-1) دوافع الإرهاب:

ينشأ ويتزعرع الارهاب في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معينة تكون هي الدوافع الاساسية للإرهاب، ومن اهم هذه الدوافع ما يأتي (التحافي، 2017: 12 - 13):

1 - دوافع سياسية نتيجة القهر والتهميش والاقصاء السياسي.

2 - دوافع اقتصادية مثل الفقر والبطالة والتفاوت الاقتصادي.

3 - دوافع قومية لاسيما عند سيطرة قومية معينة على مقدرات وادارة الدولة.

4 - دوافع دينية نتيجة التطرف والتعصب الديني.

5 - دوافع شخصية متعلقة بالهدف الشخصي لمرتكبي الإرهاب.

6 - دوافع اجتماعية متعلقة بالتفكك الاسري وغياب القدوة الصالحة وضعف المؤسسات التربوية والتعليمية.

7 - دوافع فكرية تتمثل بعدم قبول ثقافات وقيم الاخر والغلو في الفكر نتيجة الانحراف الفكري.

(4 - 1) الآثار الاقتصادية للإرهاب على الاقتصاد العالمي:

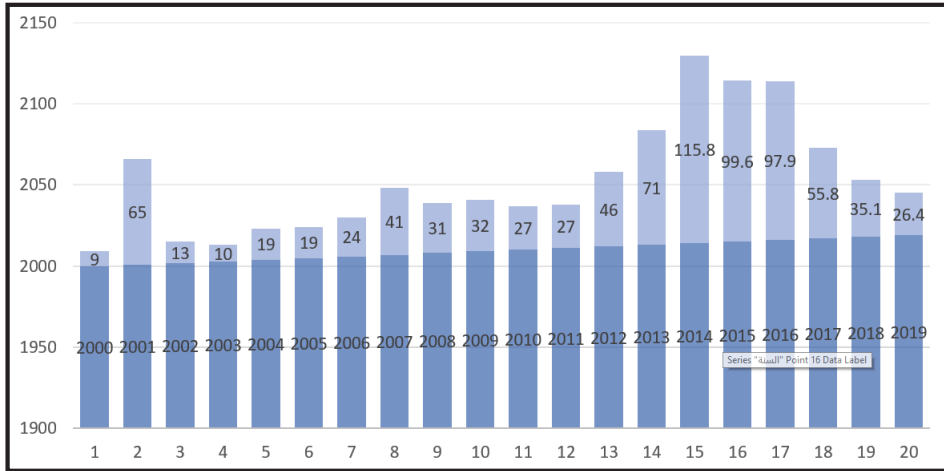
شهد العقد الماضي ارتفاعا مستمرا في العمليات الارهابية، فلقد ارتفع عدد الحوادث الإرهابية بما يقرب من 200% خلال المدة (2018-2011)، بينما زادت الخسائر الناجمة عن الأنشطة الإرهابية والإصابات الناجمة عن الإرهاب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بنسبة 900% منذ عام 2007 (IEP, 2018,58).

أشارت بعض الدراسات الى أن الإرهاب كلف الاقتصاد العالمي ما مقداره (855) مليار دولار خلال المدة (2018-2000)، وقد بلغ الإرهاب العالمي ذروته في عام 2014 مع (33555) حالة وفاة على مستوى العالم وتأثير اقتصادي قدره (111) مليار دولار أمريكي، ومن عام 2011 إلى عام 2014، زادت الوفيات المرتبطة بالإرهاب بنسبة 353% ، وارتفعت الحوادث الإرهابية بنسبة 190%، وتصنف هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة على أنها الحادثة ذات التأثير الاقتصادي الأعلى حيث سجلت خسائرها حوالي 40.6 مليار دولار أمريكي ، تليها مذبحة سنجان في نينوى بالعراق بقيمة 4.3 مليار دولار أمريكي (Bardwell and Iqbal,2021:227).

بلغ الأثر الاقتصادي للعنف على الاقتصاد العالمي في عام 2020 ما قيمته 14.96 تريليون دولار مقاسا بالقدرة الشرائية (PPT)، هذا الرقم يعادل 11.6 في المائة من النشاط الاقتصادي العالمي (الناتج العالمي الإجمالي) أو 1942 دولارًا للفرد، كما ارتفع الأثر الاقتصادي للعنف بنسبة 0.2 في المائة خلال عام 2020، ولا يزال العنف له تأثير كبير على الأداء الاقتصادي في العالم، ففي البلدان العشرة الأكثر تضررا من العنف، كان متوسط الأثر الاقتصادي للعنف يعادل 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بأقل من 4 في المائة في البلدان الأقل تضررا من العنف، اذ تكبدت سوريا وجنوب السودان وأفغانستان وجمهورية إفريقيا الوسطى أكبر تكلفة اقتصادية تناسبية للعنف في عام 2020، بما يعادل 82 و 42 و 40 و 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، على التوالي (IEP, 2021,3).

ويوضح الشكل الآتي التكاليف الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد العالمي نتيجة الارهاب خلال المدة (2000-2019).

شكل (1) التكاليف الاقتصادية للإرهاب خلال المدة (2000-2019) بالمليار دولار



Source: IEP (2015, 2020). Global Terrorism Index. Sydney, different pages

يتضح من الشكل انه خلال المدة (2000-2013) كانت تكاليف الإرهاب العالمي متذبذبة ماعدا سنة 2001 التي شهدت هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة والتي كلفت الاقتصاد العالمي ما يقارب 65 مليار دولار، في حين بدأت تكاليف الإرهاب بالارتفاع بشكل كبير منذ عام 2014 وهو العام الذي شهد دخول داعش الى العراق وشهد أكبر تكلفة للإرهاب وبمقدار تجاوز (115) مليار دولار، وبعد انتهاء الحرب على داعش في 2017 بدأت التكاليف في الانخفاض بشكل كبير واستمرت بالانخفاض لغاية عام 2019.

يؤثر الارهاب في النمو الاقتصادي بشكل سلبي بطريقتين مباشر وغير مباشر. فالأثر السلبي المباشر يتمثل في خسارة جزء من رأس المال المادي نتيجة عمليات تدمير البنية الأساسية ورأس المال الانتاجي، فضلا عن خسارة جزء من رأس المال البشري نتيجة عمليات القتل والاصابة، أما الأثر السلبي غير المباشر فيتمثل في الأثر السلبي الذي يخلفه الارهاب في متغيرات اقتصادية وسيطة تؤثر على النمو الاقتصادي مثل: الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الانفاق الحكومي، الأسواق المالية، البطالة، وغير ذلك.

(5 - 1) مقاييس الإرهاب:

يعد مقياس مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index) أحد أهم مقاييس الإرهاب على مستوى العالم، والذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام (Institute for Economics and Peace)، ويقيس هذا المؤشر الدول على مقياس من (صفر) الى (10)، إذ كلما اقتربت الدولة من الصفر انعدمت نسبة الإرهاب فيها، في حين كلما اقتربت من (10) كلما كان ذلك دليلاً على انتشار الإرهاب فيها بشكل كبير، ويتكون المؤشر من أربعة عوامل رئيسية هي (IEP, 2012: 9):

- 1 - إجمالي عدد الحوادث الإرهابية في سنة معينة.
- 2 - العدد الإجمالي للقتلى بسبب الإرهاب في بلد معين لمدة سنة.
- 3 - إجمالي عدد الإصابات بسبب الإرهاب في بلد معين لمدة سنة.
- 4 - التقدير الإجمالي للأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة نتيجة الإرهاب.

جدول (1)

الدول العشر الأولى في مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020

الترتيب	الدولة	القيمة من 10
1	أفغانستان	9.592
2	العراق	8.682
3	نيجيريا	8.314
4	سوريا	7.778
5	الصومال	7.645
6	اليمن	7.581
7	باكستان	7.541
8	الهند	7.353
9	الكونغو	7.178
10	الفلبين	7.099

Source: Institute for Economic and Peace (2020). Global Terrorism Index. Sydney, p.8

يتضح من الجدول ان أفغانستان احتلت المرتبة الأولى، وجاء العراق بالمرتبة الثانية للعام الثاني على التوالي بعد ان كان يحتل المرتبة الأولى عالميا طوال الفترة (-2004 2017)، في حين كانت هناك 29 دولة في المؤشر كانت قيمة مؤشر الإرهاب فيها تساوي صفر مما يعني انعدام الإرهاب في هذه الدول من بينها دولتان عربيتان هما سلطنة عمان ودولة الامارات (IEP,2020, 18). المؤشر الثاني هو مؤشر السلام العالمي (Global Peace Index) والذي أيضا يصدره معهد الاقتصاد والسلام ويتكون من 23 مؤشرا لقياس غياب العنف أو الخوف من العنف، وقد تم اختيار المؤشرات في الأصل بمساعدة فريق من الخبراء في عام 2007، وتتم مراجعتها على أساس سنوي، ويقوم هذا المؤشر على مقياس من 1 إلى 5، حيث كلما اقتربت الدولة من الرقم (1) كانت أكثر سلما وكلما اقتربت الى الرقم (5) كانت أقرب الى العنف وغياب السلم.

جدول (2)

الدول العشر الاولى في مؤشر السلام العالمي في عام 2020

الدولة	القيمة	الرتبة عالميا
ايسلندا	1.1	1
نيوزلندا	1.253	2
الدنمارك	1.256	3
البرتغال	1.267	4
سلوفينيا	1.315	5
النمسا	1.317	6
سويسرا	1.323	7
ايرلندا	1.326	8
جمهورية التشيك	1.329	9
كندا	1.33	10

Source: IEP (2021). Global Peace Index, p.9

يوضح الجدول الدول الأكثر سلماً في العالم لعام 2020 تصدرتها آيسلندا تلتها نيوزلندا، ولم تكن بينها أي دولة عربية، في حين جاءت الدول العشر الأقل سلماً والأكثر تعرضاً للعنف كما في الجدول (3).

جدول (3) الدول العشر الأخيرة في مؤشر السلام العالمي في عام 2020

الدولة	القيمة	الرتبة عالمياً
روسيا	2.993	154
جمهورية أفريقيا الوسطى	3.131	155
ليبيا	3.136	156
الكونغو الديمقراطية	3.196	157
الصومال	3.211	158
العراق	3.257	159
جنوب السودان	3.363	160
سوريا	3.371	161
اليمن	3.407	162
أفغانستان	3.631	163

Source: IEP (2021). Global Peace Index, p.9

من الجدول يتضح أن ستة دول من أصل الدول العشر الأخيرة في مؤشر السلام العالمي هي دول عربية عانت وما تزال تعاني من انتشار العنف والإرهاب وغياب الاستقرار الأمني فيها.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لاحتلال داعش لبعض المحافظات العراقية:

(1 - 2) أسباب نشوء وتطور الإرهاب في العراق:

لظهور وتطور ظاهرة الإرهاب في العراق أسباب متنوعة ومتداخلة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية فضلاً عن النفسية، وفيما يلي توضيح لهذه الأسباب:

أ- الأسباب السياسية : عانى العراق من اوضاع سياسية مضطربة لا سيما منذ تسعينات القرن الماضي فبسبب الوضع السياسي و عدم سيطرة الدولة على مناطق شمال العراق فضلاً عن الخلافات الكردية آنذاك وجدت الجماعات الارهابية التي كانت تتعرض لهجمات في افغانستان في شمال العراق ملاذاً لبعض عناصرها و اسست هناك ما يعرف بتنظيم انصار الاسلام، و كان لسلوك النظام السابق في محاولة الاستعداد للحرب قبل 2003 الاثر المباشر لظهور الارهاب في العراق اذ قام النظام

باستقطاب مجموعات من الارهابيين تحت مسمى المجاهدين العرب و السماح لهم بالتواجد على الاراضي العراقية، و بعد انهيار النظام السابق و سيطرة القوات الامريكية على العراق ولأجل التخلص من اتباع النظام السابق قام الحاكم الامريكي بول برايمر بمجموعة من الاجراءات في مقدمتها حل المؤسسات الامنية العراقية (الجيش و الشرطة) و كانت لهذه الخطوة لاحقا الاثر المباشر على تطور التجمعات الارهابية في العراق فمن جهة ولد ذلك فراغ امني وفر ارض خصبة لظهور الارهاب في العراق لا سيما مع فتح الحدود العراقية على مصراعيها الامر الذي أدى الى توافد العديد من اعضاء التنظيمات الارهابية الى العراق بحجة مقاتلة الاحتلال الامريكي، ومن جهة اخرى أثر ذلك بعد ان ضمت هذه المؤسسات لاحقا بعد تشكيلها افراد غير مهنيين على اداء هذه المؤسسات في متابعة و مكافحة الارهاب , فضلا عن ذلك ولد التمثيل في الحكومات بعد 2003 نمط من الاستياء لدى المحافظات التي اعتادت على المشاركة الاكبر في المشهد السياسي قبل سقوط النظام، وقد مثل كل ذلك النواة الاولى لظهور كتاب التوحيد و الجهاد في العراق نهاية عام 2003، و التي انبثق منها تنظيم القاعدة بقيادة الارهابي ابو مصعب الزرقاوي وصولا الى ظهور ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) عام 2014.

الأسباب الاجتماعية : تراجع مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية لاسيما الاسرة والمؤسسات التعليمية والدينية اذ عانت الاسر العراقية من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة بشكل خاص خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي نتيجة للحروب و ما خلفته من ازدياد عدد الارامل و الايتام، الأمر الذي كان له أثر سلبي في تنشئة الافراد في المجتمع مرورا بالحصار الاقتصادي و ماله من آثار سلبية على سلوكيات الافراد، أدت الى التفكك الاسري و تمزق النسيج الاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة اخرى ولنفس الظروف تراجع دور المؤسسات التعليمية التربوي وكان للتسرب الكبير من التعليم الذي ادى الى اكتساب الافراد بعض الصفات السيئة الاثر الكبير في توفير افراد مؤهلين للانضمام الى التجمعات الارهابية، كما كان لبعض المؤسسات الدينية الأثر الواضح في الاستقطاب الطائفي الذي وفر للتجمعات الارهابية المجال لإقناع الأفراد للانضمام اليها، فضلا عن ذلك فان عدم قدرة مؤسسات التنشئة الاجتماعية على مواكبة التغيرات في الفكر و السلوك لا سيما بعد تغيير النظام 2003 و دخول عادات وسلوكيات لم يألفها المجتمع العراقي مثل الحرية الغير منضبطة وتطور استخدام وسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي فتح المجال لتضليل الشباب على وجه الخصوص واقناعهم بالانضمام للتجمعات الارهابية.

الأسباب الاقتصادية : نتيجة للظروف التي مر بها العراق قبل عام 2003 لاسيما سوء ادارة الاقتصاد والحصار الاقتصادي فقد عانى الاقتصاد العراقي من مشاكل استمرت بعد تغيير النظام و الوقت بظلالها على العراقيين تمثلت بارتفاع نسب البطالة و الفقر و التضخم و تردي مستويات التنمية البشرية لاسيما تردي مستويات التعليم و الخدمات الصحية، فضلا عن تدمير البنى الأساسية لاسيما للقطاعات الانتاجية في العراق، من جهة اخرى فان انتشار الفساد الاداري و المالي و الامتيازات التي خصت بها مناطق دون اخرى و افراد دون اخرين لاسيما السياسيين بعد التغيير اوجد تفاوت في توزيع الثروة و الدخل فضلا عن التفاوت في الخدمات التي تقدمها الدولة، كما كان لحل المؤسسات الامنية بعد اقتصادي من خلال فقد العديد من افراد هذه المؤسسات لوظائفهم ومصادر دخلهم، الأمر الذي وفر بيئة مناسبة لظهور الجماعات الارهابية و مكن هذه الجماعات من اقناع الافراد الذين يشعرون بالغبن و انعدام الانتماء للانضمام لهم.

الأسباب الفكرية: فتح اسقاط النظام السابق المجال امام المكون الشيعي للدخول في العملية السياسية وبما يتناسب مع هيكلية الشعب العراقي، و نتيجة الاسباب السابقة (السياسية والاجتماعية و الاقتصادية) والشعور لدى البعض ممن فقدوا الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها ابان حكم النظام السابق بالتهميش و التخوف من مثل هذه المشاركة السياسية، فضلا عن الفهم الخاطئ للدين الذي اوجد صورة من الجهل والتطرف الأمر الذي ساعد على اقناع الافراد للانضمام للجماعات الارهابية.

(2 - 2) التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لحرب داعش:

تشير الاحصاءات الى ان عدد الهجمات الارهابية في العراق ارتفع بشكل كبير بعد ظهور تنظيم داعش في عام 2011 في سوريا، ففي الفترة من (2010-2003) بلغت عدد الحوادث الإرهابية المرتبطة بتنظيم داعش (372) حادثا، وفي الفترة (2013-2011) ارتفعت بشكل كبير الى 711 حادثا إرهابيا، أي أنه في خلال ثلاث سنوات تم تنفيذ عمليات إرهابية بلغت ضعف الحوادث التي تم تنفيذها خلال ثمان سنوات (Tombul, 2015:12).

وفي عام 2014، تعرض الاقتصاد العراقي لأزمة مزدوجة حيث انهارت أسعار النفط العالمية في منتصف العام (انخفضت أسعار النفط العراقي من متوسط سنوي قدره 96.5 دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام 2014 إلى 35.6 دولارًا أمريكيًا في عام 2016) ، مصحوبة بسيطرة داعش على العديد من المحافظات الغربية، أدت هذه الأزمة المزدوجة إلى العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد العراقي وأعادت توجيه الكثير من الموارد المالية لمصلحة الجهد العسكري، واضطرت الحكومة إلى تقليل

النفقات غير المتعلقة بالأمن بشكل كبير حيث كانت الحرب ضد داعش تحظى بالأولوية، جاء ذلك وسط تراجع حاد في عائدات النفط، وبالتالي قلل من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات ومساعدة أعداد كبيرة من النازحين داخلياً ، ويمكن تقسيم التكاليف الاقتصادية لأي صراع أو حرب الى ما يأتي Blattman and Miguel, 2010.

(1 - 2 - 2) تكاليف الاقتصاد الكلي وتشمل الآتي:

1 - انخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: زاد هذا المؤشر بشكل مستمر طوال الفترة المذكورة، مع استثناءين، إذ حدث الانخفاض الأول في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلباً على معظم دول العالم والثاني في 2015-2014 بسبب غزو داعش والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، كما هو موضح في الجدول (4).

جدول (4)

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2004-2015)

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار الأمريكي)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (%) *
2004	1391.8	-
2005	1849.6	32.98
2006	2351.8	27.15
2007	3129.2	33.05
2008	4521.0	44.47
2009	3735.1	-17.37
2010	4502.7	20.55
2011	5845.6	29.82
2012	6651.1	13.77
2013	6925.2	4.12
2014	6703.1	-3.20
2015	4974.0	-25.79

(*) من حساب الباحثين

Source: World Bank, Data bank World Development Indicators

يتضح من الجدول أن متوسط نصيب الفرد بلغ ذروته في عام 2013 ثم بدأ في الانخفاض نتيجة الأزمة المزدوجة.

2 - الانخفاض في بعض المؤشرات المالية الكلية: الأزمة المزدوجة أدت إلى معاناة الحكومة من مشاكل مالية حادة، إذ بلغ عجز الميزانية لعام 2014 ما مقداره (20.2) مليار دولار وانخفضت احتياطات البنك المركزي من 70 مليار دولار في نهاية عام 2012 إلى حوالي 45 مليار دولار بنهاية 2016. كما انخفض إنتاج النفط من شمال العراق بنسبة 40% في عام 2014 مقارنة بعام 2013 والصادرات النفطية من الشمال انخفضت من 0.26 مليون برميل يوميا عام 2013 إلى 0.06 مليون برميل يوميا عام 2014 (البنك المركزي العراقي، 2017).

3 - انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرات: انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من (5131) مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى (4781.8) مليون دولار أمريكي في عام 2014، ثم إلى (3316.3) مليون دولار أمريكي في عام 2015، في حين انخفض معدل الصادرات من 41.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 34.9% في عام 2015 (World Bank database, 2018).

4 - انخفاض المدخرات المحلية: انخفض إجمالي المدخرات المحلية من (717،567.7) مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى (70،629.1) مليون دولار أمريكي في عام 2014 ثم إلى (33،035.7) مليون دولار أمريكي في عام 2015 (World Bank database, 2018).

5 - ارتفاع معدل الانفاق العسكري: ارتفع الإنفاق على الأمن العسكري من 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 5.4% في عام 2015 (World Bank database, 2018).

6 - انخفاض أعداد السائحين: انخفضت أعداد السائحين الذين يزورون العراق (باستثناء إقليم كردستان) بشكل حاد من (904،785) سائح عام 2014 إلى (280،738) سائح عام 2015 أي بما نسبته (70%) تقريبا، وفي إقليم كردستان، انخفض أيضاً عدد السياح بشكل حاد من (1،529،434) سائح عام 2014 إلى (782،251) سائح عام 2015 أي أن نسبة الانخفاض بلغت أكثر من (50%) (هيئة السياحة العراقية، 2018؛ هيئة السياحة في كردستان، 2018).

(2-2-2) التكاليف على المستوى القطاعي:

1 - القطاع الزراعي: خلال الحرب، انخفض العائد الزراعي بنحو (40%)، فضلا عن أن القطاع الزراعي كان مصدرًا رئيسيًا لدخل التنظيم الإرهابي، وبلغت خسارة العديد من المزارعين في عام 2015 حوالي 200 مليون دولار وخسر قطاع الحبوب على وجه الخصوص ما يقرب من مليون طن سنوياً خلال سنوات الاحتلال (RFSAN, 2016).

2 - القطاع المالي: بحسب البنك المركزي العراقي كانت الخسائر المالية التي تكبدها الاقتصاد العراقي على النحو الآتي (البنك المركزي العراقي، 2017؛ IMF، 2017):

- 1 - قدرت الخسائر المالية بنحو 2 مليار دولار سنوياً من بيع 30 ألف برميل يوميا من النفط بأسعار تتراوح بين 25 دولارا و50 دولارا للبرميل من قبل التنظيم الارهابي.
- 2 - قدر إجمالي المبلغ الذي حصل عليه التنظيم من البنوك التي استولت عليها بحوالي 835 مليون دولار وكما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (5)

المبالغ الاجمالية بالدينار العراقي والدولار الأمريكي التي استولى عليها داعش من المصارف العراقية

اسم المصرف	المبلغ بالدينار العراقي	المبلغ بالدولار الأمريكي
البنك المركزي/ فرع الموصل	587 مليار	84 مليون
مصرف الرافدين تسع فروع من مجموع 41 فرع	154 مليار	2.4 مليون
مصرف الرشيد عشر فروع من مجموع 17 فرع	87.3 مليار	3226
مجموع النقد في الفروع وعددها (121) فرع	839.8 مليار	14.3 مليون
المجموع	856.6 مليار	101 مليون

المصدر: عبد النبي، وليد عيدي (2017). تقرير توثيقي عن فروع المصارف التي سيطر عليها داعش

واجراءات البنك المركزي في اعادة تأهيلها وتأمين عودتها للعمل، البنك المركزي، بغداد، ص 7.

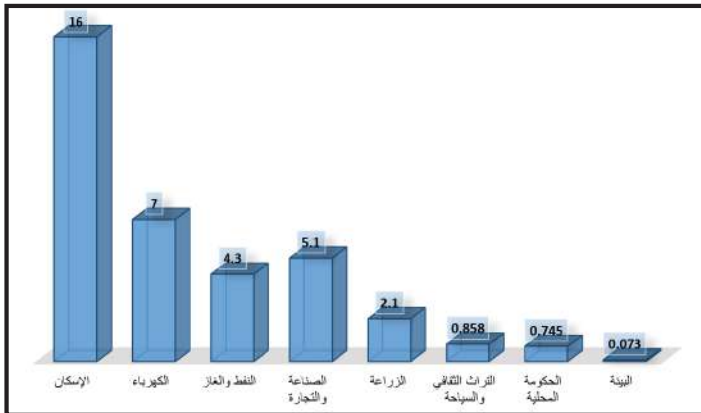
3 - بلغت الأموال التي حصل عليها التنظيم الإرهابي من بيع الآثار والذهب ومقتنياته الأثرية والمخطوطات واللوحات أكثر من مليار دولار. إلى جانب ذلك، حصل التنظيم الإرهابي على أكثر من 250 مليون دولار من بيع الأسلحة والمعدات التي صادرها الجيش العراقي وحقق عائدات تقارب 300 مليون دولار من جباية المياه والكهرباء والأجور وبيع منازل وأثاث المواطنين، فضلا عن بيع نحو 500 ألف طن من الاسمنت المخزن والايجارات السنوية لبلدية الموصل.

4 - نزح ما يقرب من 4.3 مليون شخص من ديارهم، منهم 1.5 مليون من محافظة نينوى وحدها، وقد أدى ذلك إلى زيادة معدلات الفقر لتصل إلى 22.5% في جميع أنحاء العراق و 41% في المحافظات المحتلة.

وقد قدرت الخسائر الكلية من احتلال داعش حسب تقديرات البنك الدولي ب (45.7) مليار دولار موزعة حسب القطاعات وكما في الشكل الآتي:

شكل (2)

الخسائر الاجمالية من احتلال داعش حسب القطاعات بالمليار دولار



يتضح من الشكل أن قطاع الإسكان كان الأكثر ضررا يليه قطاع الكهرباء ثم الصناعة والتجارة.

Source: Word Bank Group (2018). Iraq Reconstruction and Investment Part (2).

Washington D.C, p.V

(3 - 2 - 2) الآثار الاجتماعية:

1 - انخفض معدل الفقر من (22.4%) في عام 2007 إلى (18.9%) في عام 2012، وتم تصنيف أنظمة التعليم والصحة العراقية بالقرب من مستويات البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع في عام 2014، ولكن منذ عام 2014 أدى الصراع فضلا عن انخفاض أسعار النفط إلى عكس المكاسب في الحد من الفقر الذي تم تحقيقه بين عامي 2007 و 2012، إذ تشير تقديرات معدلات الفقر إلى

أنها زادت بمقدار 7.5 نقطة مئوية أو ما يقرب من 3 ملايين فقير إضافي نتيجة الأزمة المزدوجة خصوصاً في المحافظات المتضررة من احتلال داعش، إذ ارتفعت معدلات الفقر إلى 41.2% في عام 2016، وأدت الحرب إلى تراجع الأصول المادية وتوقف النشاط الاقتصادي، مع الحد من فرص الحياة المستدامة (World Bank, 2016).

فضلاً عن ذلك، أدى الصراع مع داعش إلى تدمير البنية التحتية والأصول المادية ورفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية إلى 11 مليون شخص (29% من السكان)، فضلاً عن دخول أكثر من 241,000 لاجئ سوري (IMF, 2017, 4).

2 - انخفضت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية من 100% في العام الدراسي 2013-2014 إلى 77.8% في 2014-2015، كما ارتفع معدل التسرب من المدارس الابتدائية من 1.8% في 2013-2014 إلى 2.3% في 2015-2016، وارتفع المتسربون من المدارس الثانوية من 2% إلى 2.6% في نفس الفترة، وبلغت الخسارة الاقتصادية بسبب التسرب في 2014-2015 ما مقداره 430,759 مليون دينار عراقي (UNICEF, 2017, 10).

3 - انخفض الإنفاق على الصحة العامة من 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2013 إلى 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (UNDP, 2016, 226).

4 - شهدت المحافظات التي احتلها داعش ارتفاعاً في معدل البطالة من 12.6 في المائة إلى 17.7 في المائة بين عامي 2014 و2017 (Word Bank Group, 2018: 2).

المبحث الثالث: أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي:

أسهمت الصدمات السياسية والاقتصادية والحروب التي خاضها العراق خلال العقود السابقة في تشكيل اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي، إذ لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل شبه كلي على النفط إذ شكل النفط أكثر من 96% من الصادرات، و 92% من إيرادات الموازنة الحكومية، و 43% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، كما أدى الاعتماد المفرط على النفط إلى تعرض الاقتصاد العراقي إلى التقلبات والهزات الاقتصادية، مما أدى إلى تثبيط الاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية، ولم تترك الصدمات الأمنية المتعددة، ومنها الصراعات الإقليمية واحتلال داعش، سوى متسعاً صغيراً لنمو القطاع غير النفطي (World Bank Group, 2020: XV). وقد تركت هزيمة داعش في نهاية عام 2017 مهمة صعبة أمام الحكومة تمثلت في إعادة بناء البنية التحتية وتقديم الخدمات وفرص العمل للسكان. وقد قدر البنك الدولي احتياجات إعادة الإعمار بعد داعش بـ 88 مليار دولار، منها حوالي 23 مليار دولار في الأجل القصير، وقد تلقت الحكومة ما

قيّمته 30 مليار دولار من الالتزامات على شكل قروض وضمانات في المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق، والذي عقد في فبراير 2018 في الكويت (World Bank Group, 2018: VI). وبعد عامين من شبه الاستقرار وإعادة البناء وكانت المؤشرات الاقتصادية الأساسية إيجابية بوجه عام جاءت أزمة كوفيد (19) التي تسببت في أزمة عالمية قادت الى انخفاض كبير في أسعار النفط اذ انخفضت الأسعار من متوسط بلغ (61) دولارا للبرميل الى (30) دولارا للبرميل، وفي آذار من عام 2020 فرضت الحكومة مجموعة من القيود شملت اغلاق الشركات والمصانع وفرض قيود على السفر، وقيود على الحركة بين المحافظات وداخلها كذلك حظر التجول العام، الأمر الذي جعل العراق يحتل الصدارة في مؤشر التشدد المتعلق بكوفيد (19) حسب تقييم جامعة أكسفورد من آذار الى تموز 2020 (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2020، 12). وقد أدى ذلك الى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي في متوسط نصيب الفرد منه، فضلا عن ارتفاع معدل التضخم نتيجة لبعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وأهمها تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (6)

بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي خلال المدة (-2017 2022)

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021 متوقع	2022 متوقع
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	2.5-	0.6-	4.4	9.5-	2.0	7.3
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	5058	5641	5841	4515	4960	5392
معدل تضخم أسعار المستهلك (%)	0.2	0.4	0.2-	0.9	2.0	2.0
اجمالي الديون الحكومية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	58.9	49.3	44.6	65.7	72.3	78.8
اجمالي الاحتياطيات (مليار دولار)	49.0	64.3	67.6	54.4	47.4	47.4

.Source: Word Bank Group (2020). Iraq Economic Monitor. Washington D.C, p.16-17

يتضح من الجدول التحسن الذي طرأ على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي بعد نهاية الصراع مع داعش اذ حدث تحسن في جميع هذه المؤشرات الا أن ظهور أزمة كوفيد 19 والانخفاض الكبير في أسعار النفط أدى الى أزمة جديدة اتضحت ملامحها في الانخفاض الكبير في مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وارتفاع اجمالي الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض اجمالي الاحتياطيات الأجنبية.

الاستنتاجات:

- 1 - يعد تسريح الجيش العراقي السابق والقوى الأمنية المرتبطة بالنظام السابق بعد عام 2003، فضلا عن ارتفاع نسب الفقر والبطالة والفساد الاداري من أهم مسببات الإرهاب الاقتصادية في العراق.
- 2 - ارتفعت تكاليف الإرهاب عالميا بشكل كبير بعد ظهور تنظيم داعش واحتلاله لسوريا وبعض المحافظات العراقية.
- 3 - شملت تكاليف دخول تنظيم داعش معظم القطاعات الاقتصادية وسببت خسائر بمليارات الدولارات فضلا عن التكاليف غير المباشرة وتكلفة الفرصة البديلة.
- 4 - هناك تحديات عديدة أمام تنمية الاقتصاد العراقي مستقبلا أهمها الاعتماد على مورد واحد هو القطاع النفطي، فضلا عن أزمة كوفيد 19، والحاجة الى تقليل نسب الفقر والبطالة.

التوصيات:

- 1 - القضاء على المسببات الاقتصادية للإرهاب وأهمها الفساد الإداري والفقر والبطالة وهذا يتطلب أولا إرادة سياسية تترجم على الواقع من خلال وضع استراتيجيات وخطط تعمل على ذلك على أن تكون هناك متابعة مستمرة لمدى تنفيذ هذه الاستراتيجيات وتذليل العقبات التي تقف في طريق تنفيذها.
- 2 - العمل على تنويع الاقتصاد العراقي كي لا يكون هناك اعتماد على مورد اقتصادي واحد ويتم ذلك من خلال تطوير القطاعات الرئيسية الأخرى في الاقتصاد مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي وقطاع الخدمات.
- 3 - الارتقاء بالعملية التعليمية وإيجاد مقررات دراسية تؤكد على قيم الحوار والتواصل واحترام الرأي الآخر، وتقبل النقد والتعايش بين مختلف الطوائف والمذاهب، فضلا عن توجيه وسائل الاعلام للاهتمام بهذا التوجه وترسيخ القيم التي من شأنها اعلاء قيم التسامح والتعاون والمسؤولية.

المصادر:

- 1 - الباجوري، د. سمر حسن (2016)، الأسباب الاقتصادية لتنامي ظاهرة الارهاب في افريقيا جنوب الصحراء، 1 أقيت هذه الورقة ضمن فعاليات مؤتمر التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه القارة الافريقية والذي انعقد في معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2016.
- 2 - البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (2020)، تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي، الأمم المتحدة.
- 3 - التحافي، حسن سعد عبد الحميد (2017) ، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد 2003 ، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية.
- 4 - جابر، آيات ناصر (2016)، استراتيجية ومكافحة الارهاب في العراق دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.
- 5 - شكري، علي يوسف (2008)، الارهاب الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- 6 - الغالبي، د. كريم سالم ونعمة، مناف مرزة (2016)، الارهاب واثاره الاقتصادية على الدول العربية، الاردن، مكتبة المجتمع العربي.
- 7 - العدينات، سلطان عناد (2018)، الآلية الدولية لمكافحة الارهاب، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق في جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- 8 - Tabaqchali, Ahmed (2017). Iraq's Economy after ISIS: An Investor's Perspective. American University of Iraq Sulaimani
- 9 - Tumbol, Okan (2015). The Emergence of ISIS in Iraq: An Economic Approach to the "Root Causes" of Terrorism. American University, Washington, D.C
- 10 - Cinar, M. (2017), "The Effects of Terrorism on Economic Growth: Panel Data Approach", Proceedings of Rijeka School of Economics, 35(1), 97–121
- 11 - IEP (2018). Global Peace Index 2018. New York: Institute for Economic Peace
- 12 - IEP (2021). Global Peace Index 2020. New York: Institute for Economic Peace



- 13 - Bardwell, Harrison and Iqbal, Mohib (2021). The Economic Impact of Terrorism from 2000 to 2018, Peace Econ. Peace Sci. Pub. Pol. 2021; 27(2): 227–261
- 14 - Ganegodage K, Rambaldi A. 2013. Economic consequences of war: Evidence from Sri Lanka. Journal of Asian Economics 30(c): 42-53
- 15 - Aljawareen, Adnan (2019). Iraqi Economy Post ISIS Challenges and Opportunities. Management and Economics Research Journal, Vol. 5
- 16 - UNICEF. 2017. The cost and benefits of education in Iraq. UNICEF: Geneva
- 17 - World Bank. 2016. Iraq - Second Programmatic Fiscal Sustainability Development Policy Loan Project (Arabic). World Bank: Washington, D.C
- 18 - Word Bank Group (2018). Iraq Reconstruction and Investment Part (2) Washington D.C
- 19 - Word Bank Group (2020). Iraq Economic Monitor. Washington D.C
- 20 - World Bank. 2018. Data bank World Development Indicators. Available at <http://databank.worldbank.org/data/indicator/NY.GDP.PCAP.CD/1ff4a498/Popular-Indicators>
- 21 - Blattman C, Miguel E. 2010. Civil war. Journal of Economic Literature 48(1): 3-57
- 22 - UNDP. 2016. Human Development Report. UNDP: New York
- 23 - Helliwell J, Layard R, Sachs J. 2013. World Happiness Report. Sustainable Development Solutions Network: York
- 24 - IMF. 2017. Iraq, IMF Country report No. 17/ 251
- 25 - RFSAN. 2016. The impact of ISIS on Iraq's Agriculture Sector. Available at <https://reliefweb.int/report/iraq/impact-isis-iraq-s-agricultural-sectorv>

دور مجلس الأمن في الحد من ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف

م.د حميدة علي جابر

كلية القانون- جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)

Hammeda.ali@sadiq.edu.iq

م.م دعاء جليل حاتم

كلية القانون- جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)

duaa.jalil@sadiq.edu.iq

(ملخص)

أضحى الإرهاب والتطرف العنيف ظاهرة عالمية تتجاوز الحدود والثقافات والأديان، وتهدد الشعوب وأمنها، وتنعكس سلباً على الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان، ذلك ان مجلس الأمن لم يكن سابقاً ينظر إلى هذه الظاهرة بوصفها بضمن الموضوعات المهمة، لأنه يعدها ظاهرة محلية وليست دولية، لكن بعد احداث 11/ سبتمبر/2001 وما تعرضت له الولايات المتحدة الامريكية من هجمات إرهابية، تغير الموقف واصدر المجلس العديد من القرارات الملزمة بهذا الصدد، الا ان الأمر لم يتوقف عند هذه الهجمات بل امتدت فيما بعد لتشمل مختلف دول العالم، وقد أخذ العراق النصيب الأكبر منها على يد تنظيم داعش الإرهابي، فقد عاش حرباً ضارية استمرت لأكثر من سنتين ومازال يعاني من ويلات التنظيم من خلال الهجمات التي تشنها خلاياه النائمة في أرض الوطن بين الحين والآخر، ترتب على ذلك استمرار مجلس الأمن من إداء دوره لحفظ السلم والأمن الدوليين من خلال قراراته وتوصياته في الحد من ظاهرة التطرف العنيف ولجم الإرهاب، والذي توج بتشكيل لجنة مكافحة الإرهاب في منظمة الأمم المتحدة، وقد أصدرت الدول العديد من التشريعات الداخلية الخاصة بمكافحة الإرهاب كما هو الحال في العراق، لأجل مساندة مجلس الأمن في القيام بعملية التصدي.



The role of the Security Council in curbing the phenomenon of terrorism and violent extremism

(Abstract)

Terrorism and violent extremism have become a global phenomenon that transcends borders, cultures and religions, threatens peoples and their security, and negatively affects the political, economic and social systems of countries. Previously, the Security Council did not consider this phenomenon as one of the important issues, because it considered it a local phenomenon and not an international one, but after the events September 11, 2001, and the terrorist attacks that the United States of America was subjected to, changed the situation and the Council issued many binding decisions in this regard, but the matter did not stop at these attacks, but later extended to include various countries of the world, Iraq took the largest share of it at the hands of the terrorist organization ISIS, as it lived a fierce war that lasted for more than two years and is still suffering from the scourge of the organization through attacks launched by its sleeper cells in the homeland from time to time, as a result of which the Security Council continues to play its role in maintaining peace. and international security through its resolutions and recommendations to curb the phenomenon of violent extremism and curb terrorism, Which culminated in the formation of the Counter-Terrorism Committee at the United Nations, and in order to support the Security Council in carrying out the response process, countries have issued many internal legislations related to combating terrorism, as is the case in Iraq

(مقدمة)

الإنسان كائن حي مركب بداخل كل فرد تعرفه هناك شخص آخر لا تعرفه، والحرب سمة بشرية في نفسه لذلك ظاهرة التطرف والإرهاب ليست وليدة العصر وإنما هي ظاهرة متجذرة في القدم، لكنها في العصر الحالي وبعد التطور الهائل الذي شهده المجتمع الدولي، تظاهرات بأشكال عصرية أكثر فتكاً وضراً وخراباً، فلم تمس الإنسان فقط بل تعدت هذه الظاهرة لتحرق التراث وتدمر البنية التحتية وتقتل الإنسان محاولة الرجوع به إلى عصور الجاهلية الأولى.

تتجلى أهمية البحث بكون الإرهاب الدولي والتطرف العنيف أخطر ظاهرة يعيشها العالم حالياً، ومن أهم التهديدات التي أضحت تشكل مساساً بالسلم والأمن الدوليين، ويرجع اهتمام المجتمع الدولي بهذه المسألة إلى أكثر من أربعة عقود، إذ وضع في الفترة الممتدة (-1963 2004) تحت إشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ثلاثة عشر صكاً دولياً لمعالجة مختلف أنواع الإرهاب والتطرف. عندما يكون هنالك تعريف واضح ومحدد للإرهاب سيكون له انعكاس إيجابي في إرساء التطبيق الصحيح للمواثيق الدولية والتشريعات الداخلية الخاصة بمكافحة الإرهاب والحد منه، لكن المطلاع على هذه المواثيق والتشريعات سيلاحظ بأنه لا يوجد تطابق بينها لتعريف وتحديد جريمة الإرهاب، لذا الإشكالية التي سوف تبحثها هذه الدراسة تتمثل بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما المقصود بالإرهاب؟ وهل هناك تمايز في التعريف بين الصعيد الدولي والصعيد الوطني؟

ما حقيقة الفرق والتشابه بين الإرهاب والتطرف العنيف؟

ما مدى فعالية ودور مجلس الأمن المعني بالحفاظ على السلم والأمن الدولي في الحد من ظاهرة الإرهاب وهل نجحت قراراته المتعددة في معالجة هذه الظاهرة؟

اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي، من خلال قراءة النصوص القانونية والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، كما تم اعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية وقرارات مجلس الأمن الرامية لمكافحة الإرهاب والحد من التطرف العنيف، وذلك، لإظهار وتوضيح النقص والفراغ الذي يعتري دور مجلس الأمن في أداء مهامه، وقد تتعارض قراراته أحياناً مع أهداف ومقاصد منظمة الأمم المتحدة.

وبخصوص هيكليّة الدراسة، استدعت أهمية وحيوية البحث واتصاله بالمعطيات المتوفرة في عالم اليوم تقسيم الدراسة على مبحثين نتناول في المبحث الأول تعريف الإرهاب وتمييزه عما يشته به من أوضاع، أما المبحث الثاني فتناول جهود مجلس الأمن في الحد من ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف، فضلاً عن بيان الآليات التي اعتمدها المجلس لغرض مكافحة تلك الظاهرة.

المبحث الأول

تعريف الإرهاب وتميزه عما يشته به من أوضاع

للقوف على تعريف الإرهاب لابد من البحث في التعريف الفقهي والتشريعي له، ولتحديد مفهومه لابد من تمييزه عما يشته به من أوضاع، لذلك، سنتناول التعريف الفقهي والتشريعي للإرهاب في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسنتناول فيه تمييز الإرهاب عما يشته به من أوضاع.

المطلب الأول

التعريف الفقهي والتشريعي للإرهاب

تمثل ظاهرة الإرهاب أعمالاً غير منظمة، حتى أصبحت جرائم منظمة، لما تمتاز باتقان ودقة في التنفيذ، غير أن المجتمع الدولي في قبال ذلك، لم يتفق على تعريف محدد لهذه الظاهرة، لذلك، ومن أجل التوصل إلى صياغة تعريفية محددة له، لابد لنا من البحث في معناه الفقهي والتشريعي وبحسب الآتي:

أولاً: التعريف الفقهي للإرهاب

تعددت الآراء والأفكار في وضع تعريف محدد وثابت للإرهاب، فقد عرفه جانب من الفقه بأنه: "استخدام وسائل عنيفة لتحقيق حالة من الرعب والفرع لدى شخص معين، أو مجموعة معينة من الأشخاص، أو حتى لدى المجتمع بأسره، بغية تحقيق أهداف معينة حالية أو مؤجلة"،⁽¹⁾ ويعرفه جانب ثان من الفقه بأنه: "أي عمل يهدف إلى ترويع فرد أو جماعة أو دولة، بغية تحقيق أهداف لا تجيزها القوانين المحلية أو الدولية، وتقوم به عصابات غير منظمة لتحقيق مآرب خاصة بها"،⁽²⁾ كما عرفه جانب ثالث بأنه: "الاستخدام المتعمد والمنهجي للعنف أو التهديد بالعنف لفرض تغيير السلوك السياسي، وينطوي أيضاً على أعمال عنف القصد منها توجيه رسالة سياسية إلى جمهور متفرج"،⁽³⁾ أما التطرف العنيف فعرفه الاتجاه الفقهي بأنه: "ما خرج عن المألوف عقائدياً واجتماعياً وفكرياً لدى أفراد المجتمع وجماعاته، والتعصب للرأي الواحد، أو استنتاج خاطئ والمبالغة في السلوك الناتج عن هذا التعصب أو التطرف في الفكر"⁽⁴⁾.

(1) عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، الإرهاب الدولي مع دراسة للاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص57.

(2) عامر وهاب خلف العاني، الإعلام ودوره في معالجة ظاهرة الإرهاب والموقف من المقاومة، دار الحامد، عمان، 2013، ص32.

(3) Dumitriu, E. The E.U.s "Definition of Terrorism: link com The Council Framework Decisio on Combating Terrorism", German Law Journal, 2004, p:585-602.

(4) حسين عبد الحميد احمد رشوان، التطرف والإرهاب في منظور علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997، ص47.

يتضح مما سبق حالة غياب لتعريف موحد للإرهاب، إلا أننا يمكن أن نستخلص من خلال المبادئ والخصائص المشتركة في التعريفات أعلاه تعريفاً للإرهاب على أنه: "عنف أو تهديد بالعنف يرتكبه فاعلون غير حكوميين لأغراض سياسية، أو اجتماعية أو دينية أو إيديولوجية، بهدف بث الرعب بين الناس وزعزعة الأمن في بلد ما لتحقيق مصالح غير مشروعة"، كما يمكن أن نستخلص بأن "العنف الموجه ضد المدنيين العزل بدوافع سياسية يعد عملاً إرهابياً"، ومن ثم يتضح لنا بأن مفهوم التطرف العنيف قد ألحق ضمن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وفي هذا إشكالية فالتطرف العنيف لا يفضي جميعه إلى الإرهاب، ولابد من التشديد على هذا الفارق، لتوضيح أنّ الأعمال التي تُنسب إلى التطرف العنيف والإرهاب قد تتداخل في بعض الحالات ولكن ليس في جميعها.

ثانياً: التعريف التشريعي للإرهاب

كما بينا سابقاً أنه لا يوجد تعريف محدد لدى الفقهاء للإرهاب، كونه موضوعاً شائكاً ومتشعباً يحمل في طياته غايات متعددة، فضلاً عن أن العنف الذي يشكل وسيلة فعالة للإرهاب تتباين صوره وإشكاله مما أدى إلى عدم وجود اتفاق على وضع تعريف ثابت ومحدد للإرهاب، لذلك من الأهمية أن نعرض موقف الجماعة الدولية من تعريف الإرهاب الذي يظهر من خلال الاتفاقيات الدولية والإقليمية والمواثيق والإعلانات الدولية التي تعقد أو تعد لهذا الغرض، وهو يعكس وجهة نظر عالمية موحدة إزاء ظاهرة الإرهاب لذا يكتسب أهمية بالغة.

عرفت عصبة الأمم المتحدة جريمة الإرهاب من خلال معاهدة وحيدة عقدت لهذا الغرض، ألا وهي معاهدة جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب في 16 شباط لعام 1937 وتضمنت الاتفاقية تعريفين للإرهاب، إذ نصت المادة الأولى منها على أن الإرهاب "هو الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما ويكون الهدف منها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور"، أما المادة الثانية منها فقد نصت على تعريفاً تعديداً للأفعال الإرهابية⁽⁵⁾.

ويلاحظ أن هذه الاتفاقية لم تذكر الأثر المترتب على الإرهاب، إلا أن أهميتها تظهر في كونها أول عمل قانوني دولي يهدف إلى الحد من خطر الإرهاب من خلال إلزامها الدول بمنع ومعاقبة أعمال الإرهاب ضد الدول الأخرى، فضلاً عن كونها الأداة الوحيدة التي أعطت تعريفاً للإرهاب، أما الاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 1999 فقد نصت في المادة (2) منها أنه:

(5) قررت المادة الثانية من اتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب لعام 1937 على أنه: "إن الأفعال التالية تعد من قبيل الأعمال الإرهابية وهي 1- الأفعال العمدية الموجهة ضد الحياة أو السلامة الجسدية أو صحة أو حرية كل من: أ- رؤساء الدول أو الأشخاص الذين يمارسون اختصاصات رئيس الدولة، وخلفائهم بالورثة أو التبعية، ب- أزواج الأشخاص المشار إليهم في البند السابق، ج- الأشخاص المكلفين بوظائف ومهام عامة، عندما ترتكب ضدهم هذه الأفعال بسبب ممارسة هذه الوظائف أو المهام، 2- التخريب أو الإضرار العمدية للأموال العامة، أو المخصصة للاستعمال العام أو الخاضعة لسلطات أو إشراف دولة أخرى متعاقدة، 3- أي فعل عمدي من شأنه تعريض الحياة الإنسانية للخطر، 4- الشروع في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها آنفاً، 5- صنع أو تملك أو حيازة أو تقديم الأسلحة أو الذخائر أو المفروقات أو المواد الضارة، 6- بقصد تنفيذ جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة في أي دولة".

١- يرتكب جريمة بمفهوم هذه الاتفاقية كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة وبشكل غير مشروع وبارادته بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها، أو هو يعلم أنها ستستخدم كلياً أو جزئياً للقيام:

أ- بعمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في المرفق وبالتعريف المحدد في هذه المعاهدات، ب- بأي عمل آخر يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر أو إصابته بجروح بدنية جسمية، عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح، عندما يكون عرض هذا العمل بحكم طبيعته أو في سياقه موجهاً لترويع السكان أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به“.

أما على النطاق الاقليمي فقد تضمنت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب تعريفاً عاماً للإرهاب، فقد عرفته بأنه: ”كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم أو حريتهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض .

أما على النطاق الاقليمي فقد تضمنت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب تعريفاً عاماً للإرهاب، فقد عرفته بأنه: ”كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم أو حريتهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر“⁽⁶⁾، يتضح لنا بأن هذا التعريف أكثر اتساعاً وشمولية من جميع التعريفات السابقة، مما يوحي بأن الاتفاقية تعتبر أي عمل من أعمال العنف أو التهديد به من قبيل الأعمال الإرهابية بغض النظر عن الباعث على ارتكابه.

(6) الفقرة الأولى من المادة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998.

المطلب الثاني

تمييز الإرهاب عما يشته به من أوضاع

تقتضي الضرورة التمييز ما بين الإرهاب وما يشته به من أوضاع ومنها حركات التحرير الوطنية التي يراها بعض إرهاباً وبعض آخر يراها دفاعاً عن النفس وحق للشعوب في تقرير مصيرها، فضلاً عن تمييز الإرهاب عن الجرائم ضد الإنسانية.

أولاً: تمييز الإرهاب عن حركات التحرير الوطنية

لكي نميز بين الإرهاب وحركات المقاومة المسلحة لابد لنا من التطرق لتعريف المقاومة المسلحة، والتي يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن نشاط استراتيجي تمارسه الدول والأفراد والمجتمعات لمنع العدوان، أو دفعه إذا تم، ثم تتبعه حتى يكف المعتدي عن اعتدائه"⁽⁷⁾.

يعود التمييز القانوني بين الإرهاب الدولي وبين المقاومة الوطنية إلى العهود والمواثيق الدولية التي تركز شرعية المقاومة الوطنية إذ أن حق الشعوب في مقاومة الاحتلال وتقرير المصير هو حق كرسه أحكام ومبادئ القانون الدولي، يعتبر ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 حق تقرير المصير من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة ومن مرتكزات حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد نصت المادة الأولى من الميثاق الأممي على "تطوير العلاقات الودية بين الأمم على أساس مراعاة مبدأ الحقوق والتكافؤ وتقرير المصير للشعوب واتخاذ تدابير أخرى ملائمة لدعم السلام العالمي"، كما أكدت المادة (55) من الميثاق ذاته على "احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها"، فضلاً عن أن هذا الحق مكرس في الوثائق والاتفاقات الدولية مثل اتفاقيات مؤتمر لاهاي والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف لعام 1949، إذ أكدت اتفاقية لاهاي على معاملة أعضاء حركة مقاومة منظمة كأسرى حرب في حال اعتقالهم.

من خلال ما طرح من تعريفات، يمكن التمييز بين الإرهاب وحركات التحرير المسلحة من عدة جوانب:

1 - من حيث الطبيعة: كلاهما ذات طبيعة عسكرية، إلا أن حركات التحرير يضاف لها أنها حركات شعبية، في حين أن الإرهاب وأن كان ذا طابع عسكري إلا أن دوافع الانانية التي تسعى في الغالب لتحقيق السلطة لا تمنحه سمة الشعبية، أما حروب التحرير المسلحة فأنها تتصف بالوطنية مما يضفي عليها تعاطف الشعوب.

(7) مهنوب بيزيد، مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص56.

2 - من حيث الطابع الشعبي: حركات التحرير الوطنية عادة ينظم إليها قطاع عريض من المدنيين من مختلف التوجهات لمواجهة العدو والمحتل، غير أن هذا لا يتوفر لدى الجماعات الإرهابية التي لا تمثل قطاعات كبيرة من المجتمع بل مجرد فئة ناقمة متمردة.

3 - من حيث الدافع الوطني: يعد الدافع الوطني أهم دافع وأبرز خصيصة لحركات التحرير الوطنية، وهذا لا يتوفر في الجماعات الإرهابية، التي تقوم بإعمال عنف بدافع السلب والحصول على غنائم خاصة بأفرادها حتى لو كانت هذه الأعمال ضد عدو اجنبي.

4 - من حيث المدى: ان المدى التي تقوم به حركات التحرير المسلحة أكثر اتساعاً ويدوم لمدة طويلة ويشمل أهدافاً متعددة، مع الحرص على جذب التعاطف الشعبي من خلال السعي لتحقيق هدفها الكبير وهو تحرير الوطن من المحتل، في حين أن الجماعات الإرهابية تكون ذات أهداف انانية انتقامية لجلب مغنم خاصة وتكون عملياتها سريعة متلاحقة تحدث أكبر قدر من التأثير⁽⁸⁾.

ثانياً: تمييز الإرهاب عن الجرائم ضد الإنسانية

يعد مفهوم الجرائم ضد الإنسانية من المفاهيم الحديثة في القانون الدولي الجنائي، وقد ورد هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية في نظام محكمة نورمبرغ، إذ نصت المادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن: يشكل أي فعل من الأفعال الآتية "جريمة ضد الإنسانية متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم أ- القتل العمد؛ ب- الإبادة؛ ج- الاسترقاق؛ د- إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان؛ هـ- السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ و- التعذيب؛ ز- الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة؛ ح- اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو أثنية أو ثقافية أو دينية أو متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف في الفقرة (3) ؛ أو لأسباب أخرى من المسلم عالمياً بأن القانون الدولي لا يجيزها، وذلك فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة أو أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة"، فالجرائم ضد الإنسانية هي: "الجرائم التي ترتكب ضد عدد من السكان

(8) حسنين يوازي المحمدي، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص 91.

المدنيين في إطار هجوم متعدد واسع النطاق ومتكرر، ويعبر عن نهج سلوكي من دولة أو منظمة أو أشخاص يقضي بارتكاب هذا الهجوم، أو تعزيزاً لهذه السياسة⁽⁹⁾.
تختلف الجرائم ضد الإنسانية عن الجريمة الإرهابية من ناحية أن من ينفذ العمل الإرهابي غالباً ما يكون دولة أو منظمة دولية أو فرداً، بينما الجريمة ضد الإنسانية لا يتصور ارتكابها إلا من دولة، أو فرد يعمل باسم دولة ما أو بدعم منها، كما أن الجريمة الإرهابية لا تقصد ضحايا معينين بصفتهم فهي تتميز بكونها جريمة عشوائية الوقوع، بينما الجريمة ضد الإنسانية ضحاياها ينتمون إلى دين معين، أو عقيدة معينة أو مذهب سياسي واحد، أو أفراد من عرق واحد، وحتى تقوم الجريمة ضد الإنسانية لا بد أن تكون جزءاً من هجوم واسع، أو مركز ضمن مجموعة مدنيين، أما في الإرهاب فلا يشترط فيه ذلك، فضلاً عن ذلك تختلف الجريمة الإرهابية من حيث درجة العنف عن الجريمة ضد الإنسانية، ففي الجريمة الإرهابية غالباً ما تكون درجة العنف أخف من العنف المستخدم في الجريمة ضد الإنسانية⁽¹⁰⁾.

المبحث الثاني

جهود مجلس الأمن في الحد من ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف

بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وظهرت الأمم المتحدة إلى الوجود بوصفها منظمة عالمية تسعى إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين؛ وتحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في إطار العلاقات الدولية بحسب ما ورد في ديباجة الميثاق فضلاً عن نص الفقرة 4 من المادة 2 منه والتي فرضت التزاماً دولياً بذلك ليس على عاتق الدول الأطراف فقط وإنما المجتمع الدولي بأكمله، وقد أكد على ذلك Austin "مندوب الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بقوله: "أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ملزمين قانوناً وأخلاقاً بكل الالتزامات التي تقع على جميع الدول الأعضاء، وهي أحكام مطلقة وثابتة وليست محلاً لأي تضيق بواسطة استخدام حق النقض أمامه"⁽¹¹⁾.

تعود الجذور الأولى لمناقشة مشكلة الإرهاب الدولي في منظمة الأمم المتحدة إلى عام 1948 من خلال قيام مجلس الأمن بإصدار قرار طالب فيه من الجميع في فلسطين بما فيهم العرب واليهود والدول الأجنبية خاصة بريطانيا صاحبة الانتداب على أراضي فلسطين بـ "إيقاف النشاط العسكري أو شبه العسكري وأعمال العنف والإرهاب والتدمير"⁽¹²⁾، وبعدها تمت إثارة هذه الظاهرة مرة أخرى في اروقة المنظمة الدولية في عام 1972 بعد

(9) سهيل حسين القتلاوي، جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص228.

(10) المصدر ذاته.

(11) مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، الإرهاب في ضوء أحكام القانون الدولي العام، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007، ص176.

(12) مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، المصدر السابق، ص184.

حادثة ميونخ على أثر الحملة الاعلامية الشديدة ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة، بدفع من الصهيونية وبعض الحكومات الغربية، مما دفع السكرتير العام للأمم المتحدة "كوت فولهائيم" إلى إدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين بعنوان "تدابير لمنع الإرهاب واشكال أخرى من العنف مما يقضي على أرواح البشرية ويعرضها للخطر أو يهدد الحريات الأساسية"⁽¹³⁾. ومن ثم فإننا سوف نكرس هذا المبحث لبيان دور مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من خلال التطرق إلى قرارات المجلس بهذا الخصوص والتي سوف نتناولها في المطلب الأول، فضلاً عن بيان الآليات أو الوسائل المعتمدة من قبل المجلس في مكافحة الإرهاب الدولي في المطلب الثاني، وبحسب التفصيل الآتي.

المطلب الأول

القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

يعد مجلس الأمن من أقوى الأجهزة داخل الأمم المتحدة إذ أن قراراته تعبر عن رأي القوى الكبرى في المجتمع الدولي بالأخص الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية، ومن ثم فقد اصدر المجلس مجموعة من القرارات التي تناولت ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف، وأن ابرز هذه القرارات يمكن تقسيمها إلى المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: قرارات مجلس الأمن قبل احداث 11 سبتمبر 2001 (مرحلة الادانة والشجب)

ترتب على اغتيال الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في فلسطين قيام مجلس الأمن بإصدار القرار رقم 57 لسنة 1948 والذي وصف فيه عملية الاغتيال بأنها "عمل جبان ارتكبه جماعة من الإرهابيين"⁽¹⁴⁾. والذي كان بمثابة انطلاقة لمجلس الأمن لإصدار قرارات الإدانة والشجب ضد الإرهابيين والعمليات الإرهابية، غير أن قرار مجلس الأمن لم يتضمن سوى توصيف للإرهاب والجماعة الإرهابية دون أن يتضمن أي ممارسة لاختصاصه الوظيفي في عملية قمع الإرهاب والوارد ذكرها بنص المادة 39 من الميثاق.

في عام 1989 أصدر مجلس الأمن قراره رقم (635) بشأن وضع علامات على المتفجرات اللدائنية أو الصفيحية، إذ جاء في مقدمة القرار: "إن مجلس الأمن يدرك الآثار التي تترتب على أعمال الإرهاب بالنسبة للأمن الدولي، والذي من خلاله طلب إلى جميع الدول أن تتعاون في إصدار وتنفيذ تدابير لمنع جميع الأعمال الإرهابية، وبالأخص حث منظمة الطيران المدني على مضاعفة جهودها الرامية إلى منع العمليات الإرهابية"⁽¹⁵⁾. ومن ثم فقد

(13) نعمة علي حسين، مشكلة الإرهاب الدولي -دراسة مقارنة-، مركز البحوث والمعلومات، الدار العربية للطباعة، بغداد، 1984، ص83.

(14) مقدمة قرار مجلس الأمن رقم 57 لعام 1948.

(15) خضير ياسين الغانمي، ظاهرة الإرهاب الدولي - العوامل الدافعة وكيفية معالجتها-، جامعة أهل البيت، العدد 16، كربلاء، بدون سنة نشر، ص 321.

درج مجلس الأمن على اعتبار العمليات الإرهابية تهديداً ومساساً بالسلم والأمن الدولي، إذ قام بإصدار القرار رقم 1267 لعام 1999 والخاص "بمعاينة بعض الأشخاص والهيئات المنضوية أو المتعاونة مع حركة طالبان والقاعدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة"⁽¹⁶⁾. وما بين عام 1989 حتى عام 1999 أصدر مجلس الأمن مجموعة متتالية من القرارات التي عدها بعضهم بأنها قرارات مسيرة بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية ولمصلحتها، فتحوّلت قرارات المجلس إلى "عصا" بيد الولايات المتحدة الأمريكية توجه بها العالم كيفما شاءت، ومن بين هذه القرارات ما أصدره مجلس الأمن ضد ليبيا في "قضية لوكاربي" منذ عام 1991 لغاية عام 1998⁽¹⁷⁾، فضلاً عن القرارات التي أصدرها ضد السودان على أثر محاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك في عام 1996، إذ طلبت جمهورية مصر من الأمم المتحدة وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قرارات لإدانة السودان لتدبيره وتنفيذه محاولة الاغتيال، فأصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات بصدد هذه العملية⁽¹⁸⁾.

المرحلة الثانية: قرارات مجلس الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

أدان مجلس الأمن بقراره رقم (1368) الصادر في عام 2001 عقب يوم من أحداث 11 سبتمبر الأعمال الإرهابية التي تم شنّها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، معتبراً ما وقع تهديداً للسلم والأمن الدولي، ومسلماً للدول بالحق الاصيل في الدفاع الشرعي عن النفس الفردي والجماعي، كما عقد العزم على ضرورة مكافحة وبجميع الوسائل كافة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية⁽¹⁹⁾، وقد اعقب المجلس وفي العام نفسه بإصدار القرار رقم (1373) والقرار (1377) والذي أكد من خلالهما على جميع ما تضمنه القرار

(16) قرار مجلس الأمن رقم 1267 لعام 1999، رمز الوثيقة (S/RES/1267).

(17) تدور وقائع هذه القضية بسقوط طائرة أمريكية فوق أراضي اسكتلندا بمنطقة لوكاربي، بفعل تعجيرها مما أدى إلى مقتل من كان عليها إلى جانب بعض سكان القرية، وقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الاتهام إلى مواطنين ليبيين، وفي 26 نوفمبر 1991 أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قراراً، طالبوا فيه بتسليم المشتبه فيهما لمحاكمتهما في اسكتلندا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت ليبيا على إثر ذلك بتشكيل لجنة تحقيق قضائية برئاسة مستشار المحكمة الليبية للنظر في ورقتي الاتهام، تم التحفظ على المشتبه فيهما وطالبت ليبيا بتقديم الدليل حتى تتمكن القيام بالتحري اللازم وقد رفض هذا الطلب. للمزيد من المعلومات حول القضية ينظر: ماجد الحموي، قضية لوكاربي بين السياسة والقانون العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن، مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، دمشق، 2001، ص 33 وما بعدها.

(18) عبيد عبد الغاني، مجلس الأمن ومكافحة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص 5.

(19) قرار مجلس الأمن رقم 1368 لعام 2001، رمز الوثيقة (S/RES/1368).

السابق، واعرب عن تصميمه على منع العمليات الإرهابية وعن قلقه من جراء تزايد الأعمال الإرهابية بدافع التعصب والتطرف في مناطق مختلفة من العالم⁽²⁰⁾.

في عام 2002 اتخذ مجلس الأمن مجموعة أخرى من القرارات منها القرار رقم (1438) الذي أدان من خلاله الهجمات بالقتال التي وقعت في بالي بإندونيسيا لكونها اودت بحياة كثير من الأشخاص، فضلاً عن إدانته للهجمات الأخرى التي حدثت في مناطق متفرقة من العالم، معتبراً إياها شأنها شأن أي عمل إرهابي آخر تشكل تهديداً للسلم والأمن الدولي⁽²¹⁾، والقرار (1440) الذي أدان عمليات احتجاز الرهائن التي وقعت في موسكو في 23 تشرين الأول من العام ذاته⁽²²⁾، وقد أعقب المجلس في السنوات اللاحقة بإصدار مجموعة أخرى من قرارات الإدانة والشجب جراء ما حدث وما يحدث من أعمال إرهابية وفي مناطق متفرقة من العالم، فضلاً عن دعوة مختلف الدول لجعل قوانينها الداخلية تنص على حظر العمليات الإرهابية من ناحية واتخاذ وسائل فعالة لمكافحتها من الناحية الأخرى.

المرحلة الثالثة: قرارات مجلس الأمن بصدد تجريم أعمال داعش الإرهابية

أدى تزايد العمليات الإرهابية إلى إصدار مجلس الأمن مجموعة من القرارات التي كان يهدف من ورائها قطع التمويل عن التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن وضع مجموعة من الأشخاص على القائمة السوداء⁽²³⁾، إذ اصدر المجلس منذ عام 2015 مجموعة من القرارات المتتالية التي تضمنت المسائل الآتية:

دعوة جميع الدول إلى القيام بتنسيق جهودها لمنع وإحباط الأعمال الإرهابية التي يرتكبها على وجه التحديد التنظيم الإرهابي المعروف باسم تنظيم "داعش"⁽²⁴⁾.

التزام الدول بمنع تحركات الإرهابيين والجماعات الإرهابية، فضلاً عن تبادل البيانات والمعلومات وتحسين التعاون من السلطات المختصة بمنع دخول الإرهابيين والجماعات الإرهابية إلى أراضيها⁽²⁵⁾؛ الزام الدول والمنظمات الإقليمية وغير الإقليمية باتخاذ التدابير اللازمة لعرقلة التهديدات الإرهابية وشل حركتها⁽²⁶⁾، ومن ثم الإعلان عن أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل أحد الأخطار التي تهدد السلام

(20) قرار مجلس الأمن رقم 1373 لعام 2001، رمز الوثيقة (S/RES/1373)، والقرار رقم 1377 لعام 2001، رمز الوثيقة (S/RES/1377).

(21) قرار مجلس الأمن رقم 1438 لعام 2002، رمز الوثيقة (S/RES/1438).

(22) قرارات مجلس الأمن لعام 2002، رمز الوثيقة (S/RES/1440).

(23) مها يحيى خميس العبدالله، مكافحة الإرهاب الدولي في ضوء احكام القانون الدولي والقانون القطري، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، قطر، 2021، ص 53.

(24) قرار مجلس الأمن رقم 2249 لعام 2015، رمز الوثيقة (S/RES/2249).

(25) قرار مجلس الأمن رقم 2322 لعام 2016، رمز الوثيقة (S/RES/2322).

(26) قرار مجلس الأمن رقم 2341 لعام 2017، رمز الوثيقة (S/RES/2341).

والأمن وأن أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي⁽²⁷⁾، فضلاً عن دعوة الدول والمجتمع الدولي اجمع إلى ضرورة مواصلة تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالجماعات الإرهابية، خصوصاً فيما يتعلق بإمدادهم بالأسلحة والدعم المادي⁽²⁸⁾؛

4 - إدانة ما قامت به داعش الإرهابية من اعمال قتل؛ ترحيل؛ استرقاق؛ اختطاف؛ فضلاً عن ما قامت به من تفجيرات انتحارية⁽²⁹⁾، فضلاً عن أن مجلس الأمن اعتمد قراراً في العام ذاته يهدف إلى تشجيع الدول في بذل المزيد من الجهد بغية القضاء على مثل هذه التنظيمات⁽³⁰⁾.

تجدر بنا الإشارة إلى أن ابرز القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والتي كان لها دور فعال في مكافحة الإرهاب من الناحية العملية هو القرار رقم 2368 الصادر في عام 2017 والذي نص على تأكيد مجلس الأمن على أن المسؤولية الأساسية عن مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف تقع على عاتق الدول الأعضاء، وأن اهم وسيلة يمكن من خلالها القضاء تدريجياً على تلك التنظيمات والحد منها هي شهل قدراتها المالية عن طريق تجميد اموال الإرهابيين⁽³¹⁾، وهذا بالفعل ما قامت به الدولة العراقية إذ أصدرت لجنة تجميد اموال الارهابيين القرار رقم (٧) لسنة ٢٠١٨ استناداً إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٦٨ لسنة ٢٠١٧، واحكام قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ ونظام تجميد اموال الإرهابيين رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، ووفقاً للصلاحيات المخولة الى اللجنة، قررت لجنة تجميد اموال الإرهابيين ما يأتي:

”أولاً: ادخال التعديلات على المدعو (جمال عبد القادر لونييسي)⁽³²⁾، الذي يحمل الجنسية الجزائرية، والرقم المرجعي له هو (١٥٥ ربطاً)⁽³³⁾، وفي عام في عام 2019، خطت الولايات المتحدة وشركاؤها خطوات كبيرة لهزيمة المنظمات الإرهابية الدولية وتحطيمها إذ تمكنت الحكومة العراقية متمثلة بجميع تشكيلاتها العسكرية إلى جانب التحالف الدولي من هزيمة داعش إذ أكملت تدمير ما يسمى بـ ”الخلافة“ في العراق وسوريا، وفي تشرين

(27) قرار مجلس الأمن رقم 2368 لعام 2017، رمز الوثيقة (S/RES/2368).

(28) قرار مجلس الأمن رقم 2370 لعام 2017، رمز الوثيقة (S/RES/2370).

(29) قرار مجلس الأمن رقم 1544 لعام 2020، رمز الوثيقة (S/RES/1544).

(30) قرار مجلس الأمن رقم 2560 لعام 2020، رمز الوثيقة (S/RES/2560).

(31) قرار مجلس الأمن رقم 2368 لعام 2017، رمز الوثيقة (S/RES/2368).

(32) سبب الإدراج: أدرج في القائمة في عام 2002، لانتتمائه الى القاعدة أو تنظيم أسامة بن لادن أو حركة طالبان ومشاركته في تمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط لها، كما ادين لتورطه في حالات الاتجار بالأسلحة لصالح الجماعات الإرهابية في الجزائر و تمويل عملياتها الإرهابية، للمزيد من المعلومات ينظر صفة الانتربول الدولية على الرابط ادناه

<https://www.interpol.int/en/notice/search/un/4525545>

(33) الوقائع العراقية، العدد ٤٤٨٨، 2018، ص11.

الأول، شنت الولايات المتحدة عملية عسكرية أسفرت عن مقتل أبي بكر البغدادي الخليفة المزعوم لداعش⁽³⁴⁾، كل ذلك كان وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2396 لعام 2017، إذ يحث القرار الدول الأعضاء على تعزيز جهودها الرامية إلى وقف التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب من خلال تدابير تتعلق بمراقبة الحدود وبالعادلة الجنائية وتبادل المعلومات ومكافحة التطرف.

المطلب الثاني

آليات مجلس الأمن في الحد من ظاهر الإرهاب والتطرف العنيف

لمجلس الأمن الحق في اتخاذ التدابير العسكرية وغير العسكرية بغية حفظ السلم والأمن الدولي وفقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إذ نصت المادة 39 من الميثاق على أنه "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و 42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"، ولما كان ما تقوم به التنظيمات الإرهابية يشكل خرقاً واضحاً للسلم والأمن الدوليين من ثم له الحق في اتخاذ تدابير عسكرية وغير عسكرية بوساطة أحد الوسائل التي تساعد على تنفيذ هذه التدابير ألا وهي لجنة مكافحة الإرهاب الدولي، وهذا ما سنتولى توضيحه وبحسب التفصيل الآتي:

الفرع الأول

تدابير مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

حرص واضعو ميثاق الأمم المتحدة على تخويل مجلس الأمن سلطة اتخاذ التدابير غير عسكرية وفقاً لنص المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أنه "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية، البرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل قطع المواصلات جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية"، من خلال قراءة نص هذه المادة يتضح لنا بأنه: لمجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة في اتخاذ ما يراه مناسباً وملائماً من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة العسكرية، وله الحق في أن يطلب من الدول الأعضاء تنفيذ قراراته والالتصاع لأوامره، والملاحظ على نص هذه المادة بأن هذه التدابير لم ترد على سبيل الحصر وإنما اكتفى الميثاق بإيراد أمثلة قابلة للقياس عليها،

BUREAU OF COUNTERTERRORISM, Country Reports on Terrorism, Country Reports on Terrorism 2019 is submitted in com-⁽³⁴⁾ pliance with Title 22 of the United States Code, Section 2656f (the "Act"), which requires the Department of State to provide to Congress a full and complete annual report on terrorism for those countries and groups meeting the criteria of the Act, 2019, p:2

وأن أشد هذه التدابير هي قطع الصلات الاقتصادية التي قد لا تؤثر فقط على الدولة أو الجهة المعنية فقط وإنما قد يمتد تأثيرها إلى أفراد ومجتمعات لا شأن لها بما يحدث من انتهاكات وتهديد للسلم والأمن الدوليين، أي أنها من الممكن أن تكون سلاح ذا حدين إذا تم استخدامها بطريقة تتعارض مع الغاية منها، وهذا ما تم بالفعل جراء الحرب العراقية الكويتية في عام 1990 تم فرض عقوبات اقتصادية من قبل مجلس الأمن على الدولة العراقية بطريقة تعسفية بموجب القرار رقم 661 لعام 1990 التي يمكن عدها بمثابة إبادة جماعية للشعب العراقي.

طبق مجلس الأمن التدابير غير العسكرية فيما يتعلق بالأعمال الإجرامية في قضية لوكاربي إذ أصدر مجلس الأمن القرار رقم 731 في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢ و بإجماع أعضائه مستنداً في ذلك إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وقد نص القرار على ما يلي "أن مجلس الأمن يشعر ببالغ الانزعاج لما يشهده العالم في مختلف أرجائه من استمرار أعمال الإرهاب الدولي بجميع أشكاله التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية أو تؤدي بها وتؤثر تأثيراً ضاراً على العلاقات الدولية وتعرض أمن الدول للخطر بما في ذلك الأعمال التي تتورط فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة" (35) إذ شمل القرار المذكور على فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على ليبيا في حال رفضها تسليم المتورطين في انفجار لوكاربي لكونه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وقد اعقبه مجلس الأمن بإصدار القرار رقم 748 في القضية ذاتها والذي يعد بحد ذاته سابقة، إذ لم يعهد للمجتمع الدولي عامة ومجلس الأمن خاصة أن يصدر قرار يطلب فيه من دولة تسليم مواطنيها المتهمين بالإرهاب ويتوعدا بفرض عقوبات جراء عدم الامتثال (36)، غير أن ذلك يشكل خرقاً واضحاً لقواعد القانون الدولي التي تجيز للدولة رفض تسليم المتهمين إذا كانوا من مواطنيها استناداً إلى مبدأ سيادة الدولة إلا في حال وجود معاهدة بين الدول الأطراف بشأن تسليم المجرمين.

ولا يقتصر دور مجلس الأمن بغية حفظ السلم والأمن الدولي على اتخاذ التدابير غير العسكرية فقط وإنما له الحق في اتخاذ التدابير العسكرية إذا ما تبين له بأن التدابير غير العسكرية لا تفي بالغرض استناداً إلى نص المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أنه "إذا رأى مجلس الأمن بأن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تفي به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لأعادته إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة".

(35) قرار مجلس الأمن رقم 731 لعام 1992، رمز الوثيقة (S/RES/731).

(36) قرار مجلس الأمن رقم 748 لعام 1992، رمز الوثيقة (S/RES/748).

لجنة مكافحة الإرهاب الدولي

انشئ مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب بناءً على قراره رقم 1373 الصادر في عام 2001، من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب من الناحية العملية، تتكون هذه اللجنة من جميع أعضاء مجلس الأمن، تكون رئاسة اللجنة بالتداول بين أعضائها إذ يستبدل كل رئيس لها بمرور ستة أشهر، بدأت اللجنة أعمالها منذ عام 2001 وكانت تضم رئيس وثلاث نواب فضلاً عن ثلاث لجان فرعية وعدد من المستشارين الذين يتولون اسداء المشورة للجنة من الناحية القانونية⁽³⁷⁾، أما بخصوص المسائل التي تضطلع اللجنة القيام بها فهي تتولى القيام بما يلي:

- 1 - منع تمويل العمليات الإرهابية.
- 2 - الامتناع عن تقديم كافة صور المساعدة للجماعات الإرهابية، لاسيما المساعدة الإعلامية، فضلاً عن وضع حد لعمليات التجنيد.
- 3 - التعاون الدولي في مجال المساعدة على تقديم أي شخص ارتكب أو اشتبه بارتكابه جرائم إرهابية إلى العدالة، فضلاً عن تبادل البيانات والمعلومات بصدد منع تمويل الإرهابيين ورصد تحركاتهم عبر الحدود؛

4 - قيام الدول بإرسال تقاريرها للجنة حتى تتمكن من معرفة مدى امتثال تلك الدول للقرار رقم 1373 لغرض مكافحة الإرهاب والقضاء عليه⁽³⁸⁾.

في عام 2004 انشئ مجلس الأمن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بغية تدعيم رصد العمليات الإرهابية، وتتألف المديرية المذكورة من مدير تنفيذي برتبة امين عام مساعد يتولى رئاستها، بعدها اصدر مجلس الأمن قراره رقم 2129 لعام 2013 ليمدد ولاية المديرية التنفيذية للجنة حتى عام 2017، إذ ادرك مجلس الأمن بأن ” التهديد بالإرهاب أصبح أكثر انتشاراً إذ ازدادت الأعمال الإرهابية في مختلف مناطق العالم، بما فيها الأعمال التي تُرتكب بدافع من التعصب أو التطرف“⁽³⁹⁾.

مارست لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية منذ انشائها دوراً هاماً في مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، وقد أجرت اللجنة العديد من المناقشات بغية النظر في اعتماد الدول الأعضاء لإجراءات جنائية خاصة للتحقيق والمقاضاة في الجرائم المتصلة بالإرهاب وضمائمات حقوق الإنسان المعتمدة في هذا الصدد، من قبيل الاستعراض للتشريعات الوطنية للدول من أجل مكافحة الإرهاب، والمشاورات مع المجتمع المدني بشأن مشاريع

(37) للمزيد من المعلومات زيارة موقع اللجنة على الموقع الإلكتروني: www.un.org.ct

(38) لجنة مكافحة الإرهاب المديرية التنفيذية، ص2، رمز الوثيقة 16-09197 (A).

(39) لجنة مكافحة الإرهاب المديرية التنفيذية، المصدر السابق، ص2.

قوانين مكافحة الإرهاب⁽⁴⁰⁾، ويمكن لنا أن نعتبر لجنة مكافحة الإرهاب بمثابة صلة الوصل بين مجلس الأمن والدول أو الجهات التي تتعرض لهجمات إرهابية، إذ لا تقوم اللجنة بتقديم المساعدة التقنية أو المادية مباشرة وإنما تقوم بدور الوسيط إذ تنقل تلك المعلومات من الجهة طالبة المساعدة إلى الجهة القادرة على توفيرها.

أن الدور الذي قامت به اللجنة في إطار المساعدة الفنية في جمع المعلومات والتقارير كان له الأثر البارز في مجال مكافحة الإرهاب، عن طريق التنسيق بين المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، فضلاً عن تشجيع المنظمات الإقليمية ليكون لها دوراً إيجابياً في قمع ومنع العمليات الإرهابية⁽⁴¹⁾، ولغرض تسهيل توفير تلك المساعدة قامت اللجنة بوضع "دليل للمعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومصادر المساعدة"، إذ تم تصميم الدليل ليكون مصدراً مهماً للمعلومات حول أفضل التشريعات والممارسات وبرامج المساعدة في إطار مكافحة الإرهاب⁽⁴²⁾.

ووفقاً لما تقدم يمكننا القول: بأن لجنة مكافحة الإرهاب هي إحدى لجان مجلس الأمن الثانوية التي أجاز له الميثاق إنشائها وفقاً لنص المادة 29 منه، والتي تنص على أنه "لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه" من ثم فإن اللجنة لا تعالج مسألة سياسية معينة، ولا تملك الحق في إصدار تدابير عقابية كل ما في الأمر أن مهمة اللجنة تقتصر على تنبيه مجلس الأمن لما تراه يندرج تحت وصف الإرهاب الدولي والتطرف العنيف، لكونه يشكل خرقاً وإخلالاً بالسلم والأمن الدوليين، فضلاً عن إصدار التوصيات غير الملزمة، والتي منها تنفيذ إجراءات تجميد الأموال وفقاً للقرارات المتخذة من قبل منظمة الأمم المتحدة.

الخاتمة

بعد أن أتممنا دراستنا فيما يتعلق بدور مجلس الأمن في الحد من ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف، والتي بحثناها من جوانب مختلفة، توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يمكن إيرادها وفقاً للآتي:

(40) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والعشرون البنود 2 و3 من جدول الأعمال، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، 2014، ص7.

(41) عبيد عبد الغني، المصدر السابق، ص20.

(42) هشام بوحوش، دور لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن في مكافحة الإرهاب الدولي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 55، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015، ص227.

أولاً: الاستنتاجات

1 - في ضوء اختلاف الفقه والتشريع في إيراد تعريف واضح ومحدد للإرهاب، توصلنا إلى تعريفه بأنه: "عنف أو تهديد بالعنف يرتكبه فاعلون غير حكوميين لأغراض سياسية، أو اجتماعية أو دينية أو إيديولوجية، بهدف بث الرعب بين الناس وزعزعة الأمن في بلد ما لتحقيق مصالح غير مشروعة".

2 - ابرز أوجه الاختلاف بين ظاهرة الإرهاب وحركات التحرير الوطنية هي وجود الدافع الوطني والذي يعد أهم دافع وأبرز خصيصة لحركات التحرير الوطنية، غير أنه لا يتوافر لدى الجماعات الإرهابية، إذ تقوم بإعمال العنف بدافع السلب والحصول على غنائم خاصة بأفرادها حتى لو جرت هذه الأعمال ضد عدو اجنبي.

3 - تدرج قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بمناهضة العمليات الإرهابية من حيث الشدة و القوة الملزمة، إذ بدأت بمجرد الاستنكار والادانة والشجب، ثم بعد ذلك، أصبحت اشد قوة إذ استهدفت فرض عقوبات غير عسكرية واهمها العقوبات الاقتصادية، من ثم وصلت شدتها إذ تضمنت القرارات الأخيرة من المجلس عقوبات تتضمن تدابير مسلحة وعسكرية قبال الجهة المخلة بالسلم والأمن الدوليين.

4 - أن لجنة مكافحة الإرهاب هي إحدى لجان مجلس الأمن الثانوية التي اجاز له الميثاق إنشائها وفقاً لنص المادة 29 منه، والتي لا تعالج مسألة سياسية معينة، ولا تملك الحق في اصدار تدابير عقابية كل ما في الأمر أن مهمة اللجنة تقتصر على تنبيه مجلس الأمن لما تراه يندرج تحت وصف الإرهاب الدولي والتطرف العنيف.

ثانياً: التوصيات

- 1 - دعوة المجتمع الدولي إلى وضع صك دولي شامل فيما يتعلق بمكافحة الأعمال الإرهابية، دون الإبقاء على مجرد النصوص المتفرقة في الاتفاقيات الدولية.
- 2 - دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم كل ما تملك من أوجه المساعدة سواء بينها أو بين المنظمات الدولية، لغرض قمع ومنع التنظيمات الإرهابية.
- 3 - دعوة مجلس الأمن إلى التقيد بأهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة، وعدم استخدام صلاحياته بطريقة تتعارض مع تلك الأهداف والمبادئ.

المصادر

- المصادر العربية

أولاً: الكتب القانونية:

- 1 - اشرف محمد لاشين، النظرية العامة للجريمة الدولية - دراسة تحليلية تأصيلية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2012.
- 2 - حسنين بوادي المحمدي، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005.
- 3 - سهيل حسين الفتلاوي، جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 4 - عامر وهاب خلف العاني، الإعلام ودوره في معالجة ظاهرة الإرهاب والموقف من المقاومة، دار الحامد، عمان، 2013.
- 5 - عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، الإرهاب الدولي مع دراسة للاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
- 6 - كمال حماد، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- 7 - مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، الإرهاب في ضوء احكام القانون الدولي العام، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007.
- 8 - مهيب يزي، مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- 9 - نعمة علي حسين، مشكلة الإرهاب الدولي - دراسة مقارنة، مركز البحوث والمعلومات، الدار العربية للطباعة، بغداد، 1984.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- 1 - عبيد عبد الغاني، مجلس الأمن ومكافحة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
- 2 - مها يحيى خميس العبدالله، مكافحة الإرهاب الدولي في ضوء احكام القانون الدولي والقانون القطري، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، قطر، 2021.

ثالثاً: البحوث القانونية:

- 1 - خضير ياسين الغانمي، ظاهرة الإرهاب الدولي – العوامل الدافعة وكيفية معالجتها، جامعة أهل البيت، العدد 16، كربلاء، بدون سنة نشر.
- 2 - ماجد الحموي، قضية لوكاربي بين السياسة والقانون العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن، مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، دمشق، 2001.
- 3 - هشام بوحوش، دور لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن في مكافحة الإرهاب الدولي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 55، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015.

رابعاً: الاتفاقيات والاعلانات والمواثيق الدولية:

- 1 - اتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب لعام ١٩٣٧.
- 2 - الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998.

خامساً: الوثائق الرسمية:

- 1 - قرار مجلس الأمن رقم 57 لعام 1948.
- 2 - قرار مجلس الأمن رقم 731 لعام 1992، رمز الوثيقة (S/RES/731).
- 3 - قرار مجلس الأمن رقم 748 لعام 1992، رمز الوثيقة (S/RES/748).
- 4 - قرار مجلس الأمن رقم 1267 لعام 1999، رمز الوثيقة (S/RES/1267).
- 5 - قرار مجلس الأمن رقم 1368 لعام 2001، رمز الوثيقة (S/RES/1368).
- 6 - قرار مجلس الأمن رقم 1373 لعام 2001، رمز الوثيقة (S/RES/1373)، والقرار رقم 1377 لعام 2001، رمز الوثيقة (S/RES/1377).
- 7 - قرار مجلس الأمن رقم 1438 لعام 2002، رمز الوثيقة (S/RES/1438).
- 8 - قرارات مجلس الأمن لعام 2002، رمز الوثيقة (S/RES/1440).
- 9 - الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والعشرون البنود 2 و3 من جدول الأعمال، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، 2014.
- 10 - قرار مجلس الأمن رقم 2249 لعام 2015، رمز الوثيقة (S/RES/2249).
- 11 - قرار مجلس الأمن رقم 2322 لعام 2016، رمز الوثيقة (S/RES/2322).
- 12 - قرار مجلس الأمن رقم 2341 لعام 2017، رمز الوثيقة (S/RES/2341).
- 13 - قرار مجلس الأمن رقم 2368 لعام 2017، رمز الوثيقة (S/RES/2368).
- 14 - قرار مجلس الأمن رقم 2370 لعام 2017، رمز الوثيقة (S/RES/2370).

- 15 - مجلة الوقائع العراقية، العدد ٤٤٨٨، 2018.
 - 16 - قرار مجلس الأمن رقم 1544 لعام 2020، رمز الوثيقة (S/RES/1544).
 - 17 - قرار مجلس الأمن رقم 2560 لعام 2020، رمز الوثيقة (S/RES/2560).
 - 18 - لجنة مكافحة الإرهاب المديرية التنفيذية، ص2، رمز الوثيقة 16-09197(A).
- سادساً: المواقع الإلكترونية:

- 1 - صفحة الانترنتبول الدولية على الرابط ادناه:
<https://www.interpol.int/en/notice/search/un/4525545>
- 2 - موقع اللجنة الدولية لمكافحة الإرهاب: www.un.org.cct

-المصادر الأجنبية

- 1 - BUREAU OF COUNTERTERRORISM, Country Reports on Terrorism, Country Reports on Terrorism 2019 is submitted in compliance with Title 22 of the United States Code, Section 2656f (the “Act”), which requires the Department of State to provide to Congress a full and complete annual report on terrorism for those countries and groups meeting the criteria of the Act, 2019
- 2 - Dumitriu, E. The E.U.s “Definition of Terrorism: link com The Council Framework Decision on Combating Terrorism”, German Law Journal, 2004

تجديد فكر الإنسان العراقي في واقع ما بعد الصراعات المسلحة

ضرورة لبناء السلم المجتمعي وإرساء استقرار الدولة

الحرب على الإرهاب ... تنظيمات مسلحة ... إعادة الأمن والاستقرار

الدكتور موفق كامل خلف المحمدي
التدريسي في كلية الآداب – جامعة الأنبار

(ملخص)

يحتل الإنسان، من حيث هو إنسان، مكانة مقدسة، وهي حقيقة توصل إليها البشر، وأثبتتها كل الأديان والشرائع، فنجد الإسلام يقوم على فكرة التكريم الإلهي لبني البشر، الذين إما يرتقون أو ينحطون بهذه الفكرة، إذ إن الأمر هو إمكانية وليس قدر محتوم عليهم، ومع ذلك فإن الإنسان يملك الإرادة التي تصنع منه إنساناً قادراً على الخلق والإبداع.

وإن السلم المجتمعي هو الذي يقدم النموذج الأمثل لإستئناف الحياة الآمنة للإنسان؛ كونه يستلزم أن يعيش الإنسان مع أقرانه من مختلف الجنسيات والأعراق والأديان منسجمين في مجتمع واحد، وذلك من خلال تنظيم اجتماعي يمكّن الذين انخرطوا في أعمال عدائية ضد الدولة وضد بعضهم من إعادة تأهيلهم وضمهم الى المجتمع دون منازعات، فمن أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات هي معضلة إعادة بناء المجتمع والمواطنين في واقع ما بعد الصراعات العنيفة، وتمكينهم من الانتقال الى التكامل والاندماج، ونبذ التطرف والصراعات الطائفية فيما بينهم في مجتمع تسوده القيم والمشاعر التي تهيمن على إحساس الأفراد والجماعات.

بناءً على ذلك سوف يتم تناول هذه الدراسة في المحاور التالية:

المحور الأول: مصادر التطرف والإرهاب.

المحور الثاني: الشرق الأوسط والصراعات الطائفية.

المحور الثالث: المجتمع العراقي بعد القضاء على اسطورة دولة داعش المزعومة.

ثم الخاتمة والمصادر التي استندت إليها الدراسة.



The renewal of the Iraqi man's thought in the reality of post-armed conflicts, is a necessity to build the societal peace and establish the stability of the state

(Abstract)

Man, as a human being, occupies a sacred position which is a fact reached by humans, and confirmed by all religions and laws. We find Islam that is based on the idea of divine honor for human beings, who either rise or fall by this idea. The matter is a possibility, not an inevitable fate for them. Nevertheless, man possesses the will that makes of him an able man to create and invent. The societal peace that presents the ideal model for the resumption of a safe life for the man. Because it requires that man must live with his peers of different nationalities, races and religions in harmony in one society, through a social organization that enables those who have engaged in hostile acts against the state and against each other to rehabilitate and integrate them into the society without disputes. One of the most important challenges that societies face is the dilemma of rebuilding society and citizens, in a post-violent conflict reality, enabling them to move to integration and renunciation, and rejecting extremism and sectarian conflicts among them in a society dominated by values and feelings that dominate the feelings of individuals and groups. Accordingly, the present study will deal with the following topics

First axis: the sources of extremism and terrorism

Second axis: the Middle East and sectarian conflicts

Third axis: Iraqi society after eliminating the myth of the alleged ISIS state. Conclusion and the references on which the study was based

(مقدمة)

يُعد الشرق الأوسط منطقة متميزة بين أقاليم العالم من حيث تواتر الصراعات في دوله، إضافة إلى أنه يتميز كذلك بقلّة قنوات التواصل الإقليمي فيه، ويفتقر إلى آليات فض النزاعات، وقلّة المعايير حول مجريات الحرب، وفائض كبير في واردات السلاح، وثمة فرص أمام دول الإقليم والفاعلين الدوليين لفتح القنوات لحل النزاعات الحالية، وربما تحول بذلك دون اندلاع نزاعات في المستقبل. إنّ تلك الاضطرابات الداخلية، وصراعات القوة بين دول الإقليم، والنزاعات بين الدول المتجاورة قد تستمر على الأرجح في المنطقة التي تتصارع في هذا الوقت لإقرار توازن جديد، لأن النماذج الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيه منذ عقود بدأت تتآكل وتندثر، ولكن لا ينبغي ترجمة هذه المشاكل وتحولها إلى نزاعات مسلحة تتسبب في معاناة إنسانية مهولة للشعوب، وفي تدمير مؤسسات دول الإقليم⁽¹⁾. ولا شك في أنّ بناء الأمن الوطني للعراق وتعزيز السلم المجتمعي بين فئاته وتوظيف استراتيجية حقيقية لمسار الدولة صار مرادفاً لبناء الدولة العراقية ككل، لاسيما بعد بروز تهديدات إقليمية كبرى عربية وتركية وإيرانية وغربية للتدخل في الشأن العراقي على الرغم من محاولة البعض تخفيف حدتها أو تجميل صورتها، الأمر الذي جعل من العراق مطمعاً للحسابات الإقليمية وساحة لتصفيتها، وتجاوزاً لازمة كهذه بدت الحاجة ماسة وملحة إلى اصلاح أجهزة الدولة الإدارية منها والأمنية والعسكرية.

والتطرف⁽²⁾ Extremism ظاهرة تشغل الناس في كل المجتمعات بما فيها المجتمعات المتقدمة، وذلك لأنه لا يهدد السلم المجتمعي بصورته الضيقة المحصورة ببلد بعينه؛ وإنما يمس الأمن والسلم الدولي بصورته الشاملة، خصوصاً بعد تحوله من الفكر النظري إلى مجال الفعل والتنفيذ مع اتخاذه لمبدأ تكفير Expiation الآخر شعاراً له من خلال تأثيمه ثم تحريمه وتجريمه، عبر تحليل استخدام وسائل العنف والإرهاب وسيلة لتطبيق الأوامر خارج إطار القانون والقضاء⁽³⁾. وكان من نتيجة ظاهرتي التطرف والتكفير انتشار ظاهرة الإرهاب Terrorism، والعنف Violence بصورتها الحالية التي عمت مختلف دول العالم⁽⁴⁾.

(1) المصري، شفيق: الإرهاب في القانون الدولي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 105، 2002، ص 265.

(2) الجسمي، سلطان حميد: التطرف الديني أسبابه وتداعياته، مقال منشور شباط 2015، للمزيد انظر: <http://swtmowatn.com/news.php?sid=18&nid=730693>

(3) رشوان، عبد الحميد: التطرف والإرهاب في منظور علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997، ص 12.

(4) شعبان، د. عبد الحسين: التطرف والإرهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، 2017، ص 32.

وكما هو معروف، فقد تمكن الإرهاب من التغلغل الى العراق بعد احتلاله من قبل امريكا عام 2003م، وتفكيك كل مؤسسات الدولة بما فيها القوات المسلحة والجيش، التي كانت تحافظ على التماسك الوطني والقومي للشعب العراقي، وصار مسرحاً للكثير من التنظيمات والجماعات الإرهابية المسلحة مثل تنظيم القاعدة، وما تفرع عنها كتنظيم (الدولة الاسلامية في العراق والشام) اختصاراً له بـ (داعش) الإرهابي⁽⁵⁾.

وكان من نتائج هذا الاحتلال أن أصبحت عملية إعادة البناء وترميم مؤسسات الدولة والبنى التحتية بطيئة ومتعثرة، بعد أن تم إقصاء أصحاب الخبرة والكفاءة من المناصب العليا في العمل الحكومي والقيادات الأمنية والعسكرية؛ بسبب تطبيق قانون اجتثاث البعث المنحل؛ الأمر الذي منح فرصة ذهبية للفصائل والميليشيات المسلحة في التغلغل وملئ الفراغ، وهكذا انتشر العنف والإرهاب على نحو غير مسبوق مستهدفاً البنى التحتية المجتمعية وكل طبقات الشعب العراقي على نحو غير مسبوق منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921⁽⁶⁾.

وقد أكد مسؤولون دوليون معنيون في مكافحة الإرهاب أن تنظيم داعش الإرهابي مازال يمثل خطراً وتهديداً حقيقياً، حيث يحتضن أكثر من 14 ألف من مقاتليه منتشرين في بعض مناطق العراق وسوريا، حيث لوحظ وفقاً لمؤشرات على أرض الواقع وبناءً على تصريحات حكومية عراقية أن هناك نشاطاً للتنظيم في بعض مناطق من محافظات ديالى وكركوك والأنبار ونيوى وصلاح الدين، وهناك مخاوف من عودة التنظيم الى الواجهة مستغلاً الأحداث في أفغانستان بعد عودة طالبان، على الرغم من الاختلاف في بيئة البلدين⁽⁷⁾.

وإن السلم المجتمعي هو الذي يقدم النموذج الأمثل لإستئناف الحياة الآمنة للإنسان؛ كونه يستلزم أن يعيش الإنسان مع أقرانه من مختلف الجنسيات والأعراق والأديان منسجمين في مجتمع واحد، وذلك من خلال تنظيم اجتماعي يمكن الذين انخرطوا في أعمال عدائية ضد الدولة وضد بعضهم من إعادة تأهيلهم وضمهم الى المجتمع دون منازعات، فمن أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات هي معضلة إعادة بناء المجتمع والمواطنين في واقع ما بعد الصراعات العنيفة، وتمكينهم من الانتقال الى التكامل والاندماج، ونبذ التطرف والصراعات الطائفية فيما بينهم في مجتمع تسوده القيم والمشاعر التي تهيمن على إحساس الأفراد والجماعات.

(5) شعبان، د. عبد الحسين: التطرف والإرهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، 2017، ص 32.
(6) قرار سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق رقم 1، دخل حيز التنفيذ في 16/5/2003، وتضمن استبعاد جميع العاملين في القطاع العام من المنتسبين لحزب البعث، وأصحاب الرتب الأربع الأولى في عضويته وهم "كبار أعضاء الحزب"، وجميع أفراد الطبقات الإدارية الثلاثة العليا (مدير عام فما فوق من المنضمين للحزب وعلى أي مستوى)، للمزيد انظر: (مير اندا سيسونز، عبدالرزاق الساعدي، إرث من: دروس من عملية اجتثاث البعث في العراق 2003-2004، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بغداد، 2013، ص 14).
(7) الناشي، د. ثائر غالب مزيد: جغرافية الارهاب في العراق 2003 - 2018م، العتبة العباسية المقدسة، العراق، 2021، ص 32.

بناءً على ذلك سوف يتم تناول هذه الدراسة في المحاور التالية:

المحور الأول: مصادر التطرف والإرهاب.

المحور الثاني: الشرق الأوسط والصراعات الطائفية.

المحور الثالث: المجتمع العراقي بعد القضاء على اسطورة دولة داعش المزعومة.

ثم الخاتمة والمصادر التي استندت اليها الدراسة.

المحور الأول: مصادر التطرف والإرهاب.

يُعرّف الإرهاب الفكري بأنه: كل نشاط يستهدف إفساد الفكر والمعتقد باستخدام أساليب ووسائل معنوية تؤدي الى الاخلال بالأمن العام⁽⁸⁾. أو هو: نوع من أنواع الأيديولوجيا التي لا تحترم ولا تؤمن بالرأي الآخر الذي يعاكسها في النهج والتصرف فتسلبه حرق التعبير وحرية الاعتقاد بحجة مخالفة المذهب والعقيدة⁽⁹⁾. وهو على العموم كل نشاط يعمل على فرض رأي محدد ويلزم ويجبر الآخرين على اتباعه وسلوكه بالإكراه.

شهد تطور الإرهاب طفرات هائلة منذ حوالي عقدين ونصف الأخيرة، وكان مع بداية بروز تنظيم القاعدة وجماعات الإسلام المسلح بصورة أخطر مما في السابق، حيث ازدادت العمليات الإرهابية في العديد من الدول العربية، وبصورة خاصة في تسعينيات القرن الماضي، ومع نهاية التسعينيات، ظهر مفهوم (عولمة الجهاد)، تزامن ذلك مع اعلان (أسامة بن لادن وأيمن الظواهري) تأسيس الجبهة العالمية لمقاومة الصهيونية والصليبية سنة 1998، وبعبارة أخرى تحولت القاعدة من أولوية قتال العدو القريب ممثلاً بالأنظمة العربية، الى العدو البعيد المتمثل بأمريكا ومصالح دول الغرب أينما وجدت، نتج عن ذلك العديد من العمليات النوعية التي قام بها عناصر القاعدة في مختلف الدول وفي أفريقيا خاصة⁽¹⁰⁾.

إلا إن نقطة التحول المهمة حدثت مع أحداث وتفجيرات 11/أيلول سبتمبر/2001 في الولايات المتحدة والتي خطط لها ونفذها تنظيم القاعدة بزعامة اسامة بن لادن، والتي كانت سبباً رئيسياً في تحول جهود مكافحة الإرهاب الى مرحلة إعلان الحرب العالمية على الإرهاب، دخلت

(8) الفريشي، د. خالد بن عبد الرحمن: الإرهاب الفكري - مفهومه وبعض صورته وسبل الوقاية منه، دون ناشر، الرياض، 2004، ص 26.

(9) الفريشي، د. خالد بن عبد الرحمن: الإرهاب الفكري - مفهومه وبعض صورته وسبل الوقاية منه، دار السلسيل للنشر، الرياض، 2004، ص 26.

(10) الشحود، علي بن نايف: موسوعة الغزو الفكري والثقافي وأثاره على المسلمين، دون ناشر ومطبعة، 2018، ص 70-71.

امريكا على إثرها في حربين عالميتين في افغانستان والعراق فيما بعد بزعم مكافحة الإرهاب⁽¹¹⁾. وكان من نتيجة هاتين الحربين تحول تنظيم القاعدة من مركزية القيادة الى اللامركزية، ومنحت فروعها والجماعات المسلحة المختلفة التي تدين لها بالولاء صلاحيات مفتوحة في تخطيط وتنفيذ العمليات، الأمر الذي نجم عنه الانتقال من القاعدة الضيقة الى قواعد منتشرة حول دول العالم حيثما تهيأت لها الأرضية والمستلزمات، وبرزت لهذه المجاميع قيادات إقليمية جديدة، في كل من اليمن والسعودية والجزائر وليبيا وسوريا والعراق⁽¹²⁾. وأما النتيجة الثانية لحروب امريكا، فهي ظهور تنظيم أبو مصعب الزرقاوي⁽¹³⁾ في العراق، الذي على الرغم من انتماه الى تنظيم القاعدة عام 2004 إلا إنه كان مختلفاً عنها، ومنذ بدايته، في كثير من الأمور نوجزها بما يلي:

1 - بنيته العقائدية الأيديولوجية الأكثر تشدداً حتى من القاعدة نفسها.

2 - سلوك أفراده الشرس في قتال الخصوم.

3 - تكفيره لكل مذهب يخالفه في الرأي، وعلى سبيل المثال مذهب الشيعة.

4 - اتخاذه من العمليات الانتحارية واستباحة قتل المدنيين بها منهجاً له⁽¹⁴⁾.

وقد كانت هذه الفوارق موجودة منذ بداية ظهور التنظيم بين الزرقاوي وشيخه المقدسي، ولكنها برزت كثيراً عام 2014، عندما حصل الانشقاق الكبير بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والتي انشقت عن التنظيم الأصل، وأصبحت تحت شعار "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، ثم أعلنت (الخلافة الإسلامية) وطالبت جميع الفصائل والمجاميع "الجهادية" بالانضمام إليها والقتال تحت رايته⁽¹⁵⁾.

(11) الرفاعي، حكم سالم: دور السياسات العامة في مكافحة التطرف والإرهاب، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2015، ص 44-43.

(12) أبو رمان، محمد: من القاعدة الى القواعد - العوائد والضرائب. صحيفة الغد الأردنية، 28/5/2007.

(13) أسس الأردني أبو مصعب الزرقاوي تنظيم إرهابياً عام 1999 باسم (جماعة التوحيد والجهاد). وبدأ التنظيم أعماله الإرهابية في العراق بعد خمسة أشهر من سقوط النظام في آب 2003، ثم بايع التنظيم أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة في أكتوبر 2004، ثم غير التنظيم اسمه الى "تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، وبحسب وسائل إعلام غربية؛ فإنه استمر تدفق المقاتلون الأجانب الى العراق لالتحاق بالتنظيم، وفي مطلع عام 2006 أعلن الزرقاوي عن تأسيس "مجلس شوري المجاهدين" ثم قتل في نفس العام من قبل القوات الأمريكية.

(14) سينجر، بيتر: الحرب عن بعد - دور التكنولوجيا في الحروب الحديثة، ط1، ترجمة ونشر مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بو ظبي، 2016، 286.

(15) أبو رمان، محمد: من القاعدة الى القواعد - العوائد والضرائب، صحيفة الغد الأردنية، 28/5/2007.

وهكذا ارتبط تنظيم الدولة الإرهابي (داعش) بمرحلة جديدة في الدول العربية بأسرها، تمثلت هذه المرحلة بما اطلق عليه (الربيع العربي)، ثم جاءت مرحلة الانقضاء عليه وتحرير الأرض والعباد من سطوته، تمثل ذلك بالثورة المضادة عليه برعاية أنظمة الحكم العربية، والتي دخلت بعضها في نفق الصراعات الداخلية تمثل ذلك في كل من سوريا وليبيا واليمن وقبل ذلك الصومال، بينما استطاعت دول مثل العراق من القضاء عليه وتحرير كامل الأرض من شره، فاستطاع العراق من العودة سريعاً الى الحياة الطبيعية وحكم القانون وعودة النازحين والمهجرين الى ديارهم ومناطقهم بعد أن تم تحريرها من عصابات داعش الإرهابية⁽¹⁶⁾.

إنّ ظهور التنظيمات الإرهابية هذه كان بسبب اضمحلال الأنظمة القطرية الحاكمة في الدول العربية التي ظهرت بصورتها هذه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانهيار النظام الإقليمي العربي تزامن مع صعود دول فاعلة ومؤثرة على الساحة الإقليمية مثل إيران وتركيا؛ بسبب تراجع الدور الأمريكي والانتكاسات الأمريكية في العراق وأفغانستان.

المحور الثاني: الشرق الأوسط والصراعات الطائفية.

إنّ تعريف الشرق الأوسط، على النقيض من أي منطقة في العالم، لا يتم عبر العلاقات التجارية أو المبادلات الدبلوماسية أو المنظمات الإقليمية وغيرها فقط، وإنما بالقوة الصارمة والقدرة العسكرية للدول؛ وذلك في تاريخها الحديث وسيبقى في المستقبل المنظور، ومع ذلك، لم تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ انهيار الدولة العثمانية قبل قرن مضى ما تشهده الآن من توترات واضطرابات إقليمية وصراع داخلي في أغلب دولها.

يُعد الشرق الأوسط المنطقة الأكثر عسكرةً في العالم، مع أنّه من الناحية العددية لا يشكل سوى 6% من سكان العالم، ويسهم بـ 6% أيضاً من الناتج الإجمالي فيه، ولكنه يمثل ما يغطي حوالي ثلث واردات السلاح في الفترة بين الأعوام 2013 و2017، أي أكثر من ضعف وارداته⁽¹⁷⁾. وإنّ ثلاث دول (السعودية ومصر والإمارات) هي من ضمن أربع دول تصدر قائمة مستوردي السلاح في العالم، (وإنّ الجزائر والعراق يقعان في قائمة العشرة الأوائل) بين عامي 2013 و2017. وقد تدخلت البلدان الثلاثة، عسكرياً في الدول المجاورة لها (السعودية والإمارات في اليمن، ومصر في ليبيا) منذ العام 2013، بينما استوردت إيران قدر أقل من السلاح بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها⁽¹⁸⁾.

(15) أبو رمان، محمد: من القاعدة الى القواعد - العوائد والضرائب، صحيفة الغد الأردنية، 28/5/2007.

(16) ياسر، صالح: بعض ملامح التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001. موقع الحوار 2007.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20108854>

https://www.sipri.org/sites/default/files/2018-03/fssipri_at2017_0.pdf

<https://www.sipri.org/commentary/blog/2017/state-major-arms-transfers-8-graphics>

(17)

(18)

وفي غمرة تداعي النظام الإقليمي هذا، تبدو الحروب المتواصلة، وخاصة في سورية واليمن وليبيا والعراق، قضايا مستعصية وتفتقر الى الحل السريع، وتُعد صراعات الدول الإقليمية على النفوذ، كالمنافسة بين السعودية وإيران، من العوامل التي تزيد وضعها تعقيداً، إذ إنّ الديناميكيات والتدخلات قد أطالت أمد هذه النزاعات وجعلتها مستعصية الحل⁽¹⁹⁾.

وقد تضافرت أربعة عوامل رئيسية على إنكاء هذه الصراعات وأدامت زخمها وهي:

- 1 - إنّ توازن القوى الإقليمي أخذ يشوبه الغموض والتقلبات في أعقاب انتفاضات ما يعرف بـ (الربيع العربي) عام 2011، وبفعل الغزو الأميركي للعراق في عام 2003.
- 2 - أصبحت النزاعات المحلية بمثابة المسرح الذي تدور حوله المنافسات الإقليمية المتواصلة بصورة صراعات أوسع شملت الشعوب والدول، ولم تقتصر على طوائف الشعب والدولة الواحدة.
- 3 - تعاظم توريد السلاح الى المنطقة بصورة كبيرة، وهي صفقات تتنافس عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون.
- 4 - إنّ الشرق الأوسط يعاني من فقدان معايير الحرب وآليات فضّ النزاع مقارنة مع دول العالم الأخرى⁽²⁰⁾.

وكان من نتائج ذلك أن المنطقة تحوّلت بجميع بقاعها إلى وكر دبائير من التدخلات العسكرية والمخابراتية والمنظمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة. وهكذا يمثل التغلب على هذه العوامل مهمة عسيرة لمخططي السياسات الإقليميين والدوليين. فكان الراجح فيها، وحتى في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، أن التقدم في مجال التهدة وإعادة الاستقرار سيكون تدريجياً بطيئاً ومناطقياً⁽²¹⁾. ومع ذلك، ففي وسع الفاعلين الإقليميين والدوليين أن يعتمدوا بعض الخطوات للتخفيف من مخاطر عوامل تصعيد الصراع في المنطقة⁽²²⁾.

(19) الناشي، د. ثائر غالب مزيد: جغرافية الارهاب في العراق 2003 – 2018م، العتبة العباسية المقدسة، العراق، 2021، ص 14.

(20) عبيد، حمزة حسين: الارهاب والتكفير الاشكاليات والمعالجات، ط1، مجمع دار الاسلام الثقافي، بغداد، 2015، ص 179-178.

(21) حميد، ربهام احمد علي: علاقة الارهاب بالعنف السياسي في الدول النامية والمتقدمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسكندرية، كلية الاداب، 2017، ص 26.

(22) https://www.sipri.org/sites/default/files/2018-03/fssipri_at2017_0.pdf

عوامل تصعيد الصراع في الشرق الأوسط:

- 1 - الديناميكيات المتحركة للقوى الإقليمية. كان من تداعيات الاضطرابات التي أعقبت الربيع العربي 2011، وضعية توزع القوى الإقليمية (23).
- 2 - كثرة التدخلات والتأثيرات الخارجية: تعود ثلاث من الحروب الأهلية الأربع في منطقة الشرق الأوسط في ليبيا، وسورية، واليمن الى أصول محلية منذ العام 2011، بينما ترتبط الحرب العراقية ارتباطاً وثيقاً بالغزو الأميركي في 2003. ومع أن لكل نزاع خصائصه المتميزة؛ فإن ثمة مشتركات في الحالات الأربع وهي: الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية البالية، والريعية الفاسدة، والنزعة السلطوية لدى الحكام، وبمرور الوقت، استفحل كل واحد من هذه النزاعات وغدا إقليمياً ودولياً في الوقت نفسه (24). وبغض النظر عما إذا كان انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط يمثل خطأً أو تعديلاً لمسار المنطقة، فقد حاولت القوى الإقليمية والدولية ملئ الفراغ الناجم عن ذلك، فأخذت تتدخل في شؤون جاراتها بمعدلات متفاوتة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. ومع أن الولايات المتحدة لازالت القوة العسكرية التي لا تقهر في المنطقة، فقد واجهت في سنواتها الأخيرة صعوبة في تأمين خدمة مصالحها، وكما فشلت محاولاتها في تحويل قدرتها العسكرية الى إنجازات سياسية دائمة في الشرق الأوسط (25).
- 3 - مبيعات السلاح الفلكية: إنّ التدخل عن طريق بيع السلاح والمساعدة الأمنية، يبدو وسيلة جذابة للتأثير على مسارات النزاع بدون اللجوء الى العمل العسكري المباشر، إضافة الى ما توفره مبيعات السلاح من فوائد اقتصادية للقائمين عليها، فغدت من الأولويات الدبلوماسية، وعاملاً في تحقيق مكاسب سياسية لقادة الدول المصدرة (26).
- الافتقار الإقليمي لمعايير النزاع: إنّ تاريخ الشرق الأوسط الحديث حافل بالصراعات، وخاصة الحروب العربية الإسرائيلية المتكررة، والحرب بين ايران والعراق 1980-1988، واحتلال العراق للكويت في 1990-1991، وتدخل الدول العربية وايران عسكرياً في ثلاث دول أخرى هي سوريا واليمن وليبيا (27).

(23) جابر، د. صلاح كاظم: دينية القيم الطائفية ودورها في اسطرة العقلية العراقية. مجلة جامعة القادسية للعلوم الانسانية، م16، ع2، حزيران 2013، ص 128.

(24) <https://www.sipri.org/commentary/blog/2017/state-major-arms-transfers-8-graphics>

(25) <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf>

(26) حميد، ريهام احمد علي: علاقة الارهاب بالعنف السياسي في الدول النامية والمتقدمة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، 2017، ص 44.

(27) حميد، ريهام احمد علي: علاقة الارهاب بالعنف السياسي في الدول النامية والمتقدمة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، 2017، ص 136.

وهكذا، تواجه الجيوش في المجتمعات السلطوية التي لا تخضع فيها الحكومات الى المساءلة من جانب المواطنين، تقييدات أقل في إدارة شؤون الحرب مما تواجهه الجيوش في المجتمعات الديمقراطية؛ لذلك تدهورت امريكا وأوروبا اللتان عانتا من نتائج تجاربهما السابقة في المنطقة؛ بينما، وعلى النقيض منهما، فقد تعززت ثقة الروس في نزعة التدخلات كما هو الحال في سوريا وليبيا وبلدان القوقاز⁽²⁸⁾.

إنّ مواجهة التطرف ومحاربة الإرهاب لا يمكن إلا من خلال مبادئ المواطنة والمساواة، التي هي ركنين أساسيين من أركان دولة الحق والقانون، التي تستند الى قواعد العدل والمساواة والمشاركة، حيث لا يمكن القضاء على التطرف والإرهاب بوسائل عسكرية أو أمنية فقط، بل لا بدّ من البحث في جذورهما الاجتماعية والدينية والنفسية والتربوية والسياسية والاقتصادية والقانونية، ومعالجتها من جذورها بما ينسجم مع جوهر قيم حقوق الإنسان مع مراعاة خصوصياته وعدم الاعتداء عليها⁽²⁹⁾. وأما على المستوى الدولي فيمكن ربط الانسان بالمشترك الانساني الذي يعد أساس المساواة بين البشر واحترام حقوقهم شعوباً وديانات ولغات وهويات والمحافظة على تراثهم الحضاري والتاريخي والجغرافي، والسعي اقامة علاقات بين الدول والأمم مبنية على المصالح المشتركة وعدم التدخل في شؤون الغير.

المحور الثالث: المجتمع العراقي بعد القضاء على اسطورة دولة داعش المزعومة.

تشكل قضية بناء السلام أحد أهم المُعضلات التي تواجه الدول التي تؤرقها الصراعات، ولاسيما في مرحلة ما بعد الحرب؛ وذلك لأنّ السلام كمنعنى يستهدف أمن ورخاء وسكينة المجتمعات، فهو إذن ليس خياراً يسيراً؛ لأنّه يستوجب تغييرات جذرية في سلوك أطراف المنازعات وبنيتهم الاجتماعية المنتجة للعنف من أجل حثهم على التعايش والتفاعل السلمي مع الآخرين الذين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح.

ويمكن القول؛ إنّ تحرير مدن العراق من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، لم تُحدد مستقبل تلك المدن فحسب، وإنما حددت شكل العراق ومستقبله؛ وذلك لأنّ المخاطر الكبيرة التي أعقبت تلك المعارك والتخطيط لها، قد ألقت بظلاله على مستقبل البلاد ككل⁽³⁰⁾.

وليس من شك؛ في أنّ الإجابة على تلك الإشكالية تحتاج الى رؤية واضحة وبعيدة عن رموز الصراعات وبوصلة الأزمات، واتباع آليات وإجراءات مصيرية منها آتية سريعة ومنها مستقبلية، تُعد أساسيات بناء السلام في المجتمع العراقي الذي يتميز بالتنوع الديني والمذهبي بوجود ديانات

(28) أوستن، رينج: الحروب المستقبلية في القرن الواحد والعشرين، ط1، ترجمة ونشر مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات، 2014، ص 53.

(29) جابر، د.صلاح كاظم: دينية القيم الطائفية ودورها في اسطورة العقليّة العراقية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الانسانية، م16، ع2، حزيران 2013، ص 137.

(30) الناشي، د. ثائر غالب مزيد: جغرافية الارهاب في العراق 2003 – 2018، العتبة العباسية المقدسة، العراق، 2021، ص 18.

وليس من شك؛ في أنّ الإجابة على تلك الإشكالية تحتاج الى رؤية واضحة وبعيدة عن رموز الصراعات وبوصلة الأزمات، واتباع آليات وإجراءات مصيرية منها آتية سريعة ومنها مستقبلية، تُعد أساسيات بناء السلام في المجتمع العراقي الذي يتميز بالتنوع الديني والمذهبي بوجود ديانات الاسلام والمسيحية والايزيدية وغيرها، وتنوع عرقي (عرب وكرد وتركمان وشبك)، وتنوع طائفي (سنة وشيعة)، حيث شكل هذا المزيج المتباين لفئات المجتمع صورة طيبة لمحافظات العراق التي تتسع وتستوعب جميع هذه المكونات، ولكنه، وبعد احتلال داعش الإرهابي لبعض تلك المحافظات، تعرض هذا الخليط ليس للتهجير فحسب؛ وإنما لزرع خطاب الكراهية بين أطرافه⁽³¹⁾. وإنّ أهم ما تحتاجه تلك المناطق في هذه المرحلة هو تفعيل إدارة هذا التنوع بما يرسم صورة جديدة عن تلك المدن، وفي الوقت ذاته الحفاظ على هذا التنوع من التشتت والضياع؛ فبعد انطلاق عمليات تحرير المدن بسواعد أبناء العراق الغيارى؛ برزت على السطح آثار الاحتلال الداعشي وما قام به من عمليات قتل وتخريب وتدمير للبناء والإنسان⁽³²⁾. وإذا كانت عملية إعادة البناء المادي تحتاج الكثير من الموارد المالية في ظرف اقتصادي يعجز بالتحديات، فإن المناطق المحررة تحتاج أن تكون لها الأولوية في البناء وإعادة الاعمار.

وهنا نؤكد على مبدأ التسامح الذي يعد مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية الثقافية والديمقراطية وحكم القانون، فالتسامح هو الفضيلة التي تحقق السلام، والتي يحتاج تحقيقها الى الآتي:

- 1 - أن تُبنى أجهزة الدولة على أساس الكفاءة والنزاهة، بعيداً عن المحاصصة الطائفية التي تُثير النزاعات.
- 2 - أن يكون رجال الدين جميعهم طرفاً أساسياً وفاعلاً في المؤتمرات والحوارات مؤكداً على مسالة دور الدين في التسامح واشاعة مفاهيم الرأفة والرحمة بين الناس.
- 3 - نشر واشاعة المصطلحات الدينية الصحيحة التي لا تثير النزعات والنعرات الطائفية بين أفراد المجتمع، وطبع الكتيبات والكراسات التي تحت على منهج التعايش السلمي ونشرها بين أفراد المجتمع عامة، وفي الوسط الجامعي خاصة.
- 4 - نشر وتبني ثقافة إدارة التنوع التي تُعد من أهم الاطر الأساسية التي تُهيئ الساحة السياسية للتعاطي مع الرأي الآخر، وتحترم رأي المعارضة وتوظفه إيجابياً⁽³³⁾.

(28) أوستن، رينج: الحروب المستقبلية في القرن الواحد والعشرين، ط1، ترجمة ونشر مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات، 2014، ص 53.
(29) جابر، د.صلاح كاظم: دينية القيم الطائفية ودورها في اسطرة العقيدة العراقية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الانسانية، م16، ع2، حزيران 2013، ص 137.
(30) النائشي، د. ثائر غالب مزيد: جغرافية الارهاب في العراق 2003 - 2018م، الغتبة العباسية المقدسة، العراق، 2021، ص 18.
(31) الزبيدي، احمد سالم: مقالة الارهاب في العراق الحرب الجديدة، ط1، دار الجواهري للطباعة والنشر، بغداد، 2014، ص 75-76.
(32) الزبيدي، احمد سالم: مقالة الارهاب في العراق الحرب الجديدة، ط1، دار الجواهري للطباعة والنشر، بغداد، 2014، ص 76.
(33) عبيد، حمزة حسين: الارهاب والتكفير الاشكاليات والمعالجات، ط1، مجمع دار الاسلام الثقافي، بغداد، 2015، ص 154-155.

ويبدو أنّ السيناريو الأخير مهم جداً، كونه يقطع امداد وتغذية الإثنيات في الدولة الخارجة تواء من الحرب، من خلال تحجيم العوامل التي قد تكون مشجعة لاستمرار عمليات التدمير في مجتمعاتها، ومن خلال خلق مؤسسات ثقافية تركز على الثقافات المحلية ونشرها في المجتمع ليحصل التمازج الثقافي بين ثقافات المجتمع المتعددة، ولترميم الفجوات التي ظهرت بعد احتلال المدن من قبل عصابات داعش الارهابية⁽³⁴⁾. وهكذا يتضح أنّ بناء السلم المجتمعي في المجتمع العراقي يقتضي التعامل مع النزاعات الداخلية بشمولية وعلى كل المستويات؛ بغية ايجاد الحلول الناجعة لها وتسويتها، مع التركيز على مفاهيم بناء السلم وتعضيد أسسه والسعي الى وضع حلول عملية لإنهاء النزاعات وقلع جذورها من خلال معالجة الأوضاع مع دول الجوار كونها أقرب الجهات المغذية للنزاعات الداخلية في العراق.

إنّ أهم وسائل تدعيم السلم المجتمعي في أي دولة كانت تتعزز من خلال وضوح السياسات العامة للحكومة والعدالة والنزاهة والشفافية التي تنتهجها في التعامل مع مختلف طبقات الشعب دون تمييز والتي نوجزها بما يلي:

1 - النزاهة: وهي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والاخلاص، تتمحور في سلوك العاملين في العمل وفي علاقتهم مع الآخرين، أي هي معاملة الجميع بعدالة ومن دون تمييز أو انحياز، وتصرف المسؤول بمهنية عالية وموضوعية وشفافية في إدارة الشأن العام.

2 - المساءلة: وهي أن يقوم كل موظف رسمي في دائرة حكومية أو أي مؤسسة عامة بالإجابة بكل وضوح وشفافية عن كيفية التصرف، واستخدام الموارد المتاحة من خلال الصلاحيات الممنوحة له، وقراراته وسياساته في العمل، وأن يكون مستعداً لتحمل المسؤولية الكاملة عن أفعاله وقراراته ونتائج سياساته.

3 - الشفافية: وتعني بالعموم وضوح العلاقة بين السلطة والجمهور، والإفصاح لهم عن السياسات العامة المتبعة في كل مؤسسات الدولة بجميع أنواعها الإدارية والمالية وسياسات التوظيف والوضوح في عمليات اتخاذ القرارات وتنفيذها⁽³⁵⁾.

(34) علي، ناجي حسين: الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار والتنمية المستدامة، وزارة التخطيط العراقية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد، 2016، ص 22-23.
(35) علي، ناجي حسين: الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار والتنمية المستدامة، وزارة التخطيط العراقية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد، 2016، ص 28-33.

تتسم معظم المجتمعات العربية بأنها مجتمعات ريعية وهذا الربيع متأتي من النفط والغاز كمورد أساسي لها، وهذا التوصيف ينطبق على المجتمع العراقي، إذ يشكل النفط المورد الأساسي للدولة؛ لذلك هناك أزمات تدور في تلك المجتمعات تتمحور حول السيطرة عليه واحتكار أمواله وموارده ووسائل تصدير وبيعه، ولأن الدولة لدينا هي المالك الأساسي لهذا الحق فهي تقوم باعادة توزيع ريعه على شكل هبات ومنح وامتيازات، وتمارس من خلالها التسلسل، وتبث ما تشاء من خطاب الكراهية والانتقاص من المخالفين لتوجهاتها⁽³⁶⁾. ولهذا نجد أنّ المجتمعات الريعية تعيش على تراتبية تعايش قائم على تلك المنح والهبات يكون مصير التعايش فيها مرتبطاً بوجود تلك الهبات والمنح؛ وهنا يكون التعايش داخل مجتمعاتها بأوهن صورته وأسوأ أحواله، وسيتصاعد خطاب الانتقام وتبدأ سموم الكراهية والانتهازية تنخر بطبقات المجتمع.

موقف الإسلام من ظاهرتي التطرف والإرهاب وسبل معالجتها.

وضع الإسلام عدة وسائل وطرقاً متنوعة لردع ظاهرتي التطرف (الغلو) والإرهاب ودفع أخطارهما عن المجتمع، ومن أهم تلك الوسائل هي:

1 - الدعوة لإتباع منهج الاعتدال والوسطية في شؤون الحياة كلها، وعدم الغلو والتشدد في تطبيق شرائع الدين، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ؛ فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ⁽³⁷⁾ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ"⁽³⁸⁾. فالاعتدال منهج إسلامي يوفق بين النواحي الروحية والمادية، ويحصن الفرد من تسرب الغلو المادي والروحي الى سلوكه، وهذا ما يميز ديننا عن باقي المذاهب المتطرفة والأديان والشرائع. وقد حارب الإسلام ما اطلق عليه (الإرهاب)؛ لأنه فساد في الأرض موجه ضد الأبرياء الأمنين ويسلبهم أمنهم وطمأنينتهم، فهو مرفوض فكراً وتصرفاً.

(36) الرفاعي، حكم سالم: دور السياسات العامة في مكافحة التطرف والإرهاب، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2015، ص 133.

(37) الغدوة: السير أول النهار، والروحة: السير بعد الزوال، والدلجة: سير آخر الليل، للمزيد انظر: العسقلاني، ابن حجر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 1، دار الفكر، بيروت، 1411هـ-1990م، ص 95.

(38) البخاري، أبي عبد الله: صحيح البخاري، ط1، دار صادر، بيروت، 2004، ص 142.

2 - إن الإسلام يدعو إلى التعامل بالحسنى مع جميع أفراد المجتمع على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم، وحفظ لهم حقوقهم، وأكد على حرمة دم الإنسان وحرمة سفكه إلا بالحق، قال الله تعالى: "قل تعالوا أتت ما حرم ربكم عليكم، ألا تشركوا به شيئاً، وبالأدين إحساناً، ولا تقتلوا أولادكم من إملاق، نحن نرزقكم وإياهم، ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون" (39). واعتبر الإسلام أن من اعتدى على نفس فسفك دمها ظلماً؛ فكأنما اعتدى على الناس جميعاً، قال الله تعالى: "من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ولقد جاءتهم رُسُلنا بالبينات ثم إن كثيراً منهم بعد ذلك في الأرض لمسرفون" (40).

3 - دعا الإسلام إلى بث العدل والمساواة بين الناس كافة؛ دون تفرقة بسبب الدين أو المذهب أو الجنس أو العرق أو الطائفة، قال الله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير" (41).

4 - إن الإسلام في اعتداله ووسطيته يحرم ترويع الآمنين؛ فسد كل الأبواب والذرائع التي قد تكون وسيلة للترويع؛ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلغنه، حتى وإن كان أخاه لأبيه وأمه" (42). وقال صلى الله عليه وآله وسلم: "لا تروعوا المسلم، فإن روعة المسلم ظلم عظيم" (43).

5 - أغلظ الإسلام عقوبة سفك الدم المعصوم وجعلها من كبائر الذنوب، قال الله تعالى: "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ومن قُتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يُسرف في القتل، إنه كان منصوراً" (44). وقال: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقتلوا أو يُصلبوا أو تُقَطَّع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنْفَوْا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم" (45). ويؤكد نبينا الكريم على عظم هذه الجريمة وكبيرتها وتنفيراً للنفوس عنها، بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا في دم مؤمنٍ لأكبهم الله في النار" (46). وهكذا نجد أن ديننا الحنيف قد رتب عقوبتين على مرتكب كبيرة القتل وهما:

(39) سورة الأنعام: الآية: 151.

(40) سورة المائدة: الآية: 32.

(41) سورة الحجرات: الآية: 13.

(42) القشيري، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، ط1، دار أحياء التراث العربي، بيروت، 1420 هـ - 2000، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم (2616).

(43) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم: المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط2، ج6، مكتبة الزهراء، الموصل، 1983م، ص65.

(44) سورة الإسراء: الآية: 33.

(45) سورة المائدة: الآية: 33.

(46) الترمذي، أبي عيسى: سنن الترمذي، ط1، بيت الأفكار الدولية، لبنان، كتاب الديات- باب الحكم في الدماء (1398).

أولاً/ العقوبة الدنيوية: تكون أما بالقتل أو الصلب أو أن تُقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أو النفي خارج البلد وهدر دمهم، بحسب ما يلزم الجرم المرتكب، كما جعل بيد ولي أمر المقتول صلاحية إنزال العقوبة بحق القاتل.

الثانية/ العقوبة الأخروية: توعدهم الله بها بالعذاب العظيم يوم القيامة⁽⁴⁷⁾. وهذا بالإضافة الى عقوبات أخرى وتشريعات وقوانين وضعية تساهم في ردع كل من تسول له نفسه ترويع المجتمع، أو الخروج عن السلوك القويم، ومن هذه التشريعات كحد القصاص والبغي، والحاربة وغيرها.

الخاتمة:

في البداية ينبغي الترحيب بالهزيمة العسكرية النكراء لتنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي ومقتل زعماءه واحداً تلو الآخر وتشنت جماعته، ولكن، يجب الأخذ بنظر الاعتبار أنّ التحديات بعد التنظيم الإرهابي التي يجب التركيز عليها في المرحلة الراهنة، هي كيفية التعامل مع الأشخاص الذين حاربوا في صفوف التنظيم أو عملوا لصالحه، من الذين لا يزالون على قيد الحياة، وكما لا ننسى التهديد الذي تمثله بعض عوائلهم التي سارت في ركب أفعالهم، والتي يجب احتواءها وتغيير سلوك أفرادها ودمجها في المجتمع، والتي من دونها فإنّ المجتمع الدولي سيواجه مخاطر على المدنيين القصير والمتوسط؛ إذا ما أساءت الحكومات إدارة هذه التحديات بحكمة؛ ذلك إنّ محاربة التطرف تُعد مشكلة قد تستمر لأجيال لحين الخلاص منها. ولسوء حظ المجتمع الدولي فإنّ الظروف الحالية متهينة لبقاء مسار الإرهاب قائماً لفترة ولو بمسميات جديدة غير التي عاصرناها؛ وهذا كله بسبب الصراعات والاحتقان الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط؛ بسبب التدخلات في شؤون دوله، التي تشهد اضطرابات ومظاهرات، من قبل الدول الأخرى لغايات كثيرة لا يمكن حصرها في سطور. ولقد توصلت الدراسة الى جملة من النقاط التالية:

- 1 - اعادة هيكلة النظام السياسي ليكون قادراً على انتاج حكومة فاعلة ومتماسكة وتمثيلية.
- 2 - إلزام الأحزاب الراحبة في المشاركة في الانتخابات الوطنية بالحصول على حد أدنى من الأعضاء في كل محافظة. وهذا سيؤدي الى إنشاء أحزاب وطنية عابرة للطائفة تسهل تشكيل حكومات أكثر شعبية وأكثر خدمة للوطن والمواطن.
- 3 - العمل على اصلاح الأنظمة الرقابية والقضائية والتشريعية التي عجزت عن مواجهة الفساد المنظم الذي ينخر في أجهزة الدولة.

(47) للمزيد انظر: السرخسي، شمس الدين: الميسوط، دار المعرفة، الجزء 6، بيروت، دون تاريخ، ص 121.

- 4 - توحيد النظام الأمني لكافة القوات المسلحة؛ لتمكين الدولة من استعادة احتكار السلاح وفرض سلطتها بإنفاذ القانون، ومنع الأحزاب السياسية من القيام بأي أنشطة ذات طبيعة عسكرية، وحل أي طرف ينتهك هذا القانون.
- 5 - العمل على إعادة توزيع الثروات وغيرها من موارد الدولة وإنفاقها بشكل أكثر عدالة وفعالية بين كافة المحافظات بما يخدم عملية إعادة الأعمار والاستقرار.
- 6 - إعادة توجيه عجلة الاقتصاد لتسهيل عملية تحفيز النمو وخلق فرص عمل لائقة في مجتمع منتج. والعمل على تنشيط القطاع الخاص وتفعيله من أجل استيعاب الشباب العاطل عن العمل واشغاله بما ينفعه لكي لا يبقه أمامه أي مسوغ للانحراف.
- 7 - العمل على اتفاق ممثلين من مختلف أنحاء المجتمع العراقي على أهداف وطنية رفيعة المستوى تشكل رؤية عراقية للعقد القادم، وبما يخدم عملية دعم الأمن والاستقرار ورفاهية الوطن والمواطن. ومن المرجح أن تواجه هذه الجهود عقبات سياسية وقانونية، كونها تحتاج الى قوة وجراة سياسية، وربما الى تعديلات دستورية في بعض الحالات، وعلى الرغم من ذلك، فإن مخاطر إهمالها أو تأخيرها ستكون خطيرة، وعلى العموم، فأننا نرى بأنه لا زال أمام صانعي القرار في العراق فرصة لإصلاح المسار من خلال إجراء مراجعة شاملة وتقييم موضوعي لأسباب فشل النظام خلال السنوات الماضية في تحقيق أهدافه المرجوة، والعمل على منع الانهيار المروع المحتمل للعملية السياسية الذي ستكون نتائجه كارثية على العراق والعراقيين.

المصادر:

- 1 - أبو رمان، محمد: من القاعدة الى القواعد - العوائد والضرائب، صحيفة الغد الأردنية، 28/5/2007.
- 2 - أوستن، رينج: الحروب المستقبلية في القرن الواحد والعشرين، ط1، ترجمة ونشر مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات، 2014.
- 3 - البخاري، أبي عبد الله: صحيح البخاري، ط1، دار صادر، بيروت، 2004.
- 4 - الترمذي، أبي عيسى: سنن الترمذي، ط1، بيت الأفكار الدولية، لبنان، كتاب الديات- باب الحكم في الدماء (1398).
- 5 - جابر، د.صلاح كاظم: دينية القيم الطائفية ودورها في اسطرة العقلية العراقية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الانسانية، م16، ع2، حزيران 2013.

- 6 - الجسمي, سلطان حميد: التطرف الديني أسبابه وتداعياته, مقال منشور شباط 2015: <http://swtmowatn.com/news.php?sid=18&nid=730693>
- 7 - حميده, ريهام احمد علي: علاقة الارهاب بالعنف السياسي في الدول النامية والمتقدمة, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الاسكندرية, كلية الآداب, 2017.
- 8 - الرفاعي, حكم سالم: دور السياسات العامة في مكافحة التطرف والارهاب, ط1, دار السلام للطباعة والنشر, القاهرة, 2015.
- 9 - رشوان, عبد الحميد: التطرف والإرهاب في منظور علم الاجتماع, دار المعرفة الجامعية, القاهرة, 1997.
- 10 - الزبيدي, احمد سالم: مقاتلة الارهاب في العراق الحرب الجديدة, ط1, دار الجواهري للطباعة والنشر, بغداد, 2014.
- 11 - السرخسي, شمس الدين: المبسوط, دار المعرفة, الجزء 6, بيروت, دون تاريخ.
- 12 - سينجر, بيتر: الحرب عن بعد - دور التكنولوجيا في الحروب الحديثة, ط1, ترجمة ونشر مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي, 2016.
- 13 - الشحود, علي بن نايف: موسوعة الغزو الفكري والثقافي وآثاره على المسلمين, دون ناشر ومطبعة, 2018.
- 14 - شعبان, د. عبد الحسين: التطرف والإرهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية, مكتبة الاسكندرية, القاهرة, 2017.
- 15 - الطبراني, سليمان بن احمد بن أيوب أبو القاسم: المعجم الكبير, تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي, ط2, ج 6, مكتبة الزهراء, الموصل, 1983م.
- 16 - عبيد, حمزة حسين: الارهاب والتكفير الاشكاليات والمعالجات, ط1, مجمع دار الاسلام الثقافي, بغداد, 2015.
- 17 - العسقلاني, ابن حجر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري, الجزء 1, دار الفكر, بيروت, 1411هـ-1990م.
- 18 - علي, ناجي حسين: الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار والتنمية المستدامة, وزارة التخطيط العراقية, دائرة السياسات الاقتصادية والمالية, بغداد, 2016.
- 19 - القريشي, د. خالد بن عبد الرحمن: الإرهاب الفكري - مفهومه وبعض صوره وسبل الوقاية منه, دون ناشر, الرياض, 2004.

20 - القشيري، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، ط1، دار أحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ - 2000، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن الإشارة بالسلاح الى مسلم (2616).

21 - المصري، شفيق: الإرهاب في القانون الدولي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 105، 2002.

22 - ميراندا سيسونز، عبدالرزاق الساعدي، إرث مر: دروس من عملية اجتثاث البعث في العراق 2012-2004، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بغداد، 2013.

23 - الناشي، د. ثائر غالب مزيد: جغرافية الارهاب في العراق 2003 – 2018م، العتبة العباسية المقدسة، العراق، 2021.

24 - ياسر، صالح: بعض ملامح التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية بعد 11 سبتمبر 2001. موقع الحوار 2007:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20108854>

25 - https://www.sipri.org/sites/default/files/2018-03/fssipri_at2017_0.pdf

26 - <https://www.sipri.org/commentary/blog/2017/state-major-arms-transfers-8-graphics>

27 - https://www.sipri.org/sites/default/files/2018-03/fssipri_at2017_0.pdf

28 - <https://www.sipri.org/commentary/blog/2017/state-major-arms-transfers-8-graphics>

29 - <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf>

تداعيات جائحة كورونا على الواقع الأمني في العراق

(استشراف مستقبلي)

أ.د. ثائر شاكر محمود الهيتي⁽¹⁾ م.د. معز اسماعيل الصبيحي⁽²⁾

(مقدمة)

ابتدأ بما قاله وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كسنجر في مقال له، بأن جائحة كورونا ستغير النظام العالمي للأبد، وأوضح أن الاضرار التي الحقها الفايروس بالصحة قد تكون مؤقتة، إلا أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أطلقها قد تستمر لأجيال عديدة.

إن واقع العراق الأمني في ظل جائحة كورونا يعزز وجهة النظر القائلة بوجود العديد من الاحتمالات المفتوحة التي تهدد مستقبل امن العراق ومواطنيه، هذه الاحتمالات كمآلات لمستقبل العراق سنحاول أن نستشعر منعطفاتها الخطيرة، أو مشاهدتها، وصولاً الى استشعار الازمات التي من الممكن حدوثها في المستقبل المنظور في الاشهر المقبلة، لتحديد بدائل التعامل معها بغية تقليل أثارها على واقع الامن في العراق بشكل عام ومستقبل وفي محافظة الانبار بشكل خاص.

تنطلق الدراسة من اشكالية تصاعد عمليات داعش الميدانية في ظل انتشار وباء فتاك فتك بالانسانية جميعاً، فضلاً عن تراخي القبضة الامنية بسبب انشغال القطاعات الامنية في تنفيذ الاوامر السياسية من فرض حضر التجوال في ظل الجائحة، أو لحماية المراكز الانتخابية في الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت في شهر تشرين الاول السابق.

وتهدف الدراسة الى تحقيق جملة اهداف لعل من بينها تقديم تصور مستقبلي واضح عن تأثير جائحة كورونا واثارها الامنية على الاستقرار السياسي والامن في العراق، وتداعياتها السلبية على الحياة الانسانية ورصد صانع القرار السياسي في العراق بروى ومسارات الفعل والسلوك السياسي في رسم سياسات عامة لتجنب الاثار السلبية للجائحة على الامن أو تقليلها في العراق.

(1) مدير مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة الانبار.

(2) رئيس قسم الدراسات المستقبلية/ مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة الانبار.

صانع القرار السياسي في العراق برؤى ومسارات الفعل والسلوك السياسي في رسم سياسات عامة لتجنب الآثار السلبية للجائحة على الأمن أو تقليلها في العراق. تنطلق فرضية الدراسة من مقولة أن مرحلة ما بعد كورونا ليست كسابقتها، وسينعكس انتشار هذا الفيروس سلباً على كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها الامنية. وفي سبيل التحقق من هذه الفرضية فإن الدراسة تتوسل بمنهج التحليل الوصفي كمنهج رئيس في الدراسة فضلاً عن استخدام منهج التحليل النظامي كمدخل لدراسة التداعيات الامنية كورونا في العراق، فضلاً عن المنهج المقارن. ان التصور السابق حول تداعيات انتشار فايروس كورونا الامنية واثارها المستقبلية، فضلاً عن منهجية الدراسة هو الذي سيحكم ويحدد هيكلية الدراسة التي ستتناول المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الامن:

يُعد مفهوم الامن (SECURITY) واحداً من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو ابعاد عدة ومستويات متنوعة، وذلك لأنه يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف في درجتها وانواعها وابعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد او الدولة او النظام الاقليمي او الدولي. لم يعد الامن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الاقليمية، او بمعناه العسكري، وإنما اتخذ ابعاداً أشمل من ذلك، تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق اهدافه التي تضمن له مصالحه مثل (امن المؤسسة وامن المجتمع وامن الدولة)⁽³⁾.

ويواجه تحديد مفهوم (الأمن) العديد من المصاعب المختلفة ، وذلك إن (الأمن) ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها مجموعة من العناصر و العوامل المختلفة، فضلاً عن حداثة هذا المفهوم بمعناه الجديد نفسه،

(3) هيثم الكيلاني، مفهوم الامن القومي العربي: دراسة في جانيبه السياسي والعسكري، في كتاب: الامن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، اعمال ندوة الامن العربي في الدار البيضاء، مركز الدراسات العربي الاوربي، باريس، 1996، ص 70.

ويواجه تحديد مفهوم (الأمن) العديد من المصاعب المختلفة ، وذلك إن (الأمن) ظاهرة إجتماعية تتداخل فيها مجموعة من العناصر و العوامل المختلفة، فضلاً عن حداثة هذا المفهوم بمعناه الجديد نفسه، وحداثة دخوله قاموس المصطلحات السياسية و الاجتماعية، الامر الذي اعطاه العديد من التفسيرات والتعريفات، فضلاً عن استعمال هذا المفهوم من بعض الدول لتغطية مخططاتها و اهدافها التوسعية⁽⁴⁾.

مع كل ما يكتنف مفهوم الامن من صعوبة في تحديده إلا أن ذلك لا يمنع من البحث في مجموعة من مفاهيم بعض المتخصصين في الدراسات الامنية، ومن هذه التعاريف لمفهوم الأمن هو تعاليف (باري بوران) (Bary Boran) إذ يعرف (الأمن): بأنه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدولة والمجتمع في الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعدّها معادية في سعيها لضمان الأمن، وعليه يبدو الأمن مرادفاً لقدرة الدولة في الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية⁽⁵⁾.

ويُعدّ (الأمن) والاحساس به بشكل فردي أو جماعي من غرائز الانسان الطبيعية والظواهر القديمة قدم الخليفة، فهي لم تكن غريبة عن الفكر الإنساني طيلة مراحل تطوره، بل هي حقيقة ملازمة له منذ ان بدأ الفرد يشعر بالمعاني المترتبة على الخوف من ظاهرة ما، لان الله فطر خلقه، وفي طيات أنفسهم عدد من الغرائز، ومنها: غريزة الخوف، ولذلك أتخذت السبل الكفيلة لمواجهتها ومعالجتها الأمر الذي يمكن على ضوئه القول: بأن فكرة الخوف والاحساس بالخطر كانت الدافع وراء الترتيبات الأمنية التي لجأ اليها الفرد لحماية ذاته، وضمان بقاءه⁽⁶⁾.

ويدخل في مفهوم الامن هو الامن الوقائي، فأهم ما يتميز به الأمن الوقائي على الصعيد الداخلي للدولة هو الإجراءات والترتيبات التي تستخدمها الدولة عن طريق أجهزتها الأمنية المختلفة لحفظ أسرارها وحماية منشآتها الحيوية من الأعداء، وإن مبدأ الوقاية خير من العلاج هو المبدأ الأسمى لمفهوم الأمن الوقائي ولكن على الصعيد الأمني البحث وليس على الصعيد الصحي⁽⁷⁾. فلم يعد مفهوم الأمن مقتصر على أمن الدولة، بل تعداه وشمل الأفراد أيضاً، بأبعاد محلية وعالمية، بما يسمى الأمن الإنساني الذي يهدف إلى حماية المواطنين .

(4) نصر الله عباس، رؤية مستقبلية لاستراتيجية عسكرية لبنانية، الاكاديمية العسكرية العليا، دمشق، 1999، ص57.

(5) علي عبد العزيز مرزّه نور الياسري، الأبعاد الفكرية السياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص38.

(6) عبدالقادر محمد فهمي، المدخل الى الدراسة الاستراتيجية، دار الرقيم، ط1، بغداد، 2005، صص68-67.

(7) سالم محمد عبود، الامن الوطني بين البطالة والتنمية: دراسة مستقبلية في الواقع العراقي، المكتبة الوطنية، بغداد، 2013 ، صص113-112.

من الجرائم المتنوعة والإرهاب والفقر والمرض وكل ما ينتهك أمن وسلامة المواطن وحرية في حياة كريمة، تضمن حقوقه التي جاءت في المواثيق والعهد الدولية. ويتفرع من الأمن الإنساني، الأمن الصحي الذي يهدف إلى حماية الناس من الأمراض ومن أساليب الحياة غير الصحية، فالصحة هي عنصر ومكون أساسي للأمن تكمن في حماية حياة الإنسان، والصحة الجيدة تسبق الاستقرار الاجتماعي. فالأمن الصحي يشير إلى التحضيرات والفعاليات التي تؤدي إلى تقليل التهديدات الصحية العامة للأفراد والمجتمع، في مدياتها الشخصية والمحلية والعالمية، التي تختلف من بلد إلى آخر حسب تطور هذه البلدان الاجتماعي والاقتصادي ومدى تقدم الوضع الصحي، ومنها: الأمراض الوبائية، صفقات شراء وبيع وتداول الأدوية والأغذية غير الصحية للإنسان دون رقابة، صعوبة مواجهة البكتيريا المقاومة للمضادات، التلوث البيئي بعد أنواعه، الجريمة المنظمة بما فيها بيع الأعضاء البشرية، وغيرها. تتربط هذه التهديدات وغيرها وتتداخل مع بعضها البعض وتؤدي إلى إصابات عديدة للمجتمع، وتعرق التنمية المنشودة وبالتالي تؤدي إلى الإخلال بالأمن بمفهومه الواسع وليس الصحي فقط، لهذا يعد الإهتمام بالأمن الوطني في بعده الصحي من المستلزمات التي تتكامل بها منظومة الأمن الوطني، من خلال وجود تنمية مستدامة حقيقية واضحة الأبعاد وشاملة، يكون الأمن الصحي أحد جوانبها⁽⁸⁾.

ولقد أصاب مفهوم الأمن تغيرات عدة في عالم السياسة، والمجال العسكري والأمني، بحكم ما طرأ من ظروف سياسية وتطورات تكنولوجية، ومن وعي إنساني. ومنذ انتهاء الحرب الباردة عام 1990 تحديداً أنفتح العالم أمام معنى واسع للأمن الوطني، حتى صرنا نتعامل مع وجهتي نظر في ذلك، وهي⁽⁹⁾:

الأولى: والتي تتضمن توسيعاً لمعنى الأمن الوطني باتجاهات أفقية، إذ تضمن المفهوم أفكار عن التهديدات القائمة والكامنة، سواء كان متضمناً لقضايا سياسية أم اقتصادية، أم اجتماعية، أم بيئية، فضلاً عن القضايا العسكرية.

الثانية: ذهبت هذه النظرة إلى التعمق بمعنى الأمن الوطني باتجاه رأسي أو عمودي، يتضمن توسيعاً لكل مصادر التهديد التي يتعرض لها الأفراد والمجتمع والمؤسسات والدولة.

(8) رفاقه العظيم عبدالحسين، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017، ص 23-24.

(9) محمد رضا فودة، الاستراتيجية والأمن القومي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 1995، ص 18.

كما يمكننا تحديد ابعاد مفهوم الأمن، كالآتي⁽¹⁰⁾:

- 1 - **البُعد السياسي:** ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.
- 2 - **البعد الاقتصادي:** والذي يهدف إلى توفير الأوضاع الملائمة للوفاء باحتياجات الشعب، وتوفير سبل التقدم والرفاه.
- 3 - **البُعد الاجتماعي:** ويهدف إلى تطوير الأمن بالقدر الذي يعزز الشعور بالانتماء والولاء.
- 4 - **البُعد المعنوي أو الايديولوجي:** ويتعلق بالحفاظ على العادات والقيم، وتأمين الفكر والمعتقدات.
- 5 - **البُعد البيئي:** والذي يوفر الأمان ضد تهديدات ومخاطر البيئة، وخاصة التلوث البيئي والذي يمكن أن ينعكس سلباً على الأمن.

المبحث الثاني: جائحة كورونا وتنظيم داعش الارهابي:

تنشئ أرضية نمو وتمدد التنظيمات السلفية الجهادية مع إنحسار قدرة الدولة على أداء وظائفها، وعجزها عن أداءها بالشكل الذي يحقق الرفاهية والاستقرار السياسي والأمني لمواطنيها. وتشكل الظروف المادية والرمزية التي خلفها وباء كورونا بيئة مثالية للجهادية العالمية والحركات الراديكالية، إذ لم يقتصر تعامل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مع كورونا على التوجيهات الصحية والإيديولوجية والإعلامية، فقد باشر بتكثيف هجماته المتنوعة في مركز التنظيم في العراق وبقية فروع المنتشرة في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق. وحذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش في 10 نيسان/ أبريل 2020، من أن الوباء يشكل تهديداً كبيراً لصون السلم والأمن الدوليين، ما قد يؤدي إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية والعنف الذي من شأنه أن يقوض إلى حد كبير قدرتنا على مكافحة المرض. ونبّه غوتيريش، من أن تستفيد الجماعات المتطرفة من عمليات الإغلاق بسبب كوفيد- 19، لنشر الكراهية وتكثيف جهودها على وسائل التواصل الاجتماعي لتجنيد الشباب الذين يمضون المزيد من الوقت على الإنترنت⁽¹¹⁾.

⁽¹⁰⁾ روبرت ماكلمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970، ص41.

⁽¹¹⁾ حسن أبو هنية، الجائحة تنعش الجهادية العالمية، منشور على شبكة المعلومات العالمية.

فلن تقتصر تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فحسب، إذ تنشغل دوائر أمنية وأستخباراتية، بإحتمال استغلال مجموعات ارهابية اجراءات الطوارئ وانشغال الجيش وقوى الأمن الداخلي بمواجهة فايروس كورونا⁽¹²⁾ لتستفيق خلاياها في أكثر من مكان في العالم وبوادرها بدأت تظهر في توجيه ضربات في العراق حيث نفذ تنظيم داعش أكثر من (30) عملية ارهابية بعد تفشي الوباء مباشرة. وما عملياته الأخير في قضاء المقدادية نهاية شهر تشرين الاول 2021 الادليل على ذلك، والتي راح ضحيتها استشهاده 12 شهيد والتي اعقبتها حدوث اعمال عنف طائفي في قرى ديالى راح ضحيتها استشهاده ونزوح أكثر من 227 حسب احصائيات مكاتب وزارة الهجرة في محافظة ديالى خلال يومين فقط بعد هجوم داعش على قرية الهواشة التي تقطنها عشائر بني تميم، وهذه الاحداث يتعزز عليها تنظيم داعش الارهابي في المحافظة على استمرار زخم عملياته الارهابية في العراق. وعمد تنظيم داعش أيضاً على شن هجمات في سوريا.

ومن التجارب السابقة معلوم لنا إن تنظيم داعش يجيد إستغلال الأحداث الجسام مثل جائحة كورونا، وذلك عقب إنهياراته الأخيرة في كل من سوريا والعراق، وزاد من حدتها مقتل زعيمه أبو بكر البغدادي.

⁽¹²⁾ <https://daraj.com/46947>

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس). ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخراً مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). هذا المرض (كوفيد-19) هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المكتشف مؤخراً. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس وهذا المرض المستجدين قبل تفشيه في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ديسمبر 2019. هذا الفيروس له خصائص عامة يمكن أن نحددها بالاتي:

1 - خاصية الانتحاء:

للفيروس التاجي الجديد خاصية الانتحاء القوي نحو الجهاز التنفسي، أي الميل لإصابة الجهاز التنفسي، وعلى وجه الخصوص الخلايا الطلائية الشعبية غير المهبطية عند الانسان، وهذا أمر فريد من نوعه لأن معظم الفيروسات التنفسية تستهدف الخلايا المهبطية، وأتضح أيضاً أن للفايروس القدرة على تقادي المناعة الطبيعية ومقاومة الانتر فيرون المنتج في تلك الخلايا.

2 - تركيبه:

يظهر الفيروس تحت المجهر الالكتروني بشكل كروي وبحجم (160-120 نانومتر)، وله غلاف ونوات بروتينية بشكل عصيات تكسب الفيروس شكل التاج، ولهذا اطلق عليه اسم كورونا وهي كلمة لاتينية تعني التاج. لإستزادة ينظر: عثمانة الهام وآخرون، دراسة وصفية تصنيفية تحسبسية لكل من فيروس سي ابولا وكورونا، مذكرة تخرج لنيل شهادة استاذ التعليم المتوسط، المدرسة العليا للإستاذة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2015، ص45.

بعد كل الهزائم والانكسارات التي مني بها تنظيم داعش الارهابي أمام قوات الجيش العراقي والحشد الشعبي وجهاز مكافحة الارهاب، إلا إن هناك عوامل ساهمت في عودة تنظيماته في القيام بعمليات ارهابية ضد قطعات قوات الأمن العراقية، وضد المدنيين العراقيين، من هذه العوامل هي اعادة هيكيلية تنظيماته بعد مقتل البغدادي، وبناء قدرات عسكرية وان كانت محدودة إلا إنه استطاع من خلالها تفعيل عمل قطعاته المحدودة، ومن العوامل الأخرى هي الازمات السياسية حول منظومة العمل السياسي في العراق بعد احتجاجات تشرين، فضلاً عن تفشي جائحة كورونا في العراق والعالم، وانشغال القطعات الأمنية بإجراءات الحضر الصحي وغيرها من الاجراءات التي فرضتها ظروف ما بعد تفشي فايروس كورونا المستجد.

والحقيقة أن الدولة التي أعلنها التنظيم في عام 2014 لم تكن سلطة جديدة في دولة قائمة معترف بها، ولا دولة جديدة أنفصلت وأعلنت استقلالها، بل هي تنظيم سياسي مسلح يزعم أنه دولة، وذلك بالتمدد وفرض السيطرة على بعض أراضي دول مختلفة، ولم تعترف بزعمه هذا أي دولة، فكان نوعاً من التمرد الارهابي المسلح الذي يدير سلطة على السكان في مناطق سيطرتهم⁽¹³⁾.

إن المرحلة التي يعيشها تنظيم داعش اليوم رسم ملامحها (أبو بكر ناجي) أحد أكثر منظري الجماعات التكفيرية تأثيراً في استراتيجية داعش الارهابي، فأقر في كتابه (ادارة التوحش) أن التنظيم يحتاج إلى وجود مجموعات وخلايا منفصلة في كل مناطق العالم الاسلامي – الرئيسية وغير الرئيسية- حتى تحدث فوضى وتوحش، وتركز الأهداف الرئيسية لهذه المرحلة في مجموعة من النقاط كما يصورها أبو بكر ناجي في كتابه بما يلي: ”إنهاك قوات العدو والأنظمة العميلة لها، وتشتيت جهودها والعمل على جعلها لا تستطيع أن تلتقط أنفاسها، وذلك في مناطق الدول الرئيسية المرشحة وغير المرشحة، كذلك بعمليات وإن كانت صغيرة الحجم أو الأثر- ولو ضربة عصا على رأس صليبي- إلا أن إنتشارها وتصاعديتها سيكون له تأثير على المدى الطويل“⁽¹⁴⁾.

(13) عزمي بشار، تنظيم الدولة المكنى (داعش)، الجزء الأول: إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص262.

(14) ابي بكر ناجي، ادارة التوحش: اخطر مرحلة ستمر بها الامة، مركز الدراسات والبحوث الاسلامية، بلا مكان، بلا تاريخ، ص ص16-17.

توجيهات شرعية للتعامل مع الأوبئة

وجوب الإيمان أن الأمراض لا تعدي بذاتها ولكن بأمر الله وقدره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: (لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر) [رواه البخاري].	الوصية بالتوكل على الله والاستعاذة به من الأمراض عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: (لو فر من المجدوم كما فر من الأسد) [رواه البخاري].
وجوب الأخذ بأسباب الوقاية من الأمراض واحتسابها عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقول: (اللهم إني أعوذ بك من البرص والجنون والجذام ومن سيئ الأسقام) [رواه أحمد].	الوصية بعدم دخول النصح إلى أرض الوفا، وعدم خروج المصابين منها عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون فأخبرني أنه: (عذاب يبعثه الله على من يشاء) وأن الله جعله رحمة للمؤمنين، ليس من أحد يلقه الطاعون فيمكث في بيده صابرا متصدقا، يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له. (إذ كان له مثل أجر شهيد) [رواه البخاري].
الوصية بتغطية الفم عند السعال والتعطس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا عطس وضع يده أو كوفه على فيه، وخفي أو غشى بها صوته، شك الراوي [رواه أبو داود].	الوصية بتغطية الإناء ووكاية السقاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ يقول: (تعطوا الإناء، وأكثروا المساء، فإن في السنة ليلة ينزول فيها وابل، لا يمر بإناء ليس عليه غطاء، أو سقاء ليس عليه وكاء، إلا نزل فيه من ذلك الوءاء) [رواه مسلم].
الوصية بغسل اليدين قبل غمسهما في الإناء قال رسول الله ﷺ: (إذا استيقظ أحدكم من نوم، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا، فإنه لا يبرئ من أين يأتى يده) [متفق عليه].	


 انفوغرافيك التيا
رتب 1441 هـ

وجاءت استراتيجيته العسكرية في ظل تفشي جائحة كورونا حث تنظيم داعش أنصاره إلى استغلال الإنشغال بالجائحة للقيام بعمليات أرتابية جديدة. ففي الخطاب الصوتي الذي نشرته (مؤسسة الفرقان) الجناح الاعلامي لتنظيم داعش الارهابي يوم (28/ ايار/ 2020)، المعنون ”وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار“ للناطق الاعلامي (ابو حمزة القرشي)، وفي تحريض معلن لأنصاره على القتال، قال: ”واعلموا أن العالم كله مقبّل على أمور عظيمة، وأن ما تشاهدونه اليوم ما هو إلا إرهابات لتحولات كبرى، ستشهد بها بلدان المسلمين في الفترة

المقبلة، بإذن الله تعالى، وسيكون فيها فرصاً أعظم من التي يسرها الله تعالى لكم، قبل عقد من الزمان في بعض البلدان، التي شهدت من الأحداث ما تعرفون. فأعدّوا للمرحلة القادمة ما تستطيعون من القوة ومن رباط الخيل، وأرهبوا أعداء الله وأعداءكم، وآخرين من ورائهم لا تعلمونهم، الله سبحانه بهم خبيرٌ عليم. ونوصيكم بالشدة على أعداء الله الكفرة، خاطبوا بالسيوف المرفهات، وسعروا الغزوات ولا توقفوا الغارات، ولا تتركوا يوماً يمر على المرتدين وأسيادهم الصليبيين إلا وقد نغصتم فيه عيشهم. فاكمنوا لهم في الطرقات، وأحرقوا أرتالهم بالعبوات، ودمروا الحواجز والثكنات، وليكن شعار أحدكم لا نجوت إن نجى عباد الطواغيت. وشمروا عن ساعد الجد، وواصلوا ليحكم بنهاركم، وابدلوا أغلى ما تملكون، الأنفس والمهج لإعلاء كلمة التوحيد وقتل أعداء الملة والدين“.

وفي هذا الخطاب تصريح واضح في تكفير المسلمين وشن الحرب ضدهم بكل ما أوتي من ادوات ارهابية. وفيه حث لأنصاره أيضاً على رسم الخطط ومضاعفة العمليات الارهابية، والسعي لتهريب سجناء التنظيم من السجون في كل مكان، واصفاً إياهم بالأسرى والأسيرات، إلى جانب المناصرة بالنفس والمال والهجرة إلى مناطق التنظيم، وهذا دليل واضح لمعانة التنظيم من النقص في عدد مقاتليه بسبب العمليات التي أستهدفته في العراق وسورية، إذ يوجد في سجون الدولتين الآلاف من مقاتليه، فضلاً عن عشرات الآلاف من عوائل ارهابيي داعش في مخيمات النازحين ومنها مخيم الهول في مناطق سيطرة الاكراد في سورية. وهو ما بدأت ملامحه في هجوم السجن في افغانستان، حيث اعلن تنظيم داعش في وكالة اعماق الاخبارية التابعة له في 3/اب/2020، قيامه بالهجوم على سجن (ننجرهار المركزي) في جلال أباد، واعلن عن تحرير مئات السجناء.

ويذكر أن استراتيجية داعش في الاستنفار المستمر، أتبعها زعيمه الجديد والتي تعد مقدمة لإعمال استراتيجية المعهودة التي من الممكن أن تنتقل الى استراتيجية هدم الأسوار التي عهدناها في بداية نشوء التنظيم في عامي 2013 و2014 في مهاجمة السجون والمعتقلات التي تظم عناصر التنظيم في العراق وسورية.

وهدد (ابو حمزة القرشي)، حكومة السيد مصطفى الكاظمي متوعداً إياها بمواجهة مفتوحة بعد انسحاب القوات الامريكية.

وفي آخر كلمة للتنظيم، واستشعاراً برغبة أنصاره في لقاء الخليفة الجديد أبي إبراهيم الهاشمي القرشي، نقل ابو حمزة القرشي ”سلاماً“ منه وتبريكاً على ”غزوة الاستنزاف“ التي انطلقت في رمضان. فقد أطلق التنظيم سلسلة من العمليات الارهابية تم من خلالها تنفيذ ما يزيد عن (228) عملية ارهابية كان معظمها في العراق وسورية. وتأتي هذه العمليات في ظل تطور واضح لقدرات داعش العملياتية في الساحة العراقية.

وحمل العدد رقم (236) من صحيفة (النبا) الداعشية العديد من الدعوات التي تحت على للجهاد والثبات على المبدأ بهدف استقطاب مقاتلين جدد في صفوف التنظيم الارهابي، منها كلمة لزعيم التنظيم أبي حمزة القرشي، بعنوان "وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار". ومقال بعنوان "خيبات الكافرين في الحرب على الدولة الإسلامية". كما تضمن العدد استعراض ما سموه بـ "غزوة الاستنزاف".

ونشر نتائج العمليات الإرهابية التي قام بها في العديد من اعداد صحيفة النبا، منها:

- 1 - العدد (223)، 26 جمادى الاخر الى 3 رجب 1441هـ، قام تنظيم داعش بالإعلان عن (53) عملية ارهابية خلال اسبوع.
- 2 - العدد (224)، من 9-3 رجب 1441هـ، قام تنظيم داعش بالإعلان عن (60) عملية ارهابية.
- 3 - العدد (225)، من 16-10 رجب 1441هـ، قام التنظيم بالإعلان عن (60) عملية ارهابية.
- 4 - العدد (333)، من 13-7 رمضان 1441هـ، قام تنظيم داعش الارهابي بالإعلان عن (88) عملية ارهابية.
- 5 - العدد (238)، من 19-12 شوال 1441هـ، قام تنظيم داعش بالإعلان عن (44) عملية ارهابية.
- 6 - العدد (239)، من 25-19 شوال 1441هـ، قام تنظيم داعش بالإعلان عن (52) عملية ارهابية.
- 7 - العدد (240)، من 26 شوال الى 3 ذو القعدة 1441هـ، قام تنظيم داعش بالإعلان عن (44) عملية ارهابية.
- 8 - العدد (243)، من 24-18 ذو القعدة 1441هـ، قام تنظيم داعش بالإعلان عن (38) عملية ارهابية.
- 9 - العدد (244)، من 25 ذو القعدة الى 1 ذو الحجة 1441هـ، قام تنظيم داعش عن الاعلان عن (42) عملية ارهابية. ونشر في هذا العدد نصائح أمنية لمقاتليه⁽¹⁷⁾.
- 10 - العدد (245)، من 8-2 ذو الحجة 1441هـ، قام تنظيم داعش بالإعلان عن (105) عملية ارهابية.
- 11 - العدد (246)، من 15-9 ذو الحجة 1441هـ، قام تنظيم داعش بالإعلان عن (64) عملية ارهابية.
- 12 - العدد (247)، من 22-16 ذو الحجة 1441هـ، قام تنظيم داعش بالإعلان عن (50) عملية ارهابية.

(17) جاء العدد (244) من صحيفة النبا ليوجه مجموعة من النصائح الأمنية لمقاتليه منها:

- 1 - المعلومة على قدر الحاجة وليست على قدر الثقة.
- 2 - لا تكن أسيراً لعادة في سير أو مأكّل أو ملبس... فيسهل رصدك من قبل عدوك.
- 3 - حصن دائرتك الاجتماعية (الزوجة، الأهل، الاقارب) فاختر اقها يعني اختر اقل.
- 4 - اندمج مع محيطك لا تكن مختلفاً عنهم مخالفاً لعاداتهم فتلفت الانتباه اليك.
- 5 - احرص على تأمين معذاتك في مكان امن، وتجنب الاحتفاظ بما يدينك داخل منزل.
- 6 - لا تجعل الامنيات عائقاً لك من العمل، فالأمن للعمل لا لوقفه، فخذ حذرک وانطلق.

- 13 - العدد (248)، من 23-29 ذي الحجة 1441، قام تنظيم داعش بالإعلان عن (62) عملية ارهابية.
- 14 - العدد (256)، من 21-27 صفر 1442هـ، اعلن التنظيم عن (30) عملية ارهابية، وركز في عملياته في العراق على ما يسميها ولايات دجلة وشمال بغداد والانباء ونيوى وصالح الدين.
- 15 - وأعلن التنظيم في 1 محرم 1442هـ يوم الخميس 20/اب 2020، عن استهداف المختار (يونس المهدي) في منطقة الشورة في العراق.
- 16 - العدد (300)، من 3 محرم الى 9 محرم 1443، تبنى تنظيم داعش الارهابي حوالي (49) عملية ارهابية، منها في العراق (29)، ومن الملاحظ ان عدد عملياته في العراق هي الاعلى مقارنة بالمناطق الاخرى التي ينتشر فيها التنظيم، فلا تتجاوز في بقية المناطق 6 عمليات في ولاية غرب افريقيا مثلاً. وتجدر الإشارة الى زخم عملياته واكثرها عدداً هي في ديالى ومناطق دجلة كما يسميها، ثم تأتي الانبار.
- 17 - العدد (301)، من 10 محرم الى 16 محرم 1443، تبنى تنظيم داعش الارهابي اكثر من (29) عملية ارهابية، في العراق وحده (17) عملية ارهابية، تبنى خلالها العملية الارهابية في قضاء الطارمية في بغداد والذي راح ضحيته استشهاد عدد من القوات المسلحة العراقية. وفي نفس العدد تبنى تنظيم داعش الارهابي تدمير ابراج الكهرباء في منطقة المشاهدة في القضاء نفسه. كما تبنى التنظيم الارهابي الهجمات على القوات الامنية في كركوك.
- وتجد الإشارة الى أن التنظيم هدد الصحوات بصراحة في العدد (236)، فقد جاء فيه تهديد صريح للصحوات السنية بقوله: ”وأما في ولاية العراق، فقد عاد مرتدو الصحوات لإخراج رؤوسهم من الجحور التي دخلوها منذ سنين، وهم يأملون أن تتيح لهم أمريكا إعادة تنظيم فصائلهم المنقرضة، وأن تمنحهم إقليماً يحكمونه بشريعة الطاغوت، لقاء أن يكونوا لهم جنداً محضرين في قتال دولة المسلمين، وإعاقة نشاط جنودها هناك كما يفعل إخوانهم في الشام اليوم... وربما طال على هؤلاء الأمد فنسوا ما حلّ بهم في السنوات الماضية على أيدي جنود دولة الإسلام، الذين طهروا الأرض من دنسهم، وجعلوهم عبرة لمن خلفهم من الأنام. ونحن جاهزون مستعدون -بإذن الله تعالى- لإعادة الدرس من جديد مرات ومرات، ولن يشغلنا عن ذلك قتال الروافض والصليبيين وأمم الكفر أجمعين. ولعلهم نسوا كيف غدرت بهم أمريكا من قبل، بعد أن استنفدت فائدتها منهم بقتال الموحدين، ثم أسلمت رقابهم للروافض المشركين، فساموهم سوء العذاب، قتلاً وأسراً وتشريداً“.

وأبدى التنظيم شماتته بنبرة واضحة بانتشار الفايروس في العالم بقوله: “أرسل الله بقدرته على أتباع فرعون طواغيت هذا الزمان وأشياهم وأتباعهم ومنخبهم وعبيدهم وجنودهم عذاباً من عنده، هو أضعف مخلوقاته، لا تراه الأعين، وقد حير العالم بأسره وعلى رأسهم الطواغيت والجبابة”. وأضاف “فاليوم دارت عليكم الدوائر، نحن نفرح اليوم على ما أصابكم من عذاب الله”.

وتجدر الإشارة إلى أن اشتداد أزمة فيروس كورونا المستجد هذا العام تزامنت مع دخول شهر رمضان المبارك، وهو الذي لم يسلم من تحريف تنظيم داعش لمعانيه العظيمة، حيث استغله كفرصة سنوية لدعوة الاتباع وحضهم على زيادة وتيرة العمليات الارهابية. والمؤكد هنا على كل حال، والذي تؤيده خطابات وتصريحات وأفعال التنظيم بغض النظر عن وجود وتضافر عوامل أخرى محفزة، أن أزمة كورونا شكلت فرصة لم يتوان في تسليحها ومحاولة استغلالها، سواء من الناحية الفكرية والايديولوجية أم التنظيمية والعملياتية، ومن غير المستغرب على تنظيم داعش الارهابي، الذي تبنى ووظف العمليات الانتحارية بشكل غير مسبوق كخيار تكتيكي مهم في استراتيجيته العسكرية أن يحتفي بهذا الوافد الجديد الذي نشر الرعب والذعر وتسبب في الركود الاقتصادي والشلل الاجتماعي بل والسياسي، في عدد من الدول. فهذه كلها أهداف كان، وما زال يسعى لتحقيقها⁽¹⁸⁾.

ومن المعلوم من خلال البحث في تجارب الجماعات الارهابية في العراق واضح لنا إن تنظيم داعش يجيد التراجع والتكيف والتأقلم مع الهزائم والعمليات العسكرية التي مني بها تنظيم القاعدة في سنتي 2006 و2007 أبان قتال الصحوات السنوية ضده، وفي الهزائم المتكررة أمام عمليات القوات العراقية والسورية والتي كان آخرها هزيمته في الباغوز السوري، وهذا يؤشر قدرة التنظيم على المرونة والديناميكية على الأصعدة العملياتية والتكتيكية، والتي على القوات العراقية ان تواجهها باستراتيجيات جديدة تتلاءم وظروف انتشار الجائحة.

وتشير استجابة الجهادية العالمية لجائحة “كورونا” إلى تفوق تنظيم “داعش” على تنظيم “القاعدة”، على المستويات النظرية والعملية كافة، وهو ما يعكس صعود نهج “داعش” وانحسار نهج “القاعدة” الذي ظهر جلياً منذ 2013، فقد اقتصرت استجابة تنظيم “القاعدة” على إصدار

(18) عبدالله بن خالد بن سعود الكبير آل سعود، استغلال الازمات: الجماعات الارهابية، اليمن المتطرف، الجريمة المنظمة في ظل فيروس كورونا، المجلة العربية للدراسات الامنية، العدد (36)، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2020، ص ص163-162.

بيانات دعائية وتنفيذ بعض الهجمات المحدودة. ونشرت القيادة العامة لتنظيم القاعدة المركزي في أفغانستان بياناً في 31 آذار/ مارس 2020، بعنوان "السبيل لخروج البشرية من بطن الحوت: وصايا ومكاشفات بشأن وباء كورونا"، تضمن خطاباً تقليدياً حول تفوق "الإسلام" في التعامل مع الجوائح، واعتبارها عقاباً إلهياً. ولم يدع تنظيم القاعدة أتباعه إلى القيام بعمليات إرهابية، وكانت استجابة مختلف فروعه مماثلة، مع تنفيذ هجمات محدودة، بخاصة "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" في مالي، و"حركة الشباب المجاهدين" في الصومال، و"قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" في اليمن⁽¹⁹⁾.

ومن خلال ما سبق وغيره من سرديات ومنشورات تنظيم داعش، يلحظ المتتبع لمسيرة الجماعات الإرهابية في العراق وتحولاتها تأثرها الكبير بالأفكار السابقة، فعلى الرغم من تبعية الزرقاوي لتنظيم القاعدة، إلا أنه على خلاف ذو أبعاد أيديولوجية وتكتيكية واستراتيجية سرعان ما نشبت بينه وبين بن لادن، فأيديولوجية الزرقاوي تركز على الصراع الهوياتي (السنّي- الشيعي) بدلاً من الطروحات الأممية للقاعدة حول ضرورة قتال العدو البعيد ونصرة المستضعفين. ودخلت السلفية الجهادية مرحلة جديدة في علاقاتها بتنظيم القاعدة، فتحوّلت إلى حركة اجتماعية وسياسية يغلب عليها التدين الطائفي والمذهبي، وهذا التدين أو التعصب المذهبي لا يقتصر على التمايز مع الآخر في ممارسة الشعائر الدينية أو الأحوال الشخصية. وهذا التدين أنتج أشكالاً جديدة وغير مسبقة من الممارسات العنيفة التي يمكن أن نعاينها في سلوك تنظيم داعش الإرهابي⁽²⁰⁾.

ومن المتوقع عودة تنظيم داعش مجدداً للمشهد الأمني في العراق وسورية وكل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسيظهر ذلك في شكل عدد متزايد من الهجمات الإرهابية، فحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والصحي في الدول المختلفة، مع تركيز الحكومات على خطر مكافحة فيروس كورونا المستجد سيخفف الضغط العسكري على التنظيم. وعند مراجعة تاريخية بسيطة إلى بدايات تمدد داعش في محافظة العراق ومدى ممارساته العنيفة، وسيطرته على كميات هائلة من مختلف أنواع الأسلحة والآليات الخفيفة والثقيلة، وسيطرته على موارد النفط والحدود التي تفصل بين دول الجوار وهيمنته على جميع المرافق الاقتصادية والخدمية والبنوك وفرض الأتاوات، كلها شكلت مدخلات قوة لتمدد هذا التنظيم الإرهابي وزيادة قوته والقدرة على تجنيد الخزين البشري في العراق وسورية، والذي أصبح تحت رحمته وهيمنته، وبالتالي أمتلك تنظيم داعش جميع مقومات القوة ولا

(19) حسن أبو هنية، الجائحة تنعش الجهادية العالمية، منشور على شبكة المعلومات العالمية:

<https://daraj.com/46947>

(20) حمزة مصطفى، تنظيم الدولة الإسلامية في سورية: نشأة البيئة، في مجموعة مؤلفين، تنظيم الدولة المكنى داعش، الجزء الثاني: التشكل والخطاب والممارسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص ص 243-22.

ينقصه سوى الاعتراف الدولي حيث سيطر على الأرض والشعوب ورسم لنفسه حدود جديدة والتي تتوسع بشكل مستمر، هذا الواقع سيحاول التنظيم استعادته بتكثيف عملياته الارهابية في أي منطقة رخوة أمنياً واستخباراتياً، محاولاً من خلالها أن يحصل على اراضي جديدة تعوضه عن هزائمه التي مني بها في العراق وسورية.

نحن نعتقد أن فرص إعادة تموضع التنظيم "الإرهابي" في العراق وسورية، في ظل الانشغال الإقليمي والدولي بمواجهة جائحة كورونا ممكن خاصة في ظل تراخي القبضة الأمنية في المحافظات الغربية وإنشغال الأجهزة الأمنية بمتابعة إجراءات الحضر الصحي ومراقبة مداخل المدن، وتصاعد أعمال العنف الطائفي وتنامي خطاب الكراهية، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي بعد الانتخابات المبكرة في تشرين الاول 2021، والتي طعنت بها كتل سياسية لها ثقل سياسي وعسكري في الساحة العراقية. ولقد كشفت عمليات داعش الاخيرة في بغداد وكركوك والانبار وديالى، العديد من الثغرات الأمنية والبنى التحتية الحيوية في العديد من المناطق الهشة أمنياً في غرب وشمال ووسط العراق وفي المناطق الصحراوية القريبة من المدن، وفي الوقت نفسه، وضع انتشار فايروس كورونا المستجد قوات الأمن العراقية المختلفة، أمام تحدي المحافظة على مكاسب الانتصار الكبير على تنظيم داعش الارهابي وتحرير المناطق العراقية كلها منه، فمع ضرورة المحافظة على أمن الدولة وصحة المجتمع، يجب أن لا نغفل أن التنظيمات الارهابية تجيد اغتناء الفرص.

ونعتقد أن جائحة كورونا جاءت لتشكل طوق نجاة لتنظيم داعش، فنجح في إعادة تغلغله في البيئات المجتمعية السنية، مستغلاً تشتت جهود القوات الامنية بين مكافحة الارهاب وإجراءات الحجر الصحي لمواجهة انتشار فايروس كورونا المستجد، وفي المحافظة على سير عمليات الانتخابات المبكرة.

عامل آخر ساهم في اندفاع تنظيم داعش الى زيادة عملياته في العراق وسورية تمثل في الازمات السياسية الداخلية في العراق بعد الاعلانات الاولى لنتائج الانتخابات، فضلاً عن ازدياد حدة الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وايران، ومطالبة ايران بخروج القوات الامريكية من العراق بعد استشهاد قاسم سليمانى قائد فيلق القدس الايراني وابو مهدي المهندس في غارة امريكية في مطار

بغداد الدولي. وادرك تنظيم داعش أن تمدده وانتشار عملياته لن يجد أفضل من هذه الظروف الداخلية والخارجية.

في الحصيلة، لو نظرنا الى انتشار عمليات تنظيم داعش في كل الدول التي ينشط فيها لوجدنا تزايداً ملحوظاً في مستوى العمليات ونوعية الاهداف المنتقاة في عملياته الارهابية، ونعتقد أن هذه هي بداية للمرحلة الاولى من استراتيجيته في ادارة التوحش التي يعتمد فيها على الانهاك والنكاية، والتي تمثلت في اصداراته الجديدة في (غزوة الاستنزاف 4) التي شن من خلالها تنظيم داعش (136) هجوماً في (11) منطقة، وكان ثقل عملياته في العراق وسورية فنشر في تقرير مصور قيامه بـ(42) عملية ارهابية في العراق، و(35) عملية ارهابية في سورية خلال الاسبوع الاول من ذو الحجة من السنة الهجرية السابقة.



ووفق دراسة بعنوان "داعش في زمن كورونا"، قال الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية مصطفى زهران إن "التيارات الإرهابية -وعلى رأسها تنظيم داعش- اعتادت ألا تكون بمعزل عن السياق القائم حولها، ومع كل إخفاق لها تسعى لإعادة التوضع مرة أخرى، من خلال توظيف التحولات الطارئة في محيطها المحلي والإقليمي. وأشارت الدراسة التي نشرتها "مؤسسة ذات مصر للدراسات والأبحاث" إلى أن التحولات التي نجمت عن ظهور كورونا من زعزعة للاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي لعدد كبير من دول العالم حفزت شهية التنظيم على إعادة رسم استراتيجيته المستقبلية من جديد، وهو ما ظهر في إستنفار مقاتليه لإغتمام اللحظة الراهنة بالتصعيد⁽²¹⁾.

إن قوة تنظيم داعش الارهابي وإعادة تفعيل نشاط عملياته الارهابية ترتبط إلى حد كبير بمدخلات السياسات الحكومية في معالجة واقع ما بعد هزيمة داعش في مناطق العمليات العسكرية، وشعور مواطني المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم، بغياب العدالة والتمهيش وتعاضم الأزمات السياسية في ظل غياب واضح لتعويضهم عن الدمار الكبير للمناطق المحررة، مما قد يستغله التنظيم الارهابي لخلق بيئة جديدة للتجنيد والدعاية والعمل الارهابي.

وقال تقرير حديث لمجموعة (الأزمات الدولية)، إنه "مع تفاقم معدلات ضحايا فيروس (كورونا المستجد) ينبغي أن يتهيا العالم لهجمات من جانب (داعش) الذي يُعتقد أنه في استعداته لاستغلال حالة الاضطراب التي أثارها الوباء. ويستلزم هذا التهديد المستمر تعاوناً دولياً، يأمل (المسلحون) أن يستنزفه الفيروس". وأضاف التقرير أن "خطاب (داعش) إزاء الفيروس تطور مع اتضاح معالم نطاق تفشيه الجغرافي، وحجم ضحاياه. ففي شهر كانون الثاني الماضي، أبدى التنظيم مع ظهور الفيروس (نبرة شماتة) واضحة؛ إلا أن التنظيم يبدو الآن قد تعايش مع فكرة تفشي الوباء عالمياً، وذلك ضمن فلسفته التي تتسم دائماً بالتناقض". وأكد خالد الزعفراني، المتخصص في شؤون الحركات الأصولية بمصر لجريدة (الشرق الأوسط)، أن: (داعش) يهدف من طموحاته في (زمن كورونا) رفع الروح المعنوية لعناصره، وتأكيد أن التنظيم (لا يزال حياً)، في محاولة لإثبات الوجود من جديد، والعودة لدائرة الضوء.

(21) موقع الجزيرة الفضائية، هل يمنح كورونا قبلة الحياة لتنظيم الدولة في سيناء؟، منشور على شبكة المعلومات العالمية:

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/8/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9>

وفي الشهر أذار من هذا العام، أعلنت الحكومة العراقية انسحاب القوات الفرنسية العاملة ضمن التحالف الدولي ضد داعش بعد تعليق برنامج تدريب القوات العراقية، وهو ما عدّ "إجراءً وقائياً" من تفشي فيروس كورونا. وفي الشهر نفسه، ألغى الجيش الأمريكي تمرينين رئيسيين مع دول أفريقية خوفاً من انتشار كورونا.

وفي العراق، تتركز الجهود اليوم على مكافحة جائحة كورونا، في ظل تزايد حالات الإصابة بالفيروس. وما يعزز فرضية الطرح السابق أيضاً أن انتشار فيروس "إيبولا" في بعض مناطق أفريقيا عام 2017 لم يؤثر على نشاط تنظيم الدولة في تلك المناطق.

إن عودة تنظيم الدولة مجدداً إلى المشهد، بدأت تتجلى في الهجمات المتزايدة في دول العراق وسورية، التي تعاني حالة مستمرة من الازمات السياسية وعدم الاستقرار السياسي، مع تركيز الحكومات على خطر انتشار فايروس كورونا المستجد، وانتقال الجهد العسكري من مكافحة الارهاب الى تنفيذ اجراءات الحجر الصحي. كما أعلنت أكثر من دولة في التحالف الدولي ضد داعش عن توقف عملياتها في مكافحة الإرهاب بسبب فايروس كورونا، الامر الذي أدى الى استعادة التنظيم لبعض قدراته العملية وتنظيم صفوفه للقيام بعمليات جديدة.

لم تختلف أساليب تنظيم داعش وأهدافه في ظل انتشار جائحة كورونا عن أساليبه وأهداف عملياته التي لم تراع من قبل حرمة شيء فنفذت عشرات العمليات الإرهابية في رمضان كما ذكرنا، ولنا أن نحلل زيادة عملياته الارهابية في ظل تفشي فايروس كورونا المستجد كنوع من الاستغلال الجشع للظروف الصحية التي تعيشها الانسانية اليوم في الحصول على انتصارات صورية ليستقطب بها السذج من الشباب المغرر بهم، ومن الذين يحملون فكر التكفير والتطرف.

فتنظيم داعش نظر لإنشار الوباء على أنه فرصة، وأكد في أكثر من مقال على أهمية الاستفادة من الوضع الحالي واستغلال الانشغال بمكافحة الوباء من أجل شن المزيد من الهجمات، كما شددت على الحاجة إلى تعبئة واستغلال الخوف الاجتماعي الذي يحدثه المرض.

الخاتمة:

ان العراق يسير بوتيرة متصاعدة نحو تعديل وتطوير سياساته العامة واستراتيجياته لمكافحة الارهاب، والعمل على تقييمها باستمرار بإدخال أو حذف استراتيجيات وآليات التي لا تحقق الهدف المرجو منها. وملتزم هذه الفرضية من خلال النجاحات الكبرى التي حققتها القوات الامنية في تحرير اخر مدينة عراقية من اراضي العراق التي احتلتها داعش، مما اعاد الثقة والاعتبار الى المؤسسات السياسية والامنية. لكن تفشي جائحة كورونا على مستوى العالم ساعد مع مجموعة اخرى من العوامل الى استعادة تنظيم داعش الارهابي بعض من قدراته على القيام بهجمات ارهابية في العراق. ويشكل تصاعد عملياته الارهابية تهديداً جديداً يواجه الامن الوطني العراقي، ومن خلال البحث نوصي صانعي القرارات السياسية في العراق بمجموعة من التوصيات هي:

1 - ادارة الخلافات والمساجلات السياسية بصورة سلمية عن طريق الحوار السياسي بعيداً عن تأطيرها طائفيًا، وصولاً الى الهدف الاسمي في الاستقرار الذي يحقق مبدأ التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي. فتأزم الخلافات السياسية واستخدام العنف السياسي سيؤدي الى تأجيج صراع الهويات خصوصاً في ظل اعتماد المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب والمسؤوليات.

2 - اعتماد آليات التوافق السياسي كآلية لصنع القرار السياسي في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

3 - ترسيخ ثقافة نبذ التطرف والارهاب في المناطق التي شهدت اعمال ارهابية سابقاً، هذه الثقافة ستسهم في تجفيف منابع الفكرة للتنظيم وللجماعات الارهابية، مما يؤدي الى عزل الفكر التكفيري وتعريضه عن الصحة والتشكيك بعدالته وصلاحيته للتداول، وهذا الجهد يكون اكبر جزء منه على اصحاب الفكر والفتوى من مفكري المجتمعات الخارجة من الازمات وخطباء المساجد في الوقف السني، فضلاً عن الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بمواجهة التطرف.

4 - تقديم رسالة اعلامية تكون ذات مضمون سياسي تعطي الأمان للعيش بسلام للمواطن العراقي بغض النظر عن انتماءه الفرعي، واعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات العسكرية، وتعويض المتضررين من العمليات الارهابية وهذا قرار سياسي بامتياز، وهذه الرسالة الاعلامية ذات مضمون اقتصادي في فتح الاستثمار وتأسيس بيئة جاذبة له ومشجعة عليه، وايجاد فرص عمل للعاطلين وهم كثر وخاصة الخريجين، وكذلك ذات مضمون اجتماعي تحافظ على وحدة النسيج المجتمعي،

والمحافظة على ثقافة وقيم المجتمع العراقي من الثقافات الهجينة الوافدة، هذه الرسالة ستكون قادرة على توحيد الرأي العام العراقي ضد الظاهرة الارهابية وتوحد اتجاهاته ضد الارهاب فكراً وعملاً، وتعزز ثقته بنظامه السياسي وقياداته وقواه الامنية، الامر الذي سيعزز من الانتماء الوطني للعراق ارضاً وشعباً وقادة، هذا بحد ذاته سيوجد مناخاً عازلاً للإرهاب وفكره.

5 - ايجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل خصوصاً بعد ازدياد معدلاته التي سادت الى حوالي 31% من القوى القادرة على العمل، خصوصاً وان هذه المشكلة تفاقمت أكثر بعد تفشي فايروس كورونا ورفع سعر الصرف، حيث فقد الكثير من العراقيين فرص عملهم ومهنتهم تحت وطأة تفشي كورونا وارتفاع سعر الصرف، فضلاً عن ذلك ما أحدثته عمليات داعش الارهابية، في البنى التحتية والمصانع ومساكن ومصادر ارزاق المواطنين في مناطق سيطرته.

6 - تعويض المتضررين من العمليات الارهابية لداعش، والمتضررين من عمليات تحرير المدن العراقية من داعش الارهابي، والبالغة مئات الالاف من الملفات التي تحتاج الى سياسات تمويل تتبناها الحكومة لإعادة هذه المدن الى ما كانت عليه قبل عام 2013، على أن تكون هذه التعويضات لمستحقيها الحقيقيين إذ يعاني هذا الملف من الفساد الكبير فيه ولا تتحمل الحكومة المركزية وحدها هذا التلكؤ وإنما المواطنين أيضاً، حيث يقدم على التعويضات مواطنين لم تتعرض دورهم لأي أضرار تستدعي التعويض.

7 - مالم تتغير السياقات والظروف التي ادت الى انبعاث تنظيم داعش وما سبقه من تنظيمات ارهابية، سيبطل الفكر الذي انتج تنظيم داعش وما سبقه متقدماً، وهو وإن توارى أو انتكس مؤقتاً سوف يعود في غير مسمى، فعلى صانع القرار السياسي في العراق معالجة مسببات الظاهرة الارهابية من جذورها، وعدم الاكتفاء بالمعالجات الامنية السطحية، لا بد للعراق من اعتماد استراتيجية تبدأ بمسببات الظاهرة الارهابية وليست نتائجها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

- 1 - هيثم الكيلاني، مفهوم الامن القومي العربي: دراسة في جوانبه السياسي والعسكري، في كتاب: الامن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، اعمال ندوة الامن العربي في الدار البيضاء، مركز الدراسات العربي الاوربي، باريس، 1996.
- 2 - حمزة مصطفى، تنظيم الدولة الاسلامية في سورية النشأة والبيئة، في مجموعة مؤلفين، تنظيم الدولة المكنى داعش، الجزء الثاني: التشكل والخطاب والممارسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
- 3 - نصر الله عباس، رؤية مستقبلية لاستراتيجية عسكرية لبنانية، الاكاديمية العسكرية العليا، دمشق، 1999.
- 4 - عبدالقادر محمد فهمي، المدخل الى الدراسة الاستراتيجية، دار الرقيم، ط1، بغداد، 2005.
- 5 - محمد رضا فودة، الاستراتيجية والامن القومي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 1995.
- 6 - سالم محمد عبود، الامن الوطني بين البطالة والتنمية: دراسة مستقبلية في الواقع العراقي، المكتبة الوطنية، بغداد، 2013.
- 7 - روبرت ماكنمارا، جوهر الامن، ترجمة: يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970.
- 8 - عزمي بشارة، تنظيم الدولة المكنى (داعش)، الجزء الأول: إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
- 9 - ابي بكر ناجي، ادارة التوحش: اخطر مرحلة ستمر بها الامة، مركز الدراسات والبحوث الاسلامية، بلا مكان، بلا تاريخ.

ثانياً: المجلات والدوريات:

- 1 - عبدالله بن خالد بن سعود الكبير آل سعود، استغلال الازمات: الجماعات الارهابية، اليمين المتطرف، الجريمة المنظمة في ظل فيروس كورونا، المجلة العربية للدراسات الامنية، العدد (36)، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2020.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

- 1 - علي عبد العزيز مرزّه نور الياسري، الأبعاد الفكرية السياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009.
- 2 - رفاه عبدالعزيز عبدالحسن، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017.
- 3 - عثمانة الهام واخرون، دراسة وصفية تصنيفية تحسيسية لكل من فيروسي اييولا وكورونا، مذكرة تخرج لنيل شهادة استاذ التعليم المتوسط، المدرسة العليا للاساتذة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2015.

رابعاً: الانترنت:

- 1 - حسن ابو هنية، الجائحة تنعش الجهادية العالمية، منشور على شبكة المعلومات العالمية:
[/https://daraj.com/46947](https://daraj.com/46947)
- 2 - محمد أبو رمان، داعش وكورونا و"المربع الأول"، منشور على شبكة المعلومات العالمية:
<https://www.alaraby.co.uk/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%88%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%88%22%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A8%D8B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%22%>
- 3 - حسن ابو هنية، الجائحة تنعش الجهادية العالمية، منشور على شبكة المعلومات العالمية:
[/https://daraj.com/46947](https://daraj.com/46947)



4 - موقع الجزيرة الفضائية، هل يمنح كورونا قبلة الحياة لتنظيم الدولة في سيناء؟، منشور على شبكة المعلومات العالمية:

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/8/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9>

خامساً: الصحف:

1 - صحيفة النبأ، العدد (225)، 12/اذار/ 2020.

(ظاهرة الارهاب في العراق وتداعياتها على الامن والسلم المجتمعي)

الاستاذ المساعد الدكتور محمد منذر الربيعي
كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية

(تقديم)

ان دراسة ظاهرة الارهاب في العصر الحديث قد اتخذت حيزا كبيرا في العلوم الاجتماعية والانسانية على اعتبار ان تفسير سلوك هؤلاء المتطرفين الذين ترتقي اعمالهم لمستوى الارهاب قد احتاج الى مجال كبير من البحث والدراسة ، كون اعمالهم المدمرة قد تركت أثارها وتداعياتها الخطيرة على المجتمعات سواء أكانت هذه المجتمعات (حاضنة أو عابرة) ، وبالنسبة للعراق فظاهرة الارهاب تعد جديدة على واقع المجتمع العراقي وان كان هذا المجتمع قد عرف بوادر التطرف الديني والغلو منذ فترات متباعدة ، الا ان نموها وتطورها لتأخذ اشكالا خطيرة اضحت معها كمهدد حقيقي للسلم المجتمعي لم يالفها من قبل ، بعد ان كانت تمر بدون احداث اضرار جسيمة تؤثر بمجملها على مكونات وهياكل هذا المجتمع .

ولعل لظاهرة الارهاب اسبابها التي تنمو فيها وبيئتها التي تساهم في تطورها ، والعراق لم يكن بيئة حاضنة للارهاب بل كان بيئة مستجيبة لجماعات ارهابية استغلت حالة عدم الاستقرار السياسي فيما بعد عام 2003 ، وكان لها جذورها التطرفية في بعض المناطق التي كان النظام السابق يعدها مناطق لتشكيل مقاومة اسلامية (استقطاب جهاديين من جنسيات مختلفة) في حال اشتد الضغط عليه من قبل القوات الامريكية التي كان ترسم نحو الهجوم على العراق في اي لحظة .

وبشكل عام فأن للارهاب أسبابه الموجبة في العراق وهي تنقسم الى اسباب (داخلية وخارجية) يمكن ايجازها (الداخلية) بالاحتلال الامريكي للعراق وما انتجه من تداعيات سلبية جعلت الشارع يغلو معها ويرفض رفضا قاطعا للعديد من التصرفات من قبل هذه القوات ، يضاف لها قضية حل الجيش العراقي السابق وبقية الاجهزة الامنية والتي تركت فراغا امنيا واسعا ، استغلته العديد من الجماعات الجهادية التكفيرية لتقوم بأدوارها خصوصا في بعض المناطق الساخنة ، وكذلك حالة العوز وتدني مستوى المعيشة لغالبية الشعب العراقي فهو الذي خرج من حصار اقتصادي عنيف هز كل اركان الدولة ليدخل في دوامة عنف افقرت الجميع بشكل اكبر وقضت على طموحاتهم بالبداية بعيشة افضل مع

فسحة اقتصادية توفر القدر الأكبر من فرص العمل والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، يضاف لها دخول البلد في دوامة الطائفية المقيتة والتي ادخلت معها الجميع في اصطفافات مذهبية واجتماعية وقيمة جديدة لم يفقها الشارع العراقي قبل ذلك .

و(الخارجية) التي بدأت مع توجه الولايات المتحدة بتجريم الاسلام والمسلمين بعد أحداث (11 أيلول) واحتلالها كل من افغانستان والعراق تحت حجج واهية ليس لتخليص شعوبها بل لتدمير بنيتها التحتية واستغلال مواردها الاقتصادية ، والى جانبها حالة الصراع العربي – (الاسرائيلي) والتي اخذت ابعادا سلبية لجميع الشعوب العربية بعد توالي دعوات التطبيع من جهة واستمرار التوغل (الاسرائيلي) في الاراضي الفلسطينية المحتلة من جهة اخرى وظهور دعوات داخلية بضرورة مقاومة هذا الاحتلال ، لتأتي احداث الربيع العربي لتمثل صورة دراماتيكية لاحداث عصفت بالواقع السياسي للعديد من الانظمة السياسية وكانت السبب الرئيسي لظهور التيارات الدينية المتشددة .

كل ذلك كان لابد وان يترك أثره الواضح على بنية المجتمع ومؤسساته وعلاقة هذه المؤسسات بمواطنيها ، حيث تسعى حكومات الدول في خضم هذه الاحداث المتلاحقة الى ضرورة تحقيق السلم المجتمعي والذي يقصد به وجود حالة السلام والوئام الانساني داخل بيئة المجتمع المعاش كعنصر اساسي من عناصر تقدم وتطور بناء المجتمع وأفراده ، فاذا ما وجدنا بان هذا المجتمع يعيش بسلام ووائام اجتماعي آمن ومستقر فيعتبر مجتمع راقى ومتحضر وفيه تحقق إمكانية نهوضه وبنائه وتطوره وتعليمه وازدهاره ، حيث كانت ظاهرة الارهاب ابرز العوامل التي تهدد أمن وسلمية الشعوب ومنها العراق الذي عانى وبشدة من هذه الظاهرة التي تستحق الدراسة والبحث في كل وقت وفي كل محفل .

وعليه سيتضمن بحثنا المحاور الآتية :

1 - ماهية الارهاب وأسباب ظهوره في العراق (داخلية وخارجية) .

2 - توسع تنظيم القاعدة وداعش الارهابيين في العراق .

3 - تداعيات ظاهرة الارهاب على السلم والامن المجتمعي .

أولاً : ماهية الإرهاب واسباب ظهوره في العراق

يحاول الإرهابيون الدوليون ، بسبب عدم تمكنهم من تحقيق أهدافهم غير الواقعية بالوسائل التقليدية ، إرسال رسالة أيديولوجية أو دينية عن طريق ترويع عامة الناس. من خلال اختيار أهدافهم ، والتي غالباً ما تكون رمزية أو تمثيلية للدولة المستهدفة ، فهدفهم الاساس يكون عبر إحداث تأثير كبير على جمهور أعدائهم المستهدفين أو أعدائهم بعملهم العنيف ، على الرغم من الموارد المادية المحدودة التي عادة ما تكون تحت تصرفهم.

من خلال القيام بذلك ، فإنهم يأملون في إظهار نقاط مختلفة ، مثل أن الحكومة (الحكومات) المستهدفة لا يمكنها حماية مواطنيها ، أو أنه من خلال اغتيال ضحية معينة ، يمكنهم تعليم عامة الناس درساً حول تبني وجهات نظر أو سياسات معاكسة لآرائهم⁽¹⁾.

تتنوع تعريفات الإرهاب على نطاق واسع وعادة ما تكون غير كافية. فغالباً ما يتجاهل الباحثون في مجال الإرهاب تعريف المصطلح بخلاف الاستشهاد بالتعريف الأساسي لوزارة الخارجية الأمريكية (1998) للإرهاب على أنه "عنف متعمد بدوافع سياسية يرتكب ضد أهداف غير مقاتلة من قبل مجموعات فرعية أو عملاء سريين ، وعادة ما يكون الهدف منه التأثير على الجمهور." "على الرغم من أن عمل العنف الذي يُنظر إليه عمومًا في الولايات المتحدة على أنه عمل إرهابي قد لا يُنظر إليه على هذا النحو في بلد آخر ، فإن نوع العنف الذي يميز الإرهاب عن أنواع العنف الأخرى ، مثل الجريمة العادية أو العمل العسكري في زمن الحرب⁽²⁾.

وقد عرفت الحكومة البريطانية الإرهاب " اللجوء الى عمل او التهديد باللجوء الى عمل عنيف او ضار او معطل يقصد منه التأثير على الحكومة او التهويل على الجمهور ويكون الغرض من الارهاب هو الترويج لقضية سياسية او دينية او ايديولوجية " ، اما الاتحاد الاوربي فقد عرف الارهاب " العمل الذي يؤدي الى ترويع المواطنين او يسعى الى زعزعة الاستقرار او تقويض عمل المؤسسات السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية لاحدى الدول او المنظمات الدولية مثل الهجمات ضد سلامة الافراد او اختطاف واحتجاز الرهائن"⁽³⁾.

D. Mustafa, J. McCarthy,(2020) International Encyclopedia of Human Geography (Second Edition), International Encyclopedia of⁽¹⁾ Human Geography (Second Edition) 2020, Pages 233-238

Rex .A.Hudson , (1999) , The sociology and physic logy of terrorism : Who become a terrorist and why ? a report prepared under a⁽²⁾ interagency agreement by the federal research division , Library congress , September , p10-13

⁽³⁾ محمد عزيز شكري ، الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط1 ، 2002 ، ص129.

وعادة ما ينتج الإرهاب عن عوامل سببية متعددة ليس فقط عوامل نفسية ولكن أيضاً اقتصادية وسياسية ودينية واجتماعية ، من بين عوامل أخرى. حتى أن هناك فرضية مفادها أنه ناتج عن عوامل فسيولوجية ، لأن الإرهاب ظاهرة متعددة الأسباب ، سيكون من التبسيط والخطأ شرح عمل إرهابي لسبب واحد ، مثل الحاجة النفسية للإرهابي لارتكاب عمل من أعمال العنف⁽⁴⁾.

وبالنسبة لظاهرة الارهاب في العراق فأنها ظاهرة حديثة على المجتمع العراقي ويعود ظهورها الى (أسباب داخلية وخارجية) .

1 - الاسباب الداخلية : يأتي في مقدمتها ذلك التحول الايدلوجي والعقائدي الذي تبناه النظام الدكتاتوري السابق عبر أضفاء شرعية النهج الجهادي على المجتمع العراقي عن طريق ما سمي (بالحملة الايمانية) وألغاء كافة مظاهر علمانية الدولة ابتداءً من عام 1994 وأسس ما يسمى ميليشيا (فدائيي صدام) .⁽⁵⁾ وكذلك احتضانه لجماعات الجهاديين العرب والذين كان يتم تصويرهم وهو يجوبون الشوارع باسلحتهم الخفيفة في منظر يشابه ما تقوم به تنظيمات (القاعدة ومن بعدها داعش)⁽⁶⁾.

يضاف لها حالة الفقر المدقع التي كان يعيشها العراقيين ما بعد الحصار الاقتصادي عام 1991 وكثرة الجرائم الجنائية والاقتصادية التي كانت تحدث ، اضافة الى حالات الفساد الاداري التي اصبحت تنخر مؤسسات الدولة يقابلها زيادة لامتيازات المسؤولين المادية وغير المادية وهو مافسر عمليات السلب والنهب التي حدثت أبان سقوط هذا النظام والتي حجمت كما ينظر اليها (جيفرسون) وهو من قدامى البيروقراطيين في عهد الرئيس (ريغان) بان النهب باتواعه (هو تقليص للقطاع العام للدولة)⁽⁷⁾.

لتأتي متغيرات ما بعد عام 2003 بالكثير من التداعيات السلبية التي كانت ممهدا لظهور الارهاب على المستوى الداخلي ويأتي في مقدمتها حل الجيش العراقي والاجهزة الامنية من قبل الحاكم العسكري (بول بريمر) والفراغ الامني والسياسي والخدمي الذي خلفته⁽⁸⁾.

⁽⁴⁾ Terrorism prospective from behavioral and social sciences , (2018) , Chapter 2 , Origins and contexts of terrorism , The national academic press , p1-2

⁽⁵⁾ رفعت السيد احمد ، داعش خلافة الدم والنار ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2015 ، ص21-20.

⁽⁶⁾ حسين جاسم الخزاغي ، داعش وأثره على الامن القومي العراقي ، دار الحكمة ، لندن ، ط1 ، 2015 ، ص114 .

⁽⁷⁾ نعمومي كلاين ، عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان ، ط3 ، 2011 ، ص466-465.

⁽⁸⁾ حميد نفل النداوي ، الاستراتيجية الامريكية لتحقيق النصر في العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (6) ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ص89.

ودون الأخذ بنظر الاعتبار بيئة الأسباب التي سبقت ذلك ولعل أخطرها هو تفرغ السجون من قبل نظام (صدام حسين) وجعل (الجميع في مواجهة الجميع) ، ومن ثم انتقال الأسلحة التي كانت بحوزة القوات الأمنية إلى هؤلاء الذين مثلوا بؤار الجريمة الأولى في المجتمع ، قبل أن يتم تنظيم العديد منهم ليكونوا نواة لجماعات إرهابية أصبحت تسيطر على سوق الأسلحة من جهة مع ازدياد غضب من ترك وظيفته على الحكومة من جهة أخرى ، وأصبح مهياً أكثر من أي وقت مضى للانضمام لمثل هذه الجماعات المتطرفة⁽⁹⁾.

وأيضا كان للإعلام الخارجي وبعض (القنوات الإعلامية الداخلية) دورا محوريا ومؤثرا في تجذير انقسامات اجتماعية بحجة من يقاوم الأميركي من عدمه ، وبين من يقف معهم ومن يقف ضدهم ، وهذه كانت البداية الحقيقية لانقسام اجتماعي تحول فيما بعد إلى انقسامات عرقية وطائفية تم استغلالها لتكون (أيقونة انتخابية) تتجاذب عليها كل الأطراف يمينا وشمالا ، لتكون الورقة الطائفية هي الممهد الأكبر لجذب واحتضان وتسهيل عمل هذه الجماعات الإرهابية فيما بعد (أي خلق البيئات الحاضنة)⁽¹⁰⁾.

الأسباب (الخارجية) لقد مثلت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 انعطافة حقيقية في توجه الغرب بقيادة الولايات المتحدة ضد العالمين العربي والإسلامي ، وأصبح هاذين العالمين محطة للإرهاب ولتصدير الإرهابيين في وسائل الإعلام الغربية ما انعكس على واقعية تقبل مثل هذا الأمر لدى العرب أو المسلمين ، والذين شجبوا وادانوا معظمهم عن طريق حكوماتهم أو عن طريق الوسائل غير الرسمية مثل هذه الاستهدافات لحياة المدنيين وعدم قبولهم بتعريض الغير لأي نوع من أنواع الأذى ، إلا أن الفجوة بدأت تكبر مع الاحتلال العسكري لكل من (أفغانستان والعراق) ، وعدم ثبوت مصداقية كل المبررات والحجج الأمريكية التي ساققتها لهذا التوغل العسكري على أرض الواقع ، وكان العنوان الأبرز لهذه الحملات (الحرب على الإرهاب) والذي في حقيقته زاد من المحاور المحلية والإقليمية الداعمة للإرهاب ووسع حالة التوترات الطائفية داخل المجتمعات المتعاشية والمتجانسة بهدف إضعافها ، وهو ما أنتج اقتتالا محليا راح ضحيته الآلاف من المواطنين الأبرياء ، وانعكس بشكل مباشر على أضعاف الأداء الحكومي في هذه الدول⁽¹¹⁾.

(9) خير الدين حسبي ، المسؤولية الأمريكية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (443) ، 2016 ، ص 14-15.
(10) زهير كاظم عبود ، الإرهاب في العراق : من المسؤول عن الإرهاب في العراق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط1 ، 2004 ، ص 139.
(11) علي حسن الربيعي ، صراع الهويات ومآزق المحاصصة الطائفية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2007 ، ص 33.

كما ان حالة التغيير التي شهدتها العديد من الانظمة السياسية عبر ما يسمى (بالربيع العربي) وما انتجته من حالات عنف محلية ، رسخت معها مرحلة جديدة لهويات ثانوية تقابل وتقاتل الهويات الرئيسية والمركزية ، وهي ما مثلت دافعا حيويا للعديد من الجماعات الارهابية والمتطرفة لتواجه النظام السياسي وتدفع باتجاه عدم مشروعيته لخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والذي يسمح لها بفرض أجندتها وأيدلوجيتها المتطرفة وهذا ما حصل سواء في (مصر ، سوريا) بشكل واضح⁽¹²⁾ .

والى جانبها حالة الصراع العربي – (الاسرائيلي) والتي اخذت أبعادا سلبية لجميع الشعوب العربية ، بعد توالي دعوات التطبيع من جهة وخصوصا من جانب دول الخليج (الامارات وعمان) وقبلها (قطر) وتبادل الزيارات لمسؤولين سعوديين يقابله استمرار التوغل (الاسرائيلي) في الاراضي الفلسطينية المحتلة والشروع ببناء مستوطنات اكبر في الاراضي السورية المحتلة ايضا ، من جهة اخرى وظهور دعوات داخلية بضرورة مقاومة هذا الاحتلال ، والاسراع بتنشيط دولة فلسطينية عليها تكون الاقل ضررا عبر التعاطي مع مبادرة (صفقة القرن) .

كل هذه الاسباب الداخلية والخارجية كانت الاساس لنشوء تنظيمات ارهابية متطرفة تركت تداعياتها السلبية الكبيرة على المجتمعات العربية والاسلامية ومنها العراق عبر محاولات زرع الفتنة والتفرقة الداخلية التي تمثل اساس تفكيك الهوية والأمة . ما استوجب دراسة جذورها وبنيتها الاساسية لفهم طبيعة تحركها وأهدافها الحقيقية .

ثانيا : توسع تنظيم القاعدة وداعش الارهابيين في العراق

بعد أن مثلت البيئة كما ذكرنا السبب الرئيسي لتنامي الجماعات الارهابية في العراق ، فإن بدايات هذه التنظيمات عبر ما يسمى (بجماعة التوحيد والجهاد) التي برزت بعد الاحتلال الامريكي ، والتي أعلنت عن نفسها لأول مرة بعد استهداف مبنى بعثة الامم المتحدة في العراق في (أب 2003) والتي أدت الى مقتل المبعوث الاممي (سيرجيو فييرا دي ميللو) تلاها استهداف العديد من المباني الحكومية والمؤسسات الشيعية ، مستندين الى فتاوى كبار علماء المسلمين سواء داخل العراق او خارجه . ثم بايعت هذه الجماعة تنظيم (قاعدة الجهاد) بقيادة (أسامة بن لادن) في شهر تشرين الثاني (2004) وتحول أسمها الى تنظيم (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) بعد حسم الخلافات بينها وبين تنظيم القاعدة⁽¹³⁾ .

⁽¹²⁾ جون برادلي ، ما بعد الربيع العربي كيف اختطف الاسلاميون ثورات الشرق الاوسط ، ترجمة : شيماء عبد الحكيم ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ، 2013 ، ص2.

⁽¹³⁾ أحمد عبد الرحمن مصطفى ، داعش من الزنزانية الى الخلافة ، الناشر ، المؤلف ، 2015 ، ص11-12 .

وقد تعاضم دور القاعدة في عهد (الزرقاوي) واستطاع ان ينفذ الكثير من العمليات مستغلا ضعف الجانب الامني والاستخباري للحكومة بسبب الاحتلال الامريكي ، الا انه في عام (2006) وبعد تشكيل (الصحات) استطاعت ان تقاتل وتطرد القاعدة من الكثير من مناطق نفوذها بعد تقديم الدعم لها من قبل الحكومة والقوات الامريكية . الا ان القاعدة لم تنتهي وحسب وصف

(عبد الباري عطوان) فأنها ” شجرة معمرة يمكن رؤية اغصانها وقطعها لكنها مرتكزة على منظومة جذور قابضة تحت الارض ومتشابكة ومخفية عن الانظار ، فقتل ابن لادن أدى الى أنتشار العديد من التنظيمات ” .⁽¹⁴⁾ وقد مثلت قضية تخلي الحكومة عن الصحات ومن ثم حلها تحديا كبيرا في استعادة تنظيم القاعدة لقوته وسطوته في المناطق التي فقدتها قبل ذلك .

وبعد ذلك تم تشكيل (مجلس شوري المجاهدين) في كانون الثاني عام (2006) ، وتم تعيين (ابو عمر البغدادي) رئيسا له وقد ضم الجماعات التالية (تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين ، جيش الطائفة المنصورة ، سرايا أنصار التوحيد ، سرايا الجهاد الاسلامي ، سرايا الغرباء ، كتائب الاهوال ، جيش أهل السنة والجماعة) . لتوحيد اهداف العمل المشتركة وبناء كيان تنسيقي واحد لإدارة العمليات ضد الاحتلال⁽¹⁵⁾.

وقد كان الهدف الجوهري لهذه الجماعات الارهابية هو قتل الحكومة العراقية التي تشكلت ما بعد عام (2003) والتي وحسب تصورها تشكلت من قبل قوات الاحتلال الامريكي . ولعل ما يفسر ذلك حجم الخسائر في الارواح للمدنيين وللمنشآت المدنية للدولة ويدحض تصورها الرامي فقط لاستهداف القوات الامريكية المحتلة في العراق⁽¹⁶⁾.

وبعد مقتل الزرقاوي تشكل حلف (المطبيين) والذي يضم الفصائل المنضوية تحت مجلس شوري المجاهدين وبعض زعماء العشائر العراقية السنية في 12 تشرين الاول من عام 2006 ، وبعدها بثلاث ايام تم الاعلان عن قيام (الدولة الاسلامية) في العراق وتضم هذه الدولة المزعومة عددا من المناطق ذات الاغلبية السنية (الانبار ، كركوك ، نينوى ، ديالى ، صلاح الدين ، وبعض مناطق بغداد) وتضم عشرات الضباط من الحرس الجمهوري القديم الذين تولوا مسؤولية تدريب المقاتلين وبناء الاطار التنظيمي والعسكري لهذا التنظيم واعلنوا ولائهم له . ويتراوح اعداد المقاتلين السلفيين المتطرفين لهذا التنظيم حسب تقديرات هيئة الحشد الشعبي ما بين (20-15) الف مقاتل ، فضلا عن (6) كتائب تعمل على دعم الهجمات التي تقوم بها (داعش) على المناطق المستهدفة وبالاسلحة الثقيلة التي حصلوا عليها بعد سقوط الموصل⁽¹⁷⁾.

(14) عبد الباري عطوان ، ما بعد بن لادن – القاعدة الجبل الثاني ، دار الساقى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2013 ، ص17.

(15) حسن سلمان البيضاوي ، حرب مكافحة الارهاب : تجربة ميدانية ، دار الحكمة ، لندن ، 2012 ، ص88.

(16) هاشم الهاشمي ، عالم داعش – تنظيمات الدولة الاسلامية في العراق والشام ، دار الحكمة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ط1 ، 2015 ، ص38.

(17) محمد منذر جلال واخرون ، أساليب الاشتباك والمناورة والتسلح لتنظيم داعش ، في كتاب (داعش ايكولوجيا التمدد .. وشم الدين بالدم) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، دار روافد للطباعة والتوزيع ، 2016 ، ص350 .

يمكن النظر إلى الإيديولوجيا المتطرفة لتنظيم الدولة الإسلامية، على أنها نتاج عملية تهجين بطيئة بين السلفية العقائدية وبين التيارات الإسلامية الأخرى، حيث تضرب الكثير من المفاهيم الدينية المتطرفة التي تدعم إيديولوجية تنظيم الدولة بجذورها في معركة الأفكار، التي يمكن فهمها بصورة أفضل في سياق حركة الصحوة السعودية في سبعينيات القرن الماضي، وحركة مماثلة في مصر، وكذلك في بلدان أخرى. في تلك الدول، أنتج التفاعل بين الأفكار العقائدية السلفية وبين النشاط السياسي الإسلامي الموجه من جانب جماعة الإخوان المسلمين تيارات لايزال صداها يتردد إلى اليوم.

والواقع أن وتيرة امتزاج السلفية والإسلام السياسي لجماعة الإخوان تسارعت في أعقاب الانتفاضات العربية في العام 2011، وملأت الفراغ الذي كان قائماً، عندما فشلت المؤسسات الدينية التقليدية في الاستجابة كما يجب لتطورات وتطلعات الجماهير العربية. وقد اقتنص تنظيم الدولة الإسلامية، إلى جانب غيره من الجماعات الإسلامية والجهادية، الفرصة لفرض رؤيته الخاصة حول دور الإسلام (18).

يختلف تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة على المستوى الفكري، على الرغم من أن الأول الأول لايزال يعتمد بشكل كبير على الأدب الجهادي الذي يستخدمه تنظيم القاعدة. ويفتقر تنظيم الدولة الإسلامية إلى الموارد الدينية، مثل الأدعياء الملزمين داخل وخارج المناطق التي يسيطر عليها، لتطوير مدرسته الجهادية، مايعكس طائفته الشديدة.

وقد أكد كبار القادة العسكريين الأميركيين مراراً على أهمية الإيديولوجيا في محاربته. قال اللواء (مايكل ناغاتا)، وهو (قائد سابق لقوات العمليات الخاصة الأميركية في الشرق الأوسط) "نحن لانفهم هذا التنظيم، ولن نتمكن من إلحاق الهزيمة به إلا حين نفهمه (19).

وقد نأى تنظيم القاعدة بنفسه رسمياً عن الدولة الإسلامية في شباط/فبراير 2014. وبشكل عام، فشل تنظيم الدولة الإسلامية، خارج الأراضي التي يسيطر عليها، في كسب تأييد أي من منظري التيار الجهادي البارزين، باستثناء عدد قليل من رجال الدين الجهاديين، وانتقد معظم منظري التيار الجهادي أعمال العنف العشوائية التي يرتكبها التنظيم ونزعت الطائفية، وقد وصف (أبو محمد المقدسي) ، معلم الزرقاوي السابق، التنظيم بأنه "منحرف"، وانتقد عمليات قطع الرؤوس العلنية وتنفيذ المجتمعات المسلمة المحلية سواء في سوريا أو العراق .

(18) حسن حسن ، طائفية تنظيم الدولة الإسلامية: الجذور الإيديولوجية والسياق السياسي ، معهد كار نيغي لدراسات الشرق الأوسط ، مقال منشور في 13 حزيران 2016 ، ص18.
(19) Eric Schmitt, (2014), "In Battle to Defang ISIS, U.S. Targets Its Psychology," New York Times, December 28, , <http://www.nytimes.com/2014/12/29/us/politics/in-battle-to-defang-isis-us-targets-its-psychology-.html> تاريخ الزيارة الإلكترونية (27/12/2021)

وقد نأى تنظيم القاعدة بنفسه رسمياً عن الدولة الإسلامية في شباط/فبراير 2014. وبشكل عام، فشل تنظيم الدولة الإسلامية، خارج الأراضي التي يسيطر عليها، في كسب تأييد أي من منظري التيار الجهادي البارزين، باستثناء عدد قليل من رجال الدين الجهاديين، وانتقد معظم منظري التيار الجهادي أعمال العنف العشوائية التي يرتكبها التنظيم ونزعته الطائفية، وقد وصف (أبو محمد المقدسي) ، معلّم الزرقاوي السابق، التنظيم بأنه ”منحرف“، وانتقد عمليات قطع الرؤوس العلنية وتنفير المجتمعات المسلمة المحلية سواء في سوريا أو العراق .

ويمكن تمييز الابتعاد الإيديولوجي لتنظيم الدولة الإسلامية عن تنظيم القاعدة بوضوح من خلال نظرتهم وأفعاله تجاه رجال الدين والزعماء الدينيين. إذ يبرز جمود إيديولوجيا تنظيم الدولة الإسلامية حتى في الميدان الجهادي المعروف بالترّمّت. ذلك أن رفضه التنازل يخلق ثقافة تكفيرية داخل التيار التكفيري، تمنع إظهار أي نوع من اللين⁽²⁰⁾.

وقد سيطر تنظيم (داعش) الارهابي على مدينة الموصل في (10 يونيو 2014) بعد تراجع لقطعات الجيش العراقي وانسحابها من جانبي الموصل الايمن واليسر بناء على أوامر من القيادات العليا في بغداد . وتسبب ذلك بنزوح الالاف من الاسر الموصلية باتجاه اقليم كردستان ،حتى وصل عدد من نزحوا (3,3 مليون و(277) الف لاجيء⁽²¹⁾.

وقيام تنظيم (داعش) الارهابي بمجازر(الابادة الجماعية) بحق المدنيين العزل (مجازر سبايكر ، الايزيديين ، السجناء في سجن بادوش ، الاعدامات لافراد القوات الامنية في الشوارع وامام المارة ، تنفيذ الشرع الاسلامي بحق من يختلف معهم أيديولوجيا) ، فخلال الفترة مابين (حزيران 2014 وكانون الاول 2017) ، اصدرت بعثة يونامي (بعثة الامم المتحدة في العراق) تقريرها في 6(تشرين الثاني 2018) وذكرت فيه اكتشاف أكثر من (200) مقبرة جماعية في المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم⁽²²⁾.

⁽²⁰⁾ Shiv Malik, Ali Younes, Spencer Ackerman, and Mustafa Khalili, (2014), "The Race to Save Peter Kassig," Guardian, December 18, <http://www.theguardian.com/news/2014/dec/18-sp-the-race-to-save-peter-kassig> تاريخ الزيارة الالكترونية (27/12/2021)

⁽²¹⁾ مروج مظهر عباس ، الارهاب والنزوح الداخلي في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، بغداد ، العدد (4) ، تشرين الثاني ، 2019 ، ص19.

⁽²²⁾ تقرير صادر عن بعثة الامم المتحدة يونامي في العراق ، 2018 على موقع المفوضية السامية لحقوق الانسان ، ص1 .

ان التأثيرات الحقيقية التي تركها هذا التنظيم وغيره من التنظيمات الارهابية في العراق هي تهديد النسيج الاجتماعي العراقي وضياع الهوية الحقيقية للمواطنة العراقية ، بعد ان اصبح العراق بلد المكونات والتكوينات الصغيرة (العرقية ، المناطقية ، الفئوية) بدلا من ان يكون بلدا للجميع فأخطر ما يمكن ان يهدد امن وسلمية اي مجتمع هو حالات التسميم السياسي التي قد تؤثر في خلق بيئات فكرية غريبة عن هذا المجتمع ، تجعل معها الجميع في حيرة من جهة ، ومن جهة اخرى لايمكك الخيار سوى تقبل أطر فكرية دخيلة لتكون بديلة عن سابقتها التي تشتت بفعل ما ذكرناه .

ثالثا : تداعيات ظاهرة الارهاب على السلم والامن المجتمعي .

يعرف السلم والامن الاجتماعي بأنه (الطمأنينة التي تنفي الخوف والفرع عند الانسان فردا او جماعة في سائر ميادين العمران) وهو ايضا (الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكا خاليا من مظاهر التردّي)⁽²³⁾.

وتتجلى أبرز انعكاسات ظاهرة الارهاب على سلمية وأمن المجتمعات بشكل عام من خلال⁽²⁴⁾:

- 1 - الانفلات الامني .
 - 2 - الخسائر المادية والاقتصادية .
 - 3 - التدخل في الشؤون الداخلية للدولة .
 - 4 - التأثير السلبي على القيم والاخلاق الاجتماعية .
 - 5 - أنتشار الفكر والجماعات المتطرفة .
- وبالتالي فإن أي شكل من اشكال الارهاب يعرض حياة الآخرين وطمأنينتهم للخطر ، حتى لو كان يستهدف المرافق العامة المحيطة بهم او حتى المؤسسات التي يعملون بها او يرتادونها⁽²⁵⁾.
- والعراق بعد عام (2003) قد تعرض لخطر التنظيمات الارهابية كما أسلفنا والتي أثرت بشكل مباشر على كل مفاصل الحياة وبناء التحتية وخططه المستدامة ، فقد أشاع الارهاب الدمار والرعب بين صفوف المواطنين ، ما أدى الى فقدان المجتمع (لأمنه الانساني) ، عبر استمرار استهداف المنشآت الصناعية (بهدف تعطيل العمل ونشر البطالة) وتدمير خطوط الطاقة الحيوية (كالهجمات المستمرة لخطوط أمادات النفط)⁽²⁶⁾.

⁽²³⁾ بوكليخة عبد الصمد ، السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مجلة أكاديميا ، جامعة حسبية بن بو علي ، الجزائر ، العدد (5) ، 2016 ، ص70.

⁽²⁴⁾ نجيب علي جمعة ، التصدي لظاهرة الارهاب في الفقه الاسلامي – دراسة مقارنة ، المنوفية ، القاهرة ، 2018 ، ص27.

⁽²⁵⁾ احمد عبيس نعمة ، الارهاب وأثاره على التنمية الصناعية دراسة قانونية في حالة العراق ، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الارهاب ، جهاز مكافحة الارهاب ، بغداد ، العدد (1) ، 2021 ، ص76.

⁽²⁶⁾ أنير ناظم ، العراق واستراتيجية مكافحة الارهاب من السلاح الى الفكر ، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الارهاب المصدر السابق نفسه ، ص181.

(1) ، 2021 ، ص76.

وبشكل عام فأننا نستطيع أن نفرّد جملة من التداعيات التي تركها الارهاب على بنية المجتمع وهيكله الأساسية :

1 - توافقية السلطة وتجذر الطائفية : ان حالة انعدام الثقة مابين الفرقاء السياسيين جعل العملية السياسية تذهب باتجاه توافقية طائفية مقبّية في توزيع الادوار ، وعلى الرغم من ان الارهاب لم يساهم فيها من البداية الا انه من عززها فيما بعد وخصوصا بعد ان كان المواقف تفسر بكونها بالصد من الاطراف الاخرى . حتى وصل الجميع الى الامان الطائفي او ما يعرف مجتمعيّا (الحماية الطائفية) فهي نقيض لغياب الوطنية ، فاصبحنا نعتمد لغة التوازنات النسبية بدلا عن المعايير الحديثة ، حتى انتقل الامر الى الدفاع عن حقوق المجرمين والمدانين ، واولئك الذين يتم القبض عليهم بأفعال ارهابية واجرامية واضحة بدافع التعصب الطائفي ، وكل ذلك يعرقل بالضرورة اي مشروع وطني يهدف نحو اعادة ترميم النسيج الداخلي والحفاظ على ما تبقى من سلمية المجتمع⁽²⁷⁾.

يضاف لها تداعيات اثاره الفتن بين مذاهب وقوميات المجتمع الواحد والتي انتجت نزوح طائفيًا واشاعة للقيم الطائفية⁽²⁸⁾ ، والتي صورتها ممارسات المجتمع الطائفي (عزل المناطق طائفيًا ، إقامة الحواجز الكونكريتية والتحول لنظام الكانتونات ، التهجير على اساس الهوية والعرقية) .

2 - الاقتصاد المشوه والاعتمادية السلبية : ان توقف عجلة الاقتصاد يعد من ابرز النتائج السلبية التي تتركها العمليات الارهابية وما يقابلها من اجراءات عسكرية تعيق دوران المؤسسات الصناعية وخطوط نقل المنتجات ، ما يجعل معها الاعتماد على المنتج المحلي مغامرة كبيرة لتوفير احتياجات السوق يقابلها تشجيع الاستيراد الخارجي الذي يضعف بمرور الزمن الاقتصاد المحلي . كما ان شيوع الفقر والبطالة وسوء الخدمات تعد احدى العوامل الاساسية في اضعاف الروح الوطنية ، كون المواطن ينطلق من اعتقاد راسخ بسوء توزيع وادارة ثروات هذا البلد⁽²⁹⁾.

(27) حارث حسن ، الازمة الطائفية في العراق أرث من الاقصاء ، بيروت ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2014 ، ص17.

(28) حمدان رمضان محمد ، الارهاب السياسي وتحليله اجتماعيا ، مجلة الاداب ، جامعة الموصل ، الموصل ، العدد (137) ، حزيران 2021 ، ص552.

(29) حمد جاسم الخزرجي ، الارهاب وتأثيره على التعايش السلمي بين الاديان والمذاهب في العراق ، مجلة الباحث ، بغداد ، العراق ، العدد (30) ، 2019 ، ص103.

اضافة الى ان تخصيص الاموال لمجابهة هذا العنف الطائفي لابد وان يترك أثاره على عمليات التنمية والتطوير المجتمعي والتعليم وخروج رؤوس الاموال والاستثمارات المكلفة في مجالات الامن ، ويمكن حصر عواقب عرقلة التنمية الاقتصادية من خلال⁽³⁰⁾:

- 1 - انعدام الأمن الذي يؤدي الى تغيير العادات الاستهلاكية والادخار والاستثمار .
- 2 - تقليل تدفق رؤوس الاموال الاجنبية عن طريق تخفيض حجم الاستثمار المباشر الاجنبي.
- 3 - انخفاض حجم التبادل التجاري الخارجي
- 4 - انخفاض عدد القادمين للسياحة الترفيهية والدينية للبلاد .
- 5 - الهجرة الجماعية لسكان المناطق الريفية بحثا عن الأمن بالمدن الكبرى مما يؤدي الى تراجع الزراعة والمنتجات التقليدية بصورة عامة .

ضعف البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع .

ان الابداع وحرية التعبير من المجالات التي تكون تحت مرمى الجماعات المتطرفة فهي تستهدف قمعها بشكل مستمر كونها تتنافى مع افكارها وتطلعاتها المتشددة ، فالنخب المثقفة تؤمن اجواء التحرر والانفتاح بينما تؤمن مثل هذه الجماعات بالتقييد والسلفية⁽³¹⁾. ومن خلال تجربة الارهاب في العراق فان الارهاب يقلل من الدوائر الثقافية والعلمية ، حيث تم استهداف وتهديد العديد من القامات الفنية والثقافية المؤثرة في المجتمع ، ما دفع الكثير منهم الى مغادرة البلد خوفا على ارواحهم وهروباً من دوامة العنف .

فالثقافة تبرز اهمية تعددية المجتمع وتعبيرها الحقيقي عن الوحدة الوطنية ، وهي من تمثل قوة الدولة فكل جماعة تحاول ان تحقق اقصى ما لديها لتحقيق مبدأ التعاون والتكاتف مع الغير⁽³²⁾. كما ان الارهاب في العراق استهدف طبقات المجتمع الفقيرة والتي انهكتها الأمية وهمشتها ، وخصوصا في تلك المناطق الريفية والناحية ، مستغلة قلة علمهم ووعيهم لنشر افكارهم المتشددة لاسيما مفهوم (الجهاد) بوسائل تسميمية مختلفة (دعائية)، وحالة عد الالتحاق بهذه الجماعات المتطرفة يعد خلافا للدين وللشريعة الاسلامية وللسنة النبوية .

(30) بن صافية وداد ، تأثير المتغير التكنولوجي على الفواعل الدولية الجديدة الارهاب الالكتروني أنموذجاً ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجزائر ، جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2018 ، ص90.

(31) أحمد داوود أوغلو ، العالم الاسلامي في مهب التحولات الحضارية ، القاهرة ، مكتبة الشروق ، ط1 ، 2006 ، ص10 .

(32) ذكرى جميل محمد ، تهديد الامن الانساني في العراق : الجماعات الارهابية أنموذجاً ، بحث في سلسلة كتاب التهدين (الامن الانساني جدل الاقتناع والاضغاع) ، مركز النهدين للدراسات الاستراتيجية ، العدد (1) ، 2016 ، ص267.

كما ان الارهاب في العراق استهدف طبقات المجتمع الفقيرة والتي انهكتها الأمية وهمشتها ، وخصوصا في تلك المناطق الريفية والنانية ، مستغلة قلة علمهم ووعيهم لنشر افكارهم المتشددة لاسيما مفهوم (الجهاد) بوسائل تسميمية مختلفة (دعائية) ، وحالة عد الالتحاق بهذه الجماعات المتطرفة يعد خلافا للدين وللشريعة الاسلامية وللسنة النبوية .

يضاف لها القيود التي يفرضها التطرف على مجال الحريات الدينية من خلال سياسة التكفير المنتهجة من طرف الجماعات الارهابية ، مما يؤدي الى خلق تشنج في العلاقات الاجتماعية تؤدي الى العدوان والكراهية وبالتالي تؤدي الى عزلة هذا المجتمع ، وانعكاس صور سلبية عنه لدى بقية المجتمعات الاخرى⁽³³⁾.

الخاتمة :

ان ظاهرة الارهاب في العراق لها اسبابها المتعددة سواء اكانت داخلية أم خارجية وهي من عملت على تعقيد وتأزيم الوضع في العراق لما بعد عام 2003 بعد ان كانت لهذه الظاهرة جذورها الخفية قبل هذا التاريخ ، وهي من دفعت باتجاه ان تكون تعددية المجتمع العراقي مصدرا للتهديد بعد ان كانت مصدرا للقوة ، وعليه تداخلت الهويات الفرعية لتحل محل الهوية الوطنية .

وقد ساهم الاحتلال الامريكي في نشر الفوضى الاجتماعية ، وبروز فئات اجتماعية منحرفة (دينية على وجه الخصوص) تؤمن بالتشدد والسلفية التي تعد افكارا دخيلة على هذا المجتمع المتمدن ، وهدفها أما لتنفيذ طموحات شخصية او نوازع نفسية في داخلهم ، او لتنفيذ اجندات خارجية كانت داعمة لهم ، وهو ما جعل العراق ساحة للعنف تتلاعب به العديد من القوى الاقليمية والدولية التي لها ماطمعا فيها ، ولعل الولايات المتحدة تأتي في المقدمة لذلك كونها كانت مستفيدة من بقاء الاوضاع على ما هي عليه (فوضى خلقة) تجعل الجميع منصاع لها ولايدولوجيتها الشرق اوسطية الجديدة التي تحاول ان تكون هي المهيمن الفكري في هذه المنطقة الحيوية .

كل ذلك كان يحمل معه انعكاسا سلبيا مؤثرا على قيم المجتمع الراسخة وعلى تقاليده النابعة من تعدديته الجميلة ، وعلى أمنه الانساني على اعتبار ان كثرة مصادر تهديد هذا الامن قد اصبحت واضحة ومتعددة (ضعف الاقتصاد ، ضعف الجانب الصحي ، تراجع التعليم ، تراجع دور المؤسسة الدينية ، تراجع دور المؤسسات الثقافية والفكرية) وهو ما ينعكس بالضرورة على أمن وسلمية هذا المجتمع .

(33) أسراء كاظم جواد ، جريمة الارهاب الالكتروني (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، بغداد ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2012 ، ص 7-8.

التوصيات :

- 1 - العمل على اعادة دور المؤسسات التعليمية في بث روح الهوية الوطنية الواحدة والتخلي عن الهويات الفرعية والانتماءات الفئوية .
- 2 - العمل على تفعيل دور المؤسسة الدينية في تشذيب الظواهر المنحرفة في الدين والمجتمع .
- 3 - العمل على اعادة دور المؤسسات الاقتصادية المحلية (تشجيع ودعم القطاع الخاص تحديدا) والقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة والتي تمثل الاساس للكثير من المشاكل داخل المجتمع العراقي .
- 4 - العمل على تفعيل أداء المؤسسة الامنية عبر إقامة شراكات امنية مع العديد من الدول الاقليمية والدولية ، لمنع تكرار تفشي الارهاب وخلاياه في العراق .

أسباب ظهور الإرهاب في العراق وتداعياته على الوضع الأمني

منذر عبدالزهرة عزيز الزنكي
ماجستير قانون

(ملخص)

يعد الإرهاب ظاهرة عالمية عمت أخطارها وأضرارها العالم بأسره، وتستعمل هذه الظاهرة العنف بأقصى درجاته، وظهر الإرهاب منذ عقود، ولكن تزايد في الآونة الأخيرة، وإتخذ اشكالاً شديدة الخطورة، وتتجلى تلك الخطورة في مساس الأفعال الإرهابية بمن ليس له علاقة بالإتجاهات السياسية، أو الدينية، أو الثقافية، وبغض النظر عن الإلتماءات والتوجهات الدينية، أو المذهبية، التي يسعى الإرهاب إلى تعميقها وتحقيقها بتلك الأفعال، حتى إزدادت المخاوف وتضاعفت لدى الشعوب والدول والمنظمات الدولية من الإرهاب.

لقد حاولنا في البحث الخوض في إشكالية تعريف الإرهاب، وإختلاف توجهات الدول حوله، ومن ثم توضيح أسباب الإرهاب في العراق وتداعياته على الوضع الأمني بعد عام 2003، والتدابير الوقائية من الإرهاب وكذلك الجزاء الجنائي للحد من الإرهاب بقانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لعام 2005.

(مقدمة)

مما لا شك فيه أن الإرهاب أصبح ظاهرة خطيرة تهدد الحياة اليومية للإنسان في كل أنحاء العالم، وتطور الإرهاب مع تطور المجتمعات وإستخدامها للتكنولوجيا المتقدمة، إذ قام الإرهابيون بإستخدام هذه التكنولوجيا في عملياتهم الإرهابية، وفي بلدنا العراق فإن الأمر يُعد على درجة من الأهمية والخطورة، وذلك بسبب المعاناة والآلام التي يعاني منها العراقيون جميعاً، من هذه الجرائم وبمختلف أشكالها ومسمياتها.

وللإرهاب في العراق أسباب مختلفة ومتعددة، لاسيما بعد عام 2003، لذا حاولنا من خلال البحث توضيح أهم هذه الأسباب، وماهي المتغيرات التي أسهمت في إنتشار الإرهاب وتساعد وتيرة العمليات الإرهابية، وقد حاول الإرهابيون إستغلال التنوع الإجتماعي والثقافي والسياسي والعقائدي، لتمرير أفكارهم المتطرفة، وزرع الفتنة والإقتتال الطائفي والإثني.

وعليه فلا يمكن التصدي للإرهاب ومكافحته في العراق ما لم تُشخص تلك الأسباب والدوافع السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، وإيجاد الحلول الناجعة لها، لذا تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول مفهوم الإرهاب، وفي المبحث الثاني تناولنا أسباب ظهور الإرهاب في العراق وتداعياته على الوضع الأمني وكيفية مكافحته، ثم الخاتمة التي تتضمن أهم الإستنتاجات والمقترحات، بإذن الله تعالى .

المبحث الأول

مفهوم الإرهاب

يعد مفهوم الإرهاب من المفاهيم الجنائية المختلف عليها بين الكتاب والباحثون، وهو محل خلاف فقهي، وذلك بسبب الاختلافات الشخصية، والسياسية البعيدة عن الموضوعية، وكذلك لإختلاف أسبابه ودوافعه وغاياته، التي كانت سبباً في عدم التوصل إلى تعريف محدد للإرهاب⁽¹⁾، لذا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول لتعريف الإرهاب، والثاني سنبحث فيه ذاتية الإرهاب.

المطلب الأول

تعريف الإرهاب

يتسم تعريف الإرهاب بغموض كبير، فالإرهاب ظاهرة معقدة وذات طبيعة متغيرة، وتتخذ أشكالاً متنوعة قد تختلط مع غيرها من ظواهر العنف الأخرى الجنائية، أو السياسية (2)، لذلك فإن محاولة الوصول إلى تعريف محدد له تعد من أصعب جوانب دراسته، غير أن مسألة التعريف في حد ذاتها، ليست المشكلة الأساسية، إذ توجد للإرهاب عدة تعريفات طرحها الكتاب والفقهاء من مختلف التخصصات الأكاديمية، ووضعت أغلب الحكومات على المستوى الوطني تعريفاً له في قوانينها الداخلية، لكن المشكلة الأساسية التي يواجهها المجتمع الدولي تتعلق بخُلُق القانون الدولي من تعريف محدد للإرهاب، إذ لا يوجد تعريف قانوني للإرهاب مقبول دولياً، لذا سيكون الفرع الأول لتعريف الإرهاب لغةً، والثاني لتعريف الإرهاب اصطلاحاً.

الفرع الأول

تعريف الإرهاب لغةً

المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة إرهاب، لكنها عرفت الفعل (رَهَبَ - يَرْهَبُ، وَرُهْبًا وَرَهْبَةً) أي خاف، والإرهاب لغةً: مصدر للفعل (رَهَبَ) أي خاف، وَرَهَبَ الشَّيْءَ رَهْبًا، وَرَهَبَهُ أَي خَافَهُ، وَ(أَرْهَبَهُ) وَ(اسْتَرْهَبَهُ) بمعنى أخافه (3)، والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف، تعتمد إليه حكومات، أو جماعات معارضة لتحقيق أهداف سياسية، فالإرهاب هو استخدام العنف - غير القانوني - أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية، سواءً من الحكومة، أو الأفراد، أو الجماعات المعارضة (4).

وقد أقر مجمع اللغة العربية أن كلمتي (إرهاب والإرهاب) هما من الألفاظ الجمعية، وجذرهما رهب بمعنى خاف، وأن هذا المعنى الاصطلاحي دلَّ عليه تواتر الاستعمال (5).

وفي المعاجم المترجمة إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية، ورد لفظ الإرهاب بما يفيد أنه وسيلة لنشر الذعر والتخويف باستعمال وسائل عنيفة لتحقيق أهداف سياسية (6)، فمصدر كلمة الإرهاب (Ter-rorism) في اللغة الإنكليزية هو الفعل اللاتيني (Tress)، الذي اشتقت منه كلمة (Terror)، ومعناه الرعب، أو الخوف الشديد، ويعرّف قاموس أكسفورد الحديث الإرهاب بأنه (استخدام العنف والتخويف لتحقيق أغراض سياسية) (7).

أما في القرآن الكريم فقد وردت كلمة الرهبة في عدة مواضع لتعبر عن معاني متعددة ومختلفة، بحسب تفاسير القرآن الكريم التي اختلفت معانيها لاختلاف الزمان والمكان وأسباب النزول في الآية الكريمة، ومن قرأ القرآن الكريم لم نلاحظ ورود كلمتي (الإرهاب أو الإرهابيين) فيه، وإنما توجد مرادفات ومشتقات لكلمة (رَهَب) بصيغ مختلفة في إثنتي عشرة آية منها⁽⁸⁾، قوله تعالى: { يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّي فَأَرْحَبُكُمْ }⁽⁹⁾، لقد جاءت كلمة الرهبة في هذا الموضع من القرآن الكريم بمعنى يخشى و يخاف ويتقي الله، وجاء في القرآن الكريم الفعل (ترهبون) بمعنى (تخيفون) لمنع المشركين من الإعتداء على المسلمين في قوله سبحانه: {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَعَآخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلُمُونَ }⁽¹⁰⁾.

الفرع الثاني

تعريف الإرهاب إصطلاحاً

مصطلح الإرهاب ليس له محتوى قانوني محدد متفق عليه، ويرجع السبب في ذلك بصورة رئيسة إلى عدم مسابقة العرف الدولي التقليدي للأوضاع المستجدة، بسبب أن العرف الدولي نشأ في ظل الأنظمة الأوروبية المهيمنة، وهي دول إستعمارية على وجه العموم⁽¹¹⁾. كانت أولى المحاولات الفقهية على المستوى العالمي لتعريف الإرهاب هي تلك التي بدأت عام (1927م) أثناء إنعقاد المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي، الذي انعقد في مدينة وارسو في بولندا⁽¹²⁾، ولم تتوقف المحاولات الفقهية منذ ذلك الوقت ولحد اليوم.

لقد عرّف الإرهاب الفقيه الإيطالي دافيد (David) بأنه (كل عمل عنف مسلح يرتكب لغرض سياسي، أو إجتماعي، أو فلسفي، أو أيديولوجي، أو ديني ينتهك المبادئ المستقرة للقانون الإنساني، التي تحرم إستعمال وسائل قاسية، دون أن يكون لذلك ضرورة عسكرية)⁽¹³⁾، وعرّف الفقيه الفرنسي دامس (Dumas) الإرهاب بأنه (عمل عنف عشوائي)⁽¹⁴⁾، لذا يدخل ضمن هذا التعريف أي فعل يمثل جنائية، أو جنحة، سواء أكانت سياسية، أم إجتماعية، إذا كان من شأن هذا أن يثير الخطر العام نتيجة للفوضى والعشوائية في الأهداف، ونلاحظ أن هذا غير دقيق، لأنه لا يشترط أن تكون الأفعال الإرهابية فوضوية، أو عشوائية الأهداف والنتائج، لأن أغلب الأعمال الإرهابية تكون غايتها وأهدافها محددة مسبقاً مثل الإغتيالات والإختطاف.

أما على المستوى العربي فقد عرّفه الأستاذ الدكتور (عبد العزيز سرحان) بأنه (كل إعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة والخاصة، بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمعاييره المختلفة، بما في ذلك المبادئ العامة للقانون بالمعنى الذي تحدده المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية)⁽¹⁵⁾، وقد تبني الدكتور (محمود شريف بسيوني) تعريفاً موسعاً للإرهاب يضم إرهاب الدولة والإرهاب الفردي بقوله أنه (إستراتيجية عنف تتوخى بث الرعب داخل شريحة من مجتمع، من أجل تحقيق السيطرة، أو الدعاية لقضية، أو الإيذاء لأغراض الإنتقام السياسي، تلجأ إليها الدولة سواءً ضد شعبها، أو ضد شعب دولة أخرى، ويستخدمها أيضاً فاعل غير الدولة، جماعات متمردة تعمل داخل دولتها، أو في دولة أخرى، وأخيراً تستخدمها جماعات، أو أفراد تحفزها بواعث أيديولوجية، وتتنوع وفقاً لإعتقاداتهم وأهدافهم ووسائلهم)⁽¹⁶⁾،

وفقاً لهذا التعريف، يمكن التمييز بين الجهات الفاعلة للإرهاب، على أساس المساهمين في الفعل وأهدافهم ومناهجهم ووسائلهم، إلى أربع فئات هي: دولة إرهابية، أو إرهاب الدولة، ودولة راعية للإرهاب، وجماعات متمردة، وجماعات ذات بواعث أيديولوجية، وجميعها تلجأ إلى إستراتيجية عنف التخريب لتحقيق أهدافها.

وعرّفت الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998، في الفقرة (الثانية) من المادة (الأولى)، الإرهاب بأنه (كل فعل من أفعال العنف، أو التهديد به أيّا كانت بواعثه، أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي، أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم، أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق، أو الأملاك العامة، أو الخاصة، أو إحتلالها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر)، وتعد أول إتفاقية إقليمية تضع تعريفاً للإرهاب وحددت سبل التعاون فيما بينها، وعرّفت في الفقرة الثالثة الجريمة الإرهابية بأنها (أي جريمة أو شروع فيها، تُرتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها، أو ممتلكاتها، أو مصالحها، يعاقب عليها القانون الداخلي)⁽¹⁷⁾.

أما إتفاقية جنيف لعام 1937 بشأن منع ومعاقبة الإرهاب فقد تضمنت تعريف يحدد مجموعة من الأفعال، التي ينبغي عدها جرائم إرهابية، فوفقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى منها عرفت الأعمال الإرهابية بأنها (أفعال إجرامية موجهة ضد دولة ويقصد بها، أو يراد منها خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص، أو الجمهور العام)⁽¹⁸⁾، وهذا التعريف قاصر عن الإرهاب الموجه ضد الأفراد وإنحصاره بالإرهاب الموجه ضد الدول، على الرغم من الإعتداءات التي تقوم بها الدول نفسها ضد الشعوب والأقليات.

من كل ماتقدم يمكن أن نستخلص تعريفاً بسيطاً للإرهاب بأنه أعمال العنف غير المشروعة، أو التهديد بها، بما يثير الفزع والرعب ضد شخص، أو مجموعة من الأشخاص، أو دولة، أو تخريب الأموال العامة، أو الخاصة من أجل تحقيق غايات شخصية، أو فئوية غير مشروعة.

المطلب الثاني

ذاتية الإرهاب

سنبحث في ذاتية الإرهاب من خلال تبين خصائصه، التي قد تختلط في بعض الأحيان مع أخرى كالجريمة السياسية والجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم، وذلك في فرعين نخصص الفرع الأول لخصائص الإرهاب والفرع الثاني لتمييز الإرهاب عن ما يشته به .

الفرع الأول

خصائص الإرهاب

إن أهم ما يميز الإرهاب هو العنف الفعل، فالإرهاب هو استعمال عنف غير عادي، أو التهديد باستعماله، لتحقيق الأهداف السياسية، لذا فإن الجرائم الإرهابية تتصف بخصائص معينة تختلف عن غيرها من الجرائم الأخرى، وهذا الاختلاف في الخصائص من شأنه أن يؤدي بدوره إلى إختلافات أخرى، مثل كيفية منع هذه الجريمة وكشفها عند وقوعها، ويؤكد ذلك صدور تشريعات خاصة بجرائم الإرهاب.

ويمكن إجمال أهم خصائص الجريمة الإرهابية فيما يأتي⁽¹⁹⁾:

1 - الإرهاب وسيلة وليس غاية، أو هدف، إذ أنه وسيلة لتحقيق غاية محددة، أو أهداف محددة.
2 - الإرهاب يكون دائماً باستعمال العنف، أو التهديد باستعماله، فالإرهابي لا يلجأ لاستخدام الرأي، أو الحجة في إقناع الآخرين، والعنف هو أي صورة من صور الضغط التي يمارسها الإرهابيين على السلطة السياسية، لغرض توجهه، أو موقف معين، ويستوي أن يكون العنف عسكرياً، أو سياسياً، أو فكرياً، غير أنه يلزم أن يكون من شأن استخدام العنف الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر⁽²⁰⁾.

3 - ليس هناك وسائل محددة لإرتكاب الجرائم الإرهابية فنطاقها واسع جداً، فقد تكون تلك الوسائل أسلحة، أو متفجرات، أو طائرات، أو مواد جراثومية، أو غيرها من أحدث ماتوصل إليه علم الأسلحة الحديثة، فالعبرة هي بتحقيق أكبر قدر من القتل والتدمير والذعر.

4 - جرائم الإرهاب جرائم عمدية دائماً، أي تتجه إرادة الإرهابيين إلى إرتكابها، أي أن القصد الجنائي لدى الفاعل يكون باستخدام العنف بقصد تحقيق الرعب والفرع، فالإرهاب جريمة تقوم على العلم والإرادة، ومن ثم لا توجد جرائم إرهابية غير عمدية، أو بطريق الخطأ.

5 - يتوافر دائماً في جرائم الإرهاب عنصر الإصرار والترصد، ويبدو ذلك واضحاً في الإعداد والتخطيط المسبقين لإرتكاب الجرائم الإرهابية، فالإرهابي لا يرتكب جرائمه بأسلوب عفوي، بل يدرك خطورة ما يرتكبه ويعلم عقوبة فعله، لذلك فهو لا يقدم عليها إلا بعد الإعداد الجيد من تجهيز الأدوات التي تستخدم في إرتكاب الجريمة، وإختيار التوقيت والمكان المناسبين، والأفراد الذين يقومون بالتنفيذ، وغير ذلك من الإعداد والتخطيط بطرق سرية وحذر شديدين⁽²¹⁾.

7 - بالنسبة لأهداف الإرهاب، يرى البعض عدم وجود طبيعة خاصة لتلك الأهداف ويقتصر على عبارة (تحقيق بعض الأهداف)، والبعض يراها أهداف سياسية، أو إجتماعية، أو إقتصادية، أو دينية، وهناك من يقف بالأهداف الإرهابية عند حد إحداث خطر عام، أو حالة من الرعب، أو نشر الرعب من خلال إحداث خطر عام ودائم لدى المواطنين، ومن شأنه أن يؤدي إلى الإخلال العام بالنظام العام، أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر⁽²²⁾.

- 8 – الإرهاب لا يوجد له حدود، بل إن الإرهاب قد يتعدى حدود أكثر من دولة، إذ قد يتم الإعداد والتخطيط في دولة بينما يكون التنفيذ في بلد، أو بلاد أخرى.
- 9 – عدم مشروعية الفعل، وهو عنصر محل خلاف بين الفقهاء، فالبعض يستبعد عنصر المشروعية الموضوعية من تعريف الإرهاب؛ لأن القواعد الموضوعية ليست هي المقياس الوحيد والضروري والنهائي، الذي يصلح للحكم على الإرهاب، في حين يرى البعض الآخر في الإرهاب أنه عمل عنف غير مشروع، وذلك لتمييزه عن الأعمال العنيفة المشروعة، معتبراً الإرهاب جريمة عالمية، والتي تهدف إلى تخويف وإرهاب الناس والمؤسسات⁽²³⁾.

الفرع الثاني

تمييز الإرهاب عن ما يشتبه به

أولاً: الإرهاب والجريمة السياسية .

الجريمة السياسية جريمة داخلية ينص عليها المشرع الوطني، كما أن الدافع إلى ارتكابها سياسي يستهدف تغيير نظام الحكم، أو النظام السياسي القائم في مجتمع معين، كما تختلف الجريمة السياسية عن الجريمة الداخلية، في كونها لا تنطوي على إهدار صارخ للقيم والأخلاق السائدة في المجتمع، كم هو الحال في الجريمة الأخيرة، ولهذا قيل قيل بعدم جواز تسليم المجرمين السياسيين⁽²⁴⁾ وعرف المشرع العراقي الجريمة السياسية بأنها (الجريمة التي ترتكب بباعث سياسي أو تقع على الحقوق السياسية العامة أو الفردية وفيما عدا ذلك تعتبر الجريمة عادية ...) ⁽²⁵⁾.

الجريمة السياسية يسعى مرتكبها إلى تحقيق المصلحة العامة – حسب قناعاته – عن طريق تغيير النظام السياسي القائم، أو تغيير الحاكم، لذا فإن هذا النوع من الجرائم قد يلقي قبولاً وترحيباً من أفراد الشعب الذي يحكمه دكتاتور، أو طاغية⁽²⁶⁾.

لا يتقيد الإرهابيون بوسيلة معينة عند تنفيذهم جرائمهم الإرهابية، فكل الأسلحة الفتاكة والمركبات المفخخة وتسميم مصادر مياه الشرب وما إلى ذلك مباح عندهم، بينما في الجرائم السياسية فغالباً ما يتبع المجرم السياسي أسلوباً محدداً في تنفيذ جريمته، فإذا كان بصدد إنقلاب عسكري ضد رئيس الدولة فقد يلجأ الجاني إلى محاصرة القصر الرئاسي، لإجبار الرئيس على الاستسلام، أو يلجأ إلى استخدام طائرة حربية لقصف القصر وصولاً إلى هدفه⁽²⁷⁾.

في الجريمة الإرهابية نجد أن المجرم الإرهابي تحركه دوافع دينية، قد تكون مجرد الإبتزاز للحصول على الأموال، كما في جرائم إختطاف الأشخاص، بينما المجرم السياسي، فدائماً نجد أن الباعث الذي يدفعه لإرتكاب الجريمة السياسية يكون باعثاً نبيلاً، إذ أنه يقصد من وراء فعله تحقيق النفع العام،

أو المصلحة العامة (28).

تتسم الجرائم الإرهابية بالعشوائية من جهة الأهداف التي تصيبها، فغالباً أن تتخطى آثارها ماهو مخطط لأهدافها، أما الجرائم السياسية، فغالباً ماتقتصر آثارها على محل وقوع هذه الجريمة. درج العرف الدولي على عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية، على الرغم من عدم التوصل لتحديد ماهية الجريمة السياسية، بينما نجد على العكس في جرائم الإرهاب حيث تخضع للتسليم، ولاتستتبع بمعاملة خاصة (29).

ثانياً: الإرهاب والجريمة المنظمة.

لقد أصبحت الجرائم التي ترتكبها جماعات الجريمة المنظمة تهدد إستقرار المجتمع الدولي وسلامته، نتيجة لتشعب نشاطاتها وتعددتها وإمتدادها عبر الحدود الوطنية، إذ شهد العالم أنماطاً مستحدثة من الإجرام الدولي المنظم، عن طريق غسل الأموال وتجارة المخدرات وتهريبها وتهريب الأسلحة ونقل المهاجرين غير الشرعيين وتهريبهم ... إلخ، فضلاً عن إحاطة تلك الممارسات والأنشطة بأقصى حد ممكن من السرية، من أجل ضمان عدم إكتشاف أمرها من قبل السلطات المختصة من جهة، وضمن إستمرارية تلك الأنشطة من جهة أخرى (30)، والجريمة المنظمة هي (سلوك إجرامي يتسم بالتنظيم والإحتراف والإستمرارية، ويحكم بطريقة جيدة من خلال نظام إداري هيكلي صارم، ويعمل به أفراد محترفون لهم أهداف إجرامية تنفذ بحرفية شديدة، ويسعى دائماً إلى الحصول على الربح والنفوذ السياسي من خلال إستخدام العنف والترهيب، وتتسع دائرة نشاطه ومجال عمله على المستوى الوطني والإقليمي والدولي) (31). ليس هناك أدنى شك في وجود روابط بين صور الإجرام المختلفة، ولاتشذ الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة عن هذه القاعدة، فهناك عناصر وسمات عديدة تربط بينهما، فكل من الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة، تسعى إلى بث الرعب والخوف في نفوس الأفراد، أو في مواجهة السلطات العامة في الوقت نفسه (32).

لا يقتصر نطاق أنشطة كلتا الجريمتين على الحدود الداخلية للدولة الواحدة فحسب، بل يتعداه إلى دول أخرى، مما يضيف عليها طابع الجرائم (ذات البعد الدولي)، وتلجأ المنظمات الإجرامية في الجريمة المنظمة إلى إستخدام أساليب مرتكبي الجرائم الإرهابية كممارسة أعمال الإغتيال والتفجير وغيرها من الأفعال الإرهابية، وبالمقابل فإن مرتكبي الجرائم الإرهابية قد يلجؤون إلى ممارسة أنشطة المنظمات الإجرامية كالإتجار بالمخدرات لتمويل الأعمال الإرهابية، والإتجار بالأسلحة لإستخدامها، أو التهديد بإستخدامها لإجبار الحكومة على تقديم تنازلات سياسية أو غير سياسية لهم (33)،

كذلك فإن الجريمة المنظمة والإرهاب يتسمان بعدم حصر الآثار الناجمة عنهما في نطاق محدد، إذ أن الأضرار التي تحدثها تلك الجرائم تتسم بالعمومية والشمول، وبسمة التنظيم والإستمرار، إذ يدير شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة جهات غاية في التنظيم والدقة في أسلوب العمل والسرية في تنفيذ المهمات (34).

أما أوجه الاختلاف بين الجريمتين، فالجريمة الإرهابية هي إنعكاس لفكرة، أو أيديولوجية معينة، فمرتكب الجريمة الإرهابية ينصب نفسه راعياً للمجتمع ومخلصاً له من رموز الظلم والفساد، فدافعه – حسب زعمه الخاطئ – نبيل وشريف وهو مستعد للتضحية بنفسه من أجل تحقيق تلك الأهداف، بينما مرتكبي الجريمة المنظمة يسعون دائماً وراء الكسب المادي وتحقيق أهداف ومنافع مادية (35). السلوك الإجرامي في الجريمة المنظمة يترك تأثيراً نفسياً لا يتعدى في الغالب نطاق ضحايا ذلك السلوك، في حين أن السلوك الإجرامي في الجريمة الإرهابية يترك أثره المادي والنفسي على الضحايا المقصودين بذلك، فضلاً عن سائر أفراد المجتمع الذين يصيبهم الذعر والخوف من أن يطالهم ذلك السلوك (36).

لا يمكن تصور ارتكاب الجريمة المنظمة من شخص واحد، إذ تأبى طبيعة هذه الجريمة ذات المراحل والأنشطة المتعددة أن يقوم بها شخص واحد، في حين نجد أن الجريمة الإرهابية من الممكن تصور ارتكابها من شخص واحد، لاسيما أن الجاني في الجريمة الإرهابية – بعد تنفيذها – يسعى دائماً إلى نشر ارتكاب تلك الجريمة، ووصول الخبر إلى أكبر قدر ممكن من الناس، لأن الدعاية هي سلاح فعال للإرهابيين، بينما الجاني في الجريمة المنظمة، يفضل دائماً أن يبقى ارتكاب الجريمة، حتى بعد ارتكابها طي الكتمان (37).

المبحث الثاني

أسباب ظهور الإرهاب في العراق ومكافحته

إن لظاهرة الإرهاب أسباب ودوافع كثيرة تدفع الشخص، أو الجماعة إلى ارتكاب الجرائم الإرهابية، وهذه الأسباب أو الدوافع تختلف من حيث أنواعها وأهميتها ومدى تأثيرها في مستوى الإرهاب والجريمة الإرهابية باختلاف الدول والمجتمعات وتباينها في اتجاهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، ولكن هناك أسباب مهمة لظاهرة الإرهاب، تعد كأسباب رئيسة لظاهرة الإرهاب الوطني، أو الإقليمي، أو الدولي، ومن هذه الأسباب مايتعلق بنفسية الإنسان وشخصيته وثقافته، ومنها مايتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة على المستوى الوطني والمحلي، والمستوى الإقليمي والدولي⁽³⁸⁾.

سنتناول في هذا المبحث أسباب ظهور الإرهاب وتداعياته على الوضع الأمني في المطلب الأول، ونتناول في المطلب الثاني مكافحة الإرهاب في العراق.

المطلب الأول

أسباب ظهور الإرهاب وتداعياته على الوضع الأمني

الإرهاب كظاهرة إجرامية لها خصوصيتها بين غيرها من الظواهر الإجرامية، فالإرهاب ليس فعلاً عرضياً منعزلاً، لكنه ثمرة تضافر عدة عوامل تحركه وتحدد تكوينه وهيبته وظهوره، وبالنظر لهذا التعدد سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول للأسباب الداخلية للإرهاب في العراق، والفرع الثاني للأسباب أو الدوافع الخارجية للإرهاب في العراق.

الفرع الأول

الأسباب الداخلية للإرهاب في العراق

تتنوع أسباب أودوافع الإرهاب على المستوى الداخلي في العراق بعد عام 2003، وأول الأسباب هي الأسباب الفكرية، التي عانى منها المجتمع العراقي بسبب إنقسامات فكرية حادة بين تيارات مختلفة، أدت إلى تفشي ظاهرة الإرهاب منها التيار العلماني، الذي يدعو إلى بناء الحياة على أساس دنيوي وغير مرتبط بالأصول الشرعية، ولابالتقاليد والعادات والموروثات الاجتماعية الأصيلة، والتيار الديني المتطرف، الذي يعارض المدنية الحديثة وكل مايتصل بالتقدم الحضاري، ولذا فكل جانب يرفض فكر الآخر ويقاومه، وينظر إليه نظرة ريبة وشك⁽³⁹⁾، كذلك ضعف المنظومة الاجتماعية المتمثلة بكل من (الأسرة والمدرسة والجامعة ودور العبادة ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية

ومنظمات المجتمع المدني)، القدرة على إحتواء الإرهاب، عن طريق توعية المجتمعات باتجاه رفض وإحتواء هذه الظاهرة⁽⁴⁰⁾، كان واحداً من الأسباب وراء إستشراء العمليات الإرهابية، بعد دخول قوات الاحتلال إلى العراق عام 2003، وتحول بعض دور العبادة وبعض وسائل الإعلام وبعض الأحزاب السياسية، إلى حواضن فكرية ولوجستية داعمة للإرهاب، لاسيما في السنوات 2006-2007 بعد حادثة تفجير مرقد الإمامين العسكريين (ع) في سامراء عام 2006، وعليه فإن الإنحراف والقصور الذي إتسم به أداء هذه المنشآت الإجتماعية، قد ولد الشرارة الأولى، أو المادة التي إنطلق منها الغلو والتطرف من الجماعات الإرهابية، التي تدفقت إلى العراق من وراء الحدود بعد عام 2003، ووجهت أعمالها الإرهابية نحو شرائح وفئات إجتماعية متعددة⁽⁴¹⁾.

خاصة وأن الفهم الخاطئ للدين خلق صورة من الجهل المركب، وبما جعل الفرد العراقي عرضة للإنحراف الفكري والتطرف في السلوك، في ضوء بيئة إجتماعية تميزت بسيادة الولاءات الطائفية والعرقية الضيقة في العراق، مما وفر المناخ الملائم لبث السموم الفكرية من الجهات، التي تحاول زعزعة الأمن والسلم، وبذلك وجد الإرهابيون الحواضن الملائمة لهم في العراق، بعد أن إنهارت مؤسسات الدولة المتعددة بعد عام 2003⁽⁴²⁾.

مما مكن بعض الإرهابيين من التسلل لبعض هذه المؤسسات، ليتخذوا منها منطلقاً لنشاطهم الإرهابي، لاسيما بعض الوزارات الأمنية ووسائل الإعلام وبعض منظمات المجتمع المدني، عن طريق الدعم والتشجيع الأمريكي لبعض مفاصل الإرهاب، وذلك سبيلاً لتفادي إصطدام الإرهابيين بالجنود الأمريكيين، عن طريق بعض الصفقات المشبوهة وبرامج التسوية، التي أجرتها القوات متعددة الجنسيات مع بعض القوى الراحية للإرهاب⁽⁴³⁾.

ومن أسباب الإرهاب الأخرى هي الجوانب النفسية، التي لها دوراً مهماً في تحديد سلوك الإنسان، لاسيما ما قد يتعرض له من حوادث وظروف معينة، قد تكون بعد ذلك الدافع الحقيقي وراء ارتكاب الجريمة الإرهابية، التي تأخذ صورة أمراض، أو تقلبات نفسية حادة، هذه الإضطرابات النفسية قد تعود إلى أسباب وعوامل وراثية، كما قد تعود إلى ضغوط عصبية مفاجئة نتيجة لمواقف معينة يتعرض لها الفرد، كذلك الإخفاق في التعليم يعد من أهم الأسباب المؤدية إلى جنوح الأفراد وإكتسابهم بعض الصفات السيئة، وقد يكون الإخفاق في الحياة سبباً مباشراً في خلق نوع من الشعور بالإحباط، لدى الفرد يدفعه للقيام بأعمال إرهابية بدافع التخلص من هذا الشعور⁽⁴⁴⁾.

ومن جانب آخر فإن ماترتب على حل الجيش العراقي السابق وحل وزارة الإعلام وبعض دوائر وشركات التصنيع العسكري، أدى إلى فقدان آلاف العوائل العراقية مصادر العيش الكريم، فضلاً عن تراجع فرص العمل المتاحة للعراقيين بسبب تراجع الاستثمار نتيجة تردي الوضع الأمني في العراق بعد 2003، كل تلك الأمور مهدت الأرضية المناسبة لتزايد إستياء العراقيين وسخطهم من النظام السياسي الحاكم، الأمر الذي جعل بعض ممن إنساقوا وراء الإرهاب يجدون التبريرات المناسبة لإعلان تمردهم على النظام السياسي، بكافة مؤسساته وقراراته وبشكل متطرف فظهرت الأعمال الخارجة عن القانون والأعمال الإرهابية⁽⁴⁵⁾.

كذلك تداعيات التهجير القسري المنظم الداخلي والخارجي، وماتبعه من عمليات تغيير ديموغرافي مُتعمد، أدت إلى تفكك الأسر وتمزق النسيج الاجتماعي العراقي، تمهيداً لتحويله فيما بعد إلى واقع متصارع، علاوة على تردد الدول والشركات الأجنبية في المشاركة في برامج إعادة الإعمار، بسبب قتل وإختطاف عدد كبير من العاملين فيها، وذلك لعدم إستتباب الأمن اللازم لتنفيذ مشاريعها، مما انعكس سلباً على فرص العمل المتاحة للعراقيين، لاسيما أن إستمرار مسلسل الإغتيالات وتفجير السيارات على المرافق العامة والخاصة، والتجمعات السكانية أدى إلى تراجع كثير من الشركات والدول الأجنبية، عن مشاريعها الإستثمارية في السوق العراقية، ودفع بدول أخرى للتراجع عن إلزاماتها بشطب الديون المستحقة على العراق⁽⁴⁶⁾.

وذلك ما جعل وضع الحكومة العراقية أمام مهمة عسيرة، في إعادة وتأهيل البنى الإقتصادية في ظل الإشتراطات، التي وضعتها الدول الغربية الغنية ونادي باريس للمانحين وصندوق النقد والبنك الدوليين لشطب تلك الديون، والأهم من هذا وذاك هو ما عاناه الفرد العراقي من إحباط متصاعد بعد تغيير النظام السياسي، بسبب سوء إدارة الدولة على المستوى التنفيذي والتشريعي، بعد إنهيار شبه تام لمؤسساته المتعددة بعد عام 2003، أربك الوضع السياسي والأمني في العراق، في الوقت الذي كان فيه العراقيون يتطلعون إلى بناء منظومة سياسية، تعمل على إصلاح مآدمرته المرحلة السابقة من تحطيم للقيم المادية والمعنوية للبلاد، مما سهل وقوع من كانوا يؤمنون بالتغيير الديمقراطي في أيدي دعاة الإرهاب وإنتهاجهم الإرهاب بوصفه منهجاً، أو أسلوباً للمعارضة، لاسيما أن كثير منهم بدء يحصل على الدعم الخارجي من الدول، التي لاتؤمن بالنهج اليمقراتي، والمحيطه بالعراق⁽⁴⁷⁾.

تقف الأسباب السياسية وراء كثير من العمليات الإرهابية في أغلب الأحيان، إذ أن التحول والتحديث السريع في خارطة العراق السياسية بعد 9/4/2003، وانتقال الدولة العراقية من دولة تقوم على أساس الحكم الشمولي، إلى دولة مركبة تجمع بين الفيدرالية واللامركزية الإدارية، مما ولد نظاماً إدارياً يشوبه كثير من الغموض والتداخل في الصلاحيات والإختصاصات، ويمتاز بغياب إستراتيجية واضحة للدولة، وعدم قدرة الأحزاب والكيانات السياسية، التي تسنمت السلطة في العراق بعد 2003، على وضع برنامج محدد لأولويات العمل وسن القوانين، وكذلك من بين الأسباب السياسية مقاومة الاحتلال، أو تنبيه الرأي العام العالمي إلى مشكلة سياسية، أو الإحتجاج على سياسة ما تتبعها دولة معينة، أو سعيًا إلى إنقاذ أعضاء تنظيم معين من الإعتقال⁽⁴⁸⁾.

فضلاً عن عدم وحدة القرار السياسي والصراع على السلطة، مما أربك الوضع السياسي والأمني في العراق وسهل للإرهابيين القيام بعملياتهم في العراق دون محاسبة، كذلك فإن العملية السياسية في العراق إفتقرت إلى منهج سياسي واضح، فيما يتعلق بترشيح ممثلي الشعب، لأنه إعتد على أسس طائفية وإثنية وعرقية وقبلية، أكثر من إعتاده على أسس ديمقراطية شفافة، ولم يعتمد على الأسس الموضوعية والعلمية في بناء الدولة، والتي من مستلزماتها الإعتداد على التكنوقراط والكفاءات في إدارة مؤسسات الدولة، مما يوفر فرصاً للإرهابيين الذين يركزون في نشاطهم الإرهابي على الإنقسامات الطائفية والعرقية والفكرية لنشر أفكارهم الهدامة⁽⁴⁹⁾.

كذلك كان للتطور الذي شهده البلد في مجال الإتصالات، وتزايد عدد الوكالات الإعلامية الغربية والعربية والقنوات المحلية والإقليمية والدولية العاملة فيه، دوراً في تنامي الإرهاب، وبدء عمل شركات الهواتف النقالة، مع إنعدام خضوعها إلى المراقبة الأمنية من قبل الدولة، ومحدودية التشريعات القانونية التي تنظم نشاطاتها، والأمر نفسه ينطبق على شبكات الأنترنت، مما فسخ المجال للإرهابيين إستغلال هذه الوسائل لخدمة أعمالهم الإرهابية.

الفرع الثاني

الأسباب أو الدوافع الخارجية (الدولية) للإرهاب في العراق

الإرهاب الدولي هو قيام سلطة دولة ما بمشاركة، أو تشجيع، أو حث، أو تحريض، أو التستر، أو إيواء، أو تقديم العون والإمداد، إلى جماعات - نظامية أو غير نظامية - أو عصابات مسلحة، أو تسهيل تواجدهم على أراضيها، أو تغاضيها عن أنشطتهم، التي ترمي إلى القيام بأعمال عنف وتخريب ضد دولة أخرى⁽⁵⁰⁾.

إن إرهاب الدولة الخارجي هو الإرهاب الذي تمارسه الدولة خارج إطار حدود أراضيها، بمعنى تلك الأنشطة الإرهابية التي تمارسها الدولة على دولة أخرى، أو شعب، لفرض إرادتها على تلك الدولة، واستغلال مواردها الطبيعية، أو الاقتصادية، أو لتهجير فئة معينة من أراضيها⁽⁵¹⁾.

وتقوم الدولة على المستوى الخارجي بممارسة الإرهاب، عن طريق صورتين إحداها مباشرة والأخرى غير مباشرة، فالصورة المباشرة لإرهاب الدولة على المستوى الخارجي تتمثل في تلك العمليات، التي تنفذها وحداتها العسكرية ضد المدنيين في دولة أخرى ويسمى بالإرهاب العسكري، وهو يختلف عن الإرهاب القهري من حيث الهدف، إذ يهدف الإرهاب القهري إلى تجميع الشعب بقصد السيطرة عليه، بينما يهدف الإرهاب العسكري إلى تفريق الشعب وإضعاف إرادته وتحطيمها من خلال زج المدنيين في السجون، أو المعتقلات من دون محاكمة، أو ارتكاب مذابح جماعية بحق فئة معينة منهم، أو تنفيذ سياسات قهرية بحقهم⁽⁵²⁾.

أما الصورة غير المباشرة، وهي الصورة الأكثر شيوعاً لممارسة الدولة الإرهاب على المستوى الخارجي، فتحدث عندما تلجأ الدولة إلى استخدام وسائل إرهابية بطريقة سرية وغير مباشرة، بما يمكنها من تحقيق أهدافها ويجنبها ردود الفعل الدولية وينأى بها عن التورط في حرب تقليدية⁽⁵³⁾، فتقوم الدولة بدعم جماعات إرهابية مناوئة للسلطة الحاكمة في دولة ما، وإمدادها بالسلاح والأموال اللازمة لتمويل عملياتها الإرهابية، فضلاً عن تجهيز وتدريب أفراد هذه الجماعات في معسكرات تدريب معدة لذلك، بقصد إرسالهم إلى الخارج، وتقديم المأوى والملأ الآمن لهم، بعد ارتكابهم لعملياتهم في الخارج، أو تسهيل تواجدهم على أراضيها، أو تغاضيها عن أنشطتهم الرامية إلى إحداث أعمال عنف، أو تخريب دولة أخرى⁽⁵⁴⁾.

ومثل هذا ما يحدث في العراق من دعم للإرهاب من قبل بعض الدول في تصفية حساباتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك لا يمكن إبعاد الأسباب والدوافع الخارجية، لزيادة العمليات الإرهابية في العراق بعد 2003، بسبب أن العراق محاط بعدد من الدول التي لا تتبنى النهج الديمقراطي، وترى في التغيير الذي شهده العراق ناقوس خطر يهددها بالدرجة الأولى، فيما ترى دول أخرى أن الوجود الأمريكي في العراق يستهدفها بالدرجة الأولى، في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع هذه الدول إلى دعم الإرهابيين في العراق، والسماح بتسللهم إلى داخل الأراضي العراقية، ومدهم بالسلاح والمال ليستهدفوا المشروع السياسي العراقي بأكمله.

لقد أدخل الاحتلال الأمريكي، العراق بعد عام 2003، في حالة جديدة ومتشابكة من العلاقات السياسية والاجتماعية، مما أدى إلى تخلخل أسس التعايش بين الأديان والطوائف والمذاهب والجماعات والإثنيات، مما جعل العراق ساحة مفتوحة لكل أنواع الصدمات المسلحة، وكل ذلك تزامن مع ضعف البنى الاجتماعية والإقتصادية والخدمية والعلمية، ووجود خلافات حول تشكيل العراق الجديد، وشكل الدولة فيدرالية، أم مركزية،... إلخ⁽⁵⁵⁾، الأمر الذي ولد كثير من الفجوات التي أسهمت في تعميق الفروقات الطائفية والدينية، أصبحت فيما بعد من أهم أسباب تزايد العمليات الإرهابية في العراق، بعد أن أصبح المجتمع امتداداً لدول الجوار، أو ساحة لمواجهة سياسية مع الدول الأخرى⁽⁵⁶⁾، لاسيما وإن التداخل بين العامل الداخلي المتمثل بهيمنة السلطة السياسية على المجتمع العراقي، ودعم العامل الدولي لصراعات الأقليات قاد بدوره إلى زيادة النزاعات الطائفية والقومية، من قبل رجالات الطوائف المختلفة والقوميات العراقية، وأضعف دور مؤسسات المجتمع الوطني العراقي⁽⁵⁷⁾.

إن كل ما يمتلكه العراق لمكافحة الإرهاب تمثل في تكتيكات بسيطة، لم تتعدى المعالجات الآنية لبعض مظاهرها وبعض هذه التكتيكات مقتبسة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي أرادت إستدراج الإرهاب العالمي إلى مناطق قتل، تمهيداً لضربه في إطار إستراتيجية تجفيف منابع الإرهاب الأمريكية، لتجد في العراق ببعديه الإسلامي والعربي أفضل من يجسد منطقة القتل هذه، لإعتبارات رفض البعض من قوى جوار العراق المشروع الأمريكي في المنطقة، وإعتبارات أن منطقة الشرق الأوسط تعد من أهم بؤر الإرهاب والتطرف العالمي، فضلاً عن الدعم الذي وجده الإرهابيون من الدول المجاورة للعراق، نتيجة قلقها من الوجود الأمريكي في العراق تارةً، وخوفها من التجربة الديمقراطية الفتية في العراق تارةً أخرى⁽⁵⁸⁾.

المطلب الثاني

مكافحة الإرهاب في العراق

الإرهاب ظاهرة معقدة ترجع إلى كثير من الأسباب، قد تكون سياسية، أو إجتماعية، أو إقتصادية، لذا تتطلب السياسة الجنائية الحديثة الإلتجاء إلى تدابير وقائية، لمنع الجريمة قبل وقوعها تكفل حل المشكلات السياسية، أو الإجتماعية، أو الاقتصادية، التي تتولد عنها جرائم الإرهاب، سواء باتباع أساليب التوعية، أو بنشر الديمقراطية وتحقيق العدالة، والتخلي عن الحكم الإستبدادي، والقضاء على مظاهر الظلم الإجتماعي، وتحسين أوضاع الأفراد ورفع مستوى معيشتهم⁽⁵⁹⁾، لذا سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، الأول للتدابير الوقائية قبل وقوع الإرهاب، والفرع الثاني الجزاء الجنائي للحد من الإرهاب في العراق.

الفرع الأول

التدابير الوقائية

إن لسياسة الوقاية من الجريمة أهمية قصوى، لأن من مصلحة المجتمع الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، وهذا لا يتحقق إلا ببذل المزيد من الجهد لإصلاح الوسط الإجتماعي للمجرم، في إصدار التشريعات التي تحقق هذا الإصلاح، لأن منع الجريمة لا يتحقق عن طريق سياسة التجريم والعقاب فقط، وإنما بوضع سياسة إجتماعية عادلة، ومحاربة الفقر، والتهميش، والحرمان، والبطس، فالظاهرة الإجرامية يواجهها العامل الإقتصادي والإجتماعي، وبعض الممارسات غير الديمقراطية، وأساليب الظلم والتعسف⁽⁶⁰⁾، ويجب الإهتمام بالتعليم والثقافة، لأن للثقافة أثر إيجابي في تنوير المجتمع بقضايها، فالإهتمام بالتوعية والثقافة لا يقل عن الإهتمام بالأمن والدفاع، وهناك وسائل فعالة في مجال نشر التوعية والثقافة بين أبناء المجتمع لغرس القيم الأخلاقية والإجتماعية، وتوعيتهم نحو أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم، وتقوية إرادتهم على مقاومة النوازع الإجرامية، ويقع هذا الدور على عاتق الأسرة والمدرسة والمجتمع، وتوفير فرص العمل والسكن، وغيرها من البرامج الإجتماعية الموجهة، لاسيما لفئات إجتماعية معينة معرضة للوقوع في براثن الجريمة، أو التي تكثر الجريمة الإرهابية في أوساطها (المناطق الساخنة).

كذلك للجمهور أثر كبير في التحصين ضد جرائم الإرهاب، لأن أمر مكافحة الجريمة مسؤولية إجتماعية لا تختص بأعبائها مؤسسات العدالة الإجتماعية فحسب، لإعتبار جوهرى هو أن الجمهور هو من يقع عليه ضرر الجريمة الإرهابية، فيكون من حقه، بل من واجبه أن يسهم في منع الجريمة،

والوقاية منها دفاعاً عن نفسه والمجتمع الذي يعيش فيه، وذلك في التوعية الشرعية والأخلاقية لحث المواطنين على الإخبار مع توفير الضمانات والحوافز، التي تشجع على الإخبار، وضرورة تبسيط إجراءات الإخبار والإبلاغ عن الجرائم، لاسيما الجرائم الإرهابية⁽⁶¹⁾، ونرى أن أفضل من يقوم بهذا الدور هو المنظمات الجماهيرية، ومنظمات المجتمع المدني في توعية وتوجيه المواطنين، فالأجهزة الأمنية مهما كان نشاطها وكفاءتها، لاتستطيع أن تمنع الجريمة بشكل عام، والجريمة الإرهابية بشكل خاص، ما لم يكن المواطنون جميعاً متعاونين في الحفاظ على أمنهم وسلامتهم، كذلك يمثل الدين أحد الوسائل المهمة في حفظ توازن المجتمع، وتأهيل القيم الاجتماعية النابعة من الشريعة الإسلامية، وإبراز أهمية التكافل الاجتماعي الذي يفرضه الإسلام، لضمان أمن الفرد والمجتمع، ونزع الرغبات المنحرفة في التعدي على الآخرين، والتوجيه، والإرشاد للفضائل الإسلامية، وفضائل بقية الديانات والشرائع السماوية الأخرى، وحثهم على الالتزام بأحكامها، فكل الشرائع السماوية تدعو للسلام ونبذ العنف⁽⁶²⁾.

هناك تأثير متبادل بين الإرهاب والديمقراطية، فذهب البعض إلى أن الإرهاب هو عنف ضد القيم، التي تقوم عليها الديمقراطية، وهناك من يرى العكس أن إهمالها من الأسباب المثيرة للإرهاب والعنف⁽⁶³⁾، كونها المسوغ للجماعات الإرهابية للتمرد على الدولة ومعارضتها، والتصدي لنظام الحكم فيها، وترجع كثير من الأعمال الإرهابية إلى دوافع سياسية أهمها الحكم الاستبدادي، الذي تمارسه السلطة الحاكمة ضد مواطنيها في إنتهاكات حقوق الإنسان، وغياب الحريات، والمعاملة غير الإنسانية ضد المطالبين بالديمقراطية، أو الإقصاء السياسي، أو التهميش الإقتصادي والاجتماعي، أو الفشل في إدارة شؤون الدولة، وإن معالجة حالات الإرهاب يجب ان تتم في إطار عدالة جنائية توفي معايير حقوق الإنسان، وتغليب لغة الحوار على العنف، لأن الخيار العسكري يخضع إلى الخيار العقلاني وحكمة المنطق، ومع ذلك لابد من غرس فكرة الدولة الوطنية في قناعات الناس، بحساب أن الدولة مهما كانت مساوئها، فهي الراعية الضرورية للخير العام، وأنها أهم تجليات الاجتماع البشري، وأن إصلاح الدولة، وليس هدمها هو ما ينبغي له أن يكون الشغل الشاغل للمواطن والدولة، فهي الوحيدة القادرة على تحقيق الأمن العام، وعدّ الإلتناء إلى الدولة في المجال العام أهم من كل الإلتماءات الأخرى الضيقة، وسريان القوانين بحق الجميع بغض النظر عن إختلاف اللون، أو الجنس، أو المعتقد⁽⁶⁴⁾.

الفرع الثاني

الجزء الجنائي للحد من الإرهاب في العراق

إن جرائم الإرهاب تُعد من الجرائم التي تستوجب أعمال سياسية جنائية متشددة في مواجهتها، سواء من تشديد العقاب على مرتكبي تلك الجرائم، أو من إستحداث تجريمات خاصة لتحيط بكل صوره، وقد أُستهدف العراق من قبل الإرهاب الذي توافد عليه بعد سقوط النظام البائد عام 2003، ليشمل كل طوائف الشعب، وكل مرافق البلاد العامة والخاصة، ولتتخذ من العراق ساحة لمقاتلة الجنود الأمريكيين، وما زالت هذه العمليات الإرهابية مستمرة لحد الآن، وبسبب تعدد أشكال الجرائم الإرهابية وأنواعها، وقصور المنظومة القانونية عن مواكبة هذه الظاهرة، صار لزاماً إصدار تشريعات تعاقب على تلك الجرائم الإرهابية للحد منها، ومن القوانين التي تبناها المشرع العراقي لمجابهة هذه الظاهرة، تجريمه لبعض الأفعال، أو عده لبعض الأفعال المجرمة مسبقاً أفعالاً إرهابية، وتشديد عقوبة البعض الآخر منها، كذلك تجريم ومعاقبة كل من يرتكب فعلاً يشجع، أو يحرض على الإرهاب، أو العمليات الإرهابية، وكل من يقدم الدعم المادي، أو المعنوي، أو الملاذ الآمن للإرهابيين، هذا ما دعى المشرع العراقي إلى التصدي للمشكلة، فعند دراسة نصوص دستور جمهورية العراق لعام 2005، نجد أن موضوع الإرهاب قد ذكر في أكثر من موضع، فقد ورد في ديباجته بأنه (لم يُثننا التكفير والإرهاب من أن نمضي قدماً لبناء دولة القانون، ...)، والإشارة الثانية التي وردت في الديباجة للإرهاب هي التي جاءت لتبين عزم العراقيين على نبذ سياسة العدوان، ومواجهة الإرهاب (... ونزع فتيل الإرهاب)، أما في المادة رقم (7) منه فقد ورد فيها حظر كل كيان يتبنى الإرهاب والتكفير، وألزمت الفقرة الثانية من نفس المادة أعلاه الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله وأنواعه، وحظرت المادة (21) منه حق اللجوء السياسي إلى المتهم بارتكاب جرائم دولية، أو إرهابية، وإستثنت المادة (73) من الدستور المحكومين بجرائم الإرهاب من العفو العام، ما يعني أن جرائم الإرهاب غير مشمولة إبتداءً بأي عفو عام، قد يصدر عن السلطة المختصة.

وفي عام 2005 أقرت الجمعية الوطنية العراقية قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005، الذي يتألف من ست مواد، وبالرغم من الملاحظات التي سجلت على هذا القانون، إلا إن صدوره جاء إستجابةً لقصور قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل، عن الإحاطة ببعض صور الجرائم الإرهابية، ولتشديد عقوبة بعض الأفعال الإرهابية، وقد أدخلت في نصوص قانون مكافحة الإرهاب كثير من الأفعال الجرمية الماسة بأمن الدولة، التي سبق أن جُرمت في قانون العقوبات العراقي المشار إليه، وعُدّت أفعالاً إجرامية إرهابية، كما شُدّت العقوبة فيه إلى عقوبة الإعدام،

وعرّفت المادة الأولى منه الإرهاب بأنه (كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة إستهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية، أوقع الأضرار بالملمتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والفرع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية)، وهناك من إنتقد هذا التعريف لأنه أشار إلى إرهاب الأفراد دون إرهاب الدولة، في الوقت الذي يكاد الإجماع فيه ينعقد على أن الإرهاب الذي إستشترى وإنتشر في العراق بعد عام 2003، كان وافداً من دول أخرى، لاسيما دول الجوار التي تُعد حاضنة للجماعات الإرهابية المتطرفة، والتي دعمتها لتحقيق مصالحها مستغلة الشعور العام المتولد من إحتلال العراق ومروجة لفكرة الجهاد، لذا كان الأولى بالمشروع الإشارة إلى الإرهاب بنوعيه، إرهاب الأفراد وإرهاب الدولة⁽⁶⁵⁾.

ونلاحظ من التعريف المتقدم أنه يشترط توافر ثلاثة عناصر في الجريمة الإرهابية وهي أن يكون هناك فعل إجرامي، وأن يؤدي هذا الفعل المرتكب إلى تحقيق جريمة، وأن يُرتكب الفعل تحقيقاً لغاية إرهابية، ونصت المادة الرابعة منه على أن (1- يعاقب بالإعدام كل من إرتكب - بصفته فاعلاً أصلياً أو شريك - عمل أيّاً من الأعمال الإرهابية الواردة بالمادة الثانية والثالثة من هذا القانون، يعاقب المحرض والمخطط والممول وكل من مكن الإرهابيين من القيام بالجرائم الواردة في هذا القانون بعقوبة الفاعل الأصلي . 2- يعاقب بالسجن المؤبد من أخفى عن عمد أي عمل إرهابي أو أوى شخص إرهابي بهدف التستر)، وقد تعلق الأمر بالعقوبات، نلاحظ أن القانون لم يتضمن عقوبات متنوعة أو متفرقة، بل أورد ضمن المادة الرابعة منه عقوبتين فقط، أولهما بأن كل من يقوم بفعل ورد في المادتين (الثانية والثالثة)، يعاقب بالإعدام، وسأوى بين المحرض والمخطط والممول وكل من ساعدهم بعقوبة الفاعل الأصلي، وحسناً قرر المشرع عقوبة الإعدام كجزاء لمرتكبي جرائم الإرهاب، لأن تلك العقوبة هي المناسبة بحق مرتكبي الجريمة الإرهابية، إذ أن هذه الجريمة تمس سيادة الدولة وتعرض أمنها وأمن المواطنين للخطر.

أما الفقرة الثانية من ذات المادة فإنها تضمنت النص على عقوبة السجن المؤبد لكل من قام عمداً بإخفاء عمل إرهابي، أو أي شخص إرهابي وتستر عليه، ولم يرق بإبلاغ الجهات المختصة عنه، والملاحظ هنا أن المشرع شدد عقوبة التستر المنصوص عليها في المادة (273) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل، وعطل حكم الفقرة (3) منها، التي نصت على عدم سرّيان حكم هذه المادة، إذا كان الجاني من أصول، أو فروع الشخص الهارب، وقد طبق القضاء العراقي

هذه العقوبة على هذا النوع من الجرائم الإرهابية، التي نص عليها في الفقرة (2) من المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، أما في الفقرة (1) من المادة الخامسة فقد ذهب المشرع إلى التشجيع على التوبة، إذ أبقى من العقوبة كل من قام بالإخبار عن الجريمة واكتشافها قبل وقوعها، أو عند التخطيط لها من قبل الإرهابيين، وكان هذا الإخبار سبباً في إلقاء القبض على الإرهابيين، أما إذا كان الإخبار بعد وقوع أو اكتشاف الجريمة من قبل السلطات، وأدت المعلومات إلى القبض على المساهمين الآخرين، فيكون عذراً مخففاً وتكون العقوبة هي السجن، كما قرر في الفقرة (2) من المادة السادسة مصادرة كافة الأموال والمواد المضبوطة، أو المهينة لتنفيذ العمل الإجرامي.

ومن تحليل نصوص القانون أعلاه نستطيع القول، بأن تعريف الإرهاب كان واسعاً وفضفاضاً، وفي نهايته عاد المشرع إلى ذات النقطة التي بدأ منها بأن وصف الأفعال الإرهابية دون توضيحها، فضلاً عن أنه ختم تلك الأفعال بعبارة (تحقيقاً لغايات إرهابية)، دون أن يبين لنا ماهي تلك الغايات وتحديداتها، ثم ذكر في نصوصه القانونية أفعال جعلها أفعال إرهابية على سبيل العد والحصر، دون أن يحدد المفهوم الذي بموجبه يكون الفعل إرهابياً، لذا نتمنى على المشرع مراجعة هذا القانون وتعديله بما يتلائم وفعل الإرهاب في العراق.

الخاتمة

بعد أن بحثنا في هذا البحث الموجز عن (أسباب ظاهرة الإرهاب في العراق وتداعياته على الوضع الأمني)، إتضح لنا عدد من الإستنتاجات والمقترحات نورد أهمها وكما يأتي:

أولاً: الإستنتاجات:

- 1 – عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه دولياً لظاهرة الإرهاب، وذلك لأختلاف وجهات النظر وإختلاف الإتجاهات السياسية السائدة في المجتمع الدولي، وخشية كل دولة من أن يكون في هذا التعريف ما يضر بمصالحها، بالرغم من وجود عدة تعريفات للإرهاب في أغلب التشريعات الوطنية.
 - 2 – الجرائم الإرهابية جرائم عمدية، أي أن القصد الجنائي متوافر لدى الإرهابي، فالجريمة الإرهابية تقوم على العلم والإرادة، والإرهاب لا حدود له، أي قد يتعدى حدود أكثر من دولة، والإرهاب وسيلة وليس غاية، أو هدف، إذ أنه وسيلة لتحقيق غاية محددة، أو أهداف محددة.
 - 3 – لا يمكن القول بوجود سبباً واحداً للإرهاب، ولكن مجموعة عوامل تتضافر وتتساند كلها، قد تدفع الفرد، أو الجماعة إلى الإنزلاق في هاوية الإرهاب، وهذه العوامل قد تكون شخصية بالفرد، أو خاصة بالمجموعة، أو حتى بالدول التي تمارس الإرهاب.
 - 4 – إن من أهم الأسباب وراء إنتشار الإرهاب في العراق بعد 2003، هي أسباب سياسية، أو إجتماعية، أو إقتصادية، وكذلك الدعم الذي وجده الإرهابيون من الدول المجاورة للعراق، نتيجة قلقها من الوجود المريكي في العراق تارَةً، وخوفها من التجربة الديمقراطية الفتية في العراق تارَةً أخرى.
 - 5 – هناك تدابير وقائية للحد من الجريمة الإرهابية قبل وقوعها، وهي الإصلاح السياسي، والإقتصادي، والإجتماعي، كذلك يجب أن تكون هناك سياسية جنائية متشددة لمواجهة الإرهاب.
- المقترحات:
- 1 – ضرورة تكاتف الجهود الإقليمية والدولية للتصدي لظاهرة الإرهاب، ووضع تعريف موحد ومتفق عليه، وتفعيل الإتفاقيات والمواثيق الدولية، التي تجرم الإرهاب، وتمنع تمويلها.
 - 2 – يجب على النخب والكيانات السياسية الوطنية العراقية إدانة الإرهاب، ودعم جهود الإصلاح الوطني الحكومي، وتوسيع المشاركة السياسية والتعددية، وفسح المجال للنخب الأكاديمية الوطنية المستقلة للمشاركة في الحكومة.
 - 3 – معالجة القصور التشريعي، في قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005، ووضع تعريف للإرهاب يدخل في نطاقه كل فعل مجرم في القوانين السارية، إذا كان يهدف إلى تحقيق غايات إرهابية.
 - 4 – الحرص على توعية الشعب ووسائل الإعلام العراقي بأخطار الإرهاب، وإرساء مبادئ الديمقراطية، وقبول الرأي الآخر، مع العمل على ترسيخ الهوية الوطنية وفق سياسات مخططة ومدرسة، لزيادة الوعي بثقافة المواطنة ومحاربة الفساد، أيًا كان مستوياته.



5 – يجب العمل على بناء وترصين منظومة أمنية عراقية، يرتكز عملها على الولاء للعراق بعيداً عن المحاصصات الطائفية والإثنية والعرقية.

Abstract

This phenomenon is the phenomenon of terrorism in its highest degree, and returning to terrorism, and this phenomenon is subjected to starvation, and causes the reactions next to the house, next door, next door, next door, next door, next door, next door, until it increased and . multiplied among the indigenous peoples from the record in terrorism In the research, we tried to delve into the problematic of defining terrorism, and the differences in the instructions of countries around it, and then to clarify the causes of terrorism in Iraq and its repercussions on the security situation after 2003, preventive measures against terrorism as well as the criminal penalty to curb terrorism No. (13) of 2005

الهوامش

أولاً - القرآن الكريم

ثانياً - الكتب

- 1 - د. علي حمزة عسل الخفاجي، مشكلة الإرهاب، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء، تصدر عن رئاسة جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد الرابع، 2007، ص382.
- 2 - د. علاء الدين راشد، المشكلة في تعريف الإرهاب، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص114.
- 3 - الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، لبنان، 2005، ص436.
- 4 - عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، 1992، ص67.
- 5 - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، ط2، دار الأمواج للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ص285.
- 6 - حسن سعيد الكرمي، المغني الأكبر، إنجليزي - عربي، مكتبة لبنان، بيروت، 1987، ص1448، كذلك ينظر سهيل إدريس، قاموس المنهل، فرنسي - عربي، ط3، بيروت، دار الآداب، 1994، ص1015.
- 7 - Oxford word power learners, dictionary of current English, oxford university, press second edition, 2006, p.797.
- 8 - ضياء كاظم الكنائي، الإرهاب ووسائل مكافحته، ط1، موزعون ناشرون، العراق، كربلاء، 2015، ص66.
- 9 - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 40.
- 10 - القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60.
- 11 - د. علي حمزة علي الخفاجي، مشكلة الإرهاب، مصدر سابق، ص382.
- 12 - د. إمام حسانين خليل عطا الله، الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، ط1، دار مصر المحروسة، 2002، ص58-59.
- 13 - د. سامي جاد عبدالرحمن واصل، إرهاب الدولة والقانون الدولي العام، ط1، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2007، ص49.
- 14 - د. محمد مؤنس محي الدين، الإرهاب والقانون الجنائي على المستويين الوطني والدولي، ط1، مكتبة الإنجلو المصرية، 1987، ص73.

- 15 - د. عبدالعزيز سرحان، حول تعريف الإرهاب وتحديد مضمونه من واقع قواعد القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 29، 1973، ص 174.
- 16 - د. علاء الدين راشد، المشكلة في تعريف الإرهاب، دار النهضة العربية، 2006، ص 35.
- 17 - صدرت الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998، بقرار من مجلس وزراء العدل والخارجية العرب في الإجتماع الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والتي إنضم إليها العراق وصادق عليها بموجب قانون تصديق الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب رقم (35) لسنة 2008.
- 18 - سالم روضان الموسوي، فعل الإرهاب والجريمة الإرهابية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2010، ص 16.
- 19 - محمد حسين محمد جاسم العنزي، جرائم الإرهاب – دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون الكويتي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط1، 2008، ص 81-82.
- 20 - عزيزة علي عبدالعزيز جمعدار، الجرائم المنظمة بين التقدم العلمي و مكافحة الأمنية، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، ط1، 2012، ص 175.
- 21 - محمد حسين محمد جاسم العنزي، جرائم الإرهاب، مصدر سابق، ص 81.
- 22 - أحمد أبو الروس، الإرهاب والتطرف والعنف الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 33.
- 23 - خليل فاضل ، سايكولوجية الإرهاب السياسي، ط1، القاهرة، 1991، ص 77.
- 24 - د. محمد عبدالمنعم عبدالخالق، المنظور الديني والقانوني لجرائم الإرهاب، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 1999، ص 207.
- 25 - المادة (21/ أ) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل، وأوجبت الفقرة (ب) من المادة ذاتها بأن (على المحكمة اذا رأت أن الجريمة سياسية أن تبين ذلك في حكمها).
- 26 - د. ماهر عبد شويش الدرة، الأحكام العامة في قانون العقوبات، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1990، ص 384.
- 27 - د. أكرم نشأت إبراهيم، القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن، مطبعة الفتیان، بغداد، ط1، 1998، ص-59 60.

- 28 - عامر مرعي حسن الربيعي، جرائم الإرهاب في القانون الجنائي- دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، 2010، ص152.
- 29 - د. أبو الوفا محمد أبو الوفا، التأصيل الشرعي والقانوني لمكافحة الجماعات الإرهابية فكرًا وتنظيمًا وترويجًا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص61.
- 30 - د. كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2001، ص13.
- 31 - أحمد إبراهيم مصطفى سلمان، الإرهاب والجريمة المنظمة – التجريم وسبل المواجهة، مطبعة العشري، القاهرة، 2007، ص111.
- 32 - صبحي سلوم، الإرهاب – أسبابه ودوافعه، المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب، جامعة الدول العربية، تونس، 1998، ص11.
- 33 - د. كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، مصدر سابق، ص-63 64.
- 34 - د. محمد الغنام، الإرهاب والجريمة المنظمة، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية للإرهاب، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1998، ص53.
- 35 - عامر مرعي حسن الربيعي، جرائم الإرهاب في القانون الجنائي، مصدر سابق، ص164.
- 36 - هيثم عبد السلام محمد، الإرهاب في ضوء الفقه الإسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية الفقه، جامعة النهرين، بغداد، 2006، ص48.
- 37 - د. كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، مصدر سابق، ص64.
- 38 - ضياء كاظم الكناني، الإرهاب ووسائل مكافحته، مصدر سابق، ص125.
- 39 - د. أسماء عبد العزيز الحسين، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية، الرياض، بلا سنة طبع، ص7.
- 40 - حمد صالح العساف، المدخل إلى البحوث في العلوم السلوكية، العبيكان للطباعة والنشر، 1995، ص22.
- 41 - دنيا جواد، الإرهاب في العراق – دراسة في الأسباب الحقيقية، بحث منشور في مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، ص-132 133.

- 42 - هيفاء أحمد، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير، غير منشورة، 1998، ص13.
- 43 - فؤاد مطر، سلطة التحالف تعتزم الإفراج عن 500 معتقل عراقي، لندن، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9172، الخميس 8/1/2004.
- 44 - سعد الدين إبراهيم وآخرون، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، 1988، ص343-344.
- 45 - دنيا جواد، الإرهاب في العراق، مصدر سابق، ص134.
- 46 - سامية عبد محمد خسرو، ظاهرة الإرهاب وتأثيرها على الدول الأخرى، بغداد، صحيفة الاتحاد، العدد 3233، في 12/2/2005.
- 47 - دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي وأبعاد الموقف الإقليمي في العراق، المركز العربي العراقي للدراسات الإستراتيجية، شبكة المعلومات الوطنية، [www://http.iraqi center strategy students. Org](http://www.iraqi-center.org). 16L/12/2010.
- 48 - د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، الإرهاب الدولي مع دراسة للإتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، سلسلة دراسات القانون الدولي الجنائي رقم (1)، دار النهضة العربية، 1986، ص94-95.
- 49 - دنيا جواد، الإرهاب في العراق، مصدر سابق، ص139.
- 50 - د. محمد أمير رضوان سيد، الإرهاب والآليات الدولية لمكافحته، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2018، ص150.
- 51 - أحمد محمد رفعت وصالح بكر الطيار، الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي الأوربي، ط2، 2002، ص201.
- 52 - رشيد صبحي جاسم محمد، الإرهاب والقانون الدولي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون - جامعة بغداد، العراق، 2003، ص115.
- 53 - شذى عبودي عباس، آليات مكافحة الإرهاب، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2014، ص41.
- 54 - سامي عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، منشآت المعارف،

الإسكندرية، 2003، ص80.

55 - منعم خميس مخلف، الشكل المستقبلي للنظام السياسي في العراق، بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، مجلة المستقبل، العدد الأول، 2005، ص38.

56 - خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص17-18.

57 - عدنان الحلفي، تأسيس منظمات المجتمع المدني - دراسة في التقاليد السياسية العراقية، دمشق، دار البراق، 1997، ص37.

58 - دنيا جواد، الإرهاب في العراق، مصدر سابق، ص140-141.

59 - ضياء كاظم الكناني، الإرهاب ووسائل مكافحته، مصدر سابق، ص291.

60 - د. محمد الغياط، السياسة الجنائية وحماية حقوق الحدث الجانح في المغرب، الرباط، 2006، ص45.

61 - د. حكمت موسى سلمان، القدرات والوسائل الداعمة للجهود الأمنية في الحرب على الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010، ص140-141.

62 - د. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة التطرف والإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2006، ص106.

63 - إمام حسنين خليل، الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، مصدر سابق، ص211.

64 - ضياء كاظم الكناني، الإرهاب ووسائل مكافحته، مصدر سابق، ص312.

65 - د. علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، إيتراك للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2008، ص54.

دور القوات الأمنية العراقية في مكافحة الارهاب والتطرف الحشد الشعبي انموذجا

الباحث

م.م. محمد عباس اللامي

الباحث

الدكتور خالد عبد الغفار البياتي

(مقدمة)

مر العراق خلا العقد الاخير من تاريخية بظروف لم تشهدا أي دولة اخرى في منطقة الشرق الاوسط، خصوصاً أن المنطقة تعيش في حالة معقدة من المعادلات الاقليمية والدولية، وفي ظل تطور إدارة الحروب الحديثة التي تأتي في مقدمتها الجماعات المتطرفة، التي تستدعي حروب الجيل الرابع وهي المزج بين حروب الجيوش النظامية وحروب العصابات، حروب ضد الجماعات المتطرفة تعتمد ايدولوجيات وعقيدة قتالية قومها القتال حتى الموت ، ومن اجل مواكبت التطور في اساليب القتال والمعارك، و التصدي للافكار والمقاتلين المتطرفين وزيادة فاعلية وقوة المنظمة الامنية والدفاعية العراقية، تشكل الحشد الشعبي، كتنظيم قتالي عقائدي قادر للاستجابة لمعارك الجيل الرابع من الحروب ، والمساند والمكمل للمنظومة الامنية العراقية، وتعد قوات الحشد الشعبي الان جزء من المنظومة العسكرية العراقية الرسمية والظهير المساند للجيش العراقي.

لم يكن من السهل مواجهة التنظيمات الإرهابية وهي في شدة عنفوانها في العراق في عام 2014، وكانت المنظومة العسكرية في الوقت ذاته تعاني من ضعف شديد استخباريا ولوجستيا، نتيجة الانقسام السياسية الذي القى بظلال على المنظومة العسكرية، مما أدى الى سقوط المحافظات العراقية بقبضة إرهابيي تنظيم داعش الارهابي واحدة تلو الأخرى ووصلت نيرانهم إلى بغداد، حتى جاءت الخطوة الشجاعة والحكيمة من قبل المرجعية الدينية بدعوة الجهاد الكفائي لتشكيل الحشد الشعبي، من اجل التصدي الى الهجمة الوحشية لعصابات داعش الارهابي، ووقف زحفة اتجاه مناطق العراق الاخرى، و مساندة الجيش العراقي، واخذ المبادرة في الدفاع عن الوطن والعالم اجمع في وقف تمدد اعنى هجمات ارهابية شهدى القرن.

اذن جاء هذا البحث في قراءة لتجربة الحشد الشعبي، و من اجل الاجابة على عدة تساؤلات مهمة منها، اسباب تاسيس الحشد الشعبي؟، ودوره المحوري في تحرير المحافظات العراقية من سيطرة التنظيم الارهابي؟، وادواره الاخرى منها الانسانية اثناء وبعد انتهاء المعارك مع التنظيم الارهابي؟

المبحث الأول

مفهوم التطرف والإرهاب

ان أولى الاشكاليات المطروحة في تحديد هوية الارهاب راجعة الى اعطاء توصيف محدد لهذه الظاهرة اي تعريف جامع يشمل كافة السلوكيات الارهابية وعلة ذلك راجعة الى ان كلاً من الاطراف المتصارعة تحاول ان تستأثر بأحقيتها في الفعل ورد الفعل وتحاول ان تبرر ممارساتها تحت غطاء شرعي علني او سري ولذا نرى ان كل طرف يحاول ان يشوه سمعة الآخر بصفات كالأجرام والارهاب واللاإنسانية , ويعرف التطرف على أنه ” الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والأساليب السلوكية الشائعة في المجتمع، بحيث نجد أن التطرف يعبر عن نفسه من خلال العزلة أو السلبية أو الانسحاب في مرحلته الأولى وحينما تتعمق تلك الحالة، فإن المُتَطَرِّف ينتقل إلى المرحلة الثانية، حيث ممارسة العنف استناداً إلى مخزون التوترات التي تراكمت في المرحلة الأولى، فشكّلت الطاقة الدافع لسلوكياته⁽¹⁾ فما يعتبره البعض عمل ارهابي يعتبره الآخر عمل فدائي .

ومن الاشكاليات الاخرى في موضوع هوية الارهاب هي تصنيف الفئات الارهابية كون الارهاب من الظواهر البشرية التي تتأثر بالعوامل العقائدية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما تلعب الغريزة دور في خلق جو العمل الارهابي, لذا يمكن تصنيف الفئات الارهابية كالآتي :

- 1 - **ارهاب فردي:** يقوم به شخص لأسباب ودوافع مختلفة منها تنفيذ لتنظيم دولة او خلل نفسي او رد فعل ناتج من تعرضه للظلم او تلبية لنزوات غرائزية (جنس - غذاء- تملك -عدوان) .
- 2 - **ارهاب جماعي:** يقوم به اكثر من شخص وهو سلوك اجرامي منظم له سرية ودقة تخطيط وتنفيذ ودوافع غريزية او عقائدية كعصابات القتل والتخريب والسرقة والمليشيات العسكرية .
- 3 - **أرهاب دولة :** ينفذ بطريق مباشرة بالعمليات العسكرية او غير مباشرة بالمخابرات او افعال ثورات داخلية وهذا النوع منتشر الآن وخلف الكثير من الحروب كالمجازر النازية والفاشية والصهيونية ومن امثلة ارهاب الدولة الابداء الجماعية في قبلة هيروشيما وناكازاكي وما فعله الامريكان في الهنود الحمر .

(1) هيفاء سلام (2018)، المؤسسات التربوية، (رسمية، خاصة، دينية، مدنية)، دورها في منع التطرف العنيف (الطبعة دون)، الجامعة اللبنانية : معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول، تشرين الثاني ، صفحة 8.

4 - أَرهاب داخلي تمارسه الحكومة الدكتاتورية على الشعب تحت فكرة القائد والحزب وفيه يجرد الفرد من حقوقه كالاختيار والتعبير عن الرأي⁽²⁾.

5 - أَرهاب مرضي : ناتج من اعتلال عقلي ونفسي.

6 - أَرهاب طائفي: من خلال الممارسات الارهابية التي تمارسها طائفة ضد اخرى.⁽³⁾ مثال ذلك جماعات التكفير والسلفية وهؤلاء موقفهم حدي تجاه الحريات التي يعتبرونها فسوق وانحلال اخلاقي من منطلق ثنائية التضاد بين الدين والدنيا , ايمان وكفر , اصالة ومعاصرة , عدو صديق⁽⁴⁾ لقد تعرض مصطلح الارهاب لتطور في معناه منذ بدأ استخدامه في اواخر القرن الثامن عشر وكان يقصد به بداية الاعمال والسياسات الحكومية التي تستهدف بث الرعب بين المواطنين لتأمين خضوعهم للدولة ثم تطور ليصف اعمال يقوم بها افراد وجماعات لأسباب متعددة واصبح يستخدم للتعبير عن العنف المستخدم لتحقيق اهداف معينة⁽⁵⁾.

لذلك لم يتم الاتفاق على تعريف محدد وشامل للإرهاب ،نتيجة لخلافات الدول حوله⁽⁶⁾ والإرهاب (كظاهرة اجتماعية - إنسانية) وظفت عصر المعرفة ، إذ جعلت التطورات التكنولوجية من الإرهاب عبر الدول مُمكنًا. فحركة التدفق الحديثة تُوفر قابليةً للانتقال واسعة النطاق؛ لذا بإمكان الإرهابيين الآن ضرب أي قارة⁽⁷⁾.

و تُعد ظاهرة الإرهاب المتزايدة في العالم من أخطر أشكال التهديدات الأمنية التي تواجه الدول لأنها تستهدف في جانب مهم منها أمن واستقرار ومستقبل مجتمعاتها لاسيما إذ جمع الفعل الإرهابي بين مطامع وأهداف القوى الخارجية التي لا تريد استخدام أدواتها المباشرة وإنما بالاعتماد على محركات في خلق الأزمات داخل الدول المستهدفة أو استغلال حدودها أو الظروف السياسية المحيطة أو في أحيان أخرى تفرق في لحمة ونسيج المجتمع داخل تلك الدولة وقد يشجع فئة من فئاته إلى سلوك يلحق الضرر في المجتمع مما يهدد سلامته بما في ذلك استخدام العنف وصولاً لتحقيق أهداف سياسية أو مصالح فئوية قد تنعكس في جانب منها خدمة لأطراف خارجية إقليمية أو دولية⁽⁸⁾.

(2) انظر: الحاج شاكور: الارهاب بين التوراة والقرآن، مصدر سابق، ص 61-58 .

(3) عادل عبد الجبار: الارهاب في ميزان الشريعة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص 29 .

(4) الحمد تركي: حين تختلط المفاهيم: الاسلام المعاصر والديقراطية، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2004، ص 34

(5) نبيل هادي : اخطبوط الارهاب ،دار الفارابي،بيروت -لبنان، 1986، ص53

(6) إمام حسنين خليل : الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، دار مصر المحروسة، القاهرة ، ط1، 2002 ، ص 47-48.

(7) محمد ، عباس اللامي ، الدبلوماسية الافتراضية فك الارتباط وحصار التطرف ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2019 ، ص 18

(8) الدليمي، عبدالرزاق محمد (2010م) الدعاية والإرهاب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان

فأن أدلجه الوهم وصناعة الموت أصبحت هوية المتطرفين وهذا يعد سببه الى الروايات الخارقة فالمثلوجيا هي مجموعة من الاساطير الخاصة بالثقافات الخارقة المتعلقة بالشعوب والمجتمعات ، (الميثولوجيا) MYTHOLOGY تهتم بدراسة وتفسير الأساطير. والمقطع الأول MYTHO ، مأخوذ من الكلمة الإغريقية MYTHO التي تعني حكاية تقليدية عن الآلهة والأبطال ، أما المقطع الثاني LOGY ، يعني علم والتي تستخدم بكثرة في عصرنا الحديث ، كما إن المصطلح يستخدم ليعني مجموعة الأساطير الخاصة بشعب من الشعوب او بديانة من الديانات .

فالأسطورة هي تعبير رمزي عن علاقة الإنسان بالحياة والكون لذلك استخدمت الأسطورة موضوعاً فكرياً في كل مراحل التاريخ القديم وكانت شاهداً على التقدم الثقافي والفكري للإنسان ، كما أستخدمت وسيطاً لنقل المفاهيم والأفكار الأسطورية والعقائد الدينية بين أفراد المجتمع .

تعد الأسطورة من أكثر حقول المعرفة غموضاً وتعقيداً، ويزداد هذا الغموض في ذهن القارئ المعاصر لشعوره بعدم الانسجام مع أحداثها ، أو التأثر بما تنطوي عليه من مضامين فكرية ، فأحداث الأساطير وأبطالها ، تكاد تعني عند اغلب الناس في الوقت الحاضر قصة خيالية تستند الى الأحداث العجيبة التي لا يستسيغها العقل أو يقبل بها المنطق .

عملت التنظيمات الارهابية على استدعاء العديد من القصص والروايات المختلف عليها و التي تحت على الخروج عن قواعد التقاليد والاعراف المحتممية فضلاً عن القيم الاخرى وأستحضر كل ما يدعو الى الارهاب والتطرف ، فضلاً عن البحث في الثغرات والاختفاقات في التاريخ الاسلامي ، كما تستدعي التنظيمات الارهابية الاساطير أيضاً لزرع الخوف والرغبة لدى المتمنين وايهامهم بنيل الجنة ، وتعتمد المنظومة الفكرية والعقائدية للتنظيمات المتشددة على تقديم الأدلة لمناصريها بتبرير أفعال القتل والتهجير وسبي النساء وغيرها من الممارسات المنافية للشرائع الدينية والقوانين الانسانية ، فتتم عملية تسويق الأسطورة عبر تقديم المراجع اللازمة لديمومة الفكر الإرهابي ، وهذه الاساطير والرؤوس قد تكون ذات أبعاد وجودية كنتيجة للحرمان ، أو الكبت الاجتماعي، والسياسي، أو نتيجة للقراءة المستفيضة للوعي المتقدم فيتم استدعاؤها لغايات مفاهيمية محددة ، كما أن هناك رؤوسا وأساطير وقصص وروايات تنبثق لتحمل خصائص تقنيّة من مهامها أن تُعبر عن التجربة العقلية ، وتتخذ خاصيّة الرؤوس المنطقية لتدخل مُعطياتها ضمن مجال لغة العلم،

ميثولوجيا التطرف العنيف تتجسد برُموز، وشفرات من مهمتها أن تخلق عالماً مُتخيلاً تُعبر من خلاله عن تجربة غير عقلية لاستخدامها كبذور سامة للحقول الاجتماعية فتشتعل حرائق التفرقة والتناحر الطائفي، وهذا يعد جزءاً من صناعة الوهم الذي يعرف على أنه مجموعة من الأفكار والمعتقدات الخاطئة، التي تسهم في انهيار المنظومة المجتمعية ولا سيما في المناطق التي احتلتها داعش، ومن خلال ما تقدم يمكن معالجة هذه الأفكار المتطرفة عبر تعزيز المنظومة التعليمية التفاعلية وتنمية قدرات الشباب تحصيناً لهم من فتك أساطير الأوهام بعقولهم الغضة عبر تبني استراتيجية التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب التي أقرها مجلس الأمن الوطني في عام 2019 وذلك من خلال خطة عملية تطبق برامجها وتنفذ مساراتها التكاملية سعياً لتجفيف منابع الأساطير التي تصنع أوهاماً لاتفضي إلا إلى الموت والخراب⁽⁹⁾.

فظهر الحركات المتطرفة يعد واحد من أهم الأحداث المفصلية التي شهدتها عالمنا سواء على المستوى الأيديولوجي أو الاجتماعي على حد سواء، والتي تشكل تهديداً جاداً للمجتمع وللنظام السياسي على حد سواء.

حيث يعيش الإنسان في عالم مليء بالأيديولوجيات المتصارعة والمتفاوتة والمتعددة، فقد يرى المرء شيئاً واحداً في أشكال مختلفة في أوقات مختلفة، وقد يتوقع شيئاً ويحدث عكسه، ونتيجة التناقض بين الفكر والواقع فإن الإنسان يتبنى فكراً أيديولوجياً محاولةً منه لتبرير موقفه من الواقع الذي يعيشه، ومع ذلك شعر الإنسان بضياعه لكثرة هذه الأيديولوجيات مما جعله يفضل واحدة وينتمي إليها، مما جعله أكثر تصلباً وجموداً.

كما يعتقد كثير من الباحثين أن مفهوم الجمود يرجع في أساسه إلى نظرية التحليل النفسي من خلال مبدأ إجبار التكرار والذي يعد الجمود أحد أوجهه، ومبدأ إجبار التكرار مبدأ أصيل في النفس يدفع المرء إلى تكرار السلوك حتى لو أدى إلى سوء التوافق، وظاهرة الجمود تعني استمرار الفرد في إصدار سلوك معين يتطلب تعديل أو تغيير هذا السلوك تحقيقاً للتوافق. فالدوغماتية (أو دوغماتية) هي حالة من الجمود الفكري، إذ يتعصب فيها الشخص لأفكاره الخاصة لدرجة رفضه الإطلاع على الأفكار المخالفة، وإن أظهرت له الدلائل التي تثبت له أن أفكاره خاطئة، يحاربها بكل ما أوتي من قوة، ويصارع من أجل إثبات صحة أفكاره وآرائه، وتعتبر حالة شديدة من التعصب للأفكار والمبادئ والقناعات، لدرجة معاداة كل ما يختلف عنها.

(9) مقالة منشورة للباحث محمد عباس اللامي، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية،

وهي تعدّ حالة من التزمت لفكرة معينة من قبل مجموعة دون قبول النقاش فيها أو الإتيان بأي دليل يناقضها لأجل مناقشته ، أو كما هي لدى الإغريق الجمود الفكري ، وهي التشدد في الاعتقاد الديني أو المبدأ الأيديولوجي ، أو موضوع غير مفتوح للنقاش أو للشك .

أذ يعاني المتطرف من تقليص التسامح في تفكير المواطن المعاصر والمغالاة في مدح ذاته وتهميش الموضوعية في قراراته وحياته إضافة الى موقفه من الآخرين ” معنا ” أو ” ضدنا ” ، و الاعتزاز الشديد بارائه والمساس بها يعد مساساً بكرامته وكبريائه و الاعتقاد المطلق في نظرية المؤامرة وبخاصة الذين لا يتفقون معه في الرأي أو يختلفون معه في المنهجية ، و التعصب ضد الثقافات الأخرى من غير علم .

هذا ما يجعلنا أمام مسؤولية تبني مواجهة الجمود الفكري لدى المتطرفين من خلال المؤسسات غير الحكومية و مراكز الأبحاث المتخصصة إضافة الى مراجعة المناهج التعليمية التي يمكن أن تهئ من خلالها جيلاً يؤمن بروح الحوار وتعزيز الولاء والانتماء للوطن والعمل على تحريك المشتركات وتجميد الاختلافات للمساهمة في معالجة هذه الظواهر التي تضر بالأمن المجتمعي .

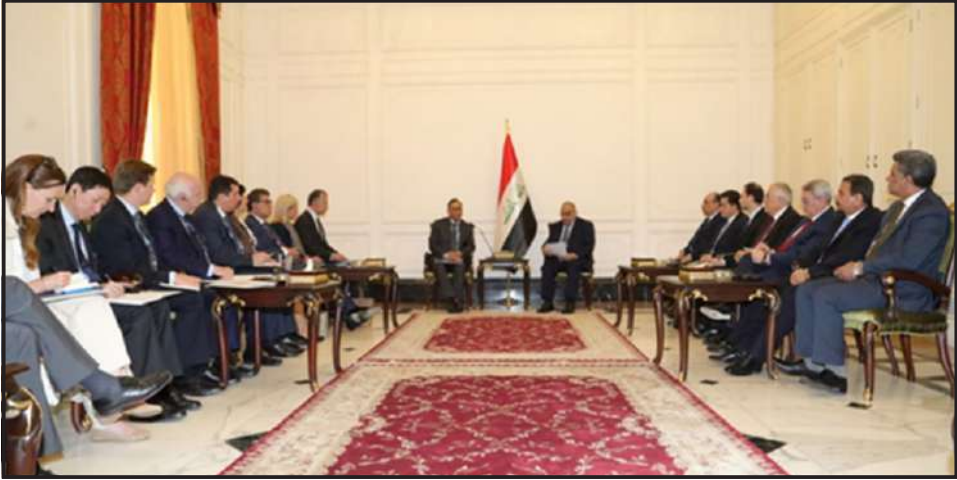
كما كان لمجلس الامن موقفاً من التطرف العنيف بقراره المرقم 2178 حيث نشر مَفُوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب تقريره في عام 2017 بالفقره ب – أن ظاهرة المقاتلين الأجانب ليست جديدة، فإنّ الزيادة التي أبلغ عنها مؤخراً في أعدادهم وفي طائفة البلدان التي ينطلقون منها بحسب التقارير، والجماعات التي ينضمون إليها، ودوافعهم، ومساراتهم اللاحقة تُلقي الضوء على الطبيعة المُعقّدة لهذه المسألة، وتثير القلق في جميع أنحاء العالم⁽¹⁰⁾ وبينما تختلف الوقائع والأرقام المُبلّغ عنها اختلافاً كبيراً فإنّ مجلس الأمن أعرب عن القلق إزاء تقارير تفيد بأنّ أكثر من 15 000 مُقاتِل إرهابيٍّ أجنبيٍّ من أكثر من 80 بلداً سافروا؛ لينضمّوا، أو يُقاتِلوا إلى جانب كيانات إرهابية مرتبطة بالقاعدة وتنظيم داعش الإرهابي، بما في ذلك في الجمهوريّة العربيّة السوريّة والعراق والصومال، فضلاً عن عدّة بلدان في المغرب العربيّ ومنطقة الساحل

(10) يُشير مصطلح ”مقاتلون أجانب“ عموماً إلى الأفراد الذين يُغادرون بلدانهم الأصليّة، أو مكان إقامتهم الاعتياديّ؛ بدافع أيديولوجيّ أو دينيّ أساساً، ويصبحون ضالعين في أعمال العنف كجزء من مجموعة مُتمزّدين، أو مجموعة مسلحة من غير الدول في صراع مُسلّح (رغم احتمال أن يكون الدافع أيضاً هو الحصول على أجر). انظر، أكاديميّة جنيف للقانون الدوليّ الإنسانيّ وحقوق الإنسان،

(11) وقد أَدان مجلس الأمن في قراره 2178 (2014) التطرف العنيف، وقرّر أن على الدول الأعضاء وفقاً للقانون الدولي منع تجنيد، أو تنظيم، أو نقل، أو تجهيز الأفراد الذين يُسافرون إلى دولة غير التي يُقيمون فيها، أو يحملون جنسيتها؛ بغرض ارتكاب أعمال إرهابية، أو تدبيرها، أو المشاركة فيها. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء إنشاء شبكات إرهابية دولية، مؤكداً ضرورة الملحة لتنفيذ هذا القرار فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب المرتبطين بتنظيم داعش، وجبهة النصرة، وغيرهما من خلايا تنظيم القاعدة، أو الجماعات المرتبطة به، أو المنشقة عنه، أو المتفجرة منه التي حدّدتها اللجنة وفقاً للقرارين 1267 (1999)، و1989 (2011)، وكما أكّد المجلس في قراره 2178 (2014) ينبغي للدول أن تُشرك المجتمعات المحلية، والعناصر الفاعلة غير الحكومية المعنية في وضع استراتيجيات لمناهضة الخطاب المتطرف العنيف الذي يُمكن أن يُحرّض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، والتصدي للظروف المؤدية إلى شيوع التطرف العنيف الذي يُمكن أن يُفضي إلى الإرهاب؛ وذلك بسنبل، منها: تمكين الشباب والأسر والنساء والقادة في الأوساط الدينية والثقافية والتعليمية، والجماعات المعنية الأخرى في المجتمع المدني، والأخذ بنُهُج مُكيّفة بحسب الحالة في مكافحة اعتناق هذا التطرف العنيف، والنُهُوض بالإدماج والتماسك الاجتماعيين. ويتطلب ذلك جهوداً مُستمرة لتعزيز انخراط المجتمعات المحلية، والسلطات في بناء الثقة، ودعم الإمسك بزمam المُبادرات على الصعيد المحلي، وتطوير خطاب إيجابي مُضاد⁽¹²⁾. وقد تكون مكافحة الخطاب المتطرف، وتعزيز الحوار، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التماسك الاجتماعي أكثر الوسائل فعالية لمكافحة الدعوة إلى التطرف، إذ يُمكن للجهات الفاعلة كمنظمات المجتمع المدني، ورجال الدين، والشباب الفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة أن تستعمل العوالم الافتراضية للحد من ظاهرة التطرف المؤدي للإرهاب؛ وهذا ما يراه الباحث؛ لأنّ مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بجو مُفعَم بالحيوية، والتنوع، والإصرار على النجاح، وتقديم المساعدة للآخرين.

(11) S/PRST/2014/23. انظر أيضاً- S/2014/770، الفقرة 31.

(12) محمد، عباس اللامي، الدبلوماسية الافتراضية فك الارتباط وحصار التطرف، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، بغداد 2019



علماً أنّ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة يُعدّ أحد أهمّ أجهزة الأمم المتحدة، والمسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولمجلس الأمن سلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء؛ لذا تُعدّ قراراته مُلزمة للدول الأعضاء، وقد زار العراق بتاريخ 29/6/2019 أعضاء مجلس الأمن الدولي في أول زيارة للعراق. (13) إنّ الدعم الدولي للعراق في مجال إعادة الاستقرار، وتأهيل وإعمار البلد الذي تعرّض لدمار كبير؛ بسبب الإرهاب مايزال دون المستوى المطلوب خصوصاً أنّ العراق حارب نيابة عن العالم، فمازالت الدبلوماسية العراقية خجوله في طرح موضوع إعمار العراق في كلّ محفل دولي لضمان إبقاء الاهتمام به، وجعله محورياً للتباحث، واستمرار الدعم (14).

بعد أن أعلن العراق تحرير كافة الاراضي العراقية من دنس الارهاب والانتصار على داعش بشكل كامل بعد نحو ثلاث سنوات من الحرب، وتحرير الشريط الحدودي بين العراق وسوريا ، لتنتهي بذلك فصول من المأساة لحكم عصابات داعش الارهابية على بعض مناطق العراق ، فقد حققت القوات الامنية العراقية نتائج نوعية ضمن عملياتها في القضاء على ”داعش“ وحرر خلاياه النائمة وتدمير أوكاره ومخلفاته، وسحقه عسكرياً

(13) مصدر نفسه

(14) محمد ، عباس اللامي ، مصدر سابق

وبما أن الحكومة العراقية مدركه بأن المعركة مع التنظيمات الارهابية ما زالت مستمرة و النصر النهائي لا يتحقق الا من خلال القضاء على التطرف والكراهية وصولا الى مجتمع يؤمن بالتعايش والاعتدال، وقد أقر مجلس الامن الوطني في جلسته المنعقدة بتاريخ 2019-2-19 ”استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب، التي قدمتها مستشارية الأمن الوطني بعد ان اجري المجلس التعديلات والمراجعة اللازمين ومناقشتها من جميع الجوانب“ والتي ستضعها الحكومة العراقية هذه الاستراتيجية لتوجيه مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيقها ، فقد حرص المساهمين من الخبراء والمختصين على ان تكون مرنة وشمولية وتستند على القيم الانسانية وتتفق عليها البشرية ومعتمده في الدستور العراقي لسنة 2005 ،

بما في ذلك قرارات الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته العامة ، حيث يسعى العراق للحفاظ من خلال هذه الاستراتيجية لتعزيز بيئة وطنية تسهم في ازدهار الفكر الحر المعتدل وتهدف الاستراتيجية أيضا الى خلق وتنمية بيئة مشجعة للوسطية والاعتدال والتعايش وناذرة للفكر والسلوك المتطرف ، كما تعمل على استيعاب الطاقات والقدرات الشبابية اضافة الى ترسيخ الروح الوطنية واعداد مواطن يؤمن بالوسطية والاعتدال ،

وهذا لا يتحقق الا من خلال تعاون وشراسة المواطن مع الحكومة من أجل انجاح هذه الاستراتيجية التي سوف تتخذ من الاعلام والتربية والانشطة الثقافية والشبابية كاداة لتنفيذ وترسيخ مفاهيمها اضافة الى المراكز البحثية ومؤسسات الغير حكومية في تأهيل القيادات الشابة وتمكينهم في ابراز دورهم في صناعة القرار، فتأهيل الشباب يسهم أسهاما فعليا في تحسين الوعي المجتمعي حول التطرف العنيف المؤدي للارهاب، وعليه فإن موضوع الارهاب الفكري هو واحد من أهم المواضيع الحيوية وذات الخطر الكبير،

حيث ان خطره يهدد الأمن الوطني والمجتمعي لذلك سعى العراق بعد تحريرة من دنس الارهاب بأقرار استراتيجية لمواجهة التطرف المؤدي للارهاب والتخلص من هذه الافة بشكل نهائي ، لتكون الخطوة الاولى لبناء عراق أمن ومستقر بعيداً عن التطرف وقريب من الاعتدال والوسطية و أرتكزت استراتيجية مكافحة التطرف العنيف على :

ان تكون جزء مكمل ومعضد لاستراتيجية الامن الوطني 2015 واستراتيجية مكافحة الارهاب ، ومتوافقة مع الاتفاق السياسي الوطني والبرنامج الحكومي .

تحظى بالدعم الشعبي من خلال استنادها على مقاصد الدين الاسلامي الحنيف والشرائع السماوية من مثل عليا ومكارم الاخلاق ، والقيم الانسانية التي توصلت واتفقت عليها البشرية في اتفاقاتها ولوائحها ، واشراك مؤسسات المجتمع المدني في تطبيقها .
والتعاون مع المجتمع الدولي عموما والمحيط الاقليمي خصوصا لتكامل الجهود في مكافحة التطرف العنيف ، بحيث تكون هذه الاستراتيجية جزء من استراتيجية دولية لمكافحة التطرف العنيف⁽¹⁵⁾.

المبحث الثاني

تجربة الحشد الشعبي في مكافحة الارهاب

بعد الانهيارات الامنية التي شهدتها العراق التي باتت تهدد أمن العاصمة بغداد والخوف من سقوطها بيد تنظيم داعش الارهابي وسلسلة الاعدامات الجماعية التي قام بها التنظيم وصمت العالم الاوربي والدولي اتجاة العراق جاءت الدعوة إلى حمل السلاح التي أعلنها آية الله العظمى علي السيستاني في خطبة الجمعة التي ألقاها نيابة عنه ممثله الخاص ، الشيخ عبد المهدي الكربلائي، في ظل توسيع المسلحين قبضتهم على مناطق في الشمال والشرق، مهددين بالزحف جنوبا ، وأوضح الكربلائي قائلا ”المواطنون القادرون على حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين وحماية البلد وشعبهم والأماكن المقدسة ينبغي أن يتطوعوا وينضموا إلى قوات الأمن لتحقيق هذا الهدف المقدس“⁽¹⁶⁾



(15) محمد ، عباس اللامي ، مقالة منشورة في مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية ،

<https://www.alnahrain.iq/post/379> 13-3-2019

(16) <https://web.archive.org> الموقع الرسمي للـ BBC

كما اتصل الرئيس الإيراني ، حسن روحاني ، برئيس الوزراء العراقي آنذاك ، نوري المالكي متعهدا بأن إيران ” لن تسمح لأنصار الإرهاب بزعة الأمن والاستقرار في العراق من خلال تصدير الإرهاب إلى العراق “.

تشكلت قوات الحشد الشعبي في العراق منتصف يونيو/حزيران 2014، في أعقاب سقوط محافظة نينوى (شمالي البلاد) على يد تنظيم داعش الارهابي ، وفور إعلان فتوى ”الجهاد الكفائي“، باشرت الحكومة العراقية تأطيره في إطار رسمي يُضفي عليها الصفة المؤسسية ، بإعلان تأسيس ”مديرية الحشد الشعبي“ لتطويع القادرين على حمل السلاح من جميع المحافظات العراقية، ومن ثم فإن الحشد الشعبي يمارس نشاطاته بشكل رسمي كأى مؤسسة من مؤسسات الدولة العراقية التي يحميها القانون خلال أداء الواجبات القتالية.

وأقرّ قانون هيئة الحشد الشعبي بعد تصويت مجلس النواب العراقي بأغلبية الأصوات لصالح القانون في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ويتولى قيادة الحشد الآن الاستاذ فالح الفياض مستشار الامن الوطني ورئيس جهاز الامن الوطني⁽¹⁷⁾ كما لعب الدور البارز بقيادته الميدانية الشهيد ابومهدي المهندس منذ التأسيس لحين إعلان النصر على عصابات داعش الارهابية فقد بداء المهندس وبعض الافراد عام 2014 بالعمل على ادارة الازمة وأمتصاص الصدمة على الشعب العراقي اولا والتفكير باعاده القوات الامنية بعد أنكسارها فايقاف زحف الارهاب اتجاه بغداد بعد سقوط أيمن الموصل وأيسره تحت سطوة داعش في 10-6-2014 و سقوط تكريت يوم 11-6-2014 كما إعدام ١٧٠٠ طالب من قاعدة سبايكر (مجزرة سبايكر) يوم 12-6-2014 .



(17) محمد ، عباس اللامي ، تطبيقات القوة الذكية في استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المفضي للإرهاب ، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2020 ، قيد الطباعة

فعمل المهندس ” رحمة الله ” ورفاقه على استعادة القوة وإثبات الموقف بالتنسيق مع القوات الامنية المختلفة فقد أستثمر المتطوعين بفتح مراكز للتدريب في ظل أزمة ونقص بالاسلحة والعتاد لمواجهة تلك العصابات وتخلي الدول الكبرى عن التزاماتها اتجاه العراق بمواجهة الارهاب .

أستطاع الحشد الشعبي بأثبات نفسه بعد تحرير آمرلي يوم 31-8-2014 وتحرير جرف الصخر يوم 24-10-2014 وتحرير السعدية وجلولاء يوم 23-11-2014 أن ينفذ تلك العمليات بالرغم من حداثة التشكيل بالتعاون مع القوات الامنية العراقية الاخرى كما تم تحرير الضلوعية يوم 30-12-2014 بعدها جهدت القوات الامنية والحشد الشعبي من ضمنها ومقدمتها باتخاذ عام 2015 عاما للتقدم فقد تم تحرير ديالى 5-1 وتحرير تكريت بتاريخ 31-3-2015 منتصف العام.. كانت القوات تواصل تقدمها باتجاه حديثة وهيت وجنوب غرب سامراء باتجاه الرمادي.

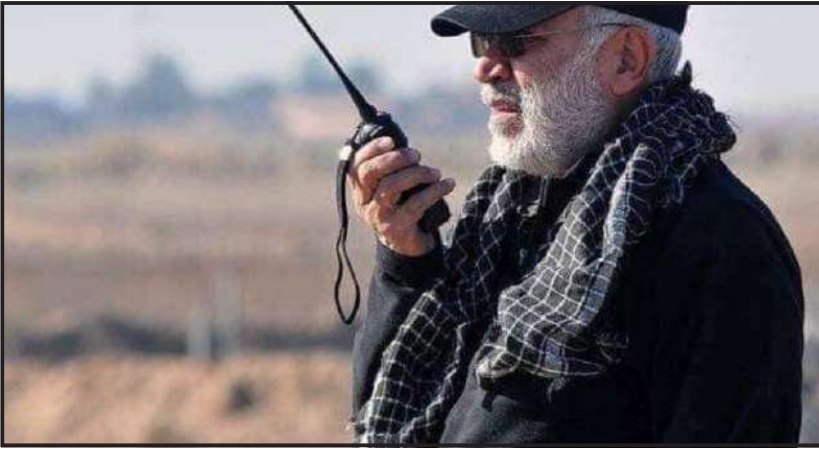
٢٠ / ١٠ تحرير مركز قضاء بيجي والبوجواري (عمليات لبيك يا رسول الله). بينما عام 2016 فهو عام بشائر النصر فتم تحرير جزيرة سامراء (عمليات علي الهادي ع) يوم 3-3 وتحرير الفلوجة (عمليات ١٥ شعبان) يوم 6-26 أضافة الى تحرير جزيرة الخالدية و تحرير الساحل الأيمن للشرقاط (عمليات فجر للشرقاط) وفي لقاء اجراه الباحث مع قائد قوات جهاز مكافحة الارهاب الفريق الركن عبد الغني الاسدي أن المعارك التي خاضها العراق في مواجهة الارهاب أصعب وأخطر من حرب تشرين والحشد الشعبي ساعد على تغيير المعادلات العسكرية والاسراع بالتحرير .

أن هيئة الحشد الشعبي لم تعمل فقط على الصعيد تحرير الارض ومواجهة الارهاب فقط فكانت لها جهود كبيرة باخلاء النازحين ونقلهم الى المناطق الامنه وتوفير الرعاية بالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهاجرين فبعد انطلاق عمليات قادمون يا نينوى 10-17 انطلقت عمليات الحشد الشعبي في المحور الغربي من الموصل بتاريخ 10-29.

٢٠١٧ إعلان النصر ودحر الإرهاب فقد شارك الحشد الشعبي بتحرير بادوش والحضر والقيروان والبعاج والوصول للحدود السورية 6-10-2017 إعلان قيادة الحشد الشعبي متمثلة بالشهيد القائد المهندس بتحقيق كامل الاهداف غرب الموصل و 7-9-2017 إعلان مدينة الموصل محررة بالكامل.

لكن هذا لا يعني أن الحشد الشعبي توقفت عملياته بمحاربة الارهاب بل استمرت حتى تحرير تحرير العياضية (عمليات قادمون يا تلغفر) يوم 31-8-2017 وتحرير الحويجة في 6-10-2017 كما شارك بتحرير راوه والقائم وتحرير الصحراء الكبرى ١٠ / ١٢ / ٢٠١٧ يوم طوى صفحة داعش في العراق وإعلان تحرير كامل الاراضي العراقية .

وفي لقاء اجراه الباحثان مع الشهيد جمال جعفر نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أن تنظيم المتطوعين والتسليح والتنظيم كانت مهمة صعبة في ظل انهيار المنظومة الامنية بشكل شبه كامل ، لكن العراقيون أعتادوا على مواجهة الصعاب مقدمين الغالي والنفيس دفاعا عن أرض الوطن⁽¹⁸⁾.



ومن خلال ماتم ذكره من مشاركات في تحرير اغلب مدن التي احتلتها عصابات داعش الارهابية قدم العراق نموذج مختلف رقد بها المؤسسة الامنية والعسكرية بطاقة ودماء جديدة أسهمت أسهاما فاعلا باعادة الثقة ما بين المواطن والمؤسسة الامنية .

أستطاع العراق إسماع صوته للشعوب العربية، والإسلامية، والأوروبية مُستثمرًا اقنوتة الدبلوماسية بذلك؛ لتكون ضاغطاً في صناعة، واتخاذ القرارات المهمة والدود عن الحشد الشعبي في المحافل العربية والدولية، وتعطيل عدد من القرارات التي كانت بعض الدول تنوي إصدارها ضده لاعتباره منظمة إرهابية رفض العراق التدخل العسكري الخارجي في سورية، واليمن بشكل صريح في الجامعة العربية وفي المحافل الدولية، واستقبلت بغداد العديد من الوفود من تلك الدولتين دعم المقاومة الإسلامية اللبنانية في الجامعة العربية في المحافل الإسلامية، والدولية، ورفض اعتبارها منظمة إرهابية

(18) مقابلة اجراها الباحثان مع السيد نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي بمكتبة ببغداد عام 2016

تحشيد الجهود الدولية مع الدول الصديقة لتوسيع رقعة التحالف الدولي ضد الإرهاب ليضم 67 دولة، فضلاً عن الدعم المقدم من الدول التي لم تنضم إلى التحالف، ومنها: روسيا، وإيران، والصين، وفنزويلا، وأذربيجان، وقبرص، وسلوفينيا، وبيلاروسيا⁽¹⁹⁾. ومن خلال ما تقدم نرى بأن العراق أستطاع بفترة قياسية تقديم حشداً عسكرياً وإنسانياً ودبلوماسياً حفظ به هيبته وهويته.

حيث عُدَّت التجربة العراقية بمراحلها ومتغيراتها المختلفة في مجال مكافحة الإرهاب ، واحدة من أهم التجارب العالمية في العصر الحديث ، ميزها مركزية وتطور الإرهاب في العراق بأساليبه وتكتيكاته المتغيرة والبيئة المجتمعية والفكرية التي أنشأت عبر سنوات من مراحل تنامي ظواهر العنف والتطرف وصولاً إلى الإرهاب ، كما تميزت تجربة العراق ببروز قدرات هيئة الحشد الشعبي كمؤسسة عراقية ناشئة تمكنت من تحقيق التوازن المجتمعي والوطني في سياساتها وإجراءاتها ، وحققت التضاد العقائدي بترشيح المشاعر الوطنية وهي عقيدة تعلمها المقاتل في المؤسسات التدريبية والوحدات المقاتلة .

امتازت قيادة الحشد الشعبي برصانة خبراتها الإدارية والأمنية والسياسية والتي عملت على تشكيل فريق عمل من ذوي الخبرة في المجال القيادي ومن أساتذة المؤسسات التعليمية للقوات المسلحة العراقية العريقة في تاريخها الأكاديمي ، حيث شكلت مجموعة عمل من المخططين يترأسهم السيد رئيس هيئة الحشد الشعبي الاستاذ فالح الفياض ونائبه الشهيد ابو مهدي المهندس (رحمة الله) القائد الميداني صاحب التاريخ الجهادي الطويل حيث وضعوا المسارات الواضحة والمحددة للسياسات الخاصة بعملية إنشاء هيئة الحشد والخطط والمتطلبات البنيوية والإدارية ومستوياتها القيادية ومجالات العلاقات الداخلية والخارجية .

ويرى الباحثان ان تجربة الحشد الشعبي تجربة غنية ومهمة وتحتاج الى تطوير على صعيد التسويق الإعلامي والعمليات النفسية الخاصة في مكافحة الإرهاب وأفكاره المتطرفة والسعي لتطوير الدعم اللوجستي و المنظومة الإدارية في الجهاز لتعويض المقاتلين والآليات القتالية والمعدات الهندسية الضرورية لنقل القطعات بسهولة ويسر وتطوير الاستخبارات في هيئة الحشد الشعبي بكافة مفاصلها وتزويدها بالمعدات الحديثة القادرة على كشف وتتبع الأهداف (الشبكات والخلايا الإرهابية) .

أضافة الى العمل والسعي الحثيث لتحديد ساحات العمل للأجهزة الاستخبارية والأمنية وتبادل المعلومات عن الإرهابيين بالتنسيق مع الأجهزة الامنية الاخرى في تطوير ملاكات الهيئة الادارية والامنية .

(19) محمد، عباس اللامي ، الدبلوماسية الافتراضية فك الارتباط وحصار التطرف ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2019

أبرز النتائج التي توصل اليها هذا البحث وكما يأتي :

- 1 - ضرورة تفعيل استراتيجية التطرف العنيف المؤدي للإرهاب المقره من قبل مجلس الامن الوطني والاعلان عنها بشكلها رسمي ومتابعة تنفيذها .
- 2 - حث الهيأت التعليمية والتربوية في مراجعة المناهج لغرس القيم الانسانية التي تعزز من السلم المجتمعي وبناء الانسان الفعال .
- 3 - تفعيل قانون هيئة الحشد الشعبي المصوت عليه من قبل مجلس النواب العراقي .
- 4 - ضرورة تطوير ملاكات هيئة الحشد الشعبي الادراية والامنية والاستخبارية من خلال الدورات داخل وخارج العراق وبالتنسيق مع وزارة الدفاع والداخلية والاجهزة الامنية الاخرى ، مع اشراك الامرين من مستوى امر فوج امر لواء وهيئات الركن بالقيادات دورات مهنية بكلية القيادة وكلية الاركان .
- 5 - التنسيق مع وزارة الخارجية العراقية في توضيح الصورة الحقيقية للمجتمع الدولي بدور المؤسسات الامنية بدحر الارهاب نيابه عن العالم وتقديم تجربة هيئة الحشد الشعبي كنموذج لذلك .
- 6 - حث وزارة الدفاع و وزارة الداخلية بتضمين تجربة معارك التحرير ضد عصابات داعش الارهابية بمناهج جامعة الدفاع الوطني و كلية الشرطة واستدعاء تجربة الحشد الشعبي من حيث الفكرة والاداء و الدروس المستنبطة منها .

المصادر

هيفاء سلام (2018)، المؤسسات التربوية، (رسمية، خاصة، دينية، مدنية)، دورها في منع التطرف العنيف (الطبعة دون)، الجامعة اللبنانية : معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول، تشرين الثاني ، صفحة 8.

عادل عبد الجبار : الارهاب في ميزان الشريعة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، 2000 ، ص 29.

الحمد تركي : حين تختلط المفاهيم : الاسلام المعاصر والديمقراطية ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، 2004، ص 34،

نبيل هادي : خطوط الارهاب ، دار الفارابي، بيروت - لبنان، 1986، ص 53
إمام حسنين خليل : الإرهاب وحروب التحرير الوطنية ، دار مصر المحروسة ، القاهرة ، ط 1، 2002 ، ص 47-48.

محمد ، عباس اللامي ، الدبلوماسية الافتراضية فك الارتباط وحصار التطرف ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2019 ، ص 18
- عبدالرزاق محمد الدليمي، (2010م) الدعاية والإرهاب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان

محمد ، عباس اللامي ، تطبيقات القوة الذكية في استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المفضي للإرهاب ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2020 ، قيد الطباعة

<https://www.alnahrain.iq/post/379>

<https://web.archive.org>

المقابلات

مقابلة أجراها الباحثان مع السيد نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي بمكتبة ببغداد عام 2016

دور الحشد الشعبي في مواجهة الارهاب الداعشي

أ.د. وسام عبد الله / أ.م.د. رعد جمال مناف جامعة بغداد / كلية تربية ابن رشد

(ملخص)

تركت لنا معركة الطف في كربلاء وارتاثا ثرا في مقارعة الظالم المغتصب للحقوق ارثا فكريا سياسيا ثوريا ، يستمد منه الانسان القوة والاصرار ليعيش حرا كريما كما خلقه الله تعالى، ومن هذا الفكر الجهادي الثوري انطلق السيد السيستاني رئيس الحوزة الدينية بفتوى الجهاد الكفائي لمحاربه الفكر الداعشي والقضاء عليه ، لانه يحمل فكرا تكفيريا ووحشيا من خلال الممارسات الوحشية لهذا التنظيم والتي استباح من خلالها دماء المسلمين من غير تمييز بين طائفة واخرى والخوض في دماء المواطنين الابرياء ، واستهداف دور العبادة سواء كانت للمسلمين او غير المسلمين، هذه المؤشرات تبين ان العراق وشعبه في خطر حقيقي، يهدد امن وسلامة، وتعايش العراقيين بغض النظر عن اختلاف طوائفهم وانتماءاتهم ، أذ حرصت فالمرجعية حرصت على ابقاء هذا التعايش بين مختلف الاديان لانه يوفر الاستقرار والامن لهذا البلد ، لقد هدف بحثنا هذا الى ابراز الفكر السياسي الجهادي الثوري للامام الحسين (عليه السلام) المتمثل بثورته في معركة الطف ضد الطغاة الفاسدين والموقف الشجاع الذي وقفه ضد الحاكم الظالم للدفاع عن المبادئ المتمثلة بشخصه ، وفكره ناتجا عنها ثورته في كربلاء فقد ضحى الامام بحياته وحياة اولاده من اجل كلمة حق ضد سلطان جائر من اجل احقاق الحق وهو الموقف نفسه الذي سارت عليه المرجعية الدينية لمحاربة التنظيم الوحشي الجائر الذي هدف الى تفتيت وحدة العراق وخلق الفتنة بين طوائفها المختلفة ، والمحافظة على وحدة وارض ومقدسات بلده العراق ، ومن منبر صلاة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف هبت عاصفة مدوية وضرب زلزال الارض تحت اقدام الدواعش ومن والاهم وايدهم حينما اصدرت فتوى الجهاد الكفائي فاصابت العدو في مقتل عندما هبت الملايين من ابناء الشعب العراقي الى مراكز التطوع والتحق الالوف من المتسربين الى وحداتهم واستعاد الجيش توازنه وثقته وتعذر ميزان القوى لصالح العراق واهله، فوصل صوت المرجعية الى كل البيوت فتخطى كل الترتيبات والوجهات وتسلسل الادارات ومنابر المثقفين فالنداء واضح وجلي ، ولا ننسى ان للاعلام الحقيقي الصادق دورا في ايصال الحقائق التاريخية للاجيال القادمة وادراكا لاهمية التاريخ في صناعة الثقافة والفكر الهادف.

فالغرب لم ينفك منذ ان اكتشف الاسلام المحمدي التابض في قلوب وعقول المسلمين يشكل حاجزا لتحقيق تطلعاته وتحجيم نفوذه ، فجند نفسه واتباعه للتصدي للاسلام وافراغه من محتواه عقائديا عند المسلمين فسلك سبلا عديدة مؤطرة بمناهج شيطانية مخادعة وهو ما تقوم به عصابات داعش في عموم العراق ، فاصبح الامر خطيرا لايمكن السكوت عنه صرح صوت المرجعية الدينية العليا باصدار فتوى الجهاد الكفائي ومحاربه الفكر الداعشي والقضاء عليه ، لما يحمله من فكر متطرف يستبيح الامن والعرض والمأذن ودور العبادة والعلم ومظاهر الحياة الانسانية.

1 - الفكر الحسيني في جهاد الظالم وتأثيره على المرجعية الدينية:

لابد من التأكيد أن المرجعية الدينية في النجف الاشرف أتعده ثورة الامام الحسين (عليه السلام) المهلم والعامل الاساس لاي ثورة او فتوى تقوم بها ، فالحسين (عليه السلام) ايقظ ضمائر الناس، والبكاء على ابي عبد الله وانصاره الكرام احتفاء واستذكرا للضمير الحي والوعي الديني الذي يقف ضد أشكال الخروج عن الدين ومخالفه شريعة الله تعالى ، وتعظيما لهذا الإنسان البطل الذي تخلص عن كل شيء من اجل الدفاع عن دينه ومبادئه المقدسة ، وهو القائل : ” الا ترون الى الحق لا يعمل به ، والى الباطل لا يتناهى عنه، ليرغب المؤمن في لقاء الله محققاً“ (1) ، فمن عاشوراء نستلهم دروس التصدي والتحدي والاستقامة، ومن ذكره العطرة ومدرسته الجهادية، تتم صناعة الأبطال والمضحين بكل ما يملكون في سبيل دينهم وامتهم، وتعميق عناصر الايمان في النفس والسلوك، وهو منبر اعلامي عبر التاريخ لفصح الظالمين، وتعزية المتخاذلين والمستسلمين، ونحن في وضعنا الراهن نعيش ازمة حقيقة وتحديات كبرى تواجه الأمة الإسلامية ، تبعده عن النهج الحسيني، فنحن بحاجة الى مدرسة عاشوراء وقيمها ومبادئها، كالعزة والكرامة؛ لان الإنسان الذي ينتصر على ذاته، على ما فيها من تردد وازدواجية وعجز، ويتغلب على الرهبة من الحياة، يكتشف ما أودع الله عز وجل في كيانه من كنوز، من العقل والإرادة والضمير النابض ، ان هذا الإنسان هو القادر على تغيير المعادلات، ومواجهة التحديات، وخلق الانتصارات بالصبر والثقة بالنفس والاصرار على المبادئ ، هذا ما اراد الامام الحسين (عليه السلام) فبماكانا أن نتحول من التبرير الى المسؤولية، ومن الجمود الى الحركة، ومن الخضوع الى المقاومة، ومن الانتصار السلبي الى الفعل الايجابي، ومن التواكل الى التوكل، استنادا الى قول الله تعالى في محكم كتابه: ” وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ“ (2).

2 - المرجعية الدينية والجهاد الكفائي :

في نهار حزيران قانظ اجتاحت زمر الارهاب والقتل والظلام من التكفيرين مدينة الموصل فارتبكت قوات الجيش العراقي، وانهارت معنوياتها وانسحبت من مواقعها، ودب الهلع والرعب بين صفوفها فاسقطت محافظة صلاح الدين بعد الموصل ليتم فيها اسر وذبح اكثر من (1700) طالب في زيمهم المدني يتدربون على ملاك القوة الجوية ، ومن ثم وتداعت الاحداث الى محافظة ديالى فسقطت اجزاء كبيرة منها ، ثم سرت الشائعات على بغداد واطرافها واصيب الجميع بالهول والحيرة والترقب فيما بدات وسائل الاعلام المحترفة تبث صور الدبابات العراقية والمدافع وناقلات الجند تقاد من قبل عصابات داعش في شوارع الموصل، وعلى اثر هذه التطورات السياسية التي يمر بها بلدنا قام السيد السيستاني في ظهيرة يوم الجمعة المصادف 2014 / 13 / 6 ومن منبر صلاة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف هبت عاصفة مدوية وضرب زلزال اطناب الدواعش ومن والاهم وايدهم حينما اصدرت فتوى الجهاد الكفائي فاصابت العدو في مقتل فهبت الملايين من ابناء الشعب العراقي الى مراكز التطوع والتحق الالوف من المتسربين الى وحداتهم واستعاد الجيش توازنه وثقته وتعذر ميزان القوى لصالح العراق واهله، فوصل صوت المرجعية الى كل البيوت فتخطى كل الترتيبات والوجاهات وتسلسل الادارات ومنابر المثقفين فالنداء واضح وجلي ، ولا ننسى ان للاعلام الحقيقي الصادق دورا في اصال الحقائق التاريخية للاجيال القادمة وادراكا لاهمية التاريخ في صناعة الثقافة والفكر الهادف.(3)

لقد بات أن الدواعش يتلقون دعما دوليا ليمارسوا مهنة البطش والتنكيل بالبشرية بغية اشاعة مفاهيم الشر والعدوان باسم الاسلام وهو منهم براء ، وهدف هذه العصابات الاجرامية نصره الصهيونية والاستعمار والشرك وزرع فكرة العداء ضد الاسلام فالارهاب لادين ولا هوية ولا بلد له سوى الحقد والمكر بلاسلام والمسلمين تقودها قوى الغرب الحاقدة على الدين الاسلامي ، فالغرب لم ينفك منذ ان اكتشف الاسلام المحمدي النابض في قلوب وعقول مؤسسي الاسلام يشكل عائقا لتحقيق تطلعاته وتحجيم نفوذه ، فجدد نفسه واتباعه للتصدي للاسلام وافراغه من محتواه عقائديا عند المسلمين فسلك سبلا عديدة مؤطرة بمناهج شيطانية مخادعة وهو ما تقوم به عصابات داعش في عموم العراق ، فاصبح الامر خطيرا لايمكن السكوت عنه لذلك صدح صوت المرجعية الدينية العليا باصدار فتوى الجهاد الكفائي ومحاربه الفكر الداعشي والقضاء عليه ، لانه يحمل فكرا تكفيريا ووحشيا من خلال الممارسات الوحشية لهذا التنظيم والتي استباح من خلالها دماء المسلمين من غير تمييز بين طائفة واخرى والاستهتار بنفوس المواطنين الابرياء واستهداف دور العبادة سواء

كانت للمسلمين او غير المسلمين، هذه المؤشرات تبين ان العراق وشعبه في خطر حقيقي يهدد امن وسلامة، وتعيش العراقيين ، بغض النظر عن اختلاف طوائفهم مع بعضهم البعض وقد حرصت لمرجعية على ابقاء هذا التعايش بين مختلف الاديان لانه يوفر الاستقرار والامن لهذا البلد.(4)

3 - ذكر الشيخ الكربلائي في احدى خطبه عن نص الفتوى الجهاد الكفائي وماهي الشروط الواجبة لهذا الجهاد :

- 1 - وجوب التطوع لمن يستطيع حمل السلام بشرط ان يكون ضمن الاجهزة الامنية وبالطريقة الرسمية حصرا وفقط .
 - 2 - التطوع واجب كفائي وليس للجميع بل لسد النقص في الاجهزة الامنية حتى يحصل الغرض بصد كيد الاعداء .
 - 3 - يجب الان على الاجهزة المختصة بيان الاعداد المطلوبة لاداء الغرض لكي يعلم الجميع حجم اداء الواجب الكفائي الذي اطلقته المرجعية .
 - 4 - يجب أن يكون هناك تنظيم عالي الدقة فمثلا يجب ابعاد طلاب الجامعات والمدارس عن هذه المسألة وتفريغهم للدراسة .
 - 5 - حملت هذه الخطوة بعدا احترازيا واحتياطيا على المدى المتوسط والبعيد اكثر منه على المستوى الانساني لكي يستعد المجتمع لمواجهة هذه الطوارئ ولا يتعامل معها بطريقة الصدفة والمفاجأة والصدمة.(5)
- وقد دعت المرجعية الدينية بقيادة السيد السيستاني في يوما من الايام (الجمعة تحديدا) المواطنين الذي يتمكنون من حمل السلاح للتطوع في صفوف القوات الامنية للدفاع عن العراق الذي يواجه تحديا ومسؤولية كبيرة من خلال التصدي للارهابيين هي مسؤولية الجميع ولا تختص بطائفة دون اخرى او طرف دون اخر وشدد ان طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن الوطن واهله واعراضه ومواطنيه وهو واجب كفائي استنادا الى ما قام به الامام الحسين (عليه السلام) عندما ثار على يزيد الظالم فاراد الحفاظ على اعراض وارواح الناس ، وقال ممثل المرجعية الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال خطبة الجمعة من الحضرة الحسينية المقدسة :

ان العراق وشعبه يواجه تحديا وخطرا كبيرا فالارهابيين يستهدفون السيطرة على المحافظات كنيوى وصلاح الدين وبغداد وكربلاء والنجف ثم يستهدفون كل العراقيين مشيرا الى ان مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم مسؤولية الجميع ولا تختص بطائفة دون اخرى واضاف ايضا ان التحدي وان كان كبيرا الا ان الشعب العراقي الذي عرف عنه الشجاعة وتحمل المسؤولية في الظروف الصعبة اكبر من التحديات والمخاطر، فان المسؤولية تحتم علينا في الوقت الحاضر حفظ بلدنا ومقدساتنا من المخاطر وتقديم التضحيات في سبيل الحفاظ على وحدة بلدنا وكرامته وصيانة مقدساته ولا يجوز للمواطنين الذين عهدنا منهم الصبر والشجاعة في مثل هذه الظروف ان يدب الخوف الاحباط في نفس اي واحد منهم ، كما بين موقف القيادة السياسية وهم امام مسؤولية تاريخية وشرعية داعيا ان يتركوا الاختلافات والتناحر وتوحيد موقفها ،

واضاف يا ابناء القوات المسلحة انكم امام مسؤولية تاريخية وشرعية وليكون دافعكم هو الدفاع عن حرمة العراق وصيانة المقدسات ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح، وتؤكد المرجعية دعمها واسنادها لابناء القوات المسلحة وتحثهم على التحلي بالشجاعة والبسالة والثبات والصبر وان من يضحى منكم يكون شهيدا ان شاء الله ،

واكد ان طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن الوطن واهله واعراضه ومواطنيه وهو واجب كفائي بمعنى ان من يتصدى له وكان فيه الكفاية بحيث يتحقق الغرض وحفظ العراق، وتابع الكربلائي على المواطنين الذي يتمكنون من حمل السلاح دفاعا عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم التطوع للانخراط في القوات الامنية للغرض المقدس مبينا ان الكثير من الضباط ابلوا بلاءا حسنا في الدفاع والصمود وتقديم التضحيات والمطلوب تكريمهم لينالوا استحقاقهم وليكون حافزا لهم ولغيرهم على اداء الواجب الوطني الملقى على عاتقهم وفي الوضع الراهن بعد هجوم داعش على المدن العراقية وعلى اثرها وجه السيد السيستاني دعوة ضمنية الى العراقيين من كل الطوائف الى مقاتلة داعش موضعا انه اذا لم يتم طرد هذه الجماعة الجهادية المتطرفة من العراق فسيندم الجميع غدا معتبرا اياها جماعة تكفيرية لانها ستسبب بلاءا عظيما على عراقنا الحبيب. (6)

يرى بعض المحللين السياسيين ان فتوى السيد السيستاني قد سبقت ثلاثة مواقف مصيرية في تاريخ العراق وكانها تقرؤها بوضوح قبل حدوثها منها سيطرة البيشمركة على كركوك والمناطق المتنازع عليها بالقوة،

وطالبت مسعود البارزاني بالانفصال وتقسيم العراق، وتأسيس داعش لخلافتها واعلانها من العراق تحديدا ،

ومما يلحظ من هذا التحليل السياسي ان امريكا أرادت استخدام داعش كذريعة للرجوع الى العراق ومثلما استطاعت المرجعية باخراج القوات الامريكية من خلال اصرارها على تأسيس حكومة وطنية وجمعية وطنية منتخبة ودستور عراقي مستفتى عليه من قبل الشعب منذ بدا الاحتلال، وهذا ما قاد الى تأسيس حكومة وطنية في العراق اشرفت على الانسحاب الامريكي عام 2011، فان فتوى المرجعية (الجهاد الكفائي) حرمت امريكا من الرجوع الى العراق بحجة محاربة الارهاب وضعف قدرات الجيش العراقي.(7)

4 - ما معنى حشد الولاء (الحشد الشعبي): او يعرف ايضا باسم اخر(الحشد الوطني) هي قوات شبه عسكرية تعمل مع الجيش العراقي ، وهي تابعة للمؤسسة الأمنية العراقية، تم تشكيلها بظرف طاريء، تتكون من شيعية العراق ولاحقاً انضمت إليه عشائر من سنة العراق كمحافظات صلاح الدين ونيوى والابار ومن ثم انضم التركمان والكرد الفيليين والمسيحيين العراقيين.(8)

لقد قام المرجع الشيعي علي السيستاني كونه المؤسس للحشد الشعبي عن طريق فتواه با(الجهاد الكفائي، لتحرير العراق من داعش ومحاربتة للدفاع عن الارض والعرض والمقدسات الطاهرة، لكي لا يندسها داعش الاوغاد باصدار توجيهات دينية تنظم علاقة وتعامل الحشد الشعبي مع أهالي المناطق المحررة ،من تنظيم داعش بالعراق، وتتضمن التوجيهات حوالي(٢٠) نقطة، تضمنت: حث منتسبي الحشد الشعبي على التعامل بالأخلاق الإسلامية، وعدم التعرض للناس، وأهالي المنتمين لداعش (في المناطق المحررة)، بأي أذى أو اضطهاد، وعدم إيذاء كبار السن والأطفال والنساء، وعدم قطع أي شجرة، إلا أن يضطروا إلى قطعها، وكذلك معاملة غير المسلمين(اهل الذمة)، معاملة حسنة وعدم المساس بهم، وغير ذلك مما قاله في توجيهاته على صفحته الرسمية في الإنترنت وفي كل المجالات والصحف وحتى بازقة الشوارع.(9)

ومن الامور التي أكدت عليها المرجعية الدينية مرارا ”ان دعوتها الى التطوع لا تقتصر على فئة دون اخرى، انما تشمل جميع فئات وطوائف المجتمع العراقي ، وكل العراقيين مدعوون للتطوع والدفاع عن وطنهم وأعراضهم، وأنفسهم وأموالهم ،وفي مقدمتهم هؤلاء أهالي المناطق المغتصبة من قبل داعش“. بل ان هؤلاء أولى بالتطوع والدفاع باعتبارهم الأقرب الى العدو والأكثر ضررا منه.(10)

وكان المرجع الديني يهدف من تكوين الحشد، عدم تقسيم العراق اوتكريس وتعميق للانقسام المجتمعي الى مكوناته وطوائفه، بل هي دعوة الى الوقوف بوجه هذا الانقسام الامر الذي يبرر المخاوف من استحالة او صعوبة العودة الى هوية عراقية جامعة تقوم على اساس المواطنة وليس على اساس المكون.(11)

تمثل فكرة الجهاد على العراقيين جميعهم ان يوجهوا ويقاموا ، متناسين خلافاتهم العقائدية والفكرية، خطرا واحدا اسمه ”داعش“ الفئة التكفيرية الوحشية الضالة، واستجابة لهذا النداء فقد لحق العرب والكرد والتركمان والشبك والايديين والمسلمين والمسيحيين والسنة والشيعة كلهم الضرر من ”داعش“. (12)

ويفترض ان يتم توظيف مقولة العدوالمشترك لتعميق الوحدة الوطنية والانتماء الوطني لا العكس، والنصر الحقيقي على ”داعش“ سيتمثل في نهاية المطاف ان يخرج العراقيون من المعركة أمة واحدة عراقية يجمعهم وطن نهائي واحد هو العراق الواحد السيد المستقل المزدهر.(13)

ان الحشد الشعبي خاضع لسيطرة الحكومة العراقية ويعتبر منظومة امنية ضمن المؤسسة الامنية العراقية كما صرح بذلك رئيس وزراء العراق وله ميزانية تقدر ب (٦٠ مليون دولار أمريكي) من الميزانية العراقية المخصصة لسنة ٢٠١٥.(14)

وقد اكتسب الحشد الشعبي الشرعية الدولية للامم المتحدة، وقد جاء ذلك على لسان الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونايمي يان كوبيش)، بتاريخ (2015/7/22) ذكرت فيه ” إنه بعد مرور عام على سقوط الموصل، يبقى ثلث العراق تحت سيطرة وإدارة تنظيم داعش، مضيفا إن الهجمات العسكرية لقوات الأمن العراقية، بدعم حاسم من قوات الحشد الشعبي، والمتطوعين من القبائل السنية، والتحالف الدولي، لم تغير الكثير في الوضع على الأرض“. (15)

ويبدو من هذا الخطاب الى الاعتراف الضمني بشرعية الحشد الشعبي دوليا في حين يواجه الحشد انتقادات من بعض الجهات السياسية العراقية وبعض الدول.

ويبدو ان الحشد الشعبي قد نسبت اليه تهم وهي ليس لها ضوابط خاصة تنظم عملها مع وزارة الداخلية او وزارة الدفاع رسميا فارتبط اسمها بعمليات خطف وابتزاز وغير ذلك ، وقد صرحت الحكومة العراقية بان سبب ذلك استغلال عصابات لاسم الحشد الشعبي، ونتيجة هذه التهم الغير لائقة في حين اورد وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي ”أن قوات الحشد الشعبي منضبطة وتعمل بامرة القيادات الامنية العراقية“.(16)

فقد انتقدت المرجعية الدينية في النجف عن طريق ممثلها في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي (الحملة المسعورة) ضد مقاتلي الحشد الشعبي ،والممارسات السيئة التي يتهم بها الحشد الشعبي وهي لا تمثل النهج العام لان أولئك المقاتلين دفعهم حبهم للوطن للتضحية وتعرض عوائلهم للمعاناة حسب قوله متاسين بقوتهم وقادهم في الثورة الامام الحسين (عليه السلام) المهلم الفكري والدافع الروحي للثورة للحفاظ على العرض والخلاص من الفساد الذي يذبونه داعش في ارضنا المقدسة والحفاظ عليها.(17)

5 -عمليات الحشد الشعبي ضد أرباب الدواعش:

توزع الحشد الشعبي في مناطق المعركة، ليشترك في عمليات مدينة الفلوجة. الرمادي التي يغلب عليها الجيش والشرطة العراقية، وعملية (لبيك يا رسول الله الثانية)، التي انطلقت في (١٢ أكتوبر ٢٠١٥)، بمناطق الصينية، وألبوجواري، وشمال بيحي، ومصفي بيحي المسمى ب (مصفي الصمود)، ضمن قاطع محافظة صلاح الدين، وتسعى هذه العملية الى تحرير كافة مناطق محافظة صلاح الدين بما فيها الشرقاط، وفي (10 ١٤ أكتوبر ٢٠١٥)، سيطرت قوات الحشد الشعبي، والقوات المسلحة العراقية، بمعية العشائر المنتفضة في تلك المناطق، على قضاء بيحي بالكامل، ولا تزال توجد بعض المواجهات الطفيفة مع داعش في مركز قضاء بيحي، وبلدة الصينية، وغيرها من المناطق.(18)

ومن الشائعات التي نالت الحشد الشعبي الذي بذل الغالي والنفيس، تاركين عوائلهم وحياتهم من أجل الحفاظ على الأرض العراقية، فقد ترددت أخبار صحفية وتلفازية بأن هناك نوع من التواجد العسكري (جنود ومقاتلون) ،

على الأرض العراقية تابعين لإيران وبريطانيا ودول أخرى، إلا أن الحكومة العراقية تنفي نفياً قاطعاً وجود أي قوات أجنبية (غير عراقية) على أرض العراق، كما صرح بذلك رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في أكثر من لقاء متلفز، وأعرب على أن الوجود الأجنبي (غير العراقي) على الأرض العراقية يقتصر على مستشارين أجانب (غير عراقيين) وظيفتهم تقديم النصح والمشورة العسكرية فقط. (19)

شكل انطلاق فصائل الحشد الشعبي، واندفاعها الباهر نحو ساحات القتال ضد العصابات الإرهابية المعروفة بداعش، انعطافة واضحة في مسار العمليات العسكرية والأمنية ، لما شكلته من تغيرات استراتيجية في الاتجاه العام للجهد العسكري والأمني، فالحشود الشعبية التي انتفضت في لحظة تاريخية حرجية ومصيرية استجابة لنداء المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف، وتعبيراً للإرادة الداخلية في الرغبة للتخلص من الدواعش،

هذه الحشود انضمت الى مسار المعارك المحتدمة، وأعادت بناء الروح المعنوية القتالية، وضخها بزخم جديد وقوي، ليساند الجيش في المعارك الدائرة، مبتدئة من جرف النصر الى امرلي وبيجي وغيرها من المنازل التي استطاعت فيها القوات العسكرية والحشد الشعبي من كسر شوكة الإرهابيين ودحرهم

كان لفصائل الحشد الشعبي دور في تغيير موازين القوى لصالح قواتنا العسكرية والأمنية، فدخلوها أرض المعركة شكل، فاصلة تاريخية بين حالتين من النكوص التي اصابنا شعبنا، والاستجابة القوية بزعامه المرجعية المتمثلة بالحشد الشعبي، التي حققت انتصارات لا يمكن إلا ان نعدها ،إنموذجاً للروح الحماسية الجديدة التي سادت المجتمع العراقي جميعاً،

فالحشد الشعبي أصبح منقذاً، لمدن استنجدت به ضمن إعادة بناء اللحمة الوطنية العراقية، فليس من الغريب أن تنطلق الأصوات من أهالي الرمادي طالبةً بتدخل قوات الحشد الشعبي إلى جانب القوات العسكرية وعشائر المدينة للذود عنها، وإيقاف الهجمة الداعشية البربرية على عشيرة البو نمر على سبيل المثال. (20)

جاءت انتصارات الحشد الشعبي بمصاحبة قواتنا العسكرية لتدخل لأرواحنا فرحاً غامراً وشعوراً عارماً بالفخر، بأبطال من مختلف الأعمار يتمتعون بإرادات صلبة، وإيمان متماسك بما يلقي عليهم من مهام فدائية وصعبة، لعل أهمها الدور الاستشهادي في تقدم أفواج الحشد الشعبي لاقتحام المدن والقرى وتحريرها، ومن ثم تسليمها لقوات الجيش العراقي، كما حصل في مناطق العظيم والسعدية، اذا كانت أفواج الحشد الشعبي رأس حربة في عمليات التقدم والتحرير، واستعادة الأرض المغتصبة، ويمكن القول ان الدور الفاعل والمؤثر للحشد الشعبي، أوجع رؤوساً وأغضب أرواحاً، لم تكن تتوقع استعادة روح المبادرة بل إنها كانت تتمنى أن تطهر الأرض المغتصبة من قبل العصابات الإرهابية، فأخذت تثير اقاويل غير صحيحة، متهمة أبطال الحشد الشعبي الذين ضحوا بأرواحهم عن أرض الوطن دون اي مقابل مادي، والمقاتلين الأشداء لقوى الشر باتهامات فارغة هدفها التشويش على هذه الانتصارات،

وإيقاف التقدم المذهل للقوات العسكرية، وفض الارتباط المصيري بين الجيش والحشد الشعبي. ورغم ان الحرب وفي كل مكان بالعالم وعلى مدار التاريخ لا بد أن تشهد تجاوزات هنا وهناك إلا أن قوى الحشد الشعبي ، وهو ما أخبرنا به قادته الأبطال ، حاولت بكل ثبات وعزم ، عدم ارتكاب أية أخطاء ، بل كان أفراد الحشد الشعبي يتعاملون بسلوكيات إنسانية، أثارت إعجاب سكان المناطق المحررة، وهو ما شاهدناه عند تحرير منطقة جرف النصر من التعامل الطيب ، للمقاتلين مع العوائل والأشخاص الذين كانوا محاصرين بالمنطقة بسبب سيطرة عناصر ”داعش“، فرأينا أفراداً من الحشد الشعبي بفصائلهم المتنوعة وهم يحملون رجلاً مسناً ، أو يمسحون عن وجه طفلة صغيرة مرعوبة قطرات الدمع المتساقطة،

مثلما شاهدنا تقديمهم الطعام والماء لهؤلاء المحاصرين، وقد قامت شاشات التلفزة التي نقلت عمليات التحرير الكبرى للجيش والحشد الشعبي للمدن والقرى، وتعامله الإنساني مع سكان هذه المناطق، ورغم ذلك كله فإن الصورة البطولية المثالية التي شكلها أفراد الحشد الشعبي تزيد من إيماننا بقدرتنا على تحقيق الانتصار،

ولوطال الزمن بل تأكد لنا عدم الحاجة لوجود قوات أجنبية قتالية على أرضنا، وعندنا من أبطال ورجال متحمسين يمنحنا القوة الكافية، لتحرير بلادنا، حتى أصبحنا نرى شباباً في الجامعات والمدارس، وحتى الأطفال يتغنون ببطولات الحشد الشعبي ويتفاخرون بنشر صور الأبطال الذين يقاتلون ويستشهدون دفاعاً عن البلد ، لان الذي استشهد ابوه او اخوه او اقربائه، حتى ان الروح الانتصارية وصلت الى النساء والشيوخ والقوى الاجتماعية المختلفة التوجهات، وهو دليل على مدى التضامن الشعبي الوطني العراقي في مواجهة القوى الإرهابية، بل إن عائلة واحدة يتطوع أكثر من فرد من أفرادها

ضمن أفواج الحشد الشعبي باندفاع عالٍ وفخرٍ شديد. وسيشهد التاريخ العراقي المعاصر للحشد الشعبي، انه هو من اعاد صياغة تاريخه المعاصر، وردم فجوة التي بدت تتسع لولا هذه الانطلاقة البطولية، وتوجيه منحى المعركة إلى النصر والقضاء على الإرهاب.⁽²¹⁾

خاتمة البحث

نستنتج من خلال بحثنا الى بعض النتائج وهي كالآتي:

1 - قدم الحسين (عليه السلام)، على قتل نفسه هو وعائلته، ولم تكن في نظره هو سلطنة او رئاسة، وكان يعلم منذ يعلم جده وابيه، انه سيقتل، لكنه خلد بقتله، في ذاكرة وقلوب الناس، بل كل منا في داخله حسين، حسين الذي ثار على الظلم وكل مظلوم منا ينتصر بالحسين، حتى اصبح علما لمن يريد الثورة والانتصار على الظالم، ومن هذا المبدأ سار المرجع علي السيستاني باصدار فتوى الجهاد الكفائي، فهو لاد الحشود من الشعب تمثلت بمبدأ الامام وثورته، فثارت ضد الطغاة مضحية بحياتها وحياة عوائلها، للحفاظ على ارض الوطن من الدواعش.

2 - تبقى ثورة الامام الحسين (عليه السلام)، علما ومنازا يهتدى به، لكل من يريد الانتصار على الظالم، والقيام بثورة ليحقق الحق، ويعيش الانسان حرا كريما، وهو نفس الهدف الذي سار عليه حموع الحشد الشعبي ، فنحن في كل لحظة نسمع فلان من الاقارب والاصدقاء استشهد في الحرب ضد داعش، وما لافقات الشهداء الا دليل على حب هؤلاء لارضهم ووطنهم دون اي مقابل، وهم يعلمون انهم ميتون لامحالة، انهم يمضون الى الموت وهم فرحين، متاسين بمبدأ امامهم، وهو يقول ” اني امضي الى القتل“ وهذا الحشد فعل نفس الشيء.

3 - كانت ثورة الحسين (عليه السلام)، دافعا للعديد من القادة والفرسان، للدفاع عن الامام والوقوف معه، كالحرب بن يزيد الرياحي، وزهير بن القين، هي كانت ايضا نفس الدافع لجموع الحشد الشعبي للدفاع عن ارض العراق ارض الانبياء والمقدسات، من اي تدنسي اراهابي كافر.

قائمة المصادر والمراجع

- 1 - القزويني، محمد كاظم، فاجعة الطف، ط10، (د-م)، 1992، ص40-34.
- 2 - سورة العنكبوت، آية 69.
- 3 - فتوى الجهاد الكفائي (وثيقة العهد) ، مقالة في مركز كربلاء للدراسات والبحوث، العتبة الحسينية المقدسة، دار الكفيل ، 2015، ص2 و19-17.

- 4 - الياسر، حسين ، الحشد الشعبي يمزق خرائط السياسة التقليدية ، مقالة في مجلة حماة الوطن ، السنة الثانية ، العدد(11) ، 2015، ص33.
- 5 - فتوى الجهاد الكفائي (وثيقة العهد)، ص25-20.
- 6 -الموالي ، ابو يونس ، لقاء مع مجاهد، مقالة في مجلة حماة الوطن ، السنة الثانية ، العدد(11) ، 2015، ص55.
- 7 - فتوى الجهاد الكفائي (وثيقة العهد)، ص25-20.
- 8 - <http://www.alsumaria.tv/news/134012//ar> - 8 السومرية نيوز في ١٤ أيار ٢٠١٥ في الساعة (١٦:٠١) واطلع عليه في الثالث ٣ من تموز ٢٠١٥.
- 9 - <http://www.beladinews.net/index.php?aa=news&id22=10983> - 9 نيوز في ٥ / يناير / ٢٠١٥.
- 10 - http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/12/141225_iraq_is_kurds_abady - 10 kurds_abady بي بي سي عربي في 25-12-2014، إطلع عليه في 27-12-2014.
- 11 - <http://www.iraqmidea.com> - 11 المنتدى الإعلامي الحرفي العراق في ٢١-٢-٢٠١٥، واطلع عليه في ٠١-مارس-2015.
- 12 - مقال الحشد الشعبي ، جريدة الصباح، 21/11/2015.
- 13 - شبكة الاعلام العراقي، مقالات سياسية، الحشد الشعبي، 2015.
- 14 - <http://www.alsumaria.tv/news/134012//ar> - 14 السومرية نيوز في ١٤ أيار ٢٠١٥ في الساعة (١٦:٠١) واطلع عليه في الثالث ٣ من تموز ٢٠١٥ .
- 15 - مقال الحشد الشعبي ، جريدة الصباح، 21/11/2015.
- 16 - <http://www.beladinews.net/index.php?aa=news&id22=10983> - 16 نيوز في ٥ / يناير / ٢٠١٥ .
- 17 - شبكة الاعلام العراقي، مقالات سياسية، الحشد الشعبي، 2015.
- 18 - <http://www.iraqmidea.com> - 18 المنتدى الإعلامي الحرفي العراق في ٢١-٢-٢٠١٥، واطلع عليه في ٠١-مارس-2015.
- 19 - http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/12/141225_iraq_is_kurds_abady - 19 kurds_abady بي بي سي عربي في 25-12-2014، إطلع عليه في 27-12-2014.
- 20 - <http://www.alsumaria.tv/news/134012//ar> - 20 السومرية نيوز في ١٤ /أيار/ 2015.
- 21 - مقال الحشد الشعبي ، جريدة الصباح، 21/11/2015.



عنوان البحث باللغة الانكليزية:

Reference and its leadership role in confronting terrorism Aldaasha

MD Raghad jamal Manaf

Baghdad University / revive Arab Scientific Heritage Center

Researcher / Zainab Jamal Manaf

Research Summary

The incident tuff in the holy city of Karbala and the impact of traces ideological and revolutionary they represent the oppressed to the oppressor revolution, and the triumph of blood over the sword, becoming (Aaltharat Hussein), factor centrally intellectually in the crystallization of the Islamic culture of spiritual value, to encourage the oppressed revolution against the ruling corrupt oppressor, he left us Imam Hussein (peace be upon him) and all Arab and European generations, a legacy intellectually political revolutionary, adding to the human strength and a determination to live a free and dignified as God created him, and whatever we talked about the revolution led by Imam will not boil down to a few Bstor, but dug into the folds of our hearts revolution forward and,



in our minds we Almhelm to anyone who wants to rise up against injustice. In this jihadist ideology Revolutionary Sistani launched a fatwa Ulkipaia jihad and fight Aldaasha thought and eliminate it, because it carries a rightful Tkverria and brutal through the brutal practices of this organization, which violated through which the blood of Muslims is not distinguish between the sect and other recklessness souls citizens of innocent people and targeting places of worship, whether for Muslims or non-Muslims, these indicators show that Iraq and its people in a real threat to the security and safety and coexistence Iraqis regardless of their sects with each other Valmarjaip keen to keep this coexistence of different religions because it provides stability and security for the country, as the research aims to highlight the political thought of Imam jihadist revolutionary of his self-styled in the battle of Taf against corrupt dictators and lies in a bold stand and stopped against the unjust ruler to defend its principle of his person and the idea of the result by the revolution in Karbala have sacrificed forward with his life and the lives of his children for the right word against an unjust ruler in order to do right, the same po-



sition who goes by the religious authority to fight the unjust brutal organization, which aims to break up the unity of Iraq and to create discord among the different sects, and to preserve the unity and the land and the sanctities of Bant Iraq, and the platform Friday prayers in the courtyard Hussein al-Sharif endowed thunderous storm hit Zalzal offshoots Aldoash it is the most important and their hands when they issued a fatwa Jihad Ulkipaia hitting the enemy in the killing Vhpt millions of the sons of the Iraqi people to volunteer centers and joined thousands of dropouts to their units and regained the military balance and confidence and adjust the balance of power in favor of Iraq and its people, bringing the voice of the reference to all the houses skip all the arrangements and Alojahat sequence departments and platforms intellectuals Valenda clear and obvious, and do not forget that the real media sincere role in the delivery of historical facts and future generations aware of the importance of history in culture and thought purposeful industry

The West did not ever-since discovered that Islam Mohammadi Altad in the hearts and minds of Muslims constitute a barrier to achieve their



aspirations and curb his influence, Fjnd himself and his followers to deal with Islam and strip it of its content ideologically Muslims Vslk many ways framed methods of satanic deception which play Daesh gangs in the whole of Iraq, so it became serious can not be tolerated warble sound of the Supreme religious authority to issue a fatwa Ulkipaia jihad and fight Aldaasha thought and eliminate it, because it carries a rightful Tkver-ria and brutal through the brutal practices of this organization, which violated through which the blood of Muslims is not distinguish between the sect and other recklessness souls citizens of innocent people and targeting places of worship, both the Muslims or non-Muslims, was to be issuing a fatwa jihad destroys the Daesh to preserve the lives of innocent people and their honor and dignity and the protection of society and the Islamic religion from collapse

الفهرست

5	المقدمة
7	أهداف المؤتمر
8	محاور المؤتمر
10	اللجنة التحضيرية للمؤتمر
11	اللجنة العلمية للمؤتمر
12	منسقوا الجهات المتعاونة
13	كلمة السيد أحمد الاشكوري

المحور الاقتصادي

17	السياسات الاقتصادية المطلوبة في العراق ما بعد داعش
31	اثر الإرهاب في التنمية السياحية في العراق
56	التطرف الفكري وآثاره الاقتصادية والاجتماعية: داعش انموذجاً
73	الآثار الاقتصادية لجرائم القاعدة و داعش في العراق
93	التباين المكاني للآثار الاقتصادية الناجمة عن الإرهاب في العراق للمدة 2003-2018 الاستراتيجيات الاقتصادية مابعد داعش للنهضة بالمناطق المحررة
120	(الموصّل) \ دراسة حالة للتجربة اليابانية
162	قراءة في اقتصاد التنظيمات الإرهابية (داعش): تحليل مصادر التمويل (التهديدات والآثار الاقتصادية التي تركتها الظاهرة الإرهابية على الاقتصاد العراقي للسنوات
188	2013، 2014، 2015)
216	التكلفة الاقتصادية للإرهاب في العراق: تقديرات أولية
	الولاء التنظيمي لدى مقاتلي فرقة العباس القتالية ودوره في تحقيق الانتصارات ضد الارهاب
227	(دراسة تحليلية)
	انعكاسات العمليات الارهابية لتنظيم داعش في العراق على عوائد الأسهم والمؤشر العام
239	والقيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية
263	الانفجار السكاني والبطالة ودورهما في الانضمام الى التنظيم المتطرف في العراق
283	دور استراتيجية التسويق الاعلامي في مواجهة الازمات الأمنية

- 308 عوامل الإرهاب وتأثيرها على السياحة الدينية المستدامة (زيارة الاربعية أنموذجاً)
السياسات الاقتصادية المناهضة للإرهاب الداعشي في العراق
- 332 (دراسة استشرافية للاقتصاد العراقي ما بعد داعش)
الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الارهاب في العراق.. دراسة تحليلية لفترة احتلال
داعش لبعض المحافظات العراقية
- 355

المحور الأمني

- 379 دور مجلس الأمن في الحد من ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف
تجديد فكر الإنسان العراقي في واقع ما بعد الصراعات المسلحة ضرورة لبناء السلم
المجتمعي وإرساء استقرار الدولة
- 400
تداعيات جائحة كورونا على الواقع الأمني في العراق: (استشراف مستقبلي)
- 418
(ظاهرة الارهاب في العراق وتداعياتها على الامن والسلم المجتمعي)
- 441
أسباب ظهور الإرهاب في العراق وتداعياته على الوضع الأمني
- 455
دور القوات الأمنية العراقية في مكافحة الارهاب والتطرف
- 483 الحشد الشعبي انموذجاً
- 499 دور الحشد الشعبي في مواجهة الارهاب الداعشي

